الاقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر

تحليل نقدي

الجزء الأول

مجموعة من الاقتصاديين السوفييت

ترجمة

عصام الخفاجي

حقوق الطبع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

١٩٨٦

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

المؤلفون

ج. ميليكوفسكي — التمهيد
ي.م. اوسادتشايا — الفصلان الأول والثاني
ف. م. يوسوسكن — الفصل الثالث
ر. م. اينتوف — الفصل الرابع
ف. ن. شيناييف — الفصل الخامس
د. ف. سميسلوف — الفصل السادس
ك. ب. كوزلوفا — الفصل السابع
ف. آ. كوزنيتسوف و آ. ك. كودريا فتسيف — الفصل الثامن
آ. ج. ميليكوفسكي — الفصل التاسع
ي. ب. كوشيفرن — الفصل العاشر
ر. آ. كوبيليو شنكوف — الفصل الحادي عشر
ف. ي. زايكينا — الفصل الثاني عشر
آ. ج. ميليكوفسكي — الفصلان الثالث عشر والرابع عشر

محتويات الكتاب

محتويات الجزء الأول

مقدمة الطبعة العربية 13
تقديم 15
تمهيد المرحلة الراهنة من أزمة علم الاقتصاد البرجوازي 17
الفصل الأول تطور نظرية النمو الاقتصادي 47
الفصل الثاني المرحلة الراهنة من « الثورة المضادة للحدّية » والكينزية 67
الفصل الثالث « مشكلة الاستقرار » النقدوية في مواجهة الكينزية 103
الفصل الرابع مشكلة التضخم 143
الفصل الخامس أزمة الليبرالية الجديدة وتطور نظرية « اقتصاد السوق الاجتماعي » 211
الفصل السادس أزمة المفاهيم البرجوازية بشأن العلاقات النقدية الدولية وتنظيم ميزان المدفوعات 237
ملحق شرح لبعض المصطلحات 277

محتويات الجزء الثاني

الفصل السابع المدرسة المؤسسية

١ ــ الخصائص المنهجية للمؤسسية
٢ ــ تناقضات الرأسمالية ومشكلة السيطرة الاجتماعية على الاقتصاد
٣ ــ المفهوم المؤسسي لتحويل الرأسمالية

الفصل الثامن محاولات إضفاء طابع اجتماعي على الاقتصاد السياسي البرجوازي المدرسة الفرنسية

١ ــ النزعة السوسيولوجية
٢ ــ تطور الأفكار الكلاسيكية الجديدة

الفصل التاسع التغيرات البنيوية في الاقتصاد الرأسمالي ونظريات تحويله الاجتماعي

١ ــ المصادر والأسس المنهجية لنظريات تحويل المجتمع الرأسمالي
٢ ــ نظريات «المجتمع الصناعي»
٣ ــ نظريات «المجتمع ما بعد الصناعي»

٤ ــ الأبعاد التقنية الاقتصادية والسياسية ــ الاقتصادية لعلم المستقبل البرجوازي

الفصل العاشر النظرية الاقتصادية للرأسمالية الادارية

١ ــ «تشتيت» الملكية المساهمة ومشكلة السيطرة
٢ ــ رأس المال المساهم والملكية الخاصة حول «اضمحلال» المنظّم الرأسمالي الخاص
٣ ــ نمو المنشآت الكبيرة وتمذّجتها في النظريات الادارية
٤ ــ المعنى الاجتماعي للنظريات الادارية

•

الفصل الحادي عشر مفهوم «رأس المال البشري»

١ ــ الأسس النظرية
٢ ــ كفاءة «الاستثمار في رأس المال البشري»
٣ ــ نظرية «رأس المال البشري» والتوزيع

الفصل الثاني عشر مفهوم «دقرطة رأس المال»

١ ــ مفهوم «دقرطة رأس المال» وبرامج الاحزاب الألمانية الغربية الرئيسة
٢ ــ «دقرطة رأس المال» وسياسة الدولة
٣ ــ «دقرطة رأس المال» والواقع

الفصل الثالث عشر الاقتصاد السياسي الراديكالي و «اليسار الجديد»

١ ــ المواقع النظرية والايديولوجية للاقتصاد السياسي الراديكالي
٢ ــ اتجاهات متناقضة في الاقتصاد السياسي «لليسار الجديد»
٣ ــ التأثير المتعاظم للاقتصاد السياسي الماركسي ــ اللينيني

الفصل الرابع عشر الأزمة العامة للرأسمالية والمذاهب الاقتصادية البرجوازية بشأن التطور العالمي

١ ــ نظرية الأزمة العامة للرأسمالية والفرضيات الأساس للاقتصاد السياسي البرجوازي

٢ ــ افلاس تبريريي الامبريالية

٣ ــ أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي

مقدمة الطبعة العربية

غالباً ما تعرض الفكر الاقتصادي الماركسي إلى اتهام مفاده أنه يغمض العين عن التطورات الحديثة الجارية في علم الاقتصاد في العالم الرأسمالي ، ويقتصر على عرض وتفسير القوانين والنظريات التي اكتشفها مؤسسا الاشتراكية العلمية ماركس وانجلس وطورها فيما بعد لينين

وإذا كان هذا الاتهام ينطلق ، في أحيان قليلة ، من الجهل بغزارة وعمق الابحاث الصادرة في البلدان الاشتراكية ، وقلة ما يترجم منها إلى اللغات الأوربية والعربية ، فأنه ينتج ، في الغالب الأعم من الحالات ، عن رغبة في اظهار الماركسية ـــ اللينينية كنظرية منغلقة على نفسها ، تكتفي بادانة المدارس الاقتصادية الأخرى ووصمها بـ «البرجوازية» من دون دراستها ونقدها وتحليلها

وفي عالمنا العربي ، يجد هذا الادعاء أرضاً خصبة له بفعل سيادة الفكر البرجوازي المتخلف على المؤسسات الثقافية والاعلامية ، فتزخر الجامعات بالمناهج التعليمية التي تتغنى «بتنوع» و «خصوبة» الفكر الاقتصادي الرأسمالي ويجري حقن أدمغة الطلبة بشتى المفاهيم التي تتزين باسم «المعاصرة» فيما لا تدرَّس الماركسية إلا كمذهب «خاص» و «شاذ» يتم التعريف به بصورة مشوّهة ، لكي تظهر هذه الجامعات بصورة المؤسسات المحايدة التي تعرض لكل المفاهيم والأفكار «بلا تحيز»

وغالباً ما تتم هذه العملية الخطيرة تحت ستار يدعي العلم والاقتصار على البعد التقني

للاقتصاد ، سعياً لإنتاج أشباه مثقفين يصلحون في آخر الأمر لخدمة الطبقات الحاكمة بوصفهم تكنوقراطيين عاجزين عن ربط المفاهيم الاقتصادية بسياقها الاجتماعي ـــ التاريخي ويكفي للتدليل على ذلك ، إن أسس النظريات البرجوازية يتم عرضها وتدريسها بوصفها «أسس علم الاقتصاد» ، وان «الحداثة» تلصق بنظريات عفا عليها الزمن مثل الكلاسيكية الجديدة التي ظهرت قبل أكثر من قرن ، فيما يوصف الفكر الاشتراكي العلمي بأنه «نظرية صيغت في ظروف تجاوزها الزمن»

وهنا يكمن الدافع لترجمة العمل المهم الذي يجد القارىء جزأه الأول بين يديه لقد شارك في تأليف هذا الكتاب نخبة من أبرز الاكاديميين السوفييت الذين يعرضون ، على امتداد فصوله الأربعة عشر ، المدارس والاتجاهات الحديثة في علم الاقتصاد البرجوازي من الكلاسيكية الجديدة وتطويراتها ، مروراً بالكينزية الجديدة والاتجاهات الاقتصادية المعاصرة في ألمانيا الاتحادية وفرنسا وانتهاء بما يسمى بـ «اليسار الجديد» والاقتصاد السياسي الراديكالي

لكن هذا الكتاب ليس مجرد مسح للنظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي البرجوازي منذ الحرب العالمية الثانية ، بل أنه يعرض ويحلل وينتقد انطلاقاً من تتبع الجذور التاريخية لنشوء هذا التيار أو ذاك وبالارتباط مع التقاليد الاجتماعية ـــ السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في هذا البلد الرأسمالي أو ذاك ولا يكتفي الكتاب بابراز التعارض بين هذه المدارس أو بينها مجتمعة وبين النظرية الماركسية ـــ اللينينية ، بل أنهم يبرزون العناصر الجديدة والايجابية في كل من هذه المدارس وأسباب ازدهار أو انحطاط كل منها

وفي مجرى ترجمة العمل ، وضعنا نصب أعيننا هدفاً رئيساً هو إلى أي مدى يمكن أن يستفيد دارس الاقتصاد في تكوين رأي نقدي تجاه النظريات التي تمر عليه ، مهما بلغ طابع صياغتها وعرضها من الإتقان الرياضي المتأنق الذي يوحي بأنها متجردة أو حيادية أو خالية من البعد الطبقي لذا فسيلاحظ القارىء أنه قد يواجه ، هنا وهناك ، بعض التعابير والمفردات المتخصصة التي تتطلب تفسيراً وشرحاً وقد أشير إلى بعض هذه المصطلحات بنجمة طباعية حيث يجد القارىء شرحاً لها في ملحق الكتاب ، أما المصطلحات التي لا يرد شرحها هنا فما عليه سوى متابعة فصول الكتاب لكي تنجلي له معانيها ، ومدلولاتها

«المترجم»

تقديـم

تعكس الأزمة التي يمر بها علم الاقتصاد البرجوازي المعاصر ، المرحلة الجديدة لتعمق تناقضات المجتمع البرجوازي وسعي النظرية الاقتصادي البرجوازية للتكيف مع هذا الوضع

وإذ نصف هذا العلم بـ « المعاصرة » لا نقصد قط قصر تحليلنا ضمن الاطار الزمني الضيق للفترة الراهنة ، بل اننا نستخدم هذا الوصف بالأحرى لابراز أهمية والحاح القضايا التي نعالج ذلك أن هذه القضايا تضرب بجذورها عميقاً في الماضي وتحدد ، إلى درجة كبيرة ، طابع الرأسمالية كمجتمع لا مستقبل له . ولقد حاولنا التمسك بتعاليم الماركسية ـــ اللينينية عن تاريخية الاقتصاد السياسي ، أي التعاليم التي تصر على تثبيت الأصول التاريخية لكل ظاهرة جديدة لكي يمكن تحديد مستقبلها أو اتجاهات تطورها اللاحق ولهذا فقد أولينا اهتماماً خاصاً لتحليل مفاهيم علم الاقتصاد البرجوازي التي ننتقد بطريقة تستشرف تطورها ، وفي الوقت نفسه تسترجع ماضيها

وقد تحدد هيكل هذا الكتاب بمنطق تحليلنا إذ يضم التمهيد تحليلاً للمرحلة الراهنة من أزمة علم الاقتصاد البرجوازي وتشخيصاً لمقدمات ظهورها ، وخصائصها المميزة واتجاهات تطورها ويوجه التمهيد النقد للمفاهيم البرجوازية عن هذه الأزمة ، وهي مفاهيم تسعى لإضفاء طابع تبريري عليها

وتتجلى المرحلة الراهنة من أزمة علم الاقتصاد البرجوازي عبر شكلين رئيسين ، أولهما افلاس نظرياته التقليدية وثانيهما البحث عن مفاهيم جديدة لرأسمالية الدولة الاحتكارية

وعلى هذا الاساس يكرس الجزء الأول تحليله لعمليات الأزمة في علم الاقتصاد البرجوازي

(الكينزية والكلاسيكية الجديدة) ؛ وتتجلى هذه العمليات في عجز توصيات هذا العلم عن تنفيذ برامج نمو اقتصادي طويل الأمد ، كما في عجزها عن اقتراح سياسات مضادة للدورات الاقتصادية كما يقدم هذا الجزء تفسيراً ماركسياً للمرحلة الجديدة من «الثورة المضادة للحدّية» ونقصد هنا الانتقادات التي يوجهها الاقتصاديون البرجوازيون (وبخاصة الراديكاليون منهم) للنظرية الكلاسيكية الجديدة ، إذ نعتبر أن الصراعات الداخلية بين مدارس الاقتصاد البرجوازي علامة مهمة من علامات تحلله ، كما أنها مؤشر على تزايد النزوع نحو تجذيره ونتفحص في هذا الجزء أخيراً نظريات الأزمة النقدية التي تعصف باقتصاد البلدان الرأسمالية والوصفات الكينزية والكلاسيكية الجديدة لإقامة نظم نقدية واستعادة التوازن النقدي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي

أما الجزء الثاني فسيعالج مساعي ايجاد مذاهب ومفاهيم جديدة عن التطور الاقتصادي للرأسمالية وقد اتسمت هذه المساعي بنزوع متزايد نحو التقارب الوثيق بين الاقتصاد البرجوازي وعلم الاجتماع وينطوي هذا النزوع على محاولة مجابهة الماركسية ــ اللينينية بنظرية تبريرية أكثر «تكاملاً» ومرونة تعرض العمليات الاقتصادية والاجتماعية في كل واحد.وقاد هذا إلى انبعاث وتحديث الاتجاه الاجتماعي ــ المؤسسي وبلورة نظريات «المجتمع الصناعي» والنماذج التي تقدم حلولاً إصلاحية للنزاعات الطبقية في «المجتمع ما بعد الصناعي» ويضم هذا الجزء تقييماً للاقتصاد الراديكالي ، الذي تميل كل من اتجاهاته المنفردة إلى الاعتراف بصحة بعض الفرضيات الماركسية لكن هذا الاقتصاد يقع خارج اطار علم الاقتصاد البرجوازي المعترف به رسمياً

وينتهي الكتاب بفصل استنتاجي (الفصل الرابع عشر) يبين كيف تنزع العمليات المتبلورة خارج اطار الهيمنة الرأسمالية وقانونياتها الاقتصادية الكامنة إلى التأثير على أزمة علم الاقتصاد البرجوازي وهذه هي العوامل الكامنة وراء تطور الأزمة العامة للرأسمالية النابعة من المباراة الاقتصادية بين النظامين ومن تطور العملية الثورية العالمية إن هذا ميدان من ميادين علم الاقتصاد البرجوازي لا يتعرض إلى الدحض بفعل منطق صراع الأفكار فحسب ، بل بفعل منطق الأحداث نفسها ، أي بفعل التطور التاريخي الملموس ويعتمد هذا على عوامل موضوعية وذاتية في آن واحد ، مثل الصراع الطبقي ودور الأحزاب والجماهير فيه وقانونيات التطور الاجتماعي لا في كل بلد رأسمالي على حدة فحسب ، بل في العالم كله الذي ينقسم اليوم إلى نظامين متضادين

إننا لا ندعي ، بالطبع ، تقديم نقد شامل لكل مدارس واتجاهات علم الاقتصاد البرجوازي ، لكننا سنشعر أننا أدينا واجبنا إذا ساعد هذا الكتاب على تشجيع الاهتمام بالبحث في هذا الميدان

تمهيـد

المرحلة الراهنة
من أزمة علم الاقتصاد البرجوازي

١ ــ أزمة المذاهب التقليدية
٢ ــ «إعادة النظر في القيم»
٣ ــ تجديد نظرية «الاقتصاد المختلط»
٤ ــ آراء الاقتصاديين الغربيين في الأزمة والهجمات الجديدة ضد الماركسية

علم الاقتصاد البرجوازي هو ذلك الجزء من البناء الفوقي الايديولوجي للمجتمع الرأسمالي الأكثر ارتباطاً بقاعدة المجتمع فحين كانت الرأسمالية نظاماً اجتماعياً تقدمياً ، حين كان آيديولوجيوها يكافحون ضد الاقطاع ، كان علم الاقتصاد البرجوازي يسعى إلى اكتساب معرفة علمية بالواقع ولم يحاول اخفاء التناقضات الطبقية للنظام الرأسمالي لذا توصل الممثلان الكلاسيكيان هذا العلم ، آدم سمث وديفيد ريكاردو ، إلى نظرية غدت أحد مصادر الماركسية ولم يكتف هذان بالكشف عن الطبيعة الموضوعية للقوانين الاقتصادية التي تحكم تطور الرأسمالية ، بل صاغا كذلك نظرية للسياسة الاقتصادية الرامية إلى تعزيز تطور علاقات الانتاج الرأسمالية ، بعد أن ترسخت هذه العلاقات على أنقاض النظام الاقطاعي

وهكذا يمثل علم الاقتصاد البرجوازي مصالح وايديولوجيا النظام الاجتماعي الرأسمالي ويدافع عن مواقعه في الصراع ضد التشكيلة الشيوعية ومع أن هذه التشكيلة ، لا تزال في طور التكوين ،إلا أنها تمارس ، حتى في مرحلة تطورها الأولى ، تأثيراً حاسماً على العملية التاريخية العالمية المتمثلة في الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وهي المضمون الجوهري لعصرنا ويحاول علم الاقتصاد البرجوازي اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، ابتكار وسائل تخفي التناقضات الموضوعية للرأسمالية ، عوض اجراء تحليل علمي لتلك التناقضات كما أنه يلعب دوراً متزايد الأهمية لا في ميدان صياغة نظرية تبريرية فحسب ، بل في مجال تطبيقها عملياً وفي بلورة توصيات للسياسة الاقتصادية كذلك .

وتتجلى أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي ، في مرحلتها الراهنة ، في فشل التوصيات التي صاغها بهدف ارساء سياسة تنظيم للاقتصاد من جانب الدولة الاحتكارية . فلقد صيغت تلك التوصيات لتضمن نمواً طويل الأمد ولتخلّص الاقتصاد من اضطراباته الدورية العميقة . وسرعان ما اتضح عقم تلك التوصيات إثر النمو السريع للتضخم منذ أواخر الستينات وأزمة فيض الانتاج الدورية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي عامي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ .

لقد اتسمت الأزمة الاقتصادية العالمية أثناء ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ بالجدة ، إذ تشابكت مع أزمات النقد والطاقة والمواد الخام والغذاء والبيئة ، الأمر الذي كشف لا عن الاضطرابات العميقة في آلية إعادة انتاج رأس المال الاجتماعي فحسب ، بل عن تفاقم الأزمة العامة للرأسمالية كذلك .

وهنا يلعب علم الاقتصاد البرجوازي دوراً كبيراً في حشد كل الأسلحة المتاحة إذ هو يسعى إلى ابتكار صياغات جديدة لتنظيم الدولة ــ الاحتكارية للاقتصاد ، وايجاد أساليب أكثر كفاءة لاستغلال الشغيلة ، وتحسين وسائل المناورة الاجتماعية في ظل اشتداد العلاقة التناحرية بين العمل ورأس المال .

غير أن وضع علم الاقتصاد البرجوازي ، بوصفه أحد مكونات البناء الفوقي الايديولوجي ، لا يتحدد بصورة مباشرة وحصرية بقوة الاساس الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي ولا بحالة العوامل الدورية الكامنة وراء إعادة انتاج رأس المال الاجتماعي . فمثل العناصر الأخرى للبناء الفوقي الايديولوجي ، يتحدد وضع هذا العلم بمجمل التاريخ السابق الذي يكون رؤية البشر للعالم ومفاهيمهم وآراءهم الاقتصادية والفلسفية والحقوقية والسياسية . لذا يتطلب تحليل القضية المطروحة علينا مراجعة مفصلة للصراع الايديولوجي بين البرجوازية والبروليتاريا عبر التاريخ .

ولا بد من أن نأخذ بنظر الاعتبار أن أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي انفجرت قبل ظهور الازمة العامة للرأسمالية بحوالى نصف قرن . فقد تلقى هذا العلم ضربة مميتة يوم صدر «رأس المال» ، الذي بيّن عنوانه الفرعي «نقد الاقتصاد السياسي» الأهمية التي أولاها ماركس للكشف عن الأسس النظرية الهادفة إلى تبرير استغلال الطبقة العاملة . وهكذا تحولت الاشتراكية بفضل نظرية ماركس ، إلى علم ، ومرشد للنشاط الثوري . وكان ذلك إيذاناً ببدء الانتقال التاريخي للبشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

ولكي نحدد رأينا في مراحل تطور أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي ، علينا الاجابة على بعض الاسئلة التي تثار في مجرى مناقشة هذا الموضوع . ثمة من يتساءل عن أسباب ادعائنا بأن «رأسمال» ماركس وجه ضربة مميتة للاقتصاد السياسي البرجوازي ، في حين ما زال الأخير قائماً

ومستمراً في التطور . وجوابنا على ذلك هو أن ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، التي حدثت نتيجة تحول الافكار الماركسية ــ اللينينية إلى قوة مادية جبارة ، كانت إعلاناً لميلاد تشكيلة اقتصادية ــ اجتماعية جديدة وايذاناً بتحول الرأسمالية إلى نظام اجتماعي متعفن .

وباتت مصائر الرأسمالية تتقرر في مجرى المباراة الاقتصادية الجبارة بين النظامين الاجتماعيين ، أو بين نمطي الانتاج ، في حين أن القوانين المتحكمة في تطور الرأسمالية نفسها تخلق المتطلبات المادية والاجتماعية الضرورية لانتصار الاشتراكية في كل البلدان الرأسمالية ، بتحويل ثوري لاقتصاداتها يقضي على الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج .

وليس انتصار منطق الأفكار الماركسية في الصراع ضد الاقتصاد البرجوازي غير شرط ضروري لتحقيق منطق التطور التاريخي نفسه ، إذ يستند الأخير إلى فعل العملية التاريخية الموضوعية . فقد عرض «رأس المال» المنطق الماركسي في أكثر أشكاله تماسكاً حيث يظهر الاقتصاد السياسي والفلسفة ونظرية الصراع الطبقي موحدة . وبذلك انتج ماركس نظرية اقتصادية منجانسة تستند إلى الانجازات السابقة في علم الاقتصاد ، وأعاد صياغة نظرية القيمة في العمل لسمث وريكاردو بروح نقدية وذلك بتجريدها من العناصر الغريبة الناجمة عن الحدود البرجوازية لرؤية واضعيها إلى العالم ، ومن تشويهات أولئك الذين ابتذلوا وزيفوا العلم بهدف تكييفه لاغراض السياسة الرجعية .

ولم تكن النظرية الاقتصادية المعروضة في «رأس المال» مجرد تصفية حساب مع الاقتصاد السياسي البرجوازي المبتذل السابق ، بل صاغت سلاحاً لمكافحة كل تلاوينه التي برزت حديثاً . لقد عجزت كل تلك الصرعات عن دحض نظرية ماركس عن القيمة في العمل واكتشافه اللامع للخصائص المميزة لسعر السلعة المسماة بقوة العمل . ان هذا الاكتشاف يشكل أساس نظرية القيمة الفائضة الماركسية .وهذه النظرية ، هي بدورها ، حجر الزاوية للاقتصاد السياسي الماركسي ــ اللينيني . من هنا كانت تلك النظرية تتجلى في كل الصراعات الطبقية ، ولهذا كانت حركة الطبقة العاملة تتطلع على الدوام إلى الأفكار الخالدة التي عرضها «رأس المال»، ولهذا السبب نفسه لايستطيع الاقتصاديون البرجوازيون تجاهل الماركسية كذلك، إذ تتجسد الأخيرة في شعارات حركة الطبقة العاملة التي تضغط على الرأسماليين وتجبرهم على تقديم التنازلات لها .

بدأت أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي المبتذل مع ظهور الماركسية . فقد انهارت فرضياته تحت وطأة القوانين التي تحكم تطور التاريخ العالمي ومنطق الصراع الطبقي ؛ وبفضل هذا انتصرت الماركسية اللينينية باعتبارها التعبير النظري عن مصالح الطبقة العاملة .

وحين نتحدث عن كل من مراحل أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي ، لا نشير فقط إلى السمات العامة لتطور تلك الأزمة وهو ما يعكس مصير الرأسمالية ككل ، بل نعني كذلك انهيار كل من مدارس ومفاهيم هذا الاقتصاد .

لكن الاقتصاد السياسي البرجوازي لا يزال يتمتع بمرونة كافية تتيح له انتاج مفاهيم جديدة تتناول التغيرات الجارية . وما يجعل هذه المفاهيم مضللة هو أنها تتلاعب بالمظاهر الزائفة للظواهر التي يهتدي بها التفكير اليومي في الغالب . وثمة سبب آخر لا يقل أهمية يكمن في توجه المفاهيم البرجوازية إلى تحليل مختلف خصائص الواقع الرأسمالي التي تعكس التغيرات النوعية الجارية فيه والتي لم تحظ بعد بتفسير ماركسي لينيني لاسباب شتى .

ففي مجرى المباراة بين النظامين المتصارعين واحتدام الصراع الايديولوجي ، لجأ تيار البرجوازية إلى تشديد نقدهم للماركسية اللينينية ووسعوا نشر العداء للشيوعية . وباتوا يطرحون مفاهيم جديدة ، ويطورون ابتكاراتهم متهمين الماركسيين اللينينيين بالتحجر وعدم الرغبة في التفكير بمنجزات العلم البرجوازي . وتلك تهم سخيفة ، للأسباب التالية :

أولاً : لا ينكر الماركسيون قط أسبقية ملاحظة الاقتصاديين البرجوازيين لبعض العمليات الواقعية الجديدة في الاقتصاد الرأسمالي وفي ايضاح مختلف جوانب هذا الواقع الرأسمالي .

ثانياً : ينطلق الماركسيون من فرضية مفادها ان الابداع الحق في العلم لا يكمن قط في دحض النظريات السابقة . فالابداع الحق يتمثل على الدوام في تطوير العلم الناجم عن الممارسة . وتقوم ستراتيجيتنا للنضال ضد المفاهيم البرجوازية على التطوير الخلاق للاقتصاد السياسي الماركسي اللينيني ، الذي هو نظام ذو آفاق مفتوحة يخلو من الجمود ويسمح اطاره الشمولي بدمج وضم مختلف التحليلات للسمات الجديدة العامة للتطور الاقتصادي .

والتزاماً منا بتقاليدنا الماركسية اللينينية لم ننبذ قط عناصر الملاحظة العلمية التي تنطوي عليها المفاهيم البرجوازية ولم ننكر الأهمية العملية لتلك المفاهيم بالنسبة للسياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية التي تسعى للتغلب على بعض التناقضات الأكثر شدة الملازمة لإعادة الانتاج الرأسمالي .

ومنذ غدت الاشتراكية واقعاً قائماً ، باتت أزمة علم الاقتصاد البرجوازي مترابطة بأكبر قدر من الشدة مع تطور الأزمة العامة للرأسمالية . فـ «تدويل» الاقتصاد ، والاندماج المتزايد بين الدولة والاحتكارات في صورة الرأسمالية الاحتكارية يتطور إلى رأسمالية دولة احتكارية . ويغدو هذا اتجاهاً سائداً في مجرى تكييف علاقات الانتاج لمتطلبات تطور القوى المنتجة ، بقدر ما تسمح

بذلك شروط الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وفي ميدان إعادة تركيب علاقات الانتاج الرأسمالية ، يلعب الاقتصاد السياسي البرجوازي الدور الأول . .

١ ــ أزمة المذاهب التقليدية :

أدى انتصار ثورة اكتوبر إلى افتتاح عصر الأزمة العامة للرأسمالية . وانتقل الصراع الذي شنه الاقتصاد السياسي البرجوازي ضد النظرية الاقتصادية الماركسية ليتجاوز اطار المجابهة «الاكاديمية» بين الأفكار . فلم يعد الصراع يتركز حول «رأس المال » بل حول الاشتراكية القائمة التي كان يجري بناؤها على أساس النظرية الماركسية اللينينية في بلد خربته حرب امبريالية وأهلية وتحيط به دول رأسمالية معادية تسعى لخنق الدولة السوفييتية الفتية من خلال فرض حصار اقتصادي عليها .

وشهدت العشرينات استقراراً نسبياً وموقتاً للرأسمالية . فكانت الحجة الاساس الموجهة ضد النظرية الاقتصادية الماركسية اللينينية واستنتاجاتها بشأن الأزمة العامة للرأسمالية تتخذ ، في ذلك الوقت ، شكل التفاخر بـ «الازدهار» الاقتصادي للولايات المتحدة والادعاء بأن الانتاج الواسع النطاق وتمكين بعض الشغيلة من الحصول على سيارات وسلع استهلاكية معمرة أخرى بسعر رخيص نسبياً إنما هي أدلة على كون النظام الرأسمالي قابلاً للحياة ، كما تدل على رسوخه وديمومته . وهكذا جوبهت مُثُل الاشتراكية بالنماذج الأولى لفكرة «مجتمع الاستهلاك الجماهيري» . لقد طرب الاقتصاديون البرجوازيون لفكرة «هزيمة ماركس على يد فورد» ، ولزعمهم البرهنة على امكانية الوصول إلى «سلام طبقي» وعلى تفوق نظام السوق التنافسي على افكار التخطيط الاقتصادي السوفييتية . ثم حلت كارثة الأزمة الاقتصادية خلال أعوام ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ التي اصابت كل بلدان العالم الرأسمالي ، وترافق ذلك مع اتمام الاتحاد السوفييتي بنجاح لأولى خطط تطوره الاقتصادي الخمسية ، فكانت تلك الواقعتان كافيتين لاثبات هراء الدفاع عن اقتصاد السوق الذي لا يمكن التحكم به ، ولاعلان افلاس المدرسة الكلاسيكية الجديدة البرجوازية ، التي قدمت الاساس النظري لذلك الدفاع طوال سنوات . وبات ضرورياً إعادة تنظيم الاقتصاد السياسي البرجوازي . وهذا ما أدى إلى ظهور «الثورة الكينزية» التي قدمت الاساس النظري للحاجة إلى تنظيم الدولة للاقتصاد باعتباره السبيل الوحيد الذي يمكن للرأسمالية من خلاله الحفاظ على مواقعها في المباراة مع الاشتراكية .

دعا نموذج كينز إلى تحفيز الطلب الفعّال الاجمالي باللجوء إلى التمويل الحكومي للاشغال العامة وتحفيز الاستثمار الرأسمالي الخاص ، وإلى إعادة توزيع طفيفة للدخل القومي تقوم بها ميزانية

الدولة لصالح المعدمين . وكانت أدوات التنظيم الرئيسة حسب هذا النموذج ميزانية الدولة وتمويل الاقتصاد بتحقيق عجز في الموازنة والتلاعب بمعدلات الفائدة .

وتفرعت عن الكينزية أنواع متعددة من السياسات الاقتصادية الموجهة لخدمة رأسمالية الدولة الاحتكارية . فقد تزايدت أهميتها للاحتكارات ، بعد أن بلورت الكينزية أدوات لتنظيم الاقتصاد لمصلحتها ، واكتسبت مزيداً من الأهمية حين نضجت الظروف الموضوعية لتطور الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية . وأملى هذا التطور تركز وتمركز رأس المال ، وعسكرة الاقتصاد ، ومنطق تطور القوى المنتجة في ظل الثورة العلمية التكنيكية . وفي الوقت نفسه باتت الكينزية عنصراً ضرورياً من عناصر سياسة رأسمالية الدولة الاحتكارية بحكم تفاقم حدة الصراع الطبقي في كل بلد على حدة أو على المستوى العالمي .

ما هو سبب سطوح نجم «الديانة» الكينزية وأفوله فيما بعد ؟ ان الاجابة على ذلك تلقي الضوء على المرحلة الراهنة من أزمة الاقتصاد البرجوازي .

لقد غير جون مينارد كينز الاقتصاد البرجوازي وكان مؤسس النظرية البرجوازية لرأسمالية الدولة الاحتكارية . وبرغم انه لم يتعدَّ حدود الاقتصاد السياسي المبتذل غير الماركسي ، فانه برهن على كونه واحداً من أكثر الاقتصاديين البرجوازيين بعداً للنظر في حقبة الأزمة العامة للرأسمالية .

لِنعُد إلى الذاكرة تأكيد الاقتصاديين البرجوازيين العنيد ، بعد ثورة اكتوبر ، بان الاقتصاد المخطط أمر مستحيل من حيث المبدأ وتنبؤهم بفشل التخطيط . وكان هؤلاء يفترضون أن النظام الاقتصادي الوحيد القابل للحياة هو ذلك الذي تحقق فيه «اليد الخفية» توازناً مستقراً ، لانها تتحكم بالممارسة الحرة للمنافسة في السوق . وكانوا يؤمنون بأن المنحنيات الخيالية للعرض والطلب الكليين تتقاطع في السوق لتؤمّن بذلك حالة التوازن الاقتصادي . وهكذا اعتبر الاقتصاديون البرجوازيون ان مهمتهم تكمن في تعليم الرأسماليين كيفية استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفهم بكفاءة ، بأنْ يأخذوا بنظر الاعتبار آفاق السوق . وبذلك فقد انكر هؤلاء الحاجة إلى أي تدخل حكومي في عملية إعادة الانتاج ، واعتبروا الأزمات الاقتصادية عناصر تنظيم ذاتي لعملية إعادة الانتاج هذه .

في مقابل هؤلاء ، كان كينز من أوائل من توصلوا إلى التقييم الاكثر واقعية للوضع العالمي الجديد الذي واجهته الرأسمالية بفعل أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ الاقتصادية . فقد لعب دوراً اساساً لا في تجديد الاقتصاد البرجوازي المبتذل فحسب ، بل في تحوله نحو قضايا السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية كذلك . وهنا كان للعوامل الذاتية أهمية معينة في توجه

كينز. فبالاضافة إلى كون الأخير عالماً معروفاً ترأس كرسي الاقتصاد في كلية كنغ بكامبرج، كان من القادة السياسيين البارزين في الامبراطورية البريطانية . واشتهر عنه قدرته على السباحة ضد التيار ومعاكسة الآراء السائدة حيثما تطلبت ذلك المصالح الطبقية الأساس للبرجوازية . وكانت صفاته تلك قد تكشفت في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩١٩ ، حين استقال من منصبه كمستشار للوفد البريطاني إلى مؤتمر باريس للسلام احتجاجاً على معاهدة فرساي ، ونشر كتاباً يفضح خطأ الستراتيجية التي ارتكزت عليها المعاهدة. وفي ذلك الحين، علق لينين على ذلك قائلا :

«توصل كينز الى استنتاج مفاده أن أوربا والعالم كله سائران نحو الافلاس إثر معاهدة فرساي . فاستقال والقى بكتابه في وجه الحكومة صارخاً «إن ما تقومون به ما هو إلا جنون»[1] .

وفي عام ١٩٢٥ زار كينز الاتحاد السوفييتي بهدف دراسة عمل الاجهزة التخطيطية هناك . الأمر الذي قاده فيما بعد إلى الاقتناع بضرورة تطبيق مبادىء التخطيط في ظل الرأسمالية . وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٩ انهارت بورصة الولايات المتحدة الأمريكية معلنة بدء الازمة الاقتصادية العالمية . واختير كينز عضواً في اللجنة الحكومية البريطانية المشرفة على المالية والصناعة . فاكتسب صلاحيات واسعة تمكنه من لفت الانتباه إلى جهوده لتجديد الاقتصاد السياسي البرجوازي . لقد طُرحت حجج مقنعة تبرهن على الحاجة إلى مثل هذا التجديد في تلك الفترة السوداء من تاريخ الرأسمالية في الثلاثينات . ولم تكن تلك الحجج حكراً على الأوساط الاكاديمية فقط ، بل تداولتها حكومات البلدان الرأسمالية كذلك . من هنا نفهم كيف اصبح كتاب كينز الصادر عام ١٩٣٦ «النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود» والذي يلخص آراءه وأفكاره التي كانت متداولة ومعروفة قبل صدور الكتاب ، مرشد عمل لرأسمالية الدولة الاحتكارية . فقد تسارع تطور الأخيرة بفعل أزمة الثلاثينات الاقتصادية والركود الذي تلاها .

شهد مذهب كينز أكمل تطبيق واختبار له في الولايات المتحدة ، التي غدت منذ الثلاثينات مركزاً لكل الازمات الاقتصادية التي تعصف بالنظام الرأسمالي . وكان الرئيس فرانكلين روزفلت أول من اتخذ اجراءات لتجاوز الازمة والتغلب عليها مما أدى إلى إبطاء حالة الركود عام ١٩٣٧ بعد أن ظهرت ثانية بعنف مشابه لما كانت عليه عام ١٩٢٩ .

وكان للنظرية الكينزية تأثيرٌ كبيرٌ على الآراء الاقتصادية للبرجوازية الاحتكارية خلال

---

(١) ف . لينين ، «الأعمال الكاملة» (باللغة الانكليزية) ، المجلد ٣١ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ٢١٩ . كتاب كينز المشار له هو «العواقب الاقتصادية للسلام» ، لندن ١٩١٩ (المترجم) .

الحرب العالمية الثانية ، تلك الحرب التي عجّلت تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وكانت تلك جميعاً أسباباً كافية جعلت من تلك النظرية أساس مبادىء السياسة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب . فمع اقتراب الحرب من نهايتها ، كانت حكومات الدول الرأسمالية المنضمة إلى التحالف المعادي لهتلر تبلور سياساتها اللاحقة . إن طبيعة الحرب المعادية للفاشية والهزيمة الساحقة التي منيت بها قوى العدوان الامبريالي الاكثر رجعية ، أجبرت حكومات الدول الرأسمالية المنتمية إلى الحلف المعادي لهتلر على أن تعد شعوبها بتحقيق «استخدام تام» في فترة ما بعد الحرب وبإقامة نظام للضمان الاجتماعي يقي الشغيلة من الفقر والجوع في حال اندلاع أزمة جديدة في المستقبل.

وهكذا ساعدت الكينزية على ارساء اساس السياسة الاقتصادية للاصلاحية البرجوازية الهادفة إلى الحفاظ على رأسمالية الدولة الاحتكارية وتأمين المزيد من النمو لها . وعليه باتت الكينزية ، في فترة ما بعد الحرب ، النظرية الأولى للاقتصاد البرجوازي ، لأنها وفرت للسياسة الاقتصادية للدول الرأسمالية مبادئها الاساس .

كانت الاحتكارات القوية في الولايات المتحدة تتمتع بأكثر تسهيلات ومرافق الانتاج حداثة . لذا تركزت السياسة الكينزية لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد على تطوير المجمع العسكري ـــ الصناعي عبر استثمار أحدث انجازات الثورة العلمية التكنيكية . ولم تتجه تلك السياسة إلى احداث تغييرات بنيوية في مجمل الاقتصاد . وكان أكبر دعم نظري تلقته هذه السياسة الاقتصادية ، اسطورة روجها أنصار العسكرة مفادها إن للانفاق العسكري نتائج ايجابية على مستويات معيشة كل فئات السكان في الولايات المتحدة .

وخلال الخمسينات والستينات نما دور الاساليب الكينزية للتنظيم الاقتصادي بشكل ملحوظ . وأزيح نموذج كينز القديم الذي عني بالدرجة الأولى بوسائل تجنب الازمات الدورية ، وحلت محله «نماذج حركية» (دينامية) كينزية جديدة أدعت أنها تصوغ سياسات تضمن تحقيق نمو دائم . فإلى جانب السياسات القصيرة الأمد الرامية إلى التخفيف من تقلبات الدورة الاقتصادية الرأسمالية ، جرت محاولات لتنفيذ سياسات حكومية واعية تتعلق بتخطيط وبرمجة الاقتصاد في الأمدين المتوسط والبعيد . وكان من نتائج ذلك تحفيز نمو الاحتكارات وتعزيز قوتها الاقتصادية ؛ لكن ثمة نتيجة أخرى تمثلت في تعديل الهيكل القطاعي للاقتصاد وفق اتجاهات الثورة العلمية التكنيكية ، وبما يؤدي إلى تحسين موقع البلد التنافسي في الاسواق الخارجية . وكان من أبرز من تبنى تلك السياسات دول اوربا الغربية واليابان .

ثمة أسباب عديدة لتصاعد معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب ، أبرزها النجاحات التي حققها الشغيلة في تحقيق مستويات معيشة أعلى من خلال

الصراع الطبقي ، مما ساعد على توسيع الأسواق والتوسع في صناعة السلع الاستهلاكية المعمرة . غير أن الاقتصاديين البرجوازيين تجاهلوا التناقضات العميقة الملازمة لاعادة الانتاج الرأسمالي ، وهي تناقضات يحددها تطور الازمة العامة للرأسمالية ، فعزوا هذا النمو إلى فعالية «سياسات النمو» المتّبعة ، وراحوا يمجّدون تلك السياسات زاعمين أنها قادرة على تحقيق استقرار للرأسمالية .

واكتسبت مواقع الكينزية مزيداً من القوة لان البلدان الاوربية الغربية التي طبقت مبادىء التنظيم الكينزية للاقتصاد لم تشهد أزمات اقتصادية شديدة العمق منذ النصف الثاني من الاربعينات وحتى أواسط الستينات . اما ازدهار الولايات المتحدة الاقتصادي خلال الستينات والذي دام ما يقارب الثماني سنوات ، فلم يكن له مثيل طوال فترة ما بعد الحرب ، لذا فقد اعتبره الكينزيون انتصاراً لسياستهم الاقتصادية .

ولكن ما إن حلت أواسط الستينات ، حتى كان أكثر المراقبين سطحية لأوضاع السوق يدرك بصورة متزايدة العمق ان سياسة النمو واشاعة الاستقرار الكينزية المعتمدة على وسائل التمويل عبر عجز الميزانية كانت تنطوي على خطر تحويل التضخم «المنظّم» و «الزاحف» إلى تضخم متراكم ككرة الثلج .

كان «التضخم المنظّم» الذي أوصى به كينز يعتبر ذروة الحكمة في السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية . لكنه ظهر في أوائل السبعينات في صورة تضخم «جامح» . فحين كان كينز يعمل على بلورة نظريته ، كانت وجهة النظر السائدة ترى في البطالة واسعة النطاق الخطر الاجتماعي الرئيس الذي يجابه الرأسمالية . غير أن حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة اضطرت ، منذ أوائل السبعينات ، إلى اعلان التضخم عدوّها الأول بعد أن تسارع بمعدلات كارثية لأول مرة في فترات السلم .

وادى تفاقم التضخم ، الناجم عن تزايد تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد ، بالاضافة إلى الانتعاش الاقتصادي نفسه إلى انبعاث تدريجي للنظرية الكلاسيكية الحديثة منذ الستينات . فقد طرح الكلاسيكيون الجدد نماذج نمو خاصة بهم فباتوا منافسين جديين ونقاداً للكنزية . وساعد على نهوضهم الدعم الذي حصلوا عليه من جزء من البرجوازية الاحتكارية اعترض على تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد . وهكذا تلاقت مصالح القوى الاكثر رجعية من رأس المال الاحتكاري مع العقيدة السياسية التي تبناها هذا الاتجاه ومفادها ضرورة اقتصار نشاط الدولة على ميادين الائتمان والتنظيم النقدي فضلاً عن ضرورة التقييد المحكم لحقوق النقابات في النضال من أجل أجور أعلى .

أخذ الاتجاه الكلاسيكي الجديد يحتل المواقع التقليدية للكينزية بعد أن تم صقله نظرياً ، فانتصرت نظريته عن النمو الاقتصادي وتحليلاته للاضطراب والدورة الاقتصادية النقدية والمالية .. الخ . ونتج عن تعايش وصراع هذين الاتجاهين في الاقتصاد السياسي غير الماركسي حافز للمزج فيما بينهما للوصول إلى تصور أكثر شمولاً يتساوق مع تقاليد المساومة بين حزبين ، وهي التقاليد التي تُمارَس فعلياً في الجهازين التشريعي والتنفيذي للولايات المتحدة ، برغم كل ضجيج النقاشات الانتخابية بين الحزبين البرجوازيين ، الديمقراطي والجمهوري .

من هنا نشأ مفهوم «التركيب الكلاسيكي الجديد» الرامي بوجه عام إلى دعم رأسمالية الدولة الاحتكارية بوصفها نظاماً يجمع بين آلية السوق التلقائية وبين أساليب التنظيم الحكومي غير المباشرة . لقد غدا «التركيب الكلاسيكي الجديد» الاساس لفكرة «الاقتصاد المختلط» .

كان «التركيب الكلاسيكي الجديد» ذروة انجازات الفكر الاقتصادي البرجوازي ، إذ كان الهدف من صياغته دمج أفكار الكلاسيكيين الجدد بأفكار الكنزيين الجدد وإزالة الاختلافات فيما بينهم . بيد أن هذا الانجاز برهن على أنه بناء مهلهل تماماً . فقد بدأت أجزاؤه تتناثر تحت وطأة التفاقم الحاد لتناقضات الرأسمالية الاجتماعية والاقتصادية في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، مما أدى إلى اندلاع السجالات الحادة بين الكينزيين الجدد والكلاسيكيين الجدد بصدد قضايا نظرية فضلاً عن الاساليب العملية لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد .

ثم انفجرت الأزمات الاجتماعية السياسية في بعض الدول التي كانت اوضاع السوق فيها منتعشة نسبياً ، مما أخذ الاقتصاديين البرجوازيين على حين غرة . وسرت سلسلة من الاحداث بدأت بالحركة الاضرابية العارمة في فرنسا عام ١٩٦٨ التي تلتها استقالة حكومة ديغول ، وحفزت تلك الحركة وعواقبها حدوث حركة مماثلة قام بها الشغيلة في ايطاليا عام ١٩٦٩ ، أدت إلى تقوية مواقع اليسار . وشهدت الولايات المتحدة اضطرابات شملت احياء السود ، فضلاً عن الحركة الجماهيرية المعادية لحرب فيتنام التي اجبرت الرئيس جونسون على الانسحاب من المعركة الانتخابية على الرئاسة عام ١٩٦٨ .

ولم تكن تلك المفاجأة الوحيدة التي واجهت المنظرين البرجوازيين . فقد جاءت التحولات النوعية في عملية إعادة الانتاج لتطيح بالفرضيات التي استندت إليها مفاهيمهم ، واحدة بعد الأخرى . وفي مقدمة تلك التحولات التي لم يتوقعها البرجوازيون كان النمو السريع للتضخم لا في مراحل الانتعاش فحسب ، بل حتى في سنوات الأزمات .

تجلت التحولات المَرَضية في الاقتصاد الامريكي وعجزه عن معالجة التضخم خلال أزمة

١٩٦٩ ــ ١٩٧١ الاقتصادية التي انفجرت أثناء حرب فيتنام . لقد كانت تلك أول أزمة في تاريخ الولايات المتحدة تستمر الأسعار خلالها بالارتفاع . كما تجلى الاضطراب العميق في آلية إعادة الانتاج أثناء الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ عامي ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣ وتحول الى ازدهار تضخمي محموم . ففيما كانت الأسعار تتصاعد بقفزات سريعة ، أخذت المؤسسات الكبرى تراكم مخزونها من الوقود والمواد الخام والسلع الأخرى بافراط ، مما أدى إلى حدوث شحة حادة في معروض كثير من السلع ، وإلى تفاقم أزمة الطاقة والمواد الخام . وقاد هذا بدوره إلى مزيد من ارتفاع الأسعار . ومن جراء التضخم اصيبت المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم بالخراب لانها لم تمتلك الاموال الكافية لبناء مخزون من الوقود والمواد الخام التي ارتفعت أسعارها ، ولم تستطع الحصول على قروض او اعتمادات نتيجة الارتفاع الحاد في معدلات الفائدة . وهكذا ادى التضخم الذي صاحب الانتعاش إلى الجماد الاخير .

وشهدت البلدان الرأسمالية أزمة اقتصادية عالمية عام ١٩٧٤ اتسمت باستمرار التضخم ونمو البطالة. لقد كشفت أزمتا ١٩٦٩ــ١٩٧١ و١٩٧٣ــ١٩٧٥ عن عقم ما يسمى بـ «منحنى فيليبس» الذي تقبله الاقتصاد البرجوازي كبدهية . وحسب هذا المنحنى فان افضل مضاد للتضخم هو البطالة المتزايدة . لكن بعض البلدان شهدت تزايد التضخم والبطالة في آن واحد ، برغم «منحنى فيليبس» .

وبدا واضحاً تمام الوضوح أن المذهب الكينزي لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد والهادف إلى تحفيز الاحتكارات عبر عجز الميزانية والعسكرة وصل إلى فشل تام . إذ ظهر أن التلاعب المرن بمعدلات الفائدة أمر مستحيل ، فلا بد من المضي في رفعها مما يجعل القروض أكثر صعوبة وتكلفة . ذلك أن المقرض يسعى ، في ظل التضخم الجامح ، إلى اجبار المقترضين على أن يدفع ثمناً يقابل المخاطرة التي يتحملها الأول بسبب انخفاض سعر النقود .

وتفاقمت الصعوبات التي واجهها استخدام الأدوات الكنزية للحد من الفوضى المتصاعدة في الاقتصاد الرأسمالي بانهيار نظام بريتون وودز للمدفوعات الدولية المستند إلى تصورات كينز .

وانفجرت أزمة الدولار عندما تم تخفيض سعره ولم يعد قابلاً للتحويل إلى ذهب عام ١٩٧١ . وبسبب هذه الازمة بات من الصعوبة بمكان تطبيق الاساليب الكينزية لا في ميدان المبادلات بين العملات الأجنبية فحسب ، بل كذلك في تنظيم التداول النقدي ضمن كل بلد على حدة . ذلك أن فيض الدولارات التي لا غطاء ذهبياً لها والمنتقلة من بلد إلى آخر بواسطة المؤسسات متعددة الجنسية بغرض تحقيق أرباح عن طريق المضاربة جعلت العملية التضخمية أصعب من أن يمكن التحكم بها .

لم تؤد هذه الظواهر الجديدة إلى افلاس الصيغ الكنزية الجامدة فحسب ، بل أنها أوقعت الكلاسيكيين الجدد في ورطة مماثلة إذ حرمتهم من أكثر حججهم مضاءاً في وجه السياسة الكنزية عن «الاستخدام التام» . لقد اعتبر الكلاسيكيون الجدد هذه السياسة الكنزية السبب الرئيس للتضخم . ويتزعم هؤلاء الاقتصادي الامريكي ملتن فريدمان ، وهو أكثر خصوم النظرية الكنزية عدوانية ، إذ يرى أن أضمن الطرق للتخلص من التضخم يتمثل في العودة إلى الدورة «الطبيعية» التي تتميز ببطالة جماهيرية في أيام الازمات . ولما كانت الازمة الراهنة تتخذ مساراً غير مألوف ، فان هؤلاء أنفسهم يسلمون بأن نمو البطالة ينزع إلى توليد عواقب اجتماعية لا تقل خطورة عن العواقب الناجمة عن العملية التضخمية لذا فانهم يعترفون بالحاجة إلى التمويل القائم على عجز الميزانية لمكافحة البطالة .

لكن أزمة الدولار كشفت عن وقائع أخرى تفضح المذهب الكلاسيكي الجديد . فقد تبين أن ما يسمى بالأسعار المتحددة بصورة ادارية قد وصلت ذروتها. وبات واضحاً أن أسباب العملية التضخمية لا تتحملها الدولة وسياستها في التمويل بالعجز فحسب ، بل كذلك المؤسسات الكبرى وسياستها تجاه السوق التي اعتبرها الكلاسيكيون الجدد مثالاً يجب الاقتداء به .

أما الماركسيون ، فقد آمنوا منذ زمن بعيد بأن نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية هو من يغذي العملية التضخمية . ومن الجدير بالاشارة أن بعض الاقتصاديين البرجوازيين تقبلوا ، على مضض ، هذا الاستنتاج[1] .

وعليه واجهت النظريات الكينزية الجديدة والكلاسيكية الجديدة ، ومعهما نظرية «التركيب الكلاسيكي الجديد» ككل أزمة عميقة . لقد برهنت هذه النظريات بجلاء تام عن عجزها عن التعامل مع التناقضات الاجتماعية ـــ الاقتصادية المتفاقمة للرأسمالية . وبعد أن اثبتوا عجزهم عن اقتراح وسائل فعالة لتخفيف المصاعب الاقتصادية المتشكلة في البلدان الرأسمالية الرئيسة ، اخذ انصار المدرستين يتبادلون التهم وبات كل منهم يلقي اللوم على الآخر باعتباره السبب في فشل السياسات الاقتصادية .

وهنا ظهرت من جديد حاجة الاقتصاد السياسي البرجوازي الى اجراء مراجعة أخرى لعقائده البالية والبحث عن مفاهيم جديدة .

---

(١) انظر ج. ميتز، «توكيد اطروحة الاسعار المدارة»، المجلة الاقتصادية الامريكية، حزيران (يونية) ١٩٧٢، العدد٣، المجلد٦٢، ص٢٩١.

٢ ــ «إعادة النظر في القيم»

برغم كل الفوارق الجوهرية بين أزمتي الاقتصاد السياسي غير الماركسي أثناء الثلاثينات والسبعينات ، كان ثمة وجه شبه ظاهري واحد بينهما . ففي كلتا الحالتين حدثت التطورات بصورة مفاجئة أذهلت الاقتصاديين البرجوازيين . وفي كلتا الحالتين كان هؤلاء الاقتصاديون يشعرون بالرضا جرّاء الرخاء الظاهري الذي أوحت به آفاق الاقتصاد ، الأمر الذي اعتبروه برهاناً على صحة مفاهيمهم . فعشية الثلاثينات ، نتج هذا المظهر الخادع عن حالة «الرخاء» التي سادت الولايات المتحدة ، أما في الخمسينات والستينات فقد نتج عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل لا سابق له في البلدان الرأسمالية الصناعية .

كانت التناقضات بين مدرستي الاقتصاد السياسي البرجوازيتين التقليديتين ــ أي الكينزية الجديدة والكلاسيكية الجديدة ــ تتمحور حول موضوع حدود وأشكال التدخل الحكومي في الاقتصاد .

ففيما يركز الكينزيون على أدوات الميزانية الحكومية ، كان الكلاسيكيون الجدد يعطون الأولوية للأدوات الائتمانية والنقدية ويدعون إلى تقليص المشروعات الحكومية إلى حدها الأدنى .

أما في المرحلة الراهنة من أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي ، فقد باتت هذه القضية أقل أهمية ، و أخذت قضية ملتهبة أخرى تحتل موقع الصدارة في النقاشات وتدور حول الأساليب الواجبة الاتباع لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد .

وهكذا فان الفكر الذي كان بالأمس القريب موضع اطراء وتبجيل ، بات مثار خيبة أمل مريرة في آخر المطاف . فقد عجز الاقتصاد السياسي البرجوازي عن تزويد النخبة الحاكمة بدليل موثوق تعتمد عليه عند رسمها للسياسة الاقتصادية . وأخذ معظم الاقتصاديين الغربيين يعترفون بالحاجة لاجراء مراجعة نقدية لاساليب التحليل الاقتصادي التقليدية .

فالاقتصاد السياسي «الارثوذكسي» (بشقيه الكينزي والكلاسيكي الجديد) يتعرض اليوم لنقد حاد من جانب الاتجاه الاجتماعي ــ المؤسسي الذي يتميز بأفق أكثر سعة بكثير عند تحليله للقضايا الاجتماعية ــ الاقتصادية . ومنذ أوائل السبعينات غدا الاقتصاد الأمريكي جون كينث غالبريث ، وهو الممثل الابرز لهذا الاتجاه ، أكثر الاقتصاديين شعبية في الولايات المتحدة .

وليس الدور المتزايد للاتجاه الاجتماعي ــ المؤسسي غير انعكاس لحاجة الطبقة الحاكمة الملحة إلى التوصل إلى معالجة جديدة لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد . ويعود هذا بدوره إلى انجازات الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة ، وإلى ضرورة أن يؤخذ بنظر الاعتبار مستوى المطالب

الاجتماعية ـــ الاقتصادية الشديد الارتفاع للشغيلة . ان هذا المستوى من المطالب يتجسد في منظومة من القيم يحددها مفهوم «نوعية الحياة» . وهو يعكس نمو دور العوامل الاجتماعية والمعنوية في تكوين قيمة قوة العمل تحت تأثير الثورة العلمية التكنيكية ، كما يعكس تحول الطبقة العاملة إلى القوة الاجتماعية الرئيسة في المجتمع ، وتزايد وعيها بأهميتها التاريخية .

وثمة كذلك تزايد ملحوظ في نفوذ الجناح الراديكالي في الاقتصاد السياسي البرجوازي . إذ يحاول بعض ممثلي هذا الجناح تجديد الاقتصاد البرجوازي عبر استعارة بعض الفرضيات الماركسية .

فإلى جانب ذلك الاتجاه المتميز باسم «الماركسية الشرعية» ، يستوعب الاقتصاد السياسي المبتذل اليوم حشداً من افكار «اليسار الجديد» التي تدعي التعبير عن «ماركسية متجددة» .

غير أن ثمة أغلبية محسوسة بين الاقتصاديين البرجوازيين لا ترضى بالتخلي عن الافكار والمفاهيم التقليدية وتعتقد بامكانية الوصول إلى حل للمشاكل عبر المزيد من محاولات التركيب بين مختلف اتجاهات الاقتصاد البرجوازي . ومن بين انصار هذا الرأي بول ساموبلسن الذي حاول من قبل الوصول إلى «تركيب» بين الاتجاهين الكينزي الجديد والكلاسيكي الجديد .

يرى ساموبلسن ، ان من الخطأ تناول قضية النمو بصورة احادية الجانب لا تركز إلا على زيادة الناتج القومي الاجمالي ، ولا تتناول قضية توزيع هذا الناتج . وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن من الأفضل أن تكون «الكعكة القومية» أصغر في حالة توزيعها بصورة أكثر عدلاً بين السكان ، من أن تتركز الجهود على توسيعها من دون حساب التكاليف الاجتماعية التي ينطوي عليها ذلك. ويؤكد ساموبلسن على ضرورة تحقيق اصلاحات للوصول إلى شروط مثلى لانتاج وتوزيع الناتج القومي الاجمالي ، لكنه يحذّر من مخاطر اللجوء إلى حلول خرقاء لقضية الاصلاحات . فالاقتصاد هو المعني بصياغة المفاهيم الجديدة اللازمة لدعم وتنفيذ تلك الاصلاحات .

«إن التحليل الاقتصادي هو ، باختصار ، خادم لا غنى عنه لمن يسعى إلى تحقيق اصلاحات اجتماعية ولمن يرغب في الحفاظ على النظام الموروث وإدامته»[1] .

واضح أن هدف مثل هذه الاصلاحات هو «إدامة والحفاظ على» الرأسمالية . إذ يرى ساموبلسن أن على الاقتصاديين توجيه جهودهم للبحث عن اصلاحات لا ترافقها اضطرابات

(١) ب . ساموبلسن ، «الاقتصاد» ، الطبعة الثامنة ، نيويورك ، ١٩٧٠ ، ص ٧٦٣ .

اجتماعية . وإذ يؤكد ساموبلسن على امكانية حل مسألة التوزيع العادل «للكعكة القومية» من دون ثورات اجتماعية ، فانه يغمض عينيه عن عملية افقار البروليتاريا ، كقانون عام برهن ماركس على صحته . كما أنه يزوّر التاريخ إذ يسعى إلى اثبات وجود نزوع متأصل في داخل الرأسمالية يدفعها إلى تحقيق الوفرة . إنه يعتبر الرأسمالية نظاماً مغلقاً* ذا قدرة داخلية كامنة على تحقيق أكبر نمو للثروة ، ويتجاهل واقعاً عنيداً مفاده أن «دولة الرفاه» التي يمجّدها ويعتقد بامكانية قيامها استناداً إلى جملة من الاصلاحات البرجوازية ، لا يمكن أن تقوم لها قائمة ولو كنموذج نظري لو لم يتم اجبار الرأسمالية على التراجع تحت ضغط القوى الثورية العالمية . غير أن ساموبلسن يتحدى الواقع التاريخي بتصويره «دولة الرفاه» نتاجاً عفوياً للرأسمالية نفسها . ففي مجرى قراءة ساموبلسن «نكتشف» أن هذه الدولة نشأت بفضل غلادستون ودزرائيلي في انكلترا ، وبسمارك في ألمانيا وفرانكلين روزفلت في الولايات المتحدة . ومذّاك ، كان هناك تقلص مستمر للتباين بين الناس واتجاه يدفع الرأسمالية إلى تحقيق المزيد من العدالة ، كما يزعم ساموبلسن ، نتيجة إعادة توزيع الضرائب وتطور التعليم العام[1] .

حقاً أن ساموبلسن يعترف بوجود فجوة شديدة الاتساع بين الدخول ناجمة عن الثروات الطائلة والأموال الموروثة ، لكنه يحذّر من اللجوء إلى الوسائل الثورية للقضاء على الظلم كمصادرة الثروات الكبيرة ، لأن العدالة وكفاءة الانتاج لا يتوافقان . فهو يعتقد أن مصادرة الملكية قد تبطىء نمو الانتاج وتخلق عقبات بوجه انتقال رأس المال إلى الصناعات الاكثر كفاءة . لذا يرى أن الحل يكمن في الوصول إلى مزيج من المشاريع الحكومية والخاصة ، أي أن الحل يكمن في «الاقتصاد المختلط» الذي يزعم أنه يوفر الاساس الوحيد لقيام «دولة الرفاه» .

> «بفضل الخدمات العامة المباشرة والمدفوعات التحويلية ، يمثل الاقتصاد المختلط الحديث ، في الواقع ، نظاماً جباراً للتأمين المتبادل بوجه أسوأ كوارث الحياة الاقتصادية»[2] .

لكن رؤية ساموبلسن للوصول إلى انسجام اجتماعي يزعم كونه نتاج «دولة الرفاه» لا يمكن أن تضمن «سلاماً طبقياً» حتى في الولايات المتحدة . فهو مضطر إلى الاعتراف بأن الامريكيين المحرومين لا يشعرون بأي امتنان أو اغتباط تجاه برنامج الرفاه الاجتماعي الذي أعده الرئيس نكسون ، والذي توفر الحكومة بموجبه حداً أدنى من الدخل المضمون لكل عائلة .

فبعد أن يستنتج ساموبلسن «أن عدداً اكبر بكثير من الناس يفضل الوظائف المضمونة على الدخل المضمون» يتوصل إلى اعتراف بالغ الأهمية . وتكمن أهمية هذا الاعتراف في أنه

---

(١) ساموبلسون ، المصدر السابق ، ص ٧٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٧١ .

يحدد ملامح الرأسمالية المعاصرة في بلد مثل الولايات المتحدة يمثل حصن المشروع الحر ، وحيث كان التدخل الحكومي في الاقتصاد يُعتبر حتىٰ فترة قريبة «خطراً اشتراكياً زاحفاً» .

يشير ساموبلسون إلى «أن بعض الناس يقترح أن تكون الدولة آخر ملجأ للتشغيل ، أي أن من لا يستطيع الحصول على وظيفة شريفة لدى القطاع الخاص ، يجب أن يكون له الحق في الحصول على وظيفة عند الحكومة» . ومن هنا يمضي الى الاستنتاج التالي :

«لو كان برنامج ضمان الوظائف ممكن التحقيق مثل برنامج ضمان حد أدنى من الدخل ، فمن المؤكد أن تأمين العمل سيكون بديلاً مفضلاً»[1] .

يعترف ساموبلسن أن حكومة الولايات المتحدة ، برغم كل قوتها المتعاظمة ، تخضع لقوى اقتصادية مؤثرة ، وبالدرجة الأولى تلك المرتبطة بالمجمّع العسكري ــ الصناعي . وتلك تسعى إلى إعاقة التدخل الحكومي الواسع في قضية الاستخدام ، كما أنها غير مستعدة لتقديم تنازلات للشغيلة . انه يدرك الحاجة إلى تقديم مثل هذه التنازلات في الظروف الراهنة ، ولا يرى مبرراً «للسماح بأن يكون المجمّع العسكري ــ الصناعي هو الحَكَم في ميدان سياستنا القومية»[2] .

إن ساموبلسن يسعى لاقناع رجال الأعمال من قرائه ، وقد غدا كتابه «الاقتصاد» أثيراً لديهم ومرافقاً لهم ، بضرورة أن يأخذوا في الحسبان الحاجة إلى المناورة الاجتماعية وحتمية التدخل الحكومي المتصاعد في الحياة الاقتصادية ، بحيث يشمل هذا التدخل قطاعات متزايدة . ويثير بوجه خاص الدور الاستثنائي للحكومة في معالجة قضية اقتصادية واجتماعية جديدة هي قضية حماية البيئة .

ثمة سبب وجيه يفسر قلق ساموبلسن من قضية البيئة . «فصانعو الارباح» لا يحققون ارباحهم في الغالب بفضل استخدام تكنولوجيا أكثر رقياً أو عبر أشكال أكثر مكراً من استغلال قوة العمل ، بل يتم ذلك إلى حد كبير من خلال نهب وتدمير البيئة ، وهو ما كان متاحاً للرأسماليين بحرية تامة حتى وقت قريب . وتلك ظاهرة تميز الولايات المتحدة أكثر من أي بلد آخر . غير أن الصراع الطبقي يغدو عائقاً متزايد الضخامة بوجه اتباع رجال الأعمال لهذا الاسلوب .

فمنذ القرن التاسع عشر ، اجبرت مقاومة الطبقة العاملة الدولة البرجوازية على تقييد

---

(١) المصدر السابق . ص ٧٧٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٧٨ .

اندفاع الرأسماليين الأكثر سعاراً نحو تحقيق الارباح باصدار تشريعات تحدد طول يوم العمل ، وتتعلق بضمانات الأمن في العمل وغيرها من الاجراءات التي تضمن الشروط الضرورية لحماية حياة وصحة الشغيلة . أما اليوم فقد اكتسب صراع الشغيلة من أجل تحقيق الاهداف نفسها والمطالبة بحماية البيئة زخماً مضاعفاً . ان انتفاضات الاحياء المغلقة في مدن الولايات المتحدة الكبرى ، حيث لا يتعرض الناس الى اضطهاد الفقر فحسب ، بل يسحقهم الاختناق ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، جراء نقص الهواء النقي تجبر النخبة الحاكمة على التفكير باصدار تشريعات تحد من سلطة مالكي رأس المال على البيئة ومن الحقوق التي انتزعوها لتدمير الطبيعة .

يلاحظ ساموبلسون ، إن هذا لا بد وأن يقود إلى تشديد التدخل الحكومي في الاقتصاد :

«إن عوامل العجز والوفورات الخارجية هذه لا يمكن أن تصححها منافسة السوق والسعي لتحقيق الربح . فهي تتطلب اجراءات حكومية لتحديد المناطق وتقسيمها باللجوء الى أوامر المنع والتخطيط والتنسيق والى الاعانات والعقوبات الضريبية»[1] .

لا بد أن نضع في حسباننا ، ان هذا الأمر ينطوي على ما يتجاوز استخدام السلطة الادارية للحكومة . ذلك أن حماية البيئة تتطلب تبني برامج حكومية لاعادة تركيب المشاريع القديمة وبناء مشاريع جديدة ، كما تتطلب إعادة بناء وشق الطرق الخارجية ، وإعادة تعيين مواقع الصناعة وإقامة مرافق فنية جديدة لصناعات الطاقة والوقود ، وتطوير وتشجيع صناعات أجهزة تنقية الهواء والماء ، وتدمير وتدوير الفضلات ، الخ . وهكذا يتسع نطاق عمل الدولة الاحتكارية بشكل كبير إذا تدخلت الدولة لحماية البيئة ، وهو ما يحتمه اشتداد الصراع الطبقي واتخاذه أشكالاً جديدة ، كما تحتمه الحاجة لتأمين الشروط العامة لاعادة الانتاج الموسعة لرأس المال .

وقد يتبادر إلى الذهن أن وجود ميدان نشاط جديد يبشر بآفاق استثمار مربحة سيجعل الاقتصاديين البرجوازيين يشعرون بقدر من التفاؤل . لكن هذا الانطباع أبعد ما يكون عن الصحة . فهم يدركون أن نمو القطاع العام في الصناعات المتعلقة بالبيئة يعجل سير الولايات المتحدة باتجاه ما يسمى بالاقتصاد المختلط بكل التناقضات الكامنة والملازمة له ، وهو ما يعني النزوع إلى تقويض السلطة المطلقة للمشاريع الاحتكارية الخاصة ويساعد على تقليص استقرارها الاجتماعي ـــ الاقتصادي .

وهكذا اضطر ساموبلسن في أواخر الستينات وأوائل السبعينات الى اجراء تعديلات

---

(١) المصدر السابق ، ص ٧٩٤ .

ملموسة على نظريته عن «التركيب الكلاسيكي الجديد» ، فانتج صيغة تحتوي هذه المرة على الاتجاهين الكينزي والكلاسيكي الجديد من جهة ، وكلاهما يركز على أن جوهر السياسة الاقتصادية يجب أن ينصب على تأثير الحكومة على عمليات السوق العشوائية . لكن هذه الصيغة تحتوي من جهة أخرى على الاتجاه الاجتماعي ــ المؤسسي الذي يتصدر اهتماماته تنظيم الاقتصاد من خارج السوق ، أي تنظيم الاقتصاد استناداً إلى اتفاقات طويلة المدى بين الحكومة والمؤسسات والنقابات .

ثمة أدلة لوجود أساس نظري يبرر الاتجاه لتبني التوصيات الجديدة بشأن تنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد . وهي لا تتضح على المستوى الاقتصادي الكلي فحسب ، بل كذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي أي ضمن إطار كل شركة على حدة حيث يتم تبني نظم أكثر مرونة للادارة الصناعية تأخذ بنظر الاعتبار العوامل الاجتماعية وتدخلها إلى جانب الاساليب الادارية التقليدية المستندة إلى المبادىء الاستبدادية الفظة المستقاة من تايلور وفورد .

كان من بين المظاهر المهمة لتلك التحولات الجارية بعد الحرب العالمية الثانية ، استخدام مفهوم «العلاقات الانسانية» في نظام العقلنة الرأسمالية للادارة الصناعية . وفيما بعد جرى تطوير هذه المنظومة الاجتماعية ــ التقنية للادارة ، حين أخذ رأس المال يحاول مد نفوذه للتأثير على مجموعات العمال بتشكيل فرق العمل الجماعية ضمن المشروع . فمن خلال ذلك يسعى رأس المال إلى تقدير الامكانات الذهنية والمعنوية لكل عامل فضلاً عن تقدير امكاناته الجسدية .

يمكن القول ، باختصار ، إن نظام «الآلة ــ الانسان» الذي انبثق مع تطور الصناعات المعتمدة على الحزام الناقل واستندت إليه أساليب تايلور وفورد ، أخلى السبيل لمفاهيم اجتماعية ــ تقنية من العقلنة الرأسمالية تنطوي على جهود مكثفة لتطوير نظام «الآلة ــ الانسان» .

يستند النهج الاجتماعي ــ التقني في الادارة إلى مبدأ تطبيق العقلنة الرأسمالية لا على النظام التقني للمشروع فحسب ، بل على بنيته الاجتماعية كذلك . فهو ينطلق من فرضية مفادها امكانية وصول ارباب العمل والعمال إلى «اتفاقيات» بشأن الانتاجية ، مما يولد الانطباع بزوال نظام السيد والعبد في الصناعة . ان غاية هذا الاسلوب الاجتماعي ــ المؤسسي في الادارة اشاعة الوهم بامكانية قيام ادارة ذاتية في ظل المشروع الرأسمالي تستند إلى مبدأ «الشراكة الاجتماعية» .

وتبين هذه الاتجاهات في تطور الادارة أن الثورة العلمية التكنيكية أخذت تهيىء الشروط المادية للاشتراكية لا على صعيد المجتمع الرأسمالي ككل فحسب ، بل ضمن اطار كل مشروع كذلك . إذ لم يعد بالامكان رفع كفاءة المشروع من دون اللجوء إلى محاكاة ظاهرية لعلاقات الانتاج الجديدة . ان اسلوب فرق العمل الذي تلجأ له المشاريع الرأسمالية للاستفادة من ميزات

العمل الجماعي ، يمثل في واقع الحال نزوعاً موضوعياً ، معاكساً لرغبات الرأسماليين ، لنفي مبدأ السيد والعبد واجواء المشروع الرأسمالي الشبيهة بالثكنات حيث يتم اصدار الأوامر وتنفيذها ، أي أن هذا الاسلوب ينزع إلى نفي أساس علاقات الانتاج الرأسمالية مما يخلق المستلزمات الاجتماعية للقضاء عليها .

وتكشف ممارسة الصراع الطبقي في كثير من البلدان الرأسمالية المتطورة في اوربا الغربية عن قدرة الطبقة العاملة المتعلمة والماهرة على ادارة الانتاج لا على مستوى فرق العمل الفرعية فقط بل على مستوى مشاريع بأكملها كذلك ، من خلال تعبئة الكادر الاداري والهندسي والفني وتوجيهه لادارة المشروع برمته . ان هذا الأفق المرعب لتطور صراع الطبقة العاملة الاقتصادي الى صراع سياسي يجبر الاقتصاد السياسي البرجوازي على مراجعة أفكاره في ضوء الشروط الموضوعية الجديدة التي تتشكل في المرحلة الراهنة من مراحل الازمة العامة للرأسمالية .

ان ما يدفع الرأسماليين لادراك الحاجة إلى «أنسنة» اشكال استغلال العمل إلى حد ما لا يكمن إذن في صحوة وعي هؤلاء بل في حقائق الصراع الطبقي . وهكذا يغدو مفهوماً تشريع قانون بصدد «أنسنة العمل» في فرنسا إثر الاضراب الجماهيري التاريخي عام ١٩٦٨ . وثمة واقعة أخرى ذات مغزى تتمثل في التقرير الخاص الصادر عن منظمة العمل الدولية والمقدم إلى المؤتمر الاوربي عام ١٩٧٤ . فتحت ضغط المطالب الجديدة لحركة الطبقة العاملة أوصى التقرير بتطبيق أسس اجتماعية تقنية ومبادىء لقياس الجهد المبذول في عمليات التنظيم الصناعي ، كما أوصى بتشكيل فرق عمل جديدة مستقلة لتوفير مزيد من الفرص لمساهمة العمال في الادارة .

٣ ــ تجديد نظرية «الاقتصاد المختلط»

أخذ التضامن الطبقي بين الاقتصاديين البرجوازيين الباحثين عن طرق لتعزيز النظام الرأسمالي بالتنامي ، مع تزايد الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ومع تزايد وعي الشغيلة بالحاجة إلى توحيد الجهود لتوجيه ضربة قاصمة إلى مجمل نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية .

وأيا كان الموقف الذي يتخذه مختلف الاقتصاديين البرجوازيين ، فان ثمة هدفاً واحداً يجمعهم هو تنقيح نظرية «الاقتصاد المختلط» وايجاد وسائل جديدة لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد .

ويرى كثير من الاقتصاديين الغربيين ، بمن فيهم ساموبلسون ، ان مقترحات غالبريث

للتحكم بالاسعار تتضمن اسلوباً جديداً في معالجة المشكلة . إذ ينطلق الأخير من تخطئة النظرة والسياسة المستندين إلى آلية السوق لانهما تتجاهلان الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات الكبيرة في تكوين الاسعار .

يؤكد غالبريث ان السوق في طريقه إلى الزوال وان الاسعار تتحدد ، عملياً ، بواسطة المؤسسات الكبرى والنقابات . ولهذا لا تحتاج الحكومة اليوم إلى جهاز بيروقراطي ضخم للتحكم بالاسعار لأن هذه تشكلها المنظمات الكبيرة فقط . ويتطلب التحكم بالاجور والاسعار مساومات شاقة بين النقابات والمؤسسات . ولن توافق النقابات على تثبيت سقف للاجور إلا حين تضمن عدم حصول تضخم . لذا فمن الضروري صياغة خطوط عريضة محددة تعين نمو الاجور وتطبّق القوانين الصارمة حينما يتم خرق تلك الخطوط العريضة . ويعتقد غالبريث أن التحكم الحكومي بالاسعار لا ينبغي أن يكون مؤقتاً بل لا بد أن يكون تحكماً دائماً . فهو يفترض أن على الحكومة أن تساوم بضع مئة نقابة وبضعة آلاف من المؤسسات حتى تصل إلى تحديد متوسط لسقف الاسعار . ويفضل التحكم الاداري المباشر بالاجور والاسعار سيغدو ممكناً تخفيض معدلات الفائدة على الائتمان . وهذا يقود بدوره إلى تحفيز نشاط المشاريع الصغيرة ويزيد الاستخدام من دون حصول مزيد من التضخم ، لأن الاسعار التي تثبتها معظم المشاريع خارج اطار جهاز الاحتكارات تخضع لقانون المزاحمة في سوق حرة وهو ما يعيق نمو التضخم . وهكذا فان دعوة غالبريث إلى التأثير الحكومي الاداري على المؤسسات الكبيرة فيما يتعلق بالاسعار ، إنما تمثل تصحيحاً لنظريته ذاتها عن «المؤسسات الناضجة» التي زعم أن لها مصلحة في توسيع الطلب عبر تخفيض الاسعار .

وثمة مقترح آخر يتقدم به الاقتصاديون البرجوازيون لحل المشاكل الحادة التي يواجهها «الاقتصاد المختلط» المعاصر ، يتمثل في ابطاء النمو . إذ يرى غالبريث ان الخلاص من تناقضات «مجتمع الوفرة» لا يكمن في اللجوء إلى اساليب التحكم الفظة في الاسعار فقط ، بل في التخلي عن السعي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة كذلك ، وفي التقليل من الاستهلاك المفرط ، وبالتالي في تحسين «نوعية الحياة» . انه يأخذ بنظر الاعتبار الاصلاحات والعوامل النفسية في آن واحد ، للأسباب التالية :

> «في الولايات المتحدة ، وإلى حد أقل في بريطانيا واوربا ، ثمة جيل بأكمله يرفض معايير الاستهلاك الناجم عن التنافس والاغراء .. فما إن يكتشف البشر أنهم أصبحوا عبيداً لاستهلاكهم ... حتى يسعون إلى التحرر منه إلى الابد»[1] .

---

(١) صحيفة « اوبزرفر » ، ١١/٢٢/ ١٩٧٠ ، ص٢٥ .

ما يلفت الانتباه هنا ، ان غالبريث لا ينكر الدور الحاسم الذي تلعبه الطبقة العاملة في السعي لايجاد مخرج من التناقضات الاجتماعية لـ «مجتمع الاستهلاك» ، لكن الغريب القاءه اللوم على الطبقة العاملة واتهامها بالاستهلاك «المفرط» فهو يقول :

«لا يزال معظم النقابيين في الولايات المتحدة وبريطانيا يريدون زيادة استهلاكهم . وأظن أنهم على حق في ذلك . ذلك أن فكرة نمط حياة جديدة آخذة في الرسوخ ألماً بين أوساط الطبقة الوسطى»[1] .

إذن ثمة وعي متزايد في أوساط الاقتصاديين البرجوازيين والمشاريع الكبرى بضرورة اللجوء إلى مناورات برجوازية اصلاحية تنطلق من الترابط الوثيق بين الحكومةوالاحتكارات. ففي مقال بعنوان «المشاريع الكبرى والثورة» كتب جاي مكولي يقول ان القضايا الاجتماعية أخذت تحتل موقعاً متعاظماً من اهتمام ارباب العمل في الولايات المتحدة ، بعد أن كانوا يعتقدون من قبل أن هذه القضايا لا تعنيهم في شيء . ونخلص إلى الاستنتاج ذاته من متابعة المقالات التي تنشر في الصحافة الاقتصادية والتي تدعو وتحث على اتباع اجراءات ضريبية تحقق «ثورة» في توزيع الارباح بين المساهمين والشغيلة ، أو بين رجال الاعمال والمجتمع . ويتابع مكولي قائلاً أن هناك من يعتبر هذه الاصلاحات مؤشرات على نهاية الرأسمالية . غير أنه يحث الجميع على تقديم التنازلات سيراً وراء الحكمة التي أطلقها هنري فورد «لنكف عن الجدل بشأن التسميات ، فإما أن نكيف أنفسنا أو نموت»[2]

ونجد الأفكار ذاتها في كتاب الاقتصادي الامريكي نيل جاكوبي[3] ، الذي تم نشره بمباركة من أحد أركان المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الولايات المتحدة ، ارثر برنز . إذ يحث جاكوبي الحكومة على بذل كل جهودها للاستفادة من الأهمية الايجابية للمؤسسات في الحفاظ على المنافسة الحرة «قابلة للحياة» مع تعزيز نمو دورها في حل المشاكل الاجتماعية . ويحاول الكاتب البرهنة على أن الدافع الذاتي لتحقيق الربح يتوافق تماماً مع شعور المشاريع والمؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية ، وخاصة إذا توجه التنظيم الحكومي نحو تحفيز هذا الشعور عبر السياسة المالية . ويعتقد جاكوبي ان بامكان المؤسسات أن تلعب دوراً أساساً في بلوغ «الاهداف القومية» للولايات المتحدة إذا تم الاقرار بأن المؤسسات ليست مجرد وكالات اقتصادية بل هي كذلك وكالات «سياسية» تتحكم بحياة مستخدميها أثناء العمل[4].

---

(١) المصدر السابق .

(٢) صحيفة « لوموند » ، ٧/٢٧ / ١٩٧١ ، ص ١١

(٣) ، . جاكوبي ، « سلطة المؤسسة والمسؤولية الاجتماعية » ، نيويورك ، ١٩٧٣ ، ص١٣ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٦ .

وهكذا نجد حتى ممثلي الفكر الاقتصادي البرجوازي الاكثر محافظة ميالين إلى القبول بصيغة تسوية ما تقود إلى «الاقتصاد المختلط» .

بيد أنه سيكون من الخطأ التقليل من شأن التناقضات بين معسكري الاقتصاد البرجوازي ، الليبرالي والمحافظ . إذ تبرز هذه التناقضات عند صياغة برامج محددة للسياسة الاقتصادية وتلعب دوراً مهماً في الصراع على السلطة بين الاحزاب السياسية البرجوازية .

« فالاقتصاد المختلط » كما تعرضه مفاهيم ساموبلسن وغالبريث النظرية يعني تدخلاً حكومياً فعالاً في الاقتصاد باللجوء الى استخدام مكثف لآليات « سياسة الدخول » . ويقترح هذان الاقتصاديان اعتماد هذه السياسة بصورة دائمة بما يضمن سيطرة أكثر أحكاماً على الأسعار والأجور ومن خلال مزيج مرن من الاجراءات الادارية والحوافز الاقتصادية . ان ساموبلسن وغالبريث يفترضان امكانية وصول الادارة الامريكية الى اتفاق بشأن شروط مثل هذه السيطرة مع بضع مئة مؤسسة كبيرة ذلك أن الأخيرة ستتوصل الى ادراك الخطر الاجتماعي المحدق كما ستدرك أين تكمن مصالحها الجوهرية ، لذا فستوافق على تبني « سياسة دخول » كهذه في سبيل المصلحة « القومية .

وبالاضافة إلى ذلك ، يأمل ساموبلسن وغالبريث أن تتعزز مواقع الحكومة حين توسع الأخيرة نشاطاتها في ميدان امتلاك المشاريع وادارتها في ظل «الاقتصاد المختلط» ، إذ يعتقدان أن وظائف الحكومة الاقتصادية ستتوسع من جديد بسبب ضرورة تنامي دورها في بناء الهياكل الارتكازية ، وانخراطها المتزايد في تنظيم وتمويل مشاريع البحث والتطوير ، والاجراءات التي تتخذها لتحسين البيئة . ويعلق هذان الاقتصاديان أهمية كبيرة على دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل القومي عبر تقليص الميزانية الحكومية وزيادة حصة المدفوعات التحويلية الموجهة لتنفيذ البرامج الاجتماعية .

بيد أن الكلاسيكيين الجدد ينظرون بقلق شديد إلى دور الحكومة المتزايد في ظل «الاقتصاد المختلط» ، ذلك أنهم يتطلعون إلى تولي المشاريع الكبيرة أكثر المسؤوليات اتساعاً عبر استفادتها من مزايا مزاحمة السوق . وبدهي فان مقترحات ساموبلسن وغالبريث الداعية إلى لعب الدولة دوراً أكبر في «الاقتصاد المختلط» لا تهدف فقط إلى اضعاف مواقع المشاريع الكبيرة . ان هدفهما السياسي ، موضوعياً ، يكمن في احكام سيطرة نظام الدولة الاحتكارية وإضعاف حركة العمال الاضرابية حيث يدّعيان ان صراع العمال من أجل الحصول على أجور أعلى هو المسؤول الرئيس عن معاناة المجتمع من التضخم ، ومن التكاليف الناجمة عن تصعيد معدلات النمو الاقتصادي ، وما ينجم عن ذلك من تدمير للبيئة .

أما في أوربا الغربية ، فأن الافكار الاشتراكية تضرب بجذورها عميقاً في حركة الطبقة العاملة . ولهذا الحركة طلائع شيوعية قوية في بعض البلدان . وثمة تقاليد من الصراع المشترك ضد الفاشية تجعل تلك الطلائع ملتحمة بقوة مع قوى اليسار الأخرى . لذا فان النزعة الاصلاحية البرجوازية لا تستطيع الاستناد في معالجاتها النظرية إلى فرضيات ترى المؤسسات التقليدية لرأسمالية الدولة الاحتكارية محصنة ضد المساوىء .

إذ يتبنى معظم الاقتصاديين البرجوازيين في فرنسا ، على سبيل المثال ، أفكار البنيوية ، وهي سمة مميزة للاتجاه الاجتماعي (السوسيولوجي) في الاقتصاد السياسي . ولا تستبعد مقترحاتهم لاجراء تحسينات بنيوية حتى اللجوء إلى التأميم . لكن جهدهم الاساس ينصب على السعي لاكتشاف البنى التي تستطيع الدولة من خلالها اخضاع الشغيلة ، بأكبر قدر من الفعالية ، لشروط «السلام الطبقي» ، استناداً إلى «سياسة الدخول» .

وسنلاحظ فيما بعد أن مشاهير الاقتصاديين البرجوازيين الباحثين عن مفاهيم «اقتصاد مختلط» جديد ، لا يتجاوزون حدود اكتشاف قوالب خارجية جديدة تؤطر مذاهبهم القديمة نفسها وتحدّثها .

٤ ــ وجهة نظر الاقتصاديين الغربيين في الازمة ، والهجمات الجديدة ضد الماركسية

ثمة سمة تميز الازمة الراهنة للاقتصاد البرجوازي هي أن الأغلبية الساحقة من الاقتصاديين البرجوازيين ، تعترف ، للمرة الأولى في تاريخ الاقتصاد ، بواقع الازمة . غير أن هناك اختلافات عميقة بين مختلف المدارس حول طبيعة الازمة . ولما كان الاقتصاد السياسي البرجوازي تبريرياً ، تبدو هذه الخلافات شبيهة بالنزاع العائلي إلى حد كبير ، إذ تنطوي أساساً على تبادل اللوم بين مختلف المدارس عن اسباب فشل السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية . فهناك من يتحدث عن حسابات خاطئة في تحليل الازمة ، وآخرون يتحدثون عن التغيرات البنيوية في الاقتصاد والميزانية والسياسة النقدية . وبدهي أن أياً من الاقتصاديين البرجوازيين لم يتناول قط التناقضات التناحرية المتراكمة داخل الرأسمالية ذاتها .

وقد أخذ اقتصاديون من خارج المدارس التقليدية في الاقتصاد البرجوازي زمام المبادرة في انتقاد النظريات المفلسة . وشن هؤلاء هجوماً شاملاً في الاجتماع السنوي لجمعية الاقتصاديين الامريكيين المنعقد في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١ . كان غالبريث رئيساً للجمعية فدعا الاقتصادية البريطانية المعروفة جوان روبنسن لالقاء تقرير يحلل الأزمة الراهنة في الاقتصاد السياسي

البرجوازي[1] . ويتلخص رأي روبنسن في أن النظرية الاقتصادي تمر الآن بأزمتها الثانية ، أما الازمة الأولى فهي التي أدت إلى ظهور الكينزية لكن تفسيرها لجوهر الازمة ظل أحادي الجانب .

فقد تناولت أزمة الاقتصاد البرجوازي ، أولاً ، خارج سياق قانونيات الأزمة العامة للرأسمالية ، وتجاهلت كلياً تأثير الاقتصاد السياسي الماركسي ـــ اللينيني على العمليات الجارية فيها .

واعتبرت ، ثانياً ، أن الهم الرئيس لنقاد المدارس التقليدية للاقتصاد البرجوازي هو صياغة نظرية جديدة تفسر الواقع الراهن لهدف مزعوم هو زيادة رفاه الناس .

وتوحي نظريتها عن «الازمة الثانية» ، ثالثاً بأن الأزمة نابعة من عيوب المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي انتقدها كينز عندما كان حياً ، لكنه لم يمض في نقده إلى نهايته الكاملة . لقد تحدثت روبنسن باسم الجناح اليساري للكينزية ، مدّعية أنه كان بالامكان تجنب الازمة لو أن كينز ، الساعي إلى تعزيز الرأسمالية ، لم يتجاهل قضية حل المشاكل الاجتماعية ولو أولى اهتماماً لمطالب النقابات بشأن الأجور وظروف العمل . وعليه ساندت روبنسن الاتجاه الاجتماعي المؤسسي وانتقدت الكينزيين لتجاهلهم عوامل مهمة مثل تطور التعليم والصحة العامة وحماية البيئة .

وهكذا بدا الأمر كله فشلاً للنظرية ، ولم تكن هناك كلمة واحدة عن الظواهر العميقة المميزة لرأسمالية الدولة الاحتكارية نفسها . بيد أن التطورات كشفت عن أن كل توصيات الاقتصاديين البرجوازيين الهادفة إلى التغلب على الازمات الدورية المحدقة بالعالم الرأسمالي (بما فيها توصيات نقاد الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الجدد) لا تزال تندرج ، إلى حد بعيد ، ضمن اطار الاساليب التقليدية للتنظيم الرأسمالي المضاد للازمة . وهذا ما يفسر كذلك اسباب قيام والتر هيلر الذي كان ذات يوم رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الولايات المتحدة ورئيس الجمعية الاقتصادي الامريكية ، بتقديم تقرير إلى الاجتماع السنوي للجمعية في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٤ يحاول فيه رد الاعتبار ويطرح قراءة جديدة لازمة الاقتصاد البرجوازي[2]

تلقف آراء هيلر وردد صداها جون هكس الذي اعترض على التفسير الكلاسيكي الجديد ، وبخاصة التفسير النقدوي ، للتضخم . وأكد أن جذور التضخم لا تكمن في آلية

---

(١) ج . روبنسن ، « الأزمة الثانية في النظرية الاقتصادية » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، أيار (مايو) ١٩٧٢ ، المجلد ٦٢ ، العدد ٢ ، ص ١ ـــ ١٠ .

(٢) المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مايو (أيار) ١٩٧٥ ، ص ١ ـــ ٢٦ .

الميدان النقدي (أي في العلاقة بين الكتلة النقدية والدخول ومعدل الفائدة) بل تكمن هذه في الأصول التي تولد شكلين من التضخم ، التضخم الناجم عن شدة الطلب والتضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف[1] .

والمشكلة الرئيسة المرتبطة بالتضخم ، حسبما يرى هكس ، هي سلوك من يتسلمون أجوراً . فهو يرفض ما يسميه بالآراء النقدوية البالية عن سوق العمل ، لأن جزءاً كبيراً من الاجور يتحدد على أساس عقود طويلة الأمد يتم ابرامها مع النقابات . وبذلك يصبح مستوى الاجور قضية سياسية تعتمد على النقابات المناضلة من أجل الحفاظ على الاجور الحقيقية لاعضائها بغض النظر عن الوضع القائم مؤقتاً في سوق العمل ككل .

وبناء على هذا ، يدور الأمر كله ، من وجهة نظر هكس ، حول كيفية جعل النقابات توافق على شكل من أشكال «تجميد الاجور» .

ومفهوم تماماً كيف يترافق التفسير التبريري لازمة الاقتصاد البرجوازي مع توجيه هجمات جديدة ضد الماركسية . إذ يتنامى الاهتمام بالاخيرة مع تزايد عجز الاقتصاد غير الماركسي عن انتاج تحليل علمي حقيقي عن تعمق أزمة الرأسمالية . ولا يقتصر هذا الهجوم على المفاهيم المعادية للشيوعية وللسوفييت التي يتم اللجوء إليها بكثرة كسلاح دعائي من جانب وسائل الاعلام ، بل يتعداه إلى انتاج صياغات معادية للماركسية يقوم بها اقتصاديون برجوازيون يبثون أفكارهم في كتب مدرسية ونصوص يعنونها باسماء «أسس» علم الاقتصاد .

وفي هذا الاتجاه نجد المسعى الجديد لاستئناف البحث عن «التناقضات» بين المجلد الأول والمجلد الثالث من «رأس المال» ، وهو مسعى بدأه بوم بافرك في القرن التاسع عشر ، وما يزال اسلوباً مستخدماً لتزييف الماركسية .

ومن المنظرين البرجوازيين من يؤكد أن القضايا الناجمة عن استغلال الطبقة العاملة والتي يعالجها «رأس المال» لم تعد تتلاءم ورأسمالية اليوم ، إذ يزعمون أن الظروف الجديدة سمحت بنمو مستويات المعيشة بحيث لم يعد هناك غير القضاء على اغتراب الفرد . وهي قضية يدعون أنها موجودة في ظل الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء .

ويبقى آخرون ممن يؤكدون أن المجلد الثالث من «رأس المال» يدحض استنتاجات المجلد الأول بشأن تحول البروليتاريا إلى أغلبية السكان . ويبرهن هذا ، حسب ادعاءات هؤلاء ، على

---

(١) ج . هكس ، « أين يكمن خطأ النقدوية ؟ » ، مجلة مصرف لويدز ، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٥ ، العدد ١١٨ ، ص ١ .

إمكانية انبعاث «الطبقة الوسطى» بوصفها القوة الحاسمة في المجتمع . انهم يؤكدون على أن المجلد الثالث يقدم الحجج النظرية اللازمة للبرهنة على تحول الرأسمالية الحتمي إلى «مجتمع صناعي» ، مما يوحي بأن المجلد الأول بات اليوم خالياً من أي معنى لانه شديد التجريد .

إن هذا كله يتم بهدف واحد يتمثل في خلخلة منطق « رأس المال » الذي يرتكز عليه الأساس الاقتصادي النظري لحتمية الثورة الاشتراكية . ولذا فان الجهد الاكبر ينصب على ايداع المجلد الأول من «رأس المال» طي النسيان ، لانه يحتوي على تحليل ماركس لمقولات الاقتصاد السياسي البرجوازي واخضاعها إلى نقد لاذع . كما أن هذا المجلد يكشف عن القوانين العميقة التي تحكم تطور الرأسمالية وتجعل انهيارها حتمياً . ان المجلد الأول يعرض جوهر اكتشافات ماركس الرئيسة ، كالطابع المزدوج للعمل المتجسد في السلعة ، ودور قوة العمل بوصفها سلعة ، وشروط انتاج القيمة الفائضة . وبالتوافق مع منهجه القائم على التجريد العلمي والانتقال من المجرد إلى المجسّد ، يستند ماركس إلى تحليل انتاج القيمة الفائضة الذي تم القيام به في المجلد الأول لكي يتفحص في المجلد الثالث الربح باعتباره الشكل المتحول من القيمة الفائضة ، كما يدرس الصراع بين مختلف أقسام الرأسماليين على توزيع رصيد القيمة الفائضة الاجمالي . إذن فالمجلد الأول يحلل المقدمات الاقتصادية لتطور وتعمّق التناقض الاساس في المجتمع الرأسمالي (التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا) والذي يتم حله حتماً عبر الثورة الاشتراكية الظافرة فقط ، في حين ينصب معظم اهتمام المجلد الثالث على التناقضات داخل الطبقة الرأسمالية نفسها ، وهذه ناجمة عن الصراع على الربح . ولهذا فمن الاهمية بمكان للتبريريين البرجوازيين ايداع المجلد الأول طي النسيان وتصوير المجلد الثالث باعتباره الوصف الاكثر ملموسية للواقع الرأسمالي ، وهو ما لم يكن بوسع ماركس القيام به ، إلا بعد التخلي عن «التجريدات الزائدة» كما يزعمون .

ويسعى الاقتصاديون البرجوازيون إلى اكتشاف حجج جديدة تسقط صحة الاقتصاد السياسي الماركسي ، إذ يتصاعد الاهتمام به بقدر ما يتزايد الاعتراف بعجزهم النظري . لكن البحث عن الاخطاء في النظرية الماركسية اللينينية لا يرفع الرصيد السياسي للاقتصاد البرجوازي ، بل يبرهن على تعمق أزمته فحسب . ولا يعود هذا إلى عوامل ذاتية أو أخطاء معرفية تقع بها هذه المدرسة أو تلك كما يزعم التبريريون البرجوازيون في محاولاتهم لصقل وتحديث نظرياتهم الاقتصادية . ونعتقد أن السبب الرئيس الذي قاد الاقتصاد البرجوازي إلى مأزقه إنما يكمن في تجاهله للقوانين الموضوعية للازمة العامة للرأسمالية وللانتقال الحتمي من الرأسمالية إلى الاشتراكية على صعيد العالم .

لقد تحدث ماركس ، منذ عام ١٨٦٤ ، عن :

«...المباراة الكبرى بين حكم قوانين العرض والطلب العمياء الذي يشكل الاقتصاد السياسي للطبقة الوسطى وبين الانتاج الاجتماعي الذي يتحكم به التنبؤ الاجتماعي ، الذي يشكل الاقتصاد السياسي للطبقة العاملة»[1] .

ان التطور التاريخي يملي على البلدان الرأسمالية المتقدمة ضرورة موضوعية تتمثل في التنظيم الاجتماعي للانتاج الذي يتخذ طابعاً اجتماعياً متزايداً . ولا يمكن للدولة الرأسمالية انجاز هذه الوظيفة . فقد استغلت هذه الدولة كل امكاناتها لابطاء العملية الثورية ولتثبيت الرأسمالية مع الحفاظ على أساسها الاحتكاري الخاص من دون مساس . وليس بمقدور دولة كهذه دحض أو رد قوانين التاريخ .

ولقد أكد التطور الاقتصادي للدول الرأسمالية الصناعية كل الاستنتاجات التي استخلصها المؤتمران الرابع والعشرون والخامس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، والتي أكدت على عقم كل الجهود المبذولة لتثبيت الرأسمالية عبر الحفاظ على سلطة الاحتكارات.. ويعكس برنامج السلام الذي تمت صياغته في المؤتمر الرابع والعشرون وجرى تطويره في المؤتمر الخامس والعشرين ، المستلزمات الموضوعية للتطور العالمي . فهو يُدل على الوسائل الفعالة لتخليص الامم من كثير من العواقب الخطيرة الناجمة عن ستراتيجية الحرب الباردة الاقتصادية والسياسية التي اتبعتها الامبريالية خلال فترة ما بعد الحرب .

ومن المثير للاهتمام أن كثيراً من الاقتصاديين البرجوازيين يقفون بحزم إلى جانب الانفراج والتعايش السلمي والتعاون بين النظامين . وهذا دليل اضافي على ازمة المذاهب الستراتجية للاقتصاد السياسي البرجوازي الذي غالباً ما كان أساس تغذية ايديولوجيا الحرب الباردة .

---

(١) كارل ماركس وفريدريك انجلز ، « المختارات » في ثلاثة مجلدات ، المجلد الثاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ١٦ .

الفصل الأول

تطور نظرية النمو الاقتصادي

١ ــ تطور نظرية النمو الاقتصادي . خصائص تطور النظرية الكلاسيكية الجديدة .

٢ ــ تطور نظرية التقدم التقني الكلاسيكية الجديدة .

٣ ــ التقدم العلمي والتقني ومشكلة التوزيع في النظرية الكلاسيكية الجديدة .

سنبدأ تحليلنا للحالةالراهنة للاقتصاد السياسي البرجوازي بنظرية النمو . لقد تطورت هذه النظرية في صورة نماذج تجريدية مصَممة لاغراض تثبيت الترابط والعلاقات المتبادلة بين مقولات إعادة الانتاج الاساس ، فضلاً عن تحديد سرعة نمو هذه المقولات . ان تعاظم دور الوظائف العملية التي يقوم بها الاقتصاد السياسي البرجوازي حفز السعي للتوصل إلى نظرية كهذه تصلح أن تكن أساساً لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالي في المدى البعيد ، وان تقدم تبريراً لوجود الرأسمالية بالتالي .

لقد مرت نظرية النمو الاقتصادي بعدة مراحل ، ابتداء من نظرية كينز الاقتصادية الكلية حتى ظهور الصيغة الكينزية لنظرية النمو في اواسط الخمسينات والتي بلور أسسها نموذج هارود ــ دومار ، ومنذ أواسط الخمسينات تولى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد صياغة نظرية النمو . وكان من بين هؤلاء ج . ميد وروبرت سولو ، حيث وجها نقداً لاذعاً للمفاهيم الكينزية بشأن آلية النمو الاقتصادي وطرحا نموذجاً خاصاً بهما مثّل الارضية لتطور الصيغة الكلاسيكية الجديدة لنظرية النمو .

أوضحنا سابقاً أسباب «الانبعاث الكلاسيكي الجديد» في أواسط الخمسينات تقريباً حين عاود الكلاسيكيون الجدد سيطرتهم على ميادين عدة من التحليل الاقتصادي .

وبالاضافة إلى الاسباب العامة لهذا النهوض (عدم اشتداد الازمة الاقتصادية ، والتدخل

الحكومي المتصاعد في الاقتصاد ، وتفاقم العملية التضخمية) ، ثمة عدد من الظروف الخاصة التي شجعت تطور النظرية الكلاسيكية الجديدة . فالنموذج الكلاسيكي الجديد ينطوي على فرضية اساس هي الاستقرار الداخلي للاقتصاد الرأسمالي ، وهو أمر يستهوي ذلك القطاع من البرجوازية الاحتكارية الساعية إلى الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد . وبفضل نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة ، بات من الممكن العودة إلى نظرية التوزيع المبتذلة ، ولو في شكل منقّح إلى حد ما ؛ ذلك أن نظرية النمو ستبقى ناقصة ما لم تقترن بنظرية التوزيع . وأخيراً هيأت النظرية الكلاسيكية الجديدة الاساس لتحليل أكثر شمولاً لعوامل النمو الاقتصادي الكامنة . وهذه الاسباب مجتمعة تفسر لماذا كانت الستينات فترة سيادة وتطور الصيغة الكلاسيكية الجديدة لنظرية النمو ولماذا شهدت هذه الفترة محاولات مزج التحليل الكلاسيكي الجديد للنمو في المدى البعيد مع التحليل الكينزي للتقلبات الاقتصادية ، وصولاً إلى نظرية «تركيبية» أكثر شمولاً .

١ ــ تطور نظرية النمو الاقتصادي . خصائص تطور النظرية الكلاسيكية الجديدة

تثير نظرية النمو الاقتصادي ، أياً كان شكلها (كينزية أو كلاسيكية جديدة ، أو تركيباً نيوكلاسيكياً) مجموعتين من القضايا ، أولاهما قضية العوامل المحددة لاحتمالات نمو الدخل القومي في الأمد البعيد وثانيتهما قضية الشروط التي تؤمن للاقتصاد «حالة ثابتة» (أي نمواً مولّداً ذاتياً) . ويمكن التعبير عن هذه القضايا بشكل مختلف بالقول أن نظرية النمو تتناول شروط الوصول إلى توازن حركي (دينامي) وكذلك قضية كيفية تكيف الاقتصاد مع هذا «التوازن الثابت» .

وفي حين خضع تحليل عوامل النمو البعيد الامد إلى اتجاهات تجريبية في معظم الاحوال ، فان قضية «الحالة الثابتة» باتت مادة للتأملات النظرية ولصياغة المزيد من نماذج النمو الاقتصادي التجريدية[1] .

تحددت ملامح «الحالة الثابتة» (أو النمو المولد ذاتياً) ، في نظرية النمو الاقتصادي ، بالخصائص الاساس التالية التي عرّفها الاقتصادي البريطاني نيكولاس كالدور منذ عام ١٩٥٨ بوصفها مجموعة من «الوقائع المصنّفة» التي ميزت اتجاهات التطور الاقتصادي البعيد المدى

---

(١) يقول الاقتصادي الأمريكي ر . سولو « انصب معظم جهد نظرية النمو الاقتصادي الحديثة على تحليل خصائص الحالة الثابتة واستكشاف إمكانية انطلاق اقتصاد لم يكن أصلاً في هذه الحالة إليها ، إذا سار وفقاً للقواعد المحددة للعبة » .

ر . م . سولو ، « نظرية النمو : عرض » ، اوكسفورد ، ١٩٧٠ ، ص ٤ .

للرأسمالية :

ـــ معدلات نمو مستقرة لانتاجية العمل والدخل القومي (مع معدلات نمو سكاني ثابتة)،
ـــ معدلات نمو مستقرة لرأس المال ، ولنسبة رأس المال إلى العمل ؛
ـــ اتجاه نحو ثبات نسبة رأس المال إلى الانتاج ؛
ـــ استقرار معدل الربح وحصة الربح إلى الدخل القومي .

وهذه المجموعة من «الوقائع المصنّفة» توفر الاساس لفرضية مفادها أن الاقتصاد يكون في حالة توازن حركي حين يتميز بثبات معدلات نمو الانتاج والاستخدام ورأس المال ، وباستقرار نسبة «رأس المال ـــ الانتاج» * فضلاً عن استقرار علاقات التوزيع فيه . وهنا توجّب على النظرية أن تفسير كيفية نشوء هذه «الحالة الثابتة» ، وتحديد امكانية عودة الاقتصاد التلقائية إليها والحفاظ عليها .

كان ثمة أجوبة مختلفة على هذا الاسئلة تبعاً لاختلاف المدارس واختلاف فرضياتها بشأن عمل الاقتصاد الرأسمالي ، وبالتالي تبعاً لاختلاف طريقة كل مدرسة في الدفاع عن الرأسمالية .

فقد تناولت نظرية النمو الكينزية الموضوع (أي الاجابة على مجموعتي الاسئلة المشارتين أعلاه) ، استناداً إلى نموذج هارود ـــ دومار ، الذي يتحدد معدل نمو الدخل القومي بموجبه بعاملين هما معدل التراكم ونسبة «رأس المال ـــ الانتاج» ، ويفترض هذا النموذج أن النسبة الاخيرة تبقى ثابتة تماماً بفعل الشروط التكنولوجية القائمة التي تستبعد امكانية اجراء أي احلال أو تعويض مرن بين عوامل الانتاج . ولما كان التقدم التقني محايداً ، حسب الفرضية المتبناة ، فان نسبة «رأس المال ـــ الانتاج» تنزع إلى البقاء ثابتة . ولهذا يعتبر النموذج معدل التراكم المتغير الحاسم ، والوحيد عملياً ، في تقرير معدلات النمو الممكنة .

أما المجموعة الثانية من القضايا المثارة ، والمتعلقة بالحالة الثابتة وآليات الحفاظ عليها ، فقد تولت النظرية الكينزية الاجابة عليها من زاوية ليست في صالح الرأسمالية اطلاقاً .

فقد جرى التمييز ، أولاً ، بين نوعين من «الحالات الثابتة» ، احداهما تتحقق في ظل استخدام كامل (معدل النمو الطبيعي) ، والثانية تلبي مصالح رأس المال ولا تحقق بالضرورة الاستخدام الكامل (معدل النمو المضمون) .

غير أن جوهر الأمر يكمن ، ثانياً ، في ان أياً من هاتين الحالتين الثابتتين لا تحقق ، حسب النظرية الكينزية ، توازناً حركياً ثابتاً حقاً . ذلك أن معدل النمو الفعلي لن يتطابق مع إحدى هاتين الحالتين إلا بصورة عرضية . وهذا يعني أن النظام برمّته سيكون عرضة للابتعاد

عن حالة التوازن في المدى القصير أو بصورة دائمة مما يستدعي تدخل الحكومة وقيامها بدور تنظيمي . وتلك نتيجة مستخلصة من نموذج النمو الكينزي بالتوافق التام مع آراء كينز وأتباعه حول نواقص الاقتصاد الرأسمالي ونقاط الخلل الجدية الكامنة فيه ، مما يستدعي التدخل الحكومي للحفاظ على التناسبات الاقتصادية الضرورية .

كانت المعالجة الكلاسيكية الجديدة للموضوع مختلفة كلياً . فقد اعتبرت هذه المدرسة رأس المال الجامد وقوة العمل المقابلين للمزج بنسب مختلفة حسب ظروف العوامل التكنولوجية والاقتصادية العوامل الاقتصادية الرئيسة للنمو ، أي أن هذا الاتجاه أدخل في تحليله عامل التقدم العلمي والتقني باعتباره يلخص التأثير الذي يمارسه العلم والتعليم والتنظيم في رفع كفاءة عوامل الانتاج .

ان هذا الاسلوب في التناول ، فضلاً عن استخدام دوال الانتاج والتحديد التجريبي لقيمة معامِلاتها * قاد إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة بشأن دور كل عامل على انفراد في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان الرأسمالية ، كما ساهم بوجه خاص في ابراز الدور الهائل الذي يلعبه التقدم العلمي والتقني اليوم ، وكل من عناصر هذا العامل ، في تحقيق النمو .

لكن جوهر النظرية الكلاسيكية الجديدة لا يكمن في الحسابات التي قامت بها ولا في دوال الانتاج .

فدور دوال الانتاج* لا يتعدى التعبير عن العلاقات الكمية بين المدخلات (المستخدم) والناتج ، لان هذه لا تنطوي على أي عنصر نوعي . ومن الممكن صياغة دوال انتاج «هندسية» لكل نوع من أنواع المنتجات (وعند ذاك ستعكس الدالة المصاغة الخصائص التكنولوجية لخط انتاجي معين) . كما يمكن صياغة دوال كهذه لمجمل الاقتصاد الوطني من خلال تحديد معامِلاته استناداً إلى سلسلة من المؤشرات الأخرى . ويجري استخدام هذه الدوال في تحليل العلاقات الكمية القائمة وفي تخمين دور عوامل النمو العمودي والافقي وفي التنبؤ .

غير أن دوال الانتاج المستخدمة كتعبير رياضي عن نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة ، تنطوي على معنى يتجاوز مجرد التعبير عن العلاقات الكمية القائمة بين المستخدمات والمنتجات . إذ يُفترض ان العلاقات بين تلك الروابط في دالة الانتاج الكلاسيكية الجديدة تعكس حالة التوازن الاقتصادي ، أي أن هذه الدالة تتضمن وتعكس ، عدا العلاقات التكنولوجية ، علاقات التوزيع الاجتماعية الاقتصادية في ظل استخدام كامل للموارد الاقتصادية . وبهذا الضرب من «الحشو» فقط تكتسب دالة الانتاج صفة نموذج النمو الكلاسيكي الجديد وتصبح شكلاً يجسّد محتوى نظرية النمو والتوزيع الكلاسيكية الجديدة .

وعليه تتلخص أسس دالة الانتاج الكلاسيكية الجديدة بوصفها نموذجاً للنمو الاقتصادي في الفرضيات الاساس التالية :

١ ــ ان العمل ورأس المال هما عاملا الانتاج المتجانسان اللذان يولدان منتوجاً متجانساً .

٢ ــ تلعب المنافسة التامة دوراً لا تواجهه عوائق ، لذا فان الدخل الذي يعود إلى كل من عاملي الانتاج يتوافق مع الانتاج الحدي* لكل منهما ، أي أن الأجور تساوي الانتاج الحدي للعمل والارباح (الفوائد) تساوي الانتاج الحدي لرأس المال . ولهذا يعكس توزيع الدخول في الوقت ذاته المساهمة الانتاجية لكل من هذين العاملين في قيمة الانتاج .

٣ ــ يتأمن الاستخدام الكامل لكل الموارد بفضل المنافسة التامة ومرونة التعويض التامة بين رأس المال والعمل وحرية تغير اسعار عوامل الانتاج حسب حركة كل من رأس المال والعمل .

٤ ــ ان الجزء غير المستهلك من الناتج (أي الادخار) يتم استثماره ، وليست هناك مشكلة طلب .

٥ ــ ان نمو حجم الانتاج لا يؤثر على نمو الكفاءة . وحيثما ظلت طريقة الانتاج ثابتة ، نزعت انتاجية العوامل الى الانخفاض .

٦ ــ التقدم التقني محايد ومستقل ، بمعنى أنه يرفع كفاءة كل عوامل الانتاج بصورة متساوية .

٧ ــ مرونة احلال عوامل الانتاج محل بعضها تساوي واحد ، أو بعبارة أخرى ان تغير العلاقة بين الربح والاجور يؤدي إلى تغير مماثل بالضبط في العلاقة بين رأس المال والعمل ، والعكس صحيح . ولهذا السبب لا يتغير توزيع الدخل .

٨ ــ ان رأس المال متجانس ، يعمل ككتلة موحدة «رجراجة» و «مائعة» قادرة على الاستجابة بمرونة تامة لأي تغير حاصل في العلاقة بين اسعار عوامل الانتاج .

يكشف تحليل هذه المنطلقات عن هشاشة الاسس التي تستند إليها النماذج الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي . فالنقاط الاربع الأولى المعروضة أعلاه تتعلق بتوصيف ما يسمى بتوازن المشروع . والوقائع الراهنة فنّدتها جميعاً ، إذ أن مبدأ تجانس عوامل الانتاج اغراق فاضح في التبسيط ، وسيادة المنافسة التامة باتت من مخلفات الماضي البعيد. وغدت آليات تثبيت توازن موقت ضمن النظام الرأسمالي أكثر تعقيداً بكثير بسبب وجود المؤسسات الاحتكارية الجبارة ، والتنظيم الحكومي للاقتصاد ، والطبقة العاملة المنظمة في نقابات قادرة على مقاومة ضغط الاحتكارات للاجور .ولم تعد عمليات التكيف الاقتصادي ، تجري بفضل تكيف الاسعار بقدر ما أصبحت نتاج التغير في حجم الانتاج ودرجة استغلال الطاقات الانتاجية

وعليه فان الافتراض القائل أن المنافسة الحرة هي الآلية التي تحقق توازن شروط الانتاج والتوزيع ، عبر تغير الاسعار ، بعيد كل البعد عن الواقعية ولا يصلح إلا للدفاع عن الرأسمالية وتبرير وجودها .

وثمة خطأ فادح في المفهوم ذاته القائل أن لرأس المال «انتاجية» وان الناتج الحدي و «اسعار» عوامل الانتاج متساوية . وقد كشفت تهافت نظرية الانتاجية الحدية أعمال سابقة لكتاب مثل آ . ج . بليومين[1] و ل . ب . التر[2] . ان العمل وحده هو خالق القيم الجديدة . اما رأس المال فهو كتلة من القيم التي لا تخلق أي قيمة جديدة بل هو يوفر شروط انتاج القيمة والاستحواذ عليها . يقول بليومين :

«تقوم نظرية انتاجية رأس المال على خلط فاضح بين العناصر المادية والقيمية . والحجة الأساس التي تتعلل بها هذه النظرية هي أن وسائل الانتاج (وخاصة أدوات الانتاج) قادرة على زيادة كمية الانتاج ، أي كمية القيم الاستعمالية . وتُستخدم هذه الحجة أساساً للوصول إلى استنتاج تبريري مفاده أن رأس المال قادر على انتاج قيم جديدة وبالتالي فهو قادر على انتاج قيمة فائضة»[3] .

يقود الخلط بين العناصر العينية والقيمية إلى خلل جدي في المنطق الداخلي للنظرية الكلاسيكية الجديدة ، ويفسر هذا الخلل ، فضلاً عن تناقضات النظرية منطقياً ، النقد الحاد الذي تعرضت له حتى في اطار الاقتصاد السياسي غير الماركسي وفي النقاشات التالية حول القيمة واصلها وتوزيعها ، الخ . وكشفت هذه النقاشات عن قضايا عدة من بينها أن من المتعذر استناد أي نظرية متماسكة منطقياً عن التوزيع إلى نظرية الانتاجية الحدية ، لأن قياس «الناتج الحدي لرأس المال» يتضمن قياس «قيمة» رأس المال وستظهر هذه الأخيرة (قيمة رأس المال) معتمدة على مقولات التوزيع . وهكذا تدور النظرية في حلقة مفرغة .

ان النقاط من (٥) إلى (٨) من الأسس المذكورة أعلاه تشير إلى خصائص معينة للتقدم التقني تساعد على إمكانية تعريفه كتقدم محايد . وهكذا فان الفرضيات هنا أيضاً ، شديدة البدائية . ويمكن تبرير استخدامها لأمد زمني قصير ولتقدير دور التقدم التقني و «مساهمته» في النمو الاقتصادي لكن هذه الاسس تجانب الواقعية إذا تم استخدامها لتحليل تأثيرات التقدم

---

(١) آ . ج . بليومين ، « نقد الاقتصاد السياسي البرجوازي » ، المجلد الأول ، دار نشر أكاديمية العلوم السوفيتية ، موسكو ، ١٩٦٢ (باللغة الروسية) .

(٢) ل . ب . التر ، « الاقتصاد السياسي البرجوازي في الولايات المتحدة » ، موسكو ، ١٩٧١ ، (باللغة الروسية) .

(٣) بليومين ، المصدر السابق ، ص ٣١٩ ــ ٣٢٠ .

التقني طويلة الامد على النمو الاقتصادي .

ان الصياغة الاحصائية لدالة كوب ـــ دوغلاس تتوافق والاسس المشار لها أعلاه . فإذا رمزنا بـ : ن = الناتج

ر = مدخلات رأس المال ، آ = مرونة رأس المال

ع = مدخلات العمل ، ب = مرونة العمل

مز = معدل نمو التقدم التقني المحايد عبر الزمن

هـ = ثابت (أساس اللوغاريتم الطبيعي ويساوي ٢ر٧ تقريباً) .

فان الدالة تتخذ الشكل التالي :

ن = س ر^{آ} ع^{ب} (س = متغير أو معامل الدالة) .

وإذا أدخلنا مؤشراً للتقدم التقني المحايد إلى الدالة ، فإنها تتخذ الشكل التالي :

ن = س ر^{آ} ع^{ب} هـ^{مز} .

ما إن دخلت هذه الدالة إلى الفكر النظري والاحصائي ، حتى مرت بدورة حياة مزدوجة . فمن ناحية جرى استخدامها بشكل واسع في الحسابات التجريبية لتقدير دور كل من عوامل النمو الاقتصادي على حدة ، وبخاصة في تقدير التقدم التقني . ومن ناحية أخرى يجري استخدامها لاغراض التفسير المبتذل والتبريري لقضايا التوازن الحركي والتوزيع ، انطلاقاً من التسليم بصحة الأسس التي ناقشنا أعلاه . وينبغي عدم الخلط بين اسلوبي استخدامها هذين[1] .

لقد تم تصميم النموذج الكلاسيكي الجديد بهدف البرهنة على تمتع الاقتصاد الرأسمالي باستقرار داخلي وامتلاكه لكل الآليات اللازمة لاعادة تثبيت التوازن المخروق بصورة تلقائية. فقد بين الاقتصادي البريطاني ج . ميد[2] (وهو من الكلاسيكيين الجدد) أن النموذج الكلاسيكي الجديد للاقتصاد في صيغة دالة كوب ـــ دوغلاس ذو نزوع الى تحقيق «توازن سكوني» ، أي أن الابعاد الاقتصادية الرئيسة في هذا النموذج (الدخل ، ورأس المال والادخار والاستثمار) تنزع إلى النمو بمعدلات مستقرة تساوي معدل نمو قوة العمل . فإذا أخل أحد العوامل بالاستقرار سواء بالتعجيل أو الابطاء بنمو الادخارات (وبالتالي بمعدل التراكم الرأسمالي) فان الاخير لن يؤثر على معدل نمو الدخل ، وفقاً للكلاسيكيين الجدد ، أي أنه لن يسبب تعجيلاً أو ابطاء لمعدل نمو

---

(١) لا تظهر بصمات الفرضيات النظرية الكلاسيكية الجديدة في التحليل التجريبي إلا حين نعتبر أن المؤشرين ا و ب في الدالة المذكورة ، مقادير ترتبط بتوزيع الدخل القومي بين رأس المال والعمل ، أو بصورة معاكسة حين تتم مساواة ا و ب التي تم تقديرها بصورة تجريبية مع مؤشرات توزيع الدخل القومي .

(٢) ج . ميد ، « نظرية كلاسيكية جديدة للنمو الاقتصادي » ، لندن ، ١٩٦١ .

الدخل ، بل سيغير نسبة «رأس المال ــ العمل» أو نسبة «رأس المال ــ الانتاج» . ولما كانت الاسعار مرنة أو أن السياسة النقدية مرنة فسيؤدي هذا إلى تغيير النسبة بين الارباح والاجور مما يبقي توزيع الدخل وكل مؤشرات النمو الأخرى من دون تغيير وهكذا نصل إلى المطلوب اثباته وهو أن التوازن يبدو مستقراً .

ولكننا أشرنا فيما سبق إلى أن الفرضيات التي ينتصب هذا النموذج على أساسها ليست إلا أحلاماً بعيدة عن الواقع ، لذا لا يمكن لحركة النموذج أن تعكس جوهر حركة الاقتصاد الرأسمالي القائم حقاً . ونجد حتى الانواع الأخرى الأكثر تعقيداً لدوال الانتاج الكلاسيكية الجديدة متسمة بالفكرة ذاتها ، أي بفرضية الاستقرار الداخلي للاقتصاد الرأسمالي . ومن هذه النماذج يجري استخلاص النتائج العملية المتعلقة بحجم وأدوات التدخل الحكومي في الاقتصاد . فحسب رأي الكلاسيكيين الجدد ينبغي ابقاء هذا التدخل في حدوده الدنيا وأن يقتصر على تنظيم الائتمان والسياسة النقدية .

غير أن التطورات اللاحقة التي شهدتها نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة تتسم بادخال بعض التعديلات والتعقيد على فرضيات التحليل بحيث يتم أخذ بعض ابعاد النمو الاقتصادي الفعلية في الحسبان . وفي هذا السياق يمكننا ملاحظة اتجاهين رئيسين في تطور هذه النظرية .

يتمثل الاتجاه الأول بادخال عامل النقود ضمن التحليل بوصفه أحد العناصر الاساس في النظام الاقتصادي . ان هذا العامل يفسر أسباب حدوث تقلبات اقتصادية برغم وجود نزوع للنظام للوصول إلى «حالة ثابتة» . نتج عن هذا الاتجاه أن النظرية النقدية غدت من العناصر المهمة لدراسة تشكل الدخل القومي وتكوّن الدورة ، مما وضع هذه النظرية في موضع المعاكس للنظرية الكنزية[1] .

أما الاتجاه الثاني فيدور حول تغير الفرضيات المميزة للتقدم التقني وتأثيراتها على النمو الاقتصادي . وسنتناول هذا الاتجاه لتحديث نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة أدناه . وهنا تجدر ملاحظة أن ادخال عامل النقود الى التحليل (برغم التقييم الاحادي الجانب لدورها) والحاجة إلى اجراء تحليل أكثر دقة لطبيعة التقدم التقني وصياغة أداة صورية تميز كل من جوانبه إنما تنطوي على عناصر ايجابية تساعد على فهم عملية إعادة الانتاج الرأسمالي .

وعلينا التأكيد كذلك على الحقيقة التالية ، وهي أن تطور وتحديث النظرية الكلاسيكية الجديدة لم يؤديا قط إلى نبذ الفرضيات المسماة بـ «شروط توازن المشروع» . فلا تزال النظرية

---

(١) سندرس هذا الاتجاه في الفصل التالي .

تستند إلى مبدأ المنافسة الحرة وتُحدد أسعار عوامل الانتاج بالتوافق مع انتاجيتها الحدية التي تحدد ، بدورها ، توزيع الدخل القومي ، كما تفترض غياب أي مشكلة تتعلق بتحقق السعر . وبرغم تعرض هذه الاسس ، منذ زمن ، إلى نقد شديد من جانب بعض الاقتصاديين الغربيين ، فهي ما تزال تشكل أساس نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة .

ولو ميزنا بين جانبي التحليل الكلاسيكي الجديد ، أي تحليل العرض (أو جانب الانتاج) وتحليل آليات تكيف الاقتصاد مع التغير في العرض (أو موازنة العرض والطلب) ، فسنلاحظ أن الجانب الأول فقط مر بعملية التصحيح في حين لم يطرأ أي تغيير في الواقع على الجانب الثاني ، فالمنافسة الحرة وحركة الاسعار النسبية (بمساعدة السياسة النقدية في بعض الاحيان) تؤدي إلى جذب الطلب لكي يتوافق مع العرض .

ولهذه الأسباب مجتمعة لا تزال نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة بعيدة كلياً عن التحليل العلمي للخصائص الاساس لعملية إعادة الانتاج الرأسمالي الفعلية ، برغم كل الجهود التي بذلت لتحديثها وتصحيحها في مجرى تطورها اللاحق .

٢ ــ تطور النظرية الكلاسيكية الجديدة عن التقدم التقني

بينا أعلاه أن الاتجاه الاساس في تطور النظرية الكلاسيكية الجديدة انصب على تطوير نظرية التقدم العلمي والتقني والقيام بتحليل أكثر عمقاً لتأثيرات ذلك على النمو الاقتصادي .

إن هذه النظرية تتبنى تعريفاً شديد السعة للتقدم العلمي والتقني يشمل التغيرات النوعية الحاصلة في الاقتصاد نتيجة تحسين المعدات والتكنولوجيا . لكن التعريف لا يكتفي بذلك بل يضم أيضاً تحسين التنظيم وارتفاع مستوى تدريب وتعليم قوة العمل . لقد دخل عنصر التقدم العلمي والتكنولوجي إلى دالة كوب ــ دوغلاس في البدء كعامل زمني ، بهدف تفسير ذلك الجزء من الزيادة في الانتاج الذي لا يعود فقط إلى زيادة المدخلات العينية من العمل ورأس المال . لكن التحليلات اللاحقة لآثار التقدم العلمي والتقني على النمو الاقتصادي أخذت تبلور نظماً أكثر تمايزاً من المؤشرات الكمية على التقدم التقني . ان هذه المؤشرات لا تعكس فقط الآثار العامة للتقدم العلمي والفني على النمو الاقتصادي ، بل أنها تبين كذلك آثاره المتمايزة على كفاءة كل من عوامل النمو على انفراد وعلى مدى الإحلال بين الموارد الاقتصادية . وساعدت هذه الخصائص مجتمعة على بلورة نظرية عامة عن التقدم التقني والانتقال إلى أشكال أكثر تعقيداً من دوال الانتاج .

إن النظرية الكلاسيكية الجديدة تحيل المفاهيم التالية إلى خصائص التقدم التقني :

١ ــ كفاءة التقدم التقني .
٢ ــ وفورات الحجم .
٣ ــ كثافة العمل أو رأس المال في التكنولوجيا .
٤ ــ مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال * .

بوسعنا القول أن تصنيف مؤشرات التقدم التقني (التكنولوجيا المجردة) توفر مجموعة من الأدوات المفيدة لاجراء تحليل تجريبي لآثار التقدم التقني على النمو الاقتصادي . ومثل هذا التحليل يتم عبر دوال الانتاج . غير أن الكلاسيكيين الجدد يعتبرون أن تحليلاً كهذا يبرهن على صحة قوانين نظرية الانتاجية الحدية ونظرية التوزيع الوظيفية المستندة إلى تلك القوانين . ولهذا فمن الأهمية بمكان ، عند تناولنا لتلك القضايا ، عزل جوانب التحليل الكمي ذات الفائدة العملية عن التفسيرات المبتذلة والتبريرية التي تعزى لها .

ليس ثمة اعتراضات جدية على تفسير خصائص التقدم التقني المحايد . ولو جدت دراسة تلك الخصائص بعد تقييدها ببعض الفرضيات ، فيمكن اعتبارها عند ذاك مقياساً أولياً لمساهمة هذا التقدم في النمو الاقتصادي ، كما يمكن اعتبارها مؤشرات للكفاءة الاجماليةو لعوامل الانتاج . ويمكن التوصل إلى قياس تلك المؤشرات عبر اساليب مختلفة لتدقيق دالة كوب ــ دوغلاس .

غير أن التوصل إلى خصائص التقدم التقني غير المحايد أكثر صعوبة ، إذ يلعب مؤشران هنا دوراً أساساً ، هذان المؤشران هما مرونة الاحلال بين عوامل الانتاج (ص) وكثافة رأس المال التي تقاس باعتبارها نسبة مساهمات عوامل الانتاج في الناتج ($\frac{أ}{ب}$) .

لنتناول بالتفصيل كيف تفسر النظرية الكلاسيكية الجديدة مفهوم مرونة الاحلال . ففي الحسابات الملموسة يقاس (ص) بوصفه معاملاً يعين التغير في نسبة رأس المال ــ العمل ($\frac{ك}{ع}$) تبعاً للتغير في العلاقة بين سعريهما ، أي تبعاً للتغير في العلاقة بين الارباح والأجور . فإذا رمزنا للاجور بالرمز ج والارباح بالرمز ح ، وللمرونة بـ م ، فسيكون لدينا :

$$ص = م\left(\frac{ك}{ع}\right) \div م\left(\frac{ج}{ح}\right)$$

وهكذا فكلما ارتفع سعر العمل ، ارتفعت الاجور وازداد حافز احلال رأس المال محل العمل ، وبالتالي ازدادت نسبة $\frac{ك}{ع}$. وإذا لم تكن ثمة عوائق تقنية أو اجتماعية ــ اقتصادية تحد

من هذا الاحلال ، وإذا نزعت كفاءة عوامل الانتاج إلى التغير بصورة مشابهة ، فستكون قيمة ص عندئذ مساوية للرقم ١ . أما إذا كان ثمة ما يعيق مثل هذا الاحلال ، أو إذا فرضت أسباب تقنية أن يحل محل وحدة واحدة من العامل نفسه ، قدر يزيد أو يقل من الموارد الأخرى ، فستكون قيمة ص أكبر أو أقل من واحد .

إذن فثمة قيمة عملية لقياس مقدار مرونة الاحلال . ولكن حتى إذا توصلنا إلى معرفة قيمة المرونة ، فان هذا لن يساعدنا ، لوحده ، على التعرف على العوامل التي حدت بلوغها هذا المستوى أو ذاك . ذلك أن خصائص التكنولوجيا هي من بين محددات نسبة الاحلال بين العوامل . إذ أن التغير في أسعار تلك العوامل يحفز أو يعيق الاحلال .

غير أن ثمة عوامل أخرى اجتماعية ــ اقتصادية وسياسية قادرة على التأثير على مقدار هذه النسبة ، وهي تؤثر عليها بالفعل . نشير على سبيل المثال إلى سياسة النقابات والتدخل الحكومي والتقاليد والعقبات بوجه هجرة العمل وجمود هيكل الاسعار وسياسة الاحتكارات ، وغير ذلك . لذا فلا بد من أخذ هذه العوامل أيضاً في الحسبان عند تحليل العوامل المحددة لمرونة الاحلال على مستوى الاقتصاد ككل . أما إحالة كل الاسباب إلى خصائص التقدم التقني فمآلها تشويه خصائص التقدم التقني ذاته . ولهذا السبب فاننا مع عدم انكارنا لتشابك العامل ومع ادراكنا لفائدة التحليل الكمي لهذه الترابطات ، نعتقد أن العوامل المحددة لمستوى المرونة لا يمكن اختزالها الى الخصائص المميزة للتقدم التقني وحدها .

إذا كان مطلوباً ان يعبر مقدار ص عن السمات المميزة للتقدم التقني فان هذا يتطلب فضلاً عن تقديم سند نظري لأسس النظرية الكلاسيكية الجديدة نفسها ، جملة من الشروط أولها الاعتراف بوجود منافسة حرة وبغياب أي عوامل اجتماعية سياسية يمكن أن تسبب مختلف أشكال «الجمود» وانعدام المرونة في النظام الاقتصادي . كما يتطلب هذا ثانياً ، الاعتراف بمساواة الارباح والأجور للنواتج الحدية لعواملها الاقتصادية المقابلة ، أي مساواة الارباح بالناتج الحدي لرأس المال ، ومساواة الاجور بالناتج الحدي للعمل . ويتطلب هذا ثالثاً اعتبار رأس المال متجانساً . وعند ذاك فقط يمكن القول بأن ص تعكس خصائص نسبة ع/ح وخصائص نواتجها الحدية (كما تعكسها نسبة ح إلى ج) .

فإذا اتجه الناتج الحدي للعمل ، على سبيل المثال إلى الارتفاع بوتيرة اسرع من نمو الناتج الحدي لرأس المال (نتيجة تراكم الخبرات الانتاجية) ، فستتطلب الاستعاضة عن وحدة واحدة من العمل إحلال عدة وحدات من رأس المال . وهذا يعني أن ص > ١ (أكبر من واحد) . ومن دون تبني هذه الفرضيات جميعاً لا يمكن لمرونة الاحلال أن تعكس الخصائص المميزة للتقدم

التقني ، التي تنطوي في واقع الحال على الاقرار بأن كفاءة عوامل الانتاج تنزع إلى النمو بنسب متفاوتة ، أي أن كفاءة أحد هذه العوامل تنزع إلى النمو بسرعة أكبر مما يجعل من مساهمته في النمو الاقتصادي محسوسة بدرجة أكبر (كأن تصبح عمليات العمل أكثر استخداماً للعمل أو أكثر استخداماً لرأس المال) . ولا يغدو هذا التفسير منطقياً إلا إذا تم القبول بصحة الفرضيات الاساس .

غير أننا أوضحنا فيما سبق أن تلك الفرضيات لا تتوافق والواقع . ولهذا فان مرونة الاحلال ، معبراً عنها بصورة تجريبية باعتبارها العلاقة بين معدل تغير نسبة رأس المال ــ العمل ومعدل تغير نسبة الاجور ــ الارباح ، لا تمثل مؤشراً يمكن الاعتماد عليه لتعيين طبيعة ونوع التقدم التقني .

بامكاننا تعيين نوع التقدم التقني بدقة أكبر بكثير استناداً إلى الحساب التجريبي المحض لنسبة $\frac{\Delta}{\Delta}$ فقط طوال فترة زمنية كافية .

ان الكلاسيكيين الجدد يجعلون هذه المعاملات متماثلة مع توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع الاساس ، معتقدين أن بامكان حركة مؤشرات التوزيع أن تدلنا على حدوث هذا النوع أو ذاك من التقدم التقني . فنمو حصة العمل ، على سبيل المثال ، مؤشر على الاتجاه إلى الانواع كثيفة العمل من التكنولوجيا ، وبالعكس . وهنا لا بد من إسقاط المبدأ الكلاسيكي الجديد القائل بمساواة النواتج الحدية مع اسعار عوامل الانتاج ، والانطلاق نحو تحديد التغير في $\frac{\Delta}{\Delta}$ على أسس تحليل تجريبي بحت . وبهذه الطريقة يمكن للمعطيات التي يتم التوصل إليها أن تعكس تأثير التقدم التقني غير المحايد .

ان ارتفاع قيمة أحد المعاملات بالقياس إلى المعامل الآخر سيكون مؤشراً نحو كفاءته ، ودليلاً على تأثيره على النمو الاقتصادي . وبالعكس ، فان انخفاض قيمة المعامل الآخر سيدل على تراجع تأثيره على النمو الاقتصادي[1] .

---

(١) في هذا السياق ، توصل المعالجة الإحصائية لنسبة $\frac{\Delta}{\Delta}$ إلى نتائج ذات أهمية ، يوضحها تحليل موراي براون في كتابه « حول نظرية وقياس التغير التكنولوجي » ، لندن ، مطبعة جامعة كامبرج ، ١٩٦٦ . فقد استند المؤلف إلى تحليل للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة ١٨٩٠ ــ ١٩٦٠ . حيث قام بتقسيم هذه الفترة إلى مراحل زمنية تتميز بالتكنولوجيا المحايدة . وتوصل إلى أن التقدم التقني حتى فترة العشرينات اتسم بكثافة رأس المال (نحو نسبة $\frac{\Delta}{\Delta}$) . ومنذ تلك الفترة اتسم التقدم التقني بكثافة العمل (انخفاض $\frac{\Delta}{\Delta}$) (المصدر نفسه ، ص١٤٩) . =

وهكذا ، فمع ادراك فائدة أدوات تحليل التقدم التقني ، نعتقد أن من الضروري إعادة التأكيد على تعذر تطبيقها خارج اطار المعالجة التجريبية البحتة لهذا الموضوع . وهذا لا يقلل من قيمة الاعتراف بأن هذا الفرع من الدراسات التجريبية ، ذا الفائدة العملية الكبيرة ، قد تطور تحت تأثير ازدياد امكانات نمذجة التقدم التقني ، وبلورة صياغات رياضية صورية تساعد على تحليله ، وبناء نظام يحدد الخصائص الكمية لهذا التقدم . وقد ارتبطت هذه الدراسات بصياغة مفهوم التقدم التقني الداخلي الذي يتحدد مستواه ومعدله بعوامل كامنة في صلب النظام الاقتصادي . وهنا تكمن مشكلة التعبير عن هذه العوامل بمعايير أو مصطلحات مجسّدة وبلورة وسائل تحليلها كمّياً . فالمدخلات المستخدمة في التعليم والعلوم والبحث والتطوير وتوسيع وتطبيق المعارف الجديدة كلها عناصر المدخلات التي برزت ضرورة تحليلها بوصفها العوامل المحددة للتقدم التقني .

وبالارتباط الوثيق مع حل هذه المسألة ظهر توجه جديد في مسار التحليل هو ما سُمي بمسألة تجسّد أو احتواء التقدم التقني ، إذ أن من البدهي القول أن معظم التغيرات النوعية في الاقتصاد مجسَّدة أو محتواة في قوة العمل الأكثر مهارة وخبرة والتي تستخدم معدات أكثر تطوراً ، الخ . وقد نتجت عن هذا التوجه في التحليل أساليب احصائية مهمة لتقييم وتحديد التغير النوعي في المدخلات . كما شجع هذا الاتجاه على بلورة نماذج التقدم التقني المتجسد أو المحتوى .

وظهرت عدة دراسات حاولت التوصل إلى قياس أكثر دقة للمدخلات وبخاصة لمدخلات رأس المال ، لأن الاساليب الاحصائية المستخدمة لحساب الاخير ما تزال شديدة التخلف . وثمة من يعتبر أن هذه النواقص في تقييم حجم رأس المال هي السبب في التقليل من شأن «مساهمة» حجم رأس المال في النمو الاقتصادي . ومن المعالجات المهمة لقضية تقييم رأس المال تلك التي تفترض أن كل «جيل» جديد من وسائل الانتاج يتمتع بانتاجية أعلى . لذا فلا بد من اعطاء وزن أكبر لكل «جيل» لا حق من وسائل الانتاج عند حساب الحجم الاجمالي لرأس المال . وعلى هذا تعزو هذه الحسابات إلى رأس المال دوراً أكبر بكثير في تحقيق النمو الاقتصادي . وفي الوقت نفسه يتم تقسيم «المساهمة» الكلية للتقدم التقني في النمو الاقتصادي إلى نوعين، النوع الأول متجسد في تكوين رأس المال فيما لا يتجسد الثاني فيه . وكان سولو أول من اقترح هذا الاسلوب في المعالجة عام ١٩٦٢[1] .

= ومن التحليلات المهمة التي تميز بين آثار نمو كل من الموارد (العمل ورأس المال) على معدل نمو الإنتاج (مع تباين نسب $\frac{ب}{ب}$) ، البحث الذي قدمه ا . كاندل بعنوان «التراكم ومعدلات التطور الاقتصادي»، ١٩٧٢ .

(١) ر . م . سولو ، « التقدم التقني وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مايو (أيار) ١٩٦٢ ، المجلد ٦٢ ، العدد ٢ .

وعلى هذا ، ثمة ما يشير إلى حدوث بعض التقدم في الاساليب الكمية لتحليل التقدم التقني ، ولكن لا يمكن قول الشيء نفسه بشأن التفسير النظري للتقدم التقني نفسه كما تعرضه المبادىء العامة للنظرية الكلاسيكية الجديدة ، ولا بشأن التفسير النظري للنماذج التي تتناول مختلف اشكال التقدم التقني[1] . ويصح هذا ، بوجه خاص ، على استخدام الكلاسيكيين الجدد للمفاهيم المتعلقة بأنواع التقدم التقني ، بهدف «تحديث» نظرية التوزيع الكلاسيكية الجديدة .

٣ ــ التقدم العلمي والتقني وقضية التوزيع في النظرية الكلاسيكية الجديدة:

تزعم النظرية الكلاسيكية الجديدة ، كما أشرنا ، انها نظرية للتوزيع كذلك . فدالة الانتاج الكلاسيكية الجديدة هي تعبير صوري عن مفهوم للتوازن الاقتصادي يتوازن فيه الانتاج والتوزيع بطريقة تلبي شروط تعظيم الارباح .

إذن لنتناول ، بمزيد من التفصيل ، محتوى وتطور هذه النظرية من حيث هي نظرية لتوزيع الدخل القومي . وعلينا أن نتذكر هنا أنها تستند إلى نظرية الانتاجية الحدية التي ترى أن دخل كل من عوامل الانتاج (العمل ورأس المال والارض) يتحدد «بسعر» هذا العامل . ويتناسب هذا «السعر» بدوره مع الناتج الحدي . كما أن سعر عامل الانتاج وكميته (أي عرضه) يحدد حصته الناتج الاجتماعي الاجمالي .

وهكذا ، تنقل هذه النظرية مجمل قضية التوزيع الكبيرة وذات الأوجه المتعددة إلى ميدان الشروط الاقتصادية الجزئية التي تتشكل بموجبها اسعار عوامل الانتاج . وبذلك يتم اغماض العين عن مسألة التوزيع المستقلة نسبياً ، حيث تتحول إلى عملية محض تقنية تضمن تسلم كل من عوامل الانتاج لانتاجه (عبر آلية تشكل الاسعار ، المتوافقة معها)[2]

---

(١) يعترف الاقتصاديون البرجوازيون أنفسهم بأن الفرضيات المحدودة وغير الواقعية التي تستند إليها نظرية التقدم التقني الكلاسيكية الجديدة هي فرضيات غير صحيحة . فقد عجزت النظرية عن تقديم أجوبة أو حلول لبعض القضايا الأساس التي تجابه اليوم الباحثين في ميدان التقدم التقني .

(٢) في هذا السياق كتب روبرت ليكانشمان يقول « بعد سبعينات القرن الماضي بات علم الاقتصاد أسلوب تقويم متزايد الدقة ، إذ قدمت الأسس الحدية عرضاً متكاملاً لكيفية تخصيص الموارد الاقتصادية ، وكيف تطلق الحاجات الفردية هذه العملية » ، روبرت ليكانشمان « تاريخ الأفكار الاقتصادية » ، نيويورك ، ١٩٥٩ ، ص ١٧٥ .

وتجدر ملاحظة أن هذه النظرية نادراً ما كانت ترضي أحداً حتى في ثلاثينات هذا القرن . ففي تلك الفترة بدأت الانتقادات تتجه إلى الاسس الجوهرية للنظرية الكلاسيكية الجديدة مثل افتراض وجود منافسة كاملة . فقد أخلت الأخيرة المجال أمام مختلف اشكال المنافسة الاحتكارية التي تحدد التكون الفعلي لاسعار المنتجات وعوامل الانتاج .

وكان إدخال دوال الانتاج إلى نظرية التوزيع بصياغة رياضية و قورة حقنة منشطة لهذه النظرية البالية جاءت بالضبط في وقت كانت فرضياتها غير الواقعية تتجلى للعيان بصورة متزايدة الوضوح[1] .

ما أهمية إدخال تحليل دالة كوب ـــ دوغلاس في صيغتها الاصلية ومن ثم في صياغتها المحدّثة التي تتضمن عامل التقدم التقني إلى نظرية التوزيع الكلاسيكية الجديدة ؟ ان قيام هذه الدالة بتوفير وصف جيد للعلاقة الاحصائية بين محركات ا لانتاج (أي العمل ورأس المال) مثل أساساً استند إليه دعاتها للقول بأن ثمة أدلة وضعية على صحة اثنتين من فرضيات النظرية الكلاسيكية الجديدة على الأقل.الفرضية الأولى هي أن أسعار عوامل الانتاج تتناسب ونواتجها الحدية . وتقوم هذه الفرضية على ادعاء مفاده أن معادلات التوزيع التي تم التوصل إليها إحصائياً أو مرونات الدخل للعمل ورأس المال (التي يرمز لها رياضياً بحرفي ألفا وبيتا اليونانيين ، أو آ و ب) تساوي بشكل تقريبي نسب كل من الاجور والارباح إلى الدخل القومي .

أما الفرضية الثانية فهي أن حركة عاملي الانتاج (رأس المال والعمل) ونواتجهما ا لحدية ، وبالتالي «أسعارهما» (أي الارباح والاجور) تخضع لعلاقة عكسية مباشرة ، بمعنى أن نمو نسبة رأس المال إلى العمل (ـــ) يصاحبه انخفاض مقابل في نسبة الارباح إلى الأجور (ـــ)
ع ج

ان توافق الدالة ذات المعاملات الثابتة للتوزيع (ذلك أن آ و ب ثابتان في دالة كوب دوغلاس)مع المعطيات الفعلية شجع الوصول إلى استنتاج مفاده أن العلاقة بين معدل نمو ـــ
ع
ومعدل انخفاض ـــ (أي مرونة الاحلال) تساوي العدد واحد . وهذا يعني أن أي تغيير في
ج

---

(١) رداً على التساؤل عن أسباب احتفاظ نظرية الإنتاجية الحدية بهذه القدرة الفائقة على البقاء (برغم أن أحداً لم يعد يؤمن بوجود المنافسة الحرة أو بالتوازن المتولد ذاتياً) أجاب تيبور سيتوفسكي « أولاً يمنحها طابعها العمومي ، ذو الصياغة الأنيقة جاذبية كبيرة ، ومن ناحية ثانية فإنها شديدة التوافق مع أسلوبنا الحدي في تناول علم الاقتصاد ، وثالثاً ، فإن القبول بنظرية الإنتاجية الحدية لتوزيع الدخل يرتبط بصورة وثيقة بافتراضنا وجود دالة إنتاج شاملة ذات قدرة تحليلية أغرت كثيراً من الاقتصاديين على إغفال أو إهمال الاعتراضات الموجهة ضد هذه النظرية » .
« سلوك حصص الدخل » ، في « دراسات في الدخل والثروة » ، المجلد ٢٧ ، مطبعة جامعة برنستن ، برنستن ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢ .

العلاقة بين حجم عوامل الانتاج يتم التعويض عنه بتغيرات تتوافق معها في العلاقة بين «دخول» تلك العوامل ؛ وان زيادة خزين رأس المال بالنسبة للعمل ستؤدي إلى تقليص نسبة الربح إلى الاجور . ونتيجة لذلك لن تنخفض حصة هذا العامل من حيث الدخل . وهكذا جرى استخدام دالة كوب ــ دوغلاس لتقديم أساس نظري لنظرية ثبات توزيع الدخل القومي في المدى البعيد .

لنتذكر أن ثبات التوزيع كان أحد «الحقائق النوعية» التي توجّب على نظرية النمو الاقتصادي أن تفسرها وتقدم لها أساساً نظرياً . بيد أن التطور الاقتصادي الفعلي يميل إلى مخالفة هذه الحقائق النوعية ، بل وغالباً ما يصطدم بها . وينطبق هذا أيضاً على الاتجاهات البعيدة المدى لنسبة «رأس المال ــ الانتاج» وتوزيع الدخل القومي .

كيف نتمكن من تفسير هذا الافتراق بين الحقائق والتطور الفعلي ، مع الحفاظ على أسس النظرية الكلاسيكية الجديدة في الوقت ذاته ؟

لقد بذلت جهود كبيرة لانقاذ النظرية ، وبالدرجة الأولى لتفسير مشكلة التوزيع الاجتماعية ــ الاقتصادية ، استناداً إلى مفهوم التقدم التقني غير المحايد .

وثمة أدلة على عجز النظرية الكلاسيكية الحديثة للانتاج والتوزيع مصدرها أن هذه النظرية لم تأخذ بنظر الاعتبار ، وبالتالي عجزت عن تفسير ، التغيرات المحتملة في توزيع الدخل القومي . ولكن إذا ترافقت التغيرات في معدل نمو عوامل الانتاج مع تغيرات متوافقة معها في النواتج الحدية لتلك العوامل ، وبالتالي في «أسعارها» (فالزيادة النسبية في رأس المال على سبيل المثال تقود إلى انخفاض نسبي في الربح حسب هذه النظرية) ، فيجب ألا تكون ثمة تغيرات في توزيع الدخل . غير أنه إذا تغير توزيع الدخل القومي فعلاً ، فان هذا يعني بطلان عمل قوانين الانتاجية الحدية . وذلك هو بالضبط الاستنتاج الذي توصل إليه بعض نقاد النظرية البرجوازيين .

يسعى الأبطال المعاصرون لنظرية الانتاج والتوزيع الكلاسيكية الجديدة إلى البرهنة على امكانية ربط هذه التغيرات لا بعجز قوانين الانتاجية الحدية عن العمل ، بل بآثار نوع التقدم التقني وبمقدار مرونة احلال الموارد[1] .

---

(١) يقول موراي براون « ثمة فرضيتان في التقليد الكلاسيكي الجديد تريان أن الحصص النسبية هي نتاج الشكل الذي يتخذه التغير التكنولوجي غير المحايد ، ومرونة الإحلال ونسبة العمل إلى رأس المال . الفرضية الأولى تقول أن الابتكار الموفر للعوامل يقلص الحصة النسبية لدخل ذلك العامل الذي تم توفيره في كل الأحوال ، في حال بقاء كل العوامل الأخرى على وضعها . أما الفرضية الثانية فتقول إن زيادة عرض أحد العوامل بسرعة تتجاوز زيادة عرض العوامل الأخرى ، وانخفاض مرونة الإحلال (س) عن الرقم واحد ، تؤدي إلى انخفاض الحصة النسبية للعامل =

بموجب نظرية التغير التكنولوجي غير المحايد الكلاسيكية الجديدة ، ثمة حالتان يمكن أن تحدث فيهما إعادة توزيع للدخل لصالح الارباح وأن تتحقق بالتالي زيادة في حصة الاخيرة في الدخل القومي . هاتان الحالتان هما :

حين يكون التقدم التقني كثيف رأس المال . ينزع الناتج الحدي لرأس المال وبالتالي معدل الربح إلى النمو بسرعة تتجاوز سرعة نمو الناتج الحدي للعمل والاجور . أما الحالة الثانية فحين ينمو مقدار رأس المال بسرعة تتجاوز حجم السكان ، ومع هذا تكون مرونة الاحلال من الارتفاع بحيث ينخفض الناتج الحدي لرأس المال ومعدل الربح بنسبة هامشية بالقياس إلى الاجور . أو بالعكس ، إذا نما رأس المال بسرعة تقل عن معدل نمو السكان ، لكن مرونة الاحلال تنخفض بحيث ينخفض الناتج الحدي للعمل ومستوى الاجور بصورة ملحوظة بالقياس إلى معدل الربح .

وإذا اتبعنا اسلوب برهنة معاكس فبالامكان تفسير إعادة توزيع الدخل لصالح العمل ونمو حصة الاجور في الدخل القومي . وبموجب هذه النظرية سيبقى التوزيع ثابتاً في ظل التأثير المتعاكس والمتضاد لهذين العاملين .

وعليه يستند التفسير الكلاسيكي ، الجديد للتغير في توزيع الدخل القومي إلى تناول أثرين هما أثر التغير التكنولوجي بحد ذاته وأثر احلال الموارد . ولكن يستحيل ، في الحياة الواقعية قياس أثر كل من هذين الاثرين بصورة منفصلة . فمن الممكن قياس مرونة الاحلال بوصفها علاقة بين نسبتي رأس المال إلى العمل والاجور إلى الارباح ، وهما في حالة تغير . غير أننا أوضحنا سابقاً أن هذه العلاقة لا تتطابق قط مع العلاقة بين حركة الموارد ونواتجها الحدية . ومن ناحية ثانية فحتى لو تطابقت هاتان العلاقتان فليس بمقدورنا تعيين محددات العلاقة الملموسة المعطاة بين رأس المال ــ العمل والاجور ــ الارباح ، وما الذي جعلها عند هذا المستوى . إذ يمكن أن يكون ذلك ناجماً عن نوع التقدم التقني الذي ترك أثراً مباشراً على العلاقة بين النواتج الحدية ، وقد يكون ناجماً عن المصاعب في عملية الاحلال نفسها بسبب التمايز في وفرة الموارد وسهولة الحصول عليها .

ثمة ، بتعبير آخر ، نواقص وعيوب خطيرة في نظرية التقدم التقني ذاتها ، مما يعيق التوصل إلى تعبير مجسد عن العوامل التقنية ــ الاقتصادية التي تزعم النظرية أنها تحدد عمليات التوزيع .

= الأول . وبدهي فإذا تجاوزت مرونة الإحلال (س) الرقم واحد ، سترتفع الحصة النسبية للعامل الأول . أما إذا كانت س = ١ (وهذه حالة كوب ــ دوغلاس) فلن يكون للتغير في العرض النسبي للعوامل أي تأثير على الحصص النسبية » .

موراي براون « حول نظرية وقياس التغير التكنولوجي » ، مطبعة جامعة كامبرج ، لندن ، ١٩٦٦ ، ص ١٨١ .

الفصل الثاني

المرحلة الراهنة
في «الثورة المضادة للحدّية» والكنزية

١ ــ نقد العقائد الكلاسيكية الجديدة
٢ ــ نظرية القيمة وتشكّل الأسعار . مناقشة عمل سرافا .
٣ ــ نماذج النمو والتوزيع ما بعد الكينزية
٤ ــ نظرية النمو الاقتصادي والواقع .

حاولت نظرية التقدم التقني الكلاسيكية الجديدة تجديد نظرية التوزيع وحققت بعض التقدم في ذلك ، إلا أنها عجزت عن رأب صدعها الاساس ، الكامن في افتراضها أن دخول عوامل الانتاج تتحدد بانتاجياتها الحدية . وقد استند إلى تلك الفكرة انصار نظرية توزيع الدخل الوظيفي لطمس الطابع الاجتماعي الاقتصادي للتوزيع ، الذي يتحدد بعلاقات الاستغلال وبالصراع الطبقي الحاد والمرتبط بشكل وثيق بحجم ونطاق إعادة الانتاج في المجتمع الرأسمالي .

ان هذا يضفي أهمية على النقاش الجاري ضمن علم الاقتصاد البرجوازي بصدد نظرية النمو والتوزيع الكلاسيكية الجديدة وبخاصة فرضياتها الاساس . ويتضح من حدة هذا النقاش والاستنتاجات البعيدة المدى التي يمكن استخلاصها منه بصدد الجوانب المنهجية الاساس للاقتصاد البرجوازي أن ثمة حاجة إلى معالجات جديدة وتناول جديد إذا أريد لهذا الاقتصاد التطور . ويفصح هذا كله عن الأزمة العميقة التي تمر بها النظرية الكلاسيكية الجديدة برغم كل «التحسينات» التي طرأت عليها في مجرى التطور . إذ توجه لها مجموعات متنوعة من الاقتصاديين البرجوازيين نقداً لاذعاً .

وسنتناول في هذا الفصل آراء المجموعة الأكثر نفوذاً من نقاد تلك النظرية ، وهي مجموعة اقتصاديي مدرسة كامبرج (بريطانيا) التي لعبت دوراً متميزاً في التطويح بأعمدة النظرية الكلاسيكية الجديدة والتي ترغب في اصلاح علم الاقتصاد البرجوازي وتجديد أدواته النظرية . وأبرز أفراد هذه المجموعة جوان روبنسن وبيرو سرافا ونيكولاس كالدور .

إن الاعتراضات على الاتجاه الكلاسيكي الجديد في الاقتصاد البرجوازي ذات تاريخ طويل نسبياً . فقد كان أول من وجه له الانتقاد اتباع الاتجاه المؤسسي . وتميزت بين مراحل الصراع ضد الاتجاه الكلاسيكي الجديد مرحلة صعود الكينزية بأفكارها الداعية إلى التنظيم الحكومي للاقتصاد وانتشار نظرية الاحتكار والمنافسة الاحتكارية واستخدام هذه النظرية في تحليل قضايا تشكل الاسعار وعمل الاسواق .

ومنذ العشرينات انتقد سرافا نظرية الاسعار الكلاسيكية الجديدة وأعلن أن فرضياتها الاساس غير واقعية . كما تعرضت هذه الفرضيات إلى نقد حاد (وبخاصة فرضية سيادة المنافسة الكاملة ودور آلية السوق في تحقيق حلول مثلى) خلال الثلاثينات مع صدور أعمال آ . هـ . تشامبرلن وجوان روبنسن التي أرست أسس نظرية المنافسة الاحتكارية ونظرية المنافسة «غير التامة» .

وهكذا تراجع الاتجاه الكلاسيكي الجديد في هذه الميادين بوجه الكينزية والكينزية الجديدة ونظرية المنافسة الاحتكارية وتحليل بنى السوق ، الخ .

غير أن النظرية الكلاسيكية الجديدة وان ارتضت لنفسها الاقتصار على تحليل قضايا النمو الاقتصادي ، إلا أنها حافظت في الوقت نفسه على مواقعها باعتبارها نظرية خلق القيمة ونظرية توزيع الدخل القومي بين العمل ورأس المال .

والواقع أن «الثورة» الراهنة المضادة للحدية تتجه بالضبط إلى تلك الميادين التي تهيمن عليها المدرسة الكلاسيكية الجديدة . وهي ميادين تشكل معقلاً هاماً من معاقل الفكر التبريري البرجوازي . وفضلاً عن ذلك بامكاننا القول أن الجناح الراديكالي في علم الاقتصاد البرجوازي قد أتم نموه وتشكل كمدرسة مستقلة معاكسة للنظرية «الأثوذكسية» . وتمارس هذه المدرسة بوجه خاص ، نفوذاً هائلاً على النظريات الاقتصادية «لليساريين» من كل الاصناف وبخاصة على الاقتصاد الراديكالي . ومع هذا فليس لهذا التيار اسم يحظى بقبول عام حتى الآن . ويمكن ان نطلق عليه بتحفظ ، تسمية «الكينزية اليسارية» أو «اليسار الكينزي» . أما الناطقون باسمه فيسمونه «ما بعد الكينزية[1] » . ومهما كان اسم التيار فبامكاننا أن نميز فيه الخصائص الرئيسة التالية :

ـــ نقد ورفض حادان لفرضيات المدرسة الكلاسيكية الجديدة الاساس ، وبخاصة لنظريتها حول الانتاجية الحدية ونظرية المنفعة الحدية .

ـــ العودة إلى بعض تقاليد الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي ، من خلال تبني

(١) انظر ج . ا . كريفل ، « نظرية النمو الاقتصادي » ، لندن ، ١٩٧٢ .

شكل ريكاردي .

ـــ الاعتراف بدور ماركس النظري في تحليل عملية إعادة الانتاج الرأسمالي .

ـــ إعادة النظر في مقولات الاقتصاد البرجوازي الأساس كالقيمة ورأس المال والتوزيع والربح وغير ذلك ..

وبعد نشر كتاب «تراكم رأس المال» لجوان روبنسن عام ١٩٥٦ ، وبعض مقالاتها ، وبالدرجة الأولى مقال «دالة الانتاج ونظرية رأس المال» [١] معالم بارزة في تطور هذا الاتجاه . ثم افتتح بيرو سرافا[٢] فصلاً جديداً في تاريخ «الهجوم المضاد للحدية» . لقد اثارت كل هذه الاعمال نقاشات كبرى في الادب الاقتصادي بالغربي لا تزال جارية حتى يومنا هذا .

١ ـــ نقد العقائد الكلاسيكية الجديدة

انتقدت روبنسن وسرافا اثنتين من العقائد الرئيسة لنظرية الانتاج والتوزيع الكلاسيكية الجديدة .

العقيدة الأولى تقول أن دخول عوامل الانتاج وتوزيعها يمكن اشتقاقها من ظروف عرض تلك العوامل ومن «انتاجية» تلك العوامل .

أما العقيدة الثانية فهي التي تثبت وجود علاقة بسيطة بين تناسب عوامل الانتاج ودخولها بحيث أن الزيادة في نسبة رأس المال إلى العمل ($\frac{\text{ر}}{\text{ع}}$) تؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الربح وبالعكس .

لقد تعرضت العقيدة الأولى إلى الهجوم منذ زمن بعيد من جانب خصوم نظرية التوزيع الكلاسيكية الجديدة وملخص النقد الذي وجه إلى النظرية هنا هو أن عرض عوامل الانتاج وقياسها يتأثران بعلاقات التوزيع ، لذا تسقط النظرية الكلاسيكية في حلقة مفرغة[٣] .

---

(١) انظر ج . روبنسن ، « دالة الإنتاج ونظرية رأس المال » ، في « مجلة الدراسات الاقتصادية » ، ١٩٥٣ ـــ ١٩٥٤ ، المجلد ٢١ ، العدد ٥٥ .

(٢) ب . سرافا ، « إنتاج السلع بواسطة السلع ، مدخل إلى نقد النظرية الاقتصادية » ، مطبعة جامعة كامبرج ، ١٩٦٠ .

(٣) يكتب اقتصاديان أمريكيان ما يلي : « ثمة انتقاد شديد البداهة تكرر توجيهه طوال عقود (وتعرض إلى التجاهل على الدوام) هو ذلك القائل بأن الطلب على السلع وعرض العوامل يتأثران بشكل كبير بتوزيع الدخل . وينطوي هذا على حركة دائرية لم تستطع النظرية تجنبها فقط على المستوى الاقتصادي الجزئي . ومع هذا لم يتردد المنظرون عن =

ويحتل موقعاً مركزياً في هذا الانتقاد موضوع قياس كمية رأس المال العينية . فهل يمكن قياسها بدون مراعاة مقولات التوزيع ؟ ان الكلاسيكيين الجدد ينطلقون من وجود مثل هذه الامكانية تجريدياً فيما يرى خصومهم استحالة ذلك .

ترى النظرية الكلاسيكية الجديدة أن حجم رأس المال يتحدد عادة بوصفه دخلاً مَرسملاً ، أي بوصفه دخلاً يعتمد على سعر الفائدة المدفوع مقابل موجودات رأس المال (ويتطابق هذا مع معدل الربح في ظروف التوازن) . وعليه ، فإذا أردنا تحديد قيمة الموجودات الرأسمالية ، فلا بد من أن نعرف مسبقاً معدل الفائدة . لكن هذه النظرية تدعي ، في الوقت نفسه ، أنها تفسر كيفية تكون دخول عوامل الانتاج بما في ذلك معدل الفائدة .

تعرضت هذه الطريقة الدائرية إلى نقد شامل من جانب جوان روبنسن[1] ، فقد اشارت إلى استحالة العثور على وحدة لقياس رأس المال لا تعتمد في الوقت نفسه على الاسعار النسبية وعلاقات التوزيع . وأسعار السلع الرأسمالية ، التي تختزل عبرها كل هذه الكتلة المتنافرة إلى كل واحد ، تنطوي على أرباح وعلى أجور . لذا فان تغير العلاقة بين الاثنين سيترك أثره على أسعار رأس المال ومقداره لكنه لن يترك أثراً على خصائصه الطبيعية ولا على «انتاجيته» في واقع الحال . وما دام الأمر كذلك فان النظرية التي تدعي تفسير قوانين التوزيع اعتماداً على «انتاجية» عوامل الانتاج ليست مؤهلة للاستعانة بمؤشرات الاسعار .

وجرى عرض هذه الفكرة بتفصيل أكبر وبصياغة رياضية صارمة على يد سرافا في كتابه المشار له أعلاه . فقد عالج الاخير عملية إعادة الانتاج الاجتماعي وتَشكّل الاسعار انطلاقاً من مخططات تداول السلع ليتوصل أولاً إلى معالجة جديدة لحساب حجم رأس المال تستند إلى أسعار انتاج اجمالي السلع الوسيطة المستخدمة لانتاج السلع النهائية . ومن جهة ثانية ، أوضح سرافا أن الأخيرة (إذ تُحتسب على أساس اسعار الانتاج) تتأثر بالتوزيع ، ذلك أن تغير العلاقة بين الارباح والاجور ينزع إلى تغيير أسعار الانتاج وبالتالي فهو ينزع ، عبر هذه جميعاً إلى تغيير مقدار قيمة رأس المال المقاسة على أساس أسعار الانتاج هذه .

هكذا انتقد كل من سرافا وروبنسن العقيدة الأولى لنظرية الانتاج والتوزيع الكلاسيكية الجديدة . وسنرى الآن الانتقادات الموجهة إلى العقيدة الثانية . إذ تنطلق أحدى الفرضيات

= تجميع مقولات نظرية التوزيع المشتقة من الإنتاجية الحدية لكي يطرحوا ايديولوجيا اقتصادية كلية تبرر توزيع الدخل المنقسم طبقياً بين الأرباح والأجور » (ا . ك . هنت وهوارد شيرمان ، « القيمة والاغتراب والتوزيع » ، مجلة « العلم والمجتمع » ربيع ١٩٧٢ ، المجلد ٣٦ ، العدد ١ ، ص٤٢) .

(١) ج . روبنسن ، « قياس رأس المال : خمام مناقشة » ، المجلة الاقتصادية ، أيلول ١٩٧١ ، المجلد ٨١ ، ص ٥٩٧ ــ ٦٠٢ .

الاساس للنظرية الكلاسيكية الجديدة من وجود علاقة بسيطة بين نسبة رأس المال ــ العمل ونسبة الارباح إلى الاجور . فما هو أثر التغير في هذا التناسب ؟

تؤكد النظرية الكلاسيكية الجديدة أن ازدياد نسبة الاجور إلى الارباح (أي انخفاض معدل الربح النسبي) سيؤدي إلى الاستعاضة عن العمل برأس المال ، أي سيؤدي إلى اللجوء الى اساليب انتاج أكثر كثافة رأسمالية .

غير أن سرافا يرهن على خطأ ذلك . فالنظرية الكلاسيكية الجديدة تفترض أن رأس المال كتلة متجانسة تتكون في مجملها من مخزونات ذات فترة تداول واحدة ، وتواريخ ابتداء واحدة ، وكفاءة واحدة ، الخ. ان مثل هذا الرأسمال «المائع» و «الرخو» فقط يمكن أن يخضع إلى سلسلة لا حد لها من عمليات الاحلال والاستعاضة في حال تغير التناسب بين اسعار عوامل الانتاج . ولقد برهن سرافا أننا ما أن نرفض فكرة تجانس رأس المال ، حتى تنهار فرضية وعقيدة النظرية الكلاسيكية الجديدة .

تواصل النقاش حول هذه المسألة في أوساط الاقتصاديين البرجوازيين بالارتباط مع اكتشاف أثر «تغير الاساليب الانتاجية» ، وهو ما توصل إليه في وقت واحد تقريباً روبنسن وسرافا ، كل على حدة .

فقد انطلق كلاهما من افتراض عدم وجود دالة انتاج منسجمة وقابلة للتفاضل على الدوام . وعوض ذلك اقترحا أن يجري تناول دالة الانتاج باعتبارها نطاق كل التشكيلات الممكنة من مدخلات الانتاج (وهي قد لا تكون كثيرة العدد حقاً وذلك لاسباب تتعلق بالتكنولوجيا) ومن المنتجات الناجمة عن ذلك . وعبر ذلك تم التوصل إلى أن معدل ربح واحد يمكن أن يتوافق مع نسب رأس مال إلى العمل مختلفة ، والعكس صحيح .

وقد برهن سرافا على ذلك من خلال استخدامه مخططات تداول السلع التي تعكس مقطعاً عرضياً عمودياً لانتاج تلك السلع . فإذا تناولنا عملية الانتاج عبر الزمن وقسمناها إلى مراحل تتسم كل مرحلة منها بنسبة رأس مال ــ عمل مختلفة ، فيمكن عند ذاك جعل هذا الاسلوب الانتاجي أو ذاك اسلوباً أمثل بتغيير معدل الربح . ونتيجة لذلك يمكن لتقلص معدل الربح أن يحفز الانتقال إلى اسلوب انتاجي جديد وأكثر كثافة رأسمالية ، كما يمكن لذلك أن يقود إلى العكس أي إلى العودة إلى تقنية قديمة أقل كثافة رأسمالية . وهذه الامكانية ظلت خارج اطار تنبؤ النظرية الكلاسيكية الجديدة .

وعليه كان استنتاج سرافا الرئيس أن من المستحيل استنتاج وجود علاقة محددة بين نسبة

رأس المال ــ العمل ونسبة الارباح ــ الاجور[1] .

ولكن إذا لم تكن نسبة رأس المال ــ العمل ومعدل الربح شديدي الارتباط فيما بينهما كما تزعم النظرية الكلاسيكية الجديدة ، فستنهار الصلة بين الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج وبين أسعارها وهي الصلة التي تستند إليها مجمل نظرية توزيع الدخل الكلاسيكية الجديدة .

وهكذا يرى كثير من الاقتصاديين أن نقد فرضيات تجانس رأس المال والتوصل إلى توصيف أثر « تغيير الفنون الإنتاجية » كانت عوامل حاسمة في تهديم نظرية التوزيع الكلاسيكية الجديدة برمّتها[2].

إننا نعتقد أن الاقتصاديين البرجوازيين ميالون إلى تضخيم نتائج هذه « الثورة » إذ يقولون أن نقاد المفاهيم « الحدّية » يتبنون نظرية ماركس في الاستغلال في سعيهم للوصول إلى تفسيرات جديدة للعوامل التي تحدد التوزيع . لكن هذا يتطلب التسليم بنظرية ماركس عن القيمة والقيمة الفائضة ، وهذا بالضبط ما لم يتوصل إليه أي من هؤلاء قط . لقد انطلق هذا النقد كله من زاوية تكاليف الإنتاج وتشكل أسعار الإنتاج سواء في قياس حجم رأس المال أو في تعيين العوامل المحددة لـ « تغيير فنون الإنتاج » .

ويمثل ذلك سمة جوهرية لأسلوب روبنسن وسرافا وأتباعهما في المعالجة مما ينزع إلى تقليل أهمية مساهمتهم واقتصارها على الصياغة الوضعية للمشاكل التي يعالجون . لكن هذه المساهمة ، من حيث تأثيرها ودورها في تفسخ نظرية التوزيع « الحدية » كانت شديدة الأهمية حقاً فقد قدمت دليلاً جديداً مهماً على أزمة أحد المذاهب التقليدية التي سادت الاقتصاد السياسي البرجوازي طوال ما يقارب القرن .

---

(١) يعطي أحد شركاء سرافا ، وهو لويجي ل . باسينيتي ، مثالاً ملموساً عن أسلوبي إنتاج مختلفين يؤدي الارتفاع التدريجي لمعدل الربح في ظلهما إلى جعل الانتقال من أسلوب إلى آخر أكثر ربحية فيما يؤدي في نقطة معينة إلى جعل العودة إلى الأسلوب القديم أكثر ربحية « والنتيجة العامة هي أنه ، في ظل أي حالة معطاة من مستويات المعرفة التقنية ، لا يمكننا الخروج بأي حكم عام عن التغير في « كمية رأس المال » بالنسبة لوحدة واحدة من العمل انطلاقاً من تغير أساليب الإنتاج الناتجة عن التغير في معدل الربح . فقد تتطلب التكنولوجيا الجديدة « كمية رأسمال » أقل مقابل وحدة عمل واحدة وقد تتطلب « كمية أكبر » منه » . (ل . باسينيتي ، « التغير في معدل الربح وانتقال الفنون الإنتاجية » ، المجلة الفصلية للاقتصاد ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، المجلد ٤ ، ص ٥١٤ .

(٢) « برغم أن النقاش كان شديد التخصص ، فإن المبادىء العامة التي تم التوصل إليها بسيطة نسبياً وذات أهمية هائلة لكل تاريخ المذاهب الاقتصادية . إنها تحلل الخدم المطلقي والنظري لتقليد فكري يعود إلى جيفنز والمساوين الذين سيطروا على علم الاقتصاد التقليدي طوال السنوات المئة الماضية » . (ا . ك . هنت وهوارد شيومان ، المصدر السابق ، ص ٤٤ ــ ٤٥) .

٢ ــ نظرية القيمة وتشكل الأسعار . مناقشة عمل سرافا

تبنى الاقتصاديون اللاحقون لكينز بدل النظرية الكلاسيكية الجديدة ، تفسيراً خاصاً لنظرية ريكاردو في القيمة وتشكل السعر والتوزيع . وقد نشأ هذا التفسير استناداً إلى عمل سرافا المشار له سابقاً ، بل إن هناك من حاول تفسير تلك النظرية بوصفها نظرية « ماركسية » أو من حاول استخدامها « لإغناء » أو « تطوير » نظرية القيمة والتوزيع الماركسية .

لقد قادت هذه المساعي إلى نزاعات واختلافات حادة ، لكنها وجهت الانتباه ، في الوقت ذاته ، نحو نظرية القيمة الماركسية وبخاصة إلى ذلك الجانب من نظرية القيمة الماركسية المرتبط بموضوع تحول القيمة إلى سعر الإنتاج أو ما يسمى بقضية التحول . ولهذا يكتسب تحليل نظرية سرافا أهمية كبرى وبخاصة إذ تحلل النظرية بالمقارنة مع النظرية الماركسية .

ما هو مضمون نظام سرافا النظري ؟ ما هي خصائص منهجه وما هو دور سرافا الفعلي في تطوير نظرية القيمة ؟

يتناول سرافاً قضايا القيمة وتشكل الأسعار في كتابه استناداً إلى مخططات إعادة إنتاج بسيطة وموسعة تمت صياغتها بالتوافق مع التشابكات الطبيعية بين القطاعات . وعليه فإن سرافا لا يحلل القيمة بمعناها الماركسي بل إنه يحلل نسب التبادل أو قيم التبادل في نسق شبيه باقتصاد ريكاردو الطبيعي .

وعلى أساس التشابكات الطبيعية التي تعكسها موازين ما بين القطاعات وانطلاقاً من مقدار أجر معين ومعدل ربح منفرد واحد يبنى سرافا نظاماً من المعادلات هدفه اشتقاق أسعار المنتجات (أسعار الإنتاج) . ويجري استخدام نظام المعادلات هذا لتحليل كيفية تغير الأسعار تحت تأثير التغير في توزيع الناتج الصافي (أو بالأحرى ما يسمى بـ « الفائض » أي ما يزيد من إنتاج على الحد الأدنى الطبيعي لتأمين مستوى الكفاف) بين الأرباح والأجور . إن سرافا لا يبحث أسباب تلك التغيرات ولا العوامل التي تحدد الانعطافات في نسبة الأرباح إلى الأجور .

يبين سرافا أن أثر ارتفاع (أو انخفاض) الأجور على تكاليف إنتاج مختلف السلع يعتمد على نسبة مزج العمل ورأس المال . ذلك أن تكاليف السلع المنتجة بطريقة كثيفة العمالة ستنمو بدرجة أكبر بكثير من تكاليف السلع الأقل كثافة من حيث العمالة . وإذا جرى استخدام تلك السلع بدورها كمدخلات لإنتاج سلع أخرى ، فسيعتمد التغير في سعر إنتاج تلك السلع الأخيرة على حصة السلع الأولى وما تشكّله إلى مجمل التكاليف ، وهكذا . ونتيجة لذلك يمكن أن يرتفع سعر الإنتاج ، ولكن يمكن أن ينخفض نسبياً كذلك . إذ لا وجود لحل

بسيط هنا . فلو كان لدينا منتوج معين كثيف العمالة لكن مدخلاته المادية الأساس كثيفة رأس المال ، فسيؤدي ارتفاع الأجور إلى زيادة مدخلات العمل في المنتوج ، لكنه سيؤدي إلى تخفيض نسبي للمدخلات المادية المستخدمة في صناعة ذلك المنتوج . وعليه سيكون السعر محصلة تلك القوى المتضادة .

تنجم عن ذلك استحالة العثور على سلعة يبقى سعر إنتاجها ثابتاً ولا يعتمد على التغير في توزيع الدخل ، وبتعبير آخر فإن سعر الإنتاج لا يمكن أن يلعب دور مقياس لنسب التبادل بين السلع .

سعى سرافا لإيجاد مقياس آخر للقيمة التبادلية ، أو ممثل « عيني » للقيمة لا يعتمد على التغيرات في التوزيع والأسعار . فشرع بطرح السؤال التالي : هل من الممكن نظرياً إيجاد صناعة لا تتغير فيها العلاقة بين الناتج الصافي وقيمة المدخلات المادية بتأثير التغير في التوزيع وأهداف الإنتاج ؟ ثم بين أن صناعة كهذا يمكن العثور عليها في الاقتصاد القائم نفسه ، لذا فقد أسماها بـ « الصناعة القياسية » . وللوصول إلى تلك « الصناعة القياسية » يصوغ سرافا مفهوم « السلع الأساس » ، أي السلع التي تتحول ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، الى مدخلات لإنتاج كل السلع الأخرى . وهكذا ستتشكل « الصناعة القياسية » من نظام معادلات مغلق يصف الترابط بين إنتاج واستهلاك تلك السلع . وتكمن خصوصية هذه الصناعة في أن كلاً من الهيكل الطبيعي للناتج والهيكل الطبيعي للمدخلات متشابهان بحيث تبقى نسبة الناتج الصافي إلى المدخلات المادية ثابتة مهما تغيرت الأسعار . ويعتبر سرافا وأتباعه وحدة إنتاج هذه « الصناعة القياسية » ، المقياس « الطبيعي » للقيمة الذي لا يعتمد على تغير الأسعار .

لقد جذب هذا النظام النظري الانتباه وبخاصة في أوساط الاقتصاديين الراديكاليين في الغرب وبات موضع جدل عاصف . إذ ادعى بعضهم ، بلا أدنى حرج ، إن سرافا يطور نظرية ماركس في القيمة . وقد تبنى مثل هذا الرأي اقتصاديون أمريكيون راديكاليون مثل شيرمان الذي كتب عن « نظرية ماركس ــ مارشال ــ سرافا في القيمة »[1] . ودعم هذه الفكرة بحماس بعض الاقتصاديين البريطانيين .[2]

---

(١) ا . ك . هنت وهوارد شيرمان ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٢) قال موريس دوب ذات مرة أن تاريخ الفكر الاقتصادي يجب أن تعاد كتابته ابتداء من جيفونز و« الثورة الحدية » في ١٨٧٠ ، كما تجب إعادة كتابته ثانية بعد سرافا والسجال التطوري الذي أعقب عمله في السبعينات . ويتابع دوب محيراً سرافا وروبنسن وغيرهما من نقاد نظرية الإنتاجية الحدية ورثة التقاليد « الريكاردية ــ الماركسية » في تحليل قضايا التبادل والتوزيع .

ولكن ثمة رأي معاكس آخر مفاده أن لا علاقة مباشرة بين أعمال سرافا النظرية ونظرية القيمة الماركسية وأن سرافا طور التراث الريكاردي وليس الماركسي في مجال نظرية القيمة ، وساهم بالتالي في إبراز الفروق بين ماركس وريكاردو .

وهذا ما تؤكده كذلك مجموعة أخرى من الاقتصاديين (مثل سوزان دي برونهوف ، آ . ميديو وآخرين)[1] فيما يؤكد ب . سويزي في مراجعة لكتاب دوب أن نظرية ماركس ، وإن طورت نظرية ريكاردو ، فقد كانت نقيضها المباشر في الوقت نفسه لأنها تضمنت نقداً شاملاً لنمط الإنتاج الرأسمالي . لذا فمن الخطأ الفادح الحديث عن تقليد ريكاردي ــ ماركسي طوره سرافا كما يزعم بعضهم . ويضيف سويزي قائلاً :

« إن عنوان كتاب سرافا نفسه ، الذي يراه دوب تجسيداً معاصراً لذلك التقليد ... يتناقض بحدة مع أسلوب ماركس . فمن المؤكد أن ماركس ما كان معنياً بـ « إنتاج السلع بواسطة السلع » ، بل كان موضوعه إنتاج السلع بواسطة العمل البشري ، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من أثر على الحضارة وعلى المصير النهائي للنظام الرأسمالي »[2] .

ولهذا كله ثمة حاجة لإجراء مقارنة أكثر تفصيلاً بين نظرية ماركس في القيمة والنظرية التي تمثل أساس تحليل سرافا . فمن ناحية أولى نجد أن نظرية القيمة في العمل التي يستخدمها سرافا تختلف عن نظرية ماركس في القيمة . ونعتقد أن أصل وجذر الأخطاء الأساس التي يتم ارتكابها في مجال تقويم نظام سرافا يكمن في العجز عن فهم هذا الاختلاف بين النظريتين ، وفي السعي لطمس التمايزات المهمة بينهما أو إغماض العين عنهما . فالواقع أن سرافا يتبنى نظرية القيمة في العمل لريكاردو ، والتي تقول أن نسب التبادل تعتمد على مدخلات العمل وأن القيمة تتحدد بوقت العمل . وهذا ما اعتبره ماركس أعظم إنجاز علمي توصل إليه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي البرجوازي . لكن ريكاردو عجز عن تجاوز الجانب الكمي المحض للمسألة ، أي أنه عجز عن تجاوز مفهوم القيمة التبادلية . ولما كان عاجزاً عن التوصل إلى مقولة العمل المجرد ، فلم يكن بمقدوره التوصل إلى رؤية الفرق الحاسم بين القيمة التبادلية والقيمة كتجسيد أو بلورة لهذا العمل المجرد الضروري اجتماعياً . وقد انتقد ماركس ريكاردو بحدة لهذا النقص وما أدى إليه

= « موريس دوب ، « نظريات القيمة والتوزيع منذ آدم سمث » ، مطبعة جامعة كامبرج ، لندن ، لندن ، ١٩٧٣ ، ص ١١١ » .

(١) سوزان دي برونهوف « ماركس كريكاردي » ، مجلة « العلم والمجتمع » ، العدد الثاني ، ١٩٧٣ ، ا . ميديو «الأرباح والقيمة الفائضة : المظهر والحقيقة في الانتاج الرأسمالي» في «نقد النظرية الاقتصادية» ، تحرير ك . هنت وجيمس شواتز ، لندن ، ١٩٧٣ ، ص ٣١٢ ــ ٣٤٦ .

(٢) مجلة الأدب الاقتصادي ، المجلد ١٢ ، حزيران (يونيه) ١٩٧٤ ، العدد الثاني ، ص ٤٨ .

من خلط ، ومما قاله ماركس عن ريكاردو :

« إنه لا يتفحص حتى شكل القيمة ، أي الشكل المميز الذي يتخذه العمل باعتباره محتوى القيمة ، بل يكتفي بتفحص مقدار القيمة ، أي كميات هذا العمل المجرد ، العام والاجتماعي في هذا الشكل والذي يولد الفوارق في مقادير قيم السلع » .[1]

وكان التمييز الذي قام به ماركس بين القيمة والقيمة التبادلية ذا أهمية هائلة لفهم الفارق بين حركة القيم وأسعار الإنتاج وبين القيمة الفائضة والأرباح ، وبين مضمون العملية التي تقود إلى تساوي معدل الربح وتحول القيمة إلى سعر للإنتاج .

اعتبر ماركس أن التمييز بين القيمة وتكاليف الإنتاج أكثر أهمية بكثير من حركة تكاليف الإنتاج تحت تأثير التغير في الأجور . وكان ريكاردو بحث المسألة الأخيرة وأخطأ في معالجتها . فكتب ماركس يقول :

« كان بمقدوره ملاحظة أن فهم هذا الفرق أكثر أهمية وحسماً بما لا يقاس من حيث أثره على النظرية ككل من كل ملاحظاته بصدد التغيرات في أسعار تكاليف السلع الناجمة عن ارتفاع أو انخفاض الأجور » [2] .

وبرهن ماركس على أن فرضية وجود معدل عام للربح ذاتها لا يمكن أن تنسجم مع تحديد القيمة بوقت العمل ما لم نتفهم الطابع المزدوج للعمل وما لم نميز بين القيمة والقيمة التبادلية ، بين القيمة الفائضة والربح . فكتب يقول :

« عوض تثبيت هذا المعدل العام للربح وافتراضه ، كان على ريكاردو أن يتفحص إلى أي حد يتوافق وجود هذا المعدل في الواقع مع تحديد القيمة بوقت العمل . ولو فعل ذلك لاكتشف أن هذا المعدل لا يتوافق مع مثل هذا التحديد بصورة مسبقة ، بل إنه يتعارض معه ، وبالتالي فلا بد من تفسير وجوده عبر سلسلة من المراحل الوسيطة » [3] .

غير أن سرافا وشركاءه ينطلقون ، في واقع الحال ، من الجوانب الضعيفة في نظرية ريكاردو عن القيمة التي انتقدها ماركس بحدة .

وكما هو حال ريكاردو ، لا يعترف سرافا بالطابع المزدوج للعمل المتجسد في السلع ، أو بالطابع الخاص للعمل المتبلور في القيمة . فالقيمة ، كما يرى سرافا ، ليست إلا مقياساً محدداً للعلاقات الاقتصادية ، لكنها ليست تعبيراً عن محتوى تلك العلاقات . إنه لا يرى في القيمة

---

(١) كارل ماركس ، «نظريات القيمة الفائضة» ، القسم الثاني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ١٧٢ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
(٣) المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

غير مقولة للحساب يمكن التوصل إليها باختزال أسعار الإنتاج إلى مدخلات العمل فحسب . وعليه فإن القيمة والأسعار يمثلان بالنسبة له مقولتين تنتميان إلى مستوى واحد من الظواهر الاقتصادية . لذا فليس غريباً أن سرافا يبدأ من الهيكل العيني للناتج فيما يبدأ ماركس تحليله لتشكل الأسعار من الهيكل القيمي . إن اختلاف أسلوب التناول هذا ينجم عن الفروق الجوهرية في المنهج .

لنلاحظ أن سرافا نفسه لا يزعم قط أنه ماركسي ، إذ يقول أن نظريته ذات صلة بنظرية ريكاردو لا بنظرية ماركس . وهذا أمر مفهوم لأن كل نظامه مصاغ بشكل يخلو من مقولات التحليل الأساس للماركسية مثل مقولة القيمة بوصفها تجسيداً للعمل الاجتماعي المجرد وقيمة قوة العمل والقيمة الفائضة .

لكن نظام سرافا ، منظوراً إليه من زاوية علم الاقتصاد البرجوازي ، يمثل تقدماً قاطعاً وقطيعة مع نظرية القيمة الذاتية المبتذلة ، كما يمثل تطويراً للتراث الريكاردي . ومع هذا فإن سرافا لا يرتقي إلى مستوى نظرية القيمة الماركسية ، إذ يحصر نفسه ، عن قصد ، ضمن الأبعاد الكمية للقضية .

وبالإضافة إلى ذلك ، يدعي سرافا وشركاؤه إن إحدى الميزات المهمة لنظرية « الصناعة القياسية » تكمن في أنها تساعد على صياغة علاقة كمية محددة بين معدل الربح وتوزيع الناتج الصافي بين الأرباح والأجور . فلو رمزنا لمعدل الربح بالحرف ح ولحصة الأجور في الناتج الصافي (ن) بالحرف ج ، فستكون لدينا صيغة تربط بين ح و ج هي : ح = $\frac{ن}{ر}$ (١ – ج) .

حيث أن $\frac{ن}{ر}$ كنسبة هي مقلوب معامل رأس المال ــ الإنتاج* . وحين تبقى نسبة $\frac{ن}{ر}$ ثابتة (وهي نسبة لا تبقى ثابتة إلا في « الصناعة القياسية » ولا تعتمد على تغيرات الأسعار) ، فسيتحدد معدل الربح فقط بكيفية توزيع الناتج بين الأرباح والأجور . وفي حال بقاء نسبة $\frac{ن}{ر}$ ثابتة ، فكلما ارتفعت قيمة ج ، انخفضت قيمة ح وبالعكس ،أي أن هناك علاقة عكسية ثابتة بين الاثنين .

يرى أولئك الذين يعتبرون نظرية سرافا ماركسية أن معادلة « الصناعة القياسية » هذه تقدم برهاناً ممتازاً على نظرية الاستغلال الماركسية ، لأنها تبين ، على حد زعمهم ، وجود صلة مباشرة بين معدل الربح ومعدل القيمة الفائضة كما يعكس الجزء الأول من المعادلة .

غير أن نظرية ماركس في القيمة ، لا تنطوي قط على مثل هذه العلاقة الجامدة بين الربح

والقيمة الفائضة ، بل إن العلاقات الممكنة بين الاثنين تخضع لتحليل الفصل الثالث من المجلد الثالث من رأس المال . إذ ينطلق ماركس من صيغة مشابهة عن العلاقة بين معدل الربح ومعدل القيمة الفائضة (ق) ليتوصل إلى أن : ح = ق $\frac{ث}{ر}$

حيث $\frac{ث}{ر}$ هي التركيب القيمي لرأس المال . ولكي يبرهن ماركس على نظريته ، لا يلجأ قط إلى اشتراط ثبات هذا التركيب القيمي . بل على العكس . لقد أبرز ماركس أن الربح شكل يتم فيه التعبير عن القيمة الفائضة . ولهذا لا يمكن استخلاصه ببساطة عبر حسابات رياضية ، بل عبر التحليل[1] . أنه يتناول مختلف الحالات التي يمكن لحركة القيمة الفائضة أن تتبع خلالها مجرى معاكساً لحركة الربح بسبب التغيرات في تركيب رأس المال . ونتيجة لذلك فقد يتوافق ارتفاع معدل الربح مع انخفاض معدل الاستغلال وبالعكس . يقول ماركس « إن معدل الربح يعتمد على عاملين رئيسين هما معدل القيمة الفائضة والتركيب القيمي لرأس المال »[2] . ثم يتوسع في هذه الفكرة ليبين أن معدل الربح يعتمد كذلك على سرعة دوران رأس المال وعلى التوفير في استخدام رأس المال الثابت وعلى التغيرات في قيمة رأس المال الثابت ، الخ .

والفوارق الجوهرية بين نظرية ماركس في القيمة وتلك التي ينطلق منها سرافا تحدد التمايزات الجوهرية في مضمون قضية تحول القيمة إلى سعر الإنتاج . إذ تحتل مسألة التحول موقعاً مركزياً في نظرية ماركس في القيمة لأن مقولات القيمة التي تعكس مضمون نمط الإنتاج الرأسمالي ترتبط ، عبر هذه العملية ، بالمقولات الفعلية التي تظهر على سطح الواقع الاقتصادي كالأسعار والأرباح والأجور . ويتحقق قانون القيمة وقوانين التوزيع المرتبطة به عبر آلية تشكل الأسعار .

وإقامة مثل هذه الصلة بين المقولات النظرية والواقعية تبرهن على أن نظرية القيمة في العمل نفسها صحيحة وشرعية . فمسألة التحول ذات أبعاد نوعية وكمية (وتلك هي ، بالمناسبة ، حال كل المسائل النظرية الأخرى التي تناولها ماركس) ، وهي وحدة تحليل تاريخي ومنطقي .

لقد ركز ماركس على المضمون النوعي لمسألة التحول . ففي مجرى تحليله لآلية المنافسة الرأسمالية وانتقاله من المقولات التجريدية العميقة إلى الأشكال المجسدة التي تعكسها ، يبرهن بصورة منطقية على كيفية تحول القيمة إلى سعر للإنتاج . وهذه هي في الآن نفسه العملية

---

(١) كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الثالث ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٤٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

التاريخية التي تحول بموجبها الاقتصاد السلعي البسيط إلى الاقتصاد الرأسمالي[1] . إن هذا التحليل يساعد كذلك على الكشف عن العلاقات الاجتماعية (علاقات الاستغلال) المختفية وراء العلاقة البسيطة بين السلع والأسعار . وهنا بالضبط يكمن جوهر مسألة التحول والبرهان القاطع على صحة نظرية القيمة نفسها .

أكد ماركس على أن تحليل عملية التحول لا يقتصر فقط على التوصل إلى صياغة معادلة كمية فقط ، بل يتعدى ذلك إلى تحليل تحول المضمون إلى شكل . ويقول في هذا الصدد :

« إن القيمة الفائضة ومعدل القيمة الفائضة هما ، بمعنى نسبي ، الجوهر المجهول والمستتر الذي يتطلب البحث والتفصّي ، في حين أن معدل الربح وبالتالي مظهر القيمة الفائضة في صورة ربح يبدوان واضحين على سطح الظاهرة »[2].

بيد أن لمسألة التحول بعدها الكمي الذي يتجلى في فكرة مفادها أن مجموع القيم يساوي مجموع أسعار الإنتاج ، وإن مجموع القيمة الفائضة يحدد مجموع الربح المتوزع بين طبقة الرأسماليين حسب حجم رأس المال . ويبين ماركس أن هذه المعادلة تعتمد على كون سعر الإنتاج الاجتماعي ينظمه سعر إنتاج السلع التي تم إنتاجها انطلاقاً من تركيب عضوي متوسط لرأس المال بحيث أن التقلبات وانحراف القيم عن أسعار الإنتاج في الصناعات ذات التركيب الأعلى أو الأقل لرأس المال تتعادل ويلغي بعضها البعض الآخر . وقد ركز نقاد ماركس على هذا الجانب الكمي لمسألة التحول ، فتجاهلوا مضمونها النوعي وسعوا إلى طمسه .

وينطلق نقاد ماركس من كيفية تأثير تغير الأجور على أسعار الإنتاج ومن العلاقة بين أسعار الإنتاج والقيم . وتجدر ملاحظة أن ماركس يكرس فصلاً صغيراً لهذه المسألة هو الفصل الثاني من المجلد الثالث من رأس المال . ويعلق في هذا الفصل على الأهمية التي يوليها لمسألة تحول الربح إلى ربح متوسط بالقول : « ليس هذا غير موضوع ثانوي تماماً بالمقارنة مع القضايا المهمة الأخرى التي يحللها هذا القسم »[3]. إن ماركس يتناول تأثير تغيرات الأجور على أسعار الإنتاج

---

(١) كانت هذه المسألة موضوع نقاش بين رونالد ل . ميك من جهة وم . موريشيما و ج . كاتيفوروس من جهة أخرى . ففي حين اعتبر الأخير مسألة التحول (تحول القيمة إلى سعر الإنتاج) عملية محض منطقية تعبور عبرها مقولة منطقية معينة إلى مقولة أخرى . اعتبر ميك أن تحول القيمة إلى سعر الإنتاج وحدة بين ما هو تاريخي وما هو منطقي .

انظر مقالي موريشيما وكاتيفوروس في « المجلة الاقتصادية » ، حزيران-(يونيه) ١٩٧٥ وحزيران (يونيه) ١٩٧٦ ، ومقال ميك «هل هناك مسألة تحول تاريخي ؟ تعقيب» ، في «المجلة الاقتصادية» ، حزيران (يونيه) ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤٢ ــ ٣٤٧ .

(٢) كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الثالث ، ص ٤٣ .

(٣) كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الثالث ، ص ٢٠٤ .

ويبين أن الأخيرة تؤثر على الأسعار النسبية لكنها لا تغير مركز الصناعة ذات التركيب العضوي المتوسط لرأس المال باعتبارها الصناعة التي تنظم التوزيع ، إذ ينجم عن ذلك بالضبط مساواة مجموع القيم ومجموع أسعار الإنتاج . وهذا ما يتضح من المثال الرقمي التالي :

١ ــ ليكن معدل القيمة الفائضة ١٠٠٪ ، والربح ح = ٢٠ وحدة

القيمة	سعر الإنتاج
٧٠ث + ٣٠ج + ٣٠ح = ١٣٠	٧٠ث + ٣٠ج + ٢٠ح = ١٢٠
٨٠ث + ٢٠ج + ٢٠ح = ١٢٠	٨٠ث + ٢٠ج + ٢٠ح = ١٢٠
٩٠ث + ١٠ج + ١٠ح = ١١٠	٩٠ث + ١٠ج + ٢٠ح = ١٢٠

مجموع القيم = ٣٦٠ = مجموع الأسعار = ٣٦٠

٢ ــ لنفترض أن الأجور ارتفعت بنسبة ٢٥٪

القيمة	سعر الإنتاج
٧٠ث + ٣٧٫٥ج + ٢٢٫٥ح = ١٣٠	٧٠ث+٣٧٫٥ج+١٥٫٤ح=١٢٢٫٩
٨٠ث + ٢٥ج + ٢٥ح = ١٢٠	٨٠ث+ ٢٥ج+ ١٥ح= ١٢٠
٩٠ث + ١٢٫٥ج + ٧٫٥ ح = ١٠٠	٩٠ث+١٢٫٥ج+١٤٫٦ح=١١٧٫١

مجموع القيم = ٣٦٠ = مجموع الأسعار = ٣٦٠

إن تغير العلاقة بين الأرباح والأجور في الصناعات ذات التركيب المتوسط لرأس المال لا يؤدي إلى تغير قيمة وسعر الإنتاج . لذا نلاحظ عند ارتفاع الأجور :

١ ــ إن سعر الإنتاج لرأس مال ذي تركيب متوسط لا يتغير .

٢ ــ إن سعر الإنتاج لرأس مال ذي تركيب أدنى من المتوسط يرتفع ، ولكن نسبة ارتفاعه لا تحصل بنسبة ارتفاع الأجور ذاتها .

٣ ــ إن سعر الإنتاج لرأس مال ذي تركيب أعلى من المتوسط تنخفض ولكن بدرجة غير متناسبة مع ارتفاع الأجور .

وهكذا تتعادل التقلبات فوق ودون المتوسط بحيث يلغي بعضها البعض الآخر . ويبقى مجموع الأسعار مساوياً لمجموع القيم . يقول ماركس :

« لما كان سعر إنتاج السلع ذات رأس المال المتوسط باقياً على حاله ومساوياً لقيمة النانج ... فإن مجموع أسعار إنتاج المنتجات مهما كان رأس مالها يبقى على حاله كذلك ، ويساوي مجموع القيم التي أنتجها رأس المال الإجمالي . فالزيادة في أحد الجوانب توازن النقص في الجانب الآخر بالنسبة لرأس المال الإجمالي منظوراً إليه على مستوى متوسط رأس المال الاجتماعي »[1] .

ولكن إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن التغير في الأسعار لا يؤثر على الأجور فقط ، بل على مقدار رأس المال الثابت في الصناعة التي تنظم تشكل الأسعار ، فإن الصورة ستتطلب بعض التعديل ولن تكون بهذا القدر من الوضوح . وقد لاحظ ماركس ذلك ، فكتب يقول :

« إذا كان ارتفاع أو انخفاض الأجور عائداً إلى تغير قيم السلع الضرورية للعيش ، فلا بد من تعديل الاستنتاجات المشار لها أعلاه ، ولكن فقط بقدر ما تدخل السلع التي يؤدي تغير أسعارها إلى ارتفاع أو انخفاض رأس المال المتغير في تركيب رأس المال الثابت بوصفها عناصر مكونة له ، وبالتالي بقدر ما تؤثر على عناصر غير الأجور فحسب . أما إذا أثر ذلك على الأجور فقط فليس ثمة داع لإضافة أي شيء إلى التحليل الذي أجريناه أعلاه »[2] .

والواقع أن الصورة تغدو أقل وضوحاً إذا افترضنا أن تغير الأسعار لا يؤثر على الأجور فحسب ، بل على كمية رأس المال الثابت في الصناعة التي تنظم تشكل السعر كذلك .

لنلاحظ ما يحدث في حال افتراض زيادة قيمة رأس المال في الصناعة ذات التركيب المتوسط بمقدار ٢٥٪ ، والقيمة الفائضة = ١٠٠ . سيرتفع سعر الإنتاج في هذه الصناعة ، ولن تعود هذه الصناعة منظّمة لتشكل الأسعار . وستغدو العلاقة الكمية بين الأسعار والقيمة غير ثابتة ، ولا بد من إجراء مسعى إضافي لاكتشاف تلك العلاقة . غير أن ماركس لم يعتبر أن هذا الموضوع يستحق انتباهاً خاصاً ، لذا ترك القضية معلقة .

من هنا فإن البعد الكمي لمسألة التحول يتطلب بالفعل المزيد من الدراسة . ومن الممكن اعتبار نظام سرافا ذي الصناعات القياسية أحد الحلول الخاصة للمسألة[3]. غير أن هذا البعد

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠١ ــ ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٠٣ ــ ٢٠٤ .

(٣) يقول عنك ، في هذا الصدد « يثبت سرافا علاقة بين معدل الربح المتوسط وشروط الإنتاج في صناعته « القياسية » هي بالضبط العلاقة ذاتها التي أثبتها ماركس بين معدل الربح المتوسط وشروط الإنتاج في صناعته ذات « التركيب العضوي المتوسط لرأس المال » . وما يحاول كلا الاقتصاديين تبيانه ، في واقع الحال ، يتلخص في أن معدل الربح المتوسط (حين تكون الأجور معطاة) وبالتالي انحراف نسب الأسعار عن نسب العمل المتجسد في السلع إنما تتحدد بنسب العمل المباشر أو غير المباشر في الصناعة التي تمثل شروط إنتاجها شكلاً « متوسطاً » للشروط السائدة في الاقتصاد ككل . ولقد توصل ماركس إلى هذه النتيجة بانطلاقه من أن صناعته =

الكمي أبعد ما يكون عن لعب أي دور محدد في نظرية القيمة الماركسية . إنه يثير مسألة جزئية تكمن أهميتها ، وأهمية أسلوب سرافا في معالجتها بصورة إيجابية ، فقط بسبب تضخيم الاقتصاديين البرجوازيين لها ، ولأن هذه القضية أخذت تلعب دوراً بارزاً في معاداة الماركسية . غير أنه سيكون من المبالغة بمكان اعتبار معالجة سرافا تطويراً للنظرية أو حلاً لمسألة التحول بالمعنى الماركسي الدقيق .

لنلخص ما قيل أعلاه . نستنتج أن نظام سرافا يمكن استخدامه لحل جانب ضيق نسبياً من جوانب مسألة التحول ، ولكن لا يمكن مطابقة تحليله بأي معنى كان مع أسلوب ماركس الأكثر شمولاً بكثير . وليس هذا بالأمر العرضي ، بل يعود ، كما بيّنا أعلاه ، إلى تبني سرافا لموقف ريكاردو متجنباً رأي ماركس في القيمة باعتبارها تجسيداً لعلاقات اجتماعية . كما أنه يتجنب تناول مفهوم التحول نفسه بوصفه عملية انتقال مقولات وقوانين الإنتاج الرأسمالي المستترة إلى أشكال تعبيرها الظاهرية عبر الآليات الاقتصادية المناسبة .

ويتجلى الفرق الجوهري بين نظرية ماركس في القيمة وآلية تحول القيمة إلى سعر الإنتاج ونظرية سرافا بأكبر قدر من الوضوح حين نقارن بين مقولات التوزيع . ولا بد من التأكيد هنا على أن نظام سرافا لا ينطوي على نظرية في التوزيع قط . (ولذا نشعر أن التلميحات القائلة بأن نظرية سرافا توفر نقطة انطلاق لنظرية توزيع جديدة ، إنما تفتقد إلى أي أساس) . فكما كان حال ريكاردو ، يفترض سرافا وجود معدل ربح ثابت مفروض من الخارج ، كما يتحدد مستواه كذلك بقوى تقبع خارج إطار نظامه المكون من روابط تقنية ــ اقتصادية .

وينطبق الأمر ذاته على الأجور . فإذ يرفض سرافا الاعتراف بمقولة قيمة قوة العمل ، فإنه يعين حدود الأجر بالحد الأدنى الضروري طبيعياً لتأمين العيش ، بحيث أن كل ما يتجاوز ذلك يمثل نتيجة لتقاسم ما يسمى بـ « الفائض » بين الأرباح والأجور . ولا يطرح سرافا أي أساس

= « المتوسطة » هي تلك التي يساوي تركيب رأسمالها العضوي المتوسط الاجتماعي . لكن هذا الاستنتاج كان مؤقتاً وتقريبياً بالضرورة ، لأنه اضطر للوصول إلى هذه النتيجة إلى التجريد : فلم يحاول الأثر الذي يمكن أن يتركه تغير الأجور على أسعار وسائل الإنتاج المستخدمة في الصناعة « المتوسطة » . أما سرافا فيوضح إمكانية الوصول إلى النتيجة ذاتها من دون التجرّد عن هذا التأثير قط وذلك بالاستعاضة عن صناعة ماركس ذات « التركيب العضوي المتوسط لرأس المال » بصناعة سرافا « القياسية » . وإذا تناولنا صناعة سرافا « القياسية » من هذه الزاوية ، نلاحظ أنها محاولة لتعريف « شروط الإنتاج المتوسطة » بطريقة تؤدي إلى الوصول إلى نتيجة مطابقة لما حاول ماركس الوصول إليه » .

ر . ميك ، « سرافا يرد الاعتبار للاقتصاد الكلاسيكي » ، مجلة « العلم والمجتمع » ربيع ١٩٦١ ، المجلد ٢٥ ، العدد الثاني ، ص ١٥٥ ــ ١٥٦ .

موضوعي أو قوانين تحكم هذا التقاسم ، وهو ما يبرزه عرضاً ، جون ايتويل ، الاقتصادي الذي يدافع بحماس عن نظرية سرافا . حيث يعترف ايتويل بأن ليس لدى سرافا أي أساس موضوعي لتحديد مستوى الأجر ولتوزيع الناتج الصافي .

« وعليه يصبح توزيع الناتج إذن ، قضية عالقة عند تحليل تكون الأسعار ، ولا يمكن إغلاق النظام وجعله محكماً إلا بإضافة نظرية جديدة تتناول تحديد الأجر الحقيقي أو معدل الربح . فسرافا يترك القضية مفتوحة ، لأنه يمضي في تحليله انطلاقاً من الأشكال الممكنة التي تتخذها علاقة الأجر بمعدل الربح في ظل نظام إنتاج معطى وفي ظل تراكيب إنتاج وكمية إنتاج معطاة »[1] .

ولا بد من الإشارة إلى أن الكثيرين ممن ساهموا في مناقشة نظرية القيمة عند سرافا في الغرب قد لاحظوا الفرق الجوهري بين النظرة الماركسية إلى مسألة التحول وبين رؤية سرافا لها .

ففي مقال مكرس لمسألة التحول ، كتب الاقتصادي الأمريكي الشهير وليم ج . بومول يقول :

« علينا نبذ الفكرة القائلة أن ماركس اعتقد بضرورة استنتاج الأسعار من القيم عبر حساباته لعملية التحول ... إذ يمكن القول باختصار ، أن الأسعار والقيم ليست شيئاً واحداً . وليست القيم مقادير تقريبية للأسعار ولا هي خطوة أولى ضرورية باتجاه حسابها ، بل إن الأخيرة هي مظهر سطحي بالأحرى ، في حين أن الأولى تكشف حقيقة كامنة ... وعلى هذا فيمكن تلخيص نظرية القيمة بالقول أن السلع تنتج في واقع الأمر بواسطة العمل والموارد الطبيعية مجتمعة . لكن المصدر الاجتماعي الفعلي للإنتاج هو العمل ... وليست العملية التنافسية التي تظهر من خلالها الأرض مصدراً للريح ورأس المال مصدراً للربح والفائدة ، غير ظاهرة مرتبطة بعملية التوزيع . إنها ظاهرة تخفي واقع كون العمل المصدر الاجتماعي الفعلي الوحيد للإنتاج . وذلك هو مغزى نظرية القيمة وتحليل التحول عند ماركس »[2]

بإمكاننا المضي في مجابهة الآراء الواردة في عمل سرافا ، لأنها أثارت نقاشاً مهماً وهي ذات قيمة كبيرة بحد ذاتها . ولكن لنكتفي بالقول أن المناقشة ما زالت مستمرة وأن اندفاع النقاش إثر صدور أعمال جوان روبنسن وسرافا التي تنتقد بحدة فرضيات الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكية الجديدة إنما يمثل ظاهرة شديدة الأهمية . لقد قدم هذان الاقتصاديان الكثير في ميدان نقد نظرية القيمة والتوزيع الكلاسيكية الجديدة ، التي كانت يوماً ما الخصم الرئيسي

---

(١) جون ايتويل « عدم جدوى عوائد الحجم في تحليل سرافا » ، « مجلة الأدب الاقتصادي » ، آذار ١٩٧٧ ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، ص ٦٤ .

(٢) و . ج . بومول : « تحول القيم : ما عناه ماركس « حقاً » (تفسير) » ، في « مجلة الأدب الاقتصادي » المجلد ١٢ ، آذار ١٩٧٤ ، العدد ١ ، ص ٥٥ ــ ٥٩ .

لنظرية القيمة والاستغلال الماركسية .

إن سرافا أحيا الأسلوب الريكاردي بعودته إلى نظرية القيمة في العمل، "برغم أنه عجز عن الوصول إلى التفسير الماركسي لهذه النظرية . ومع هذا فإن تطويره للأبعاد النوعية لتكون وتغير أسعار الإنتاج وحله لمسألة التحول يكتسبان قيمة كبيرة .

وبرغم ذلك ، فإننا لا نشاطر المعجبين بسرافا فرحتهم باعتبار عمله آخر صيحة في ميدان تطوير الماركسية . إذ بين التحليل إن سرافا يبتعد عن التفسير الماركسي للمقولات الأساس للاقتصاد السياسي للرأسمالية كالقيمة والقيمة الفائضة وقيمة قوة العمل وغيرها . وبدون هذه المقولات تفقد الماركسية محتواها الحق .

٣ ــ نماذج النمو والتوزيع بعد كينز

كيف جابه نقاد المدرسة الحدية نظرية النمو والتوزيع الكلاسيكية الجديدة ؟ لقد خرج هؤلاء ببديل اسمه نظرية النمو والتوزيع ما بعد الكينزية . وقد أرست أسسها أعمال جوان روبنسون ونيكولاس كالدور ، ثم بلورها وطورها لويجي باسنيتي و ج . كريغل واقتصاديون آخرون . وتستند هذه النظرية إلى فرضيتين .

١ ــ إن معدل النمو يعتمد على توزيع الدخل ، لأن إجمالي الإدخار هو مجموع الإدخارات المقتطعة من الأجور والأرباح . ولكن لما كان مستلمو الأجور والأرباح ذوي ميول مختلفة للادخار* فإن تغير توزيع الدخل سيقود إلى تغير إجمالي الادخار .

٢ ــ إن توزيع الدخل نفسه يعتمد على معدل تراكم رأس المال الذي يحدد معدل الربح وبالتالي حصة الربح من الدخل . أما حصة الأجور ومخصص الأجر فيتحدد كفضلة من الدخل بعد اقتطاع الأرباح .

عبر هاتين الفرضيتين يبرز التمايز عن النظرية الكلاسيكية الجديدة ، إذ لا نجد هنا مقولات النواتج الحدية التي تحدد معدل الربح والأجر الأساس . كما أن معدل النمو لا يتحدد بمجرد وفرة الموارد ولا بسرعة التقدم التقني ، بل بشدة التراكم وبالميل إلى الادخار .

لنتأمل أولاً نموذج كالدور[1] ، حيث معدل النمو وتوزيع الدخل مقولتان مترابطتان بصورة

(١) ن . كالدور ، « نظريات التوزيع المختلفة » في « مجلة الدراسات الاقتصادية» ، المجلد ٢٣ ، ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ ، في العدد ٦١ .

داخلية . وما دام دخل المجتمع يتوزع ، كما يرى كالدور ، بين طبقات مختلفة لكل منها ميله الخاص (والثابت) للادخار ، فإن علاقة التوزيع هذه تحدد مستوى الادخار في المجتمع ككل ، وبالتالي فإنها تحدد معدل التراكم ومعدل النمو . ومن جهة أخرى فإن بلوغ معدل نمو معين يتطلب تحقيق معدل تراكم معين وبالتالي فهو يتطلب توزيع دخل يتوافق وتحقيق هذا الهدف . وعليه فإن معدل النمو ومعدل التراكم عاملان يؤثران بدورهما على توزيع الدخل القومي . ويتضح هذا الترابط من خلال نظام المعادلات التالي :

لتكن ن = الدخل القومي ، ج = الدخل من العمل (حصة الأجور) ، ح = الدخل من الملكية (الربح) ، ث = الاستثمار ، د = الادخار ، د ج = إجمالي الادخارات من الأجور ، د ح = إجمالي الادخارات من الأرباح ، د د ج = حصة الادخار من الأجور (نسبة الادخارات إلى الأجور) و د د ح = نسبة الادخارات إلى الأرباح .

$$\text{ن} = \text{ح} + \text{ج}$$
$$\text{ث} = \text{د}$$
$$\text{د} = \text{دج} + \text{دح}$$
$$\text{دج} = \text{ددج}\,(\text{ج})$$
$$\text{دح} = \text{ددح}\,(\text{ح})$$

$$\text{ث} = \text{ددح}(\text{ح}) + \text{ددج}(\text{ج}) = \text{ددح}(\text{ح}) + \text{ددح}(\text{ن} - \text{ح}) = (\text{ددح} - \text{ددج})\,\text{ح} + \text{ددج}(\text{ن})$$

إذن :

$$\frac{\text{ث}}{\text{ن}} = (\text{ددح} - \text{ددج})\,\frac{\text{ح}}{\text{ن}} + \text{ددج} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

$$\frac{\text{ح}}{\text{ن}} = \frac{١}{\text{ددح} - \text{ددج}} \cdot \frac{\text{ث}}{\text{ن}} - \frac{\text{ددج}}{\text{ددح} - \text{ددج}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٢)$$

نلاحظ من معادلات كالدور أن توزيع الدخل ومعدل التراكم مرتبطان بصرامة فيما بينهما . وحين تكون نسبة ما يدخر من الأجور والأرباح (ددج و ددح) معطاة فإن نسبة الأرباح إلى الدخل القومي تتحدد فقط بمعدل التراكم ($\frac{\text{ث}}{\text{ن}}$) ، ويعتمد معدل التراكم على حصة الأرباح إلى الدخل القومي ($\frac{\text{ح}}{\text{ن}}$) . ويستخدم كالدور هذا الترابط المتبادل لتفسير مسألتين رئيستين تواجهان نظرية النمو هما مسألتا التوازن الاقتصادي والعوامل المحددة لمعدل النمو في الأمد

البعيد .

يفترض كالدور ، بصدد قضية التوازن أن إدخال آلية لتوزيع الدخل إلى النموذج (بشرط بقاء ددح أكبر من ددج) ستجعل النظام أكثر استقراراً وقدرة على استعادة التوازن بصورة تلقائية . ومن هذه الزاوية يختلف نموذجه بشكل أساس عن نموذج هارود . ويرى كالدور أن أي تغير في الاستثمار (ث) بالقياس إلى د (الادخار) سيطلق حركة آلية إعادة توزيع الدخل بحيث تعيد تكييف د مع المستوى الجديد للاستثمار ، في حين أن انحراف الاستثمار عن مستوى الادخار في نموذج هارود يطلق عمليات تراكمية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج أو تراجع معدلات نموه .

وتلعب العمليات التضخمية في إعادة توزيع الدخل دوراً مهماً . إذ يفترض كالدور أن زيادة الاستثمار والنمو العام في الطلب في ظل وجود استخدام كامل ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسرعة تتجاوز نمو الأجور ، فيتغير توزيع الدخل لصالح الأرباح وتنخفض حصة الطبقة العاملة من الدخل . ولما كانت الادخارات من الأرباح أعلى من الادخارات من الأجور فسينزع الادخار إلى الزيادة . وهكذا تتم استعادة المساواة بين ث و د ، والعكس صحيح كذلك . فإذا تقلص الاستثمار وانخفض الطلب الإجمالي نزعت الأسعار إلى الهبوط بنسبة تتجاوز سرعة هبوط الأجور النقدية ، فيتغير توزيع الدخل لصالح العمال ، وتنخفض الادخارات وتستعاد المساواة بين د و ث . وتسمى هذه الآلية في الكتابات الاقتصادية الغربية بـ « أثر كالدور » .

كما يلعب توزيع الدخل دوراً حاسماً كذلك في تحليل عوامل النمو بعيد المدى . إذ نلاحظ من نظام المعادلات الذي أوردناه أعلاه ، أنه في حال ثبات ددح و ددج . تتطلب زيادة معدل التراكم وبالتالي زيادة معدل النمو زيادة في حصة الأرباح من الدخل ($\frac{ك}{ن}$) ، في حين يترتب على انخفاض معدل التراكم ، انخفاض معدل الربح ، وعليه فإن معدل التراكم عامل حاسم يحدد الاتجاهات طويلة الأمد لتوزيع الدخل القومي .

ينطوي نموذج كالدور على علاقة تقنية ـــ اقتصادية جوهرية تقوم في ظروف محددة بين التراكم والنمو والتوزيع . ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أن الأسس الجامدة التي يستند إليها النموذج أبعد ما تكون عن التوافق دوماً مع الواقع الراهن .

فاستعادة التوازن قصير المدى على أساس « أثر كالدور » المشار له أعلاه ، على سبيل المثال ، ينطوي على فرضية مفادها أن الأسعار تتغير بدرجة أكبر من الأجور . إنها تنمو أسرع من الأجور عندما تكون آفاق السوق مشجعة ، وتهبط بسرعة أكبر من الأجور (أو تنمو ببطء

أكبر من الأجور) في حالة الركود .

لكن هذا الفهم لحركة الأسعاروالأجور لا تدعمه الوقائع ولا يحدث إلا بصورة عرضية وكمصادفة . وهذه العلاقةالتي يصفها كالدور بين الأسعار والأجور قد لا تقوم قط في ظل سيطرة الاحتكارات والنمو التضخمي العام للأسعار والنضال الذي تخوضه النقابات للحفاظ على مكاسب الطبقة العاملة وضمان نمو الأجور الحقيقية . لذا فإن فكرة كالدور القائلة بإمكانية تعديل آلية التكيف الاقتصادي عبر تغيير توزيع الدخل ليست غير تجريد لا يتوافق مع الواقع .

كما يوحي نموذج كالدور بإمكانية زيادة معدلات النمو للمدى البعيد بمجرد إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الأرباح وزيادة معدل التراكم . ويتم اللجوء إلى مثل هذه الاستنتاجات لتبرير السياسة الرجعية للاحتكارات والدولة البرجوازية . فبحجة ضرورات تحقيق النمو الاقتصادي تتجه الاحتكارات والدولة البرجوازية إلى الهجوم على مصالح الشغيلة الأساس .

وفي واقع الحال لا يتطلب تحقيق معدلات نمو أسرع زيادة معدل التراكم إلا إذا كانت كثافة رأس المال ثابتة أو متصاعدة . بيد أن الدراسات الإحصائية تبين إمكانية تحقيق معدلات نمو أسرع ، في بعض الأحيان ، حتى وإن كانت كثافة رأس المال تتناقص وذلك عبر رفع كفاءة مدخلات رأس المال التي تقلص الحاجة إلى زيادة التراكم .

إن نموذج كالدور التجريدي يتجاهل كذلك الإنفاق الهائل غير المنتج الذي يلقي بعبئه على المجتمع الرأسمالي وبخاصة الإنفاق العسكري الحكومي . ولو جرى ادخال الإيرادات الحكومية إلى النموذج مع تحديد « ميل للادخار » لهذه الإيرادات ، لكان أمامنا مصدر آخر للنمو ولزيادة معدل التراكم غير مصدر الضغط على دخل الشغيلة .

وأخيراً فإن الفرضية بشأن ثبات حصة الدخل المدّخر (ددح و ددج) شديدة الجمود . إذ تبين الدراسات التجريبية حول هذا الموضوع أن هذه الحصص تنزع إلى التغير تبعاً لنمو الدخول واعتماداً على عوامل كثيرة أخرى .

يسعى كالدور إلى اكتشاف الأسباب الأساس لاستقرار توزيع الدخل القومي منذ نهاية القرن التاسع عشر[1] . لكنه لا يتعدى ، في سعيه هذا ، البحث عن الأسباب في الآليات

---

(١) « في الواقع ، لا يمكن لأي فرضية بشأن القوى المحددة لحصص التوزيع ، أن تكون كافية ومقنعة مطلقاً ما لم تنجح في تفسير الاستقرار النسبي لهذه الحصص في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة طوال السنوات المئة الأخيرة أو ما يقارب ذلك ، برغم التغيرات المشهودة في القدون الإنتاجية ، وفي تراكم رأس المال بالقياس إلى العمل وفي زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد » .

(ن . كالدور ، « نظريات التوزيع المختلفة » ، في « مجلة الدراسات الاقتصادية » ، ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ ، العدد ٦١ ، ص ٨٤) .

التقنية ــ الاقتصادية البحتة للنمو . ولتبسيط عملية الاستدلال ، يفترض كالدور أن نسبة الادخار إلى الأجور تساوي صفراً (ددج = صفر) . وعليه تتخذ المعادلة (٢) الشكل التالي :

$$\frac{\text{ح}}{\text{ن}} = \frac{١}{\text{ددح}} \left(\frac{\text{ث}}{\text{ن}} \right)$$

وبموجب صيغة هارود ، يتحدد معدل التراكم ($\frac{\text{ث}}{\text{ن}}$) بمعدل النمو وبمعامل كثافة رأس المال ، أي بـ ($\frac{\text{ث}}{\text{ن}}$ هـ ط) ، حيث هـ هي معامل « رأس المال ــ الإنتاج » و ط معدل النمو . وعليه ، يمكن بالتعويض ، صياغة المعادلة السابقة بالصورة التالية :

$$\frac{\text{ح}}{\text{ن}} = \frac{١}{\text{د ح}} \text{ هـ ط}$$

أي أن حصة الربح من الدخل تتحدد بحصة الادخارات من الربح (ددح) وبمعدل النمو (ط) وبمعامل « رأس المال ــ الإنتاج » (هـ) . فإذا بقي المؤشران الأولان ثابتين ، سيتحدد ثبات حصة الربح من الدخل بثبات معامل رأس المال .

ولكي يفسر كالدور هذا الثبات ويعطيه أساساً نظرياً ، يصوغ مقولة « دالة التقدم التقني » التي يتمثل جوهرها في أن التقدم التقني لا يمكن أن يكون كثيف رأس المال أو مدخراً لرأس المال بحد ذاته فقط . فكثافة رأس المال تعتمد على استخدام الطاقات والإمكانات التكنولوجية القائمة . ويتسم الاستخدام الأمثل للإمكانات التكنولوجية على الدوام ، وهو ما يسعى النظام الاقتصادي إلى بلوغه ، بتساوي الزيادات في رأس المال وفي الإنتاج ، أي أنه يتّسم بالتالي بنزوع نحو استقرار معامل رأس المال[1] .

تكون الزيادة في الناتج أصغر من الزيادة في رأس المال حين لا يجري استغلال الإمكانات التكنولوجية بشكل كامل . وفي وضع كهذا تظهر الحوافز لزيادة معدل التراكم بما يؤدي إلى الاستخدام التام للإمكانات التكنولوجية ، وتحقيق معدل أعلى لزيادة الناتج وتثبيت معامل « رأس المال ــ الإنتاج » .

---

(١) ن . كالدور ، « نموذج للنمو الاقتصادي » ، في « المجلة الاقتصادية » ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٧ ، ص ٥٩١ ــ ٦٢٤ .

وعلى هذا الأساس يطرح كالدور مفهومه لمرحلتين تسمان تطور الرأسمالية . لكن كثيراً من افتراضات هذا المفهوم مشكوك في صحتها ، مثل طريقته في تناول العلاقة بين تراكم رأس المال واستغلال الإمكانات الإنتاجية في مختلف مراحل تطور الرأسمالية . كما أن من الصعب القبول بالفكرة القائلة أن حجم التراكم الرأسمالي في القرن التاسع عشر أعاق استغلال الإمكانات التكنولوجية بما يؤمن مساواة الزيادة في الإنتاج وفي رأس المال . فليست الإمكانات التكنولوجية شيئاً خارجياً يتطور باستقلال عن مستوى التطور الاقتصادي . ولقد نجم تزايد الكثافة الرأسمالية في القرن التاسع عشر وحتى عشرينات هذا القرن عن إعادة تشكيل بنيوية عميقة للاقتصاد الرأسمالي واتجاهه نحو التصنيع والتجسيد المادي لأبرز التطورات التقنية في ذلك الحين عبر تراكم رأس المال .

ويعود تباطؤ واستقرار حركة الكثافة الرأسمالية في القرن العشرين إلى التغيرات العميقة الجارية في طبيعة التقدم التقني ذاته ، الذي بات يساعد على إحداث زيادة هائلة في كفاءة المدخلات المادية وفي نسبة الإنتاج إلى رأس المال وإنتاجية العمل .

وبرغم أن كالدور نفسه ينبه إلى الطابع التعميمي المفرط لمفهومه ، إلا أن ما تجدر ملاحظته هو أن نواقص هذا المفهوم لا تكمن في المبالغة في التعميم ، بل في سعي كالدور لكي يحتوي إطاره النظري الجامد المبني على التغيرات التكنولوجية مجمل العلاقات الاقتصادية — الاجتماعية المعقدة التي اتسم بها نمو رأسمالية المنافسة الحرة وتحولها إلى رأسمالية احتكارية ورأسمالية دولة احتكارية ، والتي أثرت على طبيعة التوزيع .

ما العناصر الجديدة التي أضافتها جوان روبنسن إلى تحليل هذه القضية ؟ أنها تدرس العلاقة المتبادلة بين التوزيع والنمو الاقتصادي على مستوى أكثر شمولاً واتساعاً بكثير . ففيما يربط كالدور نسب التوزيع بمقدار التراكم بالدرجة الأولى ، تعالجها روبنسن كذلك بوصفها عوامل تحدد حجم الطلب الفعال ، وبالتالي بوصفها شرطاً لتحقيق الإنتاج الاجتماعي[1] . ويستند نموذجها إلى الأسس التالية :

١ — يضم الاقتصاد قطاعين ينتج أحدهما السلع الرأسمالية فيما ينتج الآخر سلع الاستهلاك .
٢ — أساليب الإنتاج محددة ومعطاة ، أي أن المعاملات التكنولوجية ثابتة .
٣ — الاستثمار هو أساس الإنتاج الرأسمالي وقوته الدافعة ، بحيث أن معدل الاستثمار ($\frac{ث}{ن}$)

هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية .

---

(١) ج . روبنسن ، « تراكم رأس المال » ، لندن ، ١٩٥٦ ، ص ١٠٠ .

وتنطلق روبنسن من افتراض أن قيمة الناتج النهائي في كل قطاع تتكون من الأجور (ج) وما تسميه« شبه ريع » يتكون من الأرباح والاندثار (ك) ، بحيث أن :

$$ج_1 + ك_1 = ن_1$$
$$ج_2 + ك_2 = ن_2$$

والعلاقة القائمة بين هاتين المعادلتين هي التالية في حال وجود إعادة إنتاج بسيط (أي إذا تم استهلاك كل الأجور واستثمار كل الأرباح) :

$$ج_1 + ج_2 = ن_2$$
$$ج_1 = ك_2$$
$$ك_1 + ك_2 = ن_1$$

كيف تقوم تلك العلاقات ؟ إذا كانت النسبة ($\frac{ث}{ن}$) معطاة ، فإنها ستحدد (مع أساليب الإنتاج المعطاة هي الأخرى) توزيع العمل بين قطاعي الإنتاج الاجتماعي ، أي أنها ستحدد $\frac{ج_1}{ج_2}$. فإذا تم تحديد $ج_1$ ، ففي ظل إنتاجية العمل المعطاة ، سيتم تحديد حجم $ن_1$ كذلك وبالتالي $ك_1$ أيضاً (ما دامت $ج_1 + ك_1 = ن_1$) . وفضلاً عن ذلك ستحدد $ج_1$ حجم $ك_2$. غير أن العلاقة بينهما ، معبراً عنها بالأسعار ، ستقوم على الشكل الذي يؤمن معدل ربح في القطاع الثاني لا يقل عن معدل الربح في القطاع الأول . وعليه ستحدد هذه المعادلة ، جنباً إلى جنب مع معدل الربح في القطاع الأول ، تكوّن السعر . ونتيجة لذلك فإن $ك_1 + ك_2 = ن_1$.

إذا طرحنا الاندثارات من الجانب الأيمن للمعادلة ، وتعويضات الاندثار من الجانب الأيسر فسنحصل على إجمالي الأرباح في الجانب الأيمن وصافي التراكم في الجانب الأيسر ($\Delta ر$) .

$$ح = ح_1 + ح_2 = \Delta ر$$

فإذا قسمنا طرفي المعادلة على ر ، يكون لدينا $\frac{ح}{ر} = \frac{\Delta ر}{ر}$ ، أي أن معدل الربح يساوي معدل التراكم الرأسمالي . من هذا تستخلص روبنسن الاستنتاج الأساس الذي لخصنا أعلاه وهو أن معدل التراكم الرأسمالي يحدد معدل الربح . وكلما ازداد التراكم ، ارتفع الربح ، أي أن العوائد تتناسب مع مقدار الاستثمار .

إن اتجاه بعض الربح إلى الاستهلاك وبعض الأجور إلى الادخار سيؤدي إلى تعديل معين للمعادلة . فالاستهلاك المقتطع من الأرباح سيزيد الطلب ويرفع الأسعار ويؤدي إلى نشوء وضع يكون فيه معدل الربح أعلى من معدل التراكم . وبالعكس فإن الادخار من الأجور سيقلص الطلب ويخفض الأسعار ويؤدي إلى هبوط معدل الربح بحيث يكون أقل من معدل التراكم .

وبهذه الطريقة ، تبرهن روبنسن على أن معدل الربح يتحدد بمعدل تراكم رأس المال وبالميل إلى الادخار . أما المتغير الحاسم في النظام فهو الاستثمارات . وذهنية رجل الأعمال الاجتماعية هي القوة المحركة للنظام .

ترى روبنسن أن معدل تراكم رأس المال لا يمكن أن يكون اعتباطياً ، ذلك أن ثمة مستوى أمثل لمعدل التراكم يضمن تحقيق توزيع للدخل القومي بحيث يمضي النمو في الطلب الفعال بصورة تتناسب مع نمو الإنتاج . فإذا كان معدل التراكم شديد الارتفاع ، فإن حصة الأرباح من الدخل ستكون شديدة الارتفاع هي الأخرى وتتقلص حصة الطبقة العاملة . وتنتج عن ذلك « عقبة تضخمية » ، أي ستنتج عن ذلك عمليات تضخمية تؤدي بدورها إلى انخفاض مستوى المعيشة وتحفز العمال على النضال من أجل تأمين أجور اسمية أعلى بهدف الحفاظ على مستواهم المعيشي المعتاد . أما إذا كان معدل التراكم شديد الانخفاض ، فإن معدل الربح سينخفض ، كما تنخفض حصة الأرباح من الدخل الأمر الذي يقلص حوافز النمو الاقتصادي ، بحيث تبرز نزعات باتجاه الركود في الاقتصاد .

ولكن يمكن أن تبرز النزعات نحو الركود كذلك في ظل معدلات الربح شديدة الارتفاع ، حين ينتج الربح عن الاحتكار لا عن معدلات التراكم الشديدة الارتفاع . غير أن روبنسن ، بتبنيها مواقف الجناح اليساري من أتباع النظرية الكينزية ، وأوهامه الإصلاحية عن إمكانية قيام ضرب من « الرأسمالية التقدمية » ، تعتقد بإمكانية إعاقة ظهور الميل نحو الركود بفضل نضال النقابات العمالية[1] .

وترى روبنسن أن ارتفاع الأجور (بقدر ارتفاع إنتاجية العمل) ، لا يمثل حلاً لتناقضات تحقيق النمو الرأسمالي في ظل التقدم التقني فحسب ، بل إنه يمثل كذلك أهم حافز معجل لهذا النمو .

---

(١) « ان الدفاع الرئيس ضد النزوع إلى الركود ينجم عن ضغط النقابات لرفع معدلات الأجور الاسمية ... فإذا أمكن ضمان ارتفاع الأجور الفعلية ، عبر هذه الطريقة ، بسرعة نمو معدل الإنتاج للفرد الواحد ، ستتمكن من القضاء على جذر المشكلة ، ويتمكن الاقتصاد من تحقيق تراكم رأسمالي وزيادة إجمالي الإنتاج بمعدل يتناسب وسرعة إدخال التحسينات التقنية ، كما لو كانت المنافسة ما تزال سائدة وفاعلة » (ج . روبنسن ، المصدر السابق ، ص ٩٤) .

وتنطلق روبنسن من رأي مفاده أن للمجتمع على الدوام نطاقاً معيناً من الحلول التكنولوجية لهذه المشكلة التقنية أو تلك . ويتحدد هذا النطاق بمستوى إنتاجية العمل وبنسبة رأس المال المتاحة للعامل الواحد . وكقاعدة عامة تتطلب التكنولوجيا التي تؤمن مستوى أعلى من إنتاجية العمل مدخلات أكبر من رأس المال مقابل الوحدة الواحدة من العمل ، بحيث تتحدد حدود وبنية التكنولوجيا بمستوى وحركة الأجور . فكلما ارتفعت الأجور كان استخدام تكنولوجيا أقل كثافة من حيث العمل وأكثر كثافة رأسمالية ، مربحاً أكثر .

وتؤكد روبنسن أن ارتفاع الأجور ، في ظل المنافسة ، هو الذي يحدد نمو الإنتاجية لا العكس ، أي أن ارتفاع الإنتاجية لا يحقق زيادة في الأجور[1] .

إن استنتاج كون الأجور الأكثر ارتفاعاً شرطاً لتحقيق الإنتاج وحافزاً للتقدم التقني هو استنتاج تقدمي لأنه يستجيب للمصالح الاقتصادية للطبقة العاملة المنخرطة في نضال حازم لتأمين شروط معيشتها . ومع هذا نعتقد بأن استدلالها المنطقي يستند إلى أسس خاطئة .

فهي تعتقد ، أولاً ، أن رفع الأجور يمكن أن يجمد تناقضات إعادة الانتاج الرأسمالي الناجم عن النزوع إلى الاحتكار . غير أن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك يكمن في صلب نمط الإنتاج الرأسمالي . ولا شك أن الممارسات الاحتكارية المؤدية إلى رفع الأسعار تعمق هذا التناقض ، لكنه تناقض قائم دوماً في ظل الرأسمالية ، سواء كانت رأسمالية منافسة حرة أم رأسمالية احتكارية . ويعبر هذا التناقض عن تناقض الرأسمالية الأساس ، أي عن التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الخاص للتملك . ولا يتحدد استهلاك الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية بحركة قوى السوق فقط ، كما توحي كتابات جوان روبنسن ، بل يتحدد بقيمة قوة العمل ، مما لا يفسح إلا مجالاً شديد الضيق لنمو الاستهلاك الشعبي في ظل الرأسمالية . وكما هو حال كل الأسعار الأخرى ، يمكن أن تنحرف الأجور عن قيمة قوة العمل . فقد تكون أعلى أو أقل منها . لكنها لا تستطيع الاستقلال والتحرك بحرية بعيداً عن القيمة كأساس ، وإلا لانهارت الأرباح التي تمثل الحافز الأساس للإنتاج الرأسمالي .

ولا شك أن النضال الاقتصادي للعمال يلعب دوراً مهماً في الدفاع عن مستوى معيشة الشغيلة في مواجهة هجوم رأس المال . ولكن ينبغي عدم المبالغة في أهمية هذا النضال .

---

(١) « ربما كان ممكناً الحصول على أجور أعلى من دون تحقيق إنتاجية أعلى (بشرط وجود مستوى تراكم أدنى) ، ولكن من غير الممكن (في ظل شروط تنافسية) تحقيق إنتاجية أعلى من دون أجور أعلى ... ذلك أن درجة مكننة منخفضة هي إحدى علامات انخفاض الأجور الحقيقية ، لكنها ليست سبباً في الأجور المنخفضة بحد ذاتها » .
(ج ج روبنسن ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ ــ ١٣١) .

فبمقدوره مساعدة العمال على الحفاظ على مستوى المعيشة الذي توصلوا إلى تحقيقه ، وتحسينه بعض الشيء . إلا أنه ليس بمقدور هذا النضال بحد ذاته ، إلغاء قوانين الإنتاج الرأسمالي أو ظروف استغلال الطبقة العاملة . وفي ظل ظروف ومراحل تاريخية معينة شهدتها بعض البلدان ، كان بمقدور هذا النضال مساعدة الطبقة العاملة نسبياً على تخفيف التناقض بين الإنتاج والاستهلاك في هذه الفترة الموقتة أو تلك . ولكن يستحيل القضاء على هذا التناقض من دون القضاء على الرأسمالية نفسها .

ومن ناحية ثانية ، ثمة تصور سطحي عن تناقضات الرأسمالية تتبناه جوان روبنسن وبعض شركائها ، وهو مصدر أوهامهم الطوباوية القائلة بأن الاحتكاريين « المتنورين » ، وقد أدركوا الحاجة إلى « أن يعيشوا ويتركوا غيرهم يعيش » ، كما يزعم هؤلاء ، بإمكانهم أو أنهم شرعوا بالفعل بتنفيذ سياسة مقصودة لرفع الأجور . من هنا تعتقد روبنسن بإمكانية قيام مجتمع يتعاون فيه الاحتكاريون « التقدميون » ونقابات العمال ، لأن لكليهما مصلحة في رفع الأجور ، إذ تكمن مصلحة الاحتكاريين في أن الأجور الأعلى تولد طلباً وتحفز التقدم التقني ، فيما تكمن مصلحة النقابات في أن الأجور الأعلى تحسن مستوى معيشة العمال .

ومع هذا تقول الوقائع أن برامج التعاون الطوعي بين العمال وأرباب العمل « التقدميين » منقطعة كل الانقطاع عن وقائع المجتمع الرأسمالي ، وتشطح بعيداً عن تناقضاته الطبقية وعن نضالات الطبقة العاملة لإحداث تحويل جذري للرأسمالية . فلم يحدث أن قيّد الرأسماليون والاحتكاريون أرباحهم طوعياً قط ، ولن يقدموا على أمر كهذا في المستقبل بملء أرادتهم لأن هذا يتناقض مع طابع الرأسمالية نفسه المتمثل في اعتصار القيمة الفائضة وشكلها المتحول ، أي الربح . ويبين السفر التاريخي الطويل أن ارتفاع الأجور هو نتاج نضال الطبقة العاملة الدائب والعنيد ونتاج وحدتها وتصميمها على الدفاع عن مصالحها الحيوية . إن ارتفاع الأجور لا يتحقق قط بفضل « وعي » أرباب العمل أو حسن نواياهم .

وغالباً ما يؤكد اللاحقون لكينز (وبخاصة جوان روبنسون) أن نظريتهم في التوزيع قريبة من تحليل ماركس لعملية إعادة الإنتاج . ويمكن أن يخرج المرء بانطباع كهذا بالفعل لو اقتصر على تحليل مخطط روبنسن حول إعادة الإنتاج ، على سبيل المثال . فهي تسعى إلى اشتقاق كل علاقات التشابك الرئيسة المميزة للنمو والتوزيع من العلاقات التقنية ــ الاقتصادية الناشئة في مجرى الإنتاج والتبادل بين دائرتي الإنتاج الاجتماعي ، أي إنتاج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية .

غير أن مخططاتها لا تحتوي على العناصر الرئيسة لتحليل ماركس أي على العلاقات المتبادلة بين البنى القيمية والعينية للناتج . وكما هو حال أتباعها ، تسعى جوان روبنسن إلى

التخلص من بنى القيمة ومقولات القيمة معاً ، ولا تعتبر قيمة قوة العمل المنظم الداخلي العميق للأجور ، بل تنطلق ، بدلاً عن ذلك كله ، من « العقبة التضخمية » ، أي من مستوى أجور منخفض ناجم عن معدل تراكم مفرط في الارتفاع يجبر العمال على تقليصه عبر النضال من أجل أجور نقدية أعلى .

ينتج عن ذلك ، أن تحليلها يمضي عبر مستوى مختلف عما اختطه ماركس الذي ينطلق من الشكل الذي تتجلى فيه الظاهرة ، ثم يمضي لتبيان محتواها . إنه ينطلق من الأسعار إلى القيمة ، ومن الأجور إلى قيمة قوة العمل ومن الربح إلى القيمة الفائضة . وعبر هذا يكشف أسرار الاستغلال الرأسمالي .

وتكمن الأهمية الفعلية لنظرية التوزيع بعد ــ الكينزية في أنها تمثل محاولة لربط نسب التوزيع بتناسبات إعادة الإنتاج الرئيسة ، الأمر الذي يساعد على توسيع نظرتنا إلى الآلية الاقتصادية الكلية للنمو . غير أن الاستنتاجات الاجتماعية ــ الاقتصادية المستخلصة من هذه النظرية تظل بعيدة عن التفسير العلمي الحق لطبيعة نمط الإنتاج والتوزيع الرأسمالي .

٤ ــ نظرية النمو الاقتصادي والواقع

تكفي نظرة إلى تطور نظرية النمو الاقتصادي للوصول إلى فهم أفضل للأسباب الكامنة وراء أزمتها الراهنة .

ثمة مجموعة أسباب رئيسة مفادها أن كلاً من النظريات الكينزية وما تبعها من نظريات نمو كلاسيكية جديدة لم تعد قادرة على التوصل إلى أي جديد من حيث الجوهر سواء على صعيد الدفاع عن إعادة الإنتاج الرأسمالي أو على صعيد الوصول إلى فهم أفضل لآلياته (ويعود هذا إلى الأسس المنهجية لتلك النظريات ، ونطاق الظواهر الاقتصادية التي تعالجها ، وأساليبها التحليلية) . ويمكن الإشارة إلى مؤشرات شتى تدل على أن هذه النظريات استنفدت كل طاقاتها الكامنة .

فمن جهة ثمة إعادات لا نهاية لها لصياغة نماذج يتزايد إتقانها ، ويدعي كل منها الوصول إلى فهم أكثر دقة لعمليات وظواهر النمو الاقتصادي الفردية والمتميزة . ولكن مع كل درجة أعلى من الإتقان تتناقص إمكانات التدقيق لهذه النماذج مما يجعلها قليلة الجدوى في الواقع التطبيقي ويحيلها إلى تمارين في مضمار « الفن للفن » . ومع إدخال المزيد من التنقيحات على أسلوب التعبير عن رأس المال ، وطبيعة التقدم التقني وسلوك كل من المتغيرات الاقتصادية تصبح هذه

النماذج أكثر تعقيداً ودقة . ولكن غالباً ما كان التحسين الرياضي دليلاً على المزيد من الابتعاد عن الأساس الإحصائي الذي لا بد من الاستناد إليه لكي تكتسب النماذج مضموناً واقعياً قابلاً للحياة . وبدون هذا الأساس تبقى النماذج ميتة . وبالإضافة إلى ذلك (وهنا جوهر الأمر) فإن إدخال شتى التصحيحات لم يؤثر على الأسس الرئيسة للنظرية الكلاسيكية الجديدة (مثل فرضية المنافسة الحرة ، وتساوي النواتج الحدية مع أسعار عوامل الإنتاج ، وغياب مشكلة تحقق السعر ، وغير ذلك) . لذا فقد عجزت كل تلك التصحيحات عن عكس الخصائص المميزة للرأسمالية الاحتكارية[1] .

ومن ناحية أخرى ، تعمل هذه النماذج استناداً إلى عدد محدود من العوامل كالعمل ورأس المال والتقدم التقني بحيث تغدو عبر هذا النطاق المحدود من العوامل بعيدة عن عوامل خارجية رئيسة ، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها انطلاقاً من تلك العوامل ذاتها[2] .

إن نظرية النمو الحديثة ، وقد عجزت عن تنفيذ هدفها الأساس ، وهو أن تغدو الأساس

---

(١) تلك هي النقطة التي يثيرها فاسيلي لونتيف الذي أكد محذراً من تزايد الفجوة بين النظرية الاقتصادية المؤطرة بصياغات وأشكال رياضية متطورة وبين الأساس الإحصائي الضعيف الذي يتزايد ابتعادها عنه والذي « لا يستطيع ، كما هو واضح ، أن يقدم سنداً لهذه التراكيب الفوقية المتكاثرة من النظريات الاقتصادية المجردة ، أو لعله يستحسن أن أسميها بالنظريات الاقتصادية التأملية » .

فاسيلي لونتيف ، « فرضيات نظرية ووقائع غير مشاهدة » ، في « المجلة الاقتصادية الأمريكية » ، آذار (مارس) ١٩٧١ ، المجلد ٦١ ، العدد ١ ، ص ١ .

(٢) في هذا الصدد ، ينتقد ج . د . ن . ورسوك الحالة العامة لعلم الاقتصاد ويعلق قائلاً « لنتناول أول أمثلتنا من نظرية النمو الاقتصادي ، التي اتخذت شكل صياغات مختلف النماذج الاقتصادية المتنوعة والتي يتم اختبار عملها وأداءها بالمقارنة مع عمل وأداء النماذج الأخرى . ولا شك أن هذه النماذج تثير أسئلة مذهلة ، تمتحن قدرات المرء الذهنية إلى الحد الأقصى . ولكن يندر أن نجد فيها ما يساعدنا على الإجابة عن أسئلة من نوع : لماذا تتفاوت معدلات النمو بين البلدان وباختلاف الفترات الزمنية . وليس في ذلك ما يثير الدهشة إذا تذكرنا أن الفرضيات التي تشترك فيها النماذج (لا وجود لحكومة ولا للتجارة الخارجية ، وغير ذلك ..) . ولعل من الممكن القول أن معظم واضعي النماذج لم يحاولوا القيام بذلك أصلاً .

(انظر ف . هـ . هاهن و ر . س . و . ماليوز « مسح لنظرية النمو الاقتصادي » في « المجلة الاقتصادية » ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٤) .

ويكتب رونالد برتو الذي كتب عرضاً للتطورات الأخيرة في نظرية النمو الاقتصادي ، ما يلي : « أثير كثير من الشكوك بشأن إمكانية نماذج كهذه على تفسير التطورات في العالم الحقيقي . وهي شكوك يشترك في إثارتها على الأرجح ، واضعو النماذج أنفسهم » . ويستشهد برتو بسولو الذي يقول « لا أعتقد أن نماذج كهذه تقود إلى تبني وصفات للسياسة الاقتصادية مباشرة ولا إلى تقديم تشخيص مفصل .. إنها أشبه بتمرينات الاستطلاع » .

(ر . برتو ، « بعض التطورات الأخيرة في نظرية النمو الاقتصادي ، تفسير ») ، في « مجلة الأدب الاقتصادي » ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣ ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ص ١٣٤٤ .

النظري المبرر للتنظيم الاحتكاري من جانب الدولة ، عجزت كذلك عن تأدية وظيفتها الايديولوجية في توفير الأساس لتبرير رأسمالية الدولة الاحتكارية .

ولهذا السبب أخذ كثير من الاقتصاديين البرجوازيين ، وقد توصلوا إلى عدم جدوى النمذجة التجريدية النظرية ، بالانتقال إلى ميدان التحليل الأكثر ملموسية لعوامل النمو الاقتصادي المنفردة .

ويتجلى هذا بوجه خاص في الانعطاف الحاصل نحو التحليلات الأكثر تفصيلاً لقضايا التقدم التقني والعلمي . فهذه الأخيرة ساهمت ، حسب مختلف التقديرات ، في تحقيق أكثر من نصف معدلات نمو الدخل القومي في الولايات المتحدة على سبيل المثال . ولهذا السبب برزت اتجاهات جديدة في علم الاقتصاد البرجوازي متفرعة من نظرية النمو الاقتصادي مثل « اقتصاديات التقدم العلمي والتقني » و « اقتصاديات التعليم » ونظرية « رأس المال البشري » وغير ذلك .

إن النقد اللاذع الذي تعرضت له الأسس المنهجية للنظرية الكلاسيكية الجديدة من جانب الاقتصاديين البرجوازيين المنتمين إلى شتى التيارات ، لهو مؤشر واضح على أزمة نظرية النمو الاقتصادي وبخاصة نسختها الكلاسيكية الجديدة .

لقد بينا أعلاه دور مدرسة كامبرج ، التي ساهم أفرادها في عملية تفنيد منطقية لبعض الأسس الجوهرية التي تستند إليها نظرية الإنتاج والتوزيع الكلاسيكية الجديدة .

لكن النظرية الكلاسيكية الجديدة ، تتعرض إلى هجوم لا من جانب هذه المجموعة فحسب ، بل من جانب جون كينث غالبريث ، زعيم الاتجاه المؤسسي المعاصر والاتجاه الإصلاحي البرجوازي . كما تتعرض النظرية إلى نقد حاد من جانب المدرسة « الاجتماعية » الفرنسية في الاقتصاد السياسي .

ولأعمال هؤلاء الاقتصاديين وانتقاداتهم الموجهة إلى المبادىء المنطقية الصورية للنظرية الكلاسيكية الجديدة تأثير قوي على الاقتصاد السياسي الراديكالي والاكاديميين الشباب .

وبالإضافة إلى هذا كله برهنت نظرية النمو الاقتصادي على عجزها عن التلاؤم مع الحاجات العملية . فقد كانت فرضيات النظرية التقليدية تنص على أن تحقيق معدلات زيادة عالية في الدخل القومي ، كفيل بأن يقود إلى ارتفاع تلقائي في مستويات معيشة كل مراتب السكان وبضمان موقع دولي مناسب للاقتصاد في الصراع التنافسي الجاري بين البلدان الرأسمالية من ناحية ، وبين النظامين العالميين من جهة أخرى . ولهذا السبب كان الانتباه موجهاً إلى

مجموعة قليلة من العوامل التقنية الاقتصادية التي تحدد معدلات النمو وإلى شروط تأمين نمو مولّد ذاتياً .

بيد أن التجربة أوضحت ابتعاد هذه الفرضيات كلياً عن الواقع . فقد تبين أن النمو الاقتصادي السريع عاجز عن القضاء على البطالة حتى في فترات الازدهار الدوري لأن ثمة عوامل بنيوية تلعب دوراً متزايد الأهمية في توجيه البطالة وحركتها . إذ ثمة ارتباط متزايد بين البطالة وبين مستويات التعليم والمهارة المحدودة في أوساط بعض قطاعات السكان . ويعود هذا إلى نواقص نظام تعليم وتدريب قوة العمل وإلى نقص ما تخصصه الحكومات الرأسمالية لهذه الأغراض . وتنزع هذه المشكلة إلى التفاقم في أوقات الركود . وهكذا ، فإن العمال قليلي المهارة أو غير الماهرين كانوا أغلبية من فقدوا وظائفهم أثناء الركود الاقتصادي العام الذي أصاب الولايات المتحدة عامي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ ، حين بلغت نسبة البطالة ٨٪ .

وتبين التجربة أن النمو السريع للدخل القومي لا يؤدي قط إلى تحسن مواز في رفاهية مجمل السكان ، كما كانت الدعاية البرجوازية تزعم . فمع أن الأجور الحقيقية واستهلاك السلع المادية اتجها إلى الارتفاع ، إلا أن التضخم المنفلت طوال السبعينات أبطأ ذلك النمو بشكل ملحوظ وتسبب في انخفاض الأجور الحقيقية في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة بين أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٥ . لقد غدا التضخم قوة مدمرة تعجز الحكومات الرأسمالية عن السيطرة عليها . ولكي يتم تقليص التضخم ، لا بد من التضحية بأهداف النمو الاقتصادي . والعكس صحيح كذلك ، إذ أن تحفيز فرص النمو الاقتصادي يزيد من مخاطر حدوث تضخم أكثر تسارعاً .

كما بينت التجربة أن النمو الاقتصادي لا ينطوي قط على تخفيف التفاوت الاجتماعي . وبالإضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي السريع في ظل عمل الاحتكارات غير المقيد يصطدم بصورة متزايدة مع متطلبات التفاعل المتناغم للبشر مع البيئة ، مما يؤدي إلى تردي كثير من مؤشرات « نوعية الحياة » ذات الأهمية القصوى لوجود الإنسان . فهناك التلوث الكارثي للماء والهواء والفضاء ، وارتفاع مستوى الضوضاء في المدن واختفاء الغابات والمروج الخضراء . وكل هذا يتطلب معالجة جديدة لتقييم معدلات النمو الضرورية ، ودور الحكومات في تنظيم النمو ولفت الانتباه إلى الجوانب السلبية للنمو .

ويفاقم من مشكلة معدلات النمو النقص الناشىء في مختلف الموارد الاقتصادية وارتفاع تكاليفها . وينطبق هذا ، بوجه خاص ، على صناعة الطاقة في البلدان الرأسمالية . إذ تمر هذه الصناعة في أزمة عميقة .

إن النقص في بعض الموارد الأساس ، ومعدلات التضخم العالية والزيادة العامة في تكاليف النمو الاقتصادي ، تولّد جميعاً نزوعاً طويل المدى نحو انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد الرأسمالي . وقد ظهرت أولى علامات هذا الانخفاض خلال أزمة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ الاقتصادية التي أصابت معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة .

ويتضح من ذلك كله أن معدلات النمو العالية لا تخفف قط من حدة التناقضات الكامنة في صلب الرأسمالية بل أنها تعمقها .

إلا أن نظرية النمو الاقتصادية البرجوازية التقليدية أثبتت انقطاعها عن القضايا الواقعية الملتهبة الملازمة لتطور الرأسمالية المعاصرة . وهذا ما حتم إلى حد كبير مجابهة هذه النظرية لأزمتها وعرّض أسسها واستنتاجاتها إلى انتقادات الاقتصاديين البرجوازيين أنفسهم ، وعزز البحث عن مفاهيم جديدة وأكثر شمولاً بشأن التطور الاقتصادي الرأسمالي .

كما تجابه سياسة النمو الاقتصادي مشاكل جديدة . ذلك أن النظرية التقليدية صاغت توجهين رئيسيين بشأن تنظيم الدولة الاحتكارية للنمو الاقتصادي ، هما :

آ) التنظيم قصير الأمد للاقتصاد بهدف التخفيف من حدة التقلبات الدورية وتحقيق النمو المولّد ذاتياً . وهنا استند المفهوم الكنزي إلى منظومة واسعة نسبياً من الاجراءات في ميادين السياسة الائتمانية والنقدية والمالية ، وإلى التحكم في الإنفاق الحكومي بهدف تنظيم الطلب الفعال . في حين أن النظرية الكلاسيكية الجديدة ، في صيغتها الأكثر حداثة وهي المدرسة النقدية ، لا تدعو إلى التدخل الحكومي في الاقتصاد إلا في ميدان واحد هو تنظيم الدولة لعرض النقود والحفاظ على زيادة مستقرة فيه . حيث تفترض هذه النظرية أن ثمة قوى تكييف تلقائية تؤدي في مثل هذه الظروف إلى تأمين نمو مولد ذاتياً في الاقتصاد الرأسمالي من دون حاجة إلى عون من الخارج .

ب) الحفاظ على الإمكانيات الاقتصادية وتطويرها بهدف زيادة معدلات النمو في المدى البعيد من خلال التأثير على عوامل النمو الأساس ، وبالدرجة الأولى على التقدم التقني .

لقد واجهت كلا اتجاهي السياسة الاقتصادية هذين مصاعب لا يمكن التغلب عليها ، مع التفاقم الحاد في تناقضات الرأسمالية .

فالتصاعد السريع للتضخم في أطول أزمة اقتصادية بعد الحرب خلال ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ ، والعوامل الجديدة التي غذت التضخم (وهي عوامل ترتبط عموماً بالتكاليف لا بالطلب) ، أدت إلى أن يكون من الصعوبة بمكان اتباع سياسة تهدف إلى إعادة

الاستقرار وتستخدم الأساليب التقليدية لتنظيم الطلب الفعال . فقد أثبتت مجموعة الأدوات الكينزية المضادة للدورة الاقتصادية عجزها . لكن المقترحات النقدوية تبدو ، في ظل هذه الشروط ، أكثر طوباوية بكثير هي الأخرى .

وفي الوقت نفسه ظهر أن سياسة النمو الاقتصادية المستمر المعتمدة في الأساس على العوامل التي تزيد معدلات النمو (كالتقدم التقني والاستثمارات المرتبطة به في ميادين البحث والتعليم والهياكل الإنتاجية التحتية وغيرها) سياسة أحادية الجانب تماماً ، في ظل هذه الشروط . فبرغم أن هذا التوجه في مجال النمو الاقتصادي لا يزال مهماً ، إلا أن ثمة أبعاداً أخرى للنمو أخذت تبرز إلى المقدمة بصورة متزايدة .

وعوض التوجه نحو زيادة غير محدودة في معدلات النمو الممكنة ، باتت القضية التي تثار بإلحاح لا سابق له تتعلق بالحدود « العقلانية » لنمو كل من إنتاج واستهلاك السلع المادية . ذلك أن شحة بعض مصادر المواد الخام وأزمة الطاقة والتكاليف المتصاعدة للمواد الخام وموارد الطاقة وتردي الكثير من المؤشرات الدالة على نوعية الحياة تحتم جميعها التفكير بمعدل النمو الذي ينبغي أن تتجه إلى تحقيقه سياسة النمو المستمر . وتلك قضية ظلت حتى اليوم بعيدة عن إدراك النظرية التقليدية .

وإذا كان ثمة ضرورة لتأمين شروط النمو الاقتصادي ، فثمة حاجة كذلك لأشكال جديدة من التدخل الحكومي في الاقتصاد ولإعادة توجيه الموارد نحو تطوير بعض ميادين البناء التحتي غير الإنتاجية ولزيادة عامة في الإنفاق الحكومي . ولكن من المحتم أن تنتج عن ذلك تناقضات جديدة تتعلق بمصدر الإنفاق الحكومي ، وبتعميق العملية التضخمية .

يتضح من هذا كله أن نظرية النمو الاقتصادي اليوم على مفترق طرق . فقد تجاوز الزمن المفاهيم القديمة ، ونشأت حاجة إلى تبني مفهوم أشمل بكثير للنمو يمكن أن يتيح الإمكانية لتناول جديد من جانب أنصار الرأسمالية ، لكنه يمهد الطريق كذلك أمام أشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي بعيد الأمد تأخذ بنظر الاعتبار الظروف المتغيرة ومعايير التطور الاقتصادي .

بين أن الآمال بحدوث « تجديد » جوهري في الاقتصاد البرجوازي ليست غير أوهام . فمثل هذا « التجديد » يتحدد ، في التحليل الأخير ، بالمطالب الاجتماعية لرأس المال الاحتكاري ، بحيث ينحصر التحليل « العلمي » لإعادة الإنتاج الرأسمالي ضمن إطار ضيق يتمثل في البحث عن إمكانيات جديدة لتنظيم للاقتصاد يبقى طبقياً من حيث الجوهر، أو أنه يتمثل في أحسن الأحوال في البحث عن بعض الإصلاحات للاقتصاد الرأسمالي .

الفصل الثالث

مشكلة « الاستقرار » :
النقدوية في مواجهة الكينزية

١ ــ من النظرية الكينزية إلى النقدوية
٢ ــ تبهر الرأسمالية على يد منظّري مدرسة شيكاغو .
٣ ــ «أثر الثروة» وآلية إعادة الانتاج الرأسمالي
٤ ــ مذهب «اقتصاد السوق» .

كانت مسألة درجة وحدود « الاستقرار الداخلي » للاقتصاد الرأسمالي موضع نقاش طويل وواسع في الكتابات الاقتصادية . ويمكن التعبير عن مفهوم « الاستقرار الداخلي » بقدرة الآلية الاقتصادية على التغلب تلقائياً ، من دون تدخل حكومي ، وبسرعة كافية على الاختلالات في عملية إعادة الإنتاج . ذلك أن الإجابة على هذه المسألة تحدد في التحليل الأخير ، التوصيات الملائمة لتدخل الدولة الاحتكارية في الحياة الاقتصادية . وتندلع السجالات بشأن هذه المسألة ، في العادة ، في فترات احتدام التناقضات الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية ، مما يلقي بكل المذاهب والمفاهيم الاقتصادية القديمة في أزمات مستعصية .

مثلت الفكرة القائلة أن الاقتصاد الرأسمالي « مستقر أساساً » و « متناسق داخلياً » حجر الزاوية في نظرية التوازن العام الكلاسيكية الجديدة التي تبلورت أواخر القرن التاسع عشر وظلت سائدة حتى الثلاثينات هذا القرن . وفي ظل أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ التي لا سابق لها وجه كينز النقد إلى تلك النظرية واقترح رؤية جديدة لآلية إعادة الإنتاج .

وخلال سنوات ما بعد الحرب ، واجه الاقتصاديون الغربيون النظرية الكينزية بمعارضة جدية وواسعة النطاق ، وبخاصة أطروحتها المتعلقة بـ « عدم الاستقرار الداخلي » للرأسمالية كما انتقدوا الوصفات الكينزية للتنظيم الاقتصادي ، التي أدى اللجوء إليها في نهاية المطاف إلى تصاعد حاد في العملية التضخمية وإلى أزمة مزمنة في الميزانيات الحكومية . فقد أكد الكلاسيكيون الجدد أن الاقتصاد في وضع « صحي » أساساً ولا حاجة إلى التدخل المكثف

من جانب الحكومة . لذا فلا بد من تقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد .

وركزت النقاشات حول إمكانية الآلية الاقتصادية على التنظيم الذاتي على دور النقود في عمليات إعادة الإنتاج . فقد كانت حجة الكلاسيكيين الجدد تقوم على كون النظام النقدي آلية رئيسة تضمن التصحيح التلقائي للطلب الفعال في المدى البعيد . وفي معارضة ذلك اعتبر الكينزيون الجدد عمل النقود عاملاً ينزع إلى « تشويش » النظام ، وانها أداة للتحكم الحكومي التمييزي .

ويتضمن هذا الفصل نقداً للأسس الرئيسة التي تنطلق منها النزعات المتصارعة في الاقتصاد البرجوازي بشأن تأثير النقود .

١ ــ من النظرية الكينزية إلى النقدوية

كان كينز أول اقتصادي برجوازي يعترف صراحة بأن الرأسمالية مريضة مرضاً لا شفاء منه ، وأنها بحاجة إلى إجراءات حكومية فعالة للإبقاء عليها فاعلة . لكن الكلاسيكيين الجدد يعارضون هذه الآراء اليوم ويصرون على ضرورة ألا تتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية .

وينكر الكلاسيكيون الجدد صلاحية البرنامج الكينزي وقدرته على تحفيز الطلب الفعال وضمان الاستخدام التام بحجة عدم تطابق نموذج كينز مع العمليات الفعلية لإعادة الإنتاج الرأسمالي[1] .

إن الحملة الراهنة المعادية للكينزية ليست ظاهرة جديدة كلياً في تاريخ المذاهب الاقتصادية الغربية . فقد واجهت النظرية الكينزية منذ أواخر الثلاثينات معارضة حادة من قبل معظم الاقتصاديين البرجوازيين المحافظين ، ابتداء من « الجيل الثاني » من أبناء المدرسة النمساوية (ل . فون ميزس ، ف . ا . هايك) إلى الليبراليين الأمريكيين الجدد (ومن بينهم و . سيمون وهـ . هازلت) الذين صوروا الكينزية كنظرية تكاد تكون « اشتراكية متخفية »

---

(١) منذ أواخر الخمسينات نشر الاقتصادي الأمريكي صمر هـ . سلشتر مقالاً تحت عنوان مميز هو : « أفول الاقتصاد الكينزي » توصل من خلاله إلى أن « النظرية الكينزية أفصحت عن خطأها في كل الجوانب الجوهرية » ، وكان يشير بالدرجة الأولى إلى استنتاج كينز بأن الأزمة الاقتصادية محكومة بقانون . انظر س . سلشتر « أفول الاقتصاد الكينزي » في كتابه « وسائل الرفاه » ، ١٩٥٩ ، ص ٧٩ .

تهدف إلى معارضة مؤسسات المجتمع الرأسمالي الرئيسة[1] .

كانت عملية إعادة التقييم والصياغة التدريجيتين لأفكار كينز المعروضة في كتابه « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود » قد بدأت منذ الأربعينات . واكتسبت هذه العملية أهمية شديدة من حيث أثرها على حظوظ الكينزية نفسها ، فقد كان الهدف منها التوفيق بينها وبين النماذج التقليدية الكلاسيكية الجديدة عن التوازن الاقتصادي العام . ولعب منظرون غربيون بارزون مثل جون هكس ولورنس كلاين وف . مودلياني وبول ا . ساموبلسن دوراً في العمل على « إغناء » النظرية الكينزية الاقتصادية الكلية بعناصر من التحليل الاقتصادي الجزئي .

وعكست إعادة صياغة نظام كينز الأصلي الاستياء العميق في أوساط المنظرين الغربيين وممارسي السياسة الاقتصادية من حالة التحليل الاقتصادي التي كانت تتباين في ميادين عدة ، بل وتتناقض مباشرة في بعض الأحيان ، مع الاتجاهات الحديثة في التطور الاقتصادي الرأسمالي . وهكذا كانت فكرة « الاقتصاد الكاسد » التي تتخلل مجمل النموذج النظري لكينز ، تقود منطقياً إلى مفهوم « الركود الدائم » التي طرحها أبرز الكينزيين في الولايات المتحدة مثل سيمور هارس وألفن هانسن . وبالتوافق مع هذه النظرية تنبأ معظم الاقتصاديين البرجوازيين بحدوث كساد اقتصادي عميق بعد الحرب العالمية الثانية يعادل من حيث حجمه وعواقبه أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ . وهو ما لم يحدث على أية حال .

فبرغم أزمات التباطؤ المؤلمة خلال الخمسينات والستينات ، عرف الاقتصاد الرأسمالي آنذاك مرحلة من الانتعاش اتسمت بفيض نسبي في الطلب تناقضت مع تنبؤ الكينزيين بحدوث شحة .

وأدى « الإفراط في تسخين » الاقتصاد إلى ازدهار تضخمي ، بل إن ارتفاع الأسعار خلال الستينات غدا عملية ثابتة وتحول إلى ظاهرة شاملة أصابت كل البلدان الرأسمالية بلا استثناء ، وفاقمت بحدة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية للرأسمالية . وهكذا احتلت مهمة

---

(١) عارض الكينزيون هذا الرأي وأكدوا على إخلاص معلمهم للنظام الرأسمالي ولمصالح الطبقة البرجوازية : « كان كينز المدافع عن الرأسمالية في وجه الماركسية .. ففيما كان الكساد الكبير يدفع الرأسمالية إلى الشلل التام ، أعاد كينز بناء الاقتصاد من داخل الإطار الرأسمالي لامن خارجه .. ولقد أبقى جهلاً من المثقفين بعيداً عن الوقوع في أحضان الشيوعية » .

هنري س . والش ، « إعادة النظر في كينز : الرجل والنظرية » في « مجلة نيويورك تايمز » ٢٠ نيسان ١٩٥٨ ، القسم السادس ، ص ١٣ و ٩١ ــ ٩٢ .

احتواء التضخم مركز الصدارة في برامج إعادة الاستقرار الحكومية خلال الستينات والسبعينات وباتت المشكلة الأولى في الكتابات السياسية والاقتصادية .

ومع السبعينات ظهرت تعقيدات جديدة في التطور الاقتصادي للعالم الرأسمالي . فبرغم كل القواعد المتضمنة في المخطط النظري الكينزي لم تؤد الأسعار المتصاعدة في معظم البلدان الرأسمالية إلى تحقيق « استخدام كامل » . لقد تشابك التضخم بصورة وثيقة مع أكثر أشكال البطالة حدة .

وهنا شن الكلاسيكيون الجدد هجوماً على الكينزية يطال كل أعمدتها الرئيسة كنظرية اقتصادية . وقد أطلق الكتاب الاقتصاديون في الغرب على موجة الانتقادات هذه تسمية « الانبعاث الكلاسيكي الجديد » . لقد كانت هذه الحملة متنوعة الاتجاهات لكنها ذات محتوى ايديولوجي صريح برغم انخراط اقتصاديين من شتى المذاهب فيها . ويبدو أن القاسم المشترك فيما بينهم يقتصر على دحض فكرة عدم الاستقرار الداخلي المزمن للاقتصاد الرأسمالي . إذ يزعم هؤلاء أن بإمكان الأخير ، حتى في وقتنا الحاضر ، تحقيق أقصى إنتاج واستخدام من دون أي تدخل حكومي .

في مجرى « النقاش الكبير » بشأن الأهمية الفعلية للنظرية الكينزية ، كان ثمة انبعاث سريع للنظرية الكلاسيكية الجديدة عن النقود . ففي هذا الميدان الأخير برزت أكثر التناقضات حدة في علم الاقتصاد الغربي خلال الفترة الحديثة . لقد أدى القلق من التضخم إلى تزايد شعبية النظرية الكمية في النقود* ، التي عادت إلى دائرة الضوء كمنافس للنظرية الكينزية بعد سنوات طويلة من الانحطاط والتدهور .

في سنوات الثلاثينات كان انتقاد أسس النظرية الكمية شرطاً ضرورياً للكينزية لكي تشرع بتفكيك مجمل بنيان الاقتصادي الكلاسيكي الجديد . أما الآن فقد ظهرت حالة معاكسة تماماً ، إذ تم اللجوء إلى نظرية كمية محسنة كسلاح للهجوم المضاد على المذهب الكينزي وعلى نموذجه الاقتصادي الكلي لتشكّل الدخول الذي بات مهيمناً على الأدب النظري المعاصر في البلدان الرأسمالية .

تجلى « انبعاث » النظرية الكمية على أسطع وجه في التصورات النظرية لمدرسة شيكاغو التي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ملتن فريدمان . فقد اعتبر الأخير أن النقود هي الأساس القادر على إحداث تقلبات في عملية إعادة الإنتاج ، لكنها قادرة في الوقت نفسه على العمل كآلية تبث الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي . وهكذا كان شعار مدرسة شيكاغو « للنقود أهمية » يقدم مفتاحاً لفهم تميز أعمال اقتصاديها ويتعارض مع المذهب الكينزي (أو بالأحرى

مع صيغته « النموذجية »)[1] الذي يعتبر ، كما يعتقد اقتصاديو مدرسة شيكاغو ، أن « النقود لا أهمية لها » بالنسبة للنمو الاقتصادي . ذلك أن النقديين يدعون وجود علاقة سببية وثيقة بين تقلب عرض النقود والأسعار ، ويفترحون تبني مفهوم نقدي صرف للأسباب الكامنة وراء التضخم ، كما يتبنون نظرية نقدية عن الدورة الاقتصادية . وفي معارضة ذلك تفضل الكتابات الكينزية التفسيرات غير النقدية لحركة الأسعار (كنظرية التضخم الناجم عن زيادة التكاليف) والتناول غير النقدي أساساً لقضايا الدخل والاستخدام .

وانعكس الحماس لإحياء النظرية الكمية ، وترميم وجهة النظر الكلاسيكية الجديدة عن النقود واللجوء إليها لتقديم تفسيرات خاصة للقوانين المتحكمة بعمل الاقتصاد الرأسمالي في توجه آخر لبعث الكلاسيكية الجديدة تمثل في تزايد شعبية ما يسمى بالنماذج الفالراسية الجديدة عن التوازن الاقتصادي العام . ويتجلى هذا النزوع على أكمل وجه في كتابات دون باتنكن الذي استخدم ما يسمى بظاهرة بيجو* (أو أثر بيجو) لكي يبين كيفية « تكيف » الاقتصاد تلقائياً مع حالة الاستخدام الكامل . وهنا يتجه هجوم التحليل الكلاسيكي الجديد إلى الفكرة القائلة أن الرأسمالية استنفدت حوافزها الداخلية للتطور الدينامي (الحركي) .

أكد نقاد النموذج الكينزي التقليدي والنماذج اللاحقة التي عدّلته أن فكرة كينز تستند إلى أساس مهلهل يقول بإمكان بقاء الاقتصاد لفترة طويلة في حالة ركود وكساد . ولو تم إلغاء فرضية كينز المتعلقة بجمود الأسعار والأجور في الظروف الراهنة ، فبإمكان الاقتصاد العمل وفق « القوانين الكلاسيكية الجديدة » ، أي أنه سيدخل حالة العمل في ظل استخدام كامل للطاقات .

وبرغم هذا ، أجبرت الأبحاث التجريبية المكثفة معظم المنظرين الغربيين على الاعتراف بأن تأثير « الثروة » الذي استند إليه الكلاسيكيون الجدد في دحضهم لمفهوم كينز عن « الاقتصاد الكاسد » لا ينعكس إلا بشكل شديد الضعف في الظروف الراهنة لإعادة الإنتاج الرأسمالي ، وبالتالي فليس بإمكان هذا التأثير ضمان حركة تلقائية للاقتصاد تؤمن خروجه من حالة أزمة التباطؤ . وهكذا توصلوا إلى الاستنتاج الانتقائي التالي : مع أن الاقتصاد الرأسمالي قادر ، من حيث المبدأ ، على التنظيم الذاتي فثمة حاجة للحفاظ على التحفيز الحكومي للطلب بغية تسريع عمل الآليات الاقتصادية المصححة لمساره . وعليه فقد تم الاعتراف بالمخطط الكينزي ولكن بوصفه « عاملاً مساعداً » خاصاً في عمليات بث الاستقرار عوض الاعتراف

---

(١) أي المجموعة الأكثر عمومية من نماذج إعادة الإنتاج ، التي تحجر العناصر الخاصة في المذهب الكينزي الجديد (مثل ما يسمى بـ «فخ السيولة» الخ) لمجرد «حالة خاصة» .

به كانعكاس للسمات الجوهرية للآلية الاقتصادية .

شنّ الكينزيّون من جهتهم هجوماً مضاداً في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ضد الكلاسيكيين الجدد ، ساعين إلى إثبات الاختلاف الجوهري بين نظرية كينز ، بوصفها نموذجاً لـ « اقتصاد الاختلال » وبين النموذج الفالراسي الجديد . ولهذا أكد الكينزيون الجدد على أن « التركيب الكلاسيكي الجديد » بوصفه محاولة للتوفيق بين كينز و« الكلاسيكيين » خاطىء من أساسه . فما يبقى على النظام الاقتصادي في حالة نقص استخدام ليس الانحرافات العرضية عن التوازن بل انه العمل الداخلي للاقتصاد الرأسمالي . وأوضح هؤلاء أن تحليل كينز يرسي الأساس لدراسة « حالات الاختلال » المميزة للرأسمالية (كالأزمات والتضخم وغيرها من الاختلالات في عملية إعادة الإنتاج) في حين تعرض هذه الظواهر في نماذج التركيب الكلاسيكي الجديد باعتبارها ظواهر عرضية يمكن التغلب عليها بسهولة .

ومن جديد تركز السجال على القضايا النقدية . فقد وجه الاقتصاديان الأمريكيان جون ج . غرلي وادوارد س . شو انتقاداتهما إلى أسس نموذج باتنكن واعتبراها أسساً مصطنعة لا تتطابق مع الواقع . وتلت ذلك أعمال ر . و . كلور وكتاب ا . ليجنهوفود التي قدمت تفسيراً جديداً لأفكار كينز الأساس في النظرية الاقتصادية العامة وبخاصة أفكاره في النظرية النقدية . ولقد أبرز هؤلاء أن نقص استخدام الموارد ينجم عضوياً عن وجود سلعة متميزة في التبادل الرأسمالي هي النقود . وأن هذا الواقع يحد ويعيق إلى درجة كبيرة إمكانات تحقق السلع . وكانت حجة هؤلاء أن النماذج الكلاسيكية الجديدة من طراز نموذج فالراس تتوصل إلى التناسق التام والتحقق الحر للسلع لأنها تقوم بمطابقة مصطنعة بين النقود والسلع التقليدية .

لكن « اقتصاد الكينزيين النقدي » اليوم يمثل بناء لا يقل هشاشة وضعفاً عن نماذج التوازن العام الكلاسيكية الجديدة . ذلك أن الأمر المشترك بين المنظرين الغربيين ، أياً كانت المدرسة التي ينتمون إليها ، إنما يتمثل في إهمالهم السمات النوعية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية والقوانين البرجوازية للملكية وتوزيع الدخل . وهي الأساس الحقيقي للنزاعات والتناقضات في العالم الرأسمالي . ومع هذا فيجدر بنا أن نلاحظ ، إذ نؤكد على حتمية هذه التناقضات وغياب أي من شروط « التطور المتناغم » في ظل الرأسمالية المعاصرة ، أن الكينزيين قد تقدموا خطوة إلى الأمام في تقدير الوقائع بالقياس إلى الكلاسيكيين الجدد ، الذين تستند وجهات نظرهم إلى نماذج التوازن الاقتصادي العام .

٢ ــ تبرير منظري مدرسة شيكاغو للرأسمالية

المذهب النقدوي . سجّل صدور مجموعة من المقالات في كتاب[١] تحت إشراف البروفسور ملتن فريدمان من جامعة شيكاغو ولادة مذهب نظري جديد عام ١٩٥٦ في الولايات المتحدة ، يعلن اليوم أنه النقيض النظري للكينزية . ففي مقدمة هذا الكتاب بلور فريدمان صيغة خاصة للنظرية الكمية في النقود ، أو صيغة جديدة لـ « وجهة النظر النقدوية » عن أداء الاقتصاد الرأسمالي . وتلت صدور الكتاب سلسلة من الدراسات الإحصائية التجريبية الهادفة إلى تطوير وصقل النظرية الجديدة[٢] .

يتبنى النقدويون وجهة نظر جديدة كلياً حول الطبيعة العامة لآلية الاقتصاد الرأسمالي وقدرتها على التنظيم الذاتي الفعال . إذ يشير كارل برنر إلى :

« إن الموقف النقدوي ينكر الفرضية القائلة أن العملية الدينامية التي يحكمها القطاع الخاص الحقيقي (غير الحكومي) ليست مستقرة على المدى الطويل »[٣] .

ويشير أحد المتحمسين الآخرين للنقدوية ، وهو ليلاند ب . ييغر إلى أن « بعض الجوانب غير المرضية في أداء الاقتصاد الرأسمالي ، كالتضخم والتباطؤ والبطالة الدورية وأزمات ميزان المدفوعات ، ليست من سمات الرأسمالية نفسها بل انها تنجم عن السياسات النقدية الخاطئة . إن السياسة النقدية وظيفة من وظائف الحكومة »[٤] . ويردد هذا الرأي كل من ليونال س . اندرسن وكيث م . كارلسن اللذين كتبا يقولان :

« إن الاقتصاد مستقر في الأساس ولا يتعرض بالضرورة الى فترات متكررة من التباطؤ والتضخم . وتعزى حركات

---

(١) « دراسات في النظرية الكمية في النقود » ، تحرير ملتن فريدمان ، مطبعة جامعة شيكاغو ، شيكاغو ، ١٩٥٦ .

(٢) انظر ملتن فريدمان وانا شفارتز ، « تاريخ نقدي للولايات المتحدة ١٨٦٧ ــ ١٩٦٠ » ، مطبعة جامعة برنستن ، برنستن ، ١٩٦٣ . وملتن فريدمان « برنامج للاستقرار النقدي » ، مطبعة جامعة فوردهام ، نيويورك ، ١٩٦٠ . وولتن فريدمان « الطلب على النقود : بعض النتائج النظرية والتجريبية » ، نيويورك ، ١٩٥٩ . وملتن فريدمان وانا شفارتز « النقود والدورة الاقتصادية » في « مجلة الاقتصاد والاحصاء » ، ملحق المجلد ٤٥ ، شباط (فبراير) ١٩٦٣ ، فضلاً عن عدد من أعمال أتباع فريدمان ومن بينهم فيليب كاغان وديفيد فاند وريتشارد سيلدن وديفيد مايسلمان .

(٣) كارل برنر ، « الثورة النقدوية » في النظرية النقدية ، في مجلة « أرشيف الاقتصاد العالمي » ، ١٩٧٠ ، القسم الأول ، ص ٦ .

(٤) ليلاند ب . ييغر ، « السياسة النقدية والأداء الاقتصادي » ، معهد المشروع الأمريكي ، واشنطن ، ١٩٧٢ ، ص ١٣ .

الدورة الاقتصادية الرئيسة التي حدثت في الماضي إلى التقلبات الكبيرة في معدل نمو الرصيد النقدي بالدرجة الأولى »[1] .

والستراتيجية العامة للتصور النقدوي واضحة كل الوضوح ، وتتطابق مع النزوع العام لـ « الانبعاث الكلاسيكي الجديد » الهادف إلى رد الاعتبار للرأسمالية « الكلاسيكية » وإعادة الثقة بكفاءتها وقدرتها على تحقيق نمو اقتصادي بلا « إسناد » إضافي أو حوافز من قبل الميزانية الحكومية . من هنا كان موقفها السلبي من البرامج الكينزية لتنظيم الطلب . إذ أن الأخيرة ، حسب ادعاء النقدويين ، تخل بالعمل الطبيعي لآليات التصحيح الاقتصادي القائمة على المنافسة وحرية تكون الأسعار .

يوضح ذلك أحد أهم مميزات النقد الكلاسيكي الجديد الموجه إلى الكينزية وهو المطالبة بتعيين حدود قاطعة لتدخل الحكومة في الإقتصاد وبإلغاء أشكال التدخل التي لا تلبي مصالح رأس المال الكبير ، بهذا القدر أو ذاك ، والتي تعتبر هذا السبب تهديداً للمشروع الحر . وتخصيصات الميزانية الموجهة لتأمين حاجات السكان الاجتماعية هي الأهداف الأكثر تعرضاً للهجوم في هذا الصدد .

لقد مضى وقت طويل منذ أخذ فريدمان يدعو إلى إعادة صياغة جوهرية في الأسس الرئيسة للسياسة الاقتصادية . وتهدف هذه الدعوة بوجه خاص إلى حرمان هيئات الدولة الاحتكارية في ميدان التحكم الاقتصادي من حرية المناورة التي تتمتع بها الآن ، كما تهدف إلى إخضاع نشاط تلك الهيئات إلى « القواعد » التلقائية التي تأخذ بنظر الاعتبار الاتجاهات الاقتصادية بعيدة المدى .

ويرى النقدويون أن جذر « اضطراب » الرأسمالية يكمن في الميدان النقدي ، فهو الميدان الذي يجب البحث فيه عن الأسباب الرئيسة للأزمات وعن غيرها من الاختلالات في عملية إعادة الإنتاج[2] .

لقد كانت النقدوية رداً من نوع خاص على تلك الفترات التي تم فيها تجاهل العوامل

---

(١) ليونال س . اندرسن وكيث م . كارلسن ، « نموذج نقدي لتثبيت الاستقرار الاقتصادي » ، في مجلة « مصرف الاحتياط الاتحادي لسانت لويس » ، نيسان ١٩٧٠ ، المجلد ٥٢ ، العدد ٤ ، ص ٨ .

(٢) كتب بيغر يقول « النقدوي هو اقتصادي أفحمته الأدلة أن كمية النقود وتغيراتها تتحكم في الدفق الإجمالي للإنفاق في الاقتصاد . أما الميزانية الحكومية وما يسمى بالعوامل الحقيقية في الاقتصاد بما فيها محفزات الاستثمار فإنها مؤثرات تابعة بوضوح ما لم يكن عرض النقود متوازياً معها من حيث المسار » . ليلاند ب . بيغر ، « السياسة النقدية والأداء الاقتصادي » ، معهد المشروع الأمريكي ، واشنطن ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧ .

النقدية في العمليات الاقتصادية الجارية في البلدان الرأسمالية ، أي الفترة الممتدة طوال الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن . وهكذا شرع فريدمان في عملية « إعادة نظر في القيم » ضمن التفسيرات البرجوازية لدور النقود فكتب يقول :

« لقد كان تناولاً نظرياً بحتاً ذلك الذي يصر على أن النقود لا أهمية لها ، إذ أن أي تفسير لحركة النشاط الاقتصادي في المدى القصير معرض للوقوع في أخطار جدية إذا أهمل التغيرات النقدية »[1]

وغدت الفكرة القائلة بالدور الاستثنائي للنقود وبالعواقب الكارثية الناجمة عن التقليل من شأن هذا العامل نقطة البدء في الهجوم ضد مواقع الكينزية .

إن الرأي القائل بأهمية النقود للتطور الاقتصادي ينطوي على شيء من الواقعية ، لكن هذا الرأي يتخذ شكلاً مشوشاً ومضخماً في الفرضيات النقدوية . وقد لاحظ جيمس توبن أن هذه الفرضيات تنزع إلى تصوير شعار « للنقود أهمية » في صورة « إن النقود هي الشيء الوحيد المهم »[2] . إذ لا يعتبر النقدويون النقود أساساً للتحليل النظري فحسب بل للتنبؤ الاقتصادي كذلك فضلاً عن اعتبارها الأداة الرئيسة للسياسة الاقتصادية الحكومية . ويختلف هذا التناول من حيث الجوهر مع الاستنتاجات التي تقود إليها النماذج ذات الطابع الكينزي والتي تركز على حركة العوامل الاقتصادية كالاستثمار والإنفاق الاستهلاكي والادخار وتؤكد كذلك على السياسة المالية المحفزة التي تتبعها الحكومة .

مر المذهب النقدوي بمراحل تطور عدة . فقد بدأ فريدمان برد الاعتبار إلى النظرية الكمية في النقود وبإعادة صياغة فرضياتها الأساس . واستعار بعضاً من أفكاره المهمة من أعمال ارفنغ فشر وهو من مشاهير أنصار النظرية الكمية في أوائل هذا القرن ومن منظري كامبرج ، مع أن تفسيراته للنظرية الكمية تمايز بصورة ملحوظة عن الصيغ التقليدية سواء من حيث فرضياتها أو أدواتها التحليلية أو شكل عرضها[3] .

تتضمن كتابات فريدمان الأولى إحالات إلى « التراث الشفاهي » لمدرسة شيكاغو ، حيث يزعم أن منظومة من الأفكار النقدوية ظلت قائمة هناك منذ زمن طويل وطرأت عليها

---

(١) « دراسات في النظرية الكمية في النقود » ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(٢) جيمس توبن : « التفسير النقدوي للتاريخ » ، في « المجلة الاقتصادية الأمريكية » ، المجلد ٥٥ ، يونيه (حزيران) ١٩٦٥ ، العدد ٣ ، ص ٤٨١ .

(٣) انظر ملتن فريدمان ، « الثورة المضادة في النظرية النقدية » ، مؤسسة ونكت ، لندن ، ١٩٧٠ ، ص ٨ ــ ١١ ومقاله « إطار نظري للتحليل النقدي » ، في « مجلة الاقتصاد السياسي » ، مارس ــ ابريل (آذار ــ نيسان) ١٩٧٠ ، ص ١٩٥ ــ ٢٠١ .

تطويرات عدة . غير أن باتنكن قام فيما بعد بتحليل تدقيقي للمحاضرات التي ألقاها أعضاء تلك المدرسة في جامعة شيكاغو ابتداء من العشرينات وحتى الأربعينات وتوصل من ذلك إلى أن هؤلاء تبنوا الصيغة التقليدية الجامدة للنظرية الكمية المستندة إلى معادلة فشر للتبادل[1] . ومع هذا فلا تزال تسمية « مدرسة شيكاغو » تستخدم بمعنى واسع للتدليل على الآراء الخاصة بفريدمان وزملائه .

كان للمخططات النقدوية تأثير ملحوظ على مفاهيم السياسة الاقتصادية والاجراءات العملية التي تبنتها الهيئات الحكومية في بعض البلدان الرأسمالية (بريطانيا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليابان ، فضلاً عن الولايات المتحدة) . وبرز هذا التأثير في أجلى صوره أواخر الستينات وأوائل السبعينات حين حقق التضخم قفزات سريعة . وبرز الطابع المعادي للديمقراطية في تطبيق الوصفات النقدوية للحد من الطلب الفعال على نطاق واسع وأدى إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية للرأسمالية بصورة واضحة ، ذلك أن تباطؤ نمو النقود والائتمان في الولايات المتحدة واللجوء إلى استخدام القيود النقدية بصورة واسعة كأداة مضادة للتضخم بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ أشعل فتيل « أزمة انكماشية » صاحبها نمو البطالة والمصاعب الاقتصادية والنقدية الخارجية . واضطرت الهيئات الحكومية في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من البلدان الرأسمالية التي طبقت بحماس وصرامة الوصفات النقدوية للإدارة النقدية ، إلى العودة إلى سياسة تحفيز الطلب الكينزية .

أشاع تطبيق النقدوية عملياً شيئاً من خيبة الأمل ، غير أن مجموعة الأفكار النقدوية لا تزال تحظى بشعبية كبيرة في أوساط الاقتصاديين البرجوازيين وتمثل أساس التوصيات المحافظة في قضايا السياسة الاقتصادية .

النظرية النقدوية عن الدورة الاقتصادية لاحظنا أن النقدويين يعتبرون الاقتصاد الرأسمالي نظاماً مستقراً في الأصل القاعدة فيه هي حالة النمو المتوازن السلس أما الاستثناء فهو ظواهر الأزمة كالتباطؤ والبطالة والتضخم وغيرها من الاختلالات . وهذه حالات عرضية واستثنائية . ويرى هؤلاء أن السبب الرئيس لظواهر الأزمة يكمن في التقلبات الفوضوية لعرض النقود . وهذه ناتجة بدورها عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى تحفيز الطلب الإجمالي وغير ذلك[2] .

---

(١) انظر ، دون باتنكن ، «تقليد شيكاغو والنظرية الكمية وفريدمان» ، في « مجلة النقود والائتمان والمصرفة » ، شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، ص ٤٦ ــ ٧٠ .

(٢) صف الاقتصادي الأمريكي هايمن . ب . منسكي التناول النقدوي كما يأتي « يتم تفسير المسار الذي تتخذه الأسعار والدخل النقدي فعلياً كنتيجة لصدمات تعرضت لها عملية نمو كانت في الأساس مستقرة لولا تلك التغيرات العشوائية أو المنتظمة .. ولو توافر عرض للنقود يسلك سلوكاً صحيحاً فستزول كل (أو على الأقل جزء =

وعليه يتم ترحيل مصدر الاضطراب الاقتصادي إلى « الميدان الخارجي » ويجري إخفاء حقيقة أن هذا الاضطراب كامن في صلب النظام الرأسمالي .

لقد احتلت النظريات النقدوية عن الدورة ، على الدوام ، موقعاً متميزاً في تاريخ الفكر الاقتصادي البرجوازي . ولقيت أوسع رواج وقبول لها مع بداية هذا القرن حيث روجت لها أعمال ر . ج . هوتري وكنوت فكسل و ف .ا . هايك و ل . فون ميزس وارفنغ فشر . واليوم يركز النقدويون المعاصرون على الاستمرارية التاريخية لأعمالهم ، ويكثرون من الإحالة إلى مقالة فشر الشهيرة التي عرفت الأزمة بأنها « رقصة الدولار » ، أي أن الأزمة تقترن بتغير القوة الشرائية للنقود[1] . بيد أن الفارق الجوهري بين الاثنين يكمن في إيمان النقدويين الأوائل بأن تقلبات الإنتاج تنجم أساساً وبالدرجة الأولى عن العمليات المصرفية وشروط الائتمان .. الخ ، أي أنهم روجوا لمفهوم هو في الجوهر مفهوم « ائتماني » للدورة ، فيما يعرض النقدويون المعاصرون مفهوماً « نقدياً بحتاً » إذ يعتبرون ظواهر سوق الائتمان ثانوية ومكملة .

والموضوع الرئيس لكتاب ملتن فريدمان وانا شفارتز الواسع الشعبية يدور حول أن للعوامل النقدية تأثير حاسم على العمليات الاقتصادية بوجه عام[2] .

تستند حجج الكاتبين إلى مقارنات ومناظرات تاريخية في حركة بعض المؤشرات . وهكذا فحين يشيران إلى أكبر « حالتي تضخم في الأسعار » (ويقصدان بذلك عواقب الحربين العالميتين الأولى والثانية) فإنهما يبرزان حقيقة ترافق التضخم في كلتا الحالتين مع زيادة تتجاوز الضعف في عرض النقود . وفضلاً عن ذلك ، كان ثمة ست حالات من « الركود الاقتصادي العميق » خلال الفترة محل الدراسة (وهي تقارب القرن) . وسبق كل من تلك الحالات انخفاض ملموس في عرض النقود . ومن تلك المقارنات يتوصل الباحثان إلى استنتاج مفاده وجود ترابط وثيق بين التقلبات الدورية في عرض النقود والتغيرات في الدخل الحقيقي أو في نشاط رأس المال ، وأن الاضطراب في عرض النقود ، على المدى البعيد ، يترافق مع اضطراب النمو الاقتصادي .

وبدهي فإن الكاتبين يدركان بأن وجود ارتباط بين حركة النقود وحركة العوامل الاقتصادية

= كبير من) تلك الاضطرابات التي تشكل الخلل الأكبر في عمل نظام المشروع » .
« حالة اقتصاديات النقود » ، نيويورك ، ١٩٦٣ ، ص ٦٦ .

(١) إرفنغ فشر ، « الدورة الاقتصادية بوصفها « رقصة الدولار » إلى حد كبير » في « مجلة الجمعية الإحصائية الأمريكية » ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٣ .

(٢) ملتن فريدمان وانا ج . شفارتز ، « تاريخ نقدي للولايات المتحدة ١٨٦٧ ــ ١٩٦٠ » ، مطبعة جامعة برنستن ، برنستن ، ١٩٦٣ .

الأخرى لا يبرهن قط على ارتباط تلك الظواهر في علاقة سببية ، ومع هذا فهما يميلان إلى القول بأن مصدر الانهيارات الاقتصادية الكبرى هو « الاضطراب في عرض النقود » .

وإذ يسعى الكاتبان إلى إثبات سيادة التأثير القادم من النقود إلى النشاط الاقتصادي وإلى إثبات أن النقود لعبت دور الطرف الأكثر أهمية ، فإنهما يتبنيان تفسيراً خاصاً بهما لمختلف مراحل تاريخ جهاز الاحتياط الفدرالي (المصرف المركزي في أمريكا) . فهما يشيران إلى قيام الأخير بزيادة معدل الخصم عام ١٩٢٠ من ٤ر٧٥٪ إلى ٧٪ ، وإلى حدوث زيادة مشابهة في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣١ من ٥ر١٪ إلى ٥ر٣٪ وإلى زيادة مماثلة بمقدار الضعف عامي ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ . ويقول فريدمان وشفارتز أن تلك الإجراءات تركت آثاراً واضحة وقاطعة ، فقد تسببت في تقليص عرض النقود (بنسب هي على التوالي ٩٪ و١٤٪ و٣٪ خلال الفترات الثلاث) وإلى ثلاث حالات من الانخفاض الحاد في الإنتاج الصناعي (بنسبة ٣٠٪ و٢٤٪ و٣٤٪ على التوالي) .

كان أثر هذا التفسير المشوش والأحادي الجانب للأسباب الكامنة وراء الدورة الاقتصادية أشبه بالصدمة حتى على أنصار فريدمان وشفارتز . فمن الطبيعي أن تكون ثمة صلة وثيقة بين النتائج الكارثية للانهيار الاقتصادي وبين العمليات النقدية . لكن فريدمان وشفارتز لم يكتفيا بالإشارة إلى أهمية النقود في تفاقم الأزمات الاقتصادية ، بل أصرا على اعتبار العوامل النقدية السبب الرئيس ، والوحيد في الواقع ، لتقلبات النشاط الاقتصادي الدورية .

ومن الشيق ، في هذا السياق ، أن نتابع تفسيرهما وتحليلهما لأسباب أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ العميقة . فهما يصوران تلك الأزمة كحصيلة لسلسلة من الأخطاء القاتلة التي ارتكبها المصرف المركزي في الولايات المتحدة . ويعلنان أن كل ما قام به الأخير من إجراءات خلال تلك الفترة كان مضراً . فما كان عليه مكافحة ازدهار عمليات المضاربة في البورصة (برغم أن انهيار الأخيرة عام ١٩٢٩ أوضح الخطر الجدي الذي تمثله المضاربة المنفلتة على الأسهم) ، وما كان ينبغي مساعدة المصارف التجارية في صورة إعادة خصم لأن أثر ذلك لن يتعدى تأجيل حدوث النتيجة الكارثية (برغم أن آلاف المصارف اضطرت إلى التوقف عن الدفع) ، ولم تكن عملياته في السوق الحرة كبيرة بما يكفي (برغم أن جهاز الاحتياط الاتحادي اشترى في عام ١٩٣٢ فقط سندات حكومية بقيمة مليار دولار) وهكذا . وبسبب سياسته السلبية المترددة ساهم جهاز الاحتياط الاتحادي في تقليص موجود النقود في المدى الطويل . وكان هذا هو سبب الكارثة .

إن النقديين ، إذ يركزون على دور العناصر النقدية والسايكولوجية والإدارية وغيرها ،

يعجزون عن إدراك أن الأزمة النقدية والائتمانية طوال ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ كانت مسلسلاً شاملاً تطور ليتخذ أبعاداً بشعة . وبالتالي فلم يكن ذلك نتيجة قرارات سيئة اتخذها مسؤولو السياسية الاقتصادية في الولايات المتحدة ، بل كان شكلاً محدداً من أشكال الحل العنيف للاختلالات الاقتصادية القائمة والتناقضات الاجتماعية التي تراكمت طوال فترة « الرفاه » (فيض التراكم في رأس المال الصناعي ، النمو المفرط في البناء الفوقي الائتماني ، انتعاش المضاربة في البورصة ، الخ) .. كما أن هؤلاء لا يدركون أن الأزمة في الولايات المتحدة كانت عنصراً مهماً من عناصر الأزمة الاقتصادية العالمية التي أصابت كل بلدان العالم الرأسمالي .

لقد حاول فريدمان وشفارتز التعويض عن معالجتهما أحادية الجانب بالإشارة إلى العلاقة « الثنائية » بين النقود والاستقرار الاقتصادي ، وبالاعتراف بتأثير العوامل غير النقدية في بعض الحالات ، .. الخ . ولكن غالباً ما كانت حججهما ملتبسة بحيث يصعب تماماً التقاطها . فحيثما كانت الإجراءات النقدية تسبق التغيرات في الظروف الاقتصادية ، اعتبرا ذلك برهاناً على صحة أفكارهما ، وحيثما عجزت التغيرات النقدية عن ترك تأثير يذكر أشارا إلى « التأثيرات المشوّشة للعوامل غير النقدية » .

في مقال آخر لفريدمان وشفارتز بعنوان « النقود والدورات الاقتصادية »[1] يستخدم الكاتبان أسلوب المقارنات الاحصائية الشكلية ؛ وهو أسلوب يرتبط بتقاليد المدرسة المؤسسية وظل المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية شديد الميل لتفضيله طوال سنوات . وفي هذا المقال يقدم الكاتبان تحليلاً أكثر تفصيلاً مما قاما به في « التاريخ النقدي » للترابط بين عرض النقود في الولايات المتحدة والدخل القومي . وهنا يؤكدان على المقارنة بين نقاط الانعطاف في التقلبات الدورية لهذين المؤشرين خلال أكثر من عشرين فترة من فترات الانحسار في الإنتاج الصناعي بين ١٨٦٩ و ١٩٦٠ .

ويوجه الكاتبان الانتباه إلى واقعة أن نقاط الانعطاف في حركة النقود كانت تسبق ، كقاعدة عامة ، نقاط الانعطاف في الحالة الاقتصادية . ومن ذلك يستخلصان الاستنتاج التالي :

> « إن التغيرات الملموسة في معدل نمو خزين النقود هي شرط ضروري وكاف لحدوث تغيرات ملموسة في معدل نمو الدخل النقدي »[2] .

---

(١) ملتن فريدمان وانا ج . شفارتز ، « النقود والدورات الاقتصادية » ، في كتاب « حالة اقتصاديات النقود » ، المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية ، نيويورك ، ١٩٦٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٣ .

وفي الوقت نفسه بين جيمس توبن أن هذه الوقائع تتوافق مع أكثر الفرضيات تبايناً بشأن تفاعل العوامل الاقتصادية وأن « أسبقية دورات النقود على الدخل النقدي لا تشير بشيء قط من الناحية العملية إلى اتجاه العلاقة السببية »[1] .

ومع هذا يصر فريدمان على صيغته بشأن الأسباب الكامنة وراء الدورة مدعياً « أن الاتجاه الأساس للتأثير يبدأ من النقود إلى المشاريع » وإن هذا هو « العنصر الأساس في النظرية النقدية عن التقلبات الدورية »[2] .

النقود والفائدة والأسعار ، « آلية البث » في العمليات النقدية : إن قضية الآلية التي تؤثر بموجبها النقود على أداء النظام الاقتصادي هي نقطة الضعف الكبرى في المذهب النقدوي .

لقد وجه الكتاب الاقتصاديون الغربيون انتقادات متكررة إلى أعمال فريدمان وزملائه لعجزها عن تناول الجانب الأساس لقضية محورية هي التالية : إذا كانت حركة عرض النقود هي السبب الرئيس للدورة فبأي قنوات وأشكال يجري بث هذه الآثار إلى العمليات الاقتصادية الرئيسة الأخرى ؟ كيف يتحول انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في الإنتاج وزيادة الأولى إلى نمو الإنتاج ؟

حسب كينز تستند « آلية بث » تأثيرات النقود إلى التغير في معدل الفائدة . وتدخل الفائدة إلى النموذج الاقتصادي عبر طريقين ، أولهما من خلال دالة تفضيل السيولة (التي تؤثر على طلب الأرصدة النقدية) وثانيهما من خلال دالة الاستثمار (التي تحدد معدل الاستثمار) . وعليه تكتسب مرونة كلتا الدالتين بالنسبة للفائدة أهمية كبرى . وعلى ذلك يعتمد التأثير النهائي للنقود .

غير أن معدل الفائدة ليس العامل الرئيس في الربط بين العمليات « الفعلية » والعمليات النقدية في التصور النقدوي . فعند تناول آليات التكييف الاقتصادي يجري إبراز التغيرات في بنية « ميزان الأرصدة » الذي يضم طائفة واسعة من الأرصدة المتراكمة (النقود والسندات ورأس المال العيني ، وسلع الاستهلاك المعمرة ، وغير ذلك) . ويظل عرض النقود على الدوام مسؤولاً عن إطلاق التغيرات في هذه البنية . إن التحليل النقدوي يعزو إلى العوامل النقدية الدور

---

(١) جيمس توبن ، « النقود والدخل » ، في « المجلة الفصلية للاقتصاد » ، المجلد ٨٤ ، مايو (أيار) ١٩٧٠ ، العدد ٢ ، ص ٣٠١ ــ ٣١٧ .

(٢) ملتن فريدمان ، « تعليق على توبن » ، « المجلة الفصلية للاقتصاد » ، المجلد ٨٤ ، مايو (أيار) العدد ٢ ، ص ٣٢١ ، ٣٢٦ .

الأساس بين كل المؤثرات على العملية الاقتصادية . من هنا كان هذا التحليل يرفض الفرضية الكينزية بشأن الأهمية الاستثنائية للاستثمار ، إذ يعتبر أن تقلبات الإنتاج كاتجاه في المدى البعيد ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود . لكن هذا التأثير يتجلى من خلال وجود فجوة زمنية طويلة ومتغورة بين الاثنين .

يحتل استقرار دالة الطلب على النقود موقعاً رئيساً في نموذج « آلية البث » هذا . ويتبنى النقديون المعاصرون صيغة كامبرج للنظرية الكمية التي ترى أن ثمة نسبة مستقرة بين عرض النقود والدخل . ويؤدي اضطراب هذه النسبة ، الناجم عن التغيرات العشوائية في إصدار النقود (كنتيجة لسياسة المصرف المركزي) إلى الإخلال بـ « ميزان الأرصدة » . وعليه يجري اعتبار النقود السبب الأساس لتقلبات النشاط الاقتصادي .

ويرى فريدمان أن أي تغير في حجم الأرصدة النقدية ناجم عن تأثير عوامل خارجية معينة يقود إلى إستجابة من جانب الفاعلين الاقتصاديين* تتمثل في تغيير هيكل موجوداتهم الدائنة والمدينة . ويؤدي هذا إلى تغيير الأسعار النسبية لموجوداتهم المختلفة ومعدل الدخل الذي تدره تلك الموجودات . ويؤدي هذا بدوره إلى تغير الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ، أي أنه يؤدي إلى تغير العوامل التي ، تعتبر على وجه العموم ، العوامل المكونة لحجم الناتج النهائي . ويتوصل فريدمان إلى استنتاج مفاده أن تأثير التغيرات النقدية سيتدفق بحيث تتجلى الكثير من العواقب الرئيسة خلال أشهر قليلة تلي حدوث الاضطراب الأصلي .

وتستحق معالجة النقديين للفائدة أن نفرد لها مجالاً خاصاً . إذ يثبّت فريدمان ثلاث صيغ ممكنة من التقلبات الوقتية في معدل الفائدة هي : (١) « أثر السيولة » ، (٢) « أثر الدخل » ، (٣) « أثر التوقع » (أي أثر توقع حدوث تغيرات في الأسعار) .

يرتبط « أثر السيولة » بالطور الأصلي في اختلال « ميزان الأرصدة » الناجم عن تغير عرض النقود (ولنفترض أن التغير اتخذ شكل زيادة) . ذلك أن النقود الفائضة (بالمقارنة مع المستوى « المألوف ») ستحفز مالكي الأرصدة النقدية على تكثيف مشترياتهم من السندات ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبقلص بالتالي عائدها الفعلي .

لكن هذا لا يمثل إلا رد الفعل الابتدائي . فانخفاض الفائدة سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي إلى طلب متزايد على اقتراض رأس المال . وتمثل هذه المرحلة الثانية التي سترتفع خلالها معدلات الفائدة مجدداً لتعود إلى مستواها القديم (أثر الدخل) .

أما الأثر الثالث (أثر توقعات الأسعار) فقد يدفع معدلات الفائدة إلى تجاوز حدودها القديمة . ويرتبط هذا الأثر بفكرة فشر القائلة أن معدل الفائدة السوقي (الاسمي) يتكون من

عنصرين : الفائدة « الحقيقية » التي تتحدد بالطلب على رأس المال وعرضه ، فضلاً عن « علاوة » تعتمد على المعدل المتوقع لتغير الأسعار . لذا يرى فشر أن الدائنين يسعون ، في فترات ارتفاع الأسعار ، إلى أن يضمّنوا معدلات الفائدة التي يتقاضونها الخسائر الناجمة عن اندثار الأصول . أما في فترات استقرار الأسعار فلا يتم استقطاع « علاوة » . وبالتالي تتطابق معدلات الفائدة « الحقيقية » و « الاسمية »[1] .

وهكذا يرى النقدويون أن معدل الفائدة ينزع إلى الارتفاع حين يضطرب توازن النقود بسبب تغير الأسعار بالدرجة الأولى . وسيرافق الزيادة في الدخل ارتفاع في الأسعار . ولما كان ثمة توقع لمزيد من ارتفاع الأسعار ، فسيسعى الدائنون إلى « التأمين » ضد اندثار النقود بإضافة التغير المتوقع في الأسعار خلال فترة القرض إلى معدل الفائدة الذي يتقاضون .

إن المخطط النقدوي يمثل انعكاساً شديد السطحية والتشويه للعمليات الفعلية لإعادة الإنتاج الرأسمالي . إذ أنه يجرد اللوحة من عمليات شديدة الأهمية يتم خلالها خلق قيم السلع وقيمها الاستعمالية عبر استغلال العمل ، كما يجرّدها من دوران رأس المال الاجتماعي في شتى أشكاله ، ومن التبادل بين دائرتي الإنتاج الاجتماعي سواء من حيث التركيب القيمي أو العيني لهذا التبادل ، ومن الكثير من القضايا الأخرى الضرورية لتحليل إعادة ا لانتاج الرأسمالي .

إن هذا الأسلوب في التحليل الاقتصادي شديد الملاءمة لأغراض تبرير الرأسمالية ، ذلك أنه يساعد على تجنب المشاكل الناجمة عن التراصف الطبقي والتباين الاجتماعي ، وعلى تحاشي قضايا أشكال الاستغلال والاضطهاد والرأسمالية وغيرها من المسائل « الخطيرة » من وجهة نظر الايديولوجيا البرجوازية . وليس « انتقال » الدخول الناجم عن الأشكال المختلفة من الموجودات المالية والفعلية إلا اضطراباً خارجياً لا يغير من الاتجاهات العامة لإعادة الإنتاج الرأسمالي ولا يعدو أن يكون سيراً ضمن هذه الاتجاهات نفسها .

وجهة النظر النقدوية في « الدخل الاسمي » . تتشابك « الأهمية الاستثنائية » للنقود في أعمال النقدويين مع الاستنتاج التقليدي الذي تتوصل إليه النظرية الكمية والقائل أن العوامل النقدية ليست جوهرية في المدى البعيد ، ذلك أنها تؤثر في الأساس على « قناع الأسعار » . وينتج عن هذه الثنائية المثيرة للانتباه تناقض جدي في تقويم أثر الاجراءات الحكومية البالغة للاستقرار . ففي حين تعتبر السياسة النقدية والائتمانية الأداة الأقوى والأكثر فاعلية لممارسة تأثير على الاقتصاد ، ترى وجهة النظر الكلاسيكية الجديدة أن النقود ليست غير « قناع » .

---

(١) ارفنغ فشر ، « **التضخم والفائدة** » ، نيويورك ، ١٨٩٦ . انظر كذلك كتابه « **نظرية الفائدة** » ، شركة ماكميلان ، نيويورك ، ١٩٣٠ .

وفي هذا تناقض يستعصي حله .

وقد حاول النقديون ، خلال السنوات الأخيرة ، إزالة هذا التناقض[1] . إذ يقول فريدمان :

« يكمن المصدر الأساس لسوء الفهم حول قضية السياسة النقدية ، في رأيي ، في العجز عن التمييز بوضوح بين الأسباب التي تجعل النقود مهمة ... فكمية النقود شديدة الأهمية للمقادير الاسمية وللدخل الاسمي ، أي لمستوى الدخل مقاساً بالدولارات ... وهي مهمة لما سيحدث للناتج الحقيقي في المدى البعيد »[2] .

يستخدم فريدمان « النظرية النقدية عن الدخل الاسمي » ليتوصل إلى تعميم نظري لآرائه عن الصلة بين النقود والعوامل النقدية .

ويقول فريدمان أن للعوامل النقدية أثر على إنتاج السلع (أو بتعبير آخر على المكون العيني للدخل القومي) في المدى القصير فحسب . لكن مجمل تصريحاته حول هذا الموضوع يكتنفها غموض والتباس شديدين[3] .

ويتعمد فريدمان أن يخرج بصياغات بعيدة عن الوضوح ، لكي يتمكن من اكتساب مجال للمناورة حين تتعارض نظرياته مع العمليات الواقعية .

وقد اضطر النقديون مؤخراً إلى الخروج بنموذج هيكلي أكثر وضوحاً بعد أن تعرضوا لانتقادات المدارس المنافسة . ويعكس هذا النموذج مفهومهم عن العلاقات الرئيسة المتبادلة ضمن

---

(١) كتب أحد النقديين يقول : « ربما عانى النقديون من بعض الصعوبات في ميدان إيجاد جمهور أوسع يتفهم نموذجهم ... لأن هذا النموذج يبدو كما لو كان ينطوي في وقت واحد على نظرية ترى النقود قاعاً من ناحية وعلى سياسة استقرار ترى النقود شديدة القوة والتأثير من ناحية أخرى »
ديفيد فاند ، «نموذج نقدي للعملية النقدية» ، في «مجلة المالية» ، المجلد ٢٥ ، مايو (أيار) ١٩٧٠ ، العدد ٢ ، ص ٢٧٩ .

(٢) ملتن فريدمان و والتر هيلر « السياسة النقدية في مواجهة السياسة المالية » ، نيويورك ، ١٩٦٩ ، ص ٤٦ .

(٣) ففي محاضرة ألقاها عام ١٩٧١ في لندن يبدأ فريدمان بالقول أن تأثير التغيرات في عرض النقود يتجلى قبل كل شيء في ميدان الانتاج الفعلي (خلال فجوة زمنية تراوح بين ٦ و ٩ أشهر) ، وبعد ذلك فقط يبدأ تأثير تلك التغيرات على تغير الأسعار بالظهور (ليستغرق فترة إضافية تراوح بين ٦ و ٩ أشهر أخرى) . لكنه يمضي إلى القول ، في المحاضرة ذاتها ، بأن هذا التأثير يستمر طوال سنوات « في المدى القصير الذي قد يراوح بين خمس وعشر سنوات تؤثر التغيرات النقدية أولاً على الإنتاج . ومن ناحية أخرى ، ففي مدى يستغرق عقوداً يؤثر معدل نمو النقود على الأسعار بالدرجة الأولى » .
ملتن فريدمان ، « الثورة المضادة في النظرية النقدية ، لندن» ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢ ــ ٢٤

الاقتصاد . وقد صيغ هذا النموذج على يد فريدمان في مقالين مطولين[1] .

يبدأ المقال الأول بطرح النقطة الرئيسة المميزة للنظرية الكمية ، إذ يرسم حداً فاصلاً بين المتغيرات الاقتصادية « الاسمية » و « الحقيقية » (أي بعد تخفيض قيمتها آخذين التضخم بعين الاعتبار) .

إن النماذج الكينزية الاتجاه غالباً ما تتجاهل هذا التمييز ، لأنها تفترض أن مستوى الأسعار ثابت في المدى القصير بحيث لا تتغير المقادير الفعلية لعوامل الإنتاج عند تحويلها إلى أسعار نقدية . وعلى عكس ذلك ، لا يتم التعبير عن العوامل الاقتصادية في النموذج النقدوي بأرصدة نقدية « اسمية » ، أو بوحدات نقود كمية فحسب ، بل بكمية النقود مقومة حسب قوتها الشرائية الفعلية . ذلك أن للتغيرات في الأرصدة « الاسمية » أثرها على قيمة النقود من خلال آلية الطلب والأسعار . وتولد هذه الآلية بدورها عملية تصحيح اقتصادي للقيم ينجم عنها تقلب الناتج النهائي . وهكذا لن يكون الناتج النهائي غير ناتج « اسمي » أي سيكون سلعاً معبراً عنها بالنقود . وعليه سينحصر دور النقود في تغيير الأسعار في التحليل الأخير .

يزعم فريدمان أن الأسعار هي الأداة الرئيسة لتصحيح وضع السوق ، لأن الأسعار تتكيف بسرعة أكبر من تكيف كمية السلع المتبادلة في السوق . بل إن تكيف الأولى هو من السرعة بحيث يمكن اعتبار دور الأسعار كمصحح لوضع السوق فورياً[2]. وعلى عكس ذلك نرى أن آلية تكيف الأسعار عند كينز تسير ببطء شديد (بسبب عوامل مؤسسية وعوامل أخرى) بحيث يمكن إهمالها كلياً وافتراض ثبات الأسعار في المدى القصير .

ولمقارنة النموذج الكينزي « المغرق في التبسيط » بالمذهب النقدوي يعرض فريدمان النموذج التالي المكون من ست معادلات :

$$\frac{ك}{س} = د \left(\frac{ن}{س} ، ف \right) \qquad (1)$$

$$\frac{ث}{س} = د \left(ف \right) \qquad (2)$$

---

(١) ملتن فريدمان ، « إطار نظري للتحليل النقدي » ، في « مجلة الاقتصاد السياسي » ، المجلد ٧٨ ، العدد ٢ ، مارس ــ ابريل (آذار ــ نيسان) ١٩٧٠ ، ص ١٩٣ ــ ٢٣٨ و« نظرية نقدية عن الدخل الاسمي » في كتاب « النظرية النقدية والسياسة النقدية في السبعينات » ، وقائع ندوة شيفلد عن النقود لسنة ١٩٧٠ ، مطبعة جامعة اوكسفورد ، لندن ، ١٩٧١ ، ص ٤١ ــ ٧١ .

٢ فريدمان ، « إطار نظري ... » ، مصدر سابق ، ص ٢٢٢ .

$$\frac{ن}{س} = \frac{ك}{س} + \frac{ث}{س} \qquad (٣)$$

أو يمكن التعبير عن المعادلة أعلاه بالقول :

$$\frac{خ}{س} = \frac{ن - ك}{س} = \frac{ث}{س}$$

$$ق\ ط = س \times د\ (\frac{ن}{س}\ ،\ ف) \qquad (٤)$$

$$ق\ ع = د\ (ف) \qquad (٥)$$

$$ق\ ط = ق\ ع \qquad (٦)$$

حيث ك هي إنفاق المستهلك ، و ث هي الاستثمار ، س مستوى الأسعار ، ن الناتج الإجمالي النهائي ، خ الادخار ، ق ط الطلب على النقود ، ق ع عرض النقود ، و ف معدل الفائدة .

إن المعادلات الثلاث الأولى تصف حالة القطاع « الحقيقي » ، إذ تأخذ في الاعتبار عوامل الاستهلاك والاستثمار والادخار . أما المعادلات ٤ ــ ٦ فتصف القطاع النقدي . إن المعادلة الأولى هي دالة الاستهلاك ، حيث يرتبط الاستهلاك بمستوى الدخل الحقيقي أو يعتمد عليه (لأن الدخل الحقيقي يساوي الناتج الإجمالي النهائي مقسوماً على مستوى الأسعار) ، كما يرتبط بمعدل الفائدة . وتعبر المعادلة الثانية عن الاستثمار الحقيقي كدالة لمعدل الفائدة . أما المعادلة الثالثة فهي متطابقة تحدد شروط التوازن في القطاع « الحقيقي » (حين يكون الادخار مساوياً للاستثمار) .

والمعادلة الرابعة هي دالة الطلب على النقود ، حيث تعتمد الأرصدة النقدية الاسمية على الدخل الحقيقي ، والأسعار ومعدلات الفائدة ، فيما تحدد المعادلة الخامسة عرض النقود وتطرح المعادلة السادسة شروط توازن سوق النقود .

يؤمن فريدمان بأن نموذجه مقبول من حيث المبدأ من كل من المدافعين عن النظرية الكمية والكينزيين ، لكن الفارق يكمن في الآتي : إن النموذج غير مكتمل لأن ثمة ست معادلات (تنطوي على سبعة مجاهيل (متغيرات مجهولة) هي : ك ، ث ، ن ، ف ، س، ق ط، ق ع) بحيث تبرز الحاجة إلى معادلة أخرى يتحدد المتغير السابع فيها خارجياً .

« يغلق » * أنصار النظرية الكمية النظام بواسطة المعادلة التالية :

$$\frac{ن}{س} = نَ = ن \text{ صفر} \qquad (٧)$$

حيث نَ هي الدخل الحقيقي . وهذا يعني ، بتعبير آخر ، أن مقدار الدخل « الحقيقي » أو مكوناته العينية تتحدد خارج النموذج . وبهذا يتم تقليص عدد المتغيرات المجهولة إلى ستة . لكن هذا يعني ، في واقع الحال ، التسليم بفرضية كلاسيكية مفادها وجود استخدام تام على الدوام .

وحسب فريدمان ، يحتاج الكينزيون إلى إضافة معادلة أخرى هي :

$$س = س \text{ صفر} \qquad (٨)$$

وهنا يجري افتراض استقرار مستوى الأسعار ، حيث تتحدد الأخيرة خارج النموذج ، أي أن الفرضية الكينزية التقليدية بشأن « عدم مرونة » الأسعار يتم إدخالها هنا ، انطلاقاً من كون الأسعار تتحدد بعوامل مؤسسية .

ما الذي ينجم عن هذه التغييرات ؟

إذا كان $\frac{ن}{س} = ن$ صفر ، فستصبح المنظومة الفرعية المكونة من المعادلات

الثلاث الأولى في النموذج مستقلة وستحدد بنفسها المتغيرات « الحقيقية » الثلاثة ($\frac{ك}{س}$ و $\frac{ث}{س}$ و ف) . وعليه تتخذ معادلة الطلب على النقود في قطاع سوق النقود شكل معادلة فشر للتبادل التي تحدد « قناع السعر » .

أما إذا انطلقنا من الحل الكينزي (س = س صفر) ، فستأخذ المعادلات الثلاث الأولى بتحديد العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل الاسمي في القطاع « الحقيقي » . ويحدد الحل الآني للمعادلات الست جميعاً المستوى التوازني لمعدل الفائدة والدخل «الحقيقي» .

غير أن كلا الحلين يمثل معالجة منطقية تجريدية للمشكلة . إذ أنهما لا يستندان إلى التطورات الاقتصادية الفعلية بل إلى افتراضات اعتباطية . فأنصار النظرية الكمية يفترضون حجم إنتاج عيني ثابت (حالة « الاستخدام التام ») ، فيما يفترض الكينزيون ثبات مستوى الأسعار . لكن كلاً من المعالجتين تعجزان عن قول كلمة واحدة بصدد العوامل التي تحدد نسبة توزع التغيرات قصيرة المدى في الدخل الاسمي بين الأسعار والناتج العيني .

وهكذا تسبب مقال فريدمان في خيبة أمل كبيرة في صفوف أنصاره . فقد كشف المقال بوضوح أن سنوات طويلة من السجال ضد أنصار النموذج الاقتصادي الكلي التقليدي لم تؤد إلى تأصيل معالجة فريدمان أو صياغته لأسلوب خاص به . ولولا تمسكه بفرضية « الاستخدام التام » في القطاع الحقيقي لما استطاع التخفيف من تأثير النقود على تغير الأسعار .

وفي ضوء رد الفعل السلبي على مقاله الأول ، كما يبدو ، اقترح فريدمان فيما بعد نموذجاً ثانياً لا ينقسم فيه الدخل الاسمي إلى مكونات عينية وأخرى قيمية . ويتكون النموذج من أربع معادلات هي :

$$ق_{ط} = ن \times د\ (ف) \qquad (١٤)$$

$$ق_{ع} = د\ (ف) \qquad (١٥)$$

$$ق_{ط} = ق_{ع} \qquad (١٦)$$

$$ف = ط_{صفر} + \left(\frac{١}{ن} \times \frac{دن}{دز}\right) \qquad (٩)$$

ليست التغيرات المدخلة إلى المعادلات ذات أهمية . إذ يتم استبدال الدخل « الحقيقي » في المعادلة ١٤ بالدخل « الاسمي » . والمعادلتان الخامسة والسادسة بقيتا بلا تغيير . أما المعادلة التاسعة فقد أضيفت لتحديد سعر الفائدة . إن فريدمان يستخدم هنا أفكار كينز وفشر . فهو يستعير من الأول فكرة ارتباط معدل الفائدة الجاري بمعدل قد نستطيع افتراض سيادته في المستقبل . ويستعير من الثاني فكرة تقول أن معدل الفائدة يأخذ بالاعتبار التوقعات حول معدل تغير أسعار السلع في المستقبل .

وقد اعترف فريدمان بأن النتيجة النهائية لنموذجه لا تختلف عن حصيلة النموذج السابق ، لكنه قال إن « فضيلة » النموذج الجديد تكمن في أنه لا يثير أصلاً قضية تقسيم الدخل الاسمي إلى مكونات قيمية وأخرى عينية . وبتعبير آخر ، فعوض أن يقوم فريدمان بتفسير الأبعاد الأساس للاختلافات ، يقوم بدل ذلك بإغماض عينه عن المشكلة برمتها .

وتهدف كل هذه الأبنية النظرية إلى تعزيز النظرية الكمية في النقود والرؤية النقدوية للدورة الاقتصادية المستندة إليها . وينطوي نموذج « الدخل الاسمي » على كل المكونات الرئيسة للمذهب النقدوي ، من دالة الطلب على النقود الكلاسيكية الجديدة التي تثبّت العلاقة المباشرة بين الطلب على الأرصدة النقدية ومقدار الدخل النقدي ، مروراً بعرض النقود المتحدد خارجياً والصيغة النقدوية المميزة بشأن الآلية الكامنة وراء حركة الفائدة (والمعتمدة على التغيرات في مستوى الأسعار) . لكن هذا النموذج يتجنب كل (أو معظم) الظواهر الأكثر أهمية في ميدان إعادة الإنتاج الرأسمالي ، التي لا يمكن من دونها تحليل القضايا الرئيسة في التطور الاقتصادي

بصورة مرضية . وبالإضافة إلى ذلك لا يصلح نموذج فريدمان النظري لوصف وتحليل الآثار الناجمة عن آلية السياسة الاقتصادية الحكومية .

٣ ــ « أثر الثروة » وآلية إعادة الإنتاج الرأسمالي

كمية الموجودات بوصفها أحد عوامل السلوك الاقتصادي . بعد صدور كتاب كينز « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود » غرقت المدرسة الكلاسيكية الجديدة في أزمتها ، وظلت قابعة تحت تأثير هذه الصدمة لفترة طويلة . فآلية بث الاستقرار الأساس في النموذج الكلاسيكي الجديد (الأسعار والأجور المرنة التي توازن العرض والطلب في كل الأسواق وبخاصة في سوق العمل) تعرضت إلى تحدي الفرضية الكينزية بشأن مستوى الأسعار « الثابت » .

وفي الوقت نفسه كانت الحجج الكلاسيكية الجديدة تتعلق بالدرجة الأولى بالعوامل المنظمة لعرض السلع . لهذا اعتقد الكلاسيكيون الجدد أن انخفاض الأجور في فترات الركود يؤمن بقاء الاستخدام عند مستواه السابق للركود وبالتالي فلن يحدث انخفاض في إنتاج السلع . بيد أن كينز أكد أن العامل الحاسم في تقليص الإنتاج ليس حجم المعروض السلعي بل الطلب الفعال . ومهما كان مستوى العرض ، فإن نقص الطلب سيقلص الإنتاج والاستخدام والدخل .

وكان على من يسعى إلى دحض منطق المفاهيم الكينزية ، أن يحاول العثور في داخل نظام علاقات الإنتاج الرأسمالية على « مولّد » تلقائي للطلب الاستهلاكي يمكنه التعويض عن النقص المزمن للاستثمارات . وعلى ذلك أخذ « أثر الثروة » يلعب بالتدريج هذا الدور في المخطط الكلاسيكي الجديد . والمقصود بتعبير « أثر الثروة » العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي وحجم الموجودات التي راكمها الفاعلون الاقتصاديون .

في الميزانيات الموحدة للقطاع الخاص (غير الحكومي) في الاقتصاد تكشف الإحصاءات عما يلي : في جانب الموجودات تظهر كمية الموجودات المادية والمالية ، وفي الجانب المدين تظهر الديون وصافي المستحق . والعنصر الأخير ، الذي يتم التوصل إليه باستقطاع إجمالي ديون الوحدات الاقتصادية من الموجودات ، يشكل كمية « الثروة الصافية » . ويمثل هذا المقدار ، من زاوية اقتصادية ، إجمالي رأس المال الفعلي المتراكم نتيجة للادخار . وحين يدخل هذا المقدار في ميزانية القطاع الخاص ، فإنه يتضمن كمية النقود التي

تمثل صافي دين القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص .

إن الفرضية القائلة بأن مقدار الموجودات المتراكمة يمكن أن يؤثر على السلوك الاقتصادي ليست بالفرضية الجديدة ، بل يمكن أن نرى فيها أصداء لكتابات أ. مارشال ، كما أن ثمة تعليقات على هذا الموضوع في كتاب آدم سمث « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » . غير أن التعبير الواضح عن فكرة التأثير المسكّن لإعادة تقويم الموجودات في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية لم يظهر إلا في عمل غوتفريد فون هابرلر « الرفاه والكساد » ، حيث يصف ظاهرة أُطلق عليها فيما بعد اسم « أثر بيجو » أو « أثر الميزانية الفعلية »[1] .

يرتبط هذا الأثر ، قبل كل شيء ، بإعادة تقويم العنصر النقدي من الثروة المتراكمة (النقود المكتنزة) ، حين تتجه الأسعار إلى الهبوط في حالات الكساد . لقد استخدم هابرلر حقيقة معروفة جيداً هي أن انخفاض أسعار السلع يقود آنياً إلى « ارتفاع قيمة » النقود أي إلى زيادة قدرتها الشرائية بالقياس إلى السلع . وهكذا سيشعر الفاعلون الاقتصاديون أنهم « أكثر غنى » (بمعنى أن القوة الشرائية الفعلية لرصيد النقود المتوافر لهم ستكون أعلى من المستوى الاعتيادي أو التقليدي وبالتالي فسيكون ثمة فيض بمعنى من المعاني) . ولهذا سيقلل هؤلاء من مقدار النقود التي يكتنزون . وعليه فإن الجزء الأكبر من الدخل سيتم إنفاقه على الاستهلاك . ونتيجة لذلك يؤمن هابرلر بأن طلباً إضافياً سينشأ في سوق السلع . وهذا ما سيساعد الاقتصاد تلقائياً على الخروج من الأزمة الاقتصادية .

ويشير هابرلر عرضاً إلى الآثار المحتملة الأخرى كذلك ، كإمكانية انخفاض معدل الفائدة نتيجة ازدياد عرض رأس المال المتاح للاقراض في حالات الكساد . وقد سبق للاقتصادي الأمريكي ل . ا . متزلر أن أشار ، منذ عام ١٩٥١ ، إلى أن إعادة تقويم الموجودات من السندات نتيجة التغير في معدلات الفائدة قد تكون ذات تأثير نهائي على الاستهلاك مماثل لتأثير التغير في عرض النقود ، وأن ارتفاع مردود السندات يقلل الميل للادخار مما يزيد الإنفاق الاستهلاكي[2] .

ويستخدم الكتاب الغربيون الآن مصطلحاً جامعاً هو « أثر الثروة » لوصف ظاهرتين معاً هما التغير في الإنفاق الاستهلاكي تحت تأثير إعادة تقويم المكونات النقدية للثروة الناجم عن

---

(١) غوتفريد فون هابرلر ، « الرفاه والكساد » ، مطبعة جامعة هارفرد ، كامبرج ، ماسا شوستس ، ١٩٥٨ ، ص ٣٨٨ ــ ٣٩٠ .

(٢) لويد ا . متزلر « الثروة والادخار ومعدل الفائدة » ، في « مجلة الاقتصاد السياسي » ، المجلد ٥٩ ، ابريل (نيسان) ١٩٥١ ، العدد الثاني .

حدوث تغير في الأسعار والتغير في الإنفاق الاستهلاكي تحت تأثير إعادة تقويم السندات الناجم عن التغيرات في معدلات الفائدة في السوق .

وتصاغ دالة الاستهلاك التي تأخذ هذا الأثر بنظر الاعتبار بالشكل التالي :

$$\frac{ك}{س} = ك \left(\frac{ن}{س} ، ف ، \frac{م}{س} \right)$$

حيث $\frac{ك}{س}$ هي مقدار الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي (بعد أخذ تغير الأسعار بنظر الاعتبار) ، $\frac{ن}{س}$ هي الدخل الحقيقي ، ف معدل الفائدة ، $\frac{م}{س}$ إجمالي الموجودات الحقيقية المتراكمة بما فيها النقود . (ولنتذكر هنا أن الحد الأول فقط ، أي $\frac{ن}{س}$ هو ما نعثر عليه في الصيغة الكينزية التقليدية للدالة) .

استخدم بيجو فكرة هابرلر للتشكيك في صحة استنتاجات كينز بشأن عدم الاستقرار الملازم للنظام الرأسمالي[1] . وعرض اقتراحاً ، تبناه فيما بعد عديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد ، مفاده أن تقليص الأسعار والأجور في ظروف كساد اقتصادي يحفز تلقائياً الاستهلاك ويقلص الادخار . واعتبر بيجو أن هذا الوضع سيجعل من المتعذر بقاء الاقتصاد في حالة نقص استخدام لفترة طويلة . وقد غدا أسلوب بيجو فيما بعد الحجة المركزية التي استند إليها النقد الكلاسيكي الجديد للاستنتاجات الكينزية .

غير أن معظم الاقتصاديين الغربيين لم يغامروا بتبني توصيات تستند مباشرة إلى الوصفات الناجمة منطقياً عن مخطط بيجو كإجراءات عملية للقضاء على الأزمات ، أي أنهم لم يغامروا بالتوصية بتخفيض الأسعار والأجور واتباع سياسة انكماشية . ذلك أن الاقتصاديين الغربيين يربطون انخفاض الأسعار بحالة الكساد بحيث أن الدفاع عن سياسة « كساد الأسعار » سيكون أمراً معادلاً للحث على إطلاق عمليات الأزمة . وحتى الحرب العالمية الثانية كانت مثل هذه التوصيات تعتبر غير مقبولة لأسباب سياسية ، ولهذا السبب بقيت البرامج العملية المضادة للأزمة الورقة الرابحة الرئيسة بيد الكينزيين . فقد كان هؤلاء ينصحون الحكومة بزيادة الائتمان وإصدار النقود بما يعوض عن الطلب غير الكافي .

---

(١) ا . ك . بيجو ، « الحالة الثابتة التقليدية » في « المجلة الاقتصادية » ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٣ ، ص ٣٤٣ ــ ٣٥١ وكذلك مقاله « التقدم الاقتصادي في بيئة مستقرة » في « مجلة الاقتصاد » ، المجلد ١٤ ، العدد ٥٥ ، أغسطس (آب) ١٩٤٧ ، ص ١٨٠ ــ ١٨٨ .

غير أن الاقتصاديين البرجوازيين أخذوا يولون اهتماماً متزايداً ، بعد الحرب ، «لأثر بيجو»★ (و « لأثر الثروة » بوجه عام) وأخذوا يدخلون هذا الأثر في مخططاتهم النظرية ، منطلقين بوجه خاص من اعتبارات ايديولوجية تحثهم على البرهنة على أن الرأسمالية هي نظام اقتصادي مستقر في الأساس .

وهكذا يرى الاقتصاديان الأمريكيان بوريس ب . بيسيك وتوماس د . سيفنغ في كتابهما عن « أثر الثروة » أن القول بعجز حتى اقتصاد على درجة عالية من سيادة المنافسة عن تحقيق الاستخدام التام من دون تدخل حكومي « ترك أثراً مقلقاً على كثير من الاقتصاديين »[1] . وفي الوقت نفسه ، ما إن يتم إدخال « أثر الثروة » إلى التحليل الاقتصادي حتى نتمكن من الإعلان « إننا لسنا مضطرين إلى الاستعانة بحكومة تعمل كآلة ضرورية لإنقاذنا »[2] . ويترافق هذا الإعلان مع تأكيد هذين الاقتصاديين أن « أثر الثروة » يتطلب مرونة الأسعار ومعدلات الفائدة لكي يتجسد مادياً .

« إذا كان مثل هذا الجمود قائماً بالفعل ، في ظل أي اقتصاد محدد ، فلن يكون بالإمكان إزالة البطالة إلا بالقضاء على ذلك الجمود أو بتطبيق الحكومة لسياسة مالية أو نقدية »[3] .

من هنا يرى المنظرون المعاصرون أن الاقتصاد الرأسمالي قادر ، من حيث المبدأ ، على أن يكون في حالة توازن حتى في ظل وجود استخدام تام ، ولكن كلما قلت مرونة الأسعار ، ازداد مدى التدخل الحكومي المطلوب لتحقيق أسرع قضاء ممكن على ما يخل بالتوازن . وكما أشرنا فإن هذا التسوية التوفيقية سمة تميز الموقف الذي يتخذه معظم الاقتصاديين المعاصرين في الغرب .

ولو تناولنا الأمر من زاوية منطقية ، فإن الأساس النظري لتبرير « أثر بيجو » يعاني من نواقص جدية . إذ تستند هذه الفكرة إلى عدد من الافتراضات غير الواقعية فيما يتعلق بسلوك الفاعلين الاقتصاديين ، كالفرضية القائلة إن إعادة تقويم عرض النقود في ظل الكساد ستولد طلباً إضافياً لأن الناس « سيشعرون أنهم أكثر غنى » . فلو استثنينا طواغيت الأسواق المالية الذين يشترون الأسهم والمشاريع بأسعار تخرج منافسيهم من السوق في حالات الكساد ، فإن انخفاض الأسعار خلال فترات تضخم المخزون وفيض الانتاج ، والإفلاسات والانهيارات الجماعية والبطالة لا يمكن أن تعيد الثقة المهزوزة في الواقع وتزيد الطلب . إن الأزمة تعني تدمير ثروات

---

(١) بوريس ب . بيسيك وتوماس د . سيفنغ ، « النقود والثروة والنظرية الاقتصادية » ، منشورات ماكميلان ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، ص ١١ ــ ١٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٤ .

مادية ، بحيث سيشعر الفاعلون الاقتصاديون أنهم باتوا أكثر فقراً وليس العكس . وفي ظل ظرف كهذا سيكون النزوع الأكثر احتمالاً هو نحو المزيد من الانكماش لا المزيد من الاستهلاك . ذلك أن السكان سينزعون إلى ادخار أجزاء أكبر من دخولهم خوفاً من « الأيام السوداء » القادمة وتوقعاً لمزيد من المصاعب الاقتصادية ولنمو البطالة . إن انهيار الأسعار يعني ، لأغلبية السكان ، ناقوس خطر يشير إلى تردي الوضع الاقتصادي . وبالتالي فهو لا يشكل حافزاً للشراء . وتلك وقائع اضطر كثير من الاقتصاديين البرجوازيين إلى الاعتراف بها ، مؤكدين نقاط الضعف في « أثر بيجو » وافتقاره إلى المصداقية ، وداعين إلى تجنب اللجوء إليها في ميدان السياسة العملية .. الخ[1] .

كما أدت محاولات البرهنة على وجود وقوة « أثر الأرصدة الحقيقية » (وغيرها من العناصر المكونة لـ « أثر الثروة ») استناداً إلى الحسابات الاحصائية إلى نتائج متناقضة إلى حد كبير . غير أن بعض الاقتصاديين توصلوا إلى أن « لأثر بيجو » وجود بالفعل ، كمبدأ عام ، وبالمعنى الأوسع أو بالشكل الأوسع لـ « أثر الثروة » مع أخذ تأثير معدل الفائدة على إعادة تقويم حافظة السندات (مجموع السندات) بنظر الاعتبار[2] .

فعلى الرغم من غياب الأدلة المباشرة المتعلقة بتأثير التغير في الأرصدة النقدية الفعلية على حجم الطلب ، ثمة استخدام واسع لـ « أثر الثروة » في النماذج النظرية ، كما أنها تحتل موقعاً بارزاً في الكتب المدرسية المعنية بالاقتصاد الكلي أو التحليل النقدي . ولقد ساهم قبول الاقتصاديين البرجوازيين بفكرة « أثر الثروة » إلى حد كبير في نشر وجهة النظر التي تسجل على كينز نقطة ضعف نظرية هي برهنته على إمكانية بقاء النظام الاقتصادي في حالة نقص استخدام لفترة طويلة .

مخطط باتنكن والواقع : أعطى باتنكن زخماً جديداً لدراسة « أثر الثروة »[3] فقد اعتبر الأخير النقود شكلاً تتخذه « الثروة الصافية » واستخدم « أثر بيجو » كعنصر أساس

---

(١) انظر على سبيل المثال : جون م . كلبرستون ، « النظرية الاقتصادية الكلية وسياسة إشاعة الاستقرار » ، شركة مفروهل ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص ٣٤١ ــ ٣٤٢ .

(٢) انظر : تالشنغ لي « نموذج استكشاف فصلي قياسي للطلب الفعال في الاقتصاد الأمريكي ما بعد الحرب » ، مجلة « الاقتصاد القياسي » ، بوليه (تموز) ١٩٦٣ . وكذلك ج . س . دوزنبري وآخرون « نموذج بركنغز الاقتصادي الفصلي للولايات المتحدة » ، شيكاغو ، ١٩٦٥ .

(٣) ون باتنكن ، « النقود والفائدة والأسعار » ، نيويورك ، ١٩٥٦ . وللمقالات التالية لباتنكن أهمية أيضاً في دعم نموذجه : « الأسعار النسبية وقانون ساي والطلب على النقود » ، مجلة « الاقتصاد القياسي » ، ١٩٤٨ . و« مرونة الأسعار والاستخدام التام » ، في كتاب « قراءات في النظرية النقدية » ، لندن ، ١٩٥٢ . و« عدم تحديد الأسعار المطلقة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية » ، مجلة « الاقتصاد القياسي » ، ١٩٤٩ .

من عناصر الروابط الاقتصادية . واستناداً إلى هاتين الفكرتين حاول أن يقدم أساساً نظرياً محدداً بدقة للاستنتاج الكلاسيكي الجديد بشأن الدور « المحايد » للنقود في التطور الاقتصادي .

تم دراسة سلوك الإنسان الاقتصادي في نموذج باتنكن انطلاقاً من وضع افتراضي ، إذ يكون لدى الفرد في بداية فترة معطاة كمية من السلع والنقود . ويأخذ باتنكن مخططه لسلوك الفرد في السوق من نموذج هكس عن التوازن العام[1] .

بموجب نموذج باتنكن ، يضطر الفاعلون الاقتصاديون إلى الاستجابة لأي انحراف للموازين النقدية الفعلية عن المستوى المرغوب (أو المطلوب) . وهنا بالضبط تكمن القناة الأساس التي تؤثر عبرها النقود على عمل الآلية الاقتصادية . فاضطراب العلاقة الاعتيادية أو المألوفة بين رصيد النقود « الحقيقي » وكمية أو مقدار المدفوعات يخلّ بالتوازن ويؤدي بالمستهلكين إلى الاستجابة بصورة تظهر في سوق السلع . إذ حين يكون ثمة فيض في الميزان النقدي يتجاوز المستوى « الاعتيادي » ينشأ طلب إضافي على السلع ، يقود بدوره إلى ارتفاع الأسعار . وتظل هذه العملية مستمرة حتى ترتفع الأسعار بنسبة تتطابق مع التغير الحقيقي في الموازين النقدية . وعند ذاك فقط تم استعادة التوازن ، أي أن القوى التي تسببت في إعادة هيكلة الأسعار لن تختفي إلا عند هذه اللحظة .

لكن هذه العملية هي « أثر بيجو » نفسه الذي يتمثل بالتحديد في اعتماد عمليات الاستهلاك على إعادة تقويم « صافي الثروة » ؛ إلا أن الأخيرة في حالة باتنكن يلعبه رصيد النقود .

اثار صدور كتاب باتنكن عام ١٩٥٦ موجة من الأعمال المنصبة على « أثر الميزانية الحقيقية » ودوره في إعادة الإنتاج الرأسمالي . وقد توصلت هذه الأعمال إلى استنتاجات شديدة التناقض . فقد عجز كثير من الاقتصاديين عن اكتشاف وجود هذا الأثر من خلال التحليل الاحصائي[2] ، وتوصل آخرون إلى أنه موجود بشكل شديد الضعف بحيث يمكن إهماله ببساطة .

لخص باتنكن في الطبعة الثانية من كتابه نتائج عدد كبير من الأبحاث الحسابية لدالة الاستهلاك في الولايات المتحدة إجراها لورنس ر . كلاين وك . ف . كرايست وك . ا . فوكس و ز . غريلشس و ا . زيلنر وغيرهم . كانت النتائج التي توصلت إليها تلك الحسابات طائفة

---

(١) انظر ج . هكس ، « القيمة ورأس المال » ، لندن ، ١٩٤٦ ، الفصول الأول والثاني والخامس والتاسع .

(٢) انظر ك . شوتا ، « أثر الميزانية الحقيقية في الولايات المتحدة ١٩٤٧ ــ ١٩٦٣ » ، في « مجلة المالية » ، ١٩٦٤ .

واسعة المدى من القيم لمعامِل الانحدار* المرافق لمتغير هو الميزانية الحقيقية . أما مؤشر مرونة أسعار الإنفاق الاستهلاكي الذي أولي أهمية خاصة كمؤشر على قوة « أثر الميزانية الحقيقية » فقد تقلب ضمن مدى واسع يراوح بين ٠٫٥ و ٣ ر٠ . وكان هذا المؤشر يدور في معظم الحالات حول رقم ٢ر٠ ، لذا فقد أعطى باتنكن تقييماً شديد الحذر لهذه المعطيات وأشار إلى « تباين واسع ومحير بين النتائج » وإلى استحالة الحكم على « صحة هذه التخمينات » من دون توافر معلومات إضافية[1] .

إن المنطق الكامن وراء مفهوم باتنكن لا يقل هشاشة عن النتائج التي قاد إليها . إذ لا يمكن التوصل إلى الاستنتاج بشأن « حياد » النقود في نموذجه إلا بالتمسك بالشروط الشديدة الخيالية التالية : (١) مرونة تامة للأسعار ولمعدل الأجور ، (٢) غياب « وهم النقود » أي التركيز على القيمة الحقيقية لا الاسمية للدخل والسندات والميزانيات النقدية ، (٣) غياب آثار إعادة التوزيع ، أي التغيرات في التوزيع الأصلي للدخول والسندات والميزانيات النقدية بين الفاعلين الاقتصاديين جراء تغير الأسعار ، (٤) عدم مرونة التوقعات بشأن تغيرات الأسعار المستقبلية (أي انعدام الاستجابة لاحتمال تصاعد التضخم) . وبالإضافة إلى ذلك ، فمن بين الفرضيات المهمة في النموذج (في الطبعة الأولى من عمل باتنكن) هي أن الاقتصاد لا يعرف غير النقود الورقية غير القابلة للاستهلاك التي تصدرها الحكومة لتغطية العجز في ميزانيتها ، وكذلك فرضية عدم وجود دين وطني .

إن أي شرخ في واحدة من هذه الفرضيات « البطولية » فحسب (كما وصفها موديلياني بدقة) يضعف إلى حد كبير بل ويلغي « أثر الميزانية الحقيقية » . وقد اضطر باتنكن نفسه إلى الاعتراف بأن استنتاجاته كانت تجريدية وغير واقعية* . ذلك أن التخلي عن آلية الأسعار المرنة أو افتراض غياب مرونتها ، وهو ما يشكل الفرضية الأولى ، سيلغي المنبع المحرك لإعادة تقويم الموجودات . وهذا عنصر ضروري من عناصر أثر الميزانية الحقيقية . لكن جمود الأسعار في ظل الاقتصاد الاحتكاري المعاصر للرأسمالية حقيقة لا يمكن إنكارها وتدلل على وجودها إحصاءات ما بعد الحرب في معظم البلدان . يضاف إلى ذلك أن تبني النموذج لـ « وهم النقود » (أو إلغاء فرضية باتنكن الثانية) ، والتركيز على القيمة الاسمية للمؤشرات النقدية سيلغي كل أساس للمقارنة يمكن الاستناد إليه لتقدير سلوك الفاعلين الاقتصاديين وسيشل أو يقضي على « أثر الميزانية الحقيقية » . وعلى الضد من صياغة باتنكن المستندة إلى غياب « الوهم النقدي » ، فإن سلوك الفاعلين الاقتصاديين في الظروف الفعلية لإعادة الإنتاج الرأسمالي أبعد ما يكون عن

---

(١) دون باتنكن ، « النقود والفائدة والأسعار » ، ص ٦٥١ ــ ٦٦٤ .

* المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ــ ٣١٢ .

اتباع خط عقلاني على الدوام . فالأثر المدمر الذي يتركه التضخم على الدخول في ظل نمو بطيء نسبياً للعملية التضخمية لا يولد إحساساً مباشراً وفورياً به ، بل يستغرق فترة محددة. كما أنه يولد ردود فعل شديدة التباين من جانب مجموعات السكان المختلفة . فكثير من الفاعلين الاقتصاديين قد يرتضون الزيادة في الدخل الاسمي ويعجزون بالتالي عن ملاحظة انخفاض القوة الشرائية للنقود . وبسبب هذا يعتقد بعض الاقتصاديين أن ثمة ما يبرر فرضية باتنكن عن غياب « الوهم النقدي »[1] .

ومن الفرضيات الأكثر بعداً عن الواقعية تجاهل آثار التغيرات في الأسعار على إعادة التوزيع . فثمة عديد من الدراسات التي برهنت على أن تأثيرات التضخم والانكماش على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ليست متساوية البتة . وأول من يصيبهم التضخم هم الفئات الأكثر فقراً ، التي تفقد جزءاً ملموساً من دخولها تستولي عليه الشركات والدولة الرأسمالية . وتحدث عمليات إعادة توزيع على نطاق واسع بين الدائنين والمدينين[2] .

وأخيراً فإن عدم مرونة التوقعات يعني التخلص من التوجس بشأن حركة الأسعار في المستقبل . إن توقع تسارع العمليات التضخمية في المستقبل ، على سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي إلى تهافت مذعور على شراء السلع وإلى مزيد من تصاعد الأسعار بنسبة أسرع . ومثل هذه الاستجابة ستخل بالمستوى «المألوف» الذي تتم مقارنة الموازين النقدية الفعلية به ، في حين أن استقرار هذا المستوى يعتبر شرطاً ضرورياً للاستنتاج المتعلق بالتغيرات المتناسبة للأسعار . بتعبير آخر ، يمكن القول أن اضطراب التوقعات بشأن حركة الأسعار يضعف جدياً « أثر الميزانية الحقيقية » أو يلغي وجوده كلياً . ذلك أن توقع الحركة التضخمية للأسعار هو عملية مهمة باتت تجذب اهتماماً متزايداً في الفترة الأخيرة .

وهكذا يتجلى خطأ الأسس التي يقوم عليها نموذج باتنكن . ولكن لعل الفرضيتين الأخريين أكثر ضعفاً وأضراراً بمفهومه لأثر الميزانية ، ونعني بهما فرضية عدم وجود نقود في الاقتصاد غير النقود الورقية (لا الائتمانية) ، وعدم وجود دين وطني .

---

(١) على سبيل المثال يفترض ا . ج . كين وألفن ك . كليفورك أن ثمة وجود محم لقدر من « الوهم النقدي » في العملية الاقتصادية ناجم عن تقويم غير دقيق من جانب الفاعلين الاقتصاديين للقيمة الحقيقية لموجوداتهم . ويريان أن هذا يضعف إلى حد كبير « أثر الميزانية الحقيقية » إن لم يزلها كلياً .

ا . ج . كين وا . ك . كليفورك ، « غياب وهم النقود : هل هو شرط ضروري للنقود المحايدة ؟ » ، في « مجلة المالية » ، سبتمبر (أيلول) ١٩٦٤ .

(٢) انظر ج . ل . باخ وج . ب . ستيفنسن ، « التضخم وإعادة توزيع الثروة » ، في « مجلة الاقتصاد والإحصاء » . فبراير (شباط) ١٩٧٤ .

لقد أدى تطور النظام النقدي للرأسمالية إلى حالة تعتبر فيها النقود الائتمانية (الأوراق النقدية والودائع المصرفية) العنصر الأكثر انتشاراً وسيادة في عرض النقود كما أنها الأداة الرئيسة للدفع . ولا يمكن اعتبار هذا النوع من النقود ، الذي هو دليل على الدين ، « ثروة صافية » ، وبالتالي فإنه لا يبرر ظهور « أثر الميزانية الحقيقية » . ذلك أن النقود الائتمانية التي تصدرها المصارف الخاصة تلعب في آن واحد دور موجودات (أو أرصدة) بالنسبة للقطاع غير المالي ودور ديون بالنسبة للمصارف نفسها . وستؤدي التغيرات في القوة الشرائية للنقود إلى نتائج عكسية على الدائنين والمدينين فيما يكون إجمالي الأثر صفراً إذ تلغي التأثيرات على الدائنين أثر التغيرات على المدينين بحيث أن التغير في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية المكونة من النقود الائتمانية لن يؤدي إلى تغير الطلب الإجمالي على السلع في القطاع الخاص .

أن باتنكن ، إذ يفترض وجود نوع واحد من النقود ، يبسط النظام النقدي المعاصر إلى الحد الأقصى ويتجاهل خصائص مهمة تميز بناءه المؤسسي . وكان غرلي وشو أول من أشارا إلى هذا الخطأ إذ اقترحا تصنيف النقود ، حسب طبيعة إصدارها ، إلى نقود « داخلية » وأخرى « خارجية » . الأولى تدخل إلى القطاع الخاص من خارجه ، فيما تظهر الأخيرة ضمن النظام نفسه من خلال قيام بعض الفاعلين الاقتصاديين بمد فاعلين آخرين بالائتمان[1] . وقد تبنى هذه الفكرة بخطوطها العامة فيما بعد ، معظم الاقتصاديين بمن فيهم باتنكن نفسه (في الطبعة الثانية من كتابه) .

ولا بد من القول ، إن هذا التصنيف للنقود إلى « داخلية » و« خارجية » يكتنفه غموض شديد . فأين نصنف ، على سبيل المثال ، الأوراق النقدية التي يصدرها المصرف المركزي ؟ لو تمسكنا بصرامة بمنطق غرلي وشو يجب أن نصنف هذه الأوراق النقدية ضمن « النقود » الخارجية ، لأن الدولة تقوم بإصدارها . بيد أن الأوراق النقدية في يومنا هذا يمكن أن تتخذ من الناحية الاقتصادية شكل نقود ورقية ، أو أدوات تداول ائتمانية حسب نوع المعاملة التي أدت إلى إصدارها . وكل النقود في الظروف الراهنة (بما فيها النقود التي لا تتحدد بمتطلبات التداول) تصدر عن قنوات ائتمانية . ولهذا السبب يعجز تصنيف النقود إلى نقود « خارجية » وأخرى « داخلية » عن التطابق مع المعايير العلمية الحقة .

وثمة مصدر آخر للخلل يرتبط بخصائص الدين الوطني ، الذي تجاهل باتنكن تناوله كعنصر من عناصر « صافي الثروة » ، فيما يعترض اقتصاديون آخرون على ذلك مؤكدين كونه

---

(١) جون غرلي وأداورد س . شو ، « النقود في نظرية للمالية » ، معهد بركنغز ، واشنطن ، ١٩٦٠ ، الفصل الثالث .

من عناصر « الثروة » ، أي أنه أساس ظهور أثر مشابه لـ « أثر الميزانية الحقيقية »[1] . لكن وجود دين وطني في الاقتصاد يؤدي من جديد إلى دحض الاستنتاج المتعلق بتناسب التغير في النقود والأسعار .

من هذا كله نلاحظ أن « أثر الميزانية الحقيقية » ، حتى من وجهة نظر نظرية بحتة ، يعاني من ثغرات جدية . وكذلك الحال بالنسبة لتفسير هذا الأثر في أعمال باتنكن . « فأساس » بروز هذا الأثر ، أولاً ، في صورة كم محدد من الموجودات (« صافي الثروة ») هو أساس شديد الهشاشة . ووجود النقود الائتمانية والدين الوطني في الاقتصاد ، ثانياً ، يبطل إحدى الاستنتاجات الرئيسة المتعلقة بعمل هذا الأثر ، أي التناسب الدقيق بين التغيرات في عرض النقود وتغير الأسعار .

لقد ترك مفهوم باتنكن واستنتاجاته ذات المنحى الكلاسيكي الجديد أثراً كبيراً في الصراع بين الاتجاهات الرئيسة في الاقتصاد البرجوازي . فظهر في كتابات سنوات الستينات نوع من التعايش بين الآراء الكلاسيكية والكينزية يستند إلى الاعتراف باستقرار النظام الرأسمالي من حيث الأساس . وتم التعويض عن ضعف « أثر الميزانية الحقيقية » بالبرامج الكينزية لتنشيط الطلب . لكن التدهور الحاد في الظروف الاقتصادية أوائل السبعينات جذب الانتباه مجدداً إلى عدم تناسب التطور الاقتصادي الرأسمالي واضطرابه .

٤ ــ مذهب « الاقتصاد النقدي »

النقود في نظرية التبادل . أشرنا إلى أن شعبية التحليل النظري الكينزي في الكتابات الاقتصادية الغربية تعرف هي الأخرى « دورات » . إذ أن هذه الشعبية ميالة إلى التقلب تحت تأثير مجمل التغيرات في الظرف الاقتصادي . وكقاعدة عامة يهرع الاقتصاديون البرجوازيون إلى التراث النظري الكينزي كلما تعمقت التناقضات الرأسمالية وتدهور الوضع الاقتصادي واشتدت النزاعات الطبقية ، لعلهم يجدون في هذا التراث إجابة تفسر لهم الهزات الاقتصادية والسياسية ووصفات لإزالة هذه الهزات أو التخفيف منها . وتسري هذه القاعدة ، بصورة معكوسة ، حين

(١) و . سمث ، « حول بعض القضايا الراهنة في اقتصاديات النقود : تفسير » ، في « مجلة الأدب الاقتصادي » ، سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ .

يبدو الأفق مشرقاً ، فعند ذاك يتم تصعيد الحملة ضد المذهب الكينزي ويوصف بأنه نظرية خاصة بـ « الاقتصاد الكاسد » ، ويحدث انعطاف حاد نحو التفسير الكلاسيكي الجديد للنظام الرأسمالي باعتباره شكلاً « ذاتي التنظيم » من أشكال النظم الاقتصادية ، وبالتالي باعتباره لا يتطلب برامج للتدخل الحكومي .

وتجلت هذه التقلبات بين النزعة الإدارية وبين أنصار الآليات العفوية (وهي من السمات المميزة للاقتصاد البرجوازي المعاصر) خلال العقدين الأخيرين بأكثر إشكالها وضوحاً . فخلال الخمسينات وأوائل الستينات كان ثمة أفق إيجابي نسبياً أدى إلى انتعاش وجهات النظر الكلاسيكية الجديدة ومعاودة الاهتمام بنماذج التوازن العام والنمو الاقتصادي الكلاسيكية الجديدة . ومع انتهاء الستينات أخذت تلك الآفاق المجال لموجة جديدة من التناقضات المحتدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . إن الركود الاقتصادي في أواخر الستينات وما صاحبه من معدلات بطالة مرتفعة ومعدلات نمو منخفضة والحرب النقدية والتجارية بين البلدان الرأسمالية القائدة ، فضلاً عن التضخم المرتفع بصورة استثنائية ، كل هذا أوصل النظرية المستندة إلى نماذج « التركيب الكلاسيكي الجديد » مجدداً إلى طريق مسدود . ومن جديد ، تعرضت نماذج التوازن العام في السوق المصاغة استناداً إلى أفكار فالراس ومارشال إلى انتقادات حادة لكونها شديدة التجريد ولعجزها عن أن تأخذ بنظر الاعتبار السمات المميزة لإعادة الإنتاج الرأسمالي التي تقود دوماً إلى ظهور الاختلالات .

إن هذا النقد يعكس الصراعات والاضطرابات الطبقية في البلدان الرأسمالية ، وسرعان ما قاد إلى تبلور اتجاه راديكالي في داخل الاقتصاد البرجوازي ينصب جهده على نقد المؤسسات الاقتصادية والسياسية للرأسمالية ويقف على طرفي نقيض مع علم اقتصاد المؤسسة البرجوازية السائدة .

وأشاع الفشل الفعلي للتوصيات النقدوية في ميدان السياسة الاقتصادية الحكومية كذلك ، خيبة الأمل في التحليل الكلاسيكي الجديد . فعوض أن تؤدي القيود النقدية التي فرضت في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى إلى القضاء على التضخم ، كان من نتائجها تشديد حاد لاتجاهات الركود والبطالة . ولقد جسدت عبارة الرئيس نكسون عام ١٩٧٠ « كلنا اليوم كينزيون » انعطاف السياسة الاقتصادية وابتعادها عن الوصفات الكلاسيكية الجديدة ، كما جسدت التحول الجديد ، الذي ظل يفتقر إلى الوضوح ، في الفكر الاقتصادي البرجوازي في الغرب .

ولا يزال الجدل يدور اليوم حول تلك القضية ذات الأساس الايديولوجي : هل الرأسمالية

نظام مستقر وقابل للحياة من حيث أساسه ؟ هل يمتلك الاقتصاد الرأسمالي القدرة على التنظيم الذاتي العفوي أم أن عمله يعتمد بصورة متزايدة على إجراءات تصحيحية تتخذها الحكومة ؟

يعتبر نموذج توازن السوق العام لفالراس وكل تطويراته اللاحقة التي نجدها في أعمال هكس ومودلياني وباتنكن الاقتصاد الرأسمالي نظاماً متماسكاً يحدث فيه الانتقال من حالة توازن إلى حالة أخرى متوازنة أيضاً بصورة هادئة بل وتلقائية . ويتحقق هذا التجانس بواسطة آلية خاصة هي اكتشاف محصلة أسعار التوازن النسبية (نسب التبادل) في كل الأسواق قبل البدء بعمليات المبادلة . وهذا يؤمن توافقاً تاماً بين الطلب والعرض ، فيضمن بالتالي « تصفية » تامة للسلع في كل الأسواق . وقد أسمى فالراس هذه العملية بـ « التعويض » ، فيما أطلق عليها ايجورث اسم « إعادة التفاوض حول العقود » . وتستخدم نماذج التوازن العام اللاحقة كذلك شكلاً ما من أدوات التنظيم الداخلي للنظام شبيهاً بتلك التي أشارت إليها النماذج الأولى .

وعليه فثمة ، على الدوام ، فرضية تتعلق بوجود شكل من أشكال « المنسّق الأعلى » (أو « الوسيط » على حد تعبير فالراس) يقوم بمعالجة كل معطيات السوق الهائلة العدد و« يعيّن » أسعار التوازن التي تضمن عمل كل فاعل اقتصادي على حدة بانسجام مع العوامل الأخرى . وينتج عن ذلك أن حجم الطلب على نطاق الاقتصاد ككل يساوي حجم العرض ، أو بتعبير آخر إن إجمالي الطلب الفائض في كل الأسواق يساوي صفراً . ولقد أطلق على هذه العملية اسم « قانون فالراس » .

إن المضمون التبريري لهذا البناء النظري واضح تمام الوضوح . فهو يضفي صفة مثالية على نمط الإنتاج الرأسمالي ويصف فوضى الاقتصاد الرأسمالي بالنظام المتناغم والمتماسك ويزعم أن تصرفات ملايين الفاعلين الاقتصاديين فيه منسقة على وجه الدقة ، وآفاقه واضحة والنتائج قابلة للاستشراف سلفاً فيه . وفي مثل هذا البناء النظري تبدو كل الاضطرابات والاختلالات ظواهر خارجية وعرضية ، كما لو كانت انحرافاً عن اتجاه ثابت ينزع إلى النمو المستقر .

أما في واقع الأمر ، فما أن يشرع الاقتصاديون البرجوازيون بتحليل الأوضاع الاقتصادية الفعلية ، حتى يضطرون إلى مجابهة حقيقة لا يمكن نكرانها مفادها أن التوازن ليس إلا لحظة عابرة وعرضية من لحظات عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي . ولقد اضطر كينز نفسه إلى الاعتراف بأن عدم الاستقرار هو السمة النموذجية للتطور الرأسمالي . غير أن هذا الجانب من تحليله (أي التأكيد على عدم الاستقرار الداخلي للاقتصاد الرأسمالي) خضع إلى عمليات تلطيف وتحييد عند صياغة مفاهيم « التركيب الكلاسيكي الجديد » .

ويحاول الكنزيون الجدد المعارضون للمذهب الكلاسيكي الجديد إخراج النظرية

الاقتصادية من مأزقها الذي أوقعها فيه وجود هذا « المنسّق الأعلى » الأسطوري في النماذج الاقتصادية . إذ لا يمكن تنسيق نشاطات شبكة كاملة من العوامل الاقتصادية في أوضاع سوق عشوائية وحيث عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لا مركزية في جوهرها . إن مثل هذا التنسيق المسبق لا يمكن أن يحدث سلفاً في اقتصاد غير مخطط ، يكون الهدف الرئيس فيه تعظيم الأرباح ولا يستطيع الفاعلون الاقتصاديون التعرف سلفاً فيه على وجهة ومحصلة الأسعار التوازنية . والجهل بالنسب والأسعار التوازنية حقيقة اقتصادية تتجلى في أوضح أشكالها حين تبرز الحاجة إلى تقويم واستشراف اتجاهات النمو الاقتصادي المستقبلية . أما نشاطات المنشآت الرأسمالية والمستهلكين فإنها تنتظم بالقوة في مجرى العملية الاقتصادية نفسها ، بحيث يتم فرض التوازن بالقوة في نهاية المطاف ، وتكون الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذا « التنسيق » شديدة الضخامة[1] . وثمة اقتصاديون برجوازيون يوافقون على هذا الرأي .

وهناك شعور متزايد في أوساط المحللين الغربيين مفاده أن النماذج التجريدية السائدة حتى اليوم ، عن توازن السوق العام لا يمكن اللجوء إليها لدراسة الظروف الاقتصادية ذات الصلة بالواقع . كما أن ثمة تفهماً متزايداً في أوساط قطاع من الاقتصاديين البرجوازيين لضرورة دراسة الاضطرابات في حالة التوازن واستجابة الفاعلين الاقتصاديين لهذه الاضطرابات عوض دراسة التوازن في ظروف النمو الثابت ، إذا أريد لعلم الاقتصاد أن يتزحزح للاقتراب بشكل أوثق من واقع الحال . والواقع أن السبب الرئيس لانبعاث الاهتمام مجدداً بكينز في صفوف الاقتصاديين البرجوازيين يكمن في افتقاد نماذج التوازن العام لأي جدوى عملية .

وتقود الدعوات إلى « العودة لكينز » بشكل حتمي إلى التركيز على دور النقود بوصفها المؤسسة الاقتصادية الرئيسة التي يتجسد فيها عامل الغرابة والشذوذ ، على حد تعبير كينز . انها

---

(١) كتب بول ديفيدسن ، الذي انضم إلى الكينزيين الجدد في شن الهجوم على المفاهيم التي تضفي على آلية إعادة الإنتاج الرأسمالي صفة مثالية ، يقول « ليست عمليات الازدهار والكساد ، في العالم الفعلي ، مجرد مسلسل غريب يمكن أن يترجم فوراً فوق مسار نمو للاقتصاد يتسم بحالة ثابتة طويلة الأمد . فالاتجاه التاريخي الفعلي للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات النقدية لعالمنا الحقيقي ليس قابلاً للتجزأة والتقسيم إلى اتجاهات قصيرة الأمد من الدورة الاقتصادية مستقلة منطقياً عن الاتجاهات الأخرى . (وليس مثل هذا التقسيم الثنائي غير صنعة يتجها خيال الاقتصادي ...) . وكل نموذج نظري قابل للتطبيق المنطقي على حالة واحدة فقط هي حالة اقتصاد في توازن بعيد المدى أو في نمو ثابت يمكن أن يكون تمريناً مفيداً ينشط الذهن الموجه للتحري العلمي . ولكن يجب ألا تؤخذ هذه النماذج باعتبارها وصفاً جدياً لبدائل موجودة في العالم الفعلي . ولا يمكن الاعتماد على مثل هذه « الألعاب الجميلة» كأساس للتنبؤ ولا كأساس للسياسة حينما دخلت النقود في الاقتصاد » . ويمضي ديفيدسن إلى القول أن هذه النماذج التي تستطيع التنبؤ بكل التغيرات منذ لحظة البدء ، ويمكن من خلالها تنسيق النشاطات « تمثل ردة إلى الوراء للنظرية النقدية عوض أن تكون تطويراً لها إلى الأحسن »

بول ديفيدسن ، « النقود والعالم الفعلي » ، ماكميلان ، لندن ، ١٩٧٢ ، ص ٨ ــ ٩ .

المؤسسة التي تُدخل عناصر الفوضى ومخاطر « المستقبل غير المنظورة » . إذن فثمة أساس جيد للعودة إلى مفهوم كينز عن « الاقتصاد النقدي » . ذلك أن الاقتصاديين البرجوازيين اليوم يعتبرون أن خصائص التبادل النقدي ، الذي ينطوي في أساسه على تجزأة البيع والشراء إلى فعلين مستقلين ، إنما هي تعبير عن الفوضى وانعدام التنسيق في النظام الاقتصادي مما يولّد الاختلالات ويقلق التطور « الهادىء » .

وقد دشن الحملة إلى « رد الاعتبار إلى كينز » والعودة إلى أفكاره « الأصيلة » مقالان كتبهما الاقتصادي الأمريكي ر . و . كلاور تدور حول خصائص التبادل النقدي وكيفية تناول نماذج التوازن العام للنقود[1] . وتلا ذلك صدور كتاب ا . ليجنهوفود الذي يعيد تقويم بعضاً من أفكار كينز ، مما أدى إلى صدور مراجعات شديدة الإعجاب بالكتاب في الصحافة الغربية[2] .

وبرغم اعتبار هذه الأعمال تفسيراً وشرحاً لأفكار كينز ، إلا أن مفاهيم مؤلفيها تختلف إلى حد كبير عن مفاهيم كينز ، ذلك أنها لجأت في أغلب الأحوال إلى تناول « ما أراد كينز قوله حقاً » و« ما كان يدور في ذهنه » .

لقد برزت نظرية « الاقتصاد النقدي » في مجرى عملية النقد الدائب للصياغة الكلاسيكية الجديدة التي يسميها كلاور « النظرية الفالراسية الجديدة في النقود والأسعار » . ويستند هذا التصور إلى قانون فالراس المشار له أعلاه . ويعتبر أنصار الصيغة الجديدة للمذهب الكينزي أن هذا القانون ، إذ يعكس شروط التوازن العام في كل الأسواق ، لا يمكن انطباقه إلا على اقتصاد قائم على المقايضة ، بحيث يغدو منطق القانون خالياً من أي معنى بمجرد ادخال النقود إلى النموذج .

يقوم قانون فالراس (حول تصفية جميع الأسواق في ظل توازن عام) على فرضية غير واقعية مفادها أن عرض أي سلعة سيجد الطلب الكافي الذي يلبيه . وبهذا المعنى فلكل السلع سيولة تامة ، أو بتعبير آخر أن الطلب لا حدود له بحيث يمكن مبادلة كل السلع المعروضة في السوق مقابل سلع أخرى ومن دون أي عائق . ولو تناولنا الأمر من زاوية صارمة ، فليس هذا إلا تعبيراً مفصلاً عن الفكرة المركزية لنظرية ساي عن تحقق الأسعار : أي أن العرض يولد الطلب .

---

(١) ر.و. كلاور ، « الثورة المضادة الكينزية : تقويم نظري » ، في كتاب « نظرية معدلات الفائدة » بإشراف ف.هـ. هاهن وف.ب.ر. بريشلنغ ، لندن ، ماكميلان ، ١٩٦٥ ، ص ١٠٣ ــ ١٢٥ . وكذلك مقاله « إعادة نظر في الأسس الجزئية للنظرية النقدية » في « المجلة الاقتصادية الغربية » ، المجلد ٦ ، مارس (آذار) ١٩٦٧ ، ص ١ ــ ٩ .

(٢) اكسل ليجنهوفود ، « في علم الاقتصاد الكينزي واقتصاديات كينز » ، مطبعة جامعة اوكسفورد ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

ولكن من البداهة القول أن مساواة العرض بالطلب في هذه النماذج لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود تنسيق ابتدائي بين خطط ونوايا جميع الفاعلين الاقتصاديين وهو أمر مستحيل الحدوث في الاقتصاد الرأسمالي العشوائي . وهنا يحتل دور المنسق « وسيط » وهمي يوصل إلى كل المساهمين في التبادل محصلة واتجاهات الأسعار التوازنية .

والنقود ، في النماذج ذات المنحى الفالراسي ، عنصر خارجي وشكلي بحت ، يتم النظر إليها كما لو كانت سلعة عادية قد تدخل في التبادل وقد لا تدخل فيه . وهنا يكمن أساس دحض كلاور لتلك النماذج . إذ أن المعاملة الطبيعية في ظروف السوق الفعلية لا تنطوي على مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى بل على مبادلتها بسلعة محددة هي النقود . وعليه فلا بد من امتلاك المرء قدراً من النقود لكي يتمكن من شراء أي سلعة ، مما يفرض قيوداً خاصة على سلوك الفاعلين الاقتصاديين ويعقد نشاطهم .

ومع هذا فإن التركيز على الجوانب الصورية (الشكلية) للتبادل في ظل اقتصاد المقايضة والاقتصاد النقدي وفر الأساس لصياغة نظرية لا تقل تجريدية هي نظرية « الأوضاع غير المتوازنة » حيث تتم إحالة مصاعب إعادة الإنتاج بصورة مباشرة إلى مصاعب عملية التبادل ذاتها . إن مفسري كينز المعاصرين يرون أن فضيلته الكبرى تكمن في تخليه عن فكرة « المنسق الأعلى » الذي ينقل الأسعار التوازنية إلى مختلف الفاعلين . وليس هذا غير شكل من أشكال الاعتراف بالطبيعة الفوضوية لإعادة الإنتاج الرأسمالي . فهم يتساءلون عما سيحدث لو تخلى المرء عن تنسيق أعمال الفاعلين الاقتصاديين عبر محصلة أسعار معطاة من الخارج تؤمن التصفية التامة للسوق . وتأتي الإجابة بأن التبادل ، في مثل هذه الحال ، سيجري على أساس أسعار غير مثلى (أو زائفة حسب تعبير هكس) طوال فترة قد تطول أو تقصر . وستكون النتيجة نقصاً في الاستخدام .

ينطلق الكلاسيكيون الجدد من افتراض تكيف الفاعلين الاقتصاديين بسرعة فائقة مع أوضاع السوق المستجدة . أما في النموذج الكينزي فإن استجابة هؤلاء لتغير الأسعار تكون أكثر بطئاً . فثمة قدر من التباطؤ ينجم عن الجهل باتجاهات التطور الاقتصادي في المستقبل . ذلك أن الفاعلين الاقتصاديين يعتبرون مستوى الأسعار الذي استمر لفترة طويلة ، مستوى « اعتيادياً » أو « مستقراً » ، ويعتقدون في البداية أن التغير في الأسعار انحراف مؤقت عن ذلك المستوى . ولهذا السبب يمتنع كثير من الفاعلين الاقتصاديين عن القيام بعمليات تجارية ويشرعون بالبحث عن عروض أكثر مردوداً ، عند تغير الأسعار ، آملين أن تعود الأسعار سريعاً إلى مستواها السابق .

وعلى عكس ذلك ، يرى الكينزيون الجدد أن مثل هذه الطفرات في عملية التبادل ، إذا امتدت إلى كل أسواق السلع ، تطلق سلسلة تفاعلات ذات أثر شديد السلبية على النظام الاقتصادي . فلو امتنع أحد الفاعلين الاقتصاديين المالكين لسلعة ما عن بيعها موقتاً بالسعر الجديد المتغير (سعر الاختلال) سعياً وراء شروط أكثر ربحية ، فإن رصيده من النقود ، أو « السلعة العامة » ، سينخفض وبالتالي فسينخفض الطلب على السلع الأخرى . وستنتج عن ذلك سلسلة من ردود الأفعال والتفاعلات ، فإذا لم تتحقق سلعة ما (أي إذا لم يتم بيعها مقابل نقود) ، فسيترك ذلك تأثيره لا على سوق تلك السلعة فحسب ، بل على جميع الأسواق كذلك . لأن معنى عدم تحقق السلعة هو أن ثمة تراكم للنقود في موضع ما من مواضع الاقتصاد . وهذه النقود مطلوبة لتأمين الطلب الفعال على السلع الأخرى .

وحسب نظرية « الاقتصاد النقدي » ينشأ « نقص استخدام » الموارد (أو بطالتها بما في ذلك بطالة سلعة قوة العمل) عن التشابك والترابط في المعاملات في ظل اقتصاد نقدي . وحيثما غاب السعر « الصحيح » (أي التوازني) كان ثمة بحث عن نسب تبادل جديدة قد تدوم لفترة طويلة وتقلص من إمكانات تحقق السلع . وتنجم عن ذلك سلسلة تفاعلات تؤدي إلى انخفاض عام في الطلب الذي لا يستند إلى الأسعار فحسب بل إلى المستوى الاعتيادي لضخ الدخول النقدية خلال تلك الفترة . ويؤدي التبادل وفق أسعار غير توازنية إلى « عدم انتظام » النظام ، وظهور سلسلة تفاعلات تتمثل في تراكم السلع لدى البائعين وتراكم النقود لدى المشترين ، مما يقود أخيراً إلى تقلص الإنتاج .

بإمكاننا الخروج باستنتاج مفاده أن النظرية البرجوازية المعاصرة في النقود تمثل على العموم ساحة صدام حاد بين مختلف التيارات . فالمعارك الدائرة حول مختلف أبعاد التنظيم الحكومي للاقتصاد دليل ساطع على القلق الذي تواجه به الدوائر الحاكمة في البلدان الرأسمالية تناقضات الرأسمالية المتعمقة .

إن المشاكل التي تشغل الاقتصاديين البرجوازيين اليوم جرى حلها علمياً قبل أكثر من قرن على يد ماركس في عمليه « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » و« رأس المال » . فلقد قدم ماركس تحليلاً ديالكتيكياً لتناقضات السلعة الناتجة عن الطابع المزدوج للعمل الذي تتضمنه . إن النقود تحل التناقض الداخلي للتبادل إذ توفر لعالم السلع شكلاً من أشكال التجسيد العام للقيمة ، أو بلورة للعمل المجرد .

وتنتج عن هذه الثنائية في فعلي الشراء والبيع آلية حساب عفوي وتنظيم لمدخلات العمل في الاقتصاد على أساس قانون القيمة . فحين لا يمكن بيع السلعة الفائضة مقابل نقود ووفق

الأسعار القائمة يعد هذا نذيراً بالحاجة إلى إعادة هيكلة الإنتاج ، وإعادة توزيع العمل ورأس المال بين الصناعات ، وغير ذلك .

غير أن ماركس أوضح ، في الوقت نفسه ، إن نشوء النقود عن عالم السلع لا يولد إلا إمكانية اسمية لاندلاع الأزمات . ولكي تتحقق هذه الإمكانية على أتم وجه ، فلا بد من وجود نظام متطور لعلاقات الإنتاج الرأسمالية يولد كل ساعة ، وبصورة محتمة ، اختلالاً عاماً في الاقتصاد ، وظواهر شحة (أو فيض) دورية في الطلب الفعال ، .. الخ .

وبعد ما يزيد عن القرن على اكتشاف ماركس ، ما يزال الاقتصاديون البرجوازيون يتجادلون حول القضايا النظرية التي تمثل نقطة البدء في التحليل العلمي لتناقضات التبادل السلعي وآثارها في ظل الرأسمالية . وهذه الدراسات لا تلقي ، في أحسن الأحوال ، إلا ضوءاً شحيحاً على العقبات التي تجابهها باستمرار عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي المعاصرة . إلا أنها تعجز عن تبيان الأسباب الموضوعية الكامنة وراء الظهور المستمر للاختلالات . وليست الأعمال الكينزية الجديدة خارج هذا التقويم .

الفصل الرابع

مشكلة التضخم

١ ــ المفهوم النقدوي
٢ ــ المفهوم الكينزي
٣ ــ مفهوم تضخم «دفعة التكاليف»
٤ ــ منحنى فيليبس
٥ ــ النظرية الاقتصادية والسياسية المضادة للتضخم

يخيم شبح التضخم اليوم على النظرية الاقتصادية بثقل لا سابق له ، فقد بات التضخم اليوم المشكلة المركزية التي تواجه الحياة الاجتماعية في البلدان الرأسمالية . وتجدر ملاحظة أن مختلف المدارس التي تحتل الساحة الشاسعة والمضطربة للنظرية الاقتصادية[1] لم تحاول أصلاً صياغة مفهوم موحد للتضخم . وهكذا يرى الاقتصادي السويدي بينت هانسن أن هناك اثني عشر « نوعاً من التضخم » أو اثني عشر استخداماً مختلفاً للمصطلح في الكتابات الاقتصادية ، فيما يرى الفرنسي ب . بياكابه أن العدد يصل إلى اثنين وثلاثين ، ويقفز به الألماني الغربي ف . ليفه إلى ستين[2] . وإضافة إلى ذلك فثمة بين الاقتصاديين البرجوازيين من يرغب في « منع استخدام مصطلح ومفهوم التضخم سواء في القواميس الاقتصادية أو في اللغة الدارجة »[3] . أما الاتجاه الغالب فيفضل اللجوء إلى أسلوب آخر ، يتمثل في استخدام مصطلح « التضخم » مع إضافة مختلف الخصائص إليه بما يساعد القارىء على فهم نوع التضخم الذي يدور في ذهن الكاتب [4].

---

(١) ا . براون ، « مراجعة ل ب . هانسن » ، مجلة « الاقتصاد » ، فبراير (شباط) ١٩٥٥ ، ص ٨١ .

(٢) ب . هانسن ، « دراسة في نظرية التضخم » ، نيويورك ، ١٩٥١ ، ص ٢٧ ، و ب . بياكابه ، « التحليل المعاصر للتضخم » ، باريس ، ١٩٥٢ ، ص ١ ، و ف . ليفه « التضخم الدوري » ، فرانكفورت ، ١٩٥٩ ، ص ٣٣ .

(٣) جورج مانويس ، « التضخم والنمو والتخطيط » ، جنيف وباريس ، ١٩٦١ ، ص ٣١٧ .

(٤) يقول الاقتصادي الأمريكي و . بون أنه لم يعد هناك اليوم من يتحدث عن التضخم فحسب ، بل لا بد من تحديد نوع التضخم المقصود ، فثمة تضخم ناجم عن دفعة التكاليف وتضخم الطلب المفرط وتضخم التسعير المبالغ به =

ولكي نتفهم على نحو أفضل أسباب هذا الخلاف النظري حول واحدة من الظواهر الأساس للرأسمالية المعاصرة ، لنراجع أولاً التطورات السابقة على ظهوره في النظرية الاقتصادية .

كان كلاسيكياً الاقتصاد السياسي ، آدم سمث وريكاردو ، يعتبران أن حركة أسعار السلع ترتبط بالدرجة الأولى بتغير مقدار العمل المتضمن في إنتاج تلك السلع ، كما ترتبط بتغير قيمة النقود التي تستند إلى قيمة المعادن المكونة لها (أي النقود ذات القيمة الكاملة) . وقبل سنة من صدور كتابه الرئيس « أسس الاقتصاد السياسي والضرائب » أشار ريكاردو إلى إمكانية تحرك الأسعار في اتجاه معاكس لحركة القيمة ، فعلى سبيل المثال « يمكن أن يرتفع سعر سلعة ما ، فيما تنخفض قيمتها ، وبالعكس »[1] . ومع ذلك لم ينجح سمث ولا ريكاردو في استنتاج شكل القيمة من تحليلهما للسلعة . ولقد أشار كارل ماركس إلى أن أحد معالم الفشل الرئيسة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي تكمن في أنه لم ينجح قط في الانتقال من تحليل السلع ، وبالدرجة الأولى من قيمة السلعة إلى استخلاص شكل القيمة وبخاصة إلى التعرف على ما يجعل منها قيمة تبادلية [2] . هذا في حين أن الأمر كله يدور حول الدور الاستثنائي الأهمية الذي يلعبه تحليل شكل القيمة والقيمة التبادلية عند تحليل تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والقوة الشرائية للنقود .

وأدى تطور هذا الاتجاه في الفترة اللاحقة إلى أن يحتل تحليل العلاقات المتبادلة بين أسعار السلع مركز الصدارة في النظرية الاقتصادية غير الماركسية . وكان من المحتم أن تعتمد الأسعار النسبية على العوامل « الحقيقية » فقط في مثل تلك المخططات النظرية . ولهذا كان من السهل تجاهل عوامل مثل كمية النقود في التداول والقوة الشرائية لوحدة النقود عند معالجة قضية تكون الأسعار ، سيراً وراء رأي جون ستيوارت مل [3] .

وجاء تطور مفاهيم المنفعة الذاتية* ليقضي كلياً على التميز النظري بين القيمة والسعر [4]. فالترابط بين المنافع الحدية لسلعتين ، الذي يحدد التقدير الذاتي لقيمتيهما ، يظهر

= وتضخم الأسعار المثبتة ، الخ (و . بون ، « تضخم العرض » في مواجهة « تضخم الطلب » : هل التميز بينهما مفيد ؟ في « المجلة الاقتصادية الجنوبية » ، يناير (كانون الثاني) ١٩٦٠ ، ص ١٩٩ .

(١) ج.ر. مكولوخ ، « أعمال ديفيد ريكاردو » ، لندن ، ١٨٤٦ ، ص ٤٠١ .

(٢) ك. ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الأول ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٨٥ .

(٣) جون ستيوارت مل ، « أسس الاقتصاد السياسي » ، لندن ، ١٩٢٦ ، ص ٤٨٨ .

(٤) ل منظري المنفعة الحدية ، وهو اتين كوندياك ، الأسعار علاقة بين التقديرات الذاتية لقيم سلعتين مطروحين للتبادل ، وينجم عن مثل هذه التقديرات أن الأسعار والقيم متطابقة تماماً من حيث الجوهر (ا . كوندياك ، « التجارة والحكومة » في « مقالات متفرقة في الاقتصاد السياسي » ، المجلد الأول ، باريس ، ١٨٤٧ ، ص ٢٥ ــ ٢٦) .

في ظل توازن السوق حتماً في صورة تناسب بين سعري السلعتين . وهذا ما يدفع تحليل القيم التبادلية للسلع إلى التركز على نسب مبادلة سلعة معينة مقابل سلعة أخرى . غير أن التغيرات الطارئة على هذه النسب (أي على الأسعار النسبية) لا علاقة لها البتة بتغير مستوى الأسعار المطلق للسلع .

وأدى ذلك إلى نشوء ظرف لم تعد النظرية الاقتصادية الجزئية فيه تولي إلا اهتماماً ثانوياً للتغير في المستوى العام للأسعار ، علماً أن هذه النظرية كانت أشبه بالعمود الفقري للاقتصاد السياسي عند بداية هذا القرن . وهكذا ركزت نظرية الأسعار المستندة إلى مبدأ التوازن الجزئي (الفريد مارشال) وإلى نظرية التوازن العام (فالراس) على هيكل الأسعار فقط[1] .

لقد كانت نماذج التوازن ، منذ عهد باريتو ، تلجأ إلى فرضية صريحة أو ضمنية مفادها اتسام النسب الرئيسة بتجانس للأسعار من الدرجة صفر*[2] .

ويتميز مثل هذا التناول منذ البدء ، بكونه شديد السكونية ، لدرجة أن كثيراً من المنظرين قارنوا حركة الأسعار بحركات البندول العادية[3] . وإذا ما تبنى المرء مثل هذا الإطار للمفاهيم فستستحيل ، في الواقع ، الإجابة على التساؤل عن أسباب وجود حركة مستمرة من مستوى أسعار مطلق إلى مستوى آخر . ويترتب على ذلك ، ما أشار إليه روبرت ليكاشمان من أن :

« الاقتصادي غالباً ما يؤكد الطابع التقدمي للرأسمالية ، فيؤدي بذلك أحد أدواره . لكنه يلعب دوراً آخر إذ يحرص على إفراغ معظم مقولاته من مفهوم التغير »[4] .

ولهذا تكشف معالجة التضخم ، كقضية نظرية مستقلة ، عن الطبيعة المتناقضة بعمق للمخططات التقليدية الكلاسيكية الجديدة . فحين أخذت قضية تصاعد الأسعار تحتل أهمية بارزة في الكتابات الاقتصادية في مطلع هذا القرن ، وذلك بسبب الارتفاع العام في تكاليف المعيشة ، اضطر أحد أشهر المنظرين آنذاك ، وهو ل . فون ميزس إلى الاعتراف بأن « أربعين

---

(١) يقول هانسن في معرض تحليله لنظم التوازن العام أن النظرية الاقتصادية التقليدية لم تقدم جواباً مرضياً قط على التساؤل « عما يحدد بالضبط معدلات تغير الأسعار » ، (بينت هانسن ، « مسح لنظم التوازن العام » ، نيويورك ، ١٩٧٠ ، ص ١١٩) .

(٢) الدالة المتجانسة من درجة ن هي تلك التي تلبي فيها أي قيمة تتخذها م الشرط التالي :

د(م س١ ، م س٢ ، ..... ، م س ن) = م^{ن} د (س١ ، س٢ ، ..... ، س ن) .

(٣) انظر جيفونز ، « نظرية الاقتصاد السياسي » ، لندن ، ١٩٢٤ ، ص ٩٣ ــ ٩٤ ، ا . مارشال « أسس الاقتصاد » ، لندن ، ١٩٢٠ ، ص ٣٤٥ .

(٤) روبرت ليكاشمان ، « تاريخ الأفكار الاقتصادية » ، نيويورك ، ١٩٥٩ ، ص ٣٨٣ .

سنة من تطور نظرية المنفعة الذاتية لم تترك أي تأثير من الناحية العملية »[1] .

كانت « الثنائية الكلاسيكية » تقوم على أن الانتقال إلى شروط جديدة لإنتاج كل السلع (عدا النقود) ، تلعب دوراً مشابهاً لتغير الطلب في أسواق السلع المنفردة من حيث أنها لا تؤدي إلا إلى تغيرات في هيكل الأسعار النسبي ، في حين أن حركة الأسعار المطلقة لا يمكن أن ترتبط إلا بالتغيرات في حجم التداول النقدي . وتقدم نماذج التوازن العام تفسيراً أحادي الجانب لوظيفة النقود . فليس من الصعب ، في كل الأحوال ، إدخال معادلات عرض النقود وطلبها في نظام معادلات فالراس . لكن العلاقة بين النقود والسلع في مثل هذا النموذج لا يمكن تمييزها في واقع الحال عن التبادل القائم على المقايضة .

لذا فمن الصعوبة بمكان ، التوصل إلى وجود نزوع نحو ارتفاع ثابت في المستوى العام للأسعار انطلاقاً من النظرية الاقتصادية الجزئية التقليدية ، أو من الفرضيات المتعلقة بسلوك المستهلكين ورجال الأعمال[2] . ففي إطار هذه الفرضيات لا يمكن تفسير النمو الثابت للتضخم ، الذي ينزع إلى التسارع في بعض الفترات ، إلا بالاستناد إلى أسلوب خاص لعمل القطاع النقدي في الاقتصاد . وهذا ما مهد الطريق أمام المفاهيم النظرية التي لا ترى في التضخم غير نتيجة لتغير عرض النقود .

١ ــ المفهوم النقدوي :

يؤمن النقدويون أن تغير الأسعار في المدى القصير يمكن أن يكون ناجماً عن أسباب مختلفة ، في حين أن التضخم المستمر هو ظاهرة نقدية بحتة على الدوام وفي كل مكان . ويقول ملتن فريدمان أن التضخم لا يمكن أن يحدث إلا حين تتزايد كمية النقود بسرعة تتجاوز سرعة زيادة كمية الإنتاج[3] . وحسب النقدويين يجب أن يكون سلوك الأسعار خلال فترة زمنية طويلة

---

(١) أرشيف علم الاجتماع ، ١٩١٣ ، الكتاب الثالث .

(٢) إن كينث آرو مصيب في قوله « يعود ضعف نظرية التضخم إلى المستوى الجزئي ، أي إلى النظرية القائلة أن الأسعار تتحدد على مستوى المنشأة الواحدة » .
مجلة « أسبوع الأعمال » ، ٢٩ يونيه (حزيران) ١٩٧٤ ، العدد ٢٣٣٧ ، ص ٥٩ .

(٣) ملتن فريدمان ، « الثورة المضادة في النظرية النقدية » ، في « أوراق الجمعية الاقتصادية الدولية الرقم ٣٣ ، لندن ١٩٧٠ ، ص ٢٤ .

بهذا القدر أو ذاك مرناً بما فيه الكفاية[1] . ونزوع الأسعار إلى الارتفاع هو دليل على « إفراط » في توسع عرض النقود الإجمالي ، ولهذا لا بد من اعتبار فائض عرض النقود على الدوام السبب الوحيد والمباشر للتضخم[2] .

لقد أجرى فريدمان وأفراد آخرون من هذه المدرسة حسابات إحصائية واسعة للبرهنة على أن أي زيادة في عرض النقود تتجاوز معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لا بد وأن تؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار . ولهذا يرون أن نمو رصيد النقود المطروح إلى التداول كان القوة المحركة الوحيدة للتضخم على امتداد تاريخ الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الرأسمالية . إذ يرفض فريدمان التفسيرات الأخرى ويؤمن بأن الاعتبارات النقدوية المحضة تستطيع أن تفسر زيادة الأسعار طوال فترة تزيد على قرنين . وبإمكان هذه الاعتبارات توفير تفسير كاف للتضخم المتصاعد الوتائر خلال الفترة الأخيرة[3] .

وغالباً ما استندت الصياغات الأولى للنظرية الكمية في النقود إلى فرضية مفادها أن سرعة دوران النقود تميل إلى البقاء ثابتة بهذا القدر أو ذاك ، على امتداد فترات زمنية ليست شديدة الطول ، بحيث كان على المستوى العام للأسعار الارتفاع بنسبة مساوية لزيادة عرض النقود . أما اليوم فيستند المفهوم النقدوي للتضخم في الغالب ، إلى أسس معدّلة بعض الشيء للنظرية الكمية في النقود . فهو يقرّ في حالات معينة (مثل حالة التضخم المتسارع أو « القافز ») بإمكانية تغير سرعة دوران النقود . ويرى أن مثل هذه التغيرات تمثل واحدة من الأبعاد الرئيسة للعملية التضخمية . ولكن يمكن على الدوام ، حسبما يرى النقدويون ، فرز الدالة التي تربط الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بعدة متغيرات مستقلة ، بما فيها مستوى الدخل ، واعتبارها دالة ذات استقرار وثبات متميزين . وحين يتغير عرض النقود لا بد أن يتغير الدخل الاسمي بطريقة تعيد تثبيت النسب التوازنية بين الطلب على النقود والدخل .

كان ثمة نزوع ، طوال فترة ما بعد الحرب ، نحو ارتفاع طويل الأمد في مؤشرات سرعة دوران النقود (وبخاصة المؤشرات المحسوبة للنقود الموجهة للاستثمار) . وأكد هذا الارتفاع ، الذي

---

(١) حينما يضطر النقدويون إلى الاعتراف بأن استجابة الأسعار ليست مرنة بما فيه الكفاية ، فإنهم يميلون إلى اعتبار ذلك مجرد نتاج لتدخل لا مبرر له من جانب النقابات والحكومة في عمل نظام السوق الحر .

(٢) يقول الاقتصادي الفرنسي المعروف جاك رويف « لا يمكن أن يكون ثمة تضخم من دون نقد فائض ، ولا يمكن وجود نقد فائض من دون تضخم » (« السيطرة على التضخم بواسطة السياسة النقدية والائتمانية » في « التضخم » ، وقائع مؤتمر الجمعية الاقتصادية الدولية ، لندن ، ١٩٦٢ ، ص ١٦٥) .

(٣) جمعية أبحاث العلاقات الصناعية ، وقائع الاجتماع السنوي الحادي عشر ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، ص ٢١٢ — ٢١٣ .

يحدث في حالات التضخم الشديد ، من جديد أهمية الربط بين حركة المؤشرات الخاصة بالإنتاج الإجمالي ودوران السلع والأرصدة المالية من جهة وبين عرض النقود من جهة أخرى . فقد بينت الدراسات الاحصائية الاقتصادية أن « قانون الاستهلاك الأساسي » لكينز غير مقبول ، وإن صفات دوال الاستهلاك الأولية ذات الطابع الكينزي غير كافية أو مرضية .

وفي ظل هذه الظروف الجديدة ، يفضل النقديون اتباع أسلوب أكثر مرونة . وبرغم تواتر التأكيدات من جانب بعض الاقتصاديين الغربيين والوثائق الحكومية الرسمية على بقاء سرعة دوران النقود ثابتة طوال أمد طويل نسبياً ، إلا أن ثمة تحول تدريجي نحو نقاط تأكيد أخرى في الصياغات النظرية . إذ يجري اليوم اشتقاق استقرار سرعة النقود من استقرار العلاقات بين هذا المؤشر وبين مؤشرات أخرى دالة على التطور الاقتصادي ، غالباً ما تكون ذلك الجزء المستقر من إجمالي الدخل الشخصي و/أو كلفة الحفاظ على النقود . وفي هذا الصدد يقول فريدمان :

« ثمة أدلة وضعية ضخمة على استقرار وانتظام مقادير مثل سرعة الدخل لا يمكن إلا أن تبعث البهجة في قلب كل من تعاطى بدرجة مكثفة تمع المعطيات النقدية »[1] .

في مطلع الستينات أعلن فريدمان ومايزلمان أنهما يقدمان ، للمرة الأولى ، حلاً لمشكلة متانة المعطيات الإحصائية الملموسة « فالمسألة المطروحة تتعلق بالدرجة الأساس بالاستقرار قصير الأمد للعلاقات المطروحة للمقارنة »[2] . وبعد إجراء سلسلة من حسابات الانحدار* ، توصلا إلى الاستنتاج التالي : إن العلاقات التي جرى فيها استخدام سرعة دوران النقود أظهرت أنها أكثر استقراراً على الدوام في المدى القصير من النماذج الكينزية ، على سبيل المثال ، التي تصف الأثر المعجّل للاستثمارات « المستقلة » . ويبرهن ذلك ، كما يرى فريدمان ومايزلمان ، على تفوق النماذج النقدوية ، التي تعتبر عرض النقود المصدر الأساس للحركة في النظام الاقتصادي ، على النماذج الكينزية حيث تتحدد حركة الإنتاج والأسعار بالاستثمارات « المستقلة » . وسرعان ما أطلق هذا الاستنتاج نقاشات طويلة بين الاقتصاديين الغربيين[3] .

---

(١) ملتن فريدمان ، « النظرية الكمية في النقود : إعادة طرح » ، في كتاب « دراسات في النظرية الكمية في النقود » ، ص ٢١ .

(٢) ملتن فريدمان وديفيد مايزلمان « الاستقرار النسبي لسرعة دوران النقود ومضاعف الاستثمار في الولايات المتحدة ، ١٨٩٧ ــ ١٩٥٨ » في كتاب « سياسات تثبيت الاستقرار » ، ١٩٦٣ ، ص ١٧٤ .

(٣) د . هيستر ، « كينز والنظرية الكمية : تعليق على ورقة فريدمان ــ مايزلمان » ، مجلة الاقتصاد والإحصاء المجلد ٤٦ ، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٤ ، البرت أندو وفرانكو مودلياني ، « الاستقرار النسبي لسرعة دوران النقود ومضاعف الاستثمار » ، م . دي برانو ومت . ماير « اختبارات الأهمية النسبية للإنفاق المستقل والنقود » في (المجلة الاقتصادية الأمريكية) ، سبتمبر (أيلول) ١٩٦٥ ، ولم بول والنداكورنبلث « ورقة فريدمان ــ مايزلمان : أدلة جديدة حول جدل قديم » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣ .

أحال النقديون ارتفاع الأسعار خلال فترة ما بعد الحرب إلى سبب نهائي هو سياسة التوسع النقدي والائتماني ، وبالتالي فقد اعتبروا أن اللوم يقع على إدارة المصرف المصدر للأوراق النقدية بالدرجة الأساس . ويعطي فريدمان التفسير الشعبي التالي للأمر :

« يتم صنع التضخم في واشنطن ، في ذلك الهيكل الاغريقي الفخم والمهيب الواقع في جادة الدستور والذي يضم مجلس أمناء جهاز الاحتياط الاتحادي »[1] .

ولم يقدم النقديون أي وصف تفصيلي للآلية التي ينمو بموجبها التضخم ، بل غالباً ما يلجأون إلى « أسلوب العلبة السوداء » . لذا فيمكن وصف الآلية بأكثر التعابير عمومية كما يأتي :

ثمة زيادة في كمية النقود تلعب في العادة دور الدافع أو الحافز الأولي للتضخم . فالتوسع المفرط في تداول النقود يعني أن الأرصدة النقدية المتاحة للمشاريع والمستهلكين ، أي عرض النقود ، تتجاوز المتطلبات الفعلية ، أو الطلب على النقود . وفي هذه الحالة سينقضي بعض الوقت (يقدره فريدمان بشكل تقريبي بين ٦ و ٩ أشهر) قبل أن يرتفع معدل نمو الدخل الاسمي ومعه نمو الناتج القومي الإجمالي الاسمي ، لأن المالكين سيرغبون في التخلص من الأرصدة النقدية « الفائضة » (في ظل مستوى أسعار معين) ، وبالتالي فسيزيدون من إنفاقهم . واليوم نجد النقديين ميالين إلى الاعتراف بأن الاستجابة المباشرة من جانب السوق لتوسع الطلب على النقود لن تتخذ شكل انتقال إلى أسعار جديدة أعلى ، بل ستتخذ شكل زيادة في العرض نتيجة حدوث بعض الانخفاض في المخزونات وبالدرجة الأولى نتيجة ازدياد الإنتاج[2] .

---

(١) ملتن فريدمان ، « جهاز التضخم الاتحادي » ، نيوزويك ، ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٩ ، ص ٤٦ .
جهاز الاحتياط الاتحادي هو التسمية الأمريكية للمصرف المركزي ــ المترجم .

(٢) إن هذا التفسير لاستجابة النظام الاقتصادي للتوسع في الطلب الإجمالي على النقود جدير بالانتباه . إذ يقول فريدمان في أحد أعماله (مقالات في الاقتصاد الوضعي ، مطبعة جامعة شيكاغو ، شيكاغو ، ١٩٥٣ ، ص ٤١ ــ ٤٢) إن نظرية الأسعار النسبية كما هي اليوم أخذت شكلها الحالي تقريباً على يد مارشال في كتابه « أسس الاقتصاد » . بيد أن مارشال وأتباعه افترضوا أن التوسع في الطلب على النقود يؤدي خلال أمد قصير إلى ارتفاع في الأسعار ولا يقود إلى توسع العرض في السوق إلا في فترة لاحقة . غير أنه في ضوء تطور الاقتصاد الرأسمالي خلال العقدين الأخيرين كما يبدو ، كان على فريدمان وغيره من النقديين التخلي عن المفاهيم التقليدية الكلاسيكية الجديدة بشأن استجابة السعر الفورية للعلاقات القائمة بين طلب السوق وعرض السوق .
وهكذا أخذت المخططات النقدوية تتبنى سياقاً معاكساً مفاده أن الإنتاج هو أول من يستجيب لتوسع الطلب على النقود ، في حين يبدو أن سلوك الأسعار لا يكون مرناً إلا خلال فترة زمنية أطول .

وتحل المرحلة التالية من العملية بعد حوالي ثمانية عشر شهراً من بدء النزوع نحو نمو الإنتاج . فعند ذاك تكون تقديرات السوق وتوقعات الفاعلين الاقتصاديين قد تغيرت بحيث يخلي نمو الإنتاج السبيل بوجه ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

ويؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة بدوره إلى تقلص محتم في القوة الشرائية الحقيقية للأرصدة النقدية ، مما يزيد من حاجة الفاعلين الاقتصاديين إلى النقود . وتمضي هذه العملية في الدوران حتى تغدو كمية أدوات الدفع المطروحة في التداول مساوية للطلب على النقود الجاهزة من جانب المشاريع والمستهلكين . ولا يمكن تأمين الانتقال إلى نقطة توازن جديدة إلا عبر الوصول إلى ارتفاع عام في الأسعار . غير أن نماذج كهذه تعجز على العموم ، عن دراسة الأبعاد البنيوية والحركية لمشكلة التضخم .

ومهما يكن من أمر ، فإن النقديين يؤمنون بأن العملية التضخمية (بل إنهم يؤمنون بأن الآلية الأكثر شمولاً ، أي آلية توسع وتقلص الإنتاج دورياً[1]) تستند إلى تغيرات في عرض وطلب النقود من جانب السكان . وهكذا ، نرى أن الصياغة القديمة (الأولية) للنظرية الكمية في النقود لم تتعد بلورة الترابط الذي كان يجب البرهنة على وجوده على امتداد فترة طويلة بهذا القدر أو ذاك ، فيما تدعي الصياغة الجديدة أنها أنجزت أكثر من ذلك . فقد تولت تفسير التقلبات قصيرة الأمد في النشاط الاقتصادي ، وحركة الأسعار الموقتة .

وطبقاً للتأكيدات النقدوية ، فلا بد أن يترافق نمو عرض النقود مع نمو في الدخل النقدي الاسمي . وقد ينتج هذا النمو عن توسع في الإنتاج وارتفاع في الأسعار في الوقت ذاته . وبهذه الطريقة تبدو الآثار القصيرة الأمد لحافز النقود منقسمة بين مقادير اسمية (التغير في مقياس الأسعار) وبين نسب اقتصادية حقيقية (بما في ذلك الأسعار النسبية) ، الأمر الذي يكشف عن قصور الصياغات النقدوية الأولية .

لإيجاد مخرج لتجاوز هذه الصعوبة من جانب المدرسة النقدوية ، مع الحفاظ على فكرة الدور الحاسم الذي يلعبه عامل النقود ، يقترح بعض الاقتصاديين الغربيين التمييز بين نمو عرض النقود المطلق وبين سرعة تحرك مجمل الأدوات النقدية ، بدل التركيز على تعجيل (تسارع) أو تباطؤ هذه الحركة . وفي هذا الصدد ، يقول كارل برنر أحد أكثر الناطقين باسم « النقدوية الجديدة » تأثيراً ما يلي :

---

(١) دون باتنكن ، « تقاليد شيكاغو ، والنظرية الكمية وفريدمان » في « مجلة النقود والائتمان والمصرفة » فبراير (شباط) ١٩٦٩ .

« يتركز ضغط الزيادة في النقود دوماً على مستوى الأسعار . أما التسارع (أو التباطؤ) النقدي فيؤثر على الدوام على وتيرة النشاط الاقتصادي »[1]

وينطوي هذا القول على التسليم بأن كلاً من النشاط الاقتصادي ومستوى الأسعار ، يعتمدان بصورة حاسمة على تغيرات عرض النقود[2] .

وتولي المخططات النقدوية المعاصرة الكثير من الانتباه إلى التمييز بين التضخم المتوقع وغير المتوقع ، فالتغيرات غير المتوقعة في عرض النقود فقط (وهي تغيرات تعزى في العادة إلى تسارع أو تباطؤ نمو عرض النقود) يمكن أن تؤثر على التغيرات قصيرة الأمد في العمليات الاقتصادية الفعلية (وبالتالي على معدل نمو مستوى الأسعار العام) . ويتم اللجوء إلى عمليات التكيف الأولية كقاعدة لوصف تشكل التوقعات . ولكن غالباً ما يعجز النقدويون عن رؤية القنوات الملموسة والأشكال الاقتصادية التي تمارس عبرها تلك التوقعات تأثيرها على حركة الدخول والأسعار ومعدلات الفائدة .

تتجسد هذه المبادىء النظرية بوضوح في النماذج القياسية الاقتصادية للنقدويين . وقد حظيت هذه النماذج بأكبر قدر من القبول منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات[3] . وكان الهدف من صياغتها تحليل التغيرات قصيرة الأمد في الناتج القومي الإجمالي ومكوناته ، لكنها تضمنت كذلك معادلات تصف سلوك الأسعار . وعلى العموم ، ظل عدد المتغيرات المستقلة* في مثل هذه المعادلات قليلاً نسبياً ، يضم متغيراً عن عرض النقود (معبراً عنه بمقادير اسمية) — وكمقدار إجمالي وجاري ، كما يضم بعض خصائص التوقعات الاقتصادية بما فيها توقعات

---

(١) كارل برنر ، « النظرة النقدوية إلى أفكار كينز » ، في « مجلة مصرف لويد » ، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧١ ، العدد ١٠٢ ، ص ٣٩ .

(٢) نلاحظ أن بعض الاقتصاديين حاولوا اقتفاء أسلوب فشر ، فأكدوا على تأثير الحوافز النقدية على تشكل الأسعار النسبية للموجودات الحقيقية والمالية ، وعلى حركة معدلات الفائدة . وهو أسلوب في تناول « آلية انتقال الآثار » اعتبره كارل برنر أسلوباً ضعيفاً عند النقدويين (انظر كارل برنر ، « دور النقود والسياسة النقدية » في « مجلة مصرف الاحتياط الاتحادي لسانت لويس » ، المجلد ٥٠ ، تموز ١٩٦٨ ، ص ٩ — ٢٤) . لكن ما يتصدر تحليل آلية التضخم في الغالب ، إنما هوالأسلوب الأكثر قوة .

(٣) انظر على سبيل المثال : ل . اندرسن وك : كارلسن « نموذج نقدوي لتثبيت الاستقرار الاقتصادي » في « مجلة مصرف الاحتياط الاتحادي لسانت لويس » ، نيسان (ابريل) ١٩٧٠ ص ٧ — ٢٥ . و د . كارنوسكي « الصلة بين النقود والأسعار ١٩٧١ — ١٩٧٦ » في « مجلة مصرف الاحتياط الاتحادي لسانت لويس » ، يونيه (حزيران) ١٩٧٦ ، ص ١٧ — ٢٣ . وثمة تحليل نقدي للأساليب الفنية المستخدمة من قبل اندرسن وكارلسن في : و . نورد هاوس « تطورات حديثة في حركة الأسعار » في كتاب « الاقتصاد القياسي لتحديد الأسعار » ، واشنطن ، ١٩٧٢ ، ص ٤٣ — ٤٤ .

الأسعار . وتكون هذه المعادلات تسلسلية في العادة . وعلى العكس من النماذج القياسية الاقتصادية الأخرى (مثل نموذج وارتن والنموذج الذي أعده معهد ماساشوستس للتكنولوجيا مع جهاز الاحتياط الاتحادي ، وغيرها) التي تستنتج النمو التضخمي للأسعار من عمل عدة عوامل سواء في جانب الطلب على النقود أو عرض النقود فإن عرض النقود المتزايد في النماذج النقدوية يظهر على الدوام باعتباره السبب الرئيس لنمو للأسعار الثابت بحيث يصبح ارتفاع المستوى العام للأسعار متطابقاً تقريباً مع الزيادة الإضافية في عرض النقود . ولنأخذ على سبيل المثال حسابات نموذج اندرسون ــ كارنوسكي المتعلقة بالفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٧٣ ، حيث نجد أن الزيادة في عرض النقود من ٣٪ إلى ٦٪ سنوياً توجب حصول زيادة إضافية في نمو الأسعار تعادل ٣ر٢٪ سنوياً[١] .

على المرء الذي يتناول المفهوم النقدوي أن يبرز بادىء الأمر سمته المنهجية الأساس ، فهو يستنتج حركة المستوى العام للأسعار مباشرة من تفاعل السلع والنقود في عملية التداول . ويعتبر الرابطة السببية ما يظهر على سطح الظواهر . فزيادة كمية النقود في التداول هي على الدوام السبب النهائي لارتفاع الأسعار . الأمر الذي يدل على تجاهل تام للعمليات الاقتصادية الجوهرية التي تربط حركة الأسعار بقيمة السلع والنقود وبالتالي فهي تتجاهل العمليات التي تربط حركة الأسعار بالعمليات الجارية في ميدان الإنتاج ، في حين أن أساس العلاقات القيمية يتشكل في عملية الإنتاج الاجتماعي . ولا تلعب النقود سوى دور المحقق لأسعار السلع في مجرى التداول .

وتغدو الرابطة الخارجية بين التغير في كتلة أدوات التداول وحركة الأسعار شديدة الوضوح حين يتسع عرض النقود بدرجة حادة . لذا فقد كان ثمة أساس معقول وفره نمو كمية العملة في أوربا الغربية إثر الاكتشافات الجغرافية الكبرى واستغلال مناجم أمريكا لتشكل « الخلفية التاريخية » للنظرية الكمية في النقود على يد ديفيد هيوم[٢] .

وظهرت الأبعاد المحددة للتناسب بين حالة عرض النقود وحركة أسعار السلع بعد انهيار معيار الذهب . وأخذت الشروط تتبلور لظهور قطيعة حادة ودائمة بين حركة قيمة السلع وأسعارها . فالكفاءة المتزايدة في استخدام الموارد المادية والعمل تقود إلى تقليص كمية المدخلات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة ، في حين تنزع أسعار السلع ، معبر عنها بالنقود الورقية إلى نمو سريع يصحبه توسع تضخمي في عرض النقود . ولقد ساعد هذا على انتشار الفكرة القائلة إن

---

(١) ل . اندرسن ود . كارنوسكي ، « تفسير نقدي للتضخم » ، في كتاب « تحليل التضخم ١٩٦٥ ــ ١٩٧٤ » ، كامبرج ، ماساشوستس ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢ ــ ٢٥ .

(٢) كارل ماركس ، « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ١٦٠ .

تغير عرض النقود هو القوة الفاعلة الوحيدة التي تحكم حركة أسعار السلع .

إن هذا التطور المميز في العلاقات الاقتصادية ، الذي عززته الظروف الجديدة لتكون الأسعار ، ساعد على إضفاء الحيوية على المفاهيم النقدوية . والنقدويون على صواب تام إذ يلفتون الانتباه ، عند تحليل قضية التضخم ، إلى تزايد العجز في الميزانيات الحكومية ، والتوسع الهائل في النقود والائتمان والأوضاع المختلّة ، المتشكلة في بعض البلدان ، في ميدان أسعار صرف العملات .

ومن جهة أخرى فإن التزايد السريع في تداول النقود واحتدام مشكلة التضخم وإعادة التركيب الشاقة للنظام النقدي تزيد الاهتمام بالدور الذي تلعبه النقود اليوم في الاقتصاد الرأسمالي[1] . ولقد ساعدت هذه العوامل إلى حد كبير في تعزيز نفوذ المدرسة النقدوية خلال العقدين الأخيرين . فالنقدويون بذلوا جهوداً كبيرة لإبراز الدور المهم للنقود في العملية التضخمية .

لقد أدخل النقدويون عملية مهمة حقاً إلى آلية التضخم المعقدة (فزيادة عرض النقود في الأمد البعيد ، هي على العموم ، شرط ضروري لحدوث ارتفاع ملموس في المستوى العام للأسعار) . لكن هؤلاء اكتفوا بهذه العملية واعتبروها عملية مغلقة ومكتفية ذاتياً ، بحيث بات الاعتماد الجوهري لعرض وطلب النقود على المجرى العام للتطور الاقتصادي (وهو أمر أكثر أهمية بكثير) يحتل موقعاً هامشياً . وكذلك الحال بالنسبة لتعاقب أطوار الدورة الصناعية وطبيعة التقدم التقني ، وغير ذلك . وإذا شئنا استخدام تعابير أكثر تقنية ، فإن النقدويين يكتفون باعتبار النقود متغيراً خارجياً* ، من دون مناقشة النظم الأكثر عمومية التي تلعب فيها النقود دور أحد المقادير الداخلية . ولهذا السبب يظل المخطط النقدوي صامتاً بشأن المصادر الأخرى المسببة لارتفاع الأسعار . وهي مصادر تلعب دوراً هائل الأهمية في آلية التضخم الراهن . وقد أخذ هذا الأسلوب النقدوي السطحي وأحادي الجانب يتعرض مؤخراً إلى انتقادات متزايدة[2].

لم يكن التضخم قط ظاهرة نقدية بحتة ، فهو يعبر على الدوام عن عمليات ونزعات اقتصادية أكثر عمقاً تميز تطور مجمل نظام الإنتاج والتوزيع والتداول الاجتماعي . وبدهي فإن النمو

---

(١) كتب ملتن فريدمان : « إن إعادة اكتشاف النقود لا تفسرها أناقة البراهين النظرية ولا الإغراء العارم لكشف الإحصاءات المكتظة المحررة عبر الحاسبات الالكترونية الحديثة ، بل يفسرها التضخم ذا الرقمين ومعدلات الفائدة ذات الرقمين » (« المجلة الاقتصادية الأمريكية » ، المجلد ٤٥ ، مايو (أيار) ١٩٧٥ ، العدد ٢ ، ص ١٧٦ .

يرى هكس أن المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الغربي اليوم أكثر تعقيداً بكثير وأن الوصفات النقدوية غير كافية لتقديم الحلول لها . (جون هكس « أزمة الاقتصاد المباح عام ١٩٧٥ » في أوراق الجمعية الاقتصادية الدولية ، العدد ٤٣ ، لندن ١٩٧٥ ، ص ١٧) .

طويل الأمد للأسعار ينطوي على زيادة موازية في العلاقة بين عرض النقود والناتج العيني الإجمالي . لكن هذا لا يعني قط أن التوسع في عرض النقود يجب أن يكون دوماً سبباً حاسماً يؤدي إلى التضخم[1] . ففي بعض الأحيان ينجم عرض النقود المتزايد نفسه عن ارتفاع في الأسعار يسبقه أو يوازيه (يتزامن معه) . وغالباً ما يجد المرء حالات في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ينجم فيها الدافع الأولي لارتفاع الأسعار عن تعديل « مستقل » تقوم به المؤسسات الكبرى لعلاقة العرض بالطلب المتحققة في كل من أسواق السلع ، وقد ينجم هذا الدافع عن سياسة الحكومة في تنظيم (أو تحديد) الأسعار .

ومن جهة أخرى ، ومهما بدا الأمر منطوياً على مفارقة ، فإن النقديين يقللون من دور العلاقات النقدية والسياسة النقدية والائتمانية في عمل القطاع الحقيقي للآلية الاقتصادية . فحسب منطلقاتهم الأساس لا يمكن للتغيرات في التداول النقدي أن تسبب أكثر من بعض الانحرافات عن المسار التوازني ، لكنها أعجز من أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في المدى البعيد . بعبارة أخرى لا تستطيع أي سياسة نقدية أو ائتمانية أن تحفز التوسع المكثف في إجمالي العرض خلال فترة زمنية طويلة (معبراً عن هذا العرض بمقادير عينية) من خلال زيادة متوسط الطاقات الإنتاجية ، على سبيل المثال ، أو من خلال تقليص عدد العاطلين . وفضلاً عن ذلك يفترض أكثر دعاة هذا الرأي حماساً أنه مهما كانت أدوات السياسة النقدية والائتمانية المستخدمة فإنها تعجز عن معاكسة « التغيرات في القطاع الحقيقي من الاقتصاد » مثل أزمة النفط أو تردي الوضع في الأسواق الزراعية . والأمر الأكثر إثارة للانتباه هو أن مثل هذه التأكيدات تنبع في العادة من إيمان تبريري اعمى بالطبيعة المثلى لتنظيم الاقتصاد على أساس المشروع الخاص ، أي الايمان بأن عمل القطاع الخاص بحد ذاته يؤمن ، في المدى البعيد ، الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المادية والعمل . يضاف إلى ذلك ، فإن الصيغة الأكثر رواجاً للمفاهيم النقدوية بما فيها الفرضية المتعلقة بالتوقعات العقلانية تنطوي على افتراض مفاده أن المعلومات بشأن الإجراءات التي سيتم اتخاذها في ميدان السياسة الحكومية تؤخذ بعين الاعتبار سلفاً من جانب كل الفاعلين الاقتصاديين (وسنتناول هذه الأفكار ودورها في إسناد مفاهيم فريدمان بتفصيل أكبر فيما بعد) . ولهذا تعجز مثل هذه الاجراءات الحكومية عن التأثير على

---

(١) في معرض تحليل الاتجاهات طويلة الأمد لحركة أسعار السلع ، تطرح الاشفارتز فرضية مفادها أن الزيادة « الدائمة » للأسعار تعود كلياً إلى فيض عرض النقود . وتخلص إلى الاستنتاج التالي : « يتضح من اللوحة أن مفتاح فهم تغير الأسعار الدائم اليوم كما في الماضي هو حركة رصيد النقود بالقياس إلى الوحدة الواحدة من الإنتاج » . (انا ج . شفارتز « تغير الأسعار الدائم في سياق تاريخي » « مجلة النقود والائتمان والصيرفة » ، المجلد ٥ ، القسم الثاني ، العدد ١ ، فبراير (شباط) ١٩٧٣ ، ص ٢٦٧ ») .

الحجم الفعلي لإجمالي عرض السوق[1] .

تبين التحليلات الإحصائية والاقتصادية أن سرعة النقود ، على امتداد عدة عقود ماضية ، شهدت تقلبات حادة ترتبط بالطابع الدوري لإعادة الإنتاج الرأسمالي ، وحالة أسواق النقد ، والسياسة النقدية والائتمانية ، وغير ذلك[2] . ويوسع هذه إدخال تعديلات جذرية على التناسب بين حركة عرض النقود وأسعار السلع . والأمر المثير للاهتمام هو ما توصل إليه الاقتصادي الأمريكي فيليب كاجان وهو أحد أشهر تلاميذ وأتباع فريدمان ، إذ أنه درس سلسلة زمنية إحصائية تغطي فترة تقارب نصف القرن وخلص إلى استنتاج مفاده أن المرء لا يستطيع تثبيت وجود صلة واضحة بين التغير في مقدار التداول النقدي وحركة الأسعار إلا في حالات محدودة ، عند دراسة فترات زمنية قصيرة[3] .

ولو تناولنا نماذج فريدمان ــ مايسلمن وأتباعهما ، أي النماذج المصممة للبرهنة على الاستقرار النسبي لسرعة النقود ، فسنلاحظ أن الشكل المختصر للمعادلات التي يستخدمان تسمح بالتوصل إلى أكثر التفسيرات النظرية تبايناً للنتائج التي يتم التوصل إليها . فمثل هذه المعادلات تعجز عن توفير المعلومات عن الآلية الاقتصادية التي تنظم استقرار سرعة النقود . ولهذا السبب تظل كل الأحكام المتعلقة بسلوك هذا المؤشر غامضة إلى حد ما . يضاف إلى ذلك أن الاستنتاج القائل أن سرعة النقود أكثر ثباتاً من مضاعف الاستثمار المستقل* على سبيل المثال يعتمد ، بالدرجة الأساس ، على تعريف المقصود بالمدخلات « المستقلة » أصلاً . إذ يوسع المرء الاكتفاء بتعديل بسيط لأسلوب حساب هذه المدخلات للوصول إلى نماذج تظهر من خلالها النسبة بين الاستهلاك الشخصي والاستثمار المستقل أكثر ثباتاً .

إن صياغة العلاقات في نماذج ذات محتوى اقتصادي بائس تقود إلى استنتاجات ملتبسة ، وتسمح بالخروج بتفسيرات مختلفة[4] . ولا يمكن للتدقيق التجريبي في استقرار هذه

---

(١) يختم أحد الاقتصاديين مقاله بالقول إن هذا الأسلوب يقود إلى استنتاج مفاده أن ليس للسياسة النقدية دور تلعبه في مقاومة تغيرات فعلية كهذه (ر . بارو « التوقعات العقلانية ودور السياسة النقدية » في « مجلة اقتصاديات النقود » ، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٦) .

(٢) بان تيرفن ، « النماذج الاقتصادية لتفسير التضخم » في كتاب « استقرار الأسعار في اقتصاد نام ، قضية التضخم » ، نيويفن ، ١٩٦٠ ، ص ١١٧ ــ ١١٨ .

(٣) فيليب كاجان ، « محددات وآثار التغير في رصيد النقود ١٨٧٥ ــ ١٩٦٠ » ، المكتب القومي للبحث الاقتصادي ، نيويورك ، ١٩٦٥ ، توزيع مطبعة جامعة كولومبيا ، نيويورك ولندن .

(٤) لنتناول على سبيل المثال ، النموذج الكينزي البسيط لتكون الدخل (إذ ليس ثمة نماذج نقدوية مماثلة) . ولنفترض أن إدخال كمية إضافية من النقود إلى النظام الاقتصادي كنتيجة لاستثمار « مستقل » يلعب دور المتغير المستقل في النموذج . في هذه الحال ، سينتج عن الفرضيات النقدوية بشأن استقرار سرعة النقود إن هناك علاقة واضحة =

النسب أن يوفر حلاً بسيطاً للمشكلة ما لم يتم تثبيت خصائص أكثر وضوحاً وكمالاً للعمليات الاقتصادية الخاضعة للتحليل .

إن النماذج الاقتصادية الكلية المشار لها والمستندة إلى النظرية النقدوية (فضلاً عن الكينزية) تفصح على الدوام عن ضعف في القدرة على التشخيص . ولا يمكن تفسير التغيرات الملحوظة بكثرة في المؤشرات (أي تغير الاتجاه) ضمن إطار أي من تلك النماذج . وهذا ما يثير الشكوك في قدرة هذا الأسلوب برمته ، ويقوض أي أساس مقنع للتأكيدات بشأن الاستقرار « المتميز » لمؤشر تجميعي مثل سرعة النقود .

ولما كانت نسب الترابط بين سرعة النقود وحجم الإنتاج وارتفاع الأسعار لا تتوافق على العموم ، مع المخطط النقدوي الأساس ، فإن دعاة هذا المبدأ يكتفون بافتراض عام مفاده وجود فجوات زمنية تفصل مراحل تطور العملية التضخمية . ومع هذا فإن مسألة ديمومة هذه الفجوات تبقى عرضة للتساؤل . إذ نستنتج من معالجات فريدمان على سبيل المثال ، إن هذه الفجوات قد تستغرق فترة تراوح بين ثلاثة أرباع السنة وسبعة أرباع حسب ظروف الابتداء والتغيرات الحاصلة في بنية الآلية الاقتصادية ، وغير ذلك . ويتميز فريدمان باعتقاده أن هذه الفجوات تميل إلى القصر كلما كان نمو عرض النقود أكثر اضطراباً . ويرى اقتصاديون آخرون أن هذه الفجوات باتت أقصر بكثير خلال فترة ما بعد الحرب العالمية[1] . ولما كان النقدويون لا يمتلكون سلفاً معلومات عن طول تلك الفجوات فإن هيكل النموذج يظل مفتقراً إلى التحديد . فإذا لم يكن بوسعنا تفسير حركة الإنتاج والأسعار بالرجوع إلى التغير في عرض النقود (خلال فترة الستة أشهر أو السنة السابقة على سبيل المثال) فيمكن « إنقاذ النموذج » بالاكتفاء بالإشارة إلى تغير طول الفجوات الزمنية .

يرى النقدويون أن اضطراب عرض النقود هو السبب الرئيس لارتفاع الأسعار التضخمي واضطراب التطور الاقتصادي بوجه عام . بيد أن من الممكن تماماً أن نواجه حالات عملية يتعرض فيها النظام الاقتصادي إلى اضطرابات كبرى فيما يكون نمو عرض النقود ثابتاً بهذا القدر أو ذاك . وهكذا كان النمو الدوري والتراجع اللاحق للإنتاج في الولايات المتحدة بين أعوام ١٩٧١ و ١٩٧٤ والتعجيل السريع في نمو الأسعار التضخمي خلال تلك الفترة والاختلال

= وثابة بين الاستثمار « المستقل » وإجمالي الدخل (عبر عمل آلية المعجّل)* أي أننا سنتوصل إلى استنتاج مفاده استقرار الرابطة الأساس في المخطط الكينزي وهي الميل الحدي للاستهلاك* .

(١) يقول ا . والترز ، وهو نقدوي بريطاني بارز ، إن فترة تقارب نصف السنة في المتوسط تنقضي ما بين تنفيذ إجراءات تنظيمية في ميدان السياسة النقدية وبين تغير الأسعار . (ا . ا . والترز ، « النقود في الازدهار والركود » منشورات معهد الشؤون الاقتصادية ، لندن ، ١٩٦٩ ، ص ٣٨) .

الحاد في توازن ميزان المدفوعات والعلاقات النقدية .. الخ مصحوبة جميعاً بأكثر معدلات الزيادة في عرض النقود استقراراً طوال فترة ما بعد الحرب كما بين مودلياني وبابادیموس .

ويرى النقدويون أن تأثير الأسعار على العوامل الواقعة خارج ميدان التداول النقدي يجب أن يكون على أشده خلال المدى البعيد . وإذا سلمنا بصحة فرضيات النظرية الكمية فيجب أن تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة في القيمة النقدية للناتج المتحقق . وتعتمد نسبة توزع هذه الزيادة بين نمو الناتج العيني ونمو الأسعار خلال فترة سنوات عدة على عدد من الظروف الاقتصادية الملموسة مثل طور الدورة الذي يمر به الاقتصاد ووجود طاقات غير مستغلة وغير ذلك .

بيد أن ثمة جوانب من التفاعل بين عرض النقود وعرض السلع في السوق بلورها المفهوم الكينزي للتضخم بتفصيل أكبر .

٢ ــ المفهوم الكينزي

غالباً ما يرتبط ظهور المفهوم الكينزي للتضخم بصدور كتاب كينز « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود » عام ١٩٣٦ . لكننا نلاحظ عدم تماسك أفكار كينز وصياغاته فيما يتعلق بنظرية الأسعار ونظرية النقود[١] . ويعود ذلك إلى جملة أسباب ، أهمها ما طرأ على آرائه عن التضخم من تطور ملحوظ .

لقد كان كينز من الاقتصاديين الغربيين الذين شرعوا بالاهتمام بالتضخم بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة . ولم يتعامل مع الظاهرة كاستثناء عابر يتعلق بتطور عرض النقود ، بل بوصفها الاتجاه الأكثر احتمالاً لما سيميز التطور اللاحق للاقتصاد الرأسمالي . وفي هذا الصدد كتب ما يلي : « إن التدهور المستمر في قيمة النقود عبر التاريخ ليس مجرد حادث عارض »[٢]

---

(١) علق ساميلسون على ذلك ساخراً بقوله « لو أن البرلمان طلب مشورة ستة اقتصاديين ، فسيحصل على سبع إجابات . ولا ريب أن إجابتين ستقدمان من جانب السيد كينز القلق » (بول . ا . ساميلسون « ما يعرفه الاقتصاديون » في كتاب « المعنى الإنساني للعلوم الاجتماعية » ، تحرير د . ليرنر ، نيويورك ، ١٩٥٩ ، ص ١٩٢) .

(٢) جون مينارد كينز ، « كراس عن الإصلاح النقدي » ، ماكميلان للنشر ، لندن ، ١٩٢٣ ، ص ٩ .

وكان كينز يستشعر الخطر الجدي لاستمرار انخفاض قيمة النقود ، ذلك أنه اعتبره خطراً على وجود النظام الرأسمالي نفسه . إنه يعلن :

« ليس ثمة وسيلة أكثر خبثاً وضماناً لقلب الأسس القائمة لوجود المجتمع من تخريب العملة »[1] .

واعتبر كينز أن العملية التضخمية ، إذ تفلت من محاولات السيطرة عليها ، فإنها تنزع إلى توليد عمليات لا يمكن التكهن بها سلفاً ، الأمر الذي يقوض بشدة أسس العلاقات الرأسمالية .

ولم يكن كينز الوحيد الذي أحس بمخاطر التطور السريع . فقد كتب منظر برجوازي بريطاني بارز آخر ، هو ر . ج . هوتري ما يلي :

« إن التضخم آفة مميتة ، ما إن تمسك بخناق النظام الاقتصادي حتى تسممه برمته . ولن يكون التخلص منه سهلاً ، وقد لا يكون ممكناً قط . بل لا بد من بذل جهود مضنية »[2] .

آمن كينز أن السبب الرئيس للتضخم يكمن في افتقار الخزينة ، على الدوام ، إلى النقود ، بحيث كانت الحكومة تسعى لتغطية العجز ، في معظم الأحوال ، إلى اللجوء لضريبة تضخمية خفية . ولهذا السبب عارض كينز ، وآخرون عدة ممن تبنوا آراء النظرية المالية الأرثوذكسية ، الزيادات « المفرطة » في الإنفاق الحكومي خلال العشرينات .

أما في كتابه « أطروحة في النقود » الذي صدر عام ١٩٣٠ ، فقد صاغ كينز مفهوماً أكثر شمولاً للتضخم ، إذ اعتبره ناجماً عن العلاقة بين الأسعار النقدية والأسعار في المستقبل . واعتبر أن زيادة الأولى بالمقارنة مع الثانية علامة على وجود « تضخم سلعي » ، اما زيادة الثانية بالنسبة إلى الأولى فدليل على « تضخم الدخول » لأن الزيادة في عرض السوق تنطوي على الدوام ، كما يرى كينز ، على زيادة في المدفوعات النقدية إلى مالكي عوامل الإنتاج[3]

جاءت أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ الاقتصادية والركود الطويل الذي تبعها لتكشف عن عقم النظرية الاقتصادية البرجوازية ، التي انشغلت بصياغة مخططات التوازن الاقتصادية الجزئية الساكنة واستبعدت من الناحية العملية إمكانية حدوث اضطرابات اقتصادية جدية . وقد كتب أحد الاقتصاديين بهذا الصدد « لم يعد هناك توازن في الواقع ، ولم تعد ثمة إمكانية للحديث عن

---

(١) جون ميناردكينز ، « العواقب الاقتصادية للسلام » ، ماكميلان للنشر ، لندن ، ١٩٢٠ ، ص ٢٢٠ .
(٢) ج . هوتري ، « العملة والائتمان » ، لونغمانز للنشر ، نيويورك ، ١٩٢٨ ، ص ٢٥٠ .
(٣) جون ميناردكينز ، « أطروحة في النقود » ، المجلد الثاني ، ماكميلان للنشر ، لندن ، ١٩٣٠ ، ص ١٥٥ ــ ١٥٧ .

التوازن في النظرية »[1] . وحفز هذا كينز على أن يعالج قضية التضخم مجدداً . ففي كتابه « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود » ركز على عدم كفاية الطلب الفعال . ولكن لما كان التضخم مرتبطاً ، حسب رأيه ، بحالة معاكسة هي حالة فيض الطلب الفعال ، فإنه لم يقل الكثير عن هذه القضية في الكتاب[2] . لكن الأمر المهم هنا لا يكمن في تركيز كينز على حالات تتسم بمحدودية الطلب الفعال فقط ، بل في أنه يقدم في عمله الجديد وصفاً مختلفاً لآلية السوق نفسها . ذلك أن منطق العمل يقوم على فكرة مفادها أن النتيجة المباشرة لزيادة الطلب على النقود في الظروف الاعتيادية هي نمو الناتج المادي والاستخدام ، ولا تأخذ الأسعار بالتحرك إلا إذا كانت ثمة شروط إضافية[3] .

وفي مخططات كهذه تسبق النمو التضخمي للأسعار ، في معظم الحالات ، تغيرات مواتية في القطاع الحقيقي من الاقتصاد ، تتمثل في زيادة الإنتاج وانخفاض البطالة . وهكذا لا تبقى أمامنا غير خطوة واحدة للتوصل إلى استنتاج ، مضمر على الدوام ولم تتم صياغته بشكل صريح قط ، يتعلق بالأثر المحفز للتضخم على مجرى التطور الاقتصادي . وكان لا بد أن يؤثر هذا الاستنتاج على بلورة الآراء الأولى عن التضخم ، وخاصة حيثما تعلق الأمر بزيادة تضخمية في الطلب على النقود يمكن إبقاؤها ضمن حدود معينة (وهو ما تعبر عنه حالة « التضخم الزاحف » على سبيل المثال) . إن هذا لا يدفعنا إلى التأكيد ، بالطبع ، بأن كل الاقتصاديين تحولوا إلى دعاة نشيطين للتضخم . ولكن بإمكاننا القول أن نظاماً مستقراً من القيم تشكل إثر أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ وترك بصماته على الفكر النظري في الغرب ، وبموجب هذا النظام لم يعد التضخم « المعتدل » مشكلة اجتماعية ــ اقتصادية حادة ، كما هو الحال بالنسبة لقضية البطالة الشاملة على سبيل المثال . وعليه فليس ثمة مبرر لأن يحتل موقع الصدارة بين اهتمامات المنظرين . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك تباطؤ البحث في الموضوع . وهذا ما دفع أحد أشهر تلاميذ النظرية الكينزية إلى التأكيد على هذا الإخفاق بالقول :

---

(١) ج.ل.س. شاكل . « سنوات النظريات الكبرى : الابتكار والتقليد في الفكر الاقتصادي ، ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ » ، مطبعة جامعة كامبرج ، كامبرج ، ١٩٦٧ ، ص ٢٩٠ .
ولهذا يعتقد بعض الاقتصاديين أن ليس ثمة مفهوم كينزي للتضخم على الإطلاق . (انظر ، على سبيل المثال ، « نظرية التضخم والسياسة المضادة للتضخم » وقائع مؤتمر الجمعية الاقتصادية الدولية ، تحرير ا . لندبرج ، لندن ١٩٧٧ ، ص ١٣٠) .

(٢) إن المخطط الكينزي المألوف عن « المدخلات ــ المخرجات » يميل عموماً إلى قصر دائرة التحليل على عدد محدود نسبياً من « المقادير الفعلية » . ويشير هكس ساخراً إلى بعض « الكينزيين الجدد » الذين لا يفكرون إلا بمقولات الاستخدام والإنتاج ، في حين أنهم يتجاهلون كلياً الأسعار .

(٣) ج . هكس ، « آفاق اقتصادية مقالات إضافية عن النقود والنمو » ، اوكسفورد ، ١٩٧٧ ، ص ١٣ .

« لكن مهنة الاقتصاد بوجه عام ، لم تؤد واجبها تجاه التضخم ... فقد أهمل التحليل النظري والبحث التجريبي معاً هذه القضية . ولعل سبب ذلك يعود إلى الموقف الذي لا يرى في التضخم مشكلة جدية حقاً . لكن هذا الرأي الجديد لا يستند إلى أي مبرر رصين »[1] .

وفي الوقت نفسه ، نجد أن كينز في « النظرية العامة .. » يبدّل إطار التحليل الاقتصادي نفسه . فبعد أن كانت نشاطات الفاعلين الاقتصاديين الأفراد هي مركز التحليل في « أطروحة في النقود » لم يعد لتلك النشاطات أهمية كبرى[2] ؛ ذلك أن كينز أخذ يعالج تفاعل المقادير الإجمالية بالدرجة الأولى . ولهذا كان تعريفه للتضخم مختلفاً ، إذ يرى أن التضخم « الحقيقي » أو « المطلق » يحدث :

« حين لا يؤدي المزيد من ارتفاع كمية الطلب الفعال إلى المزيد من ارتفاع الإنتاج ، وبالتالي فإنه يستنفد نفسه كلياً عبر ارتفاع في وحدة الكلفة يتناسب تماماً مع الزيادة في الطلب الفعال »[3] .

ويقدم اقتصادي أمريكي مناصر لهذا الرأي ، تعريفاً أكثر إيجازاً للتضخم هو « وجود فائض في الطلب بالنسبة إلى العرض »[4] .

غير أن بوسع الأسعار أن تشرع بالتصاعد حتى قبل الوصول إلى حالة « الاستخدام التام » لكل عوامل الإنتاج . ولهذا أدخل كينز مفهوم « شبه التضخم » ، الذي يظهر حين يتجاوز الاقتصاد الأطوار « شبه الحرجة » ، وحين « تكون الزيادة الإضافية في الطلب الفعال ، معبراً عنها بالنقود ، قابلة لأن تسبب ارتفاعاً متقطعاً في وحدة الأجر »[5] .

ولا تولي آلية التضخم إلا القليل من الاهتمام . فما دام التحليل منصباً على العمليات الاقتصادية الخاصة ، فإن العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤثر على مقدار عرض النقود ، في إطار المخطط الكينزي ، هو معدل الفائدة السائد في السوق . ولهذا السبب يمكن أن ينتج التضخم الحقيقي » عن انخفاض معدل الفائدة دون المستوى الذي يتوافق وحالة « الاستخدام

---

(١) ا . ليجنيرود ، « تكلفة وعواقب التضخم » ، في « الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي » ، تحرير ج . هاركورت ، لندن ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠١ .

(٢) ا . هانسن ، « المرشد إلى كينز » ، نيويورك ، ١٩٥٣ ، ص ٤٤ .

(٣) جون ميناود كينز « النظرية العامة ... » ، ص ٣٠٣ .

(٤) ابا لرنر ، « العملية التضخمية » ، مجلة الاقتصاد والإحصاء ، المجلد ٣١ ، أغسطس (آب) ١٩٤٩ ، العدد ٣ ، ص ١٩٤ .

(٥) جون ميناود كينز ، « النظرية العامة ... » ، ص ٣٠١ — ٣٠٢ .

التام »[1] . فثمة تفسيرات للنظرية الكينزية تستنتج النمو التضخمي للأسعار من وجود فائض في الاستثمار الراهن بالقياس إلى الادخارات . وهو أمر ناتج عن انخفاض معدل الفائدة إلى مستوى يقل عن المستوى التوازني[2] .

لقد قدمت تجربة الثلاثينات دليلاً ساطعاً على محدودية المفهوم النقدوي الأساس[3] . إذ اعتبر كينزان إصدار النقود الإضافي عامل يزيد الدخل (« ان النقود الجديدة ستصبح دخل شخص ما ») . وسيبقى جزء من الدخل الإضافي في صورة نقود . وثمة نوعان من الطلب على النقود :

(١) الطلب على النقود لأغراض المعاملات السلعية ولأغراض الطوارىء ،
(٢) مراكمة الاحتياطي النقدي المستخدم في عمليات تتعلق بالموجودات المالية (الطلب المضارب للنقود) .

تفحص كينز بالتفصيل التأثيرات المحتملة لمعدل الفائدة في السوق على نوعي الطلب على النقود . ومكّنه هذا الأسلوب من أن يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات المحتملة في سرعة النقود وأن يربطها بتقلبات معدلات الفائدة .

ومن العناصر الضرورية الأخرى في المفهوم الكينزي للتضخم فكرة تقول بمحدودية إمكانات توسيع المرافق الإنتاجية . إذ يعرف كينز التضخم في واحد من أواخر أعماله ، كما يأتي :

« نعني بالتضخم ... الزيادة في القوة الشرائية التي لا تقابلها زيادة مصاحبة في كمية الإنتاج »[4] .

إن زيادة عرض النقود في نظام اقتصادي لم يبلغ بعد حالة « الاستخدام التام » قد تحفز نمو الإنتاج[5] . غير أن النمو المستمر للميل إلى الاستهلاك يصطدم عند نقطة معينة بشحة عرض هذا المورد الإنتاجي أو ذاك وبنقص أو عدم كفاية مخزون السلع . ويميل كثير من أنصار هذا

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣ .

(٢) لورنس ر . كلاين ، « الثورة الكينزية » ، نيويورك ، ١٩٤٧ .

(٣) «إن تعريف التضخم باعتباره زيادة في كمية النقود ... لم يستطع الصمود في فترة الثلاثينات » آبا لرنر ، « العملية التضخمية » ، ص ١٩٣ .

٤ « الاقتصاد الجديد . أثر كينز على النظرية والسياسة العامة » ، تحرير سيمور هارس ، نيويورك ، ١٩٤٨ ، ص ٣٩٧ .

٥ في ضوء تجربة الثلاثينات ، كان كينز شديد الحذر في صياغاته :

« غير أننا إذا ملنا إلى تشبيه النقود بالشراب الذي يحفز النظام ويدفعه إلى العمل ، فعلينا أن نذكر أنفسنا بوجود مزالق كثيرة بين الكأس والشفة » جون ميناردكينز ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

الفهم للتضخم إلى اعتبار شحة قوة العمل العقبة الرئيسة بوجه توسع الإنتاج[1] . وهذا ما يعطي دفعة نحو الأسعار « شبه التضخمي » بما في ذلك أسعار بعض عوامل الإنتاج[2] . ومع استنفاد إمكانات المضي في توسيع الإنتاج والاقتراب من حالة الاستخدام التام لكل الموارد ، تأخذ عملية التضخم بالتهيؤ للانطلاق . وعند ذاك لن يمكن ردم « الفجوة التضخمية » بين الطلب الفعال وعرض السلع إلا عبر المزيد من ارتفاع الأسعار .

ومع صدور « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود » أخذ المفهوم الاقتصادي الكلي الجديد للتضخم ، الذي لاقى قبولاً واسعاً في أوساط الاقتصاديين الغربيين ، يفقد الصلة بصورة متزايدة مع التحليل الاقتصادي الجزئي لتكون الأسعار[3] . وكانت فكرة « الفجوة التضخمية » على الدوام أحد العناصر الأساس لهذه المخططات . وقد عالج مخطط بينت هانسن بالتفصيل التفاعل بين العمليات التي تولدها « الفجوة التضخمية » ، حيث يتم اختزال القوى المحركة للتضخم ، في التحليل الأخير ، إلى فائض في الطلب النقدي على العرض في ظل أسعار معطاة (ابتدائية) . ويفترض هانسن عجز كل من المفاهيم النقدوية والكينزية عن تفسير التغير في القوة الشرائية للنقود ، ما لم تلجأ إلى فكرة فائض الطلب بالقياس إلى العرض[4].

وبفعل افتراض ثبات نطاق الإنتاج ، بات مجمل المفهوم الكينزي للتضخم شديد السكون وقد حاول بعض الاقتصاديين في فترة لاحقة التخلص من هذه الفرضية ، فأدخلوا إلى بعض نماذج النمو الاقتصادي معاملات أو ثوابت تدلل على مرونة عرض السلع . إن إمكانية توسيع الإنتاج على المدى البعيد تتحدد بالدرجة الأولى بالتراكم الحقيقي . وقد أطلق هارود على معدلات النمو التي يتساوى فيها الاستثمار مع الادخار الحقيقي وصف معدلات النمو « المضمونة » . ولما لم تكن هناك إمكانية لزيادة الإنتاج ، بالتعريف ، فإن السبب الوحيد لعدم ظهور تأثير الحافز الأولي قد يتمثل في أن الميل للادخار ينزع إلى الزيادة مع ارتفاع الدخل الاسمي . لكن فرضية كهذه قد تتعارض مع مجمل تاريخ التضخم . ذلك أن تسارع ارتفاع الأسعار يلحق خسائر جسيمة بمالكي الأرصدة النقدية . وهذا ما يفسر تقلص حافز الادخار

---

(١) انظر ن . كالدور ، « النمو الاقتصادي ومشكلة التضخم » ، مجلة « الاقتصاد » ، المجلد ٢٦ ، أغسطس (آب) ١٩٥٩ ، العدد ١٠٣ ، ص ٢١٦ .

(٢) تعالج مقالة ا . هانسن (« دوال الكلفة والاستخدام التام » ، « المجلة الاقتصادية الأمريكية » ، المجلد ٣٧ ، سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧ ، العدد ٤ ، ص ٥٥٢ ــ ٥٦٥) فكرة نمو الأسعار شبه التضخمي بتفصيل أكبر .

(٣) يطلق ارنك رول على الحماس الشامل الذي قوبلت به المخططات والنماذج الإجمالية ، فيطلق عليه تسمية ساخرة (داء الاقتصاد الكلي) .

ارنك رول ، « العالم بعد كينز . دراسة في النظام الاقتصادي » ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ٦٩ .

(٤) بينت هانسن ، «دراسة في نظرية التضخم» ، ص ٢٥٠ ــ ٢٥١ .

في صورة نقدية عند بلوغ مرحلة معينة من عملية التضخم .

في مجرى محاججة الكينزيين ضد المعالجة « البدائية » لتشكل الأسعار ضمن إطار معادلة التبادل (معادلة فشر) ، شكك الأوائل في فائدة استخدام مقولة سرعة النقود نفسها . وكتب كينز في « النظرية العامة .. » يقول أن مصطلح « سرعة النقود » يمكن أن يكون مضللاً لأن ثمة طلب على جزء من النقود فقط بالتناسب مع الدخل . وبالإضافة إلى هذا « ليس هناك ... سبب لافتراض ثبات سرعة النقود »[1] . ثم كتب ألفن هانسن ، وهو أحد أشهر أتباع كينز يقول « أعتقد أننا سنفعل خيراً إن الغينا مصطلح (سرعة التداول) من مفرداتنا إلى الأبد ، لأن الدور الفعلي لهذا الثابت يبقى من غير توضيح »[2] ، في حين يعلن اقتصادي آخر أن « سرعة النقود باتت موضوعاً مفلساً »[3] .

ينطوي مفهوم التضخم الكينزي على أسلوب لمعالجة المشكلة يتسم بقدر أكبر من العمومية بالقياس إلى المفهوم النقدوي الأساس . ويتضح أن المخططات الكينزية تمكننا من أن نأخذ في الاعتبار تأثير بعض العوامل الواقعة في جانب الإنتاج ، مثل حركة طاقات الإنتاج . ولكن الأسلوبين النقدوي والكينزي غالباً ما يختزلان التضخم إلى نمو « مفرط » في عرض النقود . وما أن يلتقي تأثير النقود الإضافية التي تم إصدارها مع استحالة المضي في توسيع الإنتاج حتى يغدو وصف عملية التضخم من قبل الكينزيين والنقدويين متطابقاً بدرجة تكاد تكون تامة . ويرى كينز أن التطور اللاحق للعملية يتوافق كلياً مع النظرية الكمية للنقود « إذ لا يطرأ تغيير على الإنتاج ، وترتفع الأسعار بتناسب دقيق مع كمية النقود وسرعتها »[4] .

تسمح النماذج الكينزية بإجراء دراسة منفصلة لحركة عرض النقود والتغيرات في الطلب الفعال بربطها سرعة النقود بحركة معدل الفائدة في السوق . ولكن حتى في هذا المضمار ، ليس ثمة فوارق جوهرية بين الأسلوبين الكينزي والنقدوي . ويقول ر . سيلدن وهو نقدوي :

« ما إن سكنت الضجة التي أحدثتها (الثورة الكينزية) ، حتى بدا واضحاً أن ليس ثمة نزاع بين هذه الطريقة في النظر إلى النقود وبين الطريقة التقليدية المعتمدة على سرعة النقود »[5] .

---

(١) جون ميارد كينز ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ ، ٢٠١ .

(٢) الفن هـ . هانسن ، « الاقتصاد الأمريكي » ، نيويورك ، ١٩٥٧ ، ص ٥٠ .

(٣) ارنست م . دوبلن ، « نسبة الدخل إلى عرض النقود : مسح دولي » ، مجلة الاقتصاد والإحصاء ، المجلد ٣٣ ، أغسطس (آب) ١٩٥١ ، العدد ٣ ، ص ٢٠١ .

٤ . كينز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

٥ « دراسات في النظرية الكمية في النقود » ، تحرير ملتن فريدمان ، شيكاغو ، ١٩٥٦ ، ص ٢٣٣ .

ولعل أبرز ميدان يتجلى فيه الفارق بين الأسلوبين الكلاسيكي الجديد والكينزي ، بصدد هذا الموضوع ، هو وصف آلية استجابة الاقتصاد في المدى القصير لزيادة عرض النقود . إذ يعتقد النقدويون أن الإفراط في عرض النقود يجب أن يزيد الإنفاق ، الأمر الذي يحفز بصورة مباشرة زيادة الأسعار والدخول النقدية . أما الكينزيون فيرون أن التغير في عرض النقود يؤثر قبل كل شيء على النسبة بين الطلب على السيولة وبين عرض السيولة مما يؤدي إلى تغير معدل الفائدة . ولارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة تأثيره على الاستثمار . والأخير يطلق بدوره آلية المضاعف ، التي تنتج زيادة (أو انخفاضاً) متوافقين مع حركة الاستثمار في الدخل الشخصي . ويبقى مؤشر الأسعار (أو مؤشر بعض الأسعار على الأقل) ثابتاً ما دام نمو الاستثمار لا يصطدم بشحة بعض مصادر الإنتاج . وينجم عن ذلك كله أن نمو عرض النقود في ظروف « نقص الاستخدام » ينشط الاقتصاد ، ويؤدي بالدرجة الأولى إلى زيادة الدخل لا إلى ارتفاع عام في الأسعار .

وفي هذا السياق ثمة اختلاف في تعريف فترات الأمد القصير والأمد البعيد . إذ يعتبر النقدويون بوجه عام أن فترة الأمد البعيد هي الفترة الزمنية التي تتحقق فيها كل « التوقعات » (الأسعار المتوقعة ، والإنتاج المتوقع وبالتالي الأرباح المتوقعة)[٢] . أما الكينزيون فيعتبرون فترة الأمد البعيد تلك التي يمكن للاستثمارات الإنتاجية الجديدة فيها أن تصل إلى مرحلة الإنتاج ، فيما تمثل فترة الأمد القصير تلك التي تعمل المنشآت في ظلها ضمن حدود طاقاتها الإنتاجية القائمة[١] .

إن المفهوم الكينزي لآلية التضخم يبالغ إلى حد كبير في دور معدل الفائدة[٣] ومثل هذه المفاهيم النظرية لا تتناقض مع كل تاريخ تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية فحسب ، بل مع ملاحظات كينز الحذرة نفسها بشأن فشل السياسة النقدية والائتمانية خلال الثلاثينات[٤].

---

(١) لذا يعلق فريدمان قائلاً أن فترة الأمد البعيد هذه قد تعني « عقدين من الزمن » . م . فريدمان ، « دور السياسة النقدية » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مارس (آذار) ١٩٦٨ ، ص ١١ .

(٢) علينا الانتباه إلى النقطة الجوهرية التالية : يرى النقدويون « إن المدى البعيد خارج إطار اهتمامنا لأنه بعيد عنا . والشيء الوحيد الذي يعنينا هو استجابات المدى القصير » ، على حد تعبير فرانكو مودلياني ، « المجلة الاقتصادية الأمريكية » ، مايو (أيار) ١٩٧٥ ، العدد ٢ ، ص ١٨١ .

(٣) يعلق روبرتسون ساخراً « غير مسموح بحدوث أي شيء بدون وساطة معدل الفائدة . فليس مسموحاً للنقود بالتأثير على الأسعار ، وليس مسموحاً لمعدلات الأجور بأن تؤثر على الاستخدام ، وأكاد أضيف أن القمر لا يسمح له بالتأثير على حركة الأمواج ، إلا عبر معدل الفائدة » (د . روبرتسون ، « مقالات في النقود والفائدة » ، لندن ، ص ١٨٨) .

٤ يقول كينز «يبدو محتملاً أن التقلبات في تقدير السوق للكفاءة الحدية لمختلف أنواع رأس المال ... ستكون من الضخامة بحيث تعجز عن تعطيل أي تغيرات عملية في معدل الفائدة » ، « النظرية العامة ... » ، ص ١٦٤ .

وفضلاً عن ذلك ثمة تناقض داخلي خطير في المفاهيم الكينزية عن نتائج اتساع الطلب الفعال . إذ أن كينز وأتباعه ، في سعيهم لجعل برهانهم النظري أكثر واقعية ، اعترفوا بعد كل هذا وذاك بأن القدرة على المنافسة في ظل الرأسمالية المعاصرة محدودة (على الأقل في بعض قطاعات الاقتصاد) ، وإن آلية السوق ليست مرنة بما فيه الكفاية . لكنهم تجاهلوا تماماً واقعة أن هذا أنتج أشكالاً أخرى تحققت في ظلها العلاقات الاقتصادية ، وبالدرجة الأولى دور تنظيم عرض السوق وتطور اتجاه نحو نشوء حركية أحادية الجانب للأسعار . وفي الوقت نفسه فإن تخلخل نظام المنافسة الكاملة القديم أنتج أوضاعاً جديدة لا يؤدي فيها توسع السوق بوجود طاقات إنتاجية غير مستغلة إلى زيادة إجمالي الإنتاج والاستخدام فحسب (وفي بعض الحالات لا يؤدي فيها التوسع إلى حصول هذه النتائج بقدر كبير أصلاً) بل إنه يؤدي إلى زيادة ثابتة في الأسعار . وقد بات هذا واضحاً كل الوضوح خلال السنوات القليلة الماضية[1] .

ومع هذا ، يجد المرء في كتاب كينز « النظرية العامة .. » بعض الإشارات إلى العوامل الحقيقية التي تشكل نظام الأسعار النسبية ، وإلى التأثيرات التي يمارسها هذا النظام بما يعدل النشاط الاقتصادي ومستوى الاستخدام . غير أن تأثير التضخم على هيكل الأسعار يغيب ، في الواقع عن دائرة التحليل النظري . فغالباً ما ينحصر تحليل حركة الأسعار ، في أعمال أتباع كينز ، في البحث عن أثر إجمالي الطلب الفعال على حركة مستوى الأسعار العام . وفي هذا النطاق ، تكون الفرضيات المتعلقة بحساسية الأسعار المطلقة للتغيرات في الطلب الفعال مصطنعة إلى حد ما . إذ لا تؤدي التغيرات في الطلب إلى التأثير على الأسعار حتى يتم بلوغ مستوى معين من استخدام الموارد . ولكن ما إن يتم بلوغ تلك النقطة حتى تأخذ حركة الأسعار بالاعتماد على طلب السوق فقط .

إن هذا التصنيف يفتقر إلى القدرة على الإقناع ، وهذا يبدو تقسيم العملية الاقتصادية إلى مرحلة نقص الاستخدام وأخرى تتسم بـ « التضخم المطلق » تجريبياً كذلك . ويكفي التذكير ، على سبيل المثال ، بأن أسرع نمو تضخمي للأسعار شهده عدد من البلدان الرأسمالية المصنعة خلال فترة ما بعد الحرب لم يرتبط بأي استخدام حدي مكثف للموارد المادية وموارد العمل ، حتى لو أخذنا بنظر الاعتبار الإمكانات المتاحة والمتوافرة في ظل سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية .

---

(١) يقول هربرت جيرش ، مدير معهد كيل للاقتصاد العالمي « ربما كانت العلاجات الكينزية للانحرافات عن مستوى الاستخدام التام الناجمة عن الاحتكارات ، لا تتطلب وجود التضخم فحسب ، بل يلزم من الآن فصاعداً وجود تضخم متسارع ، الأمر الذي يجبرنا على البحث عن (وسائل أخرى لتحقيق الرخاء) » . (هـ . جيرش ، « بعض الأبعاد المهملة للتضخم في الاقتصاد العالمي » ، مجلة « المالية العامة » ، العدد ٢ ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٨ » .

وبالإضافة إلى ذلك يولد « التضخم الجامح » بدوره نزوعاً نحو تزايد الاختلال في كل من الصناعات وفروع الاقتصاد المختلفة وإلى حركات فوضوية في داخلها . وثمة مرحلة معينة من تطور العملية التضخمية ، يؤدي فيها هذا النزوع إلى شل الآلية الاقتصادية المعقدة . وبفعل ذلك يرتبط النمو التضخمي السريع للأسعار في العادة بانخفاض حصة الموارد البشرية والمادية المنخرطة في الإنتاج . لذا فبرغم التصاعد الشديد لـ « تضخم الطلب » في ألمانيا إثر الحرب العالمية الأولى ، كانت البطالة (الجزئية بوجه خاص) ونقص تشغيل الطاقات في البلاد أكبر مما كانت عليه أثناء حالات الانتعاش الدورية الشديدة[1] .

ونجد تناقضاً أكثر سطوعاً بين التوقعات الكينزية والحركة الفعلية لمستوى الأسعار العام في أوقات الأزمات الاقتصادية . فقد بين تطور الاقتصاد الرأسمالي منذ الحرب العالمية الثانية أن ثمة إمكانية لارتفاع مستوى الأسعار العام حتى في حال وجود فيض في تراكم رأس المال وبطالة ملموسة ، الأمر الذي يكشف بأكبر قدر من الوضوح قصور الأسلوب الاقتصادي الكلي الكينزي ، هذا الأسلوب الذي يعالج الطلب الإجمالي للنقود والسمات العامة لاستغلال الموارد الإنتاجية فحسب . ولهذا السبب تم طرح نظرية ما يسمى بالتضخم الجديد أو تضخم « دفعة التكاليف » كبديل لذلك المفهوم .

٣ ــ مفهوم تضخم « دفعة التكاليف »

يقتصر المفهوم الكلاسيكي الجديد للتضخم على تفحص حركة الأسعار تحت تأثير قوى المنافسة . صحيح أن الكلاسيكيين الجدد يكتفون بالإشارة ، بالطبع ، إلى تكون الأسعار الاحتكاري أو تكونها في ظل احتكار القلة* ، لكنهم يواصلون الإصرار على الدوام ، على أن هذه العلاقات ليست من صلب مكونات الرأسمالية المعاصرة . من هنا ، مصدر إنكارهم لوجود دور يلعبه تنظيم الأسعار الاحتكاري في تطور التضخم الراهن[2] .

---

(١) في كتابه « كراس في الإصلاح النقدي » اضطر كينز إلى القول بأن التطور السريع للتضخم في ألمانيا ، أوائل العشرينات أدى عملياً إلى شل الحياة الاقتصادية برمتها .

(٢) في هذا السياق لنتذكر اقتراح شنجلر الساخر « لعل الاقتصاديين سيؤدون خدمة أكبر لو أنهم توجهوا لمكافحة الديدان أو القمل الأبيض عوض مكافحة الاحتكارات » (جورج ج . شنجلر « إحصاءات الاحتكار والشركات المندمجة » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٦٤ ، فبراير (شباط) ١٩٥٦ ، العدد ١ ، ص ٣٤) .

وحيثما واجهت المشاريع والمؤسسات الكبرى لجان التحقيق أو الاستماع أمام الكونغرس ، كانت تلجأ مباشرة إلى تلك الصياغات النظرية القائلة أن تصاعد التضخم لا يعتمد على ممارسات المنشآت الاحتكارية . ففي إحدى جلسات الاستماع أمام الكونغرس استخدم السيد روجرم . بلف رئيس مجلس إدارة مؤسسة الصلب الأمريكية الحجة التالية : « إن ارتفاع الأسعار لا يسبب التضخم ، بل هو نتاج التضخم »[1] . وينجم عن ذلك الاستنتاج التالي ، حسب رأيه ، : ليس للمنشآت العملاقة دور فعال تلعبه في العملية التضخمية . ذلك أنها تجد نفسها « ضحية » التضخم ، « فتضطر » ببساطة إلى التكيف معه بأن تقوم برفع الأسعار .

أما الصورة الفعلية للتطور الاقتصادي فهي في تناقض صارخ مع مثل هذه المفاهيم . ففي النماذج الكلاسيكية الجديدة التقليدية ، يفترض في الفاعلين الاقتصاديين الاستجابة إلى انخفاض طلب السوق بتخفيض الأسعار . ولكن اتجاه الأسعار إلى الارتفاع لم يتوقف كلياً حتى في ظل أزمة دورية عميقة نسبياً كأزمة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ . وفي الفترة اللاحقة استمر نزوع الأسعار للارتفاع في فترات الركود والتباطؤ الاقتصادي ، مما أنتج مفاهيم جديدة مثل « الركود التضخمي » و« تضخم التباطؤ » . وترافق مع أزمة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ والانتعاش الضعيف اللاحق في نشاط المشاريع ارتفاع مستمر (بل ومتسارع في بعض الأحيان) للأسعار ، الأمر الذي كشف عن عجز المخططات البدائية التي لم تربط العملية التضخمية إلا بالنشاط الحر لقوى السوق التنافسية[2] .

لقد أدت خصائص التطور الاقتصادي المعاصر للرأسمالية إلى تحفيز الاقتصاديين البرجوازيين على العموم ، على القبول بمفهوم جديد للتضخم . فظهر منذ النصف الثاني من الخمسينات فيض من الكتب والمقالات التي تتحدث عن « التضخم الجديد » وعن « دفعة التكاليف » و« الأسعار الإدارية » و« تضخم البائعين » و« تضخم الدخل » الخ .. واضطر بعض من تبنوا في السابق أفكاراً كينزية ، إلى الاعتراف الآن بأن الارتفاع العام في الأسعار المترافق مع تزايد النقص في استغلال الطاقات الإنتاجية يدلل على تبلور نوع جديد من

---

(١) الأسعار الإدارية . شهادات أمام اللجنة الفرعية المناهضة للاحتكار ولجنة الاحتكارات في مجلس الشيوخ الأمريكي ، الدورة ٨٥ ، الجلسة الأولى ، مطبعة الحكومة ، واشنطن ، ١٩٥٨ ، ص ٢٠٤ .

(٢) « يبدو عالم اليوم بعيداً عن الانسجام مع التفسير التوازني الكلاسيكي الذي يعزو تقلبات الإنتاج إلى الأخطاء في التنبؤ بالأسعار . فخلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٧٨ كانت ثمة فجوة واسعة في العالم كله بين الناتج الفعلي والمتوقع برغم أن معدل التضخم كان مسطراً نسبياً ومتنبأ به بشكل صحيح »

(روبرت جوردن ، « ما الذي تستطيع سياسة بث الاستقرار تحقيقه ؟ » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مايو (أيار) ١٩٧٨ ، المجلد ٦٨ ، العدد ٢ ، ص ٣٣٨) .

التضخم هو « تضخم دفعة التكاليف »[1] .

ونتيجة لذلك تم تصنيف الأوضاع التضخمية إلى فرعين هما تضخم « جذب الطلب » وتضخم « دفع التكاليف » . بل إن هناك من حاول تطبيق التصنيف نفسه على مختلف مراحل التطور الاقتصادي ، بحيث أشار أحد الاقتصاديين إلى أن الولايات المتحدة شهدت خلال الفترة ١٩٤٦ ــ ١٩٤٨ تضخم « جذب طلب » وخلال الفترة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧ تضخم « دفع تكاليف »[2] .

إن المفهوم الكينزي لا يولي إلا القليل من الاهتمام للتفاعل على المستوى الاقتصادي الجزئي بين التكاليف والأسعار في المنشأة الواحدة ، مركزاً على فرضية الحراك البطيء نسبياً لـ « وحدة الأجر » (أي الأجر النقدي مقابل وحدة العمل الواحدة)[3]. وعلى العكس من ذلك ، يبرز منظرو « التضخم الجديد » التأثير الذي تمارسه تغيرات التكاليف على مجمل عملية تكون الأسعار .

لقد كان مفهوم تضخم التكاليف متناقضاً بعض الشيء على الدوام . فهو يشير من جهة ، إلى إمكانية حدوث ارتفاع عام في مستوى الأسعار بالارتباط مع وجود قيود على دائرة المنافسة التامة والدور المتصاعد للعوامل غير التنافسية في التطور الاقتصادي . ومن جهة أخرى نجد أن النظرية الاقتصادية الجزئية التقليدية ظلت ميالة على الدوام إلى تبني فكرة مفادها أن الانتقال إلى احتكار القلة أو إلى الاحتكار لا يمكن أن ينجم عنه غير ارتفاع لمرة واحدة في الأسعار ليعقبه في فترة لاحقة نزوع إلى إضفاء مزيد من الاستقرار على نظام الأسعار القائم . وهكذا يرى هابرلر أن بوسع الانتقال إلى الاحتكار من جانب المشاريع أن يسبب ارتفاعاً قصير الأمد للأسعار ، لكنه لا يستطيع أن يكون سبباً أو مصدراً لأي ارتفاع دائم في مؤشر أسعار

---

(١) انظر ، على سبيل المثال ، شهادة ا . ليرنر (« علاقة الأسعار بالاستقرار الاقتصادي والنمو » ، خلاصة الأوراق المقدمة من المستشارين الماثلين أمام اللجنة الاقتصادية المشتركة ، الكونغرس الأمريكي ، واشنطن ، ٣١ مارس (آذار) ١٩٥٨ ، ص ٢٥٧ ــ ٢٧٣) .

(٢) ادموندس . فيلبس « اختبار لوجود تضخم تكاليف في الولايات المتحدة ، ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧ » مجلة « مقالات بيل الاقتصادية » ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ربيع ١٩٦٩ ، ص ٢٨ ــ ٦٩ .

(٣) بعد ستة عشر عاماً من صدور « النظرية العامة .. » لكينز ، كتب هابرلر « بات من المعترف به بشكل شبه إجماعي أن النظام النظري الكينزي بالمعنى الدقيق ... يعتمد على فرضية جمود الأجور . وإذا لم يجر تبني هذه الفرضية ، فسينهار النظام الكينزي ببساطة ، أو بتعبير آخر ، سيفقد كل ما يميزه من صفات عما يسمى بصورة فضفاضة « النظام الكلاسيكي » » . (جوتفريد هابرلر ، « بعد ستة عشر عاماً » في الكتاب الذي حرره روبرت ليكاشمان « نظرية كينز العامة . تقارير عن ثلاثة عقود » ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص ٢٩١) .

المستهلك[1] . وعندما بلور فيلبس التعريف النظري لتضخم التكاليف ، استبعد منذ البداية أية حالة ترتبط بتعزيز المواقع الاحتكارية لرجال الأعمال أو النقابات معتبراً أن مثل هذه الحالات لن تنتج غير ارتفاع قصير الأمد للأسعار[2] .

وحسب النظرية الاقتصادية الكلية التقليدية ، لا بد وأن تكون الأسعار شديدة الاستقرار في قطاع احتكار القلة . ولدعم هذه الفكرة يجري اللجوء بشكل متزايد إلى منحنى الطلب[3] .

ويتلخص جوهر المحاججة فيما يأتي : في ظل المنافسة الاحتكارية تتجنب المنشأة المنفردة اللجوء إلى تخفيض الأسعار كقاعدة عامة . ذلك أنها لو خفضت الأسعار فستعجز عن تعويض خسائرها عن طريق توسيع حصتها من إجمالي المبيعات بدرجة كبيرة ، لأن منافسيها سيقومون بالشيء ذاته ويخفضون أسعار منتجاتهم . ومن ناحية أخرى لا تميل المنشأة في ظل احتكار القلة إلى رفع أسعارها لأن خصومها لن يحذو حذوها . لذا تبقى أسعارهم أدنى وستعجز المنشأة ذات الأسعار الأعلى عن إيجاد مشترين . وخلاصة الأمر هنا هو أن كلاً من الشركاء المنخرطين في علاقة احتكار القلة سيفضل الحفاظ على أسعاره القديمة .

يجري ، في العادة ، تبني هذا الرأي الذي يفترض وجود « انقطاع » في منحنى الطلب في نقطة تشكل سعر السوق عند لحظة معينة لوصف تكون الأسعار في حال احتكار القلة . غير أن فيلبس وونتر[4] اقترحا ، مؤخراً ، مخططاً اقتصادياً جزئياً ذا طابع أكثر عمومية يتم فيه ضمان قدر معين من استقرار الأسعار بدفع من المنشآت المشترية التي تسعى لتقليل التكاليف التي تتحملها إلى الحد الأدنى ، وهو ما يعادل من حيث التعبير السعي لتحقيق أفضل شروط الشراء . وحسب هذا الرأي سيخفض المشترون طلبهم من منتجات المنشآت التي تخضع أسعارها إلى تقلبات أكبر ، ويزيدون مشترياتهم من المنشآت التي تستجيب للتغير في طلب السوق بالتحول إلى إنتاج سلع جديدة وبالحفاظ على أسعار مستقرة . ومع أن هذا الأسلوب في البرهنة قابل للتطبيق على أي فاعل اقتصادي ، بوجه عام ، فمن الواضح أن المنشآت الكبيرة

---

(١) جوتفريد هابرلر « العوامل الداخلية المسببة والضاغطة للتضخم » في وقائع المؤتمر الذي عقدته الجمعية الاقتصادية الدولية عن « التضخم » ، لندن ، ١٩٦٢ .

(٢) ادمون س . فيلبس ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٣) صيغت نظرية منحنى الطلب للمرة الأولى على يد ب . سويزي في مقاله « الطلب في ظل شروط احتكار القلة » مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٦٧ ، أغسطس (آب) ١٩٣٩ ، العدد ٤ ، ص ٥٦٨ ــ ٥٧٣ . ولي فترة لاحقة باتت النظرية جزءاً من كل الكتب المدرسية عن النظرية الاقتصادية الجزئية والتنظيم الصناعي .

(٤) انظر ، ادمون فيلبس وآخرون « الأسس الاقتصادية الجزئية لنظرية الاستخدام والتضخم » ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

وحدها تستطيع المناورة في ميدان عرض السوق والحفاظ على أسعار مستقرة بهذا القدر أو ذاك .

وانطلاقاً من افتراض صحة الصياغات النظرية المتعلقة بمنحنى الطلب المقطوع وغيرها من الفرضيات المشابهة ، يذهب كثير من الاقتصاديين إلى اعتبار عمل قطاع احتكار القلة لا مصدراً رئيساً للتضخم ، بل بالأحرى باعتباره معوقاً للتضخم وقلعة للدفاع عن استقرار الأسعار . فيرى ويستن أن المنشآت الكبيرة تمثل عائقاً قوياً بوجه ارتفاع الأسعار ويقول « إن الضغط الشامل نحو إحداث ارتفاع في الأسعار تم امتصاصه في الصناعات الأكثر تركزاً »[1] . كما يعتقد جاكوبي أن القوة الاحتكارية للشركات الكبيرة أدت إلى أن تكون آثار أسعارها على مؤشر أسعار المستهلك أقل تضخمية[2] .

أما ا . ميسن الذي كتب عدداً من الأعمال في نظرية الاحتكار واحتكار القلة فيقول إن قطاع احتكار القلة في الاقتصاد يستغل في العادة كل فرصة متاحة للحفاظ على الأسعار القديمة عند توسيع الإنتاج ، ولا يضطر إلى مراجعة هذه الأسعار إلا في حالات الضرورة القصوى . ويدعي أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي التي ترفع الأسعار على الدوام . ولهذا كان « على السلطة العامة أن تحمد الله على وجود درجة عالية من التركز في الاقتصاد الأمريكي »[3] . وقد انتقلت هذه الفكرة إلى المخططات النظرية التي تصف ما يسمى بالمجتمع الصناعي الجديد . بل أن غالبريث يعيد ، في واقع الأمر إنتاج الفكرة الكامنة وراء منحنى الطلب المنقطع فيعلن أن الأسعار التي تحددها المنشآت تميل إلى البقاء من دون تغيير لفترات طويلة « ذلك أن أي حركة كبيرة في الأسعار ستفتح الباب بوجه مخاطر لن يسعى الآخرون إلى التورط بها » .

وثمة ميل لدى كثير من الاقتصاديين الغربيين لاعتبار عمل النقابات والنشاط المنظم الذي تقوم به الطبقة العاملة من أجل الحصول على أجور أعلى عملاً يكسبها موقعاً احتكارياً في سوق العمل . ويدعي دعاة مفهوم « تضخم الكلفة » أن احتكاراً كهذا هو عامل مهم من عوامل ارتفاع مؤشر الأسعار ، على العكس من حالة اتحادات الصناعيين . ولهذا السبب يؤكد الاقتصاديون البرجوازيون ، في أغلب الحالات ، على اعتبار الأجور العنصر الأساس المكون

---

(١) فريد ويستن ، « المنشآت الكبيرة والأداء الاقتصادي » ، في كتاب « تأثير المنشآت الكبيرة على الاقتصاد الأمريكي » . تحرير ج . فريد ويستن وستانلي اورنشتاين ، ماساشوستس ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٨ .

(٢) نيل هـ . جاكوبي ، « أسطورة اقتصاد المؤسسات » في كتاب « المؤسسات الكبرى في مجتمع متغير » ، مطبعة جامعة نيويورك ، نيويورك ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٧ ــ ١٣٨ .

٣ ادوارد س . ميسن ، « التركز الاقتصادي ومشكلة الاحتكار » ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص ١٧١ . وج . دولي ، « العملية التنافسية » ، لندن ، ١٩٥٨ ، ص ١٠٩ ــ ١١٠ .
جون كينث غالبريث ، « الدولة الصناعية الجديدة » ، بوسطن ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٠ .

للتكاليف ، وهي التي تحرك كل نظام « التكاليف والأسعار » . وإليكم ما قاله بعضهم أواخر الخمسينات وأوائل الستينات .

يقول الاقتصادي الأمريكي آرثر سميثس « يرتبط التضخم في الولايات المتحدة بشكل وثيق بحلزون الأجور ــ الأسعار »[1] . وادعت دراسة جماعية أن سياسة التسعير الجشعة الهادفة إلى زيادة هامش الربح لم تكن السبب الذي أطلق التضخم ، بينما تؤدي زيادة الأجور إلى تحريك فوري لحلزون الأجور ــ الأسعار[2] . والادعاء الأكثر إثارة بشأن دور النقابات في دفع التضخم ورد على لسان تشامبرلين الذي أكد أن النقابات هي المصدر الأساس لإشاعة الاحتكار في مجمل النشاط الاقتصادي وأنها تتحمل كل اللوم على تطور التضخم الراهن[3] .

أما الاقتصاديون الآخرون ، مثل ج . كلارك ، فيقولون :

« إذا تخلفت الزيادة المستمرة في تكاليف الأجور بالوتائر التي شهدناها خلال الفترة الأخيرة على حساب هوامش الربح ، التي باتت أصلاً حصة ثانوية ، فإنها ستؤدي خلال أقل من عقد من الزمن إلى تقليص هذه الهوامش دون الحد الأدنى الضروري لأداء هذا الربح لوظيفته في اقتصاد مثل اقتصادنا »[4] .

لقد تم إطلاق هذه التنبؤات قبل حوالى العشرين عاماً . ومنذ ذلك الحين ظل رأس المال يتراكم بوتائر متسارعة . ومع ذلك ، وبرغم الفشل الصارخ الذي منيت به تلك التنبؤات ، ظل عدد مطلقيها يتكاثر . وربما لم تشهد فترة مثل السبعينات هذا القدر من المخاوف المثارة من ارتفاع الأجور الاسمية وانخفاض معدل الربح[5] . إنه تحويل لعملية نمو الأجور إلى كبش فداء حسب تعبير كاجان . إذ يتم تصوير النضال الذي يشنه عمال المصانع والمكاتب لتحسين مستويات معيشتهم (بل وحتى مجرد الحفاظ على المستويات القديمة ، في ظل التضخم المتسارع) باعتباره السبب الرئيس للركود ونمو الأسعار التضخمي .

---

(١) ارثر سميثس ، « السيطرة على التضخم » ، في « مجلة الاقتصاد والإحصاء » ، المجلد ٣٩ ، أغسطس (آب) ١٩٥٧ ، العدد ٣ ، ص ٢٧٢ .

(٢) « مشكلة الأسعار المتصاعدة » ، منظمة التعاون والتطور الاقتصادي ، ١٩٦١ ، ص ٧٠ .

(٣) ادوارد هـ . تشامبرلين ، « التحليل الاقتصادي لقوة اتحادات العمال » ، معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة ، واشنطن ، ١٩٦٣ .

(٤) جيرن مورييس كلارك ، « المنافسة كعملية حركية » ، معهد بركنغز ، واشنطن ، ١٩٦١ ، ص ٤٥١ .

(٥) اليكم مثالاً يعود إلى عام ١٩٧٧ « إذا قُدر للأحداث الاقتصادية الراهنة أن تقود إلى انهيار الرأسمالية ، فذلك يعود إلى أن نمو الأجور قلص ربحية المشروع الرأسمالي لدرجة لا يمكنه البقاء معها » .
(د . ك . هيغ ، «تلخيص» في كتاب «نظرية التضخم والسياسة المضادة للتضخم» تحرير اريك لندبيرغ لندن ، ١٩٧٧ ، ص ٥٣٣) .

لنلاحظ أن أولئك الذين يتبنون هذا الأسلوب لا يربطون حركة الأجور بعمليات اقتصادية موضوعية . أضف إلى ذلك أن عدم وجود نظرية عامة مشتركة عن « تضخم الأجور » (ويرى البعض عدم إمكانية وجود مثل هذه النظرية) مهد الطريق أمام آراء تقول أن المشكلة تقع خارج إطار الاقتصاد السياسي . وفي مثل هذه الحالات يتم الاكتفاء بكل بساطة بالإشارة إلى « إسراف » الطبقة العاملة في طرح المطالب ، وإلى السلطة المفرطة للنقابات عند تحليل مصدر تضخم الأجور[1] . وفي المقابل ليس ثمة أساس نظري للآلية الاقتصادية التي تضمن نمو الأسعار بالتوافق مع نمو التكاليف . ولغرض التقريب بين مفهوم « تضخم الأجور » والنظرية النقدوية ثمة اتجاه لا سابق له لتبني فكرة مفادها أن سياسة المصرف المركزي النقدية والائتمانية تعتمد كلياً أو جزئياً على نشاط النقابات . ويقول هيغ ، في معرض تلخيصه لنتائج مؤتمر الجمعية الاقتصادية الدولية عن التضخم :

« يبدو أن النقابات حققت مؤخراً نجاحاً كبيراً في ضمان زيادة عرض النقود لتأمين إمكانية دفع أجور أعلى »[2] .

ويقول آخرون أن قضية عرض النقود لا تلعب ، على العموم ، دوراً جوهرياً لأن السياسة النقدية تم « تكييفها » مع متطلبات تحقيق الاستخدام الكامل ، بحيث أنها تؤمن بصورة شبه تلقائية زيادة عرض النقود مع نمو الأجور . وإهمال دور آلية النقود والائتمان في تطور التضخم ، وهو ما يميز دعاة مفهوم حلزون « الأجور ــ الأسعار » ، يجعل منهم أحاديي الجانب بدرجة لا تقل عن أحادية الجانب المميزة للنقدويين إذ يضفون صفة مطلقة على تلك الآلية .

ومن المؤكد أن مفهوم تضخم الكلفة يعكس التطور الحقيقي للتناقضات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي اليوم . لكنه يعكس ذلك في أشكال غير عقلانية ومتحيزة ، إذ يعلن سلفاً أن المطالب التي تطرحها غالبية السكان هي المصدر الوحيد للتضخم ، ويعتبر التضخم الطريق الأفضل لحل التناقضات المشتدة بين الطبقات الاجتماعية . فقد قال جيمس توبن في خطابه كرئيس للجمعية الاقتصادية الأمريكية أن البديل عن التضخم يمكن أن يكون أساليب « أسوأ » لحل النزاعات الاجتماعية ، في حين أن

---

(١) يقول هكس إن تفسيرات تضخم الكلفة لا تعدو في الواقع العملي غير محاولة لعزو التضخم إلى الروح الهجومية للنقابات . لكن هذا المنطق يمكن أن يقود المرء إلى القول أن نمو معدل التضخم ينتج عن نمو « الروح الهجومية » لنقابات العمال . (ج . هكس ، « آفاق اقتصادية . مقالات إضافية في النقود والنمو » ، اوكسفورد ١٩٧٧ ، ص ١٠٨) .

(٢) د . هيغ ، « تلخيص » ، ص ٥٣٠ .

« التضخم يجعل هذا الصراع مستمراً ، وينفّس بطريقة عمياء ومتجردة وغير سياسية كل نتائجه »[1] .

لقد ظل التمييز بين تضخم الطلب وتضخم التكاليف ، الذي غالباً ما تعرض للدحض حتى عادت الكتابات الاقتصادية الغربية إلى إحيائه ، تمييزاً مصطنعاً على الدوام . إذ يمكن أن نبين ببساطة أن من بين الشروط التي تجعل تضخم الكلفة ممكناً ، على سبيل المثال ، وجود زيادة متوافقة في الطلب على النقود . ومن ناحية أخرى فإن النمو التراكمي للأسعار في ظل تضخم الطلب انطوى على الدوام على تداخل بين التكاليف والأسعار (إذ أن نمو الأسعار يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يمكن أن تؤدي في ظل شروط اقتصادية محددة إلى المزيد من نمو الأسعار، الخ). ولهذا السبب كانت آلية أي عملية تضخمية تمتد لفترة زمنية طويلة بما يكفي، تنطوي حتماً على روابط اقتصادية تميز كلاً من تضخم الطلب وتضخم التكاليف . ويتشابك كل من العنصرين بصورة وثيقة ويغدو فصلهما ، في معظم الحالات ، مستحيلاً من الناحية العملية[2] .

إن النظرية الاقتصادية التقليدية ، في سعيها لإنكار دور المشروع الاحتكاري في رفع مؤشر أسعار المستهلك ، تحاول اليوم رسم حالات اقتصادية مصطنعة ، عادة ، لا نجد فيها إلا النشاط الحر لقوى السوق أو « الاحتكار التام » . ولا تصور الحالة الأخيرة ، في الغالب ، إلا بتبسيط شديد باعتبارها وضعاً موقتاً يتشكل في بعض الأسواق فحسب . وتعجز المخططات النظرية الجديدة عن أن تأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن احتكار القلة قد يزيد من دائرة نفوذه وقوته الاقتصادية في الوقت الذي يتعرض فيه إلى قوى سوق تتجاوز تنظيم احتكار القلة . ولكن تبقى ثمة حقيقة أساس مفادها أن المصدر الفعلي لحركة الأسعار في ظل الرأسمالية المعاصرة هو على الدوام تشابك عنصرين متضادين هما الاحتكار والمنافسة . ولقد اعتبر لينين السمة الأكثر جوهرية للرأسمالية الاحتكارية تشابك الاحتكارات المتناقض مع التبادل والسوق والمنافسة والأزمات[3] .

---

(١) جيمس توبن ، « التضخم والبطالة » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مارس (آذار) ١٩٧٢ ، المجلد ٦٢ ، العدد ١ ، ص ١٣ .

(٢) يمكن ملاحظة حالة مشابهة على المستوى الاقتصادي الجزئي كذلك . لقد أشار آرو إلى عدم كفاية الصياغات الاقتصادية الجزئية التقليدية لتحليل حركات الأسعار . وتجدر الإشارة بوجه خاص ، إلى قوله أن العملية التضخمية يمكن أن تسمى تضخم تكاليف ، بمعنى من المعاني « من حيث أن سببها المباشر هو القوة الاحتكارية الناتجة عن إفراط الطلب ... وأولئك الذين ينظرون إلى تضخم الكلفة ربما كانوا يبحثون عن عامل سببي مباشر ، في حين أن أولئك الذين يتحدثون عن تضخم الطلب يفكرون بالحافز الأبعد للتضخم » .

كينث آرو ، « نحو نظرية لتكيف الأسعار » في كتابه « تخصيص الموارد الاقتصادية » ، مطبعة جامعة ستانفورد ، ستانفورد ، ١٩٥٩ ، ص ٥٠ .

٣ ف.ا. لينين ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد ٢٤ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٤ ، ص ٤٦٤ .

وتظل الوحدة المتناقضة للاحتكار والمنافسة عاجزة عن إلغاء الطابع العفوي لنشاط عوامل السوق ، مما يولد ، أولاً ، آليات اقتصادية جديدة لزيادة الأسعار قد يكون محفزها الفعال قطاع احتكار القلة ، ويعدل ، ثانياً ، استجابة الأسعار « السلبية » للحوافز المتأتية من التغيرات في طلب السوق . ونتيجة لذلك ، تواجه العمليات المؤدية إلى انخفاض أسعار منتجات المؤسسات الكبرى عدداً من القيود ، فيما ينعم الاتجاه لارتفاع تكاليف السلع بقدر متزايد من الاستقرار .

وفي الوقت نفسه ، فإن اتجاه الأسعار الطويل الأمد نحو الارتفاع بصورة غير قابلة للانعكاس ، وهو اتجاه راسخ في أساس تكوين الأسعار في ظل احتكار القلة ، لا يتجلى إلا في أوضاع دينامية . وتلك واقعة تتجاهلها كلياً الصياغات الاقتصادية الجزئية السكونية .

لقد أوضح ماركس أننا لا نواجه في الحياة العملية الاحتكارات والمنافسة والتناقض بينهما فحسب ، بل إننا نواجه تركيباً بينهما . وأكد على أن هذا التركيب ليس صيغة جامدة بل هو حركة[1] . لذا فقد يظهر أن العامل الأساس الذي يدفع حركة الأسعار إنما هو التغيرات الدورية في النشاط الاقتصادي ، أو إعادة التركيب البنيوية للاقتصاد ، الخ .. ولكن مع تجلي هذه المحفزات الأولية وتحققها ، فقد تتعرض إلى التعديل بسبب احتكار القلة أو التنظيم الحكومي لطلب وعرض السوق .

وثمة مخططات أخرى تستند إلى ما يسمى بـ « منحنى الطلب الحلقي »* أو « المفتول » لكنها ليست أقل تهافتاً ، إذ تجدر ملاحظة أن هذه المخططات لا تتحدث بكلمة واحدة عن أسباب بلوغ الأسعار هذا المستوى أو ذاك . ولما كان المنطق الكامن وراء « منحنى الطلب الحلقي » يكتفي بالإيحاء باستقرار الأسعار في ظل احتكار القلة ، فلنقصر أنفسنا على تفحص النطاق الذي يمكن للمنافسة ضمن الاحتكار الجماعي فيه أن تمثل عقبة خاصة بوجه نمو الأسعار .

إن مخطط « منحنى الطلب الحلقي » يفترض إمكانية اختزال العلاقات بين بضع منشآت عملاقة إلى الأشكال المألوفة للمزاحمة على الأسعار ، وهو ما يميز المنافسة الحرة في التحليل الأخير . لكن هذه العلاقات ، في الظروف المعاصرة ، ليست تنافسية فقط بل هي علاقات احتكارية . لذا فإن المنشآت الكبيرة سرعان ما تنسق نشاطاتها حتى حين تفشل في التوصل إلى اتفاقات رسمية فيما بينها . ومن بين الأنظمة الشائعة للتنسيق ذلك المسمى بزعامة الأسعار حيث تقوم الشركة القائدة برفع أسعارها مفترضة أن كل الشركات الأخرى ستحذو

---

(١) كارل ماركس ، « بؤس الفلسفة » في كارل ماركس وفريدريك انجلز ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد السادس ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٥ .

حذوها (فيما يفترض « منحنى الطلب الحلقي » إن منافسي الشركة القائدة لن يرفعوا أسعارهم) . وتشهد المعطيات المتعلقة بحركة الأسعار التي تحددها أكبر شركات صناعة الفولاذ والسيارات والمواد الصيدلانية وغيرها من الصناعات في الولايات المتحدة على التنسيق الشديد الكفاءة في عمل كل الشركاء .

ولنلاحظ أيضاً الحالة التالية : حين تحاول منشأة ما رفع أسعارها فإن هذا السلوك ، على العكس من تخفيض الأسعار ، لا يعبر بصورة مباشرة عن ستراتيجية عدوانية هادفة إلى إعادة ابتلاع السوق . وإذا لم يقم منافسو تلك المنشأة باستغلال هذه الخطوة بإجراء زيادة جماعية في الأسعار ، فبإمكان المنشأة الأولى العودة دائماً إلى مواقعها الأصلية . ويؤدي ذلك إلى الحالة الأكثر شيوعاً إذ تقوم شركات احتكار القلة على انفراد بتفحص إمكانية رفع الأسعار . وهكذا تتحقق زعامة الأسعار بسهولة أكبر في مجال رفع الأسعار مما هو الحال في مجال تخفيضها . وتدلل على هذه الحقيقة بعض الدراسات التجريبية عن التشابك بين أسعار منتجات كل من المؤسسات الكبيرة على انفراد . ففي العقود الأخيرة كانت ثمة أعمال منسقة في ميدان رفع الأسعار تتجاوز بكثير تلك الموجهة لتخفيضها [1] .

ولنتفحص الآن تضخم الأجور . إذ يحاول كثير من أنصار هذه النظرية انتزاع قضية النقابات خارج سياقها الاقتصادي العام ، ويرون أن نشاطها اعتباطي محض في ظل ظروف مساعدة . ويرى هؤلاء أن سقف الأجور يجب أن يكون النمو الفعلي لإنتاجية العمل . ولهذا السبب ثمة من يقترح معياراً رئيساً لتمييز تضخم التكلفة يتمثل في النسبة بين الأجور وإنتاجية العمل . ذلك أن النمو الأسرع للأجور الاسمية بالقياس إلى إنتاجية العمل ، كما يرى هؤلاء ، يبين أن سبب ارتفاع الأسعار هو نضال الطبقة العاملة من أجل الحصول على أجور أعلى[2] .

ولكن ليس ثمة ، في واقع الحال ، علاقة « جامدة » بين إنتاجية العمل والأجور (أو بتعبير آخر تكاليف وحدة العمل) من جهة وبين مستوى الأسعار من جهة أخرى ، بل هناك بينهما على الدوام عدد من العناصر الوسيطة مثل طبيعة توزيع القيم المتولدة حديثاً وبالدرجة الأولى

---

(١) انظر جورج شتغلر ، « منحنى طلب احتكار القلة الحلقي والأسعار الجامدة » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٥٥ ، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧ ، العدد ٥ ص ٤٣٢ ــ ٤٤٩ . ر . لونزلوتي « زعامة الأسعار التنافسية : نقد نماذج زعامة الأسعار» ، مجلة الاقتصاد والإحصاء ، فبراير (شباط) ١٩٥٧ ، والتر ج . بريمر ومارك ر . بومبول « إعادة فحص لمنحنى طلب احتكار القلة الحلقي » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٨٢ ، العدد ٤ ، يوليه ــ أغسطس (تموز ــ آب) ١٩٧٤ ، ص ٨٥١ ــ ٨٦٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال ، غوتفريد هابرلر « التضخم ، أسبابه وعلاجه » ، مؤسسة المشروع الأمريكي ، واشنطن ، ١٩٦٠ ، ص ٢٣ . هوارد س . ألس « آثار تضخم ما بعد الحرب » في كتاب « التضخم » ، وقائع مؤتمر عقدته الجمعية الاقتصادية الدولية ، لندن ونيويورك ، ١٩٦٢ ، ص ٦٧ .

العلاقة بين حركة الأجور والأرباح ، ومؤشرات الكفاءة المتغيرة في مجال استخدام رأس المال الجامد والمواد الخام وغيرها ، الخ .. وبوسعنا على الدوام تحديد فترات في تاريخ البلدان الرأسمالية لم يترافق فيها تجاوز سرعة نمو الأجور لنمو إنتاجية العمل مع نمو مستوى الأسعار العام ، فيما نستطيع كذلك تحديد فترات نما فيها مؤشر أسعار المستهلك في حين كانت الأجور متخلفة عن اللحق بإنتاجية العمل . ففي النصف الثاني من الستينات ارتفعت معدلات الأجور الاسمية للعمال اليابانيين بوتيرة مقاربة لمعدل نمو إنتاجية العمل . لكن هذا لم يمنع مؤشر أسعار المستهلك من الارتفاع بما يقارب الثلث خلال فترة خمس سنوات . وفي الولايات المتحدة تراجعت كلفة وحدة العمل بالتدريج بين ١٩٦١ و ١٩٦٥ فيما ارتفعت وتيرة الربح من ١٦٫٧٪ إلى ٢١٫٩٪ . ومع هذا فقد حقق مؤشر أسعار الجملة للسلع المصنّعة زيادة طفيفة[١] .

ومع ذلك ، فلنفترض أن الأجور ، خلال هذه الفترة أو تلك ، مالت إلى الارتفاع بسرعة تتجاوز ارتفاع إنتاجية العمل في وقت تزايد فيه مؤشر أسعار المستهلك ، فهل إن هذا يؤكد الاستنتاج القائل أن التضخم نتج في النهاية عن الارتفاع « الشديد السرعة » للأجور ؟ إن مثل هذا الاستنتاج لا يستند إلى أساس قط . ذلك أن أي نمو في الأسعار ، وبخاصة نمو الأسعار الناجم عن الإنفاق العسكري الهائل يقود حتماً إلى نمو متسارع للأجور بالمقارنة مع نمو إنتاجية العمل[٢] .

---

(١) « سوق العمل والتضخم » ، وقائع ندوة علمية عقدها في جنيف المعهد الدولي للدراسات العمالية ، دار نشر ماكميلان ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧ .

(٢) في الواقع أن نمو الأسعار يعني أن الدخل القومي ينمو بالأسعار الجارية بسرعة تتجاوز نموه بالأسعار الثابتة ؛ أو أن :

$$\frac{\text{ن}_{١}}{\text{ن}_{\text{صفر}}} \div \frac{\bar{\text{ن}}_{١}}{\bar{\text{ن}}_{\text{صفر}}} > ١ \quad \text{.......................} \quad (١)$$

حيث $\text{ن}_{١}$ و $\text{ن}_{\text{صفر}}$ هما على التوالي المستويان النهائي والابتدائي للدخل القومي معبراً عنهما بالأسعار الجارية ، في حين أن $\bar{\text{ن}}_{١}$ و $\bar{\text{ن}}_{\text{صفر}}$ هما المقداران الماديان النهائي والابتدائي للدخل القومي .

لنلاحظ أن :

$$\text{ن}_{١} = \text{ن}_{\text{صفر}} \left[(١ - \text{ط}) \, \text{ط}_{١} + \text{ط} \, \text{ط}_{٢} \right] \quad \text{.......................} \quad (٢)$$

حيث $\text{ط}_{١}$ هي معدل نمو الأجور ، $\text{ط}_{٢}$ = نمو الدخول الأخرى ، وط = الحصة الأصلية للدخول (غير الأجور) إلى الدخل القومي . وعوض $\frac{\bar{\text{ن}}_{١}}{\bar{\text{ن}}_{\text{صفر}}}$ ، بإمكاننا استخدام مؤشر نمو إنتاجية العمل ث في التحديد الأول :

إنتاجية العمل ث في التحديد الأول : •

ولنتناول مثالاً بسيطاً . لنفترض أن التوسع الحاد في الطلب على النقود الناجم عن سباق التسلح والتمويل بالعجز أدى إلى ارتفاع الأسعار خلال سنة واحدة بنسبة تتجاوز ٣ ــ ٣٫٥٪ (وهذه نسبة تعادل بشكل تقريبي المعدل الوسطي لنمو إنتاجية العمل في الولايات المتحدة) . لا بد عند ذاك أن ترتفع الأجور الاسمية بسرعة تتجاوز نمو إنتاجية العمل ، إذا أريد منع الأجور الحقيقية من الانخفاض وكذلك إذا أريد السعي لئلا يكون انخفاض الدخول الحقيقية للعمال شديد الكبر ، آخذين بنظر الاعتبار ارتفاع الأسعار بمعدل كبير . وهكذا فليس غريباً أن الأجور الاسمية باتت تنمو بسرعة تتجاوز بكثير نمو إنتاجية العمل ، في ظل ظروف « ما فوق التضخم » الناجم عن التوسع المذهل في الإنفاق العسكري وغيره من ميادين الإنفاق الحكومي .

إن مفهوم تضخم الكلفة يكشف بوضوح التعديلات الجارية في المفاهيم النظرية لعلم الاقتصاد البرجوازي . فقد بدأ المفهوم النقدوي للتضخم من الفرضية القائلة أن تشكل الأسعار يتحدد كلياً بالمنافسة التامة بين البائعين والمشترين . غير أن نظام كينز النظري افترض عدم تمتع الأسعار بمرونة كاملة ، أو أن بعض عوامل الإنتاج لا تتمتع بمرونة كافية على الأقل . ومع وجود حالات فيض الإنتاج و« نقص التشغيل » يمكن أن يتجلى هذا خلال فترة قصيرة في صورة انخفاض بطيء أو حتى في ثبات « كلفة الوحدة » .

ومؤخراً حدث تغير طفيف في صياغة المخططات النظرية لتكون الأسعار . ذلك أن نماذج تحرك الأسعار القائمة على افتراض عمل القوى التنافسية بدون قيود أخذت تفقد شعبيتها ، وهو

$$= \frac{ن_1}{ن_{صفر}} = ث \quad .... \quad (٣)$$

وبتعويض المعادلتين (٢) و (٣) في المعادلة الأولى ، نحصل على :

$$\frac{ط_1}{ث} + \frac{ط\,(ط_2 - ط_1)}{ث} > ١$$

ينجم عن ذلك أنه لكي تحافظ حصة الطبقة العاملة في الدخل القومي على ثباتها بدون انخفاض ، أي لكي تكون $ط_1$ أكبر أو مساوية لـ $ط_2$ فلا بد أن تنمو الأجور الاسمية بسرعة تتجاوز نمو إنتاجية العمل بغض النظر عن أسباب ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك .

أضف إلى ذلك أن حصة الأجور من الدخل القومي قد تنخفض ، حين يكون التضخم شديداً ، برغم نمو الأجور الأسرع بالمقارنة مع إنتاجية العمل . فلنفترض أن الأسعار وإنتاجية العمل ارتفعا معاً بنسبة ٤٪ وأن الدخول الأخرى (أي الأرباح بالدرجة الأولى) ارتفعت بنسبة ١٠٪ . فإذا كانت ط تساوي ٠٫٥ على سبيل المثال فإن هذا سيعني زيادة في الأجر الاسمي بنسبة ٦٪ ، أي أن الأجور نمت بنسبة أسرع بكثير من نمو إنتاجية العمل ، لكن حصتها من الدخل القومي ستنخفض من ٥٠٪ إلى ٤٩٪ .

ما يتبين من المثال التالي .

فحتى وقت قريب ظل جون هكس يُعتبر ، عن حق ، واحداً من أكثر أنصار فرضية المنافسة التامة والأسعار المرنة حماساً وثباتاً . لقد أصدر كتاباً عام ١٩٣٩ يقول فيه أن التخلي عن فرضية المنافسة التامة سيقود حتماً إلى تداعي الجزء الأكبر من النظرية الاقتصادية[١] . ولم يمض وقت طويل على صدور هذا الكتاب بعد . لكننا نجد هكس اليوم وقد عدّل من لهجته إثر سلسلة من التحقيقات الفضائحية في نشاطات الاحتكارات في البلدان الرأسمالية الصناعية ، وإثر سلسلة الاضطرابات في الأسواق العالمية خلال السبعينات . إذ أدخل الآن مفهوم « أسواق السعر الثابت » حيث تتحدد الأسعار مباشرة من قبل مالكي السلع ، وحيث يتأثر مستوى تلك الأسعار بعدد من العوامل إلى جانب تأثره بالعرض والطلب . أما « أسواق السعر المرن » من الطراز القديم المفتقد إلى التنظيم فإنها آخذة في الاختفاء تدريجياً . ولا تكاد حقيقة كون الأسواق الجديدة أسواق سعر ثابت أساساً تبدو بحاجة إلى تدقيق أو اختبار خاص ، إذ يمكن تلمس ذلك بمجرد المشاهدة البسيطة . وهذا ما توصل إليه هكس عام ١٩٧٧ . وفضلاً عن ذلك فقد أشار إلى النزعات الاحتكارية المتجلية بوضوح في الكثير من تلك الأسواق ، وضرب مثلاً على ذلك بكارتل النفط[٢] . وكان لإعادة النظر الشاملة هذه في الوجهة العامة لتحليل توازن السوق وفي فرضيات التحليل الاقتصادي الجزئي أثرها بالتأكيد على المفاهيم النظرية الجديدة بشأن التضخم .

في ضوء ذلك ، فإنه لأمر ذو دلالة كبيرة أن يشير مفهوم « التضخم الجديد » بصراحة تامة إلى دور ممارسات الاحتكار واحتكار القلة في تكوين الأسعار في ظل الارتفاع الجاري في مؤشر أسعار المستهلك . وترتبط فرضيات هذا المفهوم الرئيسة مباشرة بنظرية ما يسمى بـ « المنافسة غير التامة » .

بيد أن المفاهيم الجديدة عن التضخم تعكس وتسجل عملية تنظيم الأسعار في شكل لا عقلاني . ذلك أن العلاقات الناجمة عن تكون الأسعار في ظل احتكار القلة يتم عكسها بالشكل الذي تتبدى فيه على سطح علاقات السوق في العالم الرأسمالي المعاصر .

ويتضح الأمر من خلال ملاحظة نقطة جوهرية ، هي أن أي مطلب من جانب الشغيلة المنتظمين في النقابات لتحقيق زيادة في الأجور الاسمية يواجه بترويج دعائي صاخب في الحال . وما إن تأخذ حركة الإضراب تأييداً لهذا المطلب بالتصاعد (وفي بعض الحالات يتم جعل

---

(١) جون هكس ، « القيمة ورأس المال » ، اوكسفورد ، ١٩٣٩ ، ص ٨٤ .

(٢) جون هكس « آفاق اقتصادية . مقالات إضافية في النقود والنمو » ، اوكسفورد ، ١٩٧٧ ، ص ١١ .

حصيلة النضال الجاري معتمدة كذلك على قرارات يتم اتخاذها على المستوى الحكومي) ، حتى يجري تهييج المجتمع برمته عبر قيام وسائل الإعلام بالتركيز المتزايد على النزاع الطبقي المحتدم . وفي مقابل هذا كله تمر القرارات التي تتخذها المشاريع الكبرى من جانب واحد برفع الأسعار في ظل أوضاع سوق مواتية في صمت تام . وهنا تتخذ تغيرات الأسعار في البداية أشكالاً غير مكشوفة ويتم تقسيم الزيادات الناجمة في أرباح الرأسماليين إلى فقرات مختلفة تدخل بأشكال متعددة في ميزانيات الشركات .

ويبدو أن ذلك كله ساعد على نشر المفاهيم البرجوازية التبريرية التي تتجاهل الدور المستقل والفعال لتكون الأسعار الاحتكاري والتي لا تربط التغيرات الرئيسة في نظام الأسعار والدخول إلا بمطالب العمال من أجل الحصول على أجور أعلى .

صحيح أن نمو التضخم يجذب انتباه الرأي العام إلى سياسة التسعير التي تتبعها أكبر الشركات . وتضطر حكومات بعض الدول الرأسمالية ، من حين إلى آخر ، إلى تحديد سقف لزيادات الأسعار التي تقررها بعض الشركات ، وفي بعض الأحيان يتم تنشيط عمل الهيئات المضادة للاحتكارات[1] .

وفي ظل ظروف كهذه ، تضطر الشركات الكبرى إلى تعديل ستراتيجيتها الاقتصادية . فالمؤسسات الأكثر نفوذاً تسعى لتوقيت كل زيادة ملموسة تجريها في الأسعار بحيث تتوافق مع إبرام عقود مساومة جماعية جديدة مع العمال وتحث الصحافة والإعلام على الترويج لأخبار الزيادات في الأجور الاسمية . ومع الترويج الواسع النطاق لأخبار ارتفاع التكاليف ، وخاصة الأجور ، يتوافر أفضل تبرير لرفع الأسعار[2] . وفي السنوات الأخيرة كان توقيت الإعلان عن زيادات الأسعار من جانب المؤسسات الرئيسة في ميدان صناعة السيارات وغيرها من الصناعات عالية التركز في الولايات المتحدة متطابقاً في معظم الحالات مع انتهاء الاضرابات المطالبة بأجور أعلى[3] .

ويبرهن هذا التوقيت على أنه الأفضل كذلك من وجهة نظر زعامة الأسعار . ذلك أن

---

(١) هكذا ارتفع عدد القضايا ضد الاحتكارات التي نظرت فيها المحكمة الاتحادية الأمريكية وشملت مؤسسات كبيرة من ٤٢٠ قضية عام ١٩٦١ إلى ١٣٧٩ قضية عام ١٩٧٢ ، مجلة «فورتشن» ، ابريل (نيسان) ١٩٧٣ ، ص ٦٤) .

(٢) « سياسات التسعير وممارساته » ، كتاب قراءات أساسية ، نيويورك ، ١٩٦٧ .

(٣) انظر ج . لانغ وت . ناكاياما ، « تشريع تغير الأسعار في عام ١٩٧٠ » ، مجلة العمل الشهرية ، فبراير (شباط) ١٩٧١ ، ص ٤١ .

إعادة التفاوض على شروط الاتفاقات الجماعية هو إشارة مميزة موجهة إلى المؤسسات الكبرى المنخرطة في تنسيق النشاطات الاحتكارية الرامية إلى رفع الأسعار . ويصح هذا بوجه خاص في حالة الصناعات المركزة حين لا تمتلك المؤسسات في تلك اللحظة اتفاقات سرية أو علنية تنظم الأسعار بصورة مباشرة . وفي الوقت نفسه فإن إعادة التفاوض على الاتفاقات الجماعية هي عنصر مهم كذلك في نظام التنسيق الاحتكاري . ففي السنوات الأخيرة بات من المألوف أن تعلن شركات الصلب الأمريكية عن تغيرات عامة في الأسعار تتوافق مع إنجاز تغيرات الأجر السنوية[1] . وإليكم حواراً ذا مغزى بين عضو في مجلس الشيوخ ورئيس مؤسسة الصلب الأمريكية جرى أثناء جلسة استماع في الكونغرس حول الأسعار « المنظمة » :

« السناتور كيفوفر : تقول أنك لم تتشاور معهم (يقصد مع المدراء الآخرين) .. لكن من الواضح أنهم اقتدوا بأسعاركم إلى حد كبير . إنك لا تنكر ذلك ، أليس كذلك أيها السيد بلاو ؟

السيد بلاو : يودي القول أن أحد الأسباب الممكنة التي كانت تدور في أذهانهم .. هو أن لدينا عقد عمل موحد إلى حد كبير في صناعة الصلب ، وأظن أن الزيادات في تكاليفهم كانت تجري بالوتائر نفسها تقريباً التي زادت بموجبها تكاليفنا »[2] .

بعبارة أخرى ، إن التغيرات في تكاليف العمل تطلق على الفور آلية التنسيق الاحتكاري بين المنشآت الكبيرة مما يحقق مزيداً من الارتفاع في أسعار السوق .

ومن الأهمية بمكان أن نأخذ الملاحظة التالية بعين الاعتبار وهي أن زيادة صغيرة نسبياً في الأجور تهيىء في أحيان كثيرة ذريعة لتحقيق قفزة في الأسعار . وتشير مجلة أمريكية إلى ما يأتي « حتى لو لم تكن هناك زيادة في الأجور ، فإن أسعار الصلب كانت سترتفع بدرجة كبيرة مع هذا »[3] . لا عجب إذن أن تسبق الزيادات في أسعار الصلب على الدوام الزيادة في كلفة وحدة العمل . وحين تلجأ المؤسسات إلى رفع الأسعار فإنها تزيد في العادة مقدار التكاليف الإضافية بنسبة تراوح بين ١٠٠ و ١٥٠٪[4] .

---

(١) « سرعة التغير في أسعار الجملة : دراسة في مرونة الأسعار » ، دراسة أعدتها وزارة العمل في الولايات المتحدة ، مكتب إحصاءات العمل إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة . مطبعة الحكومة ، واشنطن ، ١٩٥٩ ، ص ٧ .

(٢) « الأسعار المحددة إدارياً » ، شهادات أمام اللجنة الفرعية المضادة للاحتكارات التابعة للجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأمريكي . الدورة ٨٥ ، الجلسة الأولى ، مطبعة الحكومة ، واشنطن ، ١٩٥٨ ، ص ٢٣١ .

(٣) « عصر الحديد » ، المجلد ١٦٢ ، العدد ٦ ، ٥ أغسطس (آب) ١٩٤٨ ، ص ١١٩ .

(٤) انظر مجلة « بزنس ويك » ، ١١ أغسطس (آب) ١٩٥٦ ، العدد ١٤٠٦ ، ص ٢٤ ــ ٢٥ .
خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ارتفعت تكاليف وحدة العمل لكل طن من الصلب بمتوسط مقداره ٢٫٥ ــ ٣ دولارات ، فيما ارتفع سعر طن الصلب بمقدار ٦ دولارات « العلاقة بين الأسعار والاستقرار الاقتصادي والنمو : تعليقات » ، واشنطن ، ١٩٥٨ ، ص ٢١ .

أما في البلدان الرأسمالية الأخرى (كجمهورية ألمانيا الاتحادية على سبيل المثال) فيصف هيرالد شيرف سلوك رب العمل كما يأتي :

« في سعيه لتجنب ضغط الرأي العام غير المرغوب به ، يوفر لنفسه حججاً وذرائع عبر توقيت الزيادة في الأسعار لتتزامن مع نمو الأجور ... ونتيجة لذلك يتم حث الرأي العام للقبول بفكرة « ارتفاع التكاليف » تبريراً لتعديلات الأسعار المفروضة »[1] .

وهكذا تكتمل ، بمعنى ما ، عملية تقديس العلاقات الناجمة عن التداخل الاحتكاري بين الأسعار والتكاليف ، وبخاصة الأجور . إذ يقاد المرء إلى تبني انطباع مفاده أن نمو التكاليف ، بما فيها الأجور الاسمية ، يوفر على الدوام الحافز الأولي ، بل هو السبب الوحيد للتضخم الراهن .

لقد كانت الطبقة الرأسمالية في ظل المنافسة الحرة قادرة في ظروف « محلية » خاصة وبصورة استثنائية فقط ، على :

« الاستفادة من كل ارتفاع في الأجور برفع أسعار السلع بدرجة أكبر بكثير من ارتفاع الأولى ، وأن تستحوذ بالتالي على أرباح أكبر »[2] .

لكن هذه الممارسات باتت أكثر شيوعاً اليوم بكثير ، لأن سعر قوة العمل ، مثل أسعار معظم السلع الأخرى بات يخضع إلى تنظيم الاحتكارات الخاصة أو احتكار الدولة . غير أن القوى العفوية للسوق الرأسمالية نفسها تولد هذا النزوع نحو النمو الأسرع للأسعار .

لنتابع على سبيل المثال ، النسبة المتكونة بين الأسعار والأجور في طور الازدهار الدوري ، أي في الفترة التي تتحقق فيها الزيادات الأكبر في الأجور الاسمية . إن تحليل حركة الأسعار والأجور ، لا في المؤسسات الاحتكارية فحسب بل في مجمل الصناعة ، يبين أن الزيادات في الأجور الاسمية تلحق عادة نمو الأسعار بعد فترة زمنية قصيرة ولا تسبقها قط . أي أن حصة الأرباح من سعر السلع ترتفع في فترة أكثر تبكيراً بكثير[3] . وتبين الحسابات وجود فجوة زمنية ،

---

(١) هيرالد شيرف ، « بحث في نظرية التضخم » ، تيبنغن ، ١٩٦٧ ، ص ٧٤ . وهورست جورج كوبلتز « توزيع الدخل والتضخم في تحليل الأمد القصير » ، برلين ، ١٩٧١ ، ص ٦٨ .

(٢) كارل ماركس « رأس المال » ، المجلد ٢ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٣٤٤ .

(٣) دانيل كريمر « سلوك معدلات الأجور أثناء الدورات الاقتصادية » ، المكتب القومي للبحث الاقتصادي ، نيويورك ، ١٩٥٠ . س.د.لوبخ « عرقلة جمود الأسعار : الدورات الطويلة والقصيرة للأجور والعمل » ، مجلة الاقتصاد والإحصاء ، مايو (أيار) ١٩٦٠ ، ص ١٤٠ ــ ١٥١ ، ادون كوه ، « الأرباح ، ورفع الأرباح والإنتاجية : بحث في سلوك المؤسسات منذ ١٩٤٧ » ، مطبعة الحكومة ، واشنطن ، ١٩٦٠ .

واضحة بشكل يلفت الانتباه ، في الزيادة الدورية في كلف الأجور . وعليه تظهر الزيادات في تكلفة الأجور في طور الانتعاش الدوري نتيجة للأسعار المرتفعة في أغلب الأحوال . ويقول جيفري هـ . مور ، أحد أشهر محللي الدورة الأمريكيين ، أن :

« معدلات الزيادة في التعويضات مقابل الساعة الواحدة ... تحدث عادة بدرجة معتدلة خلال الطور الأول من اتجاه الأسعار إلى الإرتفاع ، لكنها سرعان ما تأخذ بالإرتفاع . ويعود هذا جزئياً إلى حركة الأسعار وبحدث كرد فعل لها »[1] .

وفي الوقت نفسه يؤكد تحليل السلاسل الزمنية المتعلقة بتطور الأجور والأسعار على امتداد فترة طويلة وبوساطة أساليب رياضية حديثة (التحليل الطيفي* وغيره) إن ارتفاع الأسعار يسبق ، كقاعدة عامة ، ارتفاع الأجور[2] .

واليوم ، ومع التصاعد الدائب في مؤشر أسعار المستهلك يغدو النضال من أجل الحصول على أجور أعلى رد فعل وقائياً قبل كل شيء تمارسه الطبقة العاملة في وجه الهجوم المستمر من جانب الاحتكارات على حقوقها الحيوية[3] .

وكقاعدة عامة نلاحظ أن زيادات الأسعار التي تفرضها الاحتكارات تزيد بكثير عن تكلفة الأجور . لقد توصل اوتو ايكشتاين ، الذي أجرى تحليلاً مفصلاً للأسباب الكامنة وراء ارتفاع الأسعار بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ إلى الاستنتاج التالي : « توحي المعطيات بالفعل أن حلزون الأجور ــ الأسعار لا يفسر كلياً التضخم بأي صورة من الصور »[4] . ويوضح التحليل الإحصائي أن نمو الأسعار طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يغطِّ الزيادة في تكلفة الأجور فحسب ، بل إنه مكّن رجال الأعمال من إنعاش أرباحهم وزيادتها كذلك .

---

(١) جيفري هـ . مور « السلوك الدوري للأسعار » ، في كتابه « الدورة الاقتصادية اليوم » ، مطبعة جامعة كولومبيا ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص ١٦١ .

(٢) بالاستفادة من معيار ممتاز للمعطيات السنوية بشأن حركة الأسعار والأجر مقابل ساعة العمل في الصناعة التحويلية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى ، وبالاستفادة كذلك من معطيات فصلية مشابهة عن الفترة ما بعد الحرب الثانية ، بإمكان المرء أن يثبت وجود علاقة سببية أحادية الجانب تؤدي فيها تغيرات الأسعار إلى تغير الأجور . ويدهي أن هذا الإثبات يكتسب صحته ضمن إطار التعريفات التي يستخدمها هذا المعيار ، وبقدر ما تبرهن على صحتها .

(٣) « لو أن نقابة معينة امتنعت طوعاً عن المطالبة بزيادة الأجور ، فلن يؤدي ذلك إلى التخفيف من الضغط التضخمي الإجمالي إلا بدرجة طفيفة . وكل ما يؤدي إليه هو وضع أعضاء النقابة تحت رحمة الأسعار المتصاعدة » (وليم بومول « اقتصاديات الرفاه ونظرية الدولة » ، مطبعة جامعة هارفرد ، كامبرج ، ١٩٦٥ ، ص ١٤١) .

(٤) اوتو ايكشتاين ، « التضخم وحلزون الأجور ــ الأسعار والنمو الاقتصادي » ، في كتاب « علاقة الأسعار بالاستقرار الاقتصادي والنمو » ، ص ٣٧١ .

إن النمو السريع للتضخم يقوض الفكرة القائلة أن زيادة الأسعار ناجمة عن الزيادات « المفرطة » في الأجور . ففي كثير من البلدان الرأسمالية كان التصاعد الفائق السرعة لتكاليف المعيشة طوال أواخر الستينات وأوائل السبعينات مترافقاً مع تراجع ثابت في حصة الأجور من القيمة الصافية لإنتاج المنشآت الصناعية ومع تراجع حاد في نمو الدخول الحقيقية للشغيلة ، بل وحتى مع تقلص مطلق لدخولهم[1] . وتبين المعطيات الإحصائية الحديثة بوضوح تام أن زيادات الأجور تخلفت وراء زيادات الأسعار من حيث الزمن ، وفي أحيان كثيرة من حيث المقدار كذلك ، الأمر الذي يبرهن على أن التضخم الراهن لعب دور الأداة الرئيسة في إعادة توزيع الدخل القومي على حساب الطبقة العاملة .

وإذا أردنا أن نلخص مجمل ما قيل أعلاه ، فلا بد من ملاحظة أن هيكل رأسمالية الدولة الاحتكارية المميز للرأسمالية المعاصرة هو نفسه ما يولد أشكالاً من تفاعل الأسعار والكلفة حيث يؤدي نمو التكاليف إلى زيادة الأسعار . إن هذا التفاعل عنصر أساس من عناصر الآلية الاقتصادية للتضخم المعاصر . وبسبب هذا العنصر (وبعض العناصر الأخرى المكونة لهذه الآلية) يمكن لأي زيادة في الأسعار ، بما في ذلك الزيادة الدورية لأسعار السلع الرأسمالية على سبيل المثال ، أو الأسعار المتصاعدة للسلع التي تنتجها بعض الصناعات التي تلعب دوراً في إعادة هيكلة الاقتصاد ، الخ أن تولد تصاعداً تراكمياً في العملية التضخمية .

٤ ــ منحنى فيليبس

لنتذكر أن مفهوم التضخم الذي عرضه كينز في « النظرية العامة .. » تكون تحت تأثير أزمة اقتصادية عميقة وبطالة واسعة النطاق . ولهذا السبب ارتبط هذا المفهوم منذ البداية بنظريته حول الاستخدام . ومع تحول التضخم إلى مشكلة أكثر حدة ، في وقت أخذ فيه حجم البطالة بالتراجع بالمقارنة مع فترة ما بين الحربين ، أخذ التطوير اللاحق لمثل تلك المفاهيم يحتم احتلال العلاقة بين الزيادة العامة في الأسعار وحجم البطالة مكان الصدارة من اهتمامات الاقتصاديين . وسرعان ما أخذ خصوم الكينزية وغيرهم من المنظرين الاكاديميين ينضمون بحماس إلى هذه المناقشة .

---

(١) في الولايات المتحدة تعرضت حصة الأجور من القيمة الصافية لإنتاج المؤسسات غير المالية إلى انخفاض ثابت طوال النصف الأول من السبعينات . وفي عامي ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ كان ثمة نزوع نحو انخفاض المدخولات الحقيقية لعوائل الشغيلة الأمريكيين كذلك .

وقد تصدى الاقتصادي البريطاني ا . و . فيليبس لدراسة العلاقة الثابتة طويلة الأمد بين البطالة والتضخم . ففي مقال نشره عام ١٩٥٨[1] أشار إلى وجود اعتماد ثابت من جانب الأجور على درجة البطالة . أما معدل نمو الأجر المتحدد كذلك فإنه يمارس بدوره تأثيراً حاسماً على سرعة التضخم . وقد تناول فيليبس العلاقة بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان الفعال في بريطانيا من جهة ، ومعدل الأجر للساعة ومؤشر أسعار المستهلك من جهة أخرى ، وذلك طوال فترة تقارب القرن (١٨٦١ ــ ١٩٥٧) . وظهرت العلاقة السالبة بين هذه المقادير غير خطية* بصورة صريحة . فمع تزايد البطالة كان ثمة تراجع تدريجي في معدلات نمو الأجور والأسعار . وعند بلوغ البطالة مستوى معيناً (يقدره الكاتب تقريبياً بنسبة ٥ر٥٪ من إجمالي قوة العمل) تتعرض الزيادة في الأجور الى شلل تام ، بحيث أن أي زيادة إضافية في مستوى البطالة لا بد وأن تؤدي إلى انكماش ، أي إلى انخفاض مطلق في مستوى الأجور والأسعار . ومن جهة أخرى ، حين تكون البطالة قليلة نسبياً (في هذه الحال أقل من ٥ر٢ ــ ٣٪ من قوة العمل) تحدث عادة زيادات في الأجور والأسعار ولا بد أن تتزايد وتيرة التضخم مع انخفاض البطالة .

سرعان ما عومل مقال فيليبس كـ « عمل كلاسيكي » ، ووصفه توبن بأنه أكثر الأعمال الاقتصادية الكلية تأثيراً على امتداد ربع القرن الأخير[2] .

غير أنه يصعب أن نفهم الأسباب الكامنة وراء هذا الحماس . ففكرة العلاقة العكسية بين وتيرة التضخم ونمو البطالة معروضة منذ زمن طويل قبل مقال فيليبس . وقد نشرت بعض الحسابات الإحصائية التي توضح هذه العلاقة خلال الفترة السابقة لصدور المقال[3] ولربما بدت الفكرة القائلة بوجود علاقة مستقرة بين نمو مستوى الأسعار العام ومعدل البطالة ذات أهمية خاصة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . ففي تلك الفترة تم التخلي عن آخر الشكوك بصدد الطبيعة المزمنة لتضخم ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولهذا كان ثمة بحث محموم عن أسباب تصاعد مؤشر أسعار المستهلك . وأخذ بعض الكينزيين الذين رأوا في هذه العلاقة

---

(١) ا . و . فيليبس ، « العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في وتائر الأجر النقدي في المملكة المتحدة ١٨٦١ ــ ١٩٥٧» مجلة «الاقتصاد» ، المجلد ٢٥ ، العدد ١٠٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٨ ، ص ٢٨٣ ــ ٢٩٩ .

(٢) ج . توبن « التضخم والبطالة » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مارس (آذار) ١٩٧٢ ، ص ٤ .

(٣) من الأمور التي تلفت الانتباه قيام صحفي أمريكي بارز أثناء السبعينات بإعادة نشر مقال إرفنغ فشر يعود إلى عام ١٩٢٦ بعنوان « علاقة إحصائية بين البطالة وتغير الأسعار » في مجلة العمل الدولية ، المجلد ١٣ ، العدد ٦ ، يونيه (حزيران) ١٩٢٦ ، ص ٧٨٥ ــ ٧٩٢ .

الحلقة المفقودة (معادلة الأسعار) في النظرية الكينزية الجديدة الاقتصادية الكلية ، ينخرطون بحماس خاص في بلورة مخطط فيليبس .

لم يقدم فيليبس أي تفسير نظري لاتخاذ العلاقة بين التضخم والبطالة طابعاً غير خطّي ، لكنه اكتفى باستخدام معطيات إجمالية عن البطالة والأجور والأسعار متجاهلاً أي آثار بنيوية ممكنة الحدوث . إذ أنه لم يتفحص ، على سبيل المثال معنى الدالة التجميعية مع تغير توزيع البطالة بين كل من الصناعات المنفردة .

في عام ١٩٦٠ قام ريتشارد ليبسي بمزيد من التعميق لهذه الفكرة[١] ، فقد أثبت وجود علاقة بين وتائر التغير في معدل الأجر النقدي والطلب على سوق العمل ، واستخدم معطيات البطالة كمؤشر لقياس فيض الطلب على العمل ، لأن الأخير يمثل مقداراً غير قابل للمشاهدة من الناحية الإحصائية . وكلما ازداد فيض الطلب على العمل في كل صناعة ، أي كلما انخفض حجم البطالة فيها ، ازداد ارتفاع الأجور . وإذا ظهر أن هذه العلاقة غير خطية في واحد من أسواق العمل على الأقل ، فإن المعدّل المرجح لكل دالة سينتقل إلى أسفل الدالة التجميعية في الرسم البياني ، ويعتمد هذا الانتقال على درجة التباين في توزيع البطالة بين الصناعات المختلفة . وفي هذه الحالة ، حين يتم تقدير معاملات منحنى فيليبس ستظهر استجابة الأجور لفيض الطلب على العمل مبالغاً فيها ، فيما تظهر استجابة الأجور لتقلص الطلب على العمل دون مستواها الفعلي .

وحسب هذه الفرضيات ينبغي أن تتحدد البطالة عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الفائض على العمل مع المحور السيني (الأفقي) في الرسم البياني . وهذه البطالة تظل موجودة حتى عند اختفاء فائض الطلب على العمل (أو ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية)* . فما الذي يحدد إذن حجم البطالة الاحتكاكية ، أي البطالة التي لا تتعارض مع استقرار الأجور النقدية ؟ حتى الآن ليس ثمة نظرية متماسكة قابلة لأن تزودنا بأي جواب مقنع على هذا السؤال . ومن بين الأساليب المختلفة المطروحة لمعالجة هذه النقطة ، حسبنا ذكر المحاولات شديدة التأنق التي تبذلها « النظرية الاقتصادية الجزئية الجديدة » لربط وجود البطالة الاحتكاكية بنواقص آلية المعلومات الاقتصادية بما فيها المعلومات الناقصة بصدد وجود فرص عمل شاغرة . وفي نماذج كهذه يمكن أن يتحدد حجم البطالة الاحتكاكية بالعلاقة بين عدد فرص العمل الشاغرة وعدد الباحثين عن

---

(١) ريتشارد ج . ليبسي ، « العلاقة بين البطالة ومعدل تغير وتائر الأجر النقدي في المملكة المتحدة ١٨٦٢ ــ ١٩٥٧ : تحليل مستفيض » ، مجلة « الاقتصاد » ، المجلد ٢٧ ، العدد ١٠٥ ، فبراير (شباط) ١٩٦٠ ، ص ١ ــ ٣١ .

عمل[1] .

تقوم مثل هذه الصياغات النظرية بربط تغيرات الأسعار مع زيادات الأجور بواسطة تبني فرضيات تقليدية كالقول أن الأسعار تتشكل على أساس تكاليف الوحدة من الإنتاج مضافاً إليها زيادة ثابتة (كربح) . لكن هذا يطمس حقيقة اعتماد الأسعار على عوامل أخرى (كعناصر الكلفة الأخرى ومقدار الربح) ولا يدفع إلى الواجهة إلا « العلاقة الشاملة » بين البطالة وسرعة التضخم[2] .

سرعان ما اكتسب مبدأ فيليبس شعبية واسعة لا في الأوساط الاكاديمية فحسب ، بل بين السياسيين كذلك . فمنذ منتصف الستينات وحتى الآن كانت كل وثيقة لصياغة الستراتيجية الاقتصادية لحكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة تشير إلى وجود تناسب عكسي بين حجم البطالة والزيادة في الأسعار[3] . وفي كثير من البلدان الأوربية الغربية واليابان كان هناك من يدعو إلى اعتبار التضخم ظاهرة اعتيادية وطبيعية في ظل مستوى البطالة « الشديد الانخفاض » الراهن .

غير أن عدداً من الاقتصاديين الأكثر محافظة اعتبروا مبدأ فيليبس ذريعة ملائمة للهجوم على مبدأ ما يسمى بالاستخدام التام نفسه . فكثيراً ما انطلقت الدعوات القائلة بإمكانية التخلص من التضخم فقط عبر « الإبقاء على متوسط هامش أكبر من الطاقة الإنتاجية غير المستغلة ، ومستوى متوسط أعلى من البطالة مما اعتاد عليه جيل ما بعد الحرب الثانية »[4] . وتوصل اقتصاديون آخرون إلى عدم وجود إمكانية لتحقيق المزيد عبر ممارسة « تجربة سادية

---

(١) انظر ديل ت . مورتنسن ، « البحث عن وظائف ، وفترة البطالة ومنحنى فيليبس » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٠ ، ص ٨٤٧ ــ ٨٦٢ ، وبينت هانس« فائض الطلب والبطالة وفرص العمل والأجور » ، المجلة الفصلية للاقتصاد ، المجلد ٨٤ ، فبراير (شباط) ١٩٧٠ ، العدد ١ ، ص ١ ــ ٢٣ .

(٢) ينطبق هذا كذلك على العلاقة الأصلية بين البطالة ونمو الأجور « إذا كان معدل تغير الأجور متناسباً مع مقدار الطلب الفائض الذي يقاس بدوره بمقدار البطالة ، فليس ثمة مجال لوجود متغيرات أخرى » . (جورج ل . بيري « البطالة ومعدلات الأجر النقدي والتضخم » ، مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، كامبرج ، ماساشوستس ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢) .

(٣) أحط على سبيل المثال العناوين التالية في التقرير الذي أعده مجلس المستشارين الاقتصاديين ، للرئيس الأمريكي عام ١٩٧٠ « معضلة : بطالة أم تضخم ؟ » « البديل الأفضل بين البطالة والتضخم » ، الخ .
(التقرير الاقتصادي للرئيس المقدم إلى الكونغرس ، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٠ ، واشنطن ١٩٧٨) .

(٤) ف . بيش « نهوض وسقوط سياسة الدخول » ، معهد الشؤون الاقتصادية ، لندن ، ١٩٦٩ ، ص ٦٢ .

أخرى »[1] تهدف إلى التخلص من التوقعات التضخمية في الاقتصاد .

ولما كان منحنى فيليبس ، في واقع الحال ، صيغة مختصرة نوعاً ما ، فإنه يسمح باستخلاص أكثر التفسيرات النظرية تنوعاً للعملية التضخمية ، كما يسمح بتبني شتى الفرضيات عن الآلية الاقتصادية التي تربط معدلات ارتفاع الأسعار بحالة سوق العمل[2] . من هنا نجد عدداً غير محدود من المحاولات لربط عناصر قائمة في منحنى فيليبس مع الآراء السابقة بشأن التضخم . وكان من بين تلك المحاولات استخدام العلاقة بين الاستخدام والأسعار كمعيار لتمييز تضخم التكلفة[3] . كما جرت بلورة مخططات نظرية لإدماج منحنى فيليبس في النظرية النقدوية عن التضخم وتحويله إلى عنصر من عناصرها .

ومع ذلك كان انتشار النماذج التي تبنت منحنى فيليبس علامة على تحول قاطع في النقاط التي تحتل الصدارة في الآراء المختلفة بشأن التضخم . فالاعتراف بوجود علاقة موضوعية بين حركة الأجور ومستوى البطالة يزعزع الفكرة التي تعتبر أن العامل الأساس في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك هو مطالبة الشغيلة « المفرطة » و « الجامحة » برفع أجورهم .

وعوض وجود نقطة توازن وحيدة تميز حالة « الاستخدام التام » في المخطط الكينزي ، يقترح مفهوم فيليبس مجموعة من الأوضاع التوازنية . غير أن محتوى مفهوم « التوازن الاقتصادي » تعرض هو الآخر إلى التغير بعض الشيء لأنه لم يعد يتضمن الاعتراف ببقاء بعض العاطلين فحسب ، بل بات يتضمن الاعتراف بوجود ارتفاع ثابت في مستوى الأسعار العام كذلك ، أي بالتضخم المزمن .

إن ا ستنتاج وجود علاقة عكسية في المدى البعيد بين البطالة والأسعار تعكس بعض جوانب الواقع . ذلك أن النمو طويل الأمد للأسعار يعكس على الدوام تأثير العوامل الدورية .

---

(١) « السياسة الاقتصادية والتضخم في الستينات » ، معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة ، واشنطن ، ١٩٧٢ ، ص ٦٣ .

(٢) منذ عام ١٩٦٢ ، قام كيث ب . غريفن بتحليل وظيفة الأجور في نموذج فيليبس وعلق قائلاً « إن العلاقة شديدة الميوعة .. لهذا فإن مفاهيم منحنى فيليبس يمكن أن يجري إخضاعها إلى أي تفسير يرغب المرء بتقديمه » (ك.ب. غريفن ، «ملاحظة حول الأجور والأسعار والبطالة» في نشرة معهد الإحصاء التابع لجامعة اوكسفورد ، المجلد ٢٤ ، أغسطس (آب) ١٩٦٢ ، العدد ٣ ، ص ٣٨٣) .

(٣) كتب ادموند س . فيلبس إن « تضخم الكلفة » مصطلح يمكن استخدامه لوصف « ذلك النوع من التضخم الذي لا يمكن إيقافه إلا بتخفيض معدل الاستخدام » .

ا . فيلبس « حركة الأجر النقدي وتوازن سوق العمل » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٧٦ ، العدد ٤ ، القسم الثاني ، يوليه ــ أغسطس (تموز ــ آب) ١٩٦٨ ، ص ٦٨٠ ــ ٦٨١ .

ومستوى البطالة هو أحد تلك المؤشرات التي تعكس بحساسية تقلبات أوضاع السوق . ولهذا ينزع مستوى البطالة في فترات الانتعاش الدوري إلى الهبوط فيما يتسارع تصاعد الأسعار . في حين نلاحظ معكوس هذه النزعات بالضبط في فترات الأزمة .

ولا يعبر هذا إلا عن أكثر العلاقات عمومية وسطحية بين مختلف عمليات إعادة الإنتاج ، لكنه لا يعكس بأي شكل أي تأثير خاص من جانب الأسعار على عامل البطالة « السحري » . إذ يمكن التوصل إلى منحنيات شبيهة بمنحنى فيليبس من خلال إيجاد علاقة بين معدل تزايد الأسعار وغيره من المؤشرات العرضية المميزة لتطور الدورة مثل مدى استغلال الطاقات الإنتاجية . ولكن حتى مثل هذه العلاقة لا يمكن أن تعامل كقانون غير مشروط . فانطلاقاً من أن التوسع الدوري للإنتاج ينطوي على ارتفاع المستوى العام للأسعار بإمكاننا افتراض أن تقلص منافذ التسويق يقود إلى انخفاض في الأسعار لا يقل عن مقدار الارتفاع السابق ، في حين أن مجمل تاريخ الركود لفترات ما بعد الحرب الثانية يدحض هذا الافتراض .

إن معضلة « البطالة أم التضخم ؟ » تدين بالكثير من شعبيتها إلى الطابع الأولي ذاته لهذا النوع من البراهين والعلاقات المثبتة منطقياً[1] . وسيبين أي تحليل أكثر تدقيقاً للمشكلة ، بالضرورة ، مدى ما تنطوي عليه صياغة المسألة نفسها من ضعف جدي وتناقضات .

إن مبدأ فيليبس ، مثل أي توكيد عام يتناول العلاقة بين متغيرين شديدي التجميع ، لا يمكن أن يمثل في أحسن الأحوال أكثر من صيغة تقريبية . ولنذكّر بأن مساهمة فيليبس الرئيسة في النظرية الاقتصادية الكلية تتمثل ، حسب أتباعه ، في فكرة وجود علاقة مستقرة بين مستوى البطالة ومعدلات الأسعار . لكن هذه العلاقة ، في الواقع ، صيغة مختزلة تعتمد على عدد كبير من المعاملات البنيوية . وهي ، لهذا السبب ، أبعد ما تكون عن الاستقرار[2] .

فعلى سبيل المثال تبين الحسابات الإحصائية أن تغيرات الأجور في الظروف الاعتيادية ، أي حين لا تكون البطالة شديدة الارتفاع ، تعتمد بدرجة أكبر (وفي كثير من الأحوال بدرجة

---

(١) يلاحظ بعض الكتاب أن الاستنتاج الذي يتوصل إليه فيليبس وأتباعه لم يؤد قط الى تغيير منظومة الآراء التي تحظى بقبول واسع ، ومع يحدد توضيح قضية «المعضلة» ككل . (أكسل ليجنهوفود : «تعقيب : هل ثمة مفاضلة ذات معنى بين التضخم والبطالة ؟» ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٧٦ ، العدد ٤ ، القسم الثاني ، يوليه — أغسطس (تموز — آب) ١٩٦٨ ، ص ٧٣٨) .

(٢) مع هذا ، فإن تقدير منحنى فيليبس للولايات المتحدة في أواخر الستينات بدأ ، بالضرورة ، من البنية الاقتصادية ، التي اتسمت آنذاك بإنفاق هائل على الحرب في فيتنام . إذ لا بد أن يؤدي انعطاف الإنفاق الحكومي نحو الأغراض العسكرية إلى انعطاف في منحنى فيليبس .

انظر تعليقات كلاين في « أوراق بروكنغز للنشاط الاقتصادي » ، معهد بروكنغز ، واشنطن ، ١٩٧٠ ، العدد ١ ، ص ٤٧ .

كبيرة) على التغيرات في أسعار المستهلك مما تعتمد على مستوى البطالة . ويترتب على هذا أن تسارع التضخم بدرجة كبيرة يمكن أن يقود إلى انعطاف كامل في منحنى فيليبس . وفي هذه الحالة سيترافق تصاعد الأسعار لا مع تقلص حصة العاطلين إلى إجمالي قوة العمل بل مع زيادتها ، أو بتعبير آخر ، إن الحركة لن تمضي وفق المنحنى نفسه بل ستنتقل من أحد المنحنيات إلى منحنى آخر . ويغدو مثل هذا الوضع شديد الاحتمال في ظل ما يسمى بـ « التضخم المفرط » حين يكون لتزايد الأسعار السريع أثر مخرب على مجرى التطور الاقتصادي برمته ، أي حين يقيد نمو الاستخدام في قطاعات الاقتصاد الأساس .

ولهذا السبب كانت محاولات التوصل إلى تقدير قيمة كمية للبطالة تضمن حصانة الاقتصاد بوجه التضخم ، تنتهي إلى نتائج خائبة . ففي عام ١٩٦٠ اقترح ساموبلسن وسولو استخدام مبدأ فيليبس كأداة رئيسة عند اختيار الستراتيجية الاقتصادية الحكومية . فاستخدما معطيات من الولايات المتحدة لحساب العلاقة طويلة الأمد بين مستوى البطالة ومعدل التضخم . ومن هذا توصلا إلى استنتاج مفاده أن زيادة الأسعار بنسبة ٤ ــ ٥٪ لا تكون ممكنة إلا إذا انخفض مستوى البطالة إلى نسبة ٣٪ من قوة العمل[١] . غير أن التطورات الاقتصادية اللاحقة في الولايات المتحدة عجزت عن أن تضفي مصداقية على تلك التنبؤات ، فقد تبين مجدداً أن معدلات ارتفاع أسعار شديدة التباين يمكن أن تتوافق مع مستوى بطالة واحد . وحدث الشيء نفسه لاقتصاديين آخرين ممن توصلوا إلى نتائج جيدة نسبياً ، غير أن تسارع العملية التضخمية أدى إلى أن تبرهن الخصائص التنبؤية للنماذج المستندة إلى مبدأ فيليبس على عجزها وفشلها المتزايدين . ومن جديد ، كان على الاقتصاديين مواجهة وضع تكون فيه القيم الكبيرة لمعاملات التحديد المتعدد* عاجزة عن أن تقيم الدليل على امتلاك النماذج لخصائص تنبؤية مرضية بسبب القلق والاضطراب الشديدين لعلاقات الانحدار[٢] . وفي كثير من الحالات واجه المحللون الوضع المشار له أعلاه (وهو ما لا يمكن تفسيره ضمن إطار مفهوم

---

(١) بول ا . ساموبلسن وروبرت م . سولو « الأبعاد التحليلية للسياسة المضادة للتضخم » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، المجلد ٥٠ ، مايو (أيار) ١٩٦٠ ، العدد ٢ ، ص ١٧٧ ــ ١٩٤ .

(٢) خلصت مجموعة من الاقتصاديين البريطانيين إلى الاستنتاج التالي ، بعد مقارنة تنبؤاتهم عن زيادات الأجور استناداً إلى منحنى فيليبس مع المعطيات الفعلية : « إن التفسير المذهبي القائم على أسلوب فيليبس غير قابل للانطباق ببساطة » . (« الوضع الاقتصادي : مراجعة سنوية » ، « المجلة الاقتصادية للمعهد الوطني » ، العدد ٥٥ ، فبراير (شباط) ١٩٧١ ، ص ٤٠) . ويلاحظ البرت ريس وماري ت . هاملتن أن هذه العلاقات تعتمد إلى حد بعيد على اختيار الثوابت الأخرى ، وأساليب معالجة المعطيات الاحصائية ، وغير ذلك . ويضيفان قائلين « لهذا السبب ، فيبدي لنا واضحو منحنيات فيليبس معروفاً لو أنهم كتبوا عليها بحروف بارزة « غير مستقر ، طبقوه بحذر شديد » » (ا . ريس و م.ت.هاملتن « لغز الأجر ــ الأسعار ــ الإنتاجية » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٧٥ ، فبراير (شباط) ١٩٦٧ ، العدد ١ ، ص ٧٠ .

فيليبس الأولي) حيث هناك زيادة في معدل التضخم تترافق وتتزامن مع زيادة نسبة العاطلين إلى السكان القادرين على العمل .

لقد أجرى البروفسور روبرت ج . جوردن دراسات إحصائية مفصلة لمشاكل نمذجة الأسعار وتوصل إلى الاستنتاج التالي :

« ليس ثمة ... علاقة تبادل مستقرة ودائمة بين البطالة والتضخم ، كما تفترض الدراسات السابقة عن منحنى فيليبس »[1] .

في هذا الظرف اقترح بعض الاقتصاديين ، بمن فيهم فريدمان وادموند فيلبس تفسيراً جديداً لاستقرار منحنى فيليبس[2] . وعليه فقد ميز هؤلاء بين التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة في الطلب الإجمالي للنقود . إذ حين يتسارع التوسع في الطلب على النقود بصورة غير متوقعة ، يهتدي أرباب العمل بتوقعات مفادها أن أسعار منتجاتهم ستشهد زيادة ملموسة في فترة لاحقة ، لذا فإنهم مهيؤون لدفع أجور نقدية أعلى إلى العمال (فمن وجهة نظر أرباب العمل قد يكون هناك انخفاض في الأجور الحقيقية بالقياس إلى الأسعار الجديدة) . ومن جهة أخرى يربط العمال الزيادة في دخولهم الاسمية بنمو أجورهم الحقيقية . ونتيجة لذلك تنخفض البطالة مؤقتاً . ولكن حين تزول التوقعات الزائفة الناجمة عن التحول إلى وتائر التوسع الجديد في الطلب الاسمي الإجمالي ، لا بد أن تعود البطالة إلى مستواها التوازني القديم المتحدد بعوامل حقيقية لا نقدية .

* وهكذا يظهر أن توقعات الفاعلين الاقتصاديين المبالغ بها هي القوة الوحيدة التي تقلق توازن النظام الاقتصادي برمته . وفي فترة لاحقة جرى استخدام مفهوم « التوقعات العقلانية » الذي صاغه ج . موث[3] في أوائل الستينات لطرح تفسير جديد لمنحنى فيليبس يقوم على افتراض إمكانية أن يقع الفاعلون الاقتصاديين في توقعات خاطئة ولكن ضمن فترات زمنية قصيرة نسبياً فقط . أما فيما يتجاوز ذلك فإنهم يصبحون « عقلانيين » من جديد وتتم بالتدريج العودة إلى المستوى التوازني القديم للبطالة .

---

(١) ر . جوردن « مشاكل التبؤ بمعدل التضخم » ، في كتاب « علم الاقتصاد : نصف قرن من البحث ١٩٢٠ ــ ١٩٧٠ » التقرير السنوي الخمسون ، المعهد القومي للبحث الاقتصادي ، نيويورك ، ١٩٧٠ ، ص ٣٠ .

(٢) ـمون س . فيلبس « منحنيات فيليبس ، وتوقعات التضخم والبطالة المثلى عبر الزمن » ، مجلة « الاقتصاد » ، المجلد ٣٤ ، العدد ١٣٥ ، أغسطس (آب) ١٩٦٧ ، ص ٢٥٤ ــ ٢٨١ . وملتن فريدمان ، « دور السياسة النقدية » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مارس (آذار) ١٩٦٨ ، ص ١ ــ ١٧ .

٣) ج.موث « التوقعات العقلانية ونظرية حركات الأسعار » ، مجلة « الاقتصاد القياسي » ، المجلد ٢٩ ، العدد ٣ ، يوليه (تموز) ١٩٦١ ، ص ٣١٥ ــ ٣٣٥ .

ومن المألوف تسمية معدل البطالة التوازني بالمعدل « الطبيعي » وهو ما يفعله فريدمان (تشبّها بمصطلح « معدل الفائدة الطبيعي » لفكسل الذي يتحدد هو الآخر بعوامل حقيقية) . والمستوى « الطبيعي » للبطالة هو ، بالتعريف ، ذلك المستوى المتوافق مع التغيرات المتوقعة في إجمالي الدخل النقدي والأسعار . وهكذا ، وحسب هذا المفهوم ، ليس ثمة علاقة سالبة في المدى البعيد بين البطالة والتضخم (بعبارة أخرى أن منحنى فيليبس في المدى البعيد يجب أن يكون خطاً عمودياً يقطع المحور الأفقي عند نقطة معدل البطالة الطبيعي) . ومثل هذا المفهوم يعيد النظرية إلى الفكرة القائلة بوجود نقطة واحدة تعين التوازن المستقر خلال فترة معينة . ولكن على عكس المخططات الكينزية الأولية ، لم يعد الوضع التوازني مرتبطاً بحالة « الاستخدام الكامل » في كل سوق العمل .

إن منحنيات فيليبس العمودية في الأمد البعيد ، كما تظهر في مخططات فريدمان النظرية ، تنسجم مباشرة مع الصياغات النقدوية . وهكذا يظهر أن نمو عرض النقد هو القوة الدافعة للعملية ، لكنه لا يستطيع أن يسبب أي تغيرات طويلة الأمد في حجم الاستخدام (إذا كان معدل البطالة توازنياً عند لحظة البدء) . إن هذا النمو في عرض النمو لا يمكن أن يؤدي ، في الأمد البعيد ، إلا إلى نمو تضخمي للأسعار .

وفي الوقت نفسه ، ثمة تفسير مختلف بعض الشيء للتمييز التقليدي بين العمليات التضخمية المتوقعة وغير المتوقعة . فلو طبقنا فكرة التوقعات العقلانية بانسجام ، لا بد من أن نتوصل إلى استخلاص الاستنتاج التالي : أن التضخم المتوقع لا يمكن أن ينطوي على أي اضطرابات جدية في القطاع الحقيقي للاقتصاد ، ولا يشكل عبئاً على معظم الفاعلين الاقتصاديين . والمفروض أن الأثر السلبي الوحيد للتضخم المتوقع تماماً هو إعادة تكوين إجبارية للموجودات في الواقع بما يؤدي إلى تقليص الأرصدة النقدية الفعلية واستبدالها بموجودات مادية غير قابلة للاندثار أو لتناقص القيمة . من هذا الرأي ، يتضح بجلاء تام أنه لا ينبغي إثارة مخاوف جدية من آثار التضخم .

لنلاحظ أن اندماج التفسير الجديد لمنحنيات فيليبس مع الصياغات النقدوية الأكثر عمومية أدخل تعديلات جذرية على نقاط التركيز في تحديد عمل العلاقات السببية . فقد كان مبدأ فيليبس يستخدم في أغلب الأحوال لاستنتاج تسارع العملية التضخمية من تقلص معدل العاطلين إلى إجمالي قوة العمل ، أو للإيحاء بإمكانية احتواء التضخم فقط عبر زيادة حجم البطالة . أما في الصيغة الجديدة فقد باتت منحنيات فيليبس العمودية تستخدم لتصوير الدور الفعال الذي يلعبه التغير في الطلب الإجمالي للنقود (ومع التغيرات في الأسعار المتوقعة) في إحداث تغيرات قصيرة الأمد في الاستخدام والإنتاج . غير أننا نلاحظ هنا أن العملية

التضخمية نفسها ، أو بالأحرى تزايد الأسعار غير المتوقع ، تؤدي إلى انخفاض موقت في مستوى البطالة .

وليس معدل البطالة الطبيعي في الواقع قضية ذات علاقة مباشرة بالستراتيجية الاقتصادية الحكومية الجارية : فما دامت الأجور تستجيب للتغيرات في العرض والطلب الجاريين ، لا بد وأن يترسخ التوازن في أسواق السلع والعمل عند ذلك المستوى من خلال عمل قوى « التنظيم الذاتي » الاقتصادية . إن هذا الأسلوب يعكس ، بصورة غير مباشرة ، المفهوم العام الذي يبشر به فريدمان وأنصار هذا الرأي الآخرين حول الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة في عمل الآلية الاقتصادية ككل .

وتحافظ المخططات المستندة إلى فرضيات « النظرية الاقتصادية الجزئية الجديدة » على الوجهة ذاتها عند تحديد العلاقات السببية . ففي مثل هذه الصياغات يتحدد موقع منحنى فيليبس باستجابة عمال المصانع والمكاتب إلى الزيادة أو النقصان في الأجور النقدية[1] . وعليه ففي حال تقلص الأجور ستترك أعداد متزايدة من العمال أرباب عملهم بحثاً عن فرص عمل جديدة يمكن أن تساعدهم على الحفاظ على أجورهم أو على رفعها . ومن السهولة ملاحظة أن هذا التفسير يتناول فقط أولئك الذين يتركون وظائفهم بملء إرادتهم ، الأمر الذي يختزل البطالة ككل إلى ظاهرة « احتكاكية » محض . أما فيما يتعلق بالبطالة القسرية ، وهي المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر خطورة ، فإنها لا تظهر في مثل هذه المخططات قط . وفضلاً عن ذلك يولي دعاة « النظرية الاقتصادية الجزئية الجديدة » اهتماماً خاصاً لعوامل عدم التيقن والتكلفة اللازمة للحصول على معلومات تتعلق بفرص العمل والأجور المتوافرة . غير أن نظام الاتصالات الحديثة ، في الحياة الواقعية ، يجعل من هذه العوامل ثانوية الأهمية وهو ما ينزع إلى جعل هذه النماذج تفقد المزيد من واقعيتها .

وحتى لو اكتفينا بدراسة البطالة « الإرادية » فسيصعب التوفيق بين الصياغات النظرية للوكاس ورابنغ وغيرهما من دعاة « النظرية الاقتصادية الجزئية الجديدة » وبين نتائج الملاحظة التجريبية .

والواقع أن أي ملاحظة ، مهما كانت سطحية ، للوقائع الملموسة كافية لتبيان أن نسبة من يتركون العمل طوعياً في الواقع الفعلي تخضع لحركة دورية واضحة وصريحة . إذ تنزع هذه

---

(١) ثمة تحليل نظري للعلاقة بين سوق العمل والتضخم في عمل ر . لوكاس و ل . رابنغ « الأجور الحقيقية والاستخدام والتضخم » في كتاب « الأسس الاقتصادية الجزئية لنظرية الاستخدام والتضخم » تأليف ادمون فيلبس وآخرين ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

النسبة كقاعدة عامة إلى الهبوط في طور الركود وإلى الزيادة الواضحة في أطوار الانتعاش الاقتصادي وما يليه من ازدهار . غير أن أسس « النظرية الاقتصادية الجزئية الجديدة » توحي بأن على حركة البطالة الإجمالية أن تظهر نزوعاً معاكساً كلياً وباتجاه مضاد لحركات الدورة الاقتصادية .

إن إدخال متغير إضافي هو عنصر الأسعار المتوقع يساعد على التخفيف من صرامة الفكرة القائلة بوجود علاقة غير مرنة في المدى القصير بين معدل البطالة وسرعة التضخم . بيد أن هذه الفرضيات نفسها لا تغير من الأمر كثيراً .

لنتناول على سبيل المثال أوضاعاً يستحيل تماماً ، في ظلها ، التنبؤ بارتفاع الأسعار الفعلي أو يستحيل في ظلها أن تنعكس التوقعات التضخمية في صورة زيادة مقابلة في الأجور . ففي ظل زيادة أسعار من هذا النوع يجب أن تبقى معدلات البطالة ، حسب فرضيات فريدمان وفيليبس ولوكاس ــ رابنغ ، دون المعدل الطبيعي . ومن جهة أخرى حين تكون معدلات البطالة الفعلية أعلى من المعدل الطبيعي فيجب ، في حال بقاء كل الشروط الأخرى على حالها ، أن يحدث تباطؤ في العملية التضخمية . ولكن إذا كان من الجائز لنا أن نربط بين المعدل الطبيعي ومعدل البطالة الذي يبقى مستقراً نسبياً على امتداد فترة طويلة (وإلا سنعجز عن القيام بتحديد تجريبي لهذا المقدار ذي الأهمية الحاسمة بالنسبة لهذا المفهوم) فلا بد من التوصل إلى استنتاج مفاده أن الصيغة المعدلة لمنحني فيليبس لا تتوافق مع الكثير من حلقات التطور الرأسمالي هي الأخرى .

وهكذا فإن الدراسات القياسية الاقتصادية للعوامل المحددة لحركة الأجور في الولايات المتحدة وبريطانيا تبين أن معامل المتغير الذي يميز حركة أسعار المستهلك كان حتى أوائل السبعينات أقل من واحد على الدوام[1] . ولا شك أن الارتفاع الفعلي للأسعار في الولايات المتحدة ، بين ١٩٥١ و ١٩٦١ على الأرجح لم يكن ممكناً أن ينعكس تماماً في زيادة مماثلة في الأجور ، إذا افترضنا بقاء الشروط الأخرى على حالها . ومع ذلك ، كان ثمة نزوع ، طوال تلك

---

(١) ج. دو و ل.دكس ميرو « محددات تضخم الأجور : المملكة المتحدة ١٩٤٦ ــ ١٩٥٦ » ، مجلة الجمعية الإحصائية الملكية ، السلسلة ا ، ١٩٥٩ ، القسم الثاني . ل.ر. كلاين و ر.ج.بول « الاقتصاد القياسي لتحديد الأسعار المطلقة والأجور » ، المجلة الاقتصادية ، المجلد ٦٩ ، العدد ٢٧٥ ، سبتمبر (أيلول) ١٩٥٩ ، ص ٤٦٥ ــ ٤٨٢ . ر. بودكن « سلسلة الأجور ــ الأسعار ــ الانتاجية » فيلادلفيا ، ١٩٦٦ . ج. بيري « أسواق العمل المتغيرة والتضخم » ، أوراق بركنغز في النشاط الاقتصادي ، العدد ٣ ، ١٩٧٠ . م . صمر « الطلب الإجمالي وتوقعات الأسعار ومنحنى فيليبس » ، في كتاب « سياسة الدخول والتضخم » ، مطبعة جامعة مانشستر ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٣ ــ ١٨١ .

الفترة ، نحو ارتفاع معدل البطالة فيما بدا بوضوح أن متوسط طول فترة البطالة مال إلى التزايد . وفي الوقت نفسه فإن حسابات الأسعار استناداً إلى النماذج الاقتصادية (وأكثر هذه شهرة نماذج سولو وغوردن وهايمنز) لا تدعم قط فرضيات « التوقعات العقلانية » . من هنا فقد اضطر بعض النقديين ، تحت تأثير تلك الانتقادات ، إلى الاعتراف بأنه يكاد يكون مستحيلاً اكتشاف التضخم « المتوقع تماماً » في الحياة الواقعية ، وبالتالي فإنهم مستعدون للتعاطي مع المفهوم فقط بوصفه أداة للتحليل النظري المجرد .

لننتقل الآن إلى الحالات التي يكون فيها معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي بصورة واضحة . ولا نكاد نجد نصيراً لهذا المفهوم ينكر أن حالات كهذه نشأت بالفعل في عدة بلدان رأسمالية نتيجة لركود ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ ، حين كان هناك انعطاف حاد لا في حجم البطالة المطلق فحسب ، بل في حجمها النسبي كذلك . ومع هذا ، فمنذ عام ١٩٣٣ كان من المستحيل اكتشاف أي دليل على وجود انكماش متسارع سواء في الولايات المتحدة أو في كثير من الدول الرأسمالية الأخرى ، بل كان مستحيلاً العثور على أدلة لوجود نزوع مستقر نحو « انخفاض » الأسعار ناجم عن البطالة « المفرطة » . ولقد أثبتت محاولات تفسير العلاقة بين عرض النقود والاستخدام ، أو بين الأجور والاستخدام خلال تلك الفترة ، استناداً إلى نماذج تتوافق ومخططات فريدمان ــ فيليبس أنها محاولات عقيمة[1] .

وبوسعنا الإشارة إلى وقائع أكثر حداثة . فخلال عامي ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ كان معدل البطالة في الولايات المتحدة أكثر بكثير من متوسط مستوى الفترة السابقة . ومع ذلك كانت العملية التضخمية منذ ١٩٧٦ تنزع إلى التسارع .

ولنلاحظ كذلك أن استخدام منحنى فيليبس بالارتباط مع فرضية « التوقعات العقلانية » يقود بالضرورة إلى استنتاج أن معدل البطالة الطبيعي لاقتصاد ما (مع بعض التقلبات الطفيفة) يجب أن يبقى ثابتاً على امتداد فترات طويلة بهذا القدر أو ذاك . غير أن أحداث الثلاثينات والعقود اللاحقة تشهد بوضوح لا على التقلبات المستمرة والبارزة في مستوى البطالة فحسب ، بل كذلك على أن البطالة الواسعة الجماعية ، ما إن تبرز إلى الوجود ، حتى يكون بوسعها الثبات عند مستويات حرجة على امتداد فترات طويلة نسبياً . ويتحفظ بعض أنصار هذا الرأي قائلين أن معدل البطالة الطبيعي نفسه قابل للتغير . ولكن ينجم عن ذلك

---

(١) انظر على سبيل المثال التقرير عن المناقشات التي جرت في جامعة روشستر عام ١٩٧٨ ، وكذلك مقال روبرت لوكاس وليونارد رابنغ « البطالة في ظل الكساد الكبير : هل ثمة تفسير كامل » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٨٠ ، العدد ١ ، يناير ــ فبراير (كانون الثاني ــ شباط) ١٩٧٢ ، ص ١٨٦ ــ ١٩١ .

مباشرة أن على مثل هذه التغيرات أن تكون ضمن مدى زمني شديد الطول . فلو كان المقصود دراسة فترات زمنية قصيرة نسبياً ، فإن مخطط فريدمان ــ فيليبس لن يكون ذات معنى إلا إذا بقي معدل البطالة الطبيعي ثابتاً[1] .

وفي الفترة الأخيرة حاول بعض الاقتصاديين (ومن بينهم مودلياني وبابادیموس وغوردن وواشتر) تحديد قيمة رقمية لمعدل البطالة الطبيعي أو لـ « المعدل غير التضخمي » كما أسماه مودلياني وبابادیموس واكتشفوا أنه ذو نزوع ثابت نحو الارتفاع . وعليه فقد ظهرت قيمته للولايات المتحدة حوالى ٥ر٥٪ في أواسط السبعينات ، في حين لم تتجاوز قيمته الـ ٤٪ في أواسط الخمسينات كما قدره غوردن . أما خلال الانتعاش الدوري في الستينات فقد احتسب واشتر قيمته وكانت قد تجاوزت آنذاك ٥٪ من إجمالي قوة العمل[2] .

ولنلاحظ في هذا السياق أن فعل العوامل التي تحدد معدل البطالة الطبيعي وحركته طويلة الأمد يتجاوز بكثير إطار التغيرات الاقتصادية الجارية . من هنا ، يرى فريدمان أن هذا المعدل ينزع إلى الارتفاع ارتباطاً مع وجود قوانين تعين الحد الأدنى للأجور وبقوة النقابات العمالية[3] .

---

(١) في تعليق ساخر على المفهوم الذي يسمح بهذه التقلبات السريعة في معدل البطالة الطبيعي يقول مودلياني : « ما حدث للولايات المتحدة في الثلاثينات كان نوبة حادة من عدوى الكسل » (ف . مودلياني : « الجدل النقدوي ، أو هل يجب أن نتخلى عن سياسات إشاعة الاستقرار ؟ » المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مارس (آذار) ١٩٧٧ ، ص ٦ .

(٢) انظر ف . مودلياني و ل . بابادیموس ، « أهداف السياسة النقدية خلال السنوات القادمة » ، أوراق بركنغز في النشاط الاقتصادي ، ١٩٧٥ ، العدد ١ ، ص ١٤١ ــ ١٦٥ . ر.ل.غوردن « البطالة الطبيعية وإنتاجية النساء » ، في كتاب « بث الاستقرار في الاقتصاد المحلي والدولي » ، أمستردام ، ١٩٧٧ ، ص ١٨١ ــ ٢٢٩ . م . واشتر « تغير الاستجابة الدورية لتضخم الأجور » ، أوراق بركنغز في النشاط الاقتصادي ، ١٩٧٦ ، العدد ١ ، ص ١١٥ ــ ١٥٩ .

(٣) انظر ، على سبيل المثال ، م . فريدمان « دور السياسة النقدية » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مارس (آذار) ١٩٦٨ ، ص ١ ــ ١٧ .

في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة نيله جائزة نوبل ، يشكك فريدمان كلياً بالفكرة القائلة أن البطالة هي أحد أشكال الاستخدام غير الكفؤ للموارد ، بحجة أن « اقتصاداً شديد السكون والجمود قد يثبّت ويضع مكاناً محدداً لكل فرد في حين أن اقتصاداً حركياً وذا نزوع عال نحو التقدم يوفر فرصاً شديدة التغير ويشيع المرونة قد يكون ذا معدل بطالة طبيعي مرتفع » . (ملتن فريدمان ، « محاضرة نوبل : التضخم والبطالة » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٨٥ ، العدد ٣ ، يونيه (حزيران) ، ص ٤٥٩) .

لن نجادل هنا وجهة النظر هذه مع أنها تثير شكوكاً عالية . ذلك أن هذا الأسلوب مصاغ بطريقة معينة لتبرير ارتفاع مستوى البطالة . ولكن لنكتفي بالإشارة إلى أن الحالات المشار لها أعلاه عن الزيادة الثابتة في البطالة لا يمكن أن تكون ذات ارتباط قط بتزايد دينامية الاقتصاد الأمريكي . ففي فترات البطالة هذه كانت وتائر النمو الاقتصادي تشهد تراجعاً ، كما كان ثمة تباطؤ في نمو كفاءة استخدام العمل والموارد الاقتصادية . غير أن بإمكاننا =

وبتعبير آخر ، بينما يؤمن أنصار تضخم الكلفة أن نشاط النقابات وزيادة معدلات الحد الأدنى للأجور هي مصادر التضخم الأكثر أهمية ، يرى فريدمان أن سببه يعود إلى تزايد البطالة الثابتة . وهكذا فإن الاستنتاج السياسي الذي يمكن التوصل إليه من كل تلك الصياغات النظرية واضح كل الوضوح .

ولنوضح في الختام أن الرأي المتمسك بالعلاقة بين البطالة والتضخم يتميز بمحدودية شديدة بحد ذاته . إذ يشير الاقتصاديون والساسة البرجوازيون إلى وجود علاقة وظيفية بين البطالة المتزايدة وتباطؤ ارتفاع الأسعار . ويستخلصون من هذه العلاقة ، في العادة ، تفسيراً أحادي الجانب ، مدعين أن حركة البطالة هي السبب الرئيس المحرك لكل التغيرات في حركة الأسعار . غير أنه مع سيادة بنية الدولة الاحتكارية على الاقتصاد يكتسب الرأي المضاد أساساً نظرياً لا يقل قوة ، أي أن حركة الأسعار يمكن أن تمثل عاملاً فعالاً من عوامل التطور الدوري الذي يمارس هو الآخر تأثيره على طلب العمل . فارتفاع الأسعار أثناء أزمة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ الاقتصادية ، على سبيل المثال ، اكتسب زخمه بشكل تدريجي برغم التقلص المتسارع للطلب الفعال في تلك الفترة . ومن المؤكد أن ارتفاع الأسعار شجع على تقليص الطاقات المستغلة بدرجة كبيرة ، كما شجع على حدوث بطالة أكثر سعة .

٥ ــ النظرية الاقتصادية والسياسة المضادة للتضخم

يولد الارتفاع السريع في المستوى العام للأسعار تأثيراً شديد السلبية على ميزان مدفوعات البلد ومركز عملته في السوق العالمية . وفي الوقت نفسه يعارض الشغيلة بحزم وفعالية تصاعد مؤشر أسعار المستهلك والتهديد الدائم بتسارع التضخم . وتنضم قطاعات متزايدة من السكان

= أن نشير أيضاً إلى عدد من الحسابات التي تبين (وإن بصورة تقريبية) حصول ارتفاع كبير (غير خطي) في كفاءة استخدام موارد العمل والموارد المادية مع انخفاض البطالة . فحسب قانون أوكن الشهير ، يؤدي انخفاض البطالة بنسبة واحد في المائة في الولايات المتحدة إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣٪ (صيغ هذا « القانون » لأول مرة على يد ا . أوكن في مقاله : « الناتج القومي الإجمالي الاحتمالي : قياسه ومغزاه » في كتاب « أعمال قسم الإدارة والإحصاء الاقتصادي » الصادر عن الجمعية الإحصائية الأمريكية ، ١٩٦٢ ، ص ٩٨ ــ ١٠٤) .

وبموجب حسابات غوردن كان انخفاض البطالة الموقت بمقدار نقطة واحدة في أوائل السبعينات مدعاة زيادة في إجمالي الإنتاج بمقدار ٢٫٣ ــ ٢٫٧٪ . (انظر ر.ج. غوردن : « كلفة الرفاه الناجمة عن ارتفاع البطالة » ، أوراق بركنغز في النشاط الاقتصادي ، ١٩٧٣ ، العدد ١ ، ص ١٦٢ ــ ١٦٤) .

إلى المعركة من أجل الدفاع عن حقوقهم الحيوية مما يحث القادة السياسيين إلى الإكثار من إصدار التصريحات بشأن الحاجة إلى مكافحة التضخم . وقد بات الحفاظ على استقرار العملة الوطنية مهمة مركزية من مهمات السياسة الاقتصادية الحكومية .

وبدهي ، فإن اختيار الأدوات يعتمد بشكل حاسم على الأسلوب السياسي ــ الاقتصادي الشامل في تناول قضية التضخم . فالليبراليون الجدد يدعون أن السبب الرئيس للتضخم يكمن في تزايد النشاط الاجتماعي ــ الاقتصادي للدولة . ويقول أحد زعماء هذا الاتجاه ، وهلم روبكه ، بوجود « تضخم اجتماعي » ديمقراطي ناجم عن « ايديولوجيا وقوى ورغبات الديمقراطية الجماهيرية المعاصرة »[1] . وفضلاً عن ذلك يتم ربط التضخم بجو « التسامح » العام الذي يولد بصورة متزامنة انفجارات الحركات الطلابية وتصاعد الجريمة وغير ذلك[2] . ويرى بعض الليبراليين الجدد أن جذور التضخم تكمن في نظام الضمان الاجتماعي وفي الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية والثقافية[3] .

والأمر الجدير بالملاحظة هو أن جيشان الأزمات في السبعينات ، مثل عمليات التضخم المتفاقمة الحدة ، خضع لربط مباشر أو غير مباشر بالتقلبات الحادة للنشاط الحكومي . وفي ظروف كهذه خرج النقديون من جديد بالفكرة القائلة أن الاستقرار الكامن للقطاع الخاص ، ينزع في الظروف الراهنة إلى التصادم مع التأثيرات المشوشة والمزعزعة لقطاع الدولة . وتدعي مثل هذه المخططات ، بصورة عامة ، أن « النشاط الحكومي » وسياسة التنظيم المستندة إلى مبادىء « السيطرة المثلى » هي السبب الرئيس لا للتضخم فحسب ، بل للاضطراب الاقتصادي العام كذلك[4] .

ويؤمن النقديون أن المصدر الأساس للتضخم الراهن يكمن في تزايد عرض النقد الناجم عن ممارسة مبدأ « الاستخدام التام » الكينزي ، إذ يزعم فريدمان « أن سياسة الاستخدام هي ، برغم ذلك ، اختراع حديث لإنتاج التضخم »[5] . وفي الصياغة النقدوية لمنحنى فيليبس

---

(١) وهلم روبكه « ما وراء العرض والطلب » ، ارلينباخ ــ زيورخ ، ١٩٥٨ ، ص ٢٥٦ .

(٢) ر . هارود : « مواضيع النقاش : خمس قضايا » في كتاب « التضخم مشكلة عالمية » ، تحرير ر . هنشو ، مطبعة جامعة جون هوبكنز ، بلتيمور ، ١٩٧٢ .

(٣) شونفيلد ، « الرفاه من دون دولة الرفاه » ، مجلة « السياسة » ، ١٩٦٦ ، العدد ٤ ، ص ٧٣٨ ــ ٧٤٠ .

(٤) «تعليق على اقتصاديات النقود : مقابلة مع كارل برنر» ، مجلة المصرف الاحتياطي الاتحادي لسانت لويس ، نوفمبر (تشرين الثاني) ، ١٩٧٨ ، ص ٩ .

(٥) ملتن فريدمان : « التضخم : أسبابه وعواقبه » ، مجلس الثقافة الاقتصادية ، بومباي ــ نيويورك ، ١٩٦٣ ، ص ٩ . وفي محاضرته بمناسبة نيل جائزة نوبل ، لم يكتف فريدمان بربط التضخم بمبدأ الاستخدام التام فحسب ،

تتعدل هذه الفكرة لتتخذ الشكل التالي : إن التضخم هو نتاج السياسة الحكومية الساعية إلى تقليص البطالة دون معدلها « الطبيعي » . ولهذا السبب فإن هؤلاء يزعمون بأن الأداة الحاسمة لمكافحة التضخم هي إجراء تقليص حاد في ميدان النشاط الاقتصادي الحكومي ، وبخاصة إجراء تخفيضات في الإنفاق الحكومي واتخاذ المزيد من التقييدات النقدية والائتمانية . إن مثل هذه البرامج ذات طابع شديد المحافظة في أغلب الأحوال . ففي حين يدعو الليبراليون الجدد إلى تخفيض الإنفاق على مساعدات الضمان الاجتماعية ، وتقليص تخصيصات التعليم والرعاية الطبية والمساعدات المقدمة إلى صغار المزارعين وغيرها ، فإنهم يعارضون بعناد التوجه إلى أحد المصادر الحقيقية للتضخم ونعني به النمو المذهل للنزعة العسكرية وما تنطوي عليه من إنفاق حربي يصل إلى مليارات الدولارات .

ولا يبدي الكلاسيكيون الجدد حماساً متميزاً تجاه السيطرة الحكومية المباشرة على الأسعار والدخول[1] . إذ يرى ايديولوجيو هذه المدرسة الأكثر تماسكاً أن اتساع ميدان التنظيم الحكومي يهدد تدريجياً بشل كامل نظام المشروع الخاص . فيزعم هايك على سبيل المثال ، أن تنظيم الحكومة للأسعار سيكون ذا تأثير مميت على حوافز النشاط الاقتصادي ، مما سيتطلب حتى المزيد من « جلد » الحكومة المكثف للاقتصاد ، ويقود هذا بدوره إلى المزيد من التحفيز للتضخم ، الخ ، فيولد مجدّداً « حلقة مفرغة » تدفع الحكومة ، بموجب رأيه ، إلى تبني نظام السيطرة الشاملة والتخطيط المركزي[2] .

ويصر الكلاسيكيون الجدد على ضرورة أن تتضمن الإجراءات الرئيسة المضادة للتضخم نظاماً من الإجراءات الهادفة إلى تقليص دائرة التنظيم الحكومي وتعزيز الأسس التنافسية في تطور الاقتصاد الرأسمالي[3] .

= بل ربطه كذلك ببرامج الحكومة الاجتماعية ، إذ يقول « لم تولد الحكومات التضخم المرتفع كسياسة معلنة ومتعمدة ، بل كنتيجة لتبني سياسات أخرى وبخاصة سياسات الاستخدام التام ودولة الرفاه مما زاد الإنفاق الحكومي » .

ملتن فريدمان « محاضرة نوبل : التضخم والبطالة » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٨٥ ، العدد ٣ ، يونيه (حزيران) ١٩٧٧ ، ص ٤٤٦ .

(١) على سبيل المثال ، يعلق فريدمان ساخراً بالقول إنه منذ عهد ديوقليتانس لم تنجح أي سياسة حكومية لتنظيم الدخول قط في مكافحة التضخم « ولكن حيثما ترافقت اجراءات التحكم مع قيود نقدية كافية تم إيقاف التضخم برغم تلك الإجراءات » . (نيوزويك ، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩ ، ص ٤٨) .

(ديوقليتانس : امبراطور روماني حكم بين ٢٨٤ و ٣٠٥ بعد الميلاد ، وضع إصلاحات مالية مهمة للدولة ــ المترجم) .

(٢) ف.ا. هايك « دراسات في الفلسفة والسياسة والاقتصاد » ، لندن ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال ف.ا. هايك « التضخم ، الطريق إلى البطالة » في كتاب « التضخم : أسبابه ، عواقبه =

أما الكينزيون فيتبنون رأياً مختلفاً بعض الشيء في هذا الموضوع ، إذ يرون أن الإجراءات التي تتخذ بهدف تحريك الاقتصاد من خلال زيادة عرض النقود لا يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التضخم إذا كان هناك نقص في الاستخدام .

وهنا ، نعتقد أن تطور آراء كينز نفسه ذو مغزى . فبعد الحرب العالمية الأولى وطوال أوائل العشرينات كان الأخير يشير بإلحاح إلى مخاطر السياسة التضخمية الحكومية . غير أنه بدا في الفترة اللاحقة ، كما لو كان قد توقف عن ملاحظة الآثار السلبية لنمو الأسعار التضخمي الناجم عن التوسع في عرض النقود والائتمان ولسياسة التمويل بالعجز (وفي النصف الثاني من الثلاثينات كان كينز يدافع بإلحاح عن رأي معاكس) .

في عام ١٩٣٠ ، كتب كينز أن المصرف المركزي يستطيع التعاطي مع التضخم بسهولة أكبر مما يتعاطي مع أزمة انخفاض الأسعار (الانكماش) ، برغم أنه ظل يعتبر الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للنقود « الهدف المثالي » للتنظيم النقدي والائتماني[1] . أما في كتابه التالي « النظرية العامة » فإنه لا يشير قط إلى الآثار التضخمية للتنظيم الحكومي[2] .

ويبدو أن رفض كينز لمناقشة آفاق تطور التضخم لا يعود فقط إلى منهجية التحليل الكينزي التي تابعناها أعلاه ، بل كذلك إلى الظروف التاريخية الملموسة التي صيغ مذهبه في ظلها . ذلك أننا لو دفعنا مفهوم كينز إلى نهاياته المنطقية بانسجام ، فسنتوصل حتماً إلى استنتاج مفاده أن على السياسة الحكومية الهادفة إلى منع التضخم أن تحد من توسع الطلب الفعال ، مما يخفض بالتالي من درجة استغلال الطاقات الإنتاجية ويزيد البطالة . ومن الواضح أن توصيات كهذه في فترة كساد اقتصادي واتساع البطالة بدرجة تشمل معها ملايين البشر كانت

= وعلاجه» ، معهد الشؤون الاقتصادية ، لندن ، ١٩٧٤ ، ص ١١٥ ــ ١٢٠ و ف . لوتز «معضلة السياسة المضادة للتضخم » ، في كتاب « ٢٥ عاماً من اقتصاد السوق في جمهورية ألمانيا الاتحادية » ، شتوتغارت ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧٤ ــ ٢٨٢ .

(١) جون مينارد كينز « أطروحة في النقود » ، المجلد الثاني ، ص ١٦٣ و ٢٥٣ .

(٢) يعود ليونر بذاكرته إلى الوراء ويروي الحادثة التالية « في عام ١٩٣٥ أو ١٩٣٦ توجهنا ، روبرت برايس وأنا ، إلى كينز بالتساؤل عن إمكانية أن يؤدي الحفاظ على قدر كاف من الطلب الفعال لضمان الاستخدام التام إلى تضخم يعيد إنتاج نفسه . لكن كينز لم يستطع فهم سؤالنا ، برغم مضينا في الإلحاح عليه حتى أفقدناه صبره » (آبا ب . ليرنر « نظرية الاستخدام وسياسة الاستخدام » المجلة الاقتصادية الأمريكية ، المجلد ٥٧ ، مايو (أيار) ١٩٦٧ ، العدد ٢ ، ص ٢) . ويبدو الوضع مثيراً للمفارقة بوجه خاص إذا أخذنا الظرف التالي بعين الاعتبار : بعد صدور « النظرية العامة » مباشرة أشار بعض المعلقين إلى أن التمسك الصارم بفرضيات كينز النظرية يعني أن الحفاظ على الاستخدام لايمكن أن يتحقق الا عبر اللجوء الى المزيد من الاستخدام المكثف للمطبعة لإصدار النقود . (انظرعلى سبيل المثال ، ج. فنر ، المجلة الفصلية للاقتصاد ، ١٩٣٧ ، ص ١٤٩) .

ستسيء إلى النظرية الكينزية . ومن جهة أخرى فإن كينز كان ينشط ويتصرف كما لو كان نبياً وداعية ، حسب تعبير هكس ، إذ كان يسعى للتوجه إلى جمهور واسع[1] .

كان كينز ، مثل أتباعه ، يكثر من الكتابة في تلك الفترة عن الآثار النافعة « للتضخم المعتدل » على تطور الاقتصاد الرأسمالي . وبعد الحرب العالمية الثانية ظل بعض الاقتصاديين يعتقدون أن « التضخم البسيط يؤدي إلى بعض النفع على الأقل »[2] . غير أنه مع بدء تكشّف الآثار السلبية المتعاظمة لنمو الأسعار المنفلت ، أخذ تقويم التضخم يتخذ أبعاداً أكثر سلبية وشديدة النقمة . ففي أوائل السبعينات علّق اللورد روبنز قائلاً « إن حرق بيت بهدف الحصول على خنزير مشوي بوقوده » هو « عملية عقلانية » بالمقارنة مع الجهود الرامية لتحريك النشاط الاقتصادي عبر التضخم[3] .

وفي ظل هذا الظرف ، عكس انتشار مفهوم فيليبس ابتعاداً متزايداً من جانب الكينزيين عن فكرة « الاستخدام التام » . ذلك أن التوازن الاقتصادي المتسّم بوتيرة أكثر انخفاضاً لنمو الأسعار ينطوي حتماً على مستوى بطالة أعلى حسب مخطط فيليبس . من هنا كان الحديث الشائع في أواخر الستينات وأوائل السبعينات عن « المعضلة الرئيسة » ، أي عن الحاجة إلى المفاضلة بين البطالة والتضخم .

اتخذت مجموعة ماكريغن التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وتضم خبراء نافذين ينتمون إلى ثماني دول ، موقف الرفض الحازم للفكرة القائلة أن المخرج من المصاعب الاقتصادية الخطيرة ، يكمن في تحفيز حدوث المزيد من التضخم ، إذ تقول هذه المجموعة :

> « تبين التجربة الأخيرة بوضوح شديد كيف يتزع التضخم إلى تغذية نفسه ذاتياً ... ولا يمكن التعايش مع التضخم المتسارع ، إذ ما إن يبدأ حتى يكون التخلص منه أمراً شديد التعقيد »[4] .

وفي الوقت نفسه ، حفزت متابعة حركة الأسعار في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، بعض الاقتصاديين والقادة السياسيين الغربيين على اعتبار كل الإجراءات غير المباشرة التي كانت

---

(١) «كان بيع سياسته الى السلطة والجمهور العام بفضل كتابه « مقالات في الإقناع » وفيض المقالات الصحفية التي كتبها . أما « النظرية العامة » فكان طريقه لبيع سياسته إلى الاقتصاديين المحترفين » (ج . هكس ، « آفاق اقتصادية : مقالات إضافية في النقود والنمو » ، اوكسفورد ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٧) .

(٢) المجلة الاقتصادية الأمريكية ، المجلد ٤٨ ، سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨ ، العدد ٤ ، ص ٦٩٧ .

(٣) اللورد روبنز « التضخم : مشكلة دولية » في كتاب « التضخم كقضية عالمية » ، تحرير راندل هنشو ، مطبعة جامعة جون هوبكنز ، بالتيمور ولندن ، ١٩٧٢ ، ص ١٣ .

(٤) « نحو الاستخدام التام واستقرار الأسعار » ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، باريس ، يونيه (حزيران) ١٩٧٧ ، ص ١٨ .

الحكومات تحاول من خلالها تنظيم الأسعار غير كافية . ويرى كثير من الاقتصاديين البرجوازيين أن التصاعد « المفرط » في « التكاليف » ، وبالدرجة الأولى للأجور ، هو السبب الرئيس للتضخم الجاري . وعليه فإن أكثر التوصيات الناجمة عن ذلك صراحة ، لا تتعدى المطالبة بتقليص الحقوق السياسية لمنظمات الطبقة العاملة الأكثر نشاطاً ، وإقرار قوانين جديدة معادية للعمال ، وغير ذلك .

فيرى تشامبرلن ، على سبيل المثال ، إن كل وسائل السياسة المالية والائتمانية غير كافية ، وأن من الضروري معالجة مشكلة التضخم عند المستوى الذي تنشأ فيه ، أو بتعبير آخر ، إن على الحكومة اتخاذ خطوات مباشرة لكبح نضال النقابات العمالية من أجل تحقيق أجور أعلى : « على الاقتصاديين أن يكونوا أكثر صراحة في انتقادهم لسلطة وتكتيكات النقابات »[1] . أما مولتون ، وهو اقتصادي أمريكي آخر قام بدراسة مختلف وصفات التحكم بالتضخم ، فإنه توصل إلى رفض كل تلك المشاريع السابقة باستثناء مشروع واحد هو السيطرة المباشرة على الأجور والتأكيد على أن طاولة المساومة على الأجور هي نقطة السيطرة الوحيدة الفعالة[2] . وثمة من يحث أرباب العمل على الاتحاد والاستعانة بالحكومات لإظهار مزيد من الحزم في مكافحة مطالب العمال بالحصول على أجور أعلى . وهكذا نجد أنصار رأس المال الكبير يسعون ، عند كل منعطف معقّد من منعطفات العمليات الاجتماعية ــ الاقتصادية المختلفة ، إلى تحديد وعزل العناصر التي يمكن أن تساعد على إلقاء كل أسباب التضخم على عاتق العمال . دعونا نتابع ، من باب التلخيص لما سبق ، بعض النتائج العملية للتنظيم المضاد للتضخم الذي قامت به الإدارة الأمريكية .

لقد كان تسارع عملية التضخم في النصف الثاني من الستينات النتيجة المباشرة لتصعيد حكومة الولايات المتحدة لعملياتها العسكرية في الهند الصينية . فبين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ ازدادت المشتريات الاتحادية من السلع والخدمات للأغراض العسكرية بنسبة تزيد عن ٥٠٪ فأصبحت ٧٨٫٣ مليار دولار بعد أن كانت ٥٠٫١ مليار دولار ، فيما ارتفع المقدار الشهري للعقود من ٢٫١ مليار دولار أوائل ١٩٦٥ إلى ٣٫٥ مليار دولار في أواسط ١٩٦٦ . وبينما ارتفعت نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي والخاص بـ ٣٫١٪ عام ١٩٦٤ ، بلغت هذه النسبة ٨٫٦٪ عام ١٩٦٥ و ١٢٫٨٪ عام ١٩٦٦ ، و١٥٫١٪ عام ١٩٦٨ . وأدى هذا (مع آثار عوامل أخرى) إلى تسارع نمو عرض النقود بما يقارب ٢٥٪ بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ .

---

(١) إدوارد هـ . تشامبرلن « قوة النقابات العمالية وتضخم الكلفة » ، في كتاب « التضخم ... » (مصدر سابق) ص ٤٥٩ .

(٢) هارولد ج . مولتون « هل يمكن السيطرة على التضخم ؟ » ، لندن ، ١٩٥٨ .

وشدد هذا كله من التأزم في كثير من أسواق السلع وقاد إلى ارتفاع سريع في المستوى العام للأسعار . لقد صاغ ايكشتاين نموذجاً قياسياً اقتصادياً كبيراً يحاكي وضع الاقتصاد الأمريكي وتوصل منه إلى أنه لولا تسارع نمو الإنفاق العسكري ارتباطاً بحرب فيتنام ، لا نخفض مؤشر أسعار الجملة بعض الشيء عام ١٩٦٧ ، ولما زاد ارتفاعه عام ١٩٦٨ عن ٦ر٠٪ (بالمقارنة مع معدل نمو فعلي يتجاوز ٥ر٢٪) وعن ٢٪ عام ١٩٦٩ (بالمقارنة مع نمو أسعار فعلي يقارب ٤٪)[1] . وهكذا كانت النتيجة الحتمية لسياسة إدارة الحزب الديمقراطي القائمة على زيادة الإنفاق الحكومي والإبقاء على توسع عرض النقد والائتمان ، تصعيداً حاداً لعملية التضخم .

أما البرنامج الاقتصادي للحزب الجمهوري فقد ظل لفترة طويلة يتضمن المطالبة بالحفاظ على استقرار القوة الشرائية للدولار . وكان من العوامل المساعدة لفوز الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية في دورتي ١٩٦٨ و ١٩٧٢ خطبهم البليغة ضد إهمال الديمقراطيين لمعاناة المواطن الأمريكي العادي من ارتفاع الأسعار ، وارتفاع تكاليف المعيشة في عهد جونسون .. الخ ، وخاصة وعودهم باتخاذ موقف شديد الصرامة من ارتفاع الأسعار ، وتعهدهم بإيقاف ذلك[2] .

وما إن تسلمت الإدارة الجمهورية مقاليد الحكم ، حتى شرعت بمكافحة التضخم وفقاً للتوصيات النقدوية . ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى موقف الجمهوريين العام ضمن الصراع السياسي بين الحزبين البرجوازيين . فقد ظل البند الرئيس في برنامج الجمهوريين الاقتصادي ينص على الدوام على الحد الأدنى من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية بما يفسح المجال كلياً أمام « المشروع الحر » . ويتوافق هذا على أكمل وجه مع الأساليب غير المباشرة للتنظيم النقدي ، التي تضع على علاقات السوق للمشروع الخاص قدراً من القيود لا يصل إلى مستوى التنظيم الحكومي المباشر للاقتصاد .

لقد أبرز الخبراء الاقتصاديون الذين أدلوا بشهاداتهم أمام الحكومة والكونغرس في تلك الفترة أفضليات السياسة النقدية . وبينت التصريحات والشهادات التي صدرت عن لجنة الكونغرس الاقتصادية المشتركة عام ١٩٦٧ إن :

« عدداً متزايداً من الاقتصاديين توصل إلى التقليل من أهمية السياسة المالية كمحدد للنشاط الاقتصادي . وفي

---

(١) ا . ايكشتاين ، « الركود الكبير مع ملحق عن الركود التضخمي » ، امستردام ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦ ــ ٢٩ ، والتقرير الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، ١٩٧٣ ، واشنطن ١٩٧٣ ، ص ٢٤٨ و٢٧٥ .

(٢) تبين استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة أن أكثر ما كان يقلق السكان في أوائل الستينات هو القضايا السياسية العالمية . غير أنه منذ أواخر الستينات ومطلع السبعينات بات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة مصدر القلق الأساس .

انظر ، وليم واتس ولويد ا . فري « حالة الأمة ، ١٩٧٤ » ، واشنطن العاصمة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠ ــ ٢٢ .

مقابل ذلك يتزايد اهتمام الاقتصاديين بتأثير العوامل النقدية في تحديد مجرى الاقتصاد وسيره »[1] .

في عام ١٩٦٩ ، وإثر القيام باستشارات في هذا الاتجاه ، تبنى المصرف المركزي (لجنة الاحتياط الاتحادي) عدداً من القرارات الهادفة إلى تطبيق قيود نقدية واثتمانية . وفي الوقت نفسه حدثت استقطاعات في بعض تخصيصات الميزانية . وأدت هذه الإجراءات إلى تقييد التوسع في عرض النقود والائتمان ، مما أحدث بعض التغيير في الشروط العامة للتطور الاقتصادي في البلاد . بيد أن النتائج التي أسفرت عنها هذه السياسة اختلفت جذرياً عن تلك التي توقعتها الإدارة الأمريكية .

عند ذاك كان اقتصاد الولايات المتحدة يبدي بوضوح أعراض الدخول في نوبة جديدة من نوبات فيض الإنتاج ، مما جعل القيود الحكومية عاملاً مساعداً على إشعال أزمة اقتصادية . وعليه فلو استخدمنا مصطلحات النظرية الكمية ، بإمكاننا القول أن تقييد نمو عرض النقود لم يشجع انخفاض الأسعار بل انخفاض الناتج الجاري ، في حين ظل مؤشر الأسعار العام في تزايد مستمر . واضطر حتى أعضاء الإدارة الأمريكية عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ إلى الاعتراف بأنهم لم يتوقعوا قط حدوث أزمة ركود بمثل هذا الحجم ، كما لم يتوقعوا أن تؤدي تلك السياسة الانكماشية إلى ذلك القدر من النتائج الضئيلة .

وبحلول أوائل السبعينات ، تجلى على أوضح ما يكون فشل السياسة الهادفة إلى الحد من التضخم . فبرغم فرض بعض القيود على التوسع النقدي والزيادة الملحوظة في البطالة والانخفاض الكبير في الطاقة الإنتاجية المستغلة ، ظلت عملية التضخم تنمو بسرعة[2] .

---

(١) مصرف فيرست ستي ناشنال ، « الرسالة الاقتصادية الشهرية » ، ابريل (نيسان) ١٩٦٧ ، ص ٤٢ . في أواخر عام ١٩٦٨ قامت لجنة فرعية تابعة لمجلس النواب باستفتاء ٧١ خبيراً عن الأشكال المرغوبة للتنظيم الاقتصادي ، فمال معظمهم إلى تبني سياسة نقدية أكثر فعالية . (خلاصة مؤشرات السياسة النقدية وهيكل الاحتياط الاتحادي) اللجنة الفرعية لشؤون المصارف والعملة ، مجلس النواب ، واشنطن ، ١٩٦٨ .

(٢) في عام ١٩٦٧ ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٢٫٨٪ ، وفي عام ١٩٦٨ كان الارتفاع بنسبة ٤٫٢٪ ، وفي عام ١٩٦٩ كانت النسبة ٥٫٤٪ ، ثم بلغت ٥٫٩٪ عام ١٩٧٠ .

إن عجز السياسة الحكومية المضادة للتضخم عن الحد من ارتفاع الأسعار أو على الأقل ، عن منع تسارع التضخم شجع بعض الاقتصاديين على تبني « تصور أكثر تشاؤماً مفاده أن التغيرات الحادة والكبيرة في معدل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات يمكن أن تترك آثاراً قد لا تتوافر إمكانية مجابهتها أو معاكستها بصورة فورية (هذا إذا كانت مجابهتها ممكنة أصلاً) بواسطة أدوات التحكم التي يتم اللجوء لها في العادة . إذ لا يمكن استيعاب زيادة سنوية في الإنفاق الدفاعي مقدارها ٣٠ مليار دولار فضلاً عن سحب مليون رجل أو أكثر من قوة العمل المدنية من دون أن يدفع اقتصاد استخدام تام تكلفة ذلك » .

(ر . آيسنر ، « ما الذي حدث خطأ ؟ » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، مايو ــ يونيه (أيار ــ حزيران) ١٩٧١ ، ص ٦٣٩ ــ ٦٤٠) .

واضطرت السياسة الحكومية إلى الانعطاف بصورة ملموسة جزاء تلك التطورات . فزحف أزمة فيض الإنتاج أجبر الحكومة على تخفيف قيودها ومن ثم اللجوء إلى الوسائل الكينزية المألوفة لتنشيط الإنتاج .

وفي ظل هذه الظروف ، كان لا بد من اتخاذ إجراءات أخرى للحد من التضخم . وهكذا تراجعت الإدارة الأمريكية عن كل تطميناتها السابقة بشأن ضمان « النشاط الحر لقوى السوق » وأعلنت في مطلع السبعينات عن نيتها في التحول إلى سياسة جديدة « متعددة الأطوار » توفر في مراحل معينة التنظيم المباشر للأسعار والأجور . وليس من مهمة عملنا هذا عرض وصف تفصيلي لكل من أطوار التنظيم المتعاقبة هذه . بل حسبنا الإشارة هنا إلى أن الانعطاف نحو تبني « سياسة اقتصادية جديدة » يوضح بجلاء أثر المفهوم الذي يربط تطور التضخم بالنمو « المفرط للتكاليف » .

ومع خريف عام ١٩٧١ بدأت الإدارة الجمهورية تدرك أن قضية التضخم من الجدية بحيث أنها اضطرت إلى اللجوء إلى أساليب السيطرة المباشرة على الأسعار والأجور ، على الضد من كل ادعاءاتها بأنها غير راغبة بتبني أي شكل من أشكال « التدخل » في نشاط عمليات السوق . ومن المؤكد أن تقييد مطالب الحصول على أجور نقدية أعلى أدى إلى نمو متسارع في الدخول غير المكتسبة من العمل[1] . وإلى جانب ذلك ، فحتى في ظل السيطرة الرسمية المباشرة على أسعار كثير من السلع ، تبينت استحالة السيطرة التامة على مؤشر أسعار المستهلك ، ذلك أن جزءاً كبيراً من زيادات الأسعار « غير القانونية » ظلت ببساطة خارج إطار ما تسجله الإحصاءات الجارية بسبب طابعها الخفي[2] .

غير أن آثار هذا التنظيم ، التي كانت آخذة في التراكم تحت السطح في فترة التحكم المباشر بالأسعار والأجور ، لعبت دوراً شديد الأهمية وطفت إلى السطح لتحتل موقع الصدارة مع اكتمال الأطوار الأكثر صرامة في التنظيم الحكومي . فما إن جرى تخفيف السيطرة الحكومية عام ١٩٧٣ حتى حدثت قفزة حادة فورية للتضخم ، بحيث لم يتمكن الطوران الثالث والرابع

---

(١) بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ انخفضت الأجور المدفوعة إلى العمال الصناعيين ومستخدمي المكاتب من قبل المؤسسات الأمريكية الخاصة من ٥٣٫٣٪ من الدخل القومي إلى ٥١٫٨٪ منه ، فيما ارتفعت أرباح المؤسسات ، قبل استقطاع الضرائب من ٨٫٩٪ إلى ١٠٫٨٪ من الدخل القومي .

(٢) بينت إحدى المجلات الأسبوعية الأمريكية أن مؤشر أسعار المستهلك استمر في الارتفاع برغم التطمينات بشأن « التحكم » المزعوم لضمان استقرار الأسعار ، وأضافت المجلة « يؤكد المسؤولون أن قفزات الأسعار غير القانونية ليست واسعة الانتشار ، لكن الأرقام التي يذكرها هؤلاء تثير بعض الشك » (مجلة « تايم » ، ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧١ ، ص ٣٠ ــ ٣١) .

من السياسة المضادة للتضخم من تقديم أي شيء بوسعه إيقاف تصاعد التضخم . وبدهي أن النمو السريع لمستوى الأسعار العام عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ارتبط بعدد من العوامل الخارجية المحددة ، مثل قفزات الأسعار في السوق العالمية (وبخاصة أسعار مصادر الطاقة والمواد الغذائية) وعمليتي تخفيض سعر الدولار ، وغير ذلك . ومع ذلك يعتقد معظم المحللين أن عاملاً شديد الأهمية يكمن وراء تصعيد التضخم ، وهو بالضبط ، الإجراءات التي اتخذت « لتجميد » الأسعار والأجور والتوجه في مرحلة لاحقة إلى إلغاء هذا الشكل من التنظيم . فحسب بعض الحسابات (التي أجراها غوردن وغيره من الاقتصاديين الأمريكيين) ، نجم عن إجراءات تخفيف السيطرة الحكومية على الأسعار والأجور ارتفاع إضافي في مؤشر أسعار المستهلك لعام ١٩٧٤ فقط لا يقل عن ٣٪[١] . والأنكى من ذلك كله ، أن أحداً لم يستطع التنبؤ بفعل هذه العوامل لا في وسط صانعي السياسة الحكومية ولا في وسط مصممي النماذج الاقتصادية ، وهو ما تجلى بوضوح في الفشل الساحق لتنبؤات حركات الأسعار خلال الربعين الثالث والرابع من عام ١٩٧٤ .

وكان ثمة ظرف آخر شديد الأهمية يتمثل في أن النزوع المتصاعد نحو تزامن العمليات التضخمية في البلدان الرأسمالية خلال السنوات القليلة الماضية بات إحدى السمات المميزة لتطورها الاقتصادي . ويبدو أن هذا لا يعود فقط إلى تطابق أطوار الدورة الاقتصادية بتكرار أكبر نسبياً فحسب ، بل إلى تبلور أشكال جديدة من تدويل العلاقات الاقتصادية وتطور التكامل الاقتصادي بين تلك الدول . إن الخصائص المميزة للتضخم كعملية اقتصادية عالمية شاملة تسم تطور مجمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي لم تكن قط على هذه الدرجة من الوضوح التي تتجلى بها اليوم . لقد كشفت عمليات المؤسسات متعددة الجنسية وتفاقم « تصدير التضخم » إلى البلدان الأخرى ، وبشكل خاص « انفجار » أزمات المواد الخام والغذائية ، عن العجز والمحدودية الواضحين لسياسات التنظيم الحكومي المضادة للتضخم والتي يتم رسمها وتنفيذها على مستوى وطني .

وكلما امتد وتسارع ارتفاع مستوى الأسعار العام ، تجلت بوضوح أكبر سمات التضخم كعملية « متحركة ذاتياً » لا يمكن التحكم بها . ومما له دلالة كبيرة في هذا السياق إنه برغم سياسات التقييد الحكومي المتزايدة الفعالية بدرجة لا سابق لها والمتبعة منذ نهاية الستينات ، تسارع ارتفاع الأسعار حتى بلغ أرقاماً قياسية حقاً إذ باتت معدلات التضخم في معظم البلدان

---

(١) بموجب حسابات ايكشتاين ، كان لرفع السيطرة على الأسعار أكبر الآثار على حركة أسعار الجملة . فخلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بلغت زيادتها الإضافية (المرتبطة فقط بأشكال التنظيم الحكومي السابقة) أكثر من ٣٥٪ . (انظر ا . ايكشتاين ، « الركود الكبير مع ملحق عن الركود التضخمي » ، امستردام ، ١٩٧٨ ، ص ٥٨) .

الرأسمالية أواسط السبعينات تتكون من رقمين (أي لا تقل عن ١٠٪) . ففي عام ١٩٧٤ ارتفعت تكاليف المعيشة في اليابان بنسبة ٢٣٪ وفي الولايات المتحدة بنسبة ١٢٪ ، وفي بريطانيا بنسبة ١٦٪ وفي فرنسا بنسبة ١٤٪ وفي إيطاليا بنسبة ١٩٪ . وساعد اندفاع التضخم الحاد على انبعاث المفهوم النقدوي من جديد بما ينطوي عليه من دفاع حار عن اللجوء إلى القيود النقدية باعتبارها الوسيلة الأساس لمكافحة التصاعد المتسارع للأسعار .

نجم عن الركود الحاد عامي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ والانخفاض الملموس في معدلات النمو الاقتصادي الناتج عنه ، تباطؤ محدود في العملية التضخمية . بيد أن الانتعاش الذي لحق ذلك في النشاط الاقتصادي جعل من التضخم ، من جديد ، مشكلة شديدة الإلحاح . ففي عام ١٩٧٧ ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة ٨ر٦٪ (بالمقارنة مع ارتفاع قدره ٨ر٤٪ عام ١٩٧٦) ، وكانت النسبة أعلى من ذلك في عام ١٩٧٨ . وبقيت البطالة ، التي انخفضت بعض الشيء ، في مستوى من الارتفاع لا سابق له (فقد بلغت في خريف عام ١٩٧٨ ما يقارب ٦٪ من إجمالي قوة العمل) . وفي ظل هذه الظروف اضطر كثير من الاقتصاديين إلى الاعتراف بحدوث « انتقالات » سلبية في منحنى فيليبس[1] . لقد كان ثمة رأي متعاظم الثقل يقول أن عدم الاستقرار الملحوظ في منحنى فيليبس يقلص إلى حد كبير من إمكانات استخدامه كأداة عملية من أدوات السياسة الحكومية .

وتلعب دوراً ذا أهمية خاصة في نماذج التضخم المعاصرة ، الافتراضات التي يتبناها الفاعلون الاقتصاديون بشأن تغيرات الأسعار المتوقعة . وهكذا فإن النمو المتزامن لمعدلات البطالة وتسارع العملية التضخمية (أي الانعطاف نحو الأعلى في منحنى فيليبس) باتت تعزى الآن إلى دور التوقعات التضخمية . ولكن لا بد من تفسير كاف للعوامل التي يعتمد عليها تكوين تلك التوقعات ، فضلاً عن أن مؤشرات التوقعات التضخمية هي في معظم الحالات ، مؤشرات غير مباشرة . إن ركة الصياغات النظرية في هذا الميدان تقيد بحدة إمكانات استخدامها بصورة عملية كأداة للسياسة المضادة للتضخم (ناهيك عن أن التوقعات التضخمية بطبيعتها ذات زخم محدد كما يبدو ، لذا فإنها تستعصي على إمكانية إخضاعها لأي من وسائل التأثير

---

(١) وهكذا فإن نورد هاوس ، الذي أصبح في ربيع عام ١٩٧٧ عضواً في مجلس مستشاري الرئيس الأمريكي الاقتصاديين ، كتب قبل تعيينه بقليل يقول : « ليست المعضلة التي تواجه صانعي السياسة في الاختيار بين التضخم والإنتاج قاسية فحسب بل إنها تغدو أكثر قسوة بصورة متزايدة . فالواقع أن العجز عن التحكم بأي من التضخم والبطالة وإبقائهما ضمن مستوى مقبول هو الخلل الرئيس المميز للاقتصادات الغربية اليوم » (وليم د . نورد هاوس ، « نظرية وسياسة التضخم » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، المجلد ٦٦ ، مايو (أيار) ١٩٧٦ ، العدد ٢ ، ص ٦٤) .

العملي) .

فبعد أن تعرضت السياسة الانكماشية إلى عدد من الخيبات الواضحة ، عادت حكومات معظم البلدان الرأسمالية إلى إطلاق تعهداتها السابقة بأنها « ستقتص » من التضخم ، في حين يتنبأ خبراؤها الاقتصاديين اليوم بمعدلات تضخم شديدة الارتفاع ستتحقق خلال الفترة القادمة .

في مطلع السبعينات تواترت التطمينات الرسمية الحكومية في الولايات المتحدة القائلة بأن البرامج المكثفة المضادة للتضخم ستقلص نمو مؤشر أسعار المستهلك إلى ٢ر٥ ــ ٣٪ سنوياً ، غير أن التطورات اللاحقة برهنت على لا واقعية مثل تلك الوعود . ويشير أحد محللي التضخم المفرط الراهن إلى :

« إن تجربة الفترة الأخيرة لا تكاد تقدم أي أساس للاعتقاد بأن السياسة ستكون أكثر نجاحاً في إعاقة التضخم في المستقبل »[1] .

وبحلول نهاية السبعينات ، لم تعد أكثر التنبؤات المضادة للتضخم شجاعة تجرؤ على الإيحاء بإمكانية إبقاء نسبة نمو مؤشر أسعار المستهلك دون مستوى ٥ ــ ٦ ٪ .

ويبين عقم كل محاولات القضاء على النمو التضخمي للأسعار من جديد أن جذور هذه العملية تغوص عميقاً في بنية الاقتصاد الرأسمالية ، وأنها تنغرس في آلية هذا الاقتصاد العامة .

---

(١) فيليب كاجان « الوحش متعدد الرؤوس . مشكلة التضخم في الولايات المتحدة » ، معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة ، واشنطن ، ١٩٧٤ ، ص ٥٩ .

الفصل الخامس

أزمة الليبرالية الجديدة وتبلور نظرية « اقتصاد السوق الاجتماعي »

١ ــ الليبرالية الجديدة ، ناطق رسمي باسم مصالح رأس المال الاحتكاري .

٢ ــ النموذج الليبرالي لاقتصاد السوق .

٣ ــ الكينزية الجديدة ونموذج «اقتصاد السوق المتنوّر»

٤ ــ المذاهب الاقتصادية والصراع بين الأحزاب .

حللت الفصول السابقة المفاهيم الغربية بشأن القضايا الأساس لإعادة الإنتاج الرأسمالي ، استناداً إلى الكتابات الاقتصادية الأنكلو ساكسونية بالدرجة الأولى ، لأن الأخيرة ما زالت تمارس تأثيراً حاسماً على تكوين علم الاقتصاد البرجوازي ككل وفي كل بلد على انفراد في الآن نفسه .

ويعالج هذا الفصل قضايا إعادة الإنتاج كما يتناولها علم الاقتصادي البرجوازي في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي وسمتها ظروفها التاريخية بطابع خاص ميز تطورها . فقد ظل العلم الاقتصادي فيها ، لفترة طويلة ، يخضع لهيمنة المدرسة اللبرالية الجديدة ، وهي الطبعة الألمانية للنزعة الكلاسيكية الجديدة بما تنطوي عليه من تبهر للمنافسة الحرة واقتصاد السوق . ولم تتطور الكينزية إلا في النصف الثاني من الستينات ، حين باتت تسميتها الرسمية في ألمانيا الغربية تندرج ضمن مفهوم « اقتصاد السوق المتنوّر » .

١ ــ اللبرالية الجديدة ، ناطق رسمي بلسان مصالح رأس المال الاحتكاري

ظهرت اللبرالية الجديدة في ألمانيا في أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات . وتجدر بنا ملاحظة أن المذهب اللبرالي الجديد بدأ بالتبلور في بلد ذي تقاليد لبرالية جنينية ، حيث لم يحظ

تحليل آلية السوق قط بأهمية كبيرة وحيث طغت على النظريات الاقتصادية الأفكار الممجدة لدور الدولة . وبحلول أواسط الثلاثينات كان ايديولوجيو الليبرالية الجديدة قد صاغوا نوعاً من « العقيدة الليبرالية الجديدة » التي عبر عنها بأكثر الصور جلاء صدور سلسلة مطبوعات جديدة اسمها « النظام الاقتصادي » وقام بإصدارها في عام ١٩٣٧ والتر يوكن وفرانز بوهم وهانز غروزمان دورث .

كان استيلاء النازيين على السلطة في ألمانيا ذا نتائج سلبية على انتشار المفاهيم الليبرالية الجديدة في السياسة الاقتصادية . وعلينا أن نتذكر هنا أن القيادة النازية تجاهلت النظرية الاقتصادية بوجه عام وشجعت المفاهيم الاقتصادية التي روجت للدور الاقتصادي المتصاعد والدائم لجهاز الدولة البيروقراطي .

غير أن الليبرالية الجديدة حصلت على فرصتها للتطور بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا الغربية . ذلك أن انهيار الفاشية لم يكن مجرد إعلان لهزيمة ألمانيا الامبريالية عسكرياً بل هزيمتها السياسية والاقتصادية . وأخذت جماهير واسعة من الشغيلة الألمان تطالب بالقضاء على الماضي الكريه وتحكم الاحتكارات والطغمة العسكرية ، وتعلن رغبتها بالسلام وبناء حياة جديدة . وتجلى هذا النزوع العارم بنشوء جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وهي أول دولة اشتراكية للعمال والفلاحين تقام على الأرض الألمانية وتقضي على السلطة السياسية والاقتصادية لرأس المال الكبير مرة وإلى الأبد . أما في ألمانيا الغربية فقد كان مستقبل البلاد موضع نقاش حاد[1] .

فالأوساط الامبريالية الحاكمة وايديولوجيوها الذين لجأوا بشكل متزايد إلى الوصفات الكينزية ، اعتبروا أن ألمانيا الغربية أكثر استعداداً من أي بلد آخر لتبني أسلوب التطور وفقاً للكينزية . ففي هذا البلد ، كان للتدخل الحكومي في الاقتصاد تاريخ طويل . وكان نطاق هذا التدخل ، على امتداد فترة طويلة ، أكبر مما كان في البلدان الصناعية الأخرى ، وبخاصة خلال الفترة الفاشية . لقد كان رأس المال الاحتكاري الألماني دعامة السياسة الداخلية والخارجية للفاشية والمسؤول الرئيس عن الجرائم الفاشية والأزمة الوطنية الشاملة ، لذا فإنه فقد مصداقيته في أعين الشغيلة الألمان . وكان بحاجة لابتكار أساليب أكثر مكراً للوصول إلى غسل دماغ الشغيلة

---

(١) يقول أحد قادة الليبرالية الجديدة (الذي سيصبح فيما بعد مستشار ألمانيا الغربية) لودفيغ ايرهارد في مقالة له بعنوان « الاقتصاد الحر والاقتصاد المخطط » ما يأتي : « عند إثارة النقاش حول دستور البلاد ، كشف الجدل حول النظام الاقتصادي للمستقبل عن تباين واسع لم يكن بوسع أحد التنبؤ به قط ... فقد التهبت مشاعر لا يمكن التوفيق بينها ظاهرياً : إذ كان هناك أنصار للاقتصاد الحر وآخرون يناصرون الاقتصاد المخطط ، وكان ثمة من يدعو إلى الرأسمالية وآخرون يدعون إلى الاشتراكية » (لودفيغ ايرهارد « السياسة الاقتصادية لألمانيا » ١٩٦٢ ، ص ١٩) .

ايديولوجياً . وأخذت البرجوازية الألمانية في الأراضي المحتلة من قبل القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية تتطلع إلى نظرية اقتصادية تعادي الاحتكارات لفظياً وتعادي الديمقراطية فعلياً وتكون فعالة بما فيه الكفاية للتعمية على أسس الرأسمالية والحفاظ عليها من دون مساس مع استنادها إلى الفرضيات التقليدية « المحترمة » في السياسة والاقتصاد .

ويبدا أن مذهب « اقتصاد السوق الاجتماعي » الليبرالي الجديد يلبي على أكمل وجه كل تلك المتطلبات . فقد صيغ هذا المذهب بصورة تمكن الطبقة الحاكمة من التخلص من مطرقة الاقتصاد غير المنظم (رأسمالية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) وسندان الملكية العامة . بيد أن المذهب الجديد أكد بوجه خاص على استقرار الملكية الخاصة وعلى فضائل النشاط الحر لقوى السوق وأفضلياته بالنسبة إلى نظم الإدارة المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد الموضوعة بصورة صناعية والتي لم يول لها المذهب الجديد غير وظائف تصحيحية فقط . من هنا كان تصنيف الصيغة الأصلية لنظرية « اقتصاد السوق الاجتماعي » بوصفها اتجاهاً ليبرالياً جديداً في علم الاقتصاد البرجوازي .

أعلن الليبراليون الجدد أن لا علاقة تربطهم بـ « المدرسة التاريخية للبرالية الكلاسيكية » كما أعلنوا معارضتهم للكينزية ، مدّعين أنهم يطرحون مذهباً ذا « أصالة » و« شمولية » .

لقد آمن الليبراليون الجدد أن النزعة التاريخية تشكل خطراً على العلم ، لأنها تزعزع القناعة بالنظام الطبيعي للقانون والاقتصاد . فقد كتب فرانز بوهم يقول أن « العلم يفقد نقطة ارتكازه الأرخميدسية بمعنى قدرته على الإحاطة بالحقيقة » لدى المدرسة التاريخية الألمانية[1] . وبعد أن أعلن الليبراليون الجدد رفضهم للأسلوب التاريخي ، عرضوا « نظرية بحتة » أو حسب تعبيرهم « أفكاراً جوهرية » لا تمثل من حيث المبدأ غير أسلوب ميتافيزيقي في التحليل . ففي حين قامت « المدرسة التاريخية » للاقتصاد السياسي البرجوازي الألماني بدراسة الوقائع الملموسة حسب تعاقبها الزمني والمنطقي (ذلك أنها كانت متأثرة إلى حد ما بديالكتيك هيغل) ، كان الليبراليون الجدد يدورون حول الوقائع لتكييفها مع « نماذجهم المثالية » للاقتصاد ، وهي نماذج تتّسم بكونها لا تاريخية ولا يمكن تجاوزها ، إلى نظام اقتصادي آخر .

ظل الليبراليون الجدد يؤكدون على أن التاريخ لم يعرف ولن يعرف قط غير « شكلين نموذجيين » من الاقتصاد هما « اقتصاد السوق الحر » الذي ترتبط فيه الوحدات الاقتصادية المنفردة بواسطة السوق ، و « الاقتصاد المخطط مركزياً » الذي تخضع فيه المشاريع إلى مركز

---

(١) نقلاً عن ، روبرت نومان « نظرية وممارسة الليبراليين الجدد » ، دار النشر الاقتصادية ، برلين ، ١٩٥٧ ، ص ١٥٠ .

متحكم واحد . وقام واضع هذه النظرية ، يوكن ، بتصنيف اقتصاد فترة المنافسة الحرة ، في الحقبة السابقة للرأسمالية الاحتكارية ضمن المجموعة الأولى . أما المجموعة الثانية ، أي مجموعة « اقتصاد السيطرة المركزية » فتضم على مستوى واحد اقتصاد الاتحاد السوفييتي المخطط ، واقتصاد ألمانيا النازية المعسكر ، واقتصادات الفراعنة القدماء ، بل وحتى دولة الانكا التي قامت في القرن الخامس عشر[1] . وتتلخص أفكار يركن في أن التطور الاجتماعي يجب ألا يعامل كتعاقب تشكيلات ذات جذور تاريخية محكومة بقوانين ، بل ينبغي تصنيفه في ضوء التقنيات المستخدمة لإدارة العملية الاقتصادية . فكلا « النوعين » ظهرا وقاما وما زالا قائمين ، حسب رأي يوكن ، كنماذج مثالية فحسب ، ذلك أننا لا نعثر في الحياة الواقعية إلا على مزيج تقريبي من هذين الشكلين .

ومع الشروع بالخطوات الأولية لبناء مجتمع اشتراكي في الجزء الآخر من ألمانيا استناداً إلى جهود الجماهير العريضة من الشعب ، اعتبر الليبراليون الجدد أن من غير المناسب الخروج بتبن صريح للرأسمالية والدفاع عنها ، لذا فقد بادروا إلى طرح سؤالهم « الذكي » التالي : « أليس ثمة طريق ثالث بين الرأسمالية التي تركز السلطة في أيدي الاحتكاريين ... والاقتصاد المدار مركزياً »[2] ؟ وحاولوا البرهنة على وجود طريق ثالث هو « اقتصاد السوق الاجتماعي » . فقد أكد ايرهارد ، على سبيل المثال أن اقتصاداً كهذا هو « نظام سياسي ــ اقتصادي يقف على قدم المساواة إلى جانب النظامين الاقتصاديين القائمين »[3] .

علينا العودة بالذاكرة إلى العشرينات ، بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، إذ بذلت المحاولات آنذاك لإيجاد « طريق ثالث » من قبل ماكس فيبر . وهذا يعني أن الليبراليين الجدد لا يستكشفون طريقاً جديداً في هذا المضمار . يقول يوكن أن « الرأسمالية » مفهوم لا يمكن أن ينطبق على الاقتصاد الغربي اليوم ، وبالتالي فإنه لا يوفر أساساً كافياً للدراسات النظرية لهذا السبب [4] . ويكتفي روبكه باقتراح استبدال « الرأسمالية » ببساطة « بمفهوم آخر محايد لم يتعرض إلى التشوه » [5] . وهكذا توجهت حكومة ادیناور إلى روبكه لكي يقدم أدلة « علمية »

---

(١) والتر يوكن ، «القوانين الأساس للسياسة الاقتصادية» ، توبنغن ، ١٩٥٢ ، ص ٥٨ ــ ٦١ .

(٢) ي . براوز « في ذكرى والتر يوكن » في « الكتاب السنوي للاقتصاد الوطني والإحصاء » ، المجلد ١٦٢ ، الكتاب الرابع ، شتوتغارت ، ١٩٥٠ ، ص ٢٤٣ .

(٣) المراسلات الصحفية للاتحاد الديمقراطي المسيحي ، ١٠ فبراير (شباط) ١٩٥٤ .

(٤) والتر يوكن « القوانين الأساس للسياسة الاقتصادية » ، ص ٥٨ ــ ٦١ ، و« أسس الاقتصاد الوطني » دار نشر شيرنهلر ، برلين ، ١٩٥٠ ، ص ٦٠/٦١ ، ٦٨ ، ٨٠ .

(٥) و . روبكه ، « الحضارة الإنسانية . الأسئلة الكبرى لعلم الاجتماع والإصلاح الاقتصادي » ، ارلنباخ ــ زيورخ ، ١٩٤٦ ، ص ٣٦ .

على أن مصطلح « اقتصاد السوق الاجتماعي » قابل للانطباق على اقتصاد جمهورية ألمانيا الاتحادية . وكان أول من استخدم هذا المصطلح ا . مولر — أرماك في أول مجلد صدر بعد الحرب العالمية الثانية من الكتاب السنوي لـ : أوردو[1] . وفي عام ١٩٥٠ أصدرا روبكه كتاباً بعنوان « هل السياسة الاقتصادية الألمانية صحيحة ؟ »[2] ، قدم له أديناور مشيراً إلى « أن السياسة الاقتصادية الألمانية الجديدة يمكن أن تسمى بصواب اليوم « اقتصاد السوق الاجتماعي » » . ومذّاك باتت كل البيانات الحكومية وبرامج الاتحاد الديمقراطي المسيحي تنطوي على تأكيدات بالولاء لـ « اقتصاد السوق الاجتماعي » .

لا بد هنا من التأكيد على أن منظري هذه الفكرة كانوا ذوي هدف سياسي محدد هو تشويه الاقتصاد الاشتراكي المخطط . وهو ما يتضح من مجرد قراءة خطاب ألقاه ألكسندر روستوف ، على سبيل المثال ، عام ١٩٥٣ وصدر بعنوان « اقتصاد السوق الاجتماعي كبرنامج مضاد للشيوعية والبلشفية » . إذ يقول :

« إنني مقتنع بأن أكثر نقاط ضعفنا جدية وأسوأها هو أننا لا نمتلك حتى اليوم برنامجاً مضاداً للبلشفية . ولهذا فليس ثمة مهمة أكثر خطورة وإلحاحاً نواجهنا من صياغة وإعداد برنامج كهذا » .

لكنه اعترف ، في الوقت نفسه ، أن مجابهة الاشتراكية ببرنامج موال للرأسمالية بصراحة إنما هو أمر عقيم . إذ يمضي إلى القول :

« من المعروف أن للبلشفية برنامجها . ومن ايديولوجيتها المتراصة والمتكاملة تستمد البلشفية قوتها الضاربة التي نهددنا . لكننا لو تحولنا إلى منظّمينا ، أي إلى تلك المرتبة التي تتركز إلى حد كبير إدارة الاقتصاد في أيديها في كل البلدان الديمقراطية الحرة ، ولو أثرنا السؤال التالي : « ما البرنامج الذي يطرحه قادتنا الاقتصاديون ؟ » فستلقى الجواب المذهل حقاً : لا برنامج لديهم »[3] .

وهكذا يسير تحليل روستوف وصولاً إلى التأكيد على أن اللبرالية هي البرنامج الوحيد « المنسجم » والمشبع بالأفكار الهادفة لدعم الرأسمالية .

وتكتسب الديماغوجيا أهمية مماثلة في برنامج كهذا . فلماذا تولى مفردة « اجتماعي » مثل هذا الاهتمام ؟ وهل هناك اقتصاد غير اجتماعي في أي اقتصاد ، بعد كل هذا وذاك ؟

---

(١) أوردو ، المجلد الأول ، ١٩٤٨ ، ص ١٢٥ وما يليها .

(٢) و . روبكه « هل السياسة الاقتصادية الألمانية صحيحة ؟ تحليل ونقد » ، دار نشر و . كولهامر ، شتوتغارت وكولن ، ١٩٥٠ .

(٣) « الاقتصاد بلا معجزات » ، منشورات يوجن ديتش ، ارلنباخ — زيورخ ، ١٩٥٣ ، ص ٩٩ .

إن مصطلح « الاجتماعي » يظهر هنا كتفسير برجوازي لمفاهيم « الحرية » و« العدالة » و« الرخاء للجميع » . ففي المجلد ٢٢ من أوردو الصادر عام ١٩٧١ يشير الليبرالي الجديد هانزلينل إلى أن هذا المذهب لا يصوغ أهدافاً اقتصادية بحتة (كما كان حال مذاهب الليبراليين في الماضي) بل إنه يصوغ أهدافاً اجتماعية ـــ سياسية[١] . ويعترف لينل بأن عمل اقتصاد السوق في الماضي ولّد عواقب اجتماعية خطيرة ، مما حفز تعرضه إلى انتقادات قاسية . وجواباً على سؤال « هل ان لدينا اقتصاد سوق اجتماعي ؟ » يقول لينل أنْ ليس ثمة اقتصاد كهذا ، حتى ذلك الحين ، في ميادين السياسة الزراعية والاجتماعية وسياسة المواصلات . أما في الصناعة « فقد جرى تطبيق أسس هذه السياسة ، لكنها جابهت عقبات مستمرة »[٢] . ولا بد هنا ، من ملاحظة أن تقييم لينل ليس شديد الإيجابية إذا نظرنا إليه كتقييم صادر من أحد أنصار هذا المذهب . ففي حين أنه يعترف بجوانب الفشل في « اقتصاد السوق الاجتماعي » نراه يدعم صياغة أخرى طرحها كارل شلر عام ١٩٦٦ هي صيغة « اقتصاد السوق المتنوّر » بهدف أن ينقذ « المتنوّر » مذهب اقتصاد السوق . إذ يتوصل لينل ، بعد تحليل أسس الصيغة ، إلى استنتاج مفاده أن هذه الصيغة لا تمثل قطيعة شاملة مع « اقتصاد السوق الاجتماعي » . لكنه يضيف قائلاً « في أي حال ، لقد أخذنا نبتعد عن تلك الصيغة »[٣] .

ثم خرج ايرهارد بصيغة أكثر جزماً . ففي مقابلة صحفية ، أبدى خشيته من أن « اقتصاد السوق الاجتماعي » ربما بات قريباً من نهايته[٤] .

ولهذا الاعتراف مغزاه الكبير . فقد استمر أنصار « اقتصاد السوق الاجتماعي » بالدفاع عنه بكل جهدهم . ومع هذا اضطروا إلى الاعتراف بأنه أخذ يفقد نفوذه وشعبيته . وبدهي فهم يرفضون الاعتراف بأن جماهير متزايدة الاتساع من الشغيلة ترفض المذهب لأنها تدرك أنه يعبر ويدافع عن مصالح المؤسسات الألمانية الغربية الكبيرة . من هنا ، فلا عجب أن يكون « اقتصاد السوق الاجتماعي » المذهب الأساس للحزب الديمقراطي المسيحي والاتحاد المسيحي الاجتماعي ، أي لحزب رأس المال الاحتكاري ، وإنه يتلقى الدعم من كبار رجال الأعمال .

---

(١) أوردو ، المجلد ٢٢ ، دوسلدورف ، ١٩٧١ ، ص ٣١ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٣٣ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٤٤ .
٤ صحيفة « بلد زايتونغ » ، ٧ يوليه (تموز) ١٩٧٢ .

٢ ــ النموذج الليبرالي الجديد لاقتصاد السوق

يستند نموذج « اقتصاد السوق الاجتماعي » إلى عدد من الأسس التي صيغت على أكمل وجه على يد يوكن ، إذ يبرز الأخير الأسس التالية : حرية تكون الأسعار واستقرار عرض النقود ، ومنافسة بلا احتكار واستقرار الملكية الخاصة ، واستقلال المشروعات الاقتصادي ومسؤوليتها ، والدور الاقتصادي المحدود للدولة .[١]

وبرغم أن يوكن لا يضع أساس الملكية الخاصة في المرتبة الأولى ، إلا أن هذا الأساس يبقى الرئيس بين أسسه بلا شك ؛ وبشكل محتوى مذهبه . إن أكثر ما يخشاه الاقتصاديون البرجوازيون إنما هو تشريك وسائل الإنتاج ؛ من هنا كان هجومهم على الاقتصاد الاشتراكي المخطط وملكية الشعب برمته . إنهم يزعمون أن لا إمكانية لوجود المنافسة بلا ملكية خاصة ، وبالتالي لا إمكانية لتكون الأسعار بحرية ولا لاستقلال ومسؤولية المشروعات اقتصادياً ، أي أن « اقتصاد السوق الاجتماعي » غير قابل للتخيل من دون الملكية الخاصة . يقول يوكن :

« يكمن الخطأ الأساس في النقاشات الاقتصادية ــ السياسية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في أن حل المشكلات الاجتماعية ــ السياسية كان يرتبط بطبيعة الملكية »[٢] .

ثم يؤكد في مكان آخر على :

« أن حل المشاكل الاجتماعية يجب ألا يرتبط بالقضاء على الملكية الخاصة »[٣] .

ويكشف هذا عن الغاية الفعلية لمنظري الليبرالية الجديدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهي الحفاظ على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج من دون مساس ، وصيانة النظام الرأسمالي ، ونشر فكرة « الحرية الفردية » . فحين يتحدث الليبرالي الجديد عن الفرد وحريته ، إنما يعني على الدوام رأس المال الفردي ، لا العامل في المصنع أو المكتب ؛ ذلك أنه يتبنى مواقف رب العمل . ولقد عبر عن هذا الأمر بوضوح تام مالك أحد المشاريع ويدعى ر . فانتين في خطاب ألقاه أمام مؤتمر اقتصادي للحزب الديمقراطي المسيحي ، إذ انتزع تصفيق القاعة حين أعلن قائلاً « لا يمكن تخيل اقتصاد السوق من دون وجود المنظم بكل علاته »[٤] .

---

(١) والتر يوكن « القوانين الأساس للسياسة الاقتصادية » ، ص ٢٥٤ ــ ٢٨٩ .

(٢) والتر يوكن ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٣) أوردو ، المجلد الثاني ، ١٩٤٩ ، ص ٤٦ ــ ٤٧ .

(٤) المؤتمر الاقتصادي للحزب الديمقراطي المسيحي ، ١٩٧١ ، بون ، ١٩٧١ ، ص ٦٢ .

ومن الواضح تماماً أن الدفاع عن أسس الملكية الخاصة يلبي مصالح أولئك الذين يملكون ملكية خاصة . وثمة عنصر مكون آخر لنموذج « اقتصاد السوق الاجتماعي » هو المنافسة بلا احتكار . وفي هذا الصدد كتب يوكن :

« إن الملكية الخاصة للملكية وسائل الإنتاج هي أساس المنافسة ، كما أن المنافسة هي أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي لا تقود إلى حدوث اختلالات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية . إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تتطلب السيطرة عبر المنافسة »[1]

يعتبر الليبراليون الجدد المنافسة الشكل الأفضل والأكثر كمالاً لعلاقات السوق . لكنهم يعترفون كذلك بوجود أربعة أشكال أخرى للسوق هي احتكار القلة الجزئي واحتكار القلة والاحتكار الجزئي والاحتكا[2] . ففي حالة المنافسة يكون عدد المنتجين ونشاطاتهم غير محدود ، في حين أن هذا العدد يتحدد في ظل احتكار القلة الجزئي واحتكار القلة . أما الاحتكار الجزئي فيعنون به هيمنة منتج سلعة واحد على السوق ، يوجد إلى جانبه منتجون آخرون يتحدد نشاطهم بسلوك المحتكر . أما في ظل الاحتكار فليس هناك غير منتج واحد للسلعة في السوق . وهكذا يظهر أن اقتصاد السوق يتسم بواحد من تلك الأشكال الخمسة .

ولما كانت مفاهيم الليبراليين الجدد تستند إلى « أشكال مثالية » خالدة وغير تاريخية للاقتصاد ، فإن أشكال السوق (مثل الأشكال الاقتصادية « المدارة مركزياً ») لا تتحدد بالقوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي ، بل يمكن أن تظهر وفق أي تراتب كان في مختلف التشكيلات الاجتماعية . ولما كان نشاط منتج واحد في السوق أمراً نادر الحدوث تماماً ، فإن الليبراليين الجدد يعتبرون الاحتكار استثناء لقاعدة . وبفضل أسلوب التناول هذا لا تعود ثمة قضية اسمها المرحلة الاحتكارية في تطور الرأسمالية ، أياً كانت دلالات الوقائع الفعلية .

فموثيسيوس لا يلحظ وجود الاحتكارات اصلا[3] ، فيما لا يرى بوم وجود الاحتكارات إلا بوصفها إحدى « نواقص هذا العالم »[4] . ويفسر لوتز ظهور الاحتكار واحتكار القلة بحقيقة أن « مثال النظام التنافسي لا يمكن أن يتحقق تماماً »[5] . ويعتقد روستوف أن إمكانية

---

(١) والتر يوكن ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

(٢) نقلاً عن روبرت نومان ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٣) فولكمار موثيسيوس . « شبح السلطة الاقتصادية » ، منشورات فرتز كناب ، فرانكفورت ، ١٩٦٠ ، ص ٩ .

(٤) ف . بوم و ا . روستوف « نحن ندعم الإدارة والسيطرة الكاملين لاقتصاد السوق الاجتماعي » ، ١٩٥٤ ص ٤٠ .

(٥) أوردو ، المجلد الخامس ، ١٩٤٩ ، ص ٢٥٨ .

نشوء الاحتكارات لا تظهر إلا في بعض الميادين (النقل وصناعة السلاح) التي يقترح تأميمها[1] . غير أن يوكن يعبر عن رأي معظم الليبراليين الجدد الذين يعتبرون أن الاحتكارات تدمر المنافسة ، لذا فهي تتناقض مع جوهر الملكية الخاصة[2] . ومع ذلك فإن يوكن يعارض تأميم الصناعات أو السيطرة عليها من جانب الشغيلة ، بل يقترح أن تتم السيطرة من جانب هيئة حكومية[3] .

نلاحظ أن الاحتكارات ، في مثل هذه الصياغات النظرية ، لا تُربط عضوياً بتطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج ، بل إنها تظهر كمجرد مقولات في السوق . ويتم التعامل معها كظواهر تتعارض مع أسس نموذج اقتصاد السوق ، الذي يلعب دور « المنظم المثالي للإنتاج » . لذا فإن واضعي هذه الصياغات يزعمون أن ثمة إمكانية للقضاء على الاحتكارات بفضل تدخل الدولة . لكن إلقاء نظرة أكثر تدقيقاً على مذهب « اقتصاد السوق الاجتماعي » تدلنا إلى أنه لا يقصد بالاحتكار الاتحادات الاحتكارية الخاصة بقدر ما يقصد به الملكية الحكومية والإدارة المخططة للاقتصاد . فلا عجب أن يكتب بوم ، أحد الناطقين البارزين بلسان هذا المذهب ما يلي :

« في ظل الظروف السائدة اليوم ، والتي نتوقع سيادتها في المستقبل يمثل المحتكر الفرد العنصر الأقل ضرراً من بين كل المحتكرين »[4] .

إن الليبراليين الجدد يعتبرون الاحتكار نقيضاً للمنافسة ، ويعتبرون الاثنين متنافرين بشكل كامل . غير أن المنافسة من دون احتكار باتت منذ زمن بعيد أمراً ينتمي إلى الماضي . فالمنافسة من دون احتكار في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية أشبه بالغابة من دون أشجار .

ومثل الفرضيات الأخرى في هذا النموذج تتجاهل فرضية المنافسة من دون احتكار ، تناقضات الرأسمالية والحقيقة القاطعة القائلة بأن مجمل عملية تبلور الاحتكار تتحدد بهذه التناقضات ، كما أنها تشدد وتعمق تلك التناقضات . فالتركز المطلق والنسبي للإنتاج ورأس المال يوسع إطار الملكية الرأسمالية الخاصة لكنه لا يتجاوزها . بمعنى أن عملية تبلور الاحتكار لا يمكن أن تحل التناقض الأساس للرأسمالية بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الرأسمالي الخاص للتملك .

---

(١) أو.دو ، المجلد الثاني ، ١٩٤٩ ، ص ١٣٤ .

(٢) والتر يوكن «لماذا الاقتصاد الوطني ؟» ، غودسبرغ ، ١٩٤٧ ، ص ٨٠ .

(٣) ر. لتر يوكن ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

٤ فرانز بوم ، « مهمات الاقتصاد الحر » ، منشورات ايزار ، ميونخ ، ١٩٥١ ، ص ٦٠ .

ويمثل مبدأ التشكل الحر للأسعار أساساً مهماً من أسس نموذج اقتصاد السوق . ومع أن هذا المبدأ قد يبدو مشابهاً لذاك الذي تتبناه الليبرالية الكلاسيكية ، فثمة عدد من التمايزات الجوهرية بينهما في واقع الحال . إذ يطالب الليبراليون الجدد ، أولاً ، بأن يتكرس هذا المبدأ وتتم صيانته بصورة قانونية . ثانياً ، كان ليبراليو الماضي لا يشتقون من هذا المبدأ غير قاعدة أخرى هي أن الرأسمالية ذات قدرة على « التنظيم الذاتي » ، أما الليبراليون الجدد فيربطونه بمعدلات النمو الاقتصادي ، وبالتناسب الاقتصادي الصحيح على المستوى الوطني ، وبالتوزيع « العادل » وبما ينطوي عليه ذلك ، في الواقع، من قدر من التدخل الحكومي في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية .

لقد صيغ هذا المبدأ ، على يد الليبراليين الجدد ، ليكون ذا وظيفة تنسيقية . إذ يقول روبكه: « يكمن جوهر اقتصاد السوق في أنه يستبدل تنظيم العملية الاقتصادية بواسطة الخطة وأوامر السلطات بآلية الأسعار الحرة »[1] .

ويدعي الكلاسيكيون الجدد أن « اقتصاد السوق الاجتماعي » يلبي على أكمل وجه مصالح المستهلكين . لكنهم لا يتفوهون بكلمة واحدة عن واقع أن الإنتاج الرأسمالي لا يرتبط بالاستهلاك الشخصي إلا في آخر المطاف ، وأن للرأسمالية سوقاً داخلية واسعة هي سوق السلع الإنتاجية ، والسلاح وسلع الترف . ومن ناحية ثانية يخلط الليبراليون الجدد بين مفهومي « المتطلبات » و« الطلب الفعال » . والواقع أن ما يظهر فعله في السوق ليس متطلبات السكان بل طلبهم الفعال . ورأس المال الاحتكاري ، في سعيه لتعظيم الأرباح ، يقيد الطلب الاستهلاكي لجماهير الشغيلة ، مما يؤدي موضوعياً إلى تعميق التناقض بين الإنتاج والاستهلاك . وعليه فإن ما يشترطه مذهب « اقتصاد السوق الاجتماعي » في واقع الحال إنما هو تلبية حافز الربح لا إشباع متطلبات الشغيلة .

وليست تأكيدات الليبراليين الجدد بأن الأسعار منظم تلقائي للإنتاج الرأسمالي أقل خطأ . فهم يخلطون بين شكل الظاهرة ومحتواها ، ويغفلون المنظم الفعلي للإنتاج الرأسمالي وهو قانون القيمة الذي يعمل في ظل الرأسمالية عفوياً كمنظم اقتصادي من خلال آلية أسعار السوق .

وإذ يصطدم دعاة « اقتصاد السوق الاجتماعي » عملياً بالخرق المستمر « لحرية » تشكل الأسعار ويعجزون عن تجاهله ، فإنهم يقترحون آنذاك التدخل الحكومي لاستعادة « الحرية » والتوازن في الاقتصاد . والواقع أن ما خرب هذا المبدأ على الدوام ، إنما هو الحكومة

---

(١) وفلم روبكه ، « هل السياسة الاقتصادية الألمانية صحيحة ؟ . تحليل ونقد » ، ص ٢٠ .

نفسها التي تقدّم الاعانات لرأس المال الخاص، مما يمنح الأخير موقعاً متميزاً في السوق . كما يتقوض هذا المبدأ بفعل تثبيت الأسعار في الفروع ذات التركز والتمركز الضعيفين (مثل الزراعة) . غير أن النظرية لا تطرح إجراءات حقيقية لمكافحة الاحتكارات وهي صاحبة الجرم الحقيقي ، لأنها تثبّت أعلى سعر ممكن لمنتجاتها وتخرق بالتالي مبدأ التكون الحر للأسعار .

والمكون الرئيس التالي هو مبدأ استقرار عرض النقود ، الذي يعتقد الليراليون الجدد أن من الممكن تماماً تحقيقه عبر السياسة النقدية والمالية . ويعلق هؤلاء آمالاً كبيرة على قدرة الأدوات النقدية والائتمانية على الحفاظ على استقرار عرض النقود ؛ ويرون أن هذا يوفر شروط العمل الطبيعي للمزاحمة ، وتكون الأسعار والتوازن الاقتصادي مما يقضي بالتالي على الأزمات الدورية .

ومع أن الليراليين الجدد يعون أهمية دائرة التداول ، إلا أنهم لم يخطوا قيد أنملة باتجاه اكتشاف قانونياتها الداخلية ، إذ يزعمون أن ثمة إمكانية لتجنب الأزمات عبر التلاعب بالأدوات النقدية والائتمانية . في حين أن هذه الأدوات تتحدد ، في الواقع ، بالقوانين الداخلية للإنتاج الرأسمالي وتنبثق من تناقضات النظام الاقتصادي الرأسمالي . غير أن الليراليين الجدد يعتقدون أن الأزمات الاقتصادية نتجت في الماضي عن السياسات النقدية والائتمانية غير الصحيحة فقط . ويقول روبكه :

« ثمة أدلة قاطعة على أن أسبابها الرئيسة ... تكمن في نواقص النظام النقدي والائتماني وفي توزيع رأس المال »[1] .

أما يوكن فعلق آماله على قيام « استقرار نقدي » يتم القضاء بواسطته على تقلبات السوق[2] .

إن الليراليين الجدد ، في مسعاهم لتفسير الأزمات الاقتصادية بالاضطرابات في الميدان النقدي والائتماني ، يخلطون السبب بالنتيجة من ناحية ويؤكدون من ناحية أخرى أن الأزمات الاقتصادية لا ترتبط بنمط الإنتاج وأنها ممكنة الحدوث في ظل أي نظام اجتماعي . إذ يرى بوم على سبيل المثال أن الأزمات لا بد وأن تكون أكثر عمقاً في ظل الاشتراكية مما هي عليه في ظل الرأسمالية[3] .

---

(١) وهلم روبكه ، « الأزمة الاقتصادية في الوضع الراهن » ، منشورات بوجين رينتش ، ارلنباخ ــ زيورخ ، ١٩٤٢ ص ١٩٦ .

(٢) والتر يوكن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ . وقد أخذ ملتن فريدمان ببلورة هذه الأفكار في الوقت الحاضر .

(٣) فرانز بوم « مهمات اقتصاد السوق الحر » ، منشورات ايزار ، ميونخ ، ص ٣١ ــ ٣٢ .

بيد أن الوقائع تبين أن النظام الاشتراكي لم يعرف قط أي أزمة اقتصادية وأن اقتصاده يتمتع بحالة نمو ثابت ومستقر في حين لا تستطيع الرأسمالية التخلص من الأزمات الاقتصادية بسبب عيوبها العضوية .

في مقال بعنوان « اقتصاد السوق الاجتماعي جعلنا أغنياء » كتب ايرهارد أن « أسوأ اقتصاد هو الاقتصاد التضخمي »[1] . فالليراليون الجدد يعادون التضخم وينتقدون الكينزيين بشدة على نظريتهم بشأن التمويل عبر العجز ، كما ينتقدون دعواتهم لتحقيق « الاستخدام الكامل » الذي يخرب ، كما يزعمون ، استقرار العملة . وطوال الخمسينات والنصف الأول من الستينات ، كانت المفاهيم الليبرالية الجديدة تشهد تطبيقها في الممارسة ، حيث احتل أنصارها المراكز الرئيسة في الوزارات والمصرف المركزي . وكانت السياسة النقدية والائتمانية والمالية تهدف إلى تثبيت عرض النقود وموازنة الميزانية الحكومية وتصحيح ميزان المدفوعات . وفي تلك الفترة استطاعت جمهورية ألمانيا الاتحادية أن تؤمن احتفاظ عملتها بالموقع الأكثر استقراراً بين كل عملات الدول الرأسمالية ، وأن تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها وتزيد من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية . لكن الاقتصاد الألماني الغربي لم يتمكن من الإفلات من تناقضات إعادة الإنتاج الرأسمالي ومن تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكثر انخفاضاً ومن الوقوع في أزمات جزئية خلال الفترات ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ و ١٩٥٨ و ١٩٦٣ وأخيراً أزمة فيض الإنتاج العامة الاقتصادية الدورية طوال فترة ١٩٦٦ ــ ١٩٧٣ .

يقوم مبدأ استقرار عرض النقود في نموذج « اقتصاد السوق الاجتماعي » على أساس واه ، لأن فكرته عن محتوى العملية التضخمية زائفة وكذلك الأمر بالنسبة لما ينجم عن تلك الفكرة من وسائل غير مجدية تهدف إلى تثبيت عرض النقود والأسعار .

ويرى الليراليون الجدد أن احتياطي الذهب والعملات الأجنبية هو أفضل وسيلة للحفاظ على استقرار عرض النقود . ولهذا فإنهم يدعمون الوسائل الهادفة إلى مراكمة أكبر قدر من الفائض في ميزان المدفوعات . وواضح أنهم ينطلقون من المفاهيم القديمة التي تعود إلى فترة تداول المعادن ، ولا يعون حقيقة أن غياب قاعدة الذهب يؤدي إلى فقدان الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية لبعض خصائصه واكتسابه خصائص جديدة . وحتى في يومنا هذا فإن هذه الاحتياطيات أبعد ما تكون عن ضمان استقرار عرض النقود الداخلي ، بل هي في الواقع مصدر ما يسمى بالتضخم المستورد . ولو عاش يوكن حتى أعوام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ لأصيب بالذهول وهو يرى احتياطي الذهب والعملات الأجنبية الألماني الغربي يبلغ مقداراً هائلاً يناهز ٨٠ ــ ٩٠

(١) مجلة « دي فيلت » ، ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ ، ص ٦ .

مليار مارك ، فيما تمر ألمانيا بأسوأ دورة تضخم منذ الحرب العالمية الأولى[1] .

ومن المبادىء المهمة الأخرى في نموذج « اقتصاد السوق الاجتماعي » مبدأ استقلال ومسؤولية أرباب العمل اقتصادياً . ذلك أن هذا النموذج يعنى بحقوق وواجبات المنظمين . وكنا لاحظنا ما هي حقوقهم من المبادىء المشار لها أعلاه (وهي استقرار الملكية الخاصة ، والمساهمة الحرة في المنافسة والقضاء على الخصوم والتسعير الحر لمنتجاتهم وتقييد الأجور) . وقد صاغت وجهة النظر الليبرالية الجديدة عن « الاستقلال الاقتصادي » لأرباب العمل بشكل دقيق الصحيفة الألمانية الغربية الناطقة بلسان دوائر رجال الأعمال « فرانكفورتر الجماينه زايتونغ » . إذ تناولت هذه الصحيفة قصة ماكس غروندیك وملكته ذات رقم الأعمال البالغ ٥ر١ مليار مارك وقوة العمل المكونة من ٢٦ ألف شخص ، فعلقت :

« ثمة ملك يسود هنا . وبرغم أنه لا يمتلك سيادة مطلقة ، فإنه أحد من يعرفون كيفية استغلال الفرص المتاحة على أكمل وجه ... إن ماكس غروندیك يسمح للآخرين بإعطائه النصح ، لكنه يتخذ كل القرارات بنفسه وبسرعة »[2] .

إن هذا المبدأ ، مثل المبادىء السابق ، مكرس لحماية مصالح المشروع الخاص ، وبالدرجة الأولى مصالح رأس المال الاحتكاري .

وآخر تلك المبادىء يتعلق بدور الدولة . فقد صاغ يوكن مهمات الدولة في الميدان الاقتصادي ، بالعبارات التالية :

« يجب أن يهدف النشاط الاقتصادي السياسي للدولة إلى الحفاظ على الأشكال القائمة للتنظيم الاقتصادي ، لا لتوجيه العملية الاقتصادية »[3] .

من هنا تخلى الليبراليون الجدد عن الفكرة القائلة بضرورة بقاء الدولة محايدة تجاه العملية الاقتصادية لكنهم ، على عكس الليبراليين ، يرون أن اقتصاد السوق ينبغي ألا يتحرك من تلقاء ذاته ، لأن هذا يؤدي إلى خرق « قواعد لعبة » المنافسة . فالالتزام بهذه « القواعد » يتطلب تدخل دولة قوية . وعلى عكس الليبراليين الذين يؤمنون بأولوية الاقتصاد على السياسة يؤكد الليبراليون الجدد على أولوية السياسة والدولة على الاقتصاد[4] . غير أنهم حصروا أهداف تدخل

---

(١) النشرة الشهرية لمصرف ألمانيا المركزي ، مايو (أيار) ١٩٧٦ ، العدد الخامس ، ص ٨ .
(٢) فرانكفورتر الجماينه زايتونغ ، ٢٥ مارس (آذار) ١٩٧٢ ، ص ١٧ .
(٣) والتر يوكن ، المصدر السابق ، ص ٣٣٦ .
(٤) نقلاً عن روبرت ناومان ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

الدولة بالحفاظ على « اقتصاد السوق بصورة تمكنه من العمل »[1] ، بحيث لا تتجاوز الأدوات المستخدمة الحدود التي تسمح بها « السوق » أو بتعبير آخر عدم السماح للدولة باستخدام أدوات غير أدوات السياسة النقدية والائتمانية .

ويختلف الليبراليون الجدد عن الكينزيين الجدد كذلك حول قضية أهداف وأساليب السياسة الاقتصادية الحكومية . إذ يؤكد الأخيرون على دور الاستثمارات الحكومية في التعويض عن عدم كفاية الطلب الخاص ، فيما يصر يوكن على « أن الدولة عاجزة عن ... الاستثمار بشكل صحيح ومتناسب »[2] . إن الليبراليين الجدد يؤمنون بضرورة اقتصار دور الدولة على وظائف الحكم في مباريات كرة القدم .

وهم مستعدون للتخلي عن بعض مبادئهم بهدف الحفاظ على « اقتصاد السوق الاجتماعي » وإبعاد أي « مبادىء تخطيطية » عن التأثير عليه . فأساليب التنبؤ والبرمجة المستخدمة أصلاً في بلدان رأسمالية أخرى تعد غير مقبولة لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ومفهوم « التخطيط » نفسه هو أحد المحرّمات . إنهم لا يطرحون حتى قضية التخطيط المؤشر على جدول البحث . أما الهدف الذي تم طرحه رسمياً على الدولة عام ١٩٦٦ ، من قبل « التحالف الواسع » وهو تحفيز النمو الاقتصادي ، فلا تزال كتلة حزب المسيحيين الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي تعتبره تنازلاً وتسوية تم طرحها على الاشتراكيين الديمقراطيين الذين كانوا آنذاك في الحكم للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية .

وعلى هذا فإن نموذج الليبراليين الجدد « المثالي » عن « اقتصاد السوق الاجتماعي » يقوم على تكون الأسعار الحر على أساس عرض وطلب المالكين الخاصين في شروط منافسة تحميها الدولة الرأسمالية .

وقد تم تطبيق هذا النموذج بوجه عام على الاقتصاد الألماني الغربي منذ فترة إعمار ما بعد الحرب حتى أزمة فيض الإنتاج العام الدورية خلال ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ . واتسمت هذه الفترة بوجه خاص بتطور اقتصادي ذي طابع أفقي متسع ، أي بنمو جمهرة العمال المستغلين وكتلة الاستثمارات وما تنطوي عليه من إيجاد وظائف إضافية . ومع الانعطاف من التطور الأفقي إلى التطور المكثف (العمودي) ، يتزايد اعتماد نمو الإنتاج على نمو إنتاجية العمل عوض اعتماده على نمو كتلة العاملين . ويتحقق هذا بالدرجة من خلال تجديد وتوسيع وتحديث المرافق المادية

---

(١) ا . مولر ــ أرماك « إدارة الاقتصاد واقتصاد السوق » ، منشورات الاقتصاد والسياسة الاجتماعية ، هامبورغ ، ١٩٤٧ ، ص ٨٩ .

(٢) والتر يوكن ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

والتقنية وعبر التطبيق الشامل للمنجزات العلمية والتقنية ، إذ يرتبط التطور الاقتصادي المكثف بشكل وثيق بنمو كفاءة الإنتاج ، وهو ما يعني تقليص المدخلات المالية والمادية اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج . ولا يتطلب هذا استثمارات فحسب ، بل إنه يتطلب الاستثمار في صناعات تستلزم إنفاقاً استثنائي الضخامة على البحث والتطوير ، وهي لهذا السبب صناعات أقل ربحية ، كما أنه يتطلب استثماراً في الهياكل الارتكازية والتعليم والعلم والخدمات . وليس رأس المال الخاص مستعداً للتوجه إلى تلك الصناعات . لذا فإن رأس المال الاحتكاري يلقي هذه المهمة على عاتق الدولة .

غير أن أسس نموذج « اقتصاد السوق الاجتماعي » الليبرالي الجديد لا تنطوي على أي تعاليم تبيح مثل هذا النشاط الاستثماري للدولة ؛ فتدخل الدولة المكثف في النشاط الاستثماري يتصادم مع المذهب الليبرالي الجديد .

اتسمت التغيرات البنيوية في ألمانيا الاتحادية خلال الخمسينات والستينات ، حين سادت السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة ، بنمو حصة الصناعة من الناتج القومي الإجمالي بشكل خاص ، فيما نزعت حصة « القطاع الثالث » الذي يشمل النقل والمواصلات والتجارة والتعليم والصحة العامة والحاجات الاجتماعية والعلم إلى التناقص . وكذلك كان حال الزراعة .

من هنا فإن أحد عيوب السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة يكمن في تعطيلها عملية إعادة تركيب اقتصاد ألمانيا الغربية بنيوياً ، وفشلها في خلق الشروط المواتية اللازمة لاستغلال التقدم العلمي والتقني بصورة إيجابية . ونتيجة لذلك كان ثمة نقص في الاهتمام في (بل وعجز عن) تشجيع تنمية ميادين مثل التعليم والصحة العامة والثقافة والعلوم والهياكل الارتكازية الاجتماعية . ويفسر هذا ، إلى حد كبير ، « الفجوة التكنولوجية » التي تفصل ألمانيا الغربية عن الولايات المتحدة بوجه خاص ، وكذلك عن بلدان رأسمالية متقدمة أخرى . فقد أخذت ألمانيا الغربية تتراجع في الصراع التنافسي وتفقد مواقعها في النظام الرأسمالي العالمي .

٣ ــ الكينزية الجديدة ونموذج « اقتصاد السوق المتنوّر »

خلال الستينات تعرضت بعض الأسس القديمة لنموذج « اقتصاد السوق الاجتماعي » إلى التحديث وأضيفت إليه أسس جديدة ، من بينها سياسة « النمو المتكافىء » و« التنظيم الشامل » للاقتصاد . لكن ذلك لم يكن من إنجاز الليبراليين الجدد بل الكينزيين الجدد .

ما السبب الكامن وراء تلك التغيرات ؟ وما الذي جعل الاقتصاديين والساسة الألمان الغربيين يتناولون مشاكل النمو والتخطيط المؤشر ؟ ثمة ، على الأقل ، ثلاثة أسباب لذلك : أولها المنافسة الاقتصادية بين النظامين الاجتماعيين ـــ السياسيين وتعمق التناقضات في داخل المعسكر الامبريالي . وثاني تلك الأسباب يكمن في أزمة سياسة الدولة المستندة إلى المذهب الليبرالي الجديد . أما السبب الثالث فيتمثل في المسار الموضوعي للتطور الاقتصادي وتعمق التناقضات الداخلية للرأسمالية .

لنتذكر أن ألمانيا الغربية حظيت منذ الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات بعدد من الشروط شديدة الملاءمة لرأس المال الاحتكاري . فقد ألقت القوى الغربية ، والولايات المتحدة بالدرجة الأولى ، بثقلها لإحياء رأس المال الاحتكاري في ألمانيا الغربية ، وكان لها مصلحة كبيرة في ذلك . وامتنعت تلك الدول عن المطالبة بتعويضات من ألمانيا بهدف الحفاظ على طاقة إنتاج الاحتكارات الألمانية الغربية . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعداه إلى ضخ رأس المال الأجنبي إلى ألمانيا الغربية بصورة مشابهة لما حصل بعد الحرب العالمية الأولى . وهكذا استطاعت منذ فترة مبكرة تعود إلى بدايات الخمسينات أن تعود ثانية إلى السوق العالمية . وعلى المرء أن يتذكر كذلك أن القسم الغربي من ألمانيا ما قبل الحرب كان على الدوام جزؤها الأكثر تصنيعاً .

ولكن ، برغم كل تلك العوامل الإيجابية ، كانت النجاحات التاريخية للبناء الاشتراكي وأفضليات الاقتصاد المخطط في جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد بدأت تغل ثمارها منذ أواخر الخمسينات حين أخذت أول دولة للعمال والفلاحين تقام على الأرض الألمانية تنعطف باتجاه تصعيد معدلات نموها الاقتصادي وتقلص الفجوة الاقتصادية التي تفصلها عن جمهورية ألمانيا الاتحادية . وفي مقابل ذلك كانت معدلات نمو الأخيرة آخذة بالتباطؤ منذ نهاية الخمسينات .

وهذا ما أجبر رأسماليي ألمانيا الغربية على التفكير الجدي بآفاق النمو الاقتصادي والمنافسة بين النظامين . وبالإضافة إلى ذلك كانت التناقضات ضمن المعسكر الامبريالي تتعمق وتزيد قلق هؤلاء الرأسماليين على مواقعهم في النظام الرأسمالي العالمي .

وهكذا عزا الاقتصاديون الألمان أسباب تباطؤ معدلات النمو في ألمانيا الاتحادية إلى أزمة السياسة الاقتصادية الحكومية المستندة إلى المفاهيم الليبرالية الجديدة . وبرغم أن ألمانيا الاتحادية تمتعت في الخمسينات باستقرار نسبي في عرض النقود وبميزانية دولة متوازنة وبفائض في ميزان مدفوعاتها ، إلا أنها ظلت تعاني من أزمة بنيوية تلو أخرى حتى اندلعت أزمة فيض إنتاج عام دورية في أواسط الستينات . واضطرت ألمانيا الغربية عند ذاك إلى تغيير سياستها الاقتصادية .

فقد بدا جلياً حتى لأعين القادة البرجوازيين أن الحفاظ على استقرار معدلات النمو يتطلب تغيير السياسة البنيوية والاقليمية وتوسيع نطاق الاستثمارات في الهياكل الارتكازية وتغيير طابع ووجهة تلك الاستثمارات .

وعند ذاك برزت الحاجة في ألمانيا الاتحادية لتحقيق توزيع أكثر عدلاً للقوى المنتجة بين مناطق البلاد وإلى تنظيم مالي عمودي وأفقي للاتحاد والولايات والبلديات . وكان من بين المقترحات ضرورة ألا تقام الهياكل الارتكازية حوالى المجمعات الصناعية فقط . كما كانت قضية البيئة من القضايا المهمة المطروحة ، فتم طرح الخطط الهادفة إلى تخفيف تركز الصناعة وقوة العمل .

ومنذ الستينات ، غدا واضحاً أن النمو المستمر لا يمكن أن يتحقق في الجمهورية الاتحادية إلا عبر نمو إنتاجية العمل التي كانت تنطوي حتى ذلك الحين على نمو الكثافة الرأسمالية مما كان يعني انخفاض كفاءة الإنتاج . وحفز ذلك التوجه نحو تحليل عوامل النمو الاقتصادي وبخاصة « العامل الثالث » ، أي عامل التقدم العلمي والتقني ، حيث تركز النقاش على أفضل طريقة لاستخدامه بما يحقق النمو والمزيد من كفاءة الإنتاج .

في هذه الظروف أخذت النتائج العكسية لنموذج « اقتصاد السوق الاجتماعي » الليبرالي الجديد بالظهور . وانفجرت أزمة الليبرالية الجديدة . وهكذا أخذ الكينزيون الجدد يحتلون موقع الصدارة بتركيزهم على مشاكل النمو الاقتصادي .

مر تغلغل الكينزية في جمهورية ألمانيا الاتحادية وظهور الكينزية الجديدة بثلاث مراحل ، تنتهي الأولى في أواسط الخمسينات وتمتد الثانية بين أواسط الخمسينات وأواسط الستينات فيما تبدأ الثالثة في النصف الثاني من الستينات . واتسمت الفترة الأولى بالاقتصار على « الجدل حول كينز » ، في حين شهدت المرحلة الثانية تثبيت الكينزية كواحد من تيارات الاقتصاد البرجوازي في البلاد .

ومع نجاح « التحالف الكبير » في أواخر الستينات ، انتقلت الكينزية الجديدة إلى ميدان التطبيق في السياسة الاقتصادية الحكومية ، ولعب الاشتراكيون الديمقراطيون هنا دوراً مهماً .

غير أن الليبرالية الجديدة لم تخل المكان ببساطة للكينزية الجديدة . فتحت تأثير الكينزية خضع نموذج « اقتصاد السوق الاجتماعي » إلى ما يشبه عملية إعادة فحص شاملة ، تم فيها ترميم أسسه القديمة وإدخال أجزاء « مهمة » جديدة إليه مثل « التنظيم الشامل » وسياسة النمو الاقتصادي . وبدل النموذج الليبرالي الجديد الساكن حل نموذج حركي . وتم استبدال مفهوم « الاجتماعي » بـ « المتنوّر » أو « القادر على العمل » . بيد أن جوهر المذهب ، أي

« اقتصاد السوق » ظل على حاله .

ولنلاحظ أن نموذج « اقتصاد السوق المتنور » الكينزي الجديد لم يعدل بشكل جوهري غير الأسس المتعلقة بالسياسة النقدية والائتمانية وبالدور الحكومي في الاقتصاد .

لقد اعترض الليبراليون الجدد ، ولو لفظياً ، على أي تدخل يحد من « حرية » تكون الأسعار سواء من جانب الدولة أو الاحتكارات . أما في النموذج الجديد فإن الأسعار الاحتكارية تعد أسعاراً « اعتيادية » ويحق للدولة التدخل في عملية تشكل الأسعار ، فهي تمارس تأثيراً مباشراً على العملية (بتحديد أسعار منتجات مشاريعها وبخاصة في ميادين الطاقة الكهربائية والنقل) كما تمارس تأثيراً غير مباشر (بتقديم الإعانات إلى بعض الصناعات وإلى الزراعة) . لقد اتبعت الدولة سياسة كهذه منذ أوائل الخمسينات برغم عدم اعتراف المذهب الليبرالي الجديد بالحاجة إليها لكن النموذج الجديد يعتبرها أمراً طبيعياً لا يتعارض مع اقتصاد السوق .

وفيما آمن الليبراليون الجدد بأن الاحتكارات تخل بمبدأ المنافسة ، أشار الكينزيون الجدد إلى أنها أبعد ما تكون عن إعاقة المنافسة ، بل هي تشجعها في الواقع . ولا يخفي النموذج الجديد حقيقة أن الفاعل في المنافسة ليس الفرد بل المنشأة . لذا يدعو أنصار « اقتصاد السوق المتنور » صراحة إلى مركزة الإنتاج وتحفيز رأس المال انطلاقاً من كون ألمانيا الغربية تمر بمرحلة انتقال من التطور الأفقي إلى التطور المكثف حيث يجري التركيز على رفع إنتاجية العمل لتحقيق نمو اقتصادي أسرع .

لهذا ، فحين نواجه وضعاً تشكل الشركات فيه أسس الاقتصاد الاحتكاري ، يغدو من السخف سماع آراء الليبراليين الجدد الذين يقولون بأن المنشآت الأكبر تؤدي إلى تهديد أكبر لاقتصاد السوق وأن المنشآت الكبيرة ليست أفضل من الدولة ذات التخطيط المركزي .

يصعب القول إن كان ذلك ينطوي على سذاجة أو على ديماغوجية سياسية . فبعد كل شيء ، قام هانز لينيل بمعاكسة الدولة بالاحتكارات في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية وفي وقت كانت سلطة الدولة قد اندمجت أصلاً مع سلطة الاحتكارات .

وتتلخص سياسة الليبراليين الجدد النقدية والائتمانية في تثبيت عرض النقود وموازنة الميزانية الحكومية . كما اعتبروا التضخم الخطر الرئيس الذي يجب الكفاح ضده .

أما النموذج الجديد فقد احتلت مركز الصدارة فيه سياسة النمو الاقتصادي التي تنطوي على تمويل الاستثمارات من خلال عجز الميزانية وعلى عدم الاهتمام باستقرار عرض النقود برغم أن حكومة الحزب الاشتراكي الديمقراطي أعلنت في فترة سابقة أن مكافحة التضخم هي إحدى

مهماتها الرئيسة . وتم دعم التنظيم غير المباشر للسوق عبر أدوات السياسة النقدية والائتمانية بوسائل مالية . ولهذا الغرض تم توفير طائفة واسعة من الأدوات التي أدخلت إلى ميدان التطبيق .

إن تدخل الدولة في إعادة الإنتاج مجمل رأس المال الاجتماعي يمثل مرحلة جديدة في تطور تنظيم الدولة الاحتكاري في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٤ ــ المذاهب الاقتصادية والصراعات بين الأحزاب

لا ترتبط نماذج النمو الاقتصادي مباشرة بتيار محدد من تيارات الاقتصاد البرجوازي وممارسات التنظيم الحكومي فحسب ، بل إنها شديدة الارتباط بصراعات الأحزاب على السلطة كذلك . وكما هو حال المذاهب الاقتصادية بوجه عام ، تستخدم الأحزاب السياسة هذه النماذج بشكل واسع لصياغة برامجها الاجتماعية . وفي البلدان الرأسمالية ، حيث تتنافس عدة أحزاب برجوازية على الوصول إلى مركز اتخاذ القرارات ، ثمة دليل واضح على الترابط بين برامج تلك الأحزاب الاقتصادية وسياستها العملية وبين تبني هذه البرامج لاتجاهات محددة ضمن الاقتصاد البرجوازي .

فالحزبان البرجوازيان الرئيسان في ألمانيا الغربية ، وهما الحزب الديمقراطي المسيحي والاتحاد المسيحي الاجتماعي يمثلان في الواقع جناحين ينتميان إلى كل واحد . ومع وجود فوارق بينهما ، إلا أن لهما برنامجاً اقتصادياً مشتركاً ، حتى من الناحية الرسمية ، يستند إلى مذهب « اقتصاد السوق الاجتماعي » الليبرالي الجديد .

وفي الوقت نفسه ، أخذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، الذي يدعي لنفسه الحق في حكم البلاد بدل تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي والاتحاد المسيحي الاجتماعي ، بالابتعاد عن مفهوم « اقتصاد السوق الاجتماعي » وبالتطلع بصورة متزايدة إلى الكينزية الجديدة بوصفها اتجاهاً آخر في علم الاقتصاد البرجوازي . وبات يستعير بعضاً من مبادئها الأساس بصورة تدريجية .

ولما كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي انعطف صراحة إلى تبني صيغة كينزية جديدة ضمن الاتجاه البرجوازي الإصلاحي قبل فترة طويلة من انتصاره في الانتخابات عام ١٩٦٩ ، فإن قطاعاً مهماً من قطاعات رأس المال الاحتكاري ، بات يدرك أن بديلاً مقبولاً لسياسة

الديمقراطيين المسيحيين والمسيحيين الاجتماعيين قد أخذ بالظهور . ويأخذ رأس المال الاحتكاري بعين الاعتبار كذلك سجل الحكومة الاشتراكية الديمقراطية في ظل جمهورية فايمار ، يوم تبنى قادة الجناح اليميني للاشتراكيين الديمقراطيين أفكاراً إصلاحية من الناحية النظرية والعملية ، وذلك ضمن إطار الرأسمالية .

وعلى غرار الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، نجد الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البلدان الأوربية الغربية الأخرى تنكر في برامجها وقراراتها الطابع الطبقي للدول الرأسمالية أو أنها تصف هذا البناء الطبقي بـ « العدل » و « الديمقراطية » . فقرار المؤتمر الرابع عشر للحزب الاشتراكي الديمقراطي الإيطالي المنعقد عام ١٩٦٦ يصف رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة بأنها « مجتمع عادل ومتكامل بحرية » . ونجد تقديرات مشابهة لدى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في السويد والدانمارك والنرويج .

إن المنظرين الاشتراكيين الديمقراطيين يرفضون ، منذ زمن بعيد ، فكرة وجود طابع طبقي للمجتمع الرأسمالي المعاصر . واستعار الاشتراكيون الديمقراطيون في ألمانيا الغربية الشعارات البرجوازية عن « المجتمع التعددي » و « الديمقراطية التعددية » ، حيث تعني الأخيرة مشاركة متساوية من جانب الأحزاب والحكومة واتحادات أرباب العمل ونقابات العمل في صنع وتنفيذ القرارات . لكن هذه محاولة واضحة لطمس الطابع الحقيقي للسلطة الاقتصادية والسياسية في البلدان الرأسمالية التي تتحدد باندماج سلطة الاحتكارات والدولة .

غير أن قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي مضطرة لأن تأخذ بنظر الاعتبار مزاج جماهير وأعضاء الحزب . ولهذا كانت قرارات مؤتمرات الحزب الاشتراكي الديمقراطي منذ الحرب العالمية الثانية حتى تبني برنامج بادغود سبرغ عام ١٩٥٩ تتضمن المطالبة بإجراء تحولات مهمة في النظام الاجتماعي القائم . ففي مؤتمر هانوفر عام ١٩٤٦ تم التوصل إلى صيغة تقول أن تشريك وسائل الإنتاج هو واحد من مطالب الحزب الرئيسة . وفي ذلك الحين أعلن رئيس الحزب كرت شوماخر أن الاشتراكية هي الشعار الراهن . وفي مناقشة نظرية جرت عام ١٩٤٧ لم يشكك معظم الاقتصاديين الاشتراكيين الديمقراطيين بالحاجة إلى تشريك وسائل الإنتاج ، بل كان الخلاف يدور حول سبل تحقيق ذلك .

ولكن حتى في ذلك الحين ، كان منظرو الجناح اليميني من الحزب الاشتراكي الديمقراطي يزعمون أن الماركسية لا تتناسب مع الظروف الجديدة . ونتيجة لذلك أخذت صحافة الحزب الاشتراكي الديمقراطي تنشر مقالات تحذر الحزب من الابتعاد عن الماركسية ، لأن ذلك يمكن أن

يحوله إلى حزب مائع من أحزاب « الوسط »[1] وظل برنامج العمل المتبنى في مؤتمر ١٩٥٤ (بالإضافة إلى برنامج عمل دورتموند لعام ١٩٥٢) يتضمن المطالبة بتشريك وسائل الإنتاج في الصناعات الثقيلة الرئيسة ، غير أن التركيز بات ينصب بصورة متزايدة على « السيطرة العامة »[2] . وهكذا أخذت قضية تشريك وسائل الإنتاج تتراجع إلى الوراء لتحجبها الخطب الرنانة عن الفارق بين التأميم والتشريك . فقد هاجم المنظرون الاشتراكيون الديمقراطيون التأميم وأنكروا وجود أي علاقة له بعملية التشريك ، التي لا تمثل بالنسبة لهم غير تكوين ملكية خاصة جماعية . وعليه فقد اتجهوا إلى فكرة تنظيم الدولة الاحتكارية للتطور الاقتصادي وتبين الأهداف التي ناضل من أجل تحقيقها الحزب الاشتراكي الديمقراطي خلال هذه الفترة أنه عجز عن إنتاج نظرية خاصة به وتبنى مفاهيم برجوازية تؤمن تكيف رأسمالية الدولة الاحتكارية مع الظروف المتغيرة عبر القيام بإصلاحات برجوازية ديمقراطية ، وهو ما يتضح من القرارات التي تبنتها مؤتمراته الأخيرة .

غير أن تحول الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى حزب حاكم أدى إلى اصطدام مفاهيمه النظرية بالسيسة العملية ، الأمر الذي جعل الجناح اليساري في الحزب يستجمع قواه . ويضم هذا الجناح أعضاء قدامى في الحزب مثل ج . ستيفان وكارل زن وفيرنر مايسنر ورودي ارندت وارهارد ايبلر فضلاً عن فصيلة واسعة من « الاشتراكيين الشباب » . لكن هذا الجناح يفتقد ، هو الآخر ، إلى الوحدة . فإلى جانب نقاد القيادة اليمينية ثمة مطالبة متسعة بتبني النظرية الماركسية ــ اللينينية والحاجة إلى بناء الاشتراكية . وقبل انعقاد مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ابريل (نيسان) ١٩٧٣ بشهر ، عقد « الاشتراكيون الشباب » مؤتمرهم تحت شعار « مع الاشتراكية لأنها حكيمة » . وتعرضت مسودة البرنامج طويل الأمد المعروضة على مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى نقد حاد ، مصدره الأساس أنها لم تنطو على أي تحليل فعلي للنظام القائم ، أو للسلطة الاقتصادية والصراع الطبقي ولا تشير إلى أي أفق للاشتراكية .

وكان مؤتمر ساربروكن للحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٧٠ قد قرر إنشاء لجنة برئاسة هلموت شمدت لصياغة برنامج عمل اقتصادي واجتماعي وسياسي بعيد الأمد . وتضمن القسم الاقتصادي من هذا البرنامج خطة عامة تأشيرية تحدد أهدافاً وتوجيهات لمدة ١٢ عاماً . وفي صيف عام ١٩٧٢ وزعت اللجنة مسودة الخطوط العريضة السياسية ــ الاقتصادية التي

---

(١) وتجدر الإشارة إلى مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي المنعقد في هانوفر في أبريل (نيسان) ١٩٧٣ حيث أعلن فيلي برانت ، وآخرون ، أن الحزب تحول في الواقع إلى واحد من أحزاب الوسط .

(٢) في مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٧٣ ، كانت تلك المهمة الأساس في صياغة برنامج بعيد الأمد للفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٨٥ .

أعدتها للفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٨٥ على منظمات الحزب لمناقشتها .

ركزت المسودة على الإصلاحات الواجب إجراؤها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بهدف إنعاش اقتصاد السوق الذي سيكون هناك في ظله « تنظيم شامل » ينطوي على بعض عناصر التخطيط .

وهكذا برزت إلى الواجهة مهمات التنظيم الحكومي الأكثر إلحاحاً . ويتضح ذلك من حقيقة أن حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي كان مخططاً لها أن تزداد من ٢٧٫٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٤٪ عام ١٩٨٥[١] . وطرح البرنامج هدف إنفاق الدولة المزيد على التعليم والبحث والنقل والصحة العامة ، على أن تتم تغطية الجزء الأكبر من الإنفاق من خلال عدد من الإصلاحات الضريبية التي تستجيب لقرارات مؤتمر ١٩٧١ للحزب الاشتراكي الديمقراطي بشأن السياسة المالية الهادفة إلى زيادة الإيرادات الضريبية واستخدامها لتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية وتحسين « نوعية الحياة » . وتم وضع الخطط لزيادة الإيرادات الضريبية عبر إلغاء بعض الامتيازات الممنوحة في فترة إعادة إعمار البلاد ، وإدخال ضرائب جديدة على المنتجات الملوثة للبيئة ورفع معدلات الضرائب على أسعار الأرض المتصاعدة .

إن المسودة تعترف بأن « ملكية وسائل الإنتاج في الصناعة والتجارة والحرف لا تزال في أيدٍ محدودة نسبياً [٢] وعليه كان ثمة نص يدعو إلى توسيع مساهمة العمل الأجير في « المشاركة في ملكية رأس المال » مع تركيد خاص على « الأهمية الاجتماعية ــ السياسية لمشاركة العمال الأجراء في زيادة وسائل الإنتاج »[٣] .

ويؤمن الاشتراكيون الديمقراطيون أن تأييد مطالب النقابات العمالية بالمساهمة المتساوية في مجالس الرقابة تؤدي إلى حرمان رأس المال الاحتكاري من حقه في إدارة الصناعة وتقرير السياسة الاقتصادية . وهم يرددون هنا أفكار المنظرين البرجوازيين الأمريكيين عن « الثورة الإدارية » من أمثال جيمس برنهام وادولف بيرل[٤] .

بدهي أن المساهمة المتساوية من جانب نقابات العمال في مجالس الرقابة للمشاريع هي أفضل بكثير من الشروط التي يطرحها الحزبان الديمقراطي المسيحي والمسيحي الاجتماعي . لكن هذه المساهمة نفسها لا تعطي نقابات العمال فرصة متساوية في الإدارة الصناعية مع حقوق

---

(١) البرنامج طويل الأمد ، القسم الأول ، منشورات المجتمع الجديد ، بونياد غودسبرغ ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٢١٥ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) لمزيد من التفاصيل انظر الفصول التالية .

المالكين الخاصين . إذ لن تمتلك النقابات ، في أحسن الأحوال ، أكثر من ممثل واحد في المجالس المكونة من رجال الأعمال وممثليهم . وما دامت الملكية الخاصة قائمة فإن أصحاب المصالح المهيمنة يظلون أصحاب القرار بشأن مصير المشاريع ونشاطها الاقتصادي .

كما تناولت المسودة أحد العناصر الأخرى من علاقات الإنتاج وهو توزيع الدخول والملكية . ولا نجد هنا غير نسخة اشتراكية ديمقراطية من نظرية « توزيع الدخل » البرجوازية . فالسياسة الرامية إلى تشجيع الادخارات وإشراك الشغيلة في توزيع الأرباح لن تجعل دخول الأخيرين مساوية لدخول طواغيت المال حتى بعد مئة عام . والإصلاحات الاشتراكية الديمقراطية عاجزة عن ردم فجوة الدخل بين العمل ورأس المال .

لقد تعرض البرنامج طويل الأمد إلى نقد لاذع سواء من اليمين المتمثل بالليبراليين الجدد الذين وقفوا إلى جانب الحزب الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي ، أو من اليسار في داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي . لذا لم يقره مؤتمر هانوفر عام ١٩٧٣ . فتم تشكيل لجنة أخرى ، في صورة مجموعة عمل ، لصياغة الأولويات السياسية ، كما أقيم معهد خاص لدراسة الجوانب الأساس لـ « الاشتراكية الديمقراطية » . وشرع الحزب بإثارة النقاش حول القضايا النظرية . واعترف ثمت ، في مؤتمر هانوفر ، بأن الحزب الاشتراكي الديمقراطي فشل في طرح نظرية كاملة للتطور الاجتماعي على الناخبين . وبعد سنتين من النقاش ، تم تعديل المسوّدة الأصلية وتبني صيغة جديدة ، نشرت في فبراير (شباط) ١٩٧٥ ، في مؤتمر مانهايم الذي انعقد في خريف عام ١٩٧٥ ، وفي البرنامج المطروح طويل الأمد ، الذي يصوغ أهداف الحزب ومسار نشاطه حتى عام ١٩٨٥ ، ويعلن أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي ماض في الاعتماد على المبادىء الأساس التي بلورها برنامج بادغود سبرغ عام ١٩٥٩ . ويركز البرنامج الجديد على مختلف جوانب التطور الاجتماعي ، ويحدد ويرسم الخطوط العريضة لنشاط الحزب الاشتراكي الديمقراطي وأهدافه متجنباً إعطاء أي تقديرات أو مؤشرات كمية .

ولا يترك تحليل برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي الجديد مجالاً للشك في كونه لم يتجاوز على الإطلاق المفاهيم البرجوازية الإصلاحية بشأن تطور المجتمع ، وأنه لم يطرح أي بديل اشتراكي . إذ أنه ينطلق من تقديرات خاطئة للقضايا الرئيسة في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة . ويتجه تحليله للنظام الاجتماعي إلى التقليل من أهمية تركز واحتكار السلطة حتى حين نقارن هذا البرنامج ببرنامج بادغودسبرغ .

وفي الوقت نفسه لا يتضمن البرنامج أي توجهات نحو المزيد من التقارب مع نقابات العمال لا في الميدان الاقتصادي ولا في الميدان الاجتماعي ـــ السياسي ، بل إنه يتعارض مع برنامج

نقابات العمال الذي يطالب بتأميم المؤسسات الكبرى . فأساس ومضمون السياسة الاشتراكية الديمقراطية يتمثل في صيانة وتثبيت نظام السيطرة والإخضاع الراهن . إنه لا ينطوي على أي ستراتيجية معادية للاحتكارات أو للرأسمالية على الضد من برامج بعض الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأخرى . ولا يشير تحليله للاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى الأسباب الحقيقية لأزمة أواسط السبعينات أو إلى آفاق تجاوزها في المستقبل .

إن واضعي البرنامج يكشفون ، هنا وفي مواضع أخرى ، عن عجزهم التام لأنهم يستندون إلى العلم البرجوازي الذي يعاني ، هو نفسه ، منذ زمن بعيد من أزمة عميقة .

الفصل السادس

أزمة المفاهيم البرجوازية عن العلاقات النقدية الدولية وتنظيم ميزان المدفوعات

١ ــ الأزمات النقدية وتطور المفاهيم البرجوازية
٢ ــ توازن ميزان المدفوعات كهدف للسياسة الاقتصادية
٣ ــ المفهوم المعدني للنقود العالمية
٤ ــ التناول الكينزي الجديد : تدويل الآلية النقدية .
٥ ــ «الثورة النقدوية المضادة» وأسعار الصرف «العائمة» .

تعبر أزمة النظريات البرجوازية بشأن الآلية النقدية والمالية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي عن المرحلة الراهنة في أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي . كما أن فشل المفاهيم البرجوازية عن العلاقات النقدية الدولية يمثل جانباً مهماً من جوانب الأزمة البنيوية العميقة التي هزت في أواسط الستينات نظام التبادل القائم على أساس الذهب ، أي نظام بريتون وودز الذي نشأ في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وتجدر ملاحظة أن من الصعوبة بمكان تثبيت العلاقة هنا بين النظرية والتطبيق ، وبين إعادة تركيب مختلف أجزاء آلية الاقتصاد الرأسمالي والاتجاهات العامة لتطوره في ميدان العلاقات النقدية والمالية الدولية ، إن إقامة مثل هذه العلاقة هنا ، هي أصعب بكثير مما هو الحال في أي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد . فالسياسة النقدية هي بطبيعتها سياسة غير متماسكة ذات طابع براغماتي ونفعي إلى حد كبير . ويعود هذا بشكل أساس إلى أن أي خطوات عملية يتم اتخاذها لإعادة تركيب النظام النقدي الدولي تنطوي على صراعات حادة بين الدول الامبريالية الرئيسة ، كما تنطوي على تناقضات بين الدول المصنّعة والدول النامية .

وقد تشكلت المفاهيم البرجوازية المعاصرة عن العلاقات النقدية الدولية استناداً إلى التيارين التقليديين في علم الاقتصاد البرجوازي ، أي التيار الكينزي والتيار الكلاسيكي الجديد (أو الليبرالي الجديد) . وتقوم هذه المفاهيم اليوم بخدمة الحكومات والمنظمات الدولية في العالم الرأسمالي ، وتلعب دوراً في تقديم الدعم النظري لكثير من البرامج الهادفة إلى إيجاد مخرج من الأزمة

النقدية .

ويتضمن هذا الفصل تحليلاً نقدياً للنظريات البرجوازية الرئيسة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بما فيها المفاهيم المتعلقة بتنظيم ميزان المدفوعات والمفاهيم النظرية التي تتناول قضية السوق الدولية . كما يوضح هذا الفصل كذلك الترابط الوثيق بين هذين الجانبين للمشكلة النقدية التي تواجه الرأسمالية .

١ ــ الأزمات النقدية وتطور المفاهيم البرجوازية

كانت العلاقات الاقتصادية الرأسمالية في فترة المنافسة الحرة تجد أساسها الإيديولوجي في الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي ومن ثم في الاقتصاد السياسي المبتذل في القرن التاسع عشر . وتقوم تلك الأسس أصلاً على فرضية أن علاقات السوق الرأسمالية تؤمن تطوراً اقتصادياً مستقراً يستبعد حدوث فيض الإنتاج العام والبطالة المزمنة . وكان الاقتصاديون البرجوازيون يؤكدون ، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أن الآلية الاقتصادية القائمة على الملكية الرأسمالية الخاصة والنشاط الحر لقوى السوق تساعد كذلك على إعادة تثبيت التوازن المختل في التدفقات النقدية الدولية التي تلعب دور الوسيط في التبادل الاقتصادي الخارجي للسلع والخدمات .

وكان هذا المفهوم يجد أساسه المؤسسي في نظام العملة والنقد القائم على قاعدة الذهب ، وهي قاعدة تتلاءم مع رأسمالية المنافسة الحرة . ففي إطار ذلك تجري التسوية النهائية لموازين المدفوعات الدولية عبر التدفق العفوي للذهب من بلد إلى آخر من خلال القنوات الخاصة . وقد تبلورت نظرية التصحيح الذاتي لموازين المدفوعات على أيدي ديفيد هيوم وجون ستيوارت مل وديفيد ديكاردو وحظيت بقبول عام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وكان من المحتم أن تتحول هذه الآلية التلقائية لقاعدة الذهب إلى عبء على التطور الاقتصادي في العالم الرأسمالي ، لتنهار أخيراً في ثلاثينات هذا القرن . فجرى استبدالها في ميدان التداول النقدي الداخلي بالنقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب ، فيما تبلور بالتدريج أساس تبادل قائم على الذهب في العلاقات النقدية بين الدول . وتم تبني تلك التسمية لوصف آلية التسويات النقدية القائمة على الاستخدام المكثف لعملتين وطنيتين رئيستين في التجارة

الدولية هما دولار الولايات المتحدة والجنيه الاسترليني البريطاني ، كأداتين للمدفوعات ولتكوين الاحتياطي النقدي لا تقلان شأناً عن الذهب .

لقد كشفت الاضطرابات الاقتصادية الحادة عن فشل النظريات البرجوازية التي كانت سائدة آنذاك ، بما فيها مفهوم التبادل الاقتصادي الخارجي الذي يتم تصحيحه ذاتياً . وأدى هذا الفشل ، كما أشرنا سابقاً ، إلى ظهور الكينزية بوصفها تعبيراً إيديولوجياً ونظرياً عن وعي البرجوازية بتطور الرأسمالية الاحتكارية وتحولها إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية .

وتبلور المفهوم الكينزي بشأن الحفاظ على توازن المدفوعات الخارجية خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات . ومع أنه كان نتاجاً مباشراً لعمل كينز « النظرية العامة للاستخدام .. » إلا أن بعض أتباعه لعبوا الدور الرئيس في طرح هذا المفهوم وبخاصة فرانك بيش وجوان روبنسن وروي هارود . كما ساهم في تطوير النظرية في أوائل الأربعينات كل من غوتفريد هابرلر ووالتر سالانت وتشارلز كندلبرجر ولويد متزلر وفرتز ماخلب .

وتنبغي هنا ملاحظة أن كينز وأتباعه تبنوا أسلوباً متميزاً من حيث الجوهر في معالجتهم لقضية الحفاظ على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي . إذ تكمن فرضية كينز في أن توازن الاقتصاد داخلياً (أي ضمان حالة الاستخدام التام) لا يمكن تأمينه من غير تنظيم حكومي لعملية إعادة الإنتاج . أما في ميدان « الميزان الخارجي » ، أي ميدان التوازن في المدفوعات الدولية ، فإن « الثورة الكينزية » لم تفعل شيئاً لتغيير الفكرة القائلة بأن الأخير يمكن أن يتحقق تلقائياً بمجرد إحداث تغييرات في الشروط الاقتصادية الداخلية الناجمة عن الاختلال في ميزان المدفوعات نفسه .

تبنى كينز وأتباعه موقفاً تقليدياً يعتبر الظواهر التي تعد اليوم من أدوات السياسة الاقتصادية (مثل معدل الفائدة) متغيرات تتحدد قيمها تلقائياً بحال ميزان المدفوعات الذي يكيفها بصورة عفوية . أما قيم الكميات المجهولة مثل الاستخدام والدخل والوضع الجديد لميزان المدفوعات فتظهر في جانب « المخرجات » في هذا النموذج . وعليه فقد اتخذ النموذج طابعاً « تنبؤياً » ينطوي على مقترح بأن تتبع الحكومة ما يمكن أن نسميه « سياسة اقتصادية محايدة » .

ولم يجر تبني أسلوب جديد في تناول قضية التوازن الخارجي ينطوي على اعتبار الأخير واحداً من الأهداف الاقتصادية للسياسة الحكومية الواعية إلا في أوائل الخمسينات . وكان أول من اقترح هذا الاسلوب الاقتصادي البريطاني جيمس ميد والاقتصادي الهولندي يان تنبرغن فقد قام كل من هذين بقلب النموذج التقليدي من خلال أبحاث أجراها كل منهما باستقلال عن

الآخر . وتقوم صياغتاهما النظرية على البحث عن القيم المثلى للاستخدام والدخل الحقيقي وميزان المدفوعات . واستناداً إلى هذه القيم يتم حساب القيم الضرورية اللازمة لتحقيق ذلك والتي ينبغي أن تعطى للمتغيرات الداخلية الخاصة بأدوات السياسة الاقتصادية . وتجري عمليات الحساب هذه على أساس صياغات رياضية صورية . ولا يبقى على الهيئات الحكومية عند ذاك غير تحديد معاملات الأهداف و« تكييف » أدوات السياسة الاقتصادية تبعاً لذلك .

كان كينز قد أرسى ، خلال الثلاثينات والأربعينات ، الأساس النظري لتغير الآلية النقدية للنظام الرأسمالي من الناحية التنظيمية والمؤسسية . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية طرح كينز خطة لما بعد الحرب تهدف إلى إعادة تنظيم النظام النقدي والمالي العالمي وتنطوي على مقترح بإنشاء اتحاد دولي لتسوية الموازين .

وكان هدف الكثير من أفكاره « الراديكالية » (وبخاصة مقترحه بإيجاد عملة دولية غير مغطاة بودائع من الذهب ومقترحه الرامي إلى فتح اعتماد تلقائي للبلدان الدائنة في مجرى عملية التسوية الدولية) تسهيل أوضاع بريطانيا النقدية والمالية بالدرجة الأولى . غير أن هذه المقترحات تعارضت ، في واقع الحال ، مع جهود الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة لفرض الدولار كعملة سائدة . ولهذا السبب رفضت هذه الأوساط خطة كينز .

واعتمدت الولايات المتحدة على تفوقها الاقتصادي والمالي لتفرض مشروعها على بريطانيا وغيرها من البلدان الرأسمالية أثناء انعقاد المؤتمر النقدي العالمي في بريتون وودز (بالولايات المتحدة) عام ١٩٤٤ . وخلص المؤتمر الى إقرار اتفاقية أنشيء بموجبها صندوق النقد الدولي ، كما تحددت في هذا المؤتمر أبرز ملامح الآلية النقدية الجديدة بما يتوافق ومصالح امبريالية الولايات المتحدة .

ومع أن الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة رفضت بعض المقترحات الملموسة الواردة في خطة كينز ، إلا أنها تبنت تصوراته عن السيوله الدولية لمكونة من أدوات نقدية ورقية وائتمانية بدلاً عن الذهب . وهكذا نجحت الولايات المتحدة في إقرار هذه الصيغة بشكل يؤمن على أفضل وجه التوسع الاقتصادي الخارجي للامبريالية الأمريكية ويساعد على فرض « قاعدة الدولار » على البلدان الرأسمالية الأخرى . كما تبنى قادة الولايات المتحدة فكرة كينز بشأن تنظيم العلاقات النقدية بواسطة جهاز خاص هو صندوق النقد الدولي . وبهذه الطريقة استطاع هؤلاء فرض قبضتهم ، إلى حد ما ، على السياسات النقدية والمالية للبلدان الرأسمالية الأخرى ، كما استطاعوا فرض « النظام » الذي يريدون على العلاقات النقدية الدولية .

من هنا ، كان على المرء الاعتراف بأن الفضل في تشكيل نظام أسعار الصرف القائمة

على الذهب الناشيء بعد الحرب يعود إلى درجة كبيرة إلى كينز وأفكاره . لكن هذه ترافقت ، في آن واحد ، مع عناصر من المفهوم « الليبرالي » للعلاقات الاقتصادية الخارجية القائم على حرية التجارة . فقد كانت تلك العناصر متوافقة آنذاك مع مصالح الولايات المتحدة .

اتسم التطور اللاحق للآلية النقدية الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب ، وطوال الخمسينات والستينات بتبني المزيد من المبادىء الكينزية باستمرار . وفي هذا السياق يلخص الاقتصادي البريطاني م . س . مندلسن التطورات التي طرأت على صندوق النقد الدولي ، الذي ظل يلعب دوراً مركزياً في النظام النقدي الرأسمالي ، كما يأتي :

« خلال ربع القرن الأول ابتعد الصندوق كثيراً عن بداياته المقيدة والمحدودة ... واتجه إلى اتخاذ شكل المؤسسة المتوسعة التي تصورها كينز . فقد كان الأخير يطمح إلى قيام منظمة ذات موارد كبيرة ، توفر فرصاً شبه جاهزة للحصول على الاعتمادات ، ويديرها التقنيون لا الحكومات ، وذات سلطات تمكنها من إصدار عملتها الدولية الخاصة بها . ولقد تحقق الكثير من ذلك بصورة تدريجية »[1] .

في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أدت التناقضات الداخلية الملازمة لرأسمالية الدولة الاحتكارية إلى تسارع التضخم في معظم البلدان الرأسمالية الصناعية . ولم يعد التضخم عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي بل بات أحد عوامل إبطائه إذ أخذ يولد نزوعاً نحو الركود الاقتصادي . وهكذا أصابت الأزمة عملية تنظيم الدولة الاحتكارية للعلاقات الاقتصادية سواء في كل دولة على حدة أو ضمن إطار النظام الرأسمالي العالمي ككل .

وقد انطوى نظام التسويات الدولية الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية على تناقض عميق منذ البدء . فقد كان عاملاً محفزاً للتضخم في كل العالم الرأسمالي ولعب دور الآلية الناقلة والناشرة للتضخم من الولايات المتحدة إلى البلدان الرأسمالية الأخرى . وشرعت الاختلالات والاضطرابات في أسواق النقد الأولية تترك آثارها المخلخلة على اقتصاد البلدان الرأسمالية وتعمّق التناقضات الاجتماعية وتفاقم الأزمة البنيوية التي انطوى عليها نظام بريتون وودز النقدي . وبات واضحاً أن محاولات صياغة « محفز نقدي » قابل للتحكم به بدرجة معقولة وللوصول إلى أفق اقتصادي ما على أساس الأفكار الكينزية لم يكتب لها النجاح .

ويظهر من هذا كله أن المفهوم الكينزي عن العلاقات النقدية والمالية الدولية ، أو على الأقل ، إن تلك الصيغة للمفهوم الكينزي التي ترجمت إلى الواقع العملي بعد الحرب العالمية

---

(١) م . س . مندلسن ، « هل بات الصندوق كينزياً بعد كل شيء ؟ » مجلة « الصيرفي » ، لندن ، مايو (أيار) ١٩٧١ ، ص ٤٩٨ .

الثانية كشفت عن نواقصها وعدم كفايتها . بيد أن الكينزيين الجدد لم يعترفوا بهذا الواقع وادعوا أن الاضطرابات النقدية ناتجة عن العجز عن التنفيذ الكامل لأفكار كينز المتعلقة بإقامة نظام نقدي لما بعد الحرب . فقد أشاروا ، بوجه خاص ، إلى أن دور أدوات الدفع الدولية تولته العملات المحلية لكل بلد على انفراد ، وهي عملات معرضة للإصابة بأمراض الاقتصاد الداخلية ، ولم تعزّ هذه المهمة إلى العملة الجماعية التي كان مفترضاً إنشاؤها بفضل تنظيم دولي .

ويقوم المذهب الكينزي الراهن على ضرورة أن تشهد آلية الروابط النقدية والائتمانية المزيد من التوسع والتحسين عبر مركزة الأرصدة النقدية فيما بين الدول . لقد سعى الكينزيون إلى جعل أدوات الدفع الائتمانية أدوات عالمية بشكل صريح ، بما يقيد الوظائف التنظيمية للذهب ويزيد من تقليص استخدامه في التجارة الدولية .

ومع تعمق أزمة الدولار أخذ المركز المحفز والمشجع للتجارب الكينزية في الميدان النقدي يتحول بصورة متزايدة إلى الولايات المتحدة . وبات روبرت ترفن يعد النصير الأكثر انسجاماً لمفهوم النقود الدولية . وفي بريطانيا بقيت تقاليد الدفاع عن السيولة الدولية موضع دفاع كثيرين من بينهم ألان داي وماكسويل ستامب وروي هارود وجيمس أنجل . أما في فرنسا فنجد كثيراً من عناصر هذا المفهوم في أعمال مؤيدين لنزعة توسيع نشاط الدولة مثل فرانسوا بيرو وجان دنيزيه .

لكن فشل السياسة الاقتصادية الكينزية في ميدان العلاقات النقدية والمالية أدى إلى تقوية النزعة الكلاسيكية الجديدة (الليبرالية الجديدة) في هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد البرجوازي كذلك .

ينطلق الكلاسيكيون الجدد من نظريتهم التقليدية عن الأساس المعدني للنقود التي تطابق بين الأساس المعدني والمعادن الثمينة . لذا فإنهم يرون أن الأزمة النقدية نجمت بالأساس عن التخلي عن إجراء التسويات الدولية بواسطة الذهب وعن الاستخدام المكثف للدولار والجنيه الاسترليني كأدوات دولية لحفظ الأرصدة والمدفوعات . وتستند مفاهيمهم « البناءة » إلى الدفاع عن استخدام معدن واحد هو الذهب (وقد تحطم هذا المبدأ كلياً في العالم الرأسمالي في أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ الاقتصادية) ؛ كما تستند إلى دعوتهم لتبني قاعدة دولية تعتمد على الذهب .

وفي الوقت الراهن تبرز فرنسا وبعض البلدان الأوربية الغربية الأخرى ، إلى حد أقل ، باعتبارها الدول الرئيسة ، التي تنتقد الكينزية انطلاقاً من تبني المفهوم المعدني للنقود . وقد أخذت هذه الدول تشن صراعاً ضد هيمنة الدولار وتبذل جهودها للحصول على بعض التأثير

على الشؤون النقدية الدولية بما يتناسب مع تغير موازين القوى في الميدان الدولي لصالح تلك الدول . وتتضح هذه الوجهة بأجلى صورها في أعمال الاقتصادي الفرنسي المعروف جاك رويف . ويشاطر رويف في توجهه « المعدني » بعض الاقتصاديين البرجوازيين في بلدان أخرى مثل مايكل هايلبرن في الولايات المتحدة وجان شانون في أستراليا .

غير أن التوجه الكلاسيكي الجديد في معالجة قضايا إعادة هيكلة العلاقات النقدية والمالية لا يتسم في المرحلة الراهنة بصياغة تستند إلى قاعدة معدنية قدر ما يتسم بالدفاع عن تبني معدلات صرف تتقلب بحرية (أي معدلات عائمة) تحت تأثير العرض والطلب .

لقد بدت فكرة اعتماد معدلات صرف عائمة ، للوهلة الأولى ، أكاديمية بحتة لا تملك حظاً بالنجاح في الممارسة العملية . غير أن عدم فعالية أدوات التنظيم النقدي والمالي الوطنية واستنفاد إمكانات التوسع في البناء الفوقي والائتماني « العازل » دولياً ، وتصاعد التضخم وتطوره المتفاوت في البلدان المختلفة وما أدى إليه من بروز الحاجة إلى إجراء تعديلات دورية في أسعار الصرف الرسمية ، كل هذا أدى إلى أن تتصدر فكرة الأسعار العائمة الواجهة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات . واغتنمت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة هذه الفرصة لإحداث تخفيض « سوقي » في قيمة الدولار بالقياس إلى عملات البلدان الأخرى التي مثلت المنافس التجاري الأكثر خطراً للولايات المتحدة وبخاصة جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان .

حظي هذا المفهوم ، ولا يزال يحظى بقبول كثير من الاقتصاديين البرجوازيين المشهورين بالإضافة إلى فريدمان وميد مثل هابرلر وماخلب وهوثكر في الولايات المتحدة وسكامل في بريطانيا وهيرش ومولر آرماخ وايرهارد في ألمانيا الغربية ولوتز في سويسرا ولندبرغ في السويد .

وتجدر ملاحظة أن أزمة المفاهيم الليبرالية الجديدة والكينزية الجديدة حفزت هؤلاء جميعاً على التقارب فيما بينهم . ويبدو أن هذا النزوع ناجم عن الحاجة الملحة لإيجاد حل عملي لقضية الإصلاح النقدي .

إن الأوساط الحاكمة في البلدان الغربية الرئيسة تبذل جهوداً محمومة للتوصل إلى طرق للخروج من الأزمة ، وتلجأ في هذا الصدد إلى محاولة تكييف الرأسمالية مع الظروف الجديدة من خلال إعادة الهيكلة الراهنة للنظام النقدي . ففي أوائل عام ١٩٧٦ تم التوصل في الاجتماع الخامس للجنة الموقتة لصندوق النقد الدولي المنعقد في كنغستن بجامايكا إلى اتفاق بشأن إصلاح الآلية النقدية الدولية . ويوصف هذا الاتفاق في الغرب كمَعْلم بارز في طريق انتقال العالم الرأسمالي رسمياً من نظام نقدي دولي إلى نظام آخر . غير أن هذا الإصلاح يظل محدوداً وناقصاً ولا يحل بأي شكل القضايا الملحة الداعية إلى القيام بإعادة بناء جذرية للآلية النقدية

الرأسمالية الدولية .

ولن يكون اتفاق جامايكا ، في التحليل الأخير ، غير تسوية موقتة وغير مستقرة تؤمن التوفيق بين الموقعين عليه . إنه اتفاق ينطوي على بذرة نزاعات جديدة وتقسيم جديد بين البلدان الرأسمالية الصناعية الرئيسة .

وليس هذا الاتفاق « نتاجاً خالصاً » لأي من النظريات الاقتصادية البرجوازية الثلاث المشار لها أعلاه ، بل يمكن وصفه كتركيب من الاتجاهات الكينزية الجديدة والكلاسيكية الجديدة . إذ قدمت الأولى فكرة الذهب الذي لا يمكن اعتماده كأساس للنقود ، وقدمت الأخيرة فكرة معدلات الصرف « العائمة » . وهكذا بقي كل من الجانبين ناقصاً ، إذ أنه لا يلغي التناقضات بين المدارس ولا يدل على بلورة الاقتصاد البرجوازي لمفهوم تركيبي عن الإصلاح النقدي .

٢ ــ توازن ميزان المدفوعات كهدف للسياسة الاقتصادية

أثار تغلغل رأسمالية الدولة الاحتكارية في العلاقات الاقتصادية الدولية وبخاصة في ميدان العلاقات النقدية والمالية سؤالاً يتعلق بالأهداف التي ينبغي أن يهتدي بها التنظيم الحكومي للعلاقات النقدية ومهمات السياسة النقدية . ويرى الاقتصاديون البرجوازيون أن هذه تتلخص في إبقاء ميزان المدفوعات الدولي للبلد متوازناً . وكانوا يزعمون أن هذا الميزان يصحح نفسه في ظل قاعدة الذهب لأن ثمة آلية تشرع في العمل بمجرد حصول اختلال في هذا التوازن .

وفي هذا الصدد تكتب الاقتصادية البرجوازية الأمريكية مارينا فون نيومان وتمان ما يأتي :

« اضطررنا إلى الاعتراف بأن عملية تكيف الأسعار « الكلاسيكية » التلقائية قد لا تكون فاعلة في عالم كينزي يتسم بالبطالة وجمود الأجور والأسعار المائلة إلى الانخفاض . وفضلاً عن هذا نعرف أن ثمة تكاليف اقتصادية حقيقية تترتب على التكييف التلقائي الحاصل عبر تغيرات الدخل ... وإذ اعترف الاقتصاديون بهذه الوقائع ، أخذوا يعتبرون « الميزان الخارجي » ، أي توازن ميزان المدفوعات ، واحداً من الأهداف الاقتصادية المحددة التي يجب أن يتجه إليها العمل الحكومي الواعي ، عوض اعتبارها أمراً يتولى رعاية نفسه »[1] .

---

(١) مارينا فون نيومان وتمان «سياسة للميزان الداخلي والخارجي» ، جامعة برنستن ، ١٩٧٠ ، ص ١ ــ ٢ .

كما شرع الاقتصاديون البرجوازيون كذلك بالجدل حول مهمة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تحقيق مجمل الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية . ويدور الجدل حول أي تلك الأهداف يحظى بالأولوية ، وحول تراتب تلك الأهداف التي تعد زوايا مضلع واحد لا بد من رسمها في وقت واحد .

إن منظومة الأهداف الأكثر بساطة هي تلك التي تعرض في صورة مثلث من الأهداف الاقتصادية . وهذا ما سار عليه تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية الاستشارية في وزارة الشؤون الاقتصادية بجمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٥٦ ، إذ يقول أن على السياسة الاقتصادية السعي لتحقيق ثلاثة أهداف هي : « الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للعملة ، والحفاظ على أعلى مستوى استخدام ممكن للموارد الإنتاجية ، وتوازن ميزان المدفوعات على أساس التبادل الدولي الحر للسلع والخدمات » . وينص قانون تأسيس مجلس للخبراء لتقييم الاتجاهات الاقتصادية الإجمالية على أن وظيفة المجلس تتمثل في تحليل :

« كيفية الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار وعلى مستوى استخدام مرتفع وعلى توازن اقتصادي دولي مع تأمين نمو اقتصادي كاف وثابت ضمن إطار اقتصاد السوق الحر »[1] .

(ونلاحظ هنا أن الشكل أصبح مربعاً ، أي أن لدينا أربعة أهداف أساس تواجه السياسة الاقتصادية) .

غير أن الاقتصاديين البرجوازيين يعترفون أن هذه الأهداف متنافرة ولا بد أن تنتج عنها باستمرار حالات تضارب ونزاع . وقد أبرز الاقتصادي الأمريكي جاكوب فينر كذلك أهمية تلك الأهداف الأربعة واعتبرها الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية . لكنه وصف الأوضاع الناجمة عن محاولة تحقيقها جميعاً كما يأتي :

« لا أزعم أن من الممكن ، ولو من الناحية النظرية . تحقيق الانسجام بين كل الأهداف الاقتصادية المشروعة للحكومة ، أو حتى التخلص في بعض الأحيان من حصول تعارض جدي بين الأهداف من دون اللجوء إلى تسوية توفيقية أو إلى التخلي موقتاً عن واحد أو أكثر من تلك الأهداف »[2] .

في ظل ظروف « اعتيادية » ، هي ما يتم الانطلاق منه على الدوام ، تعطي الدولة

---

(١) نقلاً عن ا . أوت « المضلّعات السحرية في السياسة الاقتصادية : تحليل نظري للصراع بين الأهداف الاقتصادية » ، المجلة الاقتصادية الألمانية ، شتوتغارت ، ١٩٧١ ، المجلد ٩ ، العدد ١ ، ص ١١ — ١٣ .

(٢) جاكوب فينر ، « مشاكل الرقابة النقدية » ، مطبعة جامعة برنستن ، برنستن ، نيوجرسي ، ١٩٦٤ ، ص ٦ .

البرجوازية الأولوية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الداخلية . بيد أن التجربة تبين أن تسريع النمو الاقتصادي ، الذي ينطوي كذلك على تحقيق مستوى استخدام مرتفع ، ينزع إلى خلخلة توازن ميزان مدفوعات البلد منتجاً عجزاً أو فائضاً فيه .

إن استمرار العجز في ميزان المدفوعات يجبر حكومة البلد الرأسمالي ، إن عاجلاً أو آجلاً ، على تبني ما يسمى بالإجراءات الانكماشية ، وهو ما يعني تقليص الإنفاق الحكومي ، ومعدلات فائدة أعلى في المصارف ، واللجوء إلى مختلف الإجراءات التي تشدد من صعوبة حصول أرباب العمل والمستهلكين على الاعتمادات المصرفية . والنتيجة المباشرة لتلك الإجراءات ظهور اتجاه لانخفاض الاستثمارات سواء في القطاع الخاص أو في قطاع الدولة ، فضلاً عن تباطؤ نمو حجم الإنتاج الصناعي أو انخفاضه ، وتباطؤ التقدم العلمي والتقني .

وهكذا يبدو كما لو أن أهدافاً رئيسة في ميدان السياسة الاقتصادية الداخلية مثل النمو الاقتصادي المستقر والاستخدام التام غير ممكنة التحقيق قط .

أما إذا استمر ظهور فائض في ميزان المدفوعات ، فستضطر الحكومة حتماً إلى اتخاذ إجراءات للتخلص من فائض المقبوضات الأجنبية ، بالقياس إلى المدفوعات . فتلجأ إلى التوسع في الاستيراد وتقييد الصادرات . وتنتهي هذه الإجراءات في نهاية المطاف إلى تشجيع الطلب الداخلي الفعال ، أي أنها إجراءات توسعية . لكنها تقود في الوقت نفسه إلى تسريع التضخم ، بحيث تتصادم مع هدف رئيس وثابت من أهداف السياسة الاقتصادية هو الحفاظ على استقرار الأسعار .

ونتيجة لذلك ، أي نتيجة للطابع المتناقض لأهداف السياسة الاقتصادية ، تغدو مهمة تحقيق كل من هذه الأهداف في الواقع ، مشكلة شديدة التعقيد تواجه الدولة الرأسمالية ، أو على حد تعبير مارينا فون نيومان وتمان « مشكلة التحقيق المتزامن للتوازن الداخلي (الاستخدام التام واستقرار الأسعار) والخارجي »[1] . وإذ يسعى الاقتصاديون البرجوازيون إلى طمس التناقضات الحادة للاقتصاد الرأسمالي لأغراض تبريرية ، فإنهم يزعمون أن عدم التوافق بين أهداف السياسة الاقتصادية ناجم عن عدم كفاية الدراسات فحسب .

لكن الاقتصاديين البرجوازيين ، كما سنبين فيما بعد ، يبرهنون على عجزهم عن إنتاج مفهوم يدعي القدرة على إنجاز المهمات المعروضة أعلاه .

---

(١) مارينا فون نيومان وتمان ، « سياسات للميزان الداخلي والخارجي » ، ص ٢ .

٣ ــ المفهوم المعدني للنقود العالمية

يحاول أنصار التصور المعدني للعلاقات النقدية الدولية ، في الواقع ، إحياء النظرية التقليدية بشأن ميزان المدفوعات الذي يمتلك قدرة ذاتية لتعديل ما يصيبه من اختلال ، وهي نظرية هيمنت على الاقتصاد السياسي البرجوازي طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ولهذه النظرية ثلاثة مصادر : أولها الرأي القائل أن اقتصاد السوق الرأسمالي كنظام يؤمن تحقق الإنتاج كاملاً ، كما يؤمن استخدام المجتمع التام لموارد الإنتاج وقوة العمل المتاحة . والمصدر الثاني هو المفهوم المعدني للنقود السائد آنذاك ، أما المصدر الثالث فهو النظرية الكمية في النقود .

وانطلاقاً من تلك الأسس آمن الاقتصاديون البرجوازيون أن ميزان المدفوعات ينزع إلى تصحيح وضعه بالطريقة التالية ، فحين يظهر عجز في ميزان المدفوعات ، يأخذ الذهب بالتدفق خارج البلد ، مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة وبالتالي إلى انخفاض التكاليف ، المؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار . وتشرع هذه العملية ، من ناحيتها ، بإلقاء آثار مشجعة للتصدير من البلد وأخرى مثبطة للاستيراد ، مما يعيد ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن ويعكس مجرى تدفق الذهب فيعود إلى البلد نفسه . وحين يظهر فائض ملموس في ميزان المدفوعات تجري التطورات بالاتجاه المعاكس : أي أن الذهب يتدفق إلى الداخل ، وتزداد النقود المتداولة ، فترتفع الأسعار ويتجه مالكو النقود في الداخل والخارج إلى شراء السلع المصنوعة في بلدان أخرى إذ أنها أرخص ثمناً ، فيزداد الاستيراد ويترافق مع تقلص الصادرات . الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على الفائض وتوقف تدفق الذهب إلى البلاد . وفي هذا السياق يؤكد ريكاردو :

« إن العملة المعدنية توفر الدواء الشافي عبر استيراد وتصدير المعدن الثمين ، الذي يدخل التداول فوراً بوصفه عملة . ويؤدي بفضل تدفقه من وإلى البلد ، إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار السلعة[1] » .

وهكذا ينحصر عمل آلية التصحيح الذاتي ، وفقاً لهذه النظرية ، في الميدان النقدي . ويصف ميتزلر الخصائص المميزة لهذا الجانب من النظرية بالعبارات الآتية :

« تتسم الآلية الكلاسيكية بميزة مهمة ... هي الدور المركزي الذي يعزى إلى النظام النقدي . إذ تنطوي النظرية الكلاسيكية على قبول صريح بالنظرية الكمية في النقود فضلاً عن انطوائها على فرضية ضمنية مفادها أن الإنتاج

---

(١) نقلاً عن كارل ماركس ، « رأس المال » . المجلد الثالث ، ص ٥٤٨ .

والاستخدام لا يتأثران بالاضطرابات النقدية الدولية »(١) .

وقد أوضح ماركس بدقة عالية الخلل العلمي الكامن في مفهوم ميزان المدفوعات المتعدل ذاتياً وفي النظرية الكمية في النقود التي تشكل أساسه . إذ كتب يقول :

« إنها لخدعة قديمة حقاً ، تلك القائلة أن التغيرات في كمية الذهب في بلد معين لا بد وأن تزيد أو تنقص أسعار السلع في ذلك البلد عبر زيادة أو تخفيض كمية واسطة التداول » (٢) .

لقد أوضح ماركس أن مستوى أسعار السلع ، في ظل أنظمة النقد المعدني ، لا يعتمد على كمية النقود في التداول ، بل على النسبة بين القيمة المحتواة في وحدة السلعة وبين قيمة الوحدة النقدية . ولهذا لا يمكن لتدفق الذهب من بلد إلى آخر والناجم عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات أن يؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أو انخفاض مستوى أسعار السلع ، وبالتالي فهو عاجز عن تصحيح تدفق السلع في التجارة الدولية .

ومع الانتشار الهائل فيما بعد للنقود الائتمانية وتطور النظام المصرفي طرأ بعض التعديل على مفهوم ميزان المدفوعات المتعدّل ذاتياً . إذ ظهر إلى الوجود تحليل سلوك المصارف المركزية وبات دور معدلات الفائدة التي تفرضها المصارف يدخل في الاعتبار .

ومع هذا ، فلا يزال الاقتصاديون البرجوازيون المتأثرون بشدة بتقاليد « الليبرالية الاقتصادية » يصفون النظام النقدي القائم على معدن الذهب وحده بتعابير عاطفية . فهم يزعمون أنه كان عائقاً بوجه التضخم وغيره من الاضطرابات النقدية ، وأنه هدّأ مفعول الأزمات في البلدان الرأسمالية ، ونظم التبادل الاقتصادي الدولي وعمليات الدفع .

غير أن ماركس قدم التحليل العلمي حقاً لدور الذهب في آلية التأثير التلقائي للتبادل الاقتصادي الخارجي وموازين المدفوعات في البلدان الرأسمالية . إذ يقول أن حركة الذهب العالمية تمارس « بحكم الطابع المميز للمعد ن الثمين بوصفه رأسمالاً في شكل نقود » (٣) تأثيراً واضحاً على معدل الفائدة . ويمكن أن يؤثر الأخير ، بدوره ، على أسعار السلع . من هنا يمكن لتدفق الذهب من وإلى البلد أن يولّد في ظروف معينة اتجاهاً نحو قيام حالة من التوازن في ميزان المدفوعات بسبب مساهمة نظام الائتمان في عمل الاقتصاد الرأسمالي .

---

(١) ليود ا . ميتزلر ، « الأوراق الكاملة » ، مطبعة جامعة هارفرد ، كامبرج ، ماساشوستس ، ١٩٧٣ ، ص ٣ .
(٢) كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الثالث ، ص ٥٥١ .
(٣) كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الثالث ، ص ٥٧١ .

وبين ماركس ، في الوقت نفسه ، أن عمل القوى الاقتصادية المؤدية إلى استقرار ميزان المدفوعات ، وهي القوى التي يشير إليها واضعو مفهوم التصحيح الذاتي على الدوام ، إنما هو عمل ثانوي بالمقارنة مع عمليات إعادة الإنتاج الرأسمالي . إذ لن تتأثر الأسعار بتصدير أو استيراد الذهب إلا إذا تطابق النزوع الناجم عن حركة الذهب مع التأثير الذي يتركه الوضع الراهن للدورة الاقتصادية على الأسعار . وإذا تناقضت القوى المولّدة للتوازن مع حركة الوضع الاقتصادي القائم فإنها ستتعرض قطعاً إلى الغرق في لجة تلك الحركة . وقد وصف ماركس تأثير التغير في كمية الذهب في بلد ما ، نتيجة تدفقه من الخارج وبالعكس ، على أسعار السلع والوضع الاقتصادي العام ، فقال إن تغير كمية الذهب يفعل :

« فعل الريشة ، التي إذا أضيفت إلى مجموعة أثقال في الميزان ، غدت كافية لترجيحه بشكل قاطع وانحيازه بشكل قاطع إلى أحد الجانبين بعد أن كان يتأرجح بين الاثنين . وهو يفعل هذا الفعل لأنه جاء في ظرف تُقرر فيه أدنى إضافة الانحياز إلى أحد الجانبين ... وبصورة مشابهة نلاحظ الوجه الآخر حيث يكون استنزاف كمية شديدة الكبر من الذهب عديم الفعالية نسبياً إن لم يحدث في الفترة الحرجة من فترات الدورة الصناعية »[1] .

وفي معرض انتقاده لنظرية النقود « المعدنية » البرجوازية يبرز ماركس الحدود التاريخية لقاعدة الذهب :

« بين مجمل تاريخ الصناعة الحديثة أن المعدن لن يكون مطلوباً حقاً لموازنة التجارة الدولية إلا حينما يتعرض توازنها إلى الاضطرابات المؤقتة ... وحقيقة أن السوق الداخلية ليست بحاجة إلى أي معدن ، حتى في يومنا هذا ، تتجلى في إيقاف ما يسمى بالمصارف الوطنية للمدفوعات النقدية ، وهو إجراء تلجأ إليه في كل الحالات القصوى حين يكون العلاج الوحيد »[2] .

إن الحجج النظرية للاقتصاديين البرجوازيين المتطلعين دوماً إلى التقاليد « المعدنية » تتجلى بأسطع مظاهرها في أعمال جاك رويف[3] إذ تتمثل « الخطيئة النقدية » للعالم الرأسمالي ، في نظره ، في تقييد وإيقاف استخدام الذهب في التسويات الدولية وفي الابتعاد عن قاعدة الذهب واستبدالها بقاعدة أسعار الصرف المستندة إلى الذهب ، ومن ثم بقاعدة الدولار فحسب . ويرى رويف أن هذا التطور للنظام النقدي قاد إلى ثلاث نتائج تركت تأثيرها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٥٧١ ــ ٥٧٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥١٧ .

(٣) جاك رويف « إصلاح النظام النقدي العالمي . من أجل نجاح سريع ومضمون » ، باريس ، ١٩٧٣ وكذلك : « خطيئة الغرب النقدية » ، منشورات بلون ، باريس ، ١٩٧١ .

كان أول تلك النتائج إبقاء البلدان التي عُدت عملاتها احتياطياً دولياً ، وبخاصة الولايات المتحدة ، على العجز في ميزان مدفوعاتها لفترات طويلة . ولم يكن مثل هذا التوجه ذا آثار سلبية حتى بلغ حداً معيناً . ويرى رويف أن السبب في ذلك يعود إلى أن مواطني البلدان التي تتمتع عملاتها بمركز النقود العالمية (ولم يعد هناك من يتمتع بهذا الوضع عملياً غير الولايات المتحدة اليوم) يغطون ديونهم الخارجية بنقود ورقية وطنية في ظل نظام أسعار الصرف المستندة إلى الذهب . وفي هذه الحالة فإن الدولارات التي تنتقل إلى أيدي الأجانب لا تغادر قنوات التداول في الواقع . ونتيجة لذلك ، نلاحظ أنه بالرغم من حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، فليس ثمة انخفاض تلقائي في عرض النقود في الولايات المتحدة ولا انخفاض متوافق معه في إجمالي القوة الشرائية ولا تقلص في قاعدة الائتمان كما كان ينبغي أن يحدث لو ظلت قاعدة الذهب قائمة . وما دامت الدولة نفسها متحررة من الحاجة إلى تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها بالذهب ، فإن هذا يقضي على أي حافز يدفع السلطات بشكل متعمد إلى سحب فائض عرض النقود وتقليص التسهيلات الائتمانية في البلد . فيما يعتقد رويف أن بإمكان مثل هذا التوجه استعادة التوازن المختلف في ميزان المدفوعات . ولقد كان بليغاً حقاً في وصفه لعجز ميزان المدفوعات الذي تم تغطيته بالدين الخارجي قصير الأمد بأنه « عجز بلا دموع » .

ويعتقد رويف أن النتيجة الثانية لنظام أسعار الصرف المستندة إلى الذهب هي الاستغلال الذي تتعرض له الدول التي لا تحظى عملاتها بمكانة دولية على يد الدول التي تلعب عملاتها دور الاحتياطي . وبهذه الطريقة نجم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي عن شراء الأمريكيين لقيم حقيقية (الأراضي والمشاريع والمصانع والمصارف وغيرها من المؤسسات) في مناطق تقع في بلدان رأسمالية أخرى ، كما نجم عن الإنفاق الحكومي للأغراض العسكرية والسياسية الأخرى . ويظهر من خلال ذلك ، إن تلك البلدان راكمت « ديوناً وهمية » على الولايات المتحدة فيما مولت ، هي نفسها ، إنفاق الولايات المتحدة . وساهم هذا ، على حد تعبير رويف في « تمكين الولايات المتحدة من العيش على حساب مجهزيها » ، وهو ما يسميه بأنه « نظام قائم على النهب لا سابق له على امتداد التاريخ »[1] . وفي الوقت نفسه فإن الدول التي راكمت احتياطيات بالدولار نتيجة الفوائض المتحققة في موازين مدفوعاتها كانت مجبرة على أن تطرح إلى التداول مقادير إضافية من عملاتها لكي « تؤمّن » موجوداتها وأرصدتها . وأدى هذا إلى تشديد العمليات التضخمية في تلك البلدان وإلى تشجيع نمو الأسعار .

وأخيراً يرى رويف أن الأثر الثالث تمثل في تفتت مجمل النظام الرأسمالي النقدي العالمي

---

(١) جاك رويف ، « خطيئة الغرب النقدية » ، ص ٢٦٤ .

بفعل تلك العمليات . ذلك أن تعاظم ما تراكم من ديون خارجية بريطانية وأمريكية قصيرة الأمدى جعل العملات الاحتياطية ، حسب رأي رويف ، تفتقر إلى الاستقرار . وكان محتماً أن يظهر في الأفق خطر انهيار مجمل هرم الائتمان المستند إلى ما تمتلكه الولايات المتحدة من رصيد ذهبي ، كما برز خطر نشوء أزمة نقدية عالمية . وترافق هذا بدوره مع خطر اندلاع أزمة اقتصادية حيث أخذ الإنتاج الصناعي بالانخفاض والبطالة بالارتفاع .

ولكن ما هي الوصفات التي يقترحها أنصار رويف لعلاج هذا المرض النقدي ؟ إنهم يعتقدون أن الحركة الحرة للذهب بين البلدان وحدها تستطيع الإبقاء على توازن التبادل الاقتصادي الدولي وتمكن التسويات الدولية من المضي بلا عوائق . وبدهي فإنهم يدركون أن من المستحيل في ظل الظروف الراهنة العودة إلى قاعدة الذهب بأشكالها « الكلاسيكية » ، لكنهم يحرضون على ترسيخ آلية يمكن تسميتها « قاعدة الذهب بين الدول » في العالم الرأسمالي .

وعلى هذا اقترح رويف أن تبرم الدول الرأسمالية معاهدة دولية تتضمن الالتزامات التالية :

آ) تحديد موعد معين ، يتم بعده رفع أسعار شراء وبيع المعدن الأصفر (سواء مباشرة أو بالدولار) من جانب الدول الموقعة على المعاهدة .

ب) تعهد جاد من جانب مالكي الأرصدة النقدية (أرصدة بالدولار أو بالجنيه الاسترليني وفي حالات معينة بالفرنك) بأنهم سيكونون قادرين ، إن رغبوا ، بالحصول على مقابل بالذهب أو بعملات أخرى ، عند الطلب ، بمعدلات تقل عن الأسعار الجديدة لأدوات الائتمان التي يملكون .

ج) عرض للبلدان التي ثبت أن رصيدها المعدني ، حتى بعد إعادة تقييمه ، أقل من تلبية حاجاتها المحتملة — لتسديد ديونها قصيرة الأمد ، بتقديم قروض بالذهب ضمن الحدود التي تثبتها الدول المالكة للذهب والتي لا تملك رصيداً تسدد منه ، على أن يتم اقتطاع قيمة هذه القروض من الزيادة في القيم الاسمية الناجمة عن تغير معدلات أسعار العملات .

د) التزام من جانب الدول المساهمة بعدم إصدار نقود في المستقبل إلا إذا كان ثمة موجودات من الذهب أو العملات المحلية كأرصدة ، ويستبعد من ذلك العملات الأجنبية . وهدف هذا الالتزام تجنب حدوث تصاعد جديد في الأرصدة النقدية . إن التزاماً كهذا ، يعني ببساطة العودة إلى النظام السابق على قيام نظام أسعار الصرف المستند إلى الذهب[1] .

---

(١) جاك رويف ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

وبناء على مشروع رويف هذا (النقطتان ب و د) سيكون بوسع الدول الرأسمالية أن تحول موجوداتها من العملات الأجنبية ، في أي وقت ، إلى ذهب ، بل انها ستكون في وضع يجبرها عملياً على القيام بذلك على الدوام . إن هذا المشروع يرمي إلى إقامة نظام من العلاقات النقدية يتعذر في ظله على بعض الدول أن تراكم ديوناً كبيرة قصيرة الأمد بالقياس إلى دول أخرى .

ويؤمن رويف أن الغاية الرئيسة من رفع السعر النقدي الذهبي (الالتزام الوارد في النقطة آ) هي تمكين الدول التي تلعب عملاتها دور الاحتياطي (أي الولايات المتحدة وبريطانيا) من تأدية ديونها الخارجية قصيرة الأمد بالذهب ، وهي ديون دولية تراكمت بفعل عوامل سبق ذكرها . وأخيراً يهدف مقترح رويف بتقديم قروض بالذهب بين الدول (النقطة ج) إلى التخفيف من سوء التوزيع الحاد لخزين الذهب ضمن العالم الرأسمالي .

ويعتقد الأنصار المعاصرون للاتجاه المعدني في العلاقات النقدية الدولية أن العودة إلى تثبيت ضرورة أن تغطي كل الدول العجز في موازين مدفوعاتها بالذهب تخلق الحوافز التي تشجع السلطات على سحب الفائض من عرض النقود وبالتالي على تقليص إجمالي القوة الشرائية وكذلك على تقليص التسهيلات الائتمانية والحصول على القروض في البلد كما كان الحال في ظل قاعدة الذهب السابقة . ويعتقدون أن هذا سينزع إلى تخفيض الأسعار مما يساعد على استعادة التوازن المختل في ميزان المدفوعات .

وقد توصل رويف إلى الاستنتاج التالي :

« ما لم تتم العودة إلى إمكانية تحويل العملات (إلى ذهب ــ الكاتب) ، فسيبقى العالم محكوماً بقدر الاختلال في موازين المدفوعات والعملات غير الموثوق بها والاضطراب في تدفق رأس المال ، وعدم استقرار معدلات الصرف وبكل أنواع الاضطراب الناجمة عن جهل الرجال وعجز المؤسسات »[1] .

ولا بد من القول أن حصول زيادة ملموسة في سعر الذهب بالقياس إلى أسعار العملات الأخرى سيؤدي بالفعل إلى التخفيف من المصاعب النقدية للرأسمالية العالمية لفترة من الوقت . وإعادة تثبيت الذهب ، بهذا القدر أو ذاك ، في دوره السابق الذي كان يلعبه في التسويات الدولية بين الدول الرأسمالية سيضع حتماً بعض القيود بوجه التوسع الاقتصادي والسياسي الخارجي للامبريالية الأمريكية كما يقيد الأعمال الاعتباطية التي تقوم بها الدول الرأسمالية الأكثر نفوذاً في الميدان النقدي . ولقد بين كارل ماركس أن آلية قاعدة الذهب ، حتى في ذروة

---

(١) جاك رويف ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ .

مجدها ، كانت عاجزة عن تخليص البلدان الرأسمالية بصورة موثوقة من مواجهة الاختلالات في مدفوعاتها الخارجية . وبدهي فإنها أكثر عجزاً عن القيام بذلك في المرحلة الراهنة من تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية والأزمة العامة للنظام الرأسمالي ، حيث تمارس التدفقات الفوضوية لرأس المال من بلد إلى آخر وسياسة الإنفاق العسكري الخارجي التي تتبعها الدول الامبريالية والتي بلغت أحجاماً لا سابق لها تأثيرات شديدة الضخامة على موازين المدفوعات . ويعجز هذا المستوى من الإنفاق ، في الواقع العملي ، عن الاستجابة لعمل آلية السعر التي يعتقد « أنصار الأساس المعدني » أن ما يحركها إنما هو تدفق الذهب من داخل البلاد وخارجها .

وبالإضافة إلى هذا ، فمن غير المحتمل قط أن يعاد تثبيت قاعدة الذهب في الظروف الراهنة ، حتى ضمن العلاقات بين الدول فقط . ففي ظل المستوى الراهن من عمليات الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتدويل الإنتاج والتبادل والاختلال الهائل في التبادل الاقتصادي بين الدول ، لا يمكن لمخزون الذهب القائم حالياً أن يلبي متطلبات أدوات الدفع الدولية . وما دام الأمر كذلك ، فإن المفهوم الذي يسود اليوم في العالم الرأسمالي هو أن الآلية ليست مرنة بما فيه الكفاية ، وإنها تضيق من حدود وإطار المناورة الاقتصادية والسياسية للرأسمالية في الميدان الدولي[1] .

ويمكن ملاحظة ذلك أيضاً من حقيقة أن البلدان الغربية الرئيسة اتفقت على إلغاء السعر الرسمي للذهب . إذ أن مسودة الميثاق الجديد لصندوق النقد الدولي (التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر جامايكا) لا تتضمن أي صيغ توضح إن كان ثمة دور للذهب كرصيد للموجودات الدولية سواء من حيث الاعتراف بهذا الدور أو الإنكار له . وعلى هذا الأساس يجري النظر إلى هذا الاتفاق في الغرب ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، كإسقاط رسمي لدور المعدن الأصفر كنقد وكنزع لوظيفته النقدية في التجارة الدولية .

وفي الوقت نفسه ، أدت الاضطرابات الجارية في آلية النظام النقدي الرأسمالي والتفاقم

---

(١) وفي هذا السياق تعلق إحدى الصحف المالية عن خطط إعادة تركيب النظام النقدي الرأسمالي على أساس حقوق السحب الخاصة قائلة :

« لا يمكن أن يكون للذهب غير دور متراجع في هذا السيناريو .. لقد كان الذهب يحتير غير ملائم كرصيد أساس يعتمده النظام لأن قيمة احتياطيات الذهب العالمية لا يمكن أن تتصاعد بالسرعة ذاتها التي تتصاعد فيها قيمة التجارة العالمية إلا إذا حدثت زيادات دورية في سعره . يضاف إلى ذلك أن الأسعار في السوق الحرة كانت تخضع أصلاً إلى تغيرات احتياطية ناتجة عن الطلب المضارب وعن عدم التأكد بشأن العرض . ولما كان سعر الذهب شديد التقلب فإنه لا يمكن أن يكون مخزناً جيداً للقيمة ولا وحدة حساب ملائمة » . « مجلة « المصرفي » ، لندن ، يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥ ، ص ٢ » .

الحاد في التناقضات بين الدول الامبريالية إلى نشوء نزعة مضادة نحو إعادة ترسيخ مواقع الذهب المفقودة في آلية التسويات الدولية . ونجد تفسيراً لذلك في حقيقة أن أوضاعاً كهذه تنطوي على نمو التطلعات الوطنية في ميدان السياسة الاقتصادية الخارجية للدول الرأسمالية ، مما يفاقم نسبياً من شروط استخدام أدوات الائتمان في المدفوعات الخارجية . ذلك أن استخدام هذه الأدوات يتطلب توافر الثقة المتبادلة والتنسيق الدولي للسلوك الاقتصادي . وهنا نتوقع ظهور نزوع متزايد للاعتماد على « الدفع النقدي » في التسويات الدولية ، أي على المعدن الثمين .

وهذا ما يفسر أيضاً أن اتفاق جامايكا على نزع الصفة النقدية للذهب رسمياً ، لم يمنع فرنسا ، على سبيل المثال ، من التخلي عن خططها بفرض أمر واقع يتمثل في الاحتفاظ بالذهب ليلعب دور الاحتياطي الدولي ودور الوسيط في المدفوعات . ويقودنا تحليل دور التوجه الفرنسي إلى الاستنتاج بأن دوائرها الحاكمة كانت تسعى لتوجيه التطورات باتجاه زيادة أهمية ودور احتياطيات الذهب في البلدان الرأسمالية .

إن الاتجاه الراهن لإضفاء طابع قانوني على أسعار الذهب في السوق والانطلاق من هذا الأساس لإعادة تقييم أسعار مخزون الذهب لدى المصارف المركزية للبلدان الغربية يعزّز إلى حد كبير وزن مكون الذهب في مصادر السيولة الدولية ويحسن المركز النقدي لتلك الدول التي تحتفظ بأرصدة كبيرة نسبياً من الذهب .

ومما له دلالة كبيرة في هذا الصدد أيضاً أن المصارف المركزية للبلدان الرأسمالية باتت ، بحكم اتفاقية جامايكا ، تمتلك حرية شراء الذهب من الأسواق الخاصة بالأسعار السائدة فيها (وكانت قد اكتسبت الحق ببيع الذهب منذ عام ١٩٧٣) . واستغلت بعض المصارف المركزية هذه الفرصة منذ البدء (وبخاصة المصرف المركزي الفرنسي) . وإذا فرضت الظروف حقاً أن تحول البلدان التي راكمت أرصدة تفيض عن حاجاتها من العملات الأجنبية ، جزءاً من تلك الأرصدة إلى ذهب فيما تضطر الدول الأخرى التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إلى القيام بالعكس ، أي إلى بيع الذهب مقابل عملات أجنبية ، فإن وضعاً كهذا سيؤدي ، بصورة جزئية على الأقل ، إلى معاودة تثبيت دور الذهب كوسيط للمدفوعات الدولية .

لكن فكرة تثبيت قاعدة ذهبية بين الدول ، إذا ما طبقت بحذافيرها ، ستتصادم مع العمليات الموضوعية بعيدة الأمد الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، بما في ذلك نمو التشابك العالمي للإنتاج الرأسمالي والتداخل المتعاظم بين الأجهزة الاقتصادية لكل من البلدان الرأسمالية ، والتوسع المستمر في دائرة التنظيم الدولي لرأسمالية الدولة الاحتكارية في الاقتصاد الرأسمالي .

٤ ــ التناول الكينزي الجديد : تدويل الآلية النقدية

ينطلق الاقتصاديون البرجوازيون الذين ما زالوا يتبنون وجهة النظر الكينزية بشأن القضايا النقدية الدولية من مفهوم توازن ميزان المدفوعات الذي صاغه كينز وأتباعه . وفي ضوء الظروف الراهنة ، سعى هؤلاء إلى تحديث مقترحات كينز الرامية إلى تنظيم العلاقات النقدية الدولية للبلدان الرأسمالية .

ويستند المفهوم الكينزي لتوازن المدفوعات الخارجية إلى الاستنتاجات النظرية التي توصل إليها كينز وعرضها في كتابه الرئيس « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود » ، حيث قام في هذا الكتاب بإعادة النظر في النظرية الكمية في النقود باعتبارها نظرية « عفا عليها الزمن » . وعلى عكس سابقيه ، تجاوز كينز المفهوم التقليدي القائل بضرورة مقارنة عرض النقد بأسعار السلع فقط ، إذ بين أن ثمة ترابطاً بين عرض النقد و« الطلب الفعال » ، من جهة ، وبين الإنتاج ودرجة استغلال الموارد المنتجة والاستخدام من جهة أخرى . وهنا يكمن العنصر المهم في المذهب الاقتصادي الكينزي (أي أنه يدخل في تحليله إلى جانب النقود وآلية السعر ، دائرة الإنتاج التي تتكون الدخول فيها) . وهذا ما شكل وجهة النظر الجديدة عن كيفية تصحيح موازين المدفوعات ، فالقوة الرئيسة التي تعيد تثبيت توازن حركة المدفوعات الدولية في نهاية المطاف ، ليست حركة الأسعار المرتبطة بالتغيرات الطارئة على عرض النقد ، بل هي التغيرات الطارئة على مستوى النشاط الاقتصادي والاستخدام والدخل . ولهذه الأخيرة تأثير مباشر على حالة التجارة الخارجية . إن العوامل التي تشيع الاضطراب في ميزان المدفوعات الخارجية وتسبب دخول وخروج الذهب هي العوامل ذاتها التي تطلق تلك القوة المثبتة للتوازن تلقائياً . وفي هذا الصدد يقول ميتزلر :

> « يكمن جوهر النظرية الجديدة في أنها توصلت إلى أن حادثاً خارجياً يؤدي إلى زيادة صادرات بلد ما ، سيؤدي كذلك إلى زيادة استيراداته ، ولو لم يمكن ثمة تغير في الأسعار ، ما دام تغير الصادرات يؤثر على مستوى الإنتاج وبالتالي على طلب مجمل السلع . وبتعبير آخر تلعب حركة الإنتاج والاستخدام ، في المذهب الجديد ، دوراً شديد الشبه بالدور الذي لعبته حركة الأسعار في المذهب القديم »[1] .

يبدو المفهوم الكينزي للتداول النقدي الدولي أكثر واقعية من نظريات اقتصاديي القرن التاسع عشر البرجوازيين ، غير أنه يظل ، في الواقع ، مفهوماً تبريرياً لأنه يطمس التناقضات العدائية

---

(١) ل.ا. ميتزلر ، « الأوراق الكاملة » ، ١٩٧٣ ، ص ٤ .

الملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي وللتبادل الاقتصادي الدولي والتداول النقدي في العالم الرأسمالي . فالتقلبات الدورية في الوضع الاقتصادي وأزمات فيض الإنتاج والتطور المتباين وما يصاحبه من قفزات متقطعة في تطور الدول الرأسمالية والاضطرابات الحادة الناجمة عن الأزمة العامة للرأسمالية ، كل هذه العوامل تجعل الحفاظ على التوازن الاقتصادي الخارجي في الغرب أمراً مستحيلاً سواء جرى السعي لتحقيقه من خلال آلية الدخول أو عبر آلية الأسعار .

وبالإضافة إلى ذلك فقد بينت التجربة إن المفهوم الكينزي لتوازن ميزان المدفوعات يتعارض مع « النظرية العامة للاستخدام » التي تهدف إلى تخليص الرأسمالية من الأزمات الاقتصادية المدمرة وتقليص البطالة وما تقود إليه من نزاعات اجتماعية حادة واضطرابات سياسية تهدد وجود النظام الرأسمالي من الأساس . والنموذج الذي عرضه كينز في نظريته العامة هو ، في الواقع ، نموذج معياري* ينطلق من مستوى الاستخدام القائم (ومن معدل الدخل المقابل له) . وهنا تلعب المعاملات الكمية لأدوات السياسة الاقتصادية الرئيسة دور متغيرات الناتج الداخلية . وبموجب هذه النظرية تتضمن أدوات ووسائل السياسة الحكومية المضادة للأزمة ما يأتي : تخفيض معدل الفائدة ، وزيادة عرض النقد ، وتحفيز الطلب الفعال وزيادة الاستثمار الحكومي .

كما تستند النظرية إلى افتراض وجود عملية تبادل اقتصادي خارجي وحركة مدفوعات تتعدل ذاتياً . ولهذا السبب تتوصل حتماً إلى أن إطار تحقيق السياسة المضادة للأزمة شديد الضيق . فحين ينمو العجز في ميزان المدفوعات تضطر السلطات إلى اتخاذ إجراءات ذات طابع معاكس تماماً ، أي أنها ترفع معدل الفائدة ، وتقيد عرض النقد ، وتقلص الطلب في السوق ، وتنقص الإنفاق الحكومي ، كل ذلك بهدف إيقاف النزف الخطير للذهب إلى الخارج . من هنا نتوصل إلى أن توازن ميزان المدفوعات لا يتحقق إلا عبر إجراءات تؤدي ، بالضبط ، إلى تقلص الإنتاج الصناعي وزيادة البطالة .

وعليه فإن التفسير الكينزي للآلية التي تتعادل بموجبها موازين المدفوعات لا يلغي التناقض بين الحاجة إلى تحقيق التوازن الخارجي من جهة وبين الشروط الاقتصادية والاجتماعية الداخلية من جهة أخرى ، وهو تناقض انطوت عليه مفاهيم القرن التاسع عشر البرجوازية أيضاً . غير أن المنطق الكينزي ينطوي على أكثر من هذا ، إذ أنه ينطلق من الاعتراف بأن هذا التناقض يتزايد عمقاً وحدة[1] .

---

(١) إن الكينزيين أنفسهم مجبرون على الاعتراف بأن آليتهم غير متجانسة داخلياً ، ومن الواضح أنها ليست فعالة بما فيه الكفاية من حيث قدرتها على إبقاء الروابط الاقتصادية الخارجية في حالة توازن مستقر . لنتأمل تعليق ميتزلر التالي :

وفي مجرى سعيه لتجاوز التناقض بين مستلزمات التوازن الداخلي والخارجي ، اتجه كينز إلى السيولة الدولية وطرح فكرة « العملة المنظّمة أو المدارة » لأغراض المدفوعات الدولية في العالم الرأسمالي ، كما اقترح قيام تعاون ائتماني متبادل يفضي إلى تشكيل رصيد من أدوات السيولة الدولية يكون متاحاً لاستخدام كل الدول الرأسمالية . ويجري استخدام هذا الرصيد بهدف توفير المزيد من الوقت لكل بلد ، لكي يستطيع إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاته من دون أن يضطر في مجرى ذلك إلى إحداث اضطرابات حادة في توازنه الداخلي ، أي من دون حدوث بطالة أو نقص في تشغيل طاقات الإنتاج .

وتجلت هذه الأفكار ، بأكثر صورها عملية ، في المقترح الذي تقدم به كينز قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية لإنشاء اتحاد دولي للتسويات يستند إلى نقود صادرة عن مصرف دولي أسماها كينز « بانكور » . ويبدا أن هذا المقترح يوفر سقفاً لبناء نظرية كينز الاقتصادية الكلية العامة .

استندت مقترحات كينز إلى المحاججة التالية :

« مثلما أدى تطور نظم المصارف الوطنية إلى إحباط الضغوط الانكماشية ، التي كانت ستقود إلى إعاقة تطور الصناعة الحديثة ، فإننا قد نأمل بأن يؤدي مد المبدأ نفسه إلى الميدان العالمي إلى إحباط الضغوط الانكماشية التي يمكن أن تغرق الأماني الطيبة لعالمنا المعاصر بالفوضى الاجتماعية وخيبة الأمل . فالاستعاضة عن الاكتناز بآلية الائتمان ستكرر حدوث المعجزة نفسها على نطاق دولي ، وهي المعجزة التي تحققت بالفعل في الميدان الوطني حيث تم تحويل الحجر إلى خبز »[1] .

وتتجلى المعالجة الكينزية الجديدة للمشاكل النقدية العالمية ، في أبرز صورها ، في أعمال

= « ترى وجهة النظر الحديثة أن البلد الذي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته قادر على التخلص من هذا العجز ، جزئياً على الأقل ، من خلال تخفيض مستوى الدخل والاستخدام . وهكذا يتضح أن التعارض بين الاستقرار الداخلي والتوازن العالمي ، وهو ما كان لفترة طويلة أحد العناصر التقليدية في النظرية النقدية الكلاسيكية ، أكثر أهمية بكثير مما كنا نعتقد سابقاً . ففي عالم غير مستقر ، لا يقتصر ما يواجهه كل بلد على الاختيار بين استقرار الأسعار والتوازن الدولي ، كما كانت النظرية الكلاسيكية تصور الأمر ، بل يتعداه إلى الاختيار بين استقرار الاستخدام والتوازن الدولي » .

ل.أ. ميتزلر ، « الأوراق الكاملة » ، ص ١٢ ــ ١٣ .

(١) « مقترحات لإنشاء اتحاد دولي للتسويات » ، الورقة التوجيهية ٦٤٣٧ ، المكتب الدائم لصاحب الجلالة ، لندن ، ١٩٤٣ . يقصد كينز بـ « المعجزة » إزالة الاضطرابات الناجمة عن الأزمة أو التخفيف منها من خلال الانتشار الواسع لنظام الائتمان . ومن الواضح أن هذا ليس إلا ضرباً من ضروب الخيال .

الاقتصادي الأمريكي روبرت تريفن فحين يفسر هذا أسباب الأزمة الراهنة للنظام النقدي الرأسمالي ، فهو يصف في واقع الأمر العمليات ذاتها التي أشار لها رويف في الميدان النقدي . غير أن ثمة فارقاً جوهرياً بين النقد الليبرالي الجديد والنقد الكينزي الجديد لنظام بريتون وودز النقدي .

يرى الليبراليون الجدد أولاً أن نقطة الضعف الأساس في النظام تتمثل في لجوء الدول إلى استخدام النقود الورقية على نطاق واسع بالقياس إلى الذهب في التجارة الدولية ، كما تتمثل في التراكم المفرط لتلك النقود الورقية ، أي أنهم يتهمون النظام بأنه « شديد الكينزية » ، في حين يقول الكينزيون أن نقطة الضعف تكمن في عدم كفاية تطور ومركزة عنصر النقود الورقية في السيولة الدولية ، كما تكمن في ارتباط هذا العنصر الوثيق بالتربة الوطنية لكل بلد ، أي أن النظام ليس « كينزياً بما فيه الكفاية » .

ومن ناحية ثانية يعتبر الليبراليون الجدد الآلية النقدية لما بعد الحرب مولّداً شديد القوة للتضخم في العالم الرأسمالي وبخاصة في البلدان التي لا تلعب عملاتها دور الاحتياطي الدولي ، فيما يبرز الكينزيون النواقص القائمة ، أو المحتملة على الأقل للسيولة الدولية مؤكدين على الأثر الانكماشي أو المولد للركود لهذه الآلية ، وبخاصة في البلدان التي تلعب عملاتها دور الاحتياطي .

وفي معرض تقييم المكونات الرئيسة للسيولة الرأسمالية العالمية اليوم ، يطرح تريفن كذلك مقترحات ستراتيجية لإمكانية إعادة هيكلة النظام النقدي تختلف عن أسلوب رويف ومقترحاته . فهو يرفض ، أولاً ، إمكانية العودة إلى الذهب كأساس لاحتياطيات السيولة الدولية . « منذ زمن بعيد لم يعد الذهب يوفر كميات كافية من السيولة الدولية اللازمة لاقتصاد عالمي متوسع » ، كما أنه لا يؤمن بإمكانية الحفاظ على أرصدة بالعملة المحلية تكون مساعداً للذهب لأغراض المدفوعات الخارجية ، لأن هذه « تساعد على تعريض النظام النقدي العالمي إلى المزيد والمزيد من حالات احتمال تغير الثقة في العملات المحلية المستخدمة فعلاً كوسيط لحفظ الأرصدة » . ثم يمضي إلى القول :

> « إن استخدام العملات المحلية كاحتياطيات دولية يشكل بالضبط « عنصراً كامناً مخلخلاً » للنظام النقدي العالمي . وما دام الأمر كذلك فإن المخرج المنطقي من هذه المعضلة يتمثل في « تدويل » عنصر العملات الأجنبية

---

(١) انظر ، روبرت تريفن ، « الذهب وأزمة الدولار . مستقبل إمكانية التحويل » ، مطبعة جامعة ييل ، نيوهافن ، ١٩٦١ وكتابه « تطور النظام النقدي العالمي ، إعادة نظر تاريخية وآفاق المستقبل » ، جامعة برنستن ، نيوجرسي ، ١٩٦٤ . و« الغابة النقدية العالمية ، العملات الوطنية في المدفوعات الدولية » ، مطبعة جامعة ييل ، نيوهافن ولندن ، ١٩٦٦ . و« نظامنا النقدي العالمي : أمس واليوم وغداً » ، دار راندم ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

في الاحتياطيات النقدية »[1] .

ويرى تريفن أن العنصر الأكثر أهمية في الإصلاح النقدي يجب أن يكون « نظاماً لإنشاء وإدارة الاحتياطيات ، يعدل المستويات الإجمالية من الاحتياطي مع حاجات العالم ويستخدمها لأهداف متفق عليها دولياً »[2] . وعليه فإنه يقترح سحب الفوائض القائمة من احتياطيات الدولار والجنيه الاسترليني في البلدان الرأسمالية فضلاً عن سحب حقوقها « التقليدية » في الحصول على ائتمان نقد أجنبي من صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة التي تتمتع بها وتحويلها جميعاً إلى نوع واحد من الموجودات هو الودائع الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي . وستؤدي هذه إلى التعويض عن النقص في الذهب وتؤدي دور « أداة لتراكم الأرصدة » .

ولما كان حساب ودائع صندوق النقد الدولي يتم بوحدات ذهب فليس ثمة خطر من انخفاض أثمانها ، على عكس الأرصدة بالعملات المحلية كما يرى تريفن . كما أن مالكي ودائع صندوق النقد الدولي لن يخشوا من إمكانية حجز موجوداتهم لأن الصندوق يضمن استخداماً غير مقيد لها لأغراض الدفع من قبل كل الدول الأعضاء .

« وبفضل هذه الإجراءات سيكون بوسع كل الدول اعتبار أرصدتها لدى الصندوق جزءاً طبيعياً ومهماً من مكونات احتياطيها النقدي ، ووصفها معادلة تماماً للذهب »[3] .

وتوحي مقترحات تريفن أن على البلدان أن تتعامل مع قيدين كميين عند تحديد تركيب احتياطياتها لأغراض المدفوعات الخارجية . وهذان القيدان هما :

أولاً : لن يكون بوسع هذه الدول زيادة احتياطيها من العملات الوطنية لدول أخرى بما يتجاوز سقفاً معيناً (كأن يعادل هذا السقف ١٥٪ من إجمالي الاحتياطي على سبيل المثال) .

ثانياً : إن عليها الإبقاء على ٢٠٪ على الأقل من إجمالي احتياطيها بشكل ودائع احتياطية لدى صندوق النقد الدولي ، في حين تمتلك حرية الاختيار بين الذهب وودائع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بما يتبقى من سيولتها الدولية .

وتقوم فرضية تريفن على أن ديون البلدان التي تلعب عملاتها حالياً دور العملات الاحتياطية والتي تراكمت طوال الفترة التي كان نظام أسعار الصرف القائم على الذهب سارياً فيها ، سيتم تثبيتها كقروض دائمة لدى صندوق النقد الدولي ، على أن تقدم

---

(١) روبرت تريفن ، « الذهب وأزمة الدولار » ، ص ٨٧ .

(٢) صحيفة « تايمس » ١٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٧١ ، ص ٢١ .

(٣) روبرت تريفن ، « الذهب وأزمة الدولار » ، ص ١٠٥ .

الولايات المتحدة وبريطانيا ضمانات بالمحافظة على استقرار أسعار صرف عملاتها ويدفع فوائد إلى صندوق النقد الدولي . ولا بد من قيام الدولة المدينة بتغطية تلك الديون بالدرجة الأولى من خلال موازين مدفوعاتها التي ستكون موجبة (فائضة) في المستقبل ، ومتى ما أدى تكون هذه الموازين الموجبة إلى رفع احتياطيها الإجمالي فوق المستوى « الاعتيادي » المتفق عليه .

يؤكد تريفن على أن مقترحاته « تحافظ على جوهر الآلية الواردة في خطة كينز »[1] ، لكنه يأخذ على عاتقه مهمة « تحسين » الخطة من خلال تحديث تلك الجوانب الواردة فيها التي تعرضت إلى أكبر قدر من الانتقاد من جانب الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ، مما أدى إلى رفض الخطة بمجملها . ويرى تريفن أن النقطة الأكثر هشاشة في مخطط كينز هي أن عمليات الائتمان التي تقوم بها مؤسسة نقدية دولية تحمل في طياتها خطر فرض تأثير تضخمي مكثف على الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

فكيف يقترح تريفن شل الآثار التضخمية المحتملة لنشاط صندوق النقد الدولي الائتماني ؟ إنه يشير إلى أن الوسيلة الأكثر أهمية وعملية للقيام بذلك هي تقييد الائتمان بصورة مباشرة (أي الاعتماد الذي يتيحه صندوق النقد الدولي لأعضائه لفترة ١٢ شهراً) بحيث أن مجمل الائتمان مع الزيادة السنوية في احتياطيات الذهب النقدية لن يرفع إجمالي الاحتياطي العالمي بأكثر من ٣ ــ ٥٪ سنوياً . وسيتم التوصل إلى الغاية نفسها من خلال الحق الممنوح إلى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بأن تحول بحرية أرصدتها المسجلة كودائع لدى الصندوق إلى ذهب إذا تجاوزت تلك الأرصدة الحد الأدنى المتفق عليه .

ويجدر بنا التأكيد على أن الحجج التي يسوقها تريفن لصالح خطته تتجه إلى الدوران حول المفاهيم الكينزية التقليدية ذاتها المتعلقة بآلية توازن ميزان المدفوعات وبطبيعة وظائف احتياطيات السيولة الدولية للبلدان الرأسمالية . وتلعب الدور الأساس بين تلك المفاهيم ، الفرضية التي ترى بأن رد فعل وقائياً سيبرز عفوياً ضمن الجهاز الاقتصادي الداخلي للبلد للاستجابة إلى اختلال توازن ميزان المدفوعات . ومع هذا فإن تريفن ، مثل كينز ، يعتقد بضرورة عدم ترك الاقتصاد الرأسمالي وحيداً في مواجهة التأثيرات المخلخلة التي تولدها اضطرابات المدفوعات الخارجية وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية

---

(١) روبرت تريفن ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

الخارجية .

« إن تنازل الدول الأعضاء التام عن سيادتها الوطنية في كل ميادين التجارة والقيود على المدفوعات ، بل وحتى في ميدان تحديد أسعار الصرف ... لصالح الحرية التامة المميزة للقرن التاسع عشر والتي لم تكن معنية بمستويات الاستخدام والنشاط الاقتصادي على المستوى الوطني ، إنما هو أمر لا يمكن تخيل حدوثه قط في يومنا هذا »[1] .

علينا أن نتذكر أن قاعدة الذهب مثلت حجر الزاوية لنظام الحرية الاقتصادية . ولهذا السبب فمن السهل أن نفهم لماذا يتخذ تريفن موقفاً شديد السلبية من الوظائف الدولية التي يمارسها الذهب ، على العكس من رويف . إن خطته تنص على احتفاظ المصارف المركزية بأرصدتها الحالية من الذهب حتى يحين الوقت الذي يحظى فيه النظام الجديد الذي يقترحه بثقة كاملة . أما في المستقبل فستحقق المصارف المركزية فائضاً من الذهب بطريقة منتظمة عبر أسواق الذهب العالمية الخاصة . وفي الوقت نفسه ، ستطالب الدول ذات العجز التي تمتلك ذهباً يزيد عن متوسط النسبة من إجمالي احتياطياتها ، باستخدام جزء من هذا الذهب كمدفوعات تتم عبر صندوق النقد الدولي وتذهب إلى الدول ذات الفائض التي تقل نسبة الذهب إلى إجمالي احتياطياتها عن المتوسط .

وهكذا تقوم فكرة تريفن على إمكانية حل المشاكل النقدية الحادة التي تعصف بالعالم الرأسمالي ، من خلال تدويل جذري للآلية النقدية . غير أنه مهما بدت مثل هذه الجهود الكينزية الجديدة جذرية ، فليس بوسعها القضاء على التناقضات الأساس الملازمة للعلاقات النقدية والمالية الرأسمالية ، وليس بوسعها جعل الآلية النقدية العالمية مستقرة وباعثة على الثقة .

والواقع أن الأزمة المصاحبة لكل الأعمال الكينزية الجديدة هي فكرة وجود صراع مكشوف بين الذهب وأدوات السيولة الجديدة (ودائع صندوق النقد الدولي) ، وإن هذا الصراع سيتم حسمه بانتصار الأخيرة بحيث يتم إخراج الذهب بصورة نهائية من آلية النقد الدولية وتبقى ودائع صندوق النقد الدولي الأداة الوحيدة المستخدمة في المدفوعات الخارجية ، مما يؤمن إحراز تسوية تامة للديون العالمية القائمة .

غير أن تريفن لا يطرح أي فكرة تقنعنا بأن أهدافه قابلة للتحقيق . فمن الصعوبة بمكان أن نؤمن بصورة جدية بأن ودائع صندوق النقد الدولي يمكن أن تغل فائدة لأصحابها فيما لا يعود امتلاك الذهب بفائدة على أصحابه . إن الحسابات المصرفية والاستثمارات التي تتحقق بعملات وطنية في يومنا هذا تدر دخلاً معيناً هي الأخرى ، لكن هذا لم يمنع تحويل جزء منها إلى

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

ذهب ، أو أنه لم يخفف ، على الأقل ، من الحوافز الدافعة إلى تحويلها إلى ذهب .

ومن ناحية أخرى يتجاهل تريفن بعض السمات الأساس المميزة للاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر ، أو أنه يعرض تلك السمات بصورة مشوهة : ولو أخضعنا هذه السمات إلى تحليل موضوعي فسيتبين أن آماله طوباوية لا تستند إلى غير الأوهام وإن الفكرة المحورية في خطته ليست عملية . وما علينا سوى تناول النقاط التالية .

أولاً ، من الواضح أن تريفن والاقتصاديين البرجوازيين الآخرين الذين يتبنون رأياً مماثلاً ، يبالغون في الدور الذي لعبه نظام أسعار الصرف المستند إلى الذهب في نمو العمليات التضخمية في البلدان الرأسمالية . إذ أن هذه العملية تنطلق من عوامل داخلية مثل التمويل بالعجز الذي تمارسه الحكومات البرجوازية للإنفاق غير المنتج ، وبخاصة للإنفاق العسكري ، كما ينطلق من عوامل تضخم الأسعار الناجمة عن سعي الاحتكارات لتعظيم أرباحها . ومهما كانت أساليب إعادة هيكلة النظام النقدي جذرية ، فليس بوسعها قط إلغاء العوامل الأساس الكامنة وراء التضخم في العالم الرأسمالي . ولهذا السبب ستتعرض اثمان ودائع صندوق النقد الدولي إلى الانخفاض مثلما تفقد العملات الورقية الوطنية اليوم قيمتها في العالم الرأسمالي . وعليه تظل الآفاق قائمة أمام تخفيض قيمة ودائع صندوق النقد الدولي بالقياس إلى الذهب ، أو أمام التحول إلى إقرار سعر سوق « عالمي » للذهب مما سيحفز الهيئات النقدية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على تحويل ودائعها من العملات الأجنبية إلى ذهب . وهكذا نعود إلى النقطة التي انطلقنا منها .

ثانياً ، يخطىء الكينزيون عندما يلقون كل لومهم على قاعدة أسعار الصرف المستندة إلى الذهب لتسببها في الاختلالات الحادة والمزمنة في توازن المدفوعات الدولية للعالم الرأسمالي . إنهم يتجاهلون هنا الأسباب الحقيقية العميقة والمتأصلة كفوضى الإنتاج الرأسمالي التي تنتج باستمرار تحولات حادة في ميزان القوى بين كل من القوى الامبريالية ، والأزمات الاقتصادية النابعة عن التناقضات العدائية الملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي ، وسعي الاحتكارات متعددة الجنسية إلى تعظيم أرباحها من خلال التصدير المنفلت لرؤوس الأموال ، والانتقالات الهوجاء لكتل ضخمة من «النقود الساخنة»* من بلد إلى آخر ، والإنفاق الحكومي الهائل في الخارج لأغراض عسكرية وسياسية . وكل هذه عوامل ملازمة للأزمة العامة المتعمّقة للرأسمالية العالمية . ومن الواضح تماماً أن هذه الظواهر الكامنة في صلب الاقتصاد الرأسمالي اليوم ، لن تتأثر بأي عملية لإعادة هيكلة الآلية النقدية .

وما دام الأمر كذلك ، فليس ثمة آفاق حقيقية في المستقبل المنظور ، لظهور آلية فعالة

تؤمن الحفاظ على توازن التبادل الاقتصادي والمدفوعات بين الدول الرأسمالية . وما ظلت مثل هذه الآلية غائبة ، فمن الصعب تخيل الإمكانات المتاحة للغرب للتخلص من وسيط نهائي للتسويات النهائي لا يكون حاملاً مادياً للقيمة ، أي لا يكون هو نفسه نتاج العمل . ومن الواضح أن الذهب يبقى السلعة الأكثر ملاءمة للعب هذا الدور حتى في يومنا هذا ، برغم وجود اتجاه قاطع في العالم الرأسمالي يسعى إلى نزع صفة النقود عنه .

وأخيراً ، لا بد من إثارة نقطة ثالثة بشأن افتراض تريفن ، الذي لا يستند إلى أساس ، بأن الهيئات النقدية في الدول الرأسمالية ستتصرف بطريقة « معقولة » . فهو ينطلق هنا من مواقع تبريرية ، إذ يبالغ بإمكانات وفعالية التنظيم الاحتكاري للدولية للعلاقات النقدية .

إن الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتكون من مجموعة اقتصادات وطنية تتميز كل منها بظروف اقتصادية واجتماعية محددة . وبموجب القانون الذي صاغه لينين ، يتميز تطور البلدان الرأسمالية بالتفاوت والعشوائية الشديدين . وعلى هذا فمن المحتم أن يؤدي العمل المشترك الرامي إلى تنظيم الميدان النقدي إلى تعميق مجمل النزاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وبسبب تلك التناقضات لم تستطع اتفاقية جامايكا ، هي الأخرى ، حل مشكلة السيولة الدولية البالغة الحدة . إذ تتضمن مسودة الميثاق المنقح لصندوق النقد الدولي إعلاناً بالنية لتحويل حقوق السحب الخاصة إلى الأداة الرئيسة لإجراء التسويات بين المصارف المركزية ، وبالتالي لتحويلها إلى الاحتياطي الرئيس في النظام النقدي العالمي . غير أن إعلان النوايا هذا لا يستند إلى أي مقترحات عملية واضحة وقاطعة تؤمن تحقيقه . وبوسعنا القول ، إذن ، أن إعادة هيكلة نظام الاحتياطات الدولية بواسطة توحيدها على أساس رصيد احتياطي دولي مثل حقوق السحب الخاصة ، قد تم تأجيلها إلى مستقبل غير مسمى .

٥ ــ « الثورة النقدوية المضادة » وأسعار الصرف « العائمة »

طرح ملتن فريدمان ، وهو أنشط أنصار فكرة أسعار الصرف «العائمة» ، حججه في عدد من الأعمال التي كتبها منذ الخمسينات[١] .

(١) ملتن فريدمان ، « دفاعاً عن أسعار الصرف المرنة » ، في « مقالات في الاقتصاد الوضعي » ، مطبعة جامعة شيكاغو ، شيكاغو ، ١٩٥٣ ، ص ١٥٧ ــ ٢٠٣ ، أعيد نشره في كتاب « التجارة والمالية الخارجيتان » ، تحرير ولبم ر . ألن وكلارك لي ألن ، شركة ماكميلان ، نيويورك ، ١٩٥٩ ، ص ٣١٣ ــ ٣٤٧ . وملتن فريدمان =

وينطلق فريدمان وأنصاره من المذهب النقدوي كأساس لمعالجتهم للعلاقات النقدية الدولية وتوازن التجارة الخارجية ، وللتوصيات العملية التي يتبنون بشأن إيجاد آلية تصحح موازين المدفوعات . ويقوم هؤلاء بتبني موقفين محوريين .

إنهم يؤكدون أولاً ، مثلهم مثل كينز ، أن ثمة ترابطاً قاطعاً بين عرض النقود من جهة وبين مستوى الأسعار واستخدام الموارد المنتجة (قوة العمل ووسائل الإنتاج والمواد الخام) من جهة أخرى . لكنهم يعارضون وجهة النظر الكينزية بالقول إن هذا الترابط بين المتغيرات الثلاثة المشار إليها هو ترابط « جامد » ، أي أن التغير في عرض النقود لا يؤدي إلى تغير لاحق في مستوى الأسعار واستخدام الموارد بل إلى تغير متزامن لهما . وعليه فإن التوسع في عرض النقود بهدف زيادة الاستخدام يؤدي إلى زيادة مباشرة في الأسعار ، في حين أن انخفاض الأسعار من خلال تقليص عرض النقود لا يمكن أن يتحقق إلا بزيادة البطالة .

التأكيد الثاني ، هو أن ما تقوم به الهيئات الحكومية من تغييرات اعتباطية في عرض النقد وإجمالي الطلب الفعال عبر سياسات الخصم والسياسات المالية ، بسبب تقلبات السوق ، ذو تأثير « مخلخل » على الاقتصاد الرأسمالي .

وينجم عن هذين التأكيدين عدم إمكانية اللجوء إلى تغيير الأسعار الداخلية والدخول كوسيلة لتحقيق توازن ميزان المدفوعات . وقد حلل فريدمان مظهرين رئيسين من مظاهر اللجوء إلى هذا الأسلوب . يتمثل الأول في عمل آلية السعر ، الذي حاول الاقتصاد السياسي البرجوازي في القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن أن يجد من خلاله تفسيراً لعملية التوازن الاقتصادي الخارجي . وهنا ينبه فريدمان إلى أن هذه الآلية لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا توافر شرط إلزامي هو مرونة الأسعار في الداخل . لكنه يعتقد أن هذا الشرط لم يعد له أي وجود في العالم الرأسمالي اليوم (وهو ما نتفق فيه مع فريدمان) . والواقع أن الأسعار باتت شديدة الجمود اليوم أو أن مرونتها تتجه إلى جانب واحد ، فهي أكثر استعداداً للارتفاع ، فيما يندر أن تتجه إلى الانخفاض .

أما الجانب الثاني الذي يتناوله فريدمان فهو عمل آلية الدخل التي تمثل أساس النموذج الكينزي لتنظيم ميزان المدفوعات . فاستناداً إلى آرائه النظرية ، يتفق فريدمان مع كينز في أن الأثر الذي تولده السياسة النقدية لا يقتصر على ميدان آلية السعر بل ينتقل إلى ميدان

= روبرت ف . روسا ، « ميزان المدفوعات : أسعار الصرف الحرة في مواجهة الأسعار الضابطة » ، معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة ، واشنطن ، ١٩٦٧ ، وملتن فريدمان « ما مدى جودة عمل أسعار الصرف المتقلبة ؟ » ، كراس رقم ١٨ . معهد المشروع الأمريكي ، واشنطن ، أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ .

الإنتاج ، والاستخدام ، والدخل . ويرى فريدمان أن العنصر الحاسم في عملية الانتقال هذه يتمثل في أن الأجور هي من بين « الأسعار الأقل مرونة » بحيث أن امتناع الأجور عن الانخفاض حين تنخفض باقي الأسعار يتم تعويضه بانخفاض طلب أرباب العمل على العمل .

ولا بد لنا من التذكير بأن الكينزيين يعتقدون بأن الإمكانية الفعلية الوحيدة المتاحة للحفاظ على توازن دفق المدفوعات الخارجية تكمن ، في نهاية المطاف ، في إيجاد آلية لتغيير الدخول في الداخل . ومثل هذه الآلية يحفزها إتباع سياسة مالية وسياسة خصم ملائمتين . بيد أن الاستنتاج الذي يتوصل إليه فريدمان هو أن الثمن الذي ينبغي أن يدفعه الاقتصاد لتحقيق ذلك أكبر من ذلك بكثير :

« من الواضح أن هذا أسلوب للتكيف مع التغيرات ، الخارجية يفتقر بشدة إلى الكفاءة . فإذا كانت التغيرات الخارجية ذات تأثير عميق ومستمر ، فستولد البطالة ضغوطاً ثابتة على الأسعار والأجور تؤدي إلى هبوطها . وعند ذاك لن تكتمل عملية التكيف إلا بعد أن ينهي الانكماش دورته المؤسفة »[1] .

وعلى هذا فالبديل الوحيد المتاح ، كما يرى فريدمان ، هو تنظيم ميزان المدفوعات عبر إحداث تغييرات في أسعار الصرف . ويؤكد الكلاسيكيون الجدد إن الحفاظ على أسعار صرف ثابتة بفعل تدخل الحكومة في أسواق النقد يؤدي إلى حرمان نظام التسويات الدولية من المرونة الضرورية اللازمة له ويجعله شديد الجمود . وفي هذا الصدد يكتب فريدمان ما يلي :

« أياً كانت حسنات هذا النظام التي قد تبرز في ظرف آخر ووقت آخر ، إلا أنه لا يتناسب والظروف الاقتصادية والسياسية القائمة ... ويصعب أن نجد جانباً ، مهما ضؤل ، من جوانب السياسة الاقتصادية الدولية يصاب بمصاعب جدية لا داعي لها في حال توافر إقرار ضمني بنظام أسعار صرف جامدة »[2] .

إن الآلية التي تمارس عبرها أسعار الصرف تأثيراً على ميزان المدفوعات معروفة إلى حد كبير . فحين يواجه البلد آ عجزاً في ميزان مدفوعاته ، فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر صرف عملته . وينتج عن ذلك أن سلعته تغدو أرخص نسبياً من وجهة نظر المشترين الأجانب ، حين يتم التعبير عن أسعار تلك السلع بالعملة الأجنبية وفي ظل سعر الصرف الجديد . ويتحقق هذا حتى لو لم يحدث تغيير في الأسعار المحلية لهذه السلع معبراً عنها بالعملة المحلية . ويتولد عن هذا نزوع نحو زيادة صادرات البلد آ . وفي الوقت نفسه تظهر أسعار السلع الأجنبية ، معبراً عنها

---

(١) ملتن فريدمان « دفاعاً عن أسعار الصرف المرنة » ، في كتاب « التجارة والمالية الخارجيتان » ، نيويورك ، ١٩٥٩ ، ص ٣٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١٣ ــ ٣١٤ .

بالعملة المحلية للبلد آ ، وقد ازداد سعرها نسبياً بالنسبة للمشترين برغم أن هذه الأسعار لم تتغير قط في البلدان المنتجة ، إذ يتم التعبير عنها بالعملات الوطنية لتلك البلدان . وبذلك تنقلص الاستيرادات . إن زيادة الصادرات ، من جهة وانخفاض الاستيرادات من الجهة الثانية يؤديان إلى القضاء على فائض المدفوعات الأجنبية بالقياس إلى ما يستلمه البلد آ من العملة الأجنبية ، أو أنهما يؤديان ، في أسوأ الأحوال ، إلى التخفيف من هذا الفائض .

وحيثما كان ثمة فائض في ميزان المدفوعات ، تتجه الأحداث وجهة معاكسة . إذ لما كانت أسعار الصرف عالية ، تميل الصادرات من هذا البلد إلى أن تكون أغلى ثمناً بالنسبة للأجانب ، فيما تظهر المستوردات أرخص نسبياً بالنسبة للمشترين المحليين . وهكذا يبرز من جديد نزوع نحو القضاء على الاختلال في ميزان المدفوعات (وهو اختلال يتجلى في هذه الحال بفائض المقبوضات من العملات الأجنبية بالقياس إلى ما يتم دفعه منها) .

يفضل فريدمان إحداث تغييرات في أسعار الصرف كوسيلة للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات ، لكنه يعترض على قيام الهيئات الحكومية بهذه العملية . ولا يعني هذا سوى الوصول إلى نتيجة واحدة هي أن تتقلب أسعار الصرف بحرية تحت تأثير العرض والطلب . والواقع أن فريدمان يصر على أن تتشكل أسعار الصرف المرنة أو العائمة بحرية في سوق مفتوحة مثلها مثل أسعار أي سلعة أخرى في السوق ، كنتيجة للمعاملات الخاصة التي تغير الأسعار يومياً . ويرى أن هذا أمر جوهري للوصول إلى :

« تحقيق هدفنا الاقتصادي الأساس وهو إقامة وإدامة مجتمع عالمي حر ومرفّه منخرط في تجارة متعددة الجوانب ، بلا قيود .... إن تحرير التجارة ، والابتعاد عن توزيع التخصيصات وغيرها من وسائل السيطرة المباشرة الخارجية والداخلية ، وإضفاء الانسجام على السياسات النقدية والمالية الداخلية ، كل هذه القضايا تتخذ بعداً مختلفاً ويغدو حلها أيسر بكثير في عالم تسوده أسعار صرف مرنة وما يترافق معها بالضرورة أي حرية تحويل العملات »[1] .

ويحذر فريدمان من إمكانية قيام « تعويم قذر » لأسعار الصرف . ويقصد بذلك تدخل الهيئات الحكومية (وإن في نطاق أكثر محدودية مما يجري في ظل سيادة نظام أسعار الصرف الثابتة) في عمل سوق النقد .

إذن ، لنتساءل عن مزايا وأفضليات أسعار الصرف المتقلبة بحرية . يتناول فريدمان حالتين ممكنتين :

تتمثل الحالة الأولى بوجود قناعة شاملة في سوق النقد بأن الاضطراب الذي يعاني منه

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣١٣ ـ ٣١٤ .

ميزان مدفوعات بلد معين هو اضطراب موقت وعابر وإن حركة معدلات الصرف ستتجه إلى الانعكاس قريباً . وعند ذاك سيتولد لدى من يتعاطون التعامل النقدي ، أي المضاربين بالعملات (سواء كانوا من مواطني هذا البلد أو من الأجانب) نزوع لاستبدال ودائعهم من عملة البلد الذي يواجه اختلالاً بطريقة تؤدي إلى فرض تأثير مخفّف على حركة سعر الصرف . وهكذا ، يؤدي ارتفاع سعر صرف أي عملة إلى تحفيز مالكي هذه العملة إلى بيع بعض موجوداتهم من تلك العملة مقابل عملة أخرى مستغلين ارتفاع سعر العملة الأولى . وسيكون بمقدورهم فيما بعد إعادة شراء تلك العملة الأولى ، ولكن مقابل سعر أقل . وهذا ما يوفر لهم هامشاً من الربح جراء عملية المضاربة . وفي المقابل يلعب انخفاظ سعر صرف العملة دور المحفز على شراء العملة محل البحث بأمل إعادة بيعها فيما بعد مقابل سعر أعلى .

وعليه ففي ظل نظام أسعار الصرف الجامدة تلعب المضاربة دوراً مخلخلاً بصورة واضحة . أما في ظل آلية أسعار الصرف المتقلبة بحرية ، فيؤكد فريدمان أن معاملات « المضاربة » (التي يضعها بين قوسين لإضفاء معنى إيجابي على التسمية) تهيىء للبلد ، في الواقع ، الوسيلة النقدية للتغلب على الفائض الموقت في ميزان مدفوعاته أو للتعويض عن العجز الموقت في الميزان . يقول فريدمان :

« في رأيي ..... سيؤدي السوق وظيفة المضارب في العملة بشكل يفوق كثيراً الدول الذي تؤديه الحكومة »[1] .

وثمة الحالة الثانية التي يتناولها فريدمان . هنا تسود الأسواق النقدية قناعة بأن تغير أسعار الصرف ثابت ولا يمكن أن يتخذ وجهة معاكسة ، لأنه ناجم عن ظروف اقتصادية كامنة . وفي هذه الحالة يعتقد فريدمان أن حافز بيع وشراء العملة سيتخذ شكلاً معاكساً لذاك الموصوف أعلاه ، أي في الحالة الأولى . فعند حدوث عجز في ميزان مدفوعات أي بلد ، يتم بيع عملته ، أما في حال حصول فائض فسيتم شراء عملته . وستعجل هذه العملية من انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف مما يقربها من الوصول إلى النقطة النهائية المتمثلة في إعادة تثبيت توازن ميزان المدفوعات .

ويؤكد الكلاسيكيون الجدد ، بمن فيهم النقديون ، أن تشديد العمل العفوي لآلية السوق في تشكيل أسعار الصرف يتيح إمكانية القضاء على آثار الاختلالات الحاصلة في توازن التبادلات الاقتصادية الخارجية والناجمة عن مجرى إعادة الإنتاج الرأسمالي . ومثل هذا العمل العفوي يضمن بصورة موثوقة الحفاظ التلقائي على توازن ميزان المدفوعات ويؤمن تكيفكا مريحاً

---

(١) ملتن فريدمان : « ما مدى جودة عمل أسعار الصرف المقلبة ؟ » ، ص ٥ .

نسبياً لكل اقتصاد محلي مع الظروف الدائبة التغير في السوق الرأسمالية العالمية .

ينطلق النقديون من أن الهدف الأساس للسياسة الاقتصادية يتمثل في الحفاظ على الاستقرار النقدي الداخلي ، أي في منع حدوث تضخم أو انكماش . غير أن فريدمان يشير إلى عدم إمكانية بلوغ هذا الهدف ما دامت أسعار الصرف الجامدة باقية وما لم تكن هناك قيود نقدية وتجارية إلا إذا قام كل بلد كبير يرتبط به البلد الأول تجارياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة باتباع الطريق والأساليب ذاتها المتبعة في البلد الأخير . من هنا تبرز الحاجة إلى « إيجاد الانسجام » بين السياسات النقدية الداخلية لكل بلد رأسمالي .

ويرى فريدمان أن هذا الانسجام يستدعي وجود سلطة دولية مؤهلة للتحكم في إصدار النقود لكل بلد . لكنه يبدي شكوكه تجاه « أفضلية التنازل عن سلطات شديدة السعة والتأثير كهذه لصالح أي سلطة غير الحكومة الاتحادية الفعلية »[1] . وهنا يبرز خلاف مهم آخر بين مفهوم فريدمان وبين الكينزيين الذين يطالبون بأوسع تنظيم ممكن للعلاقات النقدية والمالية بين الدول .

أما فريدمان فيعتقد أن نظام أسعار الصرف المتقلبة يزيل الحاجة إلى مثل هذا التنسيق المكلف للسياسات النقدية والمالية الداخلية ويمكّن كل بلد من اتباع سياسته الخاصة الرامية إلى تأمين استقرار نقدي داخلي . فلو واجهت دولة ما خطر التضخم ، في ظل نظام كهذا ، سيؤدي هذا حتماً إلى انخفاض أسعار صرف عملتها . وسينجم عن ذلك شل تأثيرات التضخم الداخلي على مركز هذا البلد في التجارة العالمية ، كما سينجم عنه تخفيف أو القضاء على النزوع لنقل التضخم إلى بلدان أخرى . ويلخص فريدمان الأمر على النحو التالي :

> « إن أسعار الصرف المرنة ، في الواقع ، أسلوب للجمع بين تشابك البلدان من خلال التجارة وبين أقصى قدر من الاستقلال في الميدان النقدي الداخلي . إنها وسيلة تسمح لكل بلد بالسعي لتحقيق الاستقرار النقدي في ضوء ما يراه هو ، مع عدم تمكينه من فرض أخطائه على جيرانه أو من أن يفرض جيرانه أخطاءهم عليه »[2] .

وأخيراً ، يؤكد النقديون أن آلية أسعار الصرف المرنة تتمتع بأدوات كامنة ممتصة للصدمات مما يؤمن سرعة وديمومة مُثليين لكي يتحقق خلالهما تكيف الاقتصادات الرأسمالية النهائي مع الظروف الاقتصادية الخارجية المتغيرة (وتتضمن هذه الأدوات إعادة تخصيص وتوزيع موارد الإنتاج وإعادة تركيب هيكل السلع الموجهة نحو الاستهلاك أو الاستثمار) . ويرى هؤلاء أن هذه الآلية تتحقق عبر « المضاربة التي تبث الاستقرار » وهو ما أشرنا له أعلاه . إنهم

---

(١) ملتن فريدمان ، « دفاعاً عن أسعار الصرف المرنة » ، ص ٣٤٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .

يفسرون هذه العملية على أساس أن المضاربين يقومون في الواقع بإقراض البلد الذي تتعرض أسعار عملته إلى الانخفاض . إذ تنطلق وجهة النظر النقدوية من اعتبار النتائج الناجمة عن هذه الآلية ، متطابقة الأثر مع عمليات الإقراض المباشر عبر القنوات الحكومية ، حيث تقوم بتغطية العجز في ميزان مدفوعات البلد الذي تعاني عملته من انخفاض السعر (إذ يتسلم القروض) أو بالعكس ، حيث يقوم البلد الذي ارتفع سعر عملته بفعل ظهور فائض في حسابه الخارجي بمنح اعتمادات للبلدان الأخرى . وتساعد هذه الوسيلة على تجنب الوقوع في أي من الحالتين المتطرفتين وهما عدم حدوث تكيف فوري إلا عبر تحرك أسعار الصرف أو إهمال الحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتوافق والظروف المتغيرة . ولهذا السبب يفترض أن يؤدي التنظيم الذاتي لموازين المدفوعات عبر تقلب أسعار الصرف إلى تقليص كبير في مقدار ما يحتاج العالم الرأسمالي من سيولة دولية .

لكن هذه تمثل نقطة اختلاف أخرى بين الأسلوبين الليبرالي الجديد والكينزي الذي يسمح باللجوء إلى الاقتراض من الخارج بهدف كسب الوقت .

إن ما قيل أعلاه يبين أن مفهوم أسعار الصرف العائمة هو تطبيق مباشر للصياغات النظرية الأساس للكلاسيكيين الجدد وبخاصة للنقدويين على ميدان العلاقات النقدية والمالية الدولية . وفي هذا الصدد يزعم فريدمان أن أسعار الصرف المرنة هي المكمل المنطقي للبنية النقدية والمالية في الميدان الدولي ، أي أن الوصفات النقدوية هي التي تؤمن الاستقرار الاقتصادي في هذه الظروف .

وقبل أن نمضي إلى تحليل هذا المفهوم ، لا بد لنا من القول بأن آلية تنظيم العلاقات النقدية للدولة الاحتكارية المستندة إلى المفاهيم الكينزية تواجه اليوم بالفعل أزمة عميقة . غير أن التخلي عن التنظيم المستند إلى التنسيق بين الدول وتبني أسعار صرف تتقلب بحرية تحت تأثير قوى السوق لا يوفر أساساً للأمل بالتخلص من الاضطرابات النقدية التي تعصف بالعالم الرأسمالي ، هو الآخر . فبعد كل هذا وذاك ، تتغذى التعارضات القائمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بالتحديد على النشاط الحر العشوائي لقوى السوق ، وهي القوى التي يعلق عليها الكلاسيكيون الجدد كل آمالهم .

ويوسعنا الموافقة على أن التغيرات العفوية في أسعار الصرف (الناشئة كرد فعل على اضطراب توازن ميزان المدفوعات) يمكن أن تولد في بعض الأحوال نزوعاً لاستعادة التوازن ، لكن نظام أسعار الصرف العائمة يجعل الأسعار المتقلبة بحدّة بعيدة عن الاستقرار . وكما تبين التجربة فإن « المضاربة » التي « تبث الاستقرار » لا توفر غير أساس زائف لهذا المفهوم . والفرضية

الأكثر واقعية هي التي ترى أن المضاربة ، في ظل أسعار صرف تتقلّب بحرية ، لا بد وأن تخلخل كل استقرار . فحين يتعرض سعر صرف عملية ما إلى الانخفاض ، لا يقوم المضاربون بشرائها بل يستمرون في بيعها وبالعكس ، أي حين يرتفع السعر لا يبيعون العملة بل يستمرون في شرائها . وقد أجرى بعض الاقتصاديين الغربيين تحليلات للمعطيات الفعلية المستمدة من فترة ما بين الحربين العالميتين وتوصلوا إلى إيضاح الدور المخرب للاستقرار الذي تلعبه المضاربة في ظل أسعار الصرف العائمة .

إن فريدمان يعترف بأن أسعار الصرف المرنة ستؤدي إلى زيادة الشكوك بشأن سلوك واتجاه أسعار العملات . غير أنه يعود إلى التأكيد على أن أسعار الصرف المرنة لا تعني ، بالضرورة ، أسعار صرف غير مستقرة .

« أما إذا كانت كذلك ، فمرد هذا ، بالدرجة الأولى ، وجود عدم استقرار كامن في الظروف الاقتصادية المتحكمة بالتجارة الدولية »[1] .

وهذا تأكيد صحيح ، لكن علينا أن نضيف كذلك بأن عمل قانون التطور العشوائي وغير المتكافىء في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتعمق المستمر للأزمة العامة للنظام الرأسمالي يتجهان إلى إنتاج المزيد والمزيد من الأسباب التي تعيد ، باستمرار ، إنتاج « عدم الاستقرار الكامن » هذا .

وفي الوقت نفسه ، تكتسب أسعار الصرف المستقرة أهمية لا سابق لها للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يتسم بنمو دائب للتقسيم الدولي وبالتشابك الوثيق بين اقتصاداته . وهنا يؤدي تزايد القلق والشكوك بشأن التغيرات المحتملة في أسعار الصرف إلى تزايد مخاطر حدوث خسائر جراء التبادل مما يجبر الأطراف المتبادلة على تبني إجراءات مكلفة لتأمين ضمانات في أسواق البيع الآجل ، ويعيق إمكانية إجراء مقارنة دولية لكفاءة إنتاج مختلف السلع ، وكل هذه عوامل تعمل إلى حد كبير على إعاقة تطور التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية الأخرى .

ويزعم فريدمان أن زيادة القلق والشكوك بشأن سلوك أسعار الصرف مع غياب تدخل الدولة في أسواق النقد هو ضرب من ثمن لا بد من دفعه لتأمين استقرار الآلية الاقتصادية الداخلية . غير أن هذا الزعم بحاجة إلى الكثير من الأدلة لإثبات مصداقيته . إذ تبين الوقائع وجود حالات معينة ينمو التضخم فيها في بلد معين بسبب نزوع هذا البلد إلى مراكمة العجز في ميزان مدفوعاته وما يؤدي إليه ذلك من هبوط في أسعار الصرف في ظل تقلبها الحر .

---

(١) ملتن فريدمان ، المصدر السابق ، ص ٣٢٨ .

فمع انخفاض أسعار الصرف ، يظهر أن أسعار السلع المستوردة معبراً عنها بالعملة التي تعرضت للانخفاض ، قد غدت أعلى مما كانت عليه قبل الانخفاض . وفي هذه الحالة تنساب زيادة أسعار السلع المستوردة (وبخاصة المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة) المستخدمة في إنتاج السلع في ذلك البلد ، إلى تكاليف إنتاج الأخيرة ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع عام في مستوى الأسعار في البلد نفسه . وربما أدى هذا إلى حالة يتعطل فيها عمل الآلية التي كان بوسعها القضاء على العجز في ميزان المدفوعات ، وهو العجز الذي تسبب أصلاً في انخفاض أسعار العملة . وفي ظروف كهذه سيؤدي الإبقاء على العجز إلى حدوث هبوط جديد في أسعار العملة ، مما يطلق بدوره جولة جديدة من الانزلاق نحو التضخم .

وبالإضافة إلى هذا كله ، فالتغير في علاقات الأسعار بالعملات المحلية والأجنبية (أي التغير الناجم عن حركة أسعار الصرف) لا يعني حدوث تغير تلقائي لاحق في حجم الصادرات والاستيرادات بدرجة تؤدي إلى إعادة تثبيت توازن ميزان المدفوعات والميزان التجاري . وتدل الوقائع على سبيل المثال ، على أن ازدياد القدرة التنافسية للسلع الناجم عن انخفاض أسعار صرف العملة ، قد يشله بدرجة كبيرة انخفاض مرونة الصادرات ، أي العجز الملحوظ للصناعة عن زيادة ما تنتجه من سلع معدّة للتصدير . وبصورة مشابهة ، بوسعنا القول أن انخفاض أسعار السلع الأجنبية الناجم عن ارتفاع سعر صرف العملة قد يؤدي إلى زيادة الاستيرادات وقد لا يؤدي إلى ذلك (فحين يمر الاقتصاد في حالة ركود ، على سبيل المثال ، من المحتمل أن يكون عاجزاً عن استيعاب كميات إضافية من المنتجات المستوردة) .

وهكذا نتوصل إلى أن هذا المفهوم يشترك مع باقي مفاهيم الاقتصاد البرجوازي من حيث الخلل الذي يتسم به ، وهو أن ينزع إلى المبالغة في أهمية ميدان التداول ويقلل من دور ميدان الإنتاج المادي .

لقد دفعت الأزمة العامة للرأسمالية العالمية ببعض الدول الامبريالية (وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا) إلى زيادة إنفاقها في الخارج بنسب هائلة عبر اتباع سياسات خارجية تهدف إلى مجابهة نضالات الشعوب من أجل التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي (وتتجلى هذه السياسة بحفاظ البلدان الرأسمالية القائدة على قوات مسلحة وقواعد عسكرية في الخارج وبتقديم الإعانات والقروض إلى الأنظمة الموالية للامبريالية ،... الخ) . وفي ظل أسعار صرف العملات المتقلبة بحرية ، ينبغي للعجز المزمن الذي تولد في موازين مدفوعاتها جراء مثل هذا الإنفاق أن يضغط تلقائياً باتجاه تخفيض أسعار صرف عملاتها . وينبغي لأسعار العملات المنخفضة ، بدوره ، أن تجعل السلع المنتجة في تلك البلدان ذات قدرة تنافسية أكبر . وبالتالي فلا بد أن يزيد الصادرات ويفيد الاستيرادات . وتلك عملية ستستمر حتى يظهر فائض في قطاع التجارة الخارجية من

ميزان المدفوعات الإجمالي يمكن أن يعادل العجز المسجل في قطاع العمليات المالية الخارجية للحكومة لأغراض سياسية وعسكرية . ويمكن أن يقود هذا إلى توسع هائل في التجارة الخارجية يتخذ أبعاداً شديدة الضرر بالبلدان الأخرى ، إذ بسبب انخفاض الإنتاج وإفلاس المشروعات وتدمير صغار المنتجين ويقود إلى تفاقم حاد للتناقضات الاجتماعية .

وهكذا يتضح أن أسعار الصرف العائمة أداة تستخدمها القوى الامبريالية الكبرى لإلقاء عبء الإنفاق العسكري ــ السياسي لحكوماتها في الخارج على عاتق البلدان الأخرى ، وهو ما يثير ، بصورة بدهية ، مقاومة شديدة من جانب الأخيرة ويشدد الصراعات بين الدول الامبريالية .

ولا بد من القول أخيراً ، ان فصل الهيئات الحكومية عن نشاطات سوق النقود ، وهو ما يدعو إليه فريدمان ، يتعارض جذرياً مع مضمون رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة . ولهذا السبب تبدو هذه الدعوة طوباوية تماماً . فحين كان يتم تحديد أسعار صرف العملات في السابق ، كان تغيير نسب التبادل يأتي لاحقاً لنقاشات واسعة تجري في البرلمان وفي غيره من المنابر العامة . في حين يغدو تدخل المصارف المركزية في أسواق النقد عملاً روتينياً يومياً ، في ظل أسعار الصرف العائمة ، ولا يخضع لأي رقابة من جانب السلطات العامة . ولهذا السبب كانت أسعار الصرف العائمة نذيراً بمخاطر حدوث « حرب نقدية » مع زحف الأزمة الاقتصادية العالمية . ونعني بالحرب النقدية اللجوء إلى إحداث تخفيضات جامحة ومتعمدة في أسعار العملات الرأسمالية بهدف الحصول على ميزات تنافسية في الأسواق العالمية . غير أن هذا هو ما حدث بالضبط أثناء الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات . فمثل هذه التطورات تفتح السبيل بوجه احتمالات التفاقم الحاد للتناقضات بين الدول الامبريالية وأمام المزيد من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الرأسمالي .

لقد دخلت نظرية أسعار الصرف العائمة إلى حيز التطبيق المواسع في السنوات الأخيرة في ميدان العلاقات النقدية الرأسمالية . ففي مارس (آذار) ١٩٧٣ تم تعويم كل العملات الرأسمالية الرئيسة من الناحية العملية ، برغم أن هذا التعويم كان « قذراً » بسبب تدخل المصارف المركزية في أسواق النقد .

وتحت إلحاح الولايات المتحدة ، كرست اتفاقية جامايكا شرعية هذه الآلية سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل . ذل أن للولايات المتحدة مصلحة في وجود أسعار الصرف العائمة ، التي تمكنها من اللجوء إلى سياسة الإغراق النقدي ، وهي أداة ماضية في الصراع التنافسي على منافذ التسويق وللتأثير على موازين المدفوعات . ومع أن ميثاق صندوق النقد الدولي

الجديد ينطوي على فقرة تدعو إلى العودة إلى نظام أسعار التبادل المستقرة (ولكن الأكثر مرونة) ، إلا أن معظم الاقتصاديين ورجال المال في الغرب أبدوا ، حتى الآن ، آراءاً شديدة التشاؤم بشأن إمكانية العودة إلى نظام الأسعار الثابتة في المستقبل القريب أو المنظور .

وفي الوقت نفسه تبين الوقائع أن نموذج الأسعار العائمة الآكاديمي « المتأنق » والمرسوم بدقة ، والذي يهدف إلى حل كل تناقضات آلية الدفع الدولية بعصا سحرية ، أخذ يصطدم ، بوضوح ، بوعورة الحقائق المميزة للرأسمالية . ويعلق أحد المختصين الأمريكيين بالشؤون النقدية ، وهو تشارلز كوبنر قائلاً إن نتائج التعويم الحر كانت كارثية ، « وعلى العموم فإن التعويم الحر أو النظيف قد سقط كلياً من أعين الناس بمجرد ظهور نتائجه في السوق »[1] .

يجدر بنا أن نلاحظ أنه حتى أولئك الاقتصاديين البرجوازيين المستعدين لانتقاد النظام النقدي والمالي للرأسمالية لا يستطيعون تجاوز حدود الإشارة إلى بعض ثغراته التي ساعدت على قيام الأزمة النقدية العالمية . ذلك أن منحاهم الطبقي الضيق وما ينتج عنه من قصور معرفي يمنعهم من رؤية صورة الأزمة وأسبابها الكامنة بشكل تام .

وعلى هذا لا يتفوه الاقتصاديون البرجوازيون ، عموماً ، بكلمة عن عوامل جوهرية ترتبط بالستراتيجية الاقتصادية والعسكرية — السياسية للدول الامبريالية مثل الإنفاق الحكومي الخارجي الهائل الذي يولّد الاضطرابات النقدية والمالية في العالم الرأسمالي . إنهم يركزون انتقاداتهم على ملاحظات تجريبية سطحية كالآلية النقدية لبريتون وودز ، على سبيل المثال . ويتجاهلون حقيقة كون الاضطرابات النقدية كامنة في صلب التناقضات العدائية المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي ، وبالدرجة الأولى التناقض بين الإنتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي الخاص . ويتخذ هذا التناقض الأساس ، في العلاقات الاقتصادية الدولية ، شكل تناقض بين الحاجة الموضوعية إلى المزيد من تدويل الروابط الاقتصادية وإلى تقسيم اجتماعي أوسع للعمل من جهة ، وبين التطور العشوائي وغير المتكافىء للرأسمالية العالمية من جهة أخرى . وإذا نظرنا إلى الأمر بمجمله فإن هذا يقود إلى المزيد من التفاقم في الصراع التنافسي بين الدول الرأسمالية .

في كتاب « رأس المال » سخر ماركس من الاقتصاديين البرجوازيين وأطلق عليهم تسمية لاذعة هي « المتنبئين بالمناخ الاقتصادي » لأنهم يبحثون عن أسباب وعلاجات العواصف العنيفة التي يشهدها السوق العالمية « في أكثر ميادين هذه العملية سطحية وتجريداً ،

---

(١) تشارلز ا . كوبنر ، « بعض الأفكار عن النقد العالمي » ، مجلة « المصرفي » ، لندن ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ ، ص ١٤٨٣ .

في دائرة تداول النقود »[1] . ونلاحظ أنه لم يطرأ الكثير من التغير منذ ذلك الحين . وهذا ما يفسر لماذا تعجز الوصفات التي يقترحها الاقتصاديون البرجوازيون للتغلب على الاضطرابات النقدية عن القيام بأي شيء يقود إلى إضفاء استقرار حقيقي على الآلية النقدية والمالية للرأسمالية العالمية .

(١) كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الثالث ، ص ٥٤٧ .

شرح لبعض المصطلحات :

وردت في الكتاب بعض المصطلحات الاقتصادية التقنية التي تحتاج إلى تعريف بها ؛ وقد تمت الإشارة لها في النص بنجمة طباعية . ونورد فيما يأتي شرحاً لها ؛ أما التعابير التي لا يجدها القارىء في هذا الملحق فان التعريف بها يرد مع متابعة فصول الكتاب اللاحقة ـــ **المترجم**

١ ـــ احتكار القلّة Oligopoly :

يميّز التحليل الاقتصادي البرجوازي بين مفهومي «**الاحتكار** monopoly» واحتكار القلّة ، حيث يعني الأخير الحالة التي يعتمد فيها السوق أو جزء كبير منه على عدد قليل من المنشآت . ولكي تتوفر صفة احتكار القلة لا بد وأن يمتلك كل من تلك المنشآت درجة ملموسة من التأثير الاقتصادي ، وأن تكون كل منها قوية بما يكفي لاهمال ردود فعل المنافسين .

ويزعم الاقتصاديون التبريريون أن هذا الوضع يساعد على استقرار الأسعار في السوق ، لأن المنشآت لن تجرؤ على رفع أسعار منتجاتها خوفاً من عدم استجابة المنشآت الأخرى وتحول الجمهور عن منتجاتها . وعليه يزعمون أن المنافسة تتركز ، في ظل احتكار القلة ، على تطوير نوعية المنتجات .

٢ ـــ الانحدار Regression ، تحليل الانحدار Regression Analysis :

إسلوب احصائي يستخدم لتحديد العلاقة بين متغير أو أكثر من جهة ، وبين استجابة متغير آخر لهذه التغيرات . وتسمى عملية تثبيت منحنى العلاقة بين مجموعة المشاهدات الاحصائية بـ «الانحدار» .

وتثبيت العلاقة بين س وص يتطلب تقدير قيمة احصائية تحدد التناسب فيما بينهما وتسمى هذه القيمة «**معامل الانحدار** Regression Coefficient . فلو قلنا إن س = $\frac{1}{2}$ ص ، فهذا يمكننا بالتنبؤ بما ستكون عليه س مع كل تغير في ص ، من خلال معرفتنا لمعامل الانحدار وهو $\frac{1}{2}$.

وثمة أساليب عدة لتحليل الانحدار أهمّها وأكثرها انتشاراً يسمى أسلوب المربّعات الصغرى . لكن ثمة حالات لا يكون من المنطقي فيها افتراض وجود علاقة خطيّة بين المتغيرات والاستجابة لها ، فيصبح تحديد شكل العلاقة أكثر صعوبة بكثير ، وقد لا يكون استخدام اسلوب المربعات الصغرى مفيداً في هذه الحال .

والتحليل الطيفي Spectral Analysis هو أحد الأساليب التي يمكن من خلالها تحليل الخصائص الدورية لمتغيّر وتثبيتها من معطيات السلاسل الزمنية .

٣ ــ الاقتصاد القياسي (أو القياس الاقتصادي) Econometrics :

أحد الفروع المهمة الحديثة لعلم الاقتصاد ، تكمن أهميته في القدرة على تقييم النماذج الاقتصادية الرياضية بتعابير رقمية ، ومن هنا فهو أحد وسائل تدقيق صحة النظريات الاقتصادية عبر استخدامه لأساليب الاحصاء الحديث .

ان النظرية الاقتصادية تكتفي بتثبيت وجود علاقة بين مجموعة من المتغيرات (كالقول بوجود علاقة بين الاستهلاك والدخل) ؛ ويعبر النموذج الرياضي عن هذه العلاقات بصياغات رمزية وصورية . أما الاقتصاد القياسي فيستخدم المعطيات المتاحة واقعياً ليثبت وجود هذه العلاقة أو لينفيها ، ومن ثم فعليه البرهنة على الشكل المحدد الذي تتخذه العلاقة بين المتغيرات .

٤ ــ أثر بيجو The Pigou Effect :

يُنسب هذا الأثر إلى الاقتصادي أ . س . بيجو (١٨٧٧ ــ ١٩٥٩) ؛ ويتلخص رأيه في أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل فقط ، بل قد يرتفع الأول مع بقاء الدخل ثابتاً إذا كانت الأسعار تتجه إلى الهبوط . كما قد يرتفع الاستهلاك ويتجاوز الدخل نفسه إذا استطاع الناس سحب مدخراتهم السابقة خلال أي فترة .

٥ ــ البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment :

يقصد بها حالة البطالة التي يواجهها أفراد لفترة مؤقتة برغم وجود طلب على العمل في البلاد ، ويعود هذا إلى أن هؤلاء الأفراد لا يتمتعون بالمهارات المطلوبة أو أنهم لا يعرضونها في الوقت المطلوب أو المكان المطلوب لتلبية هذا الطلب .

٦ ــ الدالّة Function :

هي العلاقة التي تقوم بين متغيرين ، أياً كان الشكل الذي تتخذه العلاقة . ويقال عند ذاك أن ص = ح (س)، أي أن ص هي دالة س. ومن المهم التأكيد هنا أن الدالة لا تعني علاقة سببية بالضرورة.

وتكون **الدالة خطية** Linear إذا كانت العلاقة بين المتغيرين تتخذ شكل خط مستقيم على المنحنى. أما **الدالة المتجانسة** Homogenous فهي التي تتغير قيمتها بشكل متناسب مع التغيرات في قيم كل المتغيرات المستقلة .

٧ ــ الحدّية Marginalism :

تعتبر الماركسية هذا المذهب أول ردّة كبرى في علم الاقتصاد وتعبيراً عن تعفن الفكر البرجوازي واتجاهه إلى النزعة التبريرية . وينسب هذا المذهب إلى كل من وليم ستانلي جيفنز (١٨٣٥ ــ ١٨٨٢) وكارل مينكر (١٨٤٠ ــ ١٩٢١) وليون فالراس (١٨٣٤ ــ ١٩١٠) اللذين أوجدوا ما يسمى بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد ، بتطبيق الفلسفة النفعية ومفاهيمها عليه . بموجب هذه النظرية لا تتحدد القيمة على أساس موضوعي ، بل هي مقولة ذاتية تتحدد بمنفعة آخر وحدة متاحة للمستهلك (الوحدة الحدية) من السلعة .

الناتج الحدي Marginal Product ، هو الكمية المضافة إلى اجمالي الناتج عند إضافة وحدة إضافية واحدة من رأس المال والعمل .

٨ ــ الميل للاستهلاك ، الميل للأدخار Propensity to Consume, Propensity to Save

مفهومان بلورهما كينز (١٨٨٤ ــ ١٩٤٦) في كتابه «النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود» ويقصد بهما الحصة من اجمالي الدخل التي يتم استهلاكها واستثمارها على التوالي .

ــ الميل الحدي للاستهلاك والادخار Marginal Propensity :

تمثل هذه النسبة المخصصة من كل وحدة إضافية من الدخل للاستهلاك والاستثمار . وعليه فان مجموع الميلين الحديين يساوي واحد . وينطلق كينز من وجود «قانون سايكولوجي» على حد زعمه ، ينص على أن المجتمع لا يزيد استهلاكه بالنسبة ذاتها التي يزيد بها دخله .

٩ ــ منحنى الطلب الحلقي أو المفتول Kinked or Kinky demand Curve :

صيغ هذا المنحنى من قبل الاقتصاديين التبريريين لاحتكار القلة (انظر المفردة الأولى) ، ويستند هذا إلى الزعم بأن التداخل بين نشاطات رجال الأعمال في أسواق احتكار القلة يؤدي بهم إلى الاقتناع بأن انخفاض الأسعار دون المستوى السائد سيدفع منافسيهم إلى القيام بالشيء ذاته ، في حين أن قيامهم برفع الأسعار لن يجبر منافسيهم على ذلك . وهذا ما يجعل منحنى الطلب ملتوياً أو ثابتاً عند النقطة التي تمثل السعر السائد .

ويستخدم هذا المنحنى لتفسير الجمود المزعوم للأسعار في أسواق احتكار القلة ، على العكس من حالة الأسعار في أسواق المنافسة .

١٠ ــ معامِل رأس المال ــ الانتاج Capital-Output Coefficient or Ratio :

هي نسبة الكلفة الرأسمالية إلى قيمة الانتاج الاجمالي ، ولحساب هذه النسبة فائدة كبيرة في تحديد مردود الاستثمارات في القطاعات والفروع المختلفة .

أما **معامِل رأس المال ــ الانتاج الحدي** فهو مقدار الزيادة الناجمة في الانتاج عن استثمار

وحدة إضافية من رأس المال . فإذا كانت النسبة ٣ /١ على سبيل المثال فهذا يعني أن اضافة ٣٠٠ دولار من المعدات الرأسمالية ستغل زيادة مقدارها ١٠٠ دولار سنوياً . وإذا افترضنا سريان هذه النسبة على اقتصاد ما ، فهذا يعني ان استثمار ١٢٪ من دخل هذا البلد يغل زيادة في الانتاج مقدارها ٤٪ سنوياً .

١١ ــ معياري Normative :

يدّعي الفكر الاقتصادي البرجوازي أن الدراسة الاقتصادية ، لكي تكون «علمية» ، فيجب أن تخلو من الأحكام القيمية ومن اعتبار نظام اقتصادي ــ اجتماعي ما نظاماً أفضل من غيره . وبهذه الحجة ، وادعاء الحياد والتجرد العلمي يحول الاقتصاد البرجوازي النظام الرأسمالي إلى النظام العقلاني الوحيد الممكن ، إذ يعزلون دراستهم له أو لغيره من النظم عن سياقها التاريخي .

ويطلق هؤلاء على الدراسات الاقتصادية التي تنطوي على صياغات عما يجب أن تكون عليه المشاريع المنفردة أو السياسات العامة تسمية «الاقتصاد المعياري» Normative Economics أما الدراسات التي تقتصر على وصف ما هو قائم ، لا ما يجب أن يكون ، فتندرج تحت اسم «الاقتصاد الوضعي» Positive Economics .

١٢ ــ مرونة الاحلال Elasticity of Substitution :

يستعمل هذا المصطلح بأكثر من معنى . فهو يعني من وجهة نظر المستهلك مقياساً يبين سهولة أو صعوبة استعاضة المستهلك عن سلعة مقابل سلعة أخرى ، أما من وجهة نظر الانتاج (وهو المعنى المستخدم في الكتاب) فهو مقياس للقدرة على الاستعاضة عن أحد عوامل الانتاج واحلال آخر محله (رأس المال والعمل أساساً) . وتقاس هذه بتقسيم النسبة المئوية للتغير في تناسب المزج بين عاملي الانتاج على النسبة المئوية للتغير في الانتاجية الحدية لهذين العاملين .

فإذا ظهر أن قيمة المرونة عالية فهو يعني وجود درجة عالية من قابلية الاحلال والمزج بين عوامل الانتاج وبالعكس . وتساعد هذه النتيجة على معرفة إلى أي حد يمكن الاستعاضة عن عامل انتاجي بعامل آخر (أقل كلفة) .

١٣ ــ المتغير Variable :

بوجه عام ، المتغير هو أي كمية قابلة للتغير بعكس المقادير الثابتة ، ولكن يستعمل التعبير على

وجه الدقة للدلالة على مقدار يتغير ضمن نطاق معين من القيم . فلو افترضنا وجود حد أدنى من الانفاق الاستهلاكي لا يمكن أن يبقى المرء على قيد الحياة من دونه ، فإن هذا يُعدّ ثابتاً ، أما الانفاق الاستهلاكي الإضافي فهو متغير .

ـــ وفي كل علاقة رياضية نميز بين **متغير تابع** Depen dent ، يعتمد التغير في قيمته على التغير في قيمة متغير أو أكثر هي **المتغيرات المستقلة** Independent ، مع ضرورة الانتباه إلى أن المتغير التابع في علاقته بالمتغير المستقل لا يمثل بالضرورة علاقة النتيجة بالسبب .

ـــ **المتغير الداخلي والخارجي** .Endogenous and Exogenous Var :

المتغير الداخلي هو الذي تفسر النظرية أو النموذج سلوكه وكيفية تغير قيمته ، أما المتغير الخارجي فهو يتحدد كقيمة معطاة خارج إطار النظرية محل البحث ، وقد يسمى متغيراً مستقلاً autonomous . فنموذج الاقتصاد النفطي قد يتوصل إلى اعتبار كمية ما يخصص للاستثمار في اقتصاد كهذا معتمدة على مقدار الايرادات النفطية . لكنه يعامل المتغير الأخير بوصفه متغيراً خارجياً ، أي لا يحاول تفسير أسباب تغير الايرادات ولا التنبؤ بها .

١٤ ـــ مضاعف الاستثمار Investment Multtiplier :

نسبة تعبر عن الأثر الذي يحدثه مقدار محدد من الاستثمار الرأسمالي العيني على اجمالي الدخل أو اجمالي الاستخدام . ويبين هذا المفهوم المهم كيف تكون التقلبات الصغيرة في مقادير الاستثمار قادرة على توليد تقلبات أكبر بكثير في اجمالي الدخل والاستخدام .

وأول من استخدم هذا المفهوم في النظرية الاقتصادية ريتشارد كاهن عام ١٩٣١ ثم أدخله كينز إلى نظريته في كتابه «النظرية العامة ..» .

ولما كان المضاعف نسبة بين الاستخدام أو الدخل وبين الاستثمار ، فهو إذن مقلوب نسبة الادخار إلى الدخل ، أي مقلوب الميل الحدي للادخار .

١٥ ـــ النقود «الساخنة» Hot Money :

هي النقود التي تنتقل بسرعة من مركز مالي إلى آخر للاستفادة من مزايا الفروق في معدلات الفائدة قصيرة الأمد أو للتخلص من العواقب المالية لانخفاض العملة .

١٦ ــ النظام المفتوح والنظام المغلق Open and Closed Systems :

ينتمي هذان المصطلحان إلى فرع حديث التطبيق في علم الاقتصاد هو ما يسمى بتحليل النظم ، الذي تم تطويره في فروع الفيزياء الحرارية وعلم الأحياء .

النظام هنا ، هو في أبسط تعريف له ، بنية من التفاعلات بين عناصر مكونة له . والنظام المغلق هو مفهوم أكثر قدماً من النظام المفتوح ، لأن الكيمياء الفيزياوية اقتصرت على تناوله . فالنظام المغلق هو الذي يتحدد حصراً بتفاعلات عناصره بمعزل عن البيئة المحيطة به (مثل دراسة قوانين الغازات والعلاقة بين الضغط والحجم والحرارة) . أما النظام المفتوح فهو نظام يتبادل ويتفاعل مع محيطه الذي يضخّه بمواد ويتسلم منه المواد ويساعد على بناء وهدم عناصره . والكائن الحي هو نموذج للنظام المفتوح .

في الاقتصاد تنطبق مفاهيم النظام المفتوح بدرجة أكبر مما تنطبق تحليلات النظم المغلقة مع أن الأخيرة أبسط للمعالجة . ويتم «اغلاق النظام» أو النموذج حين يفسر كل عنصر (أو متغير) في النموذج عناصر أخرى ، ولا يبقى ثمة متغيرات تعتمد في تغيرها على أسباب تقع خارج النظرية أو النموذج .

١٧ ــ النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية Microeconomic and Macroeconomic Theory :

يعالج التحليل الاقتصادي الجزئي نشاط «الوحدة» الاقتصادية كسلوك المشروع وكيف يعظّم الربح ، كما يعالج كيفية تشكل الاسعار في الأسواق المختلفة ، وتتناول النظرية الجزئية كذلك سلوك الفرد المستهلك وميزانيته .. الخ .

أما النظرية الاقتصادي الكلية فهي التي تفسر النشاطات الاقتصادية على مستوى القطاعات أو البلد ، كنظرية الدخل القومي والاستثمار والدورة الاقتصادية .. الخ .

١٨ ــ النظرية الكمية في النقود Quantity Theory of Money :

طور هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي إرفنغ فيشر (١٨٦٧ ــ ١٩٤٧) وصيغتها الأساس هي أن إجمالي كمية النقود (سواء كانت أوراقاً نقدية أو ودائع مصرفية) مضروباً في سرعة دورانها يساوي المجموع الاجمالي للمعاملات التجارية مضروباً في المستوى العام للأسعار .

ويعني هذا أن ثبات سرعة دوران النقود ومجموع المعاملات يجعل من زيادة عرض النقود سبباً لارتفاع المعدل العام للأسعار . وإذا كان حجم المعاملات ثابتاً فلا بد أن تنجم زيادة المستوى العام

للأسعار إما عن زيادة كمية النقود المعروضة أو زيادة سرعة دورانها أو عن كليهما .

في فترة لاحقة تم تطوير هذه النظرية وسميت الصيغة الجديدة «**نظرية كامبرج في النقود**» . ولا تنطوي الصيغة الجديدة على فارق جوهري عن نظرية فيشر إلا في ابرازها لاهمية التغيرات في الطلب على النقود التي قد تكون لها أهمية لا تقل عن كمية النقود المعروضة في تحديد المستوى العام للاسعار .

١٩ ــ الفاعلون الاقتصاديون Economic Agents :

يستخدم هذا التعبير لوصف كل المساهمين في النشاط الاقتصادي بغض النظر عن مواقفهم الطبقية والتقسيمات الوظيفية، وبغض النظر عن كونهم منتجين (العمال) أو غير منتجين (رأسماليين، ملاك أرض).. الخ.

٢٠ ــ التمويل بالعجز Deficit Financing :

حتى مجيء كينز ، كانت القاعدة الكلاسيكية تعتبر أن الميزانية الحكومية الجيدة هي تلك التي يتطابق فيها جانب الايرادات مع جانب النفقات . لكن كينز تبنى وجهة نظر ترى أن زيادة الانفاق الحكومي بما يتجاوز الايرادات الفعلية هو وسيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي وأن هذا العجز الناجم عن زيادة الانفاق على الايرادات يمكن تغطيته بالقروض أو باصدار سندات حكومية ، أي بزيادة الدين الوطني .

الاقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر

تحليل نقدي

الجزء الثاني

ترجمة

عصام الخفاجي

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

حقوق الطبع محفوظة لمركز الابحاث
والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

الطبعة الاولى ١٩٨٨

ص. ب: ٧٣٦٦ دمشق، ٧٠٢٥ نيقوسيا، ١١١ براغ ١ تشيكوسلوفاكيا

تلكس NAHJ 412410 SY

المؤلـفون

ك . ب . كوزلوفا ـــ الفصل السابع
ف . آ . كوزنيتسوف
و آ . ك . كودرياڤتسيف ـــ الفصل الثامن
آ . ج . مليكوفسكي ـــ الفصل التاسع
ي . ب . كوشيڤرن ـــ الفصل العاشر
ر . آ . كوبيليوشنكوف ـــ الفصل الحادي عشر
ف . ي . زايكينا ـــ الفصل الثاني عشر
آ . ج . مليكوفسكي ـــ الفصلان الثالث عشر والرابع عشر

محتويات الكتاب

محتويات الجزء الثاني

الفصل السابع : المدرسة المؤسسية ١١
الفصل الثامن : محاولات إضفاء طابع اجتماعي على الاقتصاد
السياسي البرجوازي : المدرسة الفرنسية ٣٩
الفصل التاسع : التغيرات البنيوية في الاقتصاد الرأسمالي ٥٧
ونظريات التحول الاجتماعي للرأسمالية
الفصل العاشر : النظرية الاقتصادية للرأسمالية الإدارية ١٠١
الفصل الحادي عشر : مفهوم «رأس المال البشري» ١٢٩
الفصل الثاني عشر : مفهوم «دقرطة رأس المال» ١٤٧
الفصل الثالث عشر : الاقتصاد السياسي الراديكالي و«اليسار الجديد» ١٦٣
الفصل الرابع عشر : الأزمة العامة للرأسمالية والمذاهب
الاقتصادية البرجوازية بشأن التطور العالمي ١٧٥
شرح لبعض المصطلحات ١٩٥

محتويات الجزء الأول

مقدمة الطبعة العربية

تقديم

تمهيد : المرحلة الراهنة من أزمة علم الاقتصاد البرجوازي

١ ــ أزمة المذاهب التقليدية

٢ ــ « إعادة النظر في القيم »

٣ ــ تجديد نظرية « الاقتصاد المختلط »

٤ ــ آراء الاقتصاديين الغربيين في الأزمة والهجمات الجديدة ضد الماركسية .

الفصل الأول : تطور نظرية النمو الاقتصادي

١ ــ تطور نظرية النمو الاقتصادي . خصائص تطور النظرية الكلاسيكية الجديدة

٢ ــ تطور نظرية التقدم التقني الكلاسيكية الجديدة

٣ ــ التقدم العلمي والتقني ومشكلة التوزيع في النظرية الكلاسيكية الجديدة

الفصل الثاني : المرحلة الراهنة في « الثورة المضادة للحدّية » والكنزية

١ ــ نقد العقائد الكلاسيكية الجديدة

٢ ــ نظرية القيمة وتشكّل الأسعار . مناقشة عمل سرافا

٣ ــ نماذج النمو والتوزيع ما بعد الكينزية

٤ ــ نظرية النمو الاقتصادي والواقع

الفصل الثالث : مشكلة « الاستقرار » : النقدوية في مواجهة الكينزية

١ ــ من النظرية الكينزية إلى النقدوية
٢ ــ تبرير الرأسمالية على يد منظّري مدرسة شيكاغو
٣ ــ « أثر الثروة » وآلية إعادة الإنتاج الرأسمالي
٤ ــ مذهب « اقتصاد السوق »

الفصل الرابع : مشكلة التضخم

١ ــ المفهوم النقدوي
٢ ــ المفهوم الكينزي
٣ ــ مفهوم تضخم « دفعة التكاليف »
٤ ــ منحنى فيليبس
٥ ــ النظرية الاقتصادية والسياسية المضادة للتضخم

الفصل الخامس : أزمة الليبرالية الجديدة وتبلور نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي»

١ ــ الليبرالية الجديدة ، ناطق رسمي باسم مصالح رأس المال الاحتكاري
٢ ــ النموذج الليبرالي لاقتصاد السوق
٣ ــ الكينزية الجديدة ونموذج « اقتصاد السوق المتنوّر »
٤ ــ المذاهب الاقتصادية والصراع بين الأحزاب

الفصل السادس : أزمة المفاهيم البرجوازية عن العلاقات النقدية الدولية وتنظيم ميزان المدفوعات

١ ــ الأزمات النقدية وتطور المفاهيم البرجوازية
٢ ــ توازن ميزان المدفوعات كهدف للسياسة الاقتصادية
٣ ــ المفهوم المعدني للنقود العالمية
٤ ــ التناول الكينزي الجديد : تدويل الآلية النقدية
٥ ــ « الثورة النقدوية المضادة » وأسعار الصرف « العائمة »

شرح لبعض المصطلحات

الفصل السابع

المدرسة المؤسسية

١ ــ الخصائص المنهجية للمؤسسية
٢ ــ تناقضات الرأسمالية ومشكلة التحكم الاجتماعي بالاقتصاد
٣ ــ المفهوم المؤسسي لتحويل الرأسمالية

يتناول هذا الفصل المواقف النظرية والايديولوجية لأبرز ممثلي الاتجاه المؤسسي في الولايات المتحدة : ث . فبلن و ج . كومنز و و . ميتشل و ج . م . كلارك و ج . مينز و ج . كولم و ج . غالبرث و ر . هيلبرونر ، ممن تركوا تأثيراً ملموساً على الاقتصاد السياسي في القرن العشرين ، وبخاصة على تشكّل وتطور الإصلاحية البرجوازية .

نشأ هذا الاتجاه في الاقتصاد السياسي البرجوازي الأمريكي مع انتقال الرأسمالية إلى مرحلتها الاحتكارية ، حين تحرر بعض المنظّرين البرجوازيين من وهم التعلق بالمذاهب المدافعة عن اقتصاد المنافسة الحرة في السوق ولم يعد بوسعهم القبول بمذهب اللبرالية الاقتصادية القائم على مبدأ عدم تدخل الدولة في مجرى التطور العفوي . وكان اتجاه التفكير الجديد ينطوي ، على حدّ تعبير روبرت هيلبرونر ، على انبثاق « أفكار جديدة بشأن التحكم الاجتماعي » في مواجهة اللبرالية التقليدية[1] . وانطلق رواد الفكر الجديد من النزوع الموضوعي نحو إضفاء المزيد من « الجماعية » على عمل الاقتصاد ، معتبرين ذلك نقطة انطلاقهم للدعوة إلى الحاجة لصياغة نظرية عن « التطور القابل للإدارة » .

جسدت المفاهيم النظرية والايديولوجية للمؤسسيين الأفكار البرجوازية الاصلاحية بشأن التطور التاريخي للرأسمالية وتحولها إلى نظام اجتماعي مستقر خالٍ من التناقضات ، وهي أفكار مطروحة لمعارضة مفهوم ماركس عن التطور الاجتماعي والنظرية الثورية الاشتراكية .

---

(١) روبرت ل . هيلبرونر ، «بين الرأسمالية والاشتراكية : مقالات في الاقتصاد السياسي» ، نيويورك ، ١٩٧٠ ، ص١٠ .

لقد مر الاتجاه المؤسسي بتغيّرات ملموسة مد وصل إلى « ذروته التاريخية » خلال العشرينات والثلاثينات . وفي سنوات الستينات تم نفخ الروح فيه من جديد . وهكذا تأسس إتحاد لعلم الاقتصاد التطوري عام ١٩٦٥ بهدف تعزيز الاتجاه المؤسسي في علم الاقتصاد . وأخذ هذا الاتجاه يمارس نفوذاً متزايداً على النظرية الاقتصادية وسياسة الدولة . وأهم من ذلك كله ، بات يمارس نفوذاً متزايداً على الذهنية الاجتماعية وعلى ايديولوجيا قطاع واسع من المثقفين.فمع تفاقم التناقضات في كل من ميادين الحياة الاجتماعية ، ومع الفشل الذريع للأشكال المبكرة من التنظيم الاحتكاري للدولة ، تعرضت المفاهيم النظرية السائدة إلى المراجعة ، وتهاوت المفاهيم الكينزية والكلاسيكية الجديدة بشأن التطور المتوازن الخالي من الأزمات .

وهنا برز نزوع نحو « جَتمَعة » [إضفاء طابع اجتماعي على] التفكير الاقتصادي والمذاهب الاقتصادية ، مما جعل أفكار المؤسسّيين ومذهبهم الاقتصادي تجذب اهتماماً متزايداً . ذلك أن هؤلاء أبرزوا على الدوام دور العوامل الاجتماعية والسياسية والاجتماعية ـــ السايكولوجية والايديولوجية في العمليات الاقتصادية وفي تطور النظام الاجتماعي ككل .

لكن الاتجاه المؤسسّي تأثر ، في الوقت ذاته ، بالأزمة الحادة التي تعرض لها علم الاقتصاد البرجوازي . وقد تجلّت هذه الأزمة في التبرّؤ من « إيدلوجيا التقدم الصناعي » المفلسة والبحث عن أسلوب منهجي جديد في التحليل الاقتصادي ، والاعتراف بالحاجة لصياغة مفهوم للتطور الاجتماعي قادر على توفير أرضية نظرية لسياسة هادفة للدولة .

وثمة مظهر آخر للأزمة يتجلى في خلافات وتنوع آراء ممثلي الاتجاه المؤسسي أنفسهم ، إذ برزت مفاهيم « وسيطة » و« هجينة » عدة تشكل سمات الاصلاحية الاشتراكية الديمقراطية والرومانسية الطوباوية البرجوازية الصغيرة والراديكالية اليسارية .

١ ـــ الخصائص المنهجية للمؤسسية

احتل الاتجاه المؤسسي موقع الصدارة في الاقتصاد السياسي الأمريكي لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بفضل ثورستاين فبلن الذي يعتبر مؤسس هذا الاتجاه الفكري .[٢] وخلال سنّي العشرينات والثلاثينات اكتسب تعبير « المؤسسية » أو « الاتجاه المؤسسي » رواجاً

---

(٢) نشر ثورستاين فبلن (١٨٥٧ـــ١٩٢٩) ١١ كتاباً ، أهمها «نظرية الطبقة العاطلة» دار ماكميلان للنشر ، نيويورك ، ١٨٩٩ و«نظرية مؤسسة الأعمال» ، سلسلة المكتبة الامريكية الجديدة ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، و«موقع العلم في الرأسمالية المعاصرة» ، نيويورك ، ١٩١٩ ، و«المهندسون ونظام الأسعار» ، نيويورك ، ١٩٢١ و«الملكية الغائبة ومؤسسة الأعمال في الفترات الحديثة : حالة امريكا» ، منشورات جورج ألن وأنوِن ، لندن ، ١٩٢٤ .

واسعاً . ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى ردود الفعل التي أثارتها أعمال فبلن النقدية . لقد غدت هذه الأعمال « إنجيل » الحركة الجديدة في الاقتصاد السياسي ، تلك الحركة الموجهة ضد الفكر الاقتصادي التقليدي والساعية لصياغة نظرية شاملة عن التطور الاجتماعي .

ومع هذا ، فلا بد من أن نشير إلى أنّ الاتجاه المؤسسي لم يشكّل مدرسة فكرية خاصة في الاقتصاد السياسي ذات « زعيم » معترف به وتصور نظري متكامل بهذا القدر أو ذاك يمكن لاقتصادي هذه المدرسة أن يستندوا إلى أسسه بصورة مشتركة وأن يطوروه . ففي كل مرحلة من مراحل وجودها ، كانت المؤسسية كتلة رجراجة ومتنافرة من الأفكار . وظل مختلف الاقتصاديين الذين صُنّفوا تقليدياً بين أنصار الاتجاه المؤسسي يتميزون بتباين واسع في مواقفهم النظرية والايديولوجية ، وكذلك في نطاق المشكلات التي تناولوها .(٣)

إن ما يوحّد أنصار الاتجاه المؤسسي يكمن بالدرجة الأولى في نقدهم للنظرية الكلاسيكية الجديدة الجامدة ولمبادئها الاجتماعية الفلسفية وأسسها المنهجية المميزة .(٤) لقد انتقد هؤلاء المفهوم الكلاسيكي الجديد عن الاقتصاد التنافسي كما انتقدوا الفكرة القائلة أن توازن السوق هو الحالة « الاعتيادية » للنظام الاقتصادي . وأعادوا النظر بالفكرة الكلاسيكية الجديدة القائلة بوجود قدرٍ ما يحقق انسجام المصالح الاقتصادية ، بحيث أن أي انحراف عن التوازن يقود إلى توليد ما يتجاوزه بصورة طبيعية وحتمية .

وعلى الضد من النظرية الكلاسيكية الجديدة التي عرضت السوق بوصفه آلية شاملة محايدة شديدة الكفاءة لتوزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات البديلة الممكنة لها ، قام الاقتصاديون الجدد بدراسة السوق بوصفه مؤسسة اجتماعية تخضع إلى تحولات جوهرية في مجرى تطور الرأسمالية كما هو حال مجمل النظام المؤسسي .

إن انتقاد المؤسسيين للنظرية الكلاسيكية الجديدة لم ينصب على كشف خلل منطقها بقدر ما انصبّ على الاشارة إلى ضيق منهجيتها التي تجاهلت دور العوامل الاجتماعية والسياسية والاجتماعية ـــ

---

(٣) خضع الاتجاه المؤسسي للدراسة في الكتابات الاقتصادية السوفيتية على أيدي ا . ج . بلومن ول . ب . آلتر (انظر ، ا . ج . بلومن «مقالات في الاقتصاد النظري البرجوازي المعاصر : الاتجاهات الاجتماعية» ، دار نشر الاكاديمية الشيوعية ، موسكو ، ١٩٣٠ و«نقد الاقتصاد السياسي البرجوازي» ، الجزء الثاني ، دار نشر أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ، موسكو ، ١٩٦٢ ، ول . ب . آلتر «الاقتصاد السياسي البرجوازي في الولايات المتحدة» ، موسكو ، ١٩٧١ ، وكل هذه الأعمال باللغة الروسية .

(٤) يرى جون موريس كلارك أن تعبير «الاتجاه المؤسسي» جرى استخدامه لوصف عدد من النظريات التي «لا يجمع بعضها إلا القليل مما هو مشترك باستثناء افتراقها جميعاً عن جمود المدرسة «الحدية» (جون موريس كلارك «المؤسسات الاقتصادية والرفاه البشري» ، نيويورك ، ١٩٥٧ ، ص٥٦ــ٥٧) . ويطرح كلارنس أيرز فكرة مشابهة في كتابه «نظرية التقدم الاقتصادي : دراسة في أسس التطور الاقتصادي والتغير الحضاري» نيويورك ، ١٩٦٢ ، ص١١ .

النفسية في عمل الآلية الاقتصادية ، كما انصبّ على تبيان أن الحياد المزعوم للتحليل الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية الجديدة مستمد في الواقع من فلسفة اجتماعية محددة ذات نظام قيم خاص بها .

ومن هذه الزاوية انتقد فبلن والمؤسسيون الآخرون المذهب الحدّي الكلاسيكي الجديد حول القيمة والأسعار ونظرية المنشأة ومذهب طلب المستهلك .

مارس فبلن تأثيراً قوياً على التطور اللاحق للنقد المؤسسي لمذهب السوق الكلاسيكي الجديد ، كما مارس تأثيراً مماثلاً على مجرى البحث في نظام التنظيم الاقتصادي القائم فعلاً وفي مسائل الاحتكار والمنافسة . وفي كتابه الأول « نظرية الطبقة العاطلة » (١٨٩٩) يقدم فبلن تحليلاً نقدياً لنظام القيم اليومية والاجتماعية في المجتمع « المُتَحَضِّر » . لذا فليس مثيراً للدهشة إحياء الاهتمام بكتاب فبلن بعد ما يزيد على نصف قرن من صدوره ، حين تفاقمت شرور « حضارة الاستهلاك » الأميركية لتصل إلى ذروتها وحين برزت قضية « معايير القيم » لتتخذ بعداً جديداً بالارتباط مع مشكلة « نوعية الحياة » .

ركز المؤسسيّون أبحاثهم على آلية السوق دارسين السمات المميزة لعملها في الاقتصاد المعاصر ومزاياها وعيوبها الجوهرية ، وقدراتها الكامنة وحدودها . لقد وضعوا منهجيتهم في دراسة عمليات السوق في معارضة منهجية المدرسة الكلاسيكية الجديدة .

وبرغم ذلك ، فلا بد لنا أن نلاحظ المحدودية النسبية لنقد المؤسسيين للنظرية الكلاسيكية الجديدة ، إذ أن محاججتهم للأخيرة تحفزها ، في العادة ، الحاجة إلى تدعيم نظريتهم الاقتصادية بهدف جعلها أكثر « واقعية » وبالتالي أكثر فاعلية . ففي حين ينتقد المؤسسيون الأسس المنهجية الأساس للكلاسيكيين الجدد فيما يتعلق بالقيمة والأسعار والدخول ، نراهم يعترفون بالصحة العلمية للنظرية الكلاسيكية الجديدة في اقتصاد يلعب فيه السوق دور آلية التنظيم الوحيدة والشاملة .

إن نقد آلية السوق يكمن في صُلب المذهب المؤسسي الذي يبرز التناقضات بين المصالح الخاصة والاجتماعية في ظل الرأسمالية ويبين إمكانية معالجة هذه التناقضات من خلال التنظيم الحكومي . وتعرض المفاهيم المؤسسية هذا التنظيم بوصفه حاجة حيوية ونشاطاً منتظماً وهادفاً من جانب الدولة غايته أداء الوظائف التي تعجز آلية السوق أساساً عن أدائها ، وكذلك بوصفه إجراءً يثبّت ويصحح وينظم آلية السوق نفسها ، أي أن المؤسسيين يدعون إلى نظام تحكّم اجتماعي بالاقتصاد يساعد على الاستخدام التام لكل إمكانات آلية السوق ويقضي على سماتها السلبية ويعوض عن نواقصها .

يؤكد المؤسسيون على أن واحداً من أبرز « عيوب » آلية السوق يتمثل في أن تكاليف الانتاج الاجتماعية في اقتصاد السوق لا يمكن حسابها وعكسها بصورة كاملة ، لإن عمليات السوق تسجّل

بتعابير نقدية الكلفة الخاصة للانتاج . أما الضرر الذي يلحق بالبيئة و« التكاليف الاجتماعية » للمشروع الرأسمالي الخاص فلا تعكسها تقديرات السوق .(٥)

وثمة قصور آخر في آلية السوق يشير إليه المؤسسيون المعاصرون يتمثل في أن هذه الآلية لا تأخذ في الاعتبار ولا تؤمّن إلا إشباع تلك المتطلبات الاجتماعية التي يصاحبها طلب فعال* ، في حين أن تلبية متطلبات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من المنافع الاجتماعية يجب أن تتم عبر تحصيل الضرائب وإنفاقها . إن متطلبات كهذه تتعرض للاهمال والتخلف لأن اقتصاد السوق لا يعرف آلية لتلبية هذه المتطلبات شبيهة بالآلية التي تحفز الانفاق لأغراض الانتاج الموجه للسوق ولأغراض إشباع استهلاك السلع والخدمات . وفي الوقت نفسه تنزع الخدمات الاجتماعية الثقافية إلى اكتساب أهمية متزايدة لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بالمعنى الواسع للكلمة . وتغدو الفجوة بين مستوى تطور السلع والخدمات القابلة للتسويق وبين الخدمات الموجهة للاستهلاك الجماعي خارج السوق واحدة من أكثر التناقضات سطوعاً في المجتمع الرأسمالي المعاصر .

من هنا يكرس المؤسسيون اهتماماً خاصاً « لتشوّه » آلية السوق الناجم عن تحكّم الاحتكارات والتنظيم الاحتكاري الخاص للأسعار والانتاج ؛ كما يولون اهتماماً مماثلاً للتناقضات الناجمة عن البنية المزدوجة أو الثنائية للاقتصاد المعاصر أي بنية العلاقة بين المؤسسات العملاقة والمشروع الصغير والمتوسط .

يرى المؤسسيّون أن أدوات السوق للتنظيم الاقتصادي محكومة بأن تلعب دوراً متناقص الأهمية في اقتصاد شديد التطور تلعب فيه الاحتكارات العملاقة الدور الحاسم في الإنتاج ، ويخضع فيه مستوى وبنية الاستهلاك الجماهيري إلى تغيرات ملموسة . فعندما يصل المجتمع إلى مرحلة تطور كهذه لا يعود بوسع حوافز السوق ودوافعها فقط تحديد سلوك الفاعلين الاقتصاديين (المنتجون والمستهلكون ، المشترون والبائعون) في كل فترة زمنية معطاة . وهنا تتدخل عوامل واعتبارات من خارج السوق وأخرى فوق اقتصادية لتلعب دوراً متزايد الأهمية في العملية الاقتصادية . ويجرى اتخاذ القرارات الاقتصادية من زاوية تتناول اعتبارات الأمد البعيد .(٦)

ويسعى المؤسسيون لدراسة تفاعل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في مجرى التطور الاقتصادي الاجتماعي ، فضلاً عن دراسة الأبعاد البنيوية والتنظيمية والوظيفية للآلية الاقتصادية ككل من

---

(٥) انظر ج . م كلارك ، «مدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي» ، نيويورك ، ١٩٣٦ و«التحكّم الاجتماعي في الاقتصاد» ، مطبعة جامعة شيكاغو ، شيكاغو ــ الينوي ، ١٩٢٦ .

(٦) انظر روبرت ل . هيلبرونر ، «المستقبل كتاريخ» ، نيويورك ولندن ، ١٩٦٥ وكذلك كتابه «المشكلة الاقتصادية» «نيوجرسي» ١٩٧٠ .

زاوية ترى الدائرة الاقتصادية جزءاً من كائن عضوي اجتماعي متكامل يتداخل مع المنظومات الفرعية المختلفة الأخرى . وعليه تدخل النظرية الاقتصادية هنا في اتصال وثيق مع العلوم الاجتماعية الأخرى (مثل علم الاجتماع ، والعلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي وغيرها) بهدف تجاوز تقوقع وانعزال هذه الفروع عن بعضها البعض .

ووفقاً لهذا الأسلوب في التفكير تغدو المؤسسات موضوع البحث الرئيس من حيث أصولها وتطورها ودورها في تحديد السلوك الاقتصادي للأفراد والمجموعات الاجتماعية وسياسة الدولة .

إن مفهوم « المؤسسة » يستخدم هنا بأوسع معاني الكلمة للدلالة على التنظيمات الاقتصادية (أشكال الملكية ، بنى الإدارة والتنظيم ، وأنماط التفاعل .. الخ) ، وتنظيم الشؤون السياسية وسلطة الدولة والنظام القضائي والعلاقات المتبادلة بين مختلف المجموعات الاجتماعية والاستخدامات الاجتماعية المتعارف عليها للتقاليد الوطنية وخصائص الوعي الجماعي وبنية القيم الايديولوجية .

ومع أن النظام المؤسسي يخضع للتناول في سياق تاريخي مجسّد ، إلّا أن المؤسسيين يعتبرونه نتاج تطور عفوي محكوم بقوانين وموضوعاً للتأثير الواعي للجهود الاصلاحية . والبحث في تطور النظام المؤسسي هو الذي قاد إلى ظهور المفهوم المؤسسي لمراحل النمو الاجتماعي ، كما أن محاولات إبراز المميزات الوطنية « للبيئة المؤسسية » في البلدان المختلفة ساعدت على ظهور التحليل المقارن للنظم الاقتصادية كفرع من فروع علم الاقتصاد .

وفي مواجهة المفاهيم الاقتصادية المغلقة القائمة على الاستنتاج جاء المؤسسيون بأسلوب يزاوج بين الفروع العلمية في التحليل الاقتصادي ضمن سياق اجتماعي ـــ تاريخي مجسّد . وفي مواجهة « التحليل البحت » دعوا إلى القيام بدراسة شاملة للنظام الاقتصادي القائم فعلاً . وعلى خلاف الصياغات النظرية التجريدية وغير التاريخية للكلاسيكيين الجدد ، حاول المؤسسيون استخدام أسلوب البحث التاريخي لدراسة الظواهر الفعلية في حالة حركتها ، ولاظهار الروابط السببية فيما بينها والعوامل المحددة لمجرى تطورها وقواها المحركة وآفاقها .

وفي ميدان إرساء الأساس الفلسفي للاتجاه المؤسسي لعب دوراً مهماً الفيلسوفان الأمريكيان تشارلز بيرس وجون ديوي مؤسسا المذهب البراغماتي الذرائعي ، إذ صاغا المفهوم « العملي » للحقيقة ، وكذلك طرحا مبدأ « مضاداً للمذهبية » للنسبية في الميدان النظري وفكرة التأثير الفعال على الظروف الاجتماعية .

كما تأثرت النزعة المؤسسية بـ « المدرسة التاريخية » الألمانية التي اتبعت نهجاً تجريبياً مضاداً للاستنباط ، وتبنت مفهوم تطور المجتمع وفق مراحل وركزت على دور المعايير القانونية وسياسة الدولة في التطور الاجتماعي . وثمة رابطة ايديولوجية عميقة كذلك بين المؤسسيين وعلماء الاجتماع والاقتصاديين البريطانيين من دعاة الاصلاحية البرجوازية . ويحتل جون هوبسن الموقع الأبرز في هذا المجال .

يجمع المؤسسيون المنهج النقدي و« السلبي » مع الحافز « الإيجابي » لصياغة المسائل من زاوية الأهداف والآراء البراغماتية ، الرامية لإصلاح وتحديث النظام القائم . هذان المبدآن يجمعهما كل من الاقتصاديين بطرق مختلفة ، إذ يتم التركيز في كل حالة على أحدهما . وعلى حد تعبير جون م . كلارك مثل كل من فبلن وكومنز « أحد القطبين » . فقد وجه فبلن نقداً حاداً ولاذعاً إلى حضارة المشروع (أو حضارة البزنز) . لقد رفض تلك الحضارة من منطلق آيديولوجي ولم يقدم أي توصيات سياسية بديلة ، بل اتخذ على العموم موقفاً « متشائماً » من آفاق الاقتصاد الرأسمالي . وعلى خلاف فبلن كان منهج كومنز نموذجاً للبراغماتية .

وفي معرض نقد المفهوم الكلاسيكي الجديد لآلية السوق ومذهب ادوارد تشامبرلن عن المنافسة الاحتكارية ، جاء كلارك نفسه بصياغة « إيجابية » لمشكلة التكاليف في ظل الإنتاج واسع الحجم ، وهي الصياغة التي عرفت باسم النظرية الدينامية (الحركية) للمنافسة ولنظرية الدورة الاقتصادية . وقد انتزعت نظرية كلارك الاعتراف من جانب الدوائر الاكاديمية ودوائر الأعمال . لقد انصبّت مفاهيم كلارك بشأن « التخطيط الاجتماعي ــ الليبرالي » والرفاه الاجتماعي على هدف حفظ الرأسمالية من خلال تحسينها .

من جهة أخرى سعى ويسلي متشل لدراسة العمليات الاقتصادية انطلاقاً من غايات وأهداف « إيجابية » . فقد انطلق من « إيمان تفاؤلي » بقدرة التخطيط الوطني على المساعدة على تجاوز عيوب الرأسمالية ، فركّز على الدورة الاقتصادية ساعياً لإدخال مبدأ « الواقعية التجريبية » والتحليل الاقتصادي المعقد الذي يتناول تداخل الفروع العلمية المختلفة إلى علم الاقتصاد بما يؤمن الاستقرار الاجتماعي ويجعل الدورة الاقتصادية أخفّ حدّة .

وبفضل اتجاهات المؤسسيين الاصلاحية وسعيهم لبلورة تحليل معقد ودينامي (حَرَكي) للنظام الاقتصادي ، كانوا بالفعل رواداً للبحث في ظواهر جديدة عدّة وتوصلوا إلى قراءة أو رؤية جديدة لمختلف المشاكل في إطار الاقتصاد السياسي البرجوازي . فقد درسوا تركز الانتاج ورأس المال وآلية الملكية والسيطرة والسلطة الاقتصادية للمؤسسات الاحتكارية والنزاعات بين مختلف المصالح الاقتصادية والعلاقة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص وتنظيم الدولة للاقتصاد .

وثمة ملاحظة مميزة تتمثل في أن كثيراً من هذه المسائل التي يدرسها اليوم منظّرون كلاسيكيون جُدَد أو كينزيون وتقع ضمن ميدان أبحاثهم ، إنما صيغت للمرة الأولى في الاقتصاد السياسي البرجوازي على يد اقتصاديين ينتمون إلى الاتجاه المؤسسي . وهكذا حظيت بالقبول التدريجي الفرضيات الأولى للمؤسسيين التي صيغت في البداية في صورة نقد واعتبرتها الغالبية المتزمتة بدعة أو هرطقة واضحة

وصريحة[٧] . وفي أواسط الستينات باتت مختلف المسائل التي أثارها في البدء المؤسسيون على الاقتصاد البرجوازي الأمريكي (مثل مسائل « التكاليف الاجتماعية الثابتة » والآثار السلبية غير السوقية للانتاج والاستهلاك ، و« تكلفة النمو الاقتصادي ») تتصدّر الاهتمام بوصفها مشاكل ملحّة تتطلب التحليل النظري .

لم تنتج النزعة المؤسسية أي مفهوم نظري متكامل و« بنّاء » يمكن أن يساعد على التحكم بالعمليات الاجتماعية ــ الاقتصادية ، إذ يعتقد المؤسسيون أن مثل هذه النظرية ينبغي بلورتها من خلال « إعادة تركيب » النظرية الاقتصادية القائمة وتحويلها إلى « علم اقتصاد سياسي » بحت . ولا بد لهذه النظرية ، في رأيهم ، أن تكون انتقائية قادرة على هضم وتمثّل العناصر القيّمة في كل المذاهب الأخرى . ويأمل كثير من المؤسسيين المعاصرين أن تتوافر إمكانية إنتاج نظرية اقتصادية واقعية وفعالة عبر « عملية تركيب » بين الأساليب الكلاسيكية الجديدة التقليدية والمؤسسية ، فيما يرى آخرون (مثل روبرت ل . هيلبرونر) أن علم الاقتصاد السياسي يجب أن ينتج عن « مزاوجة » الآراء الماركسية والأدوات الكلاسيكية الجديدة .[٨]

ويُعدّ كتاب أدولف لو « في المعرفة الاقتصادية : نحو علم للاقتصاد السياسي » واحداً من أهم الأعمال المنهجية التي أنتجها المؤسسيون خلال السنوات القليلة الماضية .[٩]

تتركز فكرة لو على أن « علم الاقتصاد السياسي » يجب أن تكون وظيفته إدارة الاقتصاد بهدف تحقيق غايات محددة . وينبغي لهذه الغايات أن تصاغ بما يؤمّن تلبية الاقتصاد ، عند تحقيق تلك الغايات ، المعايير المعيارية* المحدّدة للأداء « الحسن » (من حيث استخدام الموارد ، وحجم الانتاج وبنيته ، وتوزيع الدخل ... الخ) . وعلى النظرية الاقتصادية أن تمكّن أنصارها من صياغة الأهداف ، وفي الوقت نفسه من اختيار أساليب وأدوات التأثير على سلوك الفاعلين الاقتصاديين* ، بما يؤمن الأداء الكفؤ لمجمل الاقتصاد . وعلى العموم يتبنى أنصار الاتجاه المؤسسي نهجاً معيارياً في معالجة المسائل الاقتصادية ، منطلقين من أن التقييمات يجب أن تستند إلى تعليل علمي لكي يمكن « دمج » العلم بالقيم .

ولما كان المؤسسيّون ذوي حس نقدي ويبتغون دراسة القوى المحركة للتطور الاقتصادي واتجاهات

---

(٧) هكذا حظيت فكرة جون هوبسن بشأن الإدخار الفائض بقبول واسع خلال سنوات الثلاثينات في ظل أسوأ أزمة عرفها العالم . ففي مقال عن مساهمة هوبسن في علم الاقتصاد كتب ج . م . كلارك أن «البحث الجدّي في هذه الهرطقة ، كما عُرفت في السابق ، بات أمراً يحظى باحترام كامل» (ج . م . كلارك «جون م . هوبسن : مهرطق ورائد (١٨٥٨ــ١٩٤٠)» في مجلة الفلسفة الاجتماعية ، نيويورك ، تموز ١٩٤٠ ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، ص٣٥٦ .

(٨) روبرت ل . هيلبرونر ، «بين الرأسمالية والاشتراكية» ، ص١٢٤ــ١٢٥ .

(٩) أدولف لو «في المعرفة الاقتصادية : نحو علم للاقتصاد السياسي» ، منشورات هاربر ورو ، نيويورك وايفانستن ، ١٩٦٥ .

تطور النظام الرأسمالي ، فإن كثيراً منهم يبدي اهتماماً بالماركسية . وغالباً ما يقولون أن الماركسية هي واحدة من النظريات الكامنة في أصول الاتجاه المؤسسي . وما يستثير تقديرهم للماركسية بوجه خاص ، كما يقولون ، إنما هو منهجها ، أي التناول التاريخي والطابع الدينامي (الحركي) للنظرية و« إدماج » الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و« إدماج » التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي .

وبرغم ذلك ، فإن كل المؤسسيين ، وأياً كانت ميولهم ، يضعون نظريتهم في مواجهة الماركسية على الدوام . فهم لا يرون في الرأسمالية نظاماً استغلالياً ذا تناقض أساس بين الطابع الاجتماعي للانتاج وبين نمط التملك الرأسمالي الخاص . ولا يرون أن التعارض الطبقي الأساس المميز للرأسمالية هو بين العمل ورأس المال . إنهم يجابهون النظرية الماركسية في التقدم التاريخي عبر الصراع الطبقي بمفهومهم الخاص عن « التضامن الاجتماعي » .

وتتجلى المواقف الايديولوجية والمنهجية للمؤسسيين على أسطع وجه في نظرتهم إلى تناقضات الرأسمالية . فهم يؤمنون أن الأزمة المتعمقة لـ « الحضارة الصناعية » القائمة إنما تعود إلى الفجوة بين وتائر تقدم ومستويات تطور الميادين العلمية والتقنية والتكنولوجيا الصناعية من جهة وبين النظام المؤسسي من ناحية أخرى . ويدّعون أن هذه الفجوة يمكن التغلب عليها من خلال الاعتراف الاجتماعي بوجودها أولاً ومن ثم من خلال تشكيل نظام جديد يحظى بقبول إجماعي . والنظام المقصود هو نظام قيم اجتماعية وأخلاقية يلبي الشروط الجديدة والمتطلبات الاجتماعية عند هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع . وعلى هذا الأساس لا بد من تطوير « قواعد سلوك » جديدة تختلف المجموعات الاجتماعية بهدف توحيد كل القوى الاجتماعية وحشدها لحل المشاكل الملحة .

يستند هذا المخطط للتقدم الاجتماعي إلى منهجية متميزة ، إذ ينقسم نظام الانتاج الاجتماعي بموجبه إلى « الانتاج » بحد ذاته ، وهذا يتطور وفق منطق « مستلزمات الصناعة » الشاملة ، و« المؤسسات » بوصفها تجسّد نمط الانتاج الاجتماعي في أشكاله التاريخية والوطنية الملموسة . أما العلم والتكنولوجيا الكائنان في صُلب « الانتاج » فيظهران بوصفهما العاملين الرئيسين المحركين للتغيرات التاريخية في المرحلة الراهنة من مراحل التطور الصناعي . إن هذه القوى الدينامية البنّاءة تحتّم وتُملي « إعادة التركيب التكييفية » اللاحقة للنظام المؤسسي .

حقاً إن أهمية المعرفة العلمية التطبيقية قد ازدادت بشكل هائل خلال القرن العشرين ، غير أن التقدم العلمي والتقني ، حتى في يومنا هذا ليس قوة مكتفية بذاتها مجرَّدة من أي عناصر اجتماعية وعاملة خارج الاطار المؤسسي . إنها موجودة ضمن أشكال اجتماعية محددة . ويكتسب أهمية خاصة في هذا الصدد واقع أن طبيعة وحدود التغيرات المؤسسية « التكييفية » تتحدد ، في رأينا ، بالشروط الاجتماعية ــ السياسية . إن التقدم العلمي والتقني إذ يخلق متطلبات محددة ويحتم التغير الاجتماعي إلا أنه لا يحدد سرعة أو آلية مثل هذا التغير . والفصل الثنائي بين المعرفة العلمية المتضمنة في التكنولوجيا الصناعية من

جهة وبين المؤسسات من جهة أخرى هو مبدأ مميز من مبادىء المنهجية المؤسسية . ويبرز هذا المبدأ بوجه خاص في أعمال فبلن حيث يمكن للمرء أن يعيّن أصول المفاهيم الصناعية ــ التكنوقراطية التي يتبناها كثير من المؤسسيين المعاصرين .

لقد اعتبر فبلن إن التناقض الاقتصادي الأساس لرأسمالية القرن العشرين هو ذلك القائم بين « الصناعة » وبين « مشاريع الأعمال » التي قيّدت الانتاج وفقاً لمصالحها المالية . وهكذا يرى فبلن أن « الصناعة » بحد ذاتها (أي كل دائرة الإنتاج المادي أو دائرة عمل رأس المال الفعلي) لا تنطوي على أي تناقضات اجتماعية . وقام فبلن بربط تناقضات وتصادمات المجتمع الرأسمالي ، بالدرجة الأولى ، بعمل رأس المال في الميدان المالي ، كما ربطها بعمل رأس المال الزائف (المحتال) الذي يفرض ضغوطه على « الصناعة » .[١٠] إن أنصار الاتجاه المؤسسي يرفضون مفهوم القيمة الفائضة والاستغلال كمفاهيم طبقية اجتماعية تعبر عن محتوى العلاقة بين الطبقات المتضادة ؛ وعوض ذلك يتبنون موقفاً « فوق طبقي » دفاعاً عن المصالح الاجتماعية .

هكذا عرض فبلن فهماً « ثنائياً » للعمليات الفعلية بفصله رأس المال كوظيفة عن رأس المال كملكية ، وبفصله الملكية عن الوظائف الإدارية المباشرة . لقد أوضح السلطة الحقيقية للملكية المرتبطة بنظام محدّد يحفز السلوك الاقتصادي للشركات الكبرى ، ويعين أهدافها واختيارها لوسائل تحقيق تلك الأهداف . وفي الوقت نفسه صوّر فبلن الملكية في ظل نظام المنشآت بوصفها شيئاً خارج الانتاج .

كان فبلن يؤمن بأن المصالح الجماعية للمجتمع تتطابق مع مصالح النمو غير المعلق لكفاءة الانتاج . ولهذا السبب اعتبر المهندسين وغيرهم من المختصين العاملين في الصناعة الحاملين الطبيعيين والمباشرين للمصالح الاجتماعية ، وتناولهم بوصفهم طبقة متجانسة يتجلى وعيهم الطبقي في معارضة الهدر ومعارضة البطء في استخدام أو سوء استخدام إمكانات التكنولوجيا المعاصرة .[١١] فالمهندسون يجسّدون الأسلوب العلمي ويستشعرون الحاجة إلى « العقلانية » التي تمليها طبيعة تكنولوجيا الانتاج الحديث .

عكست نظرية الفصل الثنائي بين الصناعة والمشروع أوهاماً تكنوقراطية محددة وساعدت في الوقت نفسه على تغذية هذه الأوهام إلى حد ما . ذلك أن التعارض الذي طرحه فبلن بين مصالح « الصناعة » ومصالح « المشروع » أثّرت بمختلف الأساليب على أعمال كومنز ومتشل وتكويل ومينز وآيرز وغالبريث وهيلبرونر ، محددة آرائهم بشأن التناقض « الأساس » للرأسمالية المعاصرة .

يعرض ر . تكويل هذا التناقض باعتباره تبايناً بين « منطق النظام الاقتصادي » (وهو منطق يعتبره فوق أو غير اجتماعي) وبين آيديولوجيا رجال الأعمال التي فقدت الارتباط بالشروط الموضوعية للتطور الاقتصادي في القرن العشرين وبمتطلباته .

---

(١٠) ث . فبلن «نظرية الطبقة العاطلة» وكذلك كتابه «نظرية مشروع الاعمال» .

(١١) ث . فبلن ، «المهندسون ونظام الأسعار» .

ويطرح كومنز بدوره تصوّراً ثنائياً عن نشاط المنشآت الكبيرة ، حيث تتميز الأخيرة ، وفق ما يرى ، بجانبين متعاكسين . أحدهما يغطي القضايا المتعلقة بالتنظيم الأمثل للانتاج ويهدف إلى تلبية المتطلبات الاجتماعية . من هذه الزاوية يتم تصوير الانتاج بوصفه عقيماً من وجهة النظر الاجتماعية كما يتم النظر إلى المؤسسة كمشروع غايته تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية . أما الجانب الآخر من نشاط المنشأة فيرتبط بعملها كتنظيم لمشروع الأعمال الكبير ، غايته تحقيق أتم كفاءة في مراكمة القيم النقدية وتعظيم أرباح وقيم موجودات المشروع .

وعلى هذا الأساس ميّز كومنز بين نوعين من السلطة الاقتصادية (وبالتالي بين نوعين من تكوين الأرباح) أحدهما ناجم عن كفاءة الانتاج والثاني عن إمكانية ممارسة الضغط في ميدان علاقات السوق . ويرى كومنز أن النوع الثاني من السلطة الاقتصادية ينبغي أن يكون الموضوع الرئيس للتنظيم الحكومي . كما يعتقد أن واحداً من أهم مبادين « عقلنة » الرأسمالية إنما يكمن في خلق الشروط التي تكون المواقع التي تحتلها مختلف الشركات في السوق في ظلها ، وقدرتها على تحقيق الأرباح متوافقة مع مقدار مساهمتها في تكوين الدخل القومي ومع كفاءتها في الانتاج الاجتماعي . وبتعبير آخر فإن الهدف من هذه المقترحات هو القضاء على إمكانية تحقيق دخول « غير مكتسبة » (أو « غير مبررة » من وجهة نظر مصالح المجتمع) ؛ هذه الدخول التي تتحقق عبر رفع الأسعار ، واستغلال المستهلكين والتلاعب بالانتاج .

إن أعمال أكثر المؤسسيين المعاصرين شعبية ، جون كينث غالبريث ، تجسد الموقف المتناقض للمؤسسيين بوصفهم نقّاداً برجوازيين للنظام الرأسمالي ، كما تجسد الأسس الفلسفية العامة لهذا النقد ومنهجيته الملموسة .

يستخلص غالبريث مبادىء القابلية للحياة (الحيوية) وسلوك المنشآت الكبيرة من الخصائص النوعية لـ « التكنولوجيا » الحديثة ، ومن حاجات المؤسسات الكبيرة نفسها . ويعرّف التكنولوجيا باعتبارها التطبيق المنهجي للمعرفة العلمية والمعارف الأخرى في صورة منتظمة بهدف حل المسائل العلمية . هنا يجري النظر إلى « التكنولوجيا » بوصفها « ضرورة » أو عاملاً موضوعياً ذا منطق حركة خاص به ، يستطيع ، من خلال التخطيط الذي تمارسه المؤسسة ، أن يثوّر عمل مجمل النظام الاقتصادي .

واستناداً إلى غالبريث فإن « البنية التكنولوجية » هي حاملة مصالح المنشآت الكبيرة .[١٢]

---

(١٢) جون كينث غالبريث «الدولة الصناعية الحديثة» ، بوسطن ١٩٦٧ .

في مفهوم غالبريث لـ«البنية التكنولوجية» ينعدم التمييز لا من وجهة النظر الاجتماعية فحسب ، بل البنيوية كذلك . فالمفهوم يضم مدراء المشروع على كل المستويات ، والعاملين والاقتصاديين والمهندسين ومدققي الحسابات والمعلنين ومدراء المبيعات . وقد تعرض مفهوما «البنية التكنولوجية» و«المنشأة الناضجة» الى النقد من جانب بعض الاقتصاديين الذين ينتمون الى المدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي التي تتخذ من نيويورك مقراً لها . (أنظر : روبرت ل . هيلبرونر «الرأسمالية بلا دموع»

وبوسع المرء القبول بهذا الرأي مع إبداء تحفظ واضح . غير أن الأمر كله يكمن في أن هذه المصالح نفسها (أي الطريقة التي تصاغ بموجبها أهداف المنشأة والتي تتحقق بموجبها تلك الأهداف) تعكس محتوى نمط تنظيم محدد اجتماعياً ، أكثر مما تعكس « ضرورة » تقنية ــ اقتصادية ما أو تطلعات « فوق ــ اجتماعية » من جانب البنية التكنولوجية نحو تحقيق العقلانية .

يعارض غالبريث بين سلطة « البنية التكنولوجية » في « المؤسسة الناضجة » التي تتجلى عبر التخطيط في داخل المؤسسة وبين سلطة السوق معتبراً هاتين السلطتين أساسين للتنظيم الاقتصادي لا يمكن التوفيق بينهما . وعلى حد تعبيره في كتابه « الدولة الصناعية الحديثة » فمن المناسب مزج المصالح الاقتصادية للمنشآت الكبيرة مع مصالح المجتمع ككل . وعليه فليس مثيراً للاستغراب أن يتوصل غالبريث إلى إقامة تناظر مباشر بين التخطيط في ظل « النظام الصناعي الجديد » وبين التخطيط في الدول الاشتراكية ، خالطاً بذلك بين نوعين مختلفين جوهرياً من تنظيم الانتاج الاجتماعي ، أي بين الاقتصاد المخطّط حيث يستند نظام التخطيط المركزي إلى الملكية الاشتراكية ويخدم مصالح الانتاج الاجتماعي وبين الاقتصاد الرأسمالي حيث يتشابك تخطيط الاحتكارات الخاصة والتنظيم الحكومي مع المنافسة . لكن غالبريث أغمض عينيه في واقع الحال ، عن مسألة الأساس الاجتماعي ــ الاقتصادي للانتاج الاجتماعي مركّزاً على إدارة المنشآت الكبيرة بوساطة المدراء المحترفين .

في كتابه « الاقتصاد والمصلحة العامة » يصف غالبريث نوعين من التناقضات في اقتصاد الولايات المتحدة ، الأول هو التناقضات بين نظامي « التخطيط » و« السوق » . ويجري النظر إلى مجموعتي التناقضات هاتين خارج سياق النظام الاستغلالي ، كما يجري تصوير التناقضات كما لو كانت نتاج سيطرة أهداف اقتصادية محضة مصممة لتمهيد الطريق لتحقيق نمو اقتصادي بلا عوائق في إطار « نظام التخطيط » ، أي أن التناقضات تعبير عن التباين بين التفكير والمذهب والسياسة الاقتصادية وبين الشروط والمتطلبات القائمة للتطور الاجتماعي .

وعليه ، يزعم غالبريث إن المصلحة الأساس للمؤسسات الكبيرة ، المتمثلة بتأمين نمو مستمر ، تتناقض مع استغلال المستهلكين عبر آلية التسعير الاحتكاري . وبالتالي ينكر غالبريث كون المنشآت الكبيرة احتكارات . وارتباطاً بهذا يتوصل إلى استنتاج مفاده أن استغلال العمال ليس أمراً مميزاً لـ « نظام التخطيط » .

وبتوافق تام مع تقاليد الاقتصاد السياسي البرجوازي ، يستخدم غالبريث مفهوم « السوق » للاستغلال . ففيما يتعلق بالمستهلك يربط الاستغلال برفع الأسعار (على الضد من المستوى التنافسي « الاعتيادي ») ، وفيما يتعلق بالعمال يربط الاستغلال بتخفيض الأجر مقابل العمل . فلو أن رب

في مجلة نيويورك للكتب ، ١٩٦٧/٦/٢٩ وكذلك ادوارد نيل «علم الاقتصاد : انبعاث الاقتصاد السياسي» في كتاب «الايديولوجيا في العلوم الاجتماعية : قراءات في النظرية الاجتماعية النقدية» نشر د . بلاكبرن ، ١٩٧٢ .

عمل ما في صناعة ما استطاع أن يملي شروطه بحيث يحصل العمال على أجور تقل عما كانوا سيحصلون عليه في ظل منافسة حرة في السوق فإن هذا يعني أنهم تعرضوا للاستغلال . وحسب غالبريث يؤدي « نظام التخطيط » إلى تقليص الاستغلال بموجب هذا « المعنى الدقيق للكلمة » إلى حدّه الأدنى . ويرى أن الاستغلال لا تجري ممارسته على نطاق واسع إلا في ظل « نظام السوق » وفي ميدان العلاقات المتبادلة بين نظامي « التخطيط » و« السوق » سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد العالم كله حيث تمثل الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً « نظام التخطيط » الذي يواجه اقتصاد السوق في الدول النامية .

عند تناول العلاقات بين رأس المال والعمل ، يقصر المؤسسيون أنفسهم على الدوام ، على تلك العلاقات في « الميدان الصناعي » إذ يركزون على مسائل « الخصومة » بين المؤسسات والنقابات حول شروط الاستخدام والأجور بدل تناول مسألة التضاد بين المصالح الطبقية للبرجوازية والطبقة العاملة .

ومن السمات المميزة للمؤسسيين ادعاؤهم أنهم يتبنون موقفاً غير آيديولوجي أو فوق آيديولوجي وأن وصفاتهم لإصلاح المؤسسات القائمة تعبر عن مصالح المجتمع ككل ، وبالتالي تعبر عن المتطلبات المعللة علمياً لتطوره . أما التناقضات بين المصالح الاجتماعية المختلفة فيتم عرضها بوصفها تناقضات أو أخطاء في المذاهب أو السياسات أو الآيديولوجيا يمكن وينبغي أن يتم تجاوزها من خلال تطوير الوعي الاجتماعي وصياغة نظرية حديثة وتحسين آلية التنظيم الحكومي . إن هذا النهج يساعد على طمس الطابع الاجتماعي لتناقضات النظام الرأسمالي وتناقضاته الطبقية .

٢ ــ تناقضات الرأسمالية ومشكلة التحكم الاجتماعي بالاقتصاد

تطورت المفاهيم البرجوازية الاصلاحية بشأن التحكم الاجتماعي في الاقتصاد في المجتمع الرأسمالي المعاصر في اتجاهين . يدعو الاتجاه الأول ، وهو أكثر قدماً ، إلى إصلاح الشركات الكبرى والتنظيم الحكومي لآلية السوق القائمة على المنافسة . أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى ضرورة إقامة وتطوير نظام تخطيط مؤشر حكومي * . ومع أن هذين الخطين متمايزان إلا إنهما مترابطان بشكل وثيق فيما بينهما .

ينطلق أنصار الاتجاه المؤسسي من فرضية مفادها إن آلية المنافسة ، في المرحلة الراهنة من تركز الانتاج والتكامل الاقتصادي ، قد فقدت دورها كمنظّم شامل ينشط بحرية .

ولهذا يرفض المؤسسيّون الفرضية البالية عن كون اقتصاد القرن العشرين اقتصاداً تنافسياً سواء من حيث بنيته أو وظيفته . ويبرز في إطار الاتجاه المؤسسي اتجاه واسع ومتنافر يعالج مسائل انتشار الاحتكار وخصائص آلية السوق في ظل التنظيم الاحتكاري الخاص للأسعار وحجم الانتاج والاستثمارات . ويمثل هذا الاتجاه ج . مينز وكلير ولكوكس وكورون ادواردز و و . هـ . هاملتن ومارشال ديموك وجويل درلام و ر . برادي وجورج ستوكنغ ومايرن واتكنز وتيودور كريبس وجون م . بلير .

وفي بلورة مسألة انتشار الاحتكار والتنظيم الاحتكاري الخاص يعالج المؤسسيّون القضايا المتعلقة بتركز وتمركز الانتاج ورأس المال على مستوى المشاريع والشركات والصناعات والاقتصاد الوطني والعالمي . ففي أوائل الثلاثينات كان ج . مينز أول اقتصادي أمريكي يقدم مؤشرات إجمالية تبين تركز السلطة الاقتصادية في قبضة المؤسسات الكبرى ؛ وعلى هذا الأساس كان أول من صاغ نظرية الأسعار والأسواق « المدارة » .

أما اليوم فيولي المؤسسيّون اهتماماً خاصاً للمنشأة العاملة بوصفها مؤسسة فيعالجون مشاكل من نوع « تفكك » الملكية وانفصالها عن الادارة ، ودور المدراء المحترفين والدوافع والمحفزات السلوكية للمنشآت الكبيرة بوصفها الشريحة الدنيا في النظام الاقتصادي لرأسمالية المشاريع الكبرى المعاصرة . وهكذا طوروا في مواجهة النظرية الكلاسيكية الجديدة نظرية خاصة بهم عن المنشأة .

إن الوصفات المؤسسيّة للاصلاح تدعو إلى تكوين « اقتصاد مختلط » يعمل بكفاءة ، أي مزيجاً من القطاعين العام والخاص ، وتطوير تحكم الدولة بنشاطات المؤسسات الكبرى وبأساليب تنظيم السوق ، وتكوين آلية جديدة للسيطرة العامة على الاقتصاد تجعل بالإمكان ممارسة تأثير واع على مجرى التطور . لكن الآمال التي علقها المؤسسيون على التنظيم الحكومي لم تتحقق . وليس هذا فحسب ، بل إن مجرى الأحداث الفعلي أوضح أن من يُفترض خضوعهم للتنظيم يمكن أن يُخضعوا نشاط الأجهزة المنظِّمة لمصالحهم الخاصة ويحولوها إلى أداة فعالة للحفاظ على سلطتهم الاقتصادية والسياسية ولمضاعفتها . لقد تم إنشاء الأجهزة التنظيمية لخدمة نشاطات الأعمال الكبرى ، ولتسهيل مهمة الأخيرة في ترسيخ الاحتكار الجماعي في القطاعات المنظَّمة والحفاظ على هذا الاحتكار .

ولما جاءت نتائج مثل هذا التنظيم مخيبة للآمال ، أخذت المفاهيم المؤسسية تتطور تدريجياً من فكرة الاشراف على الشركات الكبرى إلى الفكرة القائلة بضرورة إدماجها في نظام للتخطيط الوطني والاقليمي لتوجيه تطور الصناعات المعينة والتأثير الحكومي على تكوين حجم وبنية الطلب الاستهلاكي النهائي على الخدمات في القطاع المعين . ويزعم المؤسسيّون المعاصرون المتخصصون في نظرية وتطبيق تنظيم المنافع العامة أن استخدام مؤشرات الخطة بالترافق مع وجود حوافز وقيود اقتصادية وتشريعية في ظل نظام جديد للحساب والسيطرة يمكن أن يلجم المؤسسات ضمن حدود معينة ويقيد النشاط الاداري ويحصره ضمن حدود السعي من أجل تحقيق الكفاءة .[١٣]

لقد كان موضوع تشريك الشركات الكبرى عبر الاشراف الحكومي على نشاطاتها موضع نقاش المؤسسيين منذ مطلع هذا القرن . وفي المرحلة الراهنة الأعلى من التشريك الاحتكاري الخاص ، أخذت المشاريع الكبرى تتعرض للنقد من جديد . إذ باتت مشكلة التحكم العام بنشاط المشاريع الكبرى

---

(١٣) هاري م . تريبنغ «الواقعية والملاءمة في تنظيم المنفعة العامة» ، في مجلة القضايا الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد ٢ ، حزيران ١٩٧٤ ، ص٢٠٩ـ٢٣٣ .

تتخذ بعداً شديد الحدة . وليس ثمة إجماع في الرأي بين أولئك الذين ينشدون إصلاح المنشآت بوصفها مؤسسات عامة . إذ يدعو البعض إلى إضفاء مكانة إتحادية خاصة على المنشآت الكبرى (وهي فكرة يعود طرحها إلى الثلاثينات من جانب المؤسسيين) . وهذا ما سيقيد امتيازات تلك المنشآت ويحدّد نشاطها بحدود المصالح العامة . في حين يبرز آخرون الحاجة لتطوير شكل مختلط بين الدولة والقطاع الخاص لتنظيم الإنتاج .

وهكذا يقترح مينز إقرار قانون خاص يلزم المنشآت الكبرى بالالتزام بقواعد معينة تتوافق مع « المنطق الاقتصادي للمشروع الجماعي » . ويحث مينز كذلك على ضرورة إدخال معايير ونظام معقد للمحاسبة ومراقبة نشاطات المؤسسات الكبرى وللإعلان عن تلك النشاطات . كما يدعو إلى تخفيض معدل الربح على رأس المال بعد اقتطاع الضريبة بنسبة تناهز ١٠٪ ولبلورة نظام لتقييم أداء كبار المدراء ولبلورة نظام آخر لتحفيز التشغيل الكفؤ للمنشآت (مثل تقديم المكافآت مقابل تخفيض التكاليف وتحسين غيرها من المؤشرات) . ومع أن مينز يعرض وصفة لتقليص أرباح الاحتكارات بحيث تصل إلى المعدل « الاعتيادي » ، إلا أنه لا يضع موضع التساؤل مبدأ الملكية الخاصة لرأس المال ولا « شرعية » حصص الأرباح كشكل من أشكال حق الملكية .(١٤)

تنطلق كل هذه المحاججات من فرضية مفادها أن « ثورة مشاريع » قد حدثت ونجم عنها انفصال لملكي رأس المال عن الإدارة . وهنا تتم المطابقة بين القيادة وبين الوظائف الادارية ، أي القدرة المباشرة على تبني وتنفيذ القرارات . إن مفهوم « المشاريع الجماعية » ومخطط الاصلاح المؤسسي المستند إلى هذا المفهوم يتجاهل قوة رأس المال المالي ، بل ويتجاهل في واقع الحال دور الملكية الرأسمالية الكبيرة بوصفها « مؤسسة » .

بدهي أن أحداً لا يعترض على فكرة ضرورة تحديد أرباح الاحتكارات أو على مقترح تحكم الدولة بمستويات وحركة الأسعار وما يستلزمه من تثبيت مؤشرات أسعار محددة ومعايير لمعدلات الأرباح . لكن أنصار هذه الاصلاحات لا ينبسون بشيء عندما يتعلق الأمر بالسؤال الأكثر جوهرية ، أي بالسبل العملية الكفيلة بضمان التحكم الحكومي باستخدام الموارد وتحديد التكاليف .

و« ستراتيجية الاصلاح » التي بلورها جون كينث غالبريث في كتابه « الاقتصاد والمصلحة العامة » نموذج آخر لـ « تشريك » المنشأة الكبيرة .

إن الإصلاح الرئيس الذي يدعو غالبريث إلى تحقيقه في « نظام التخطيط » هو ضرورة تشريك المشاريع التابعة إلى المجمّع العسكري ـــ الصناعي (أي تلك التي تنتج أكثر من نصف إنتاجها بموجب عقود مع الحكومة) ، إذ ينبغي تحويلها إلى مشاريع عامة من خلال شراء الدولة لأسهمها من الأفراد . أما المشاريع الكبيرة الأخرى فيجري تحويلها تدريجياً إلى « مشاريع عامة كلياً » أو يجري « تشريكها »

(١٤) غاردنر مينز «ثورة المؤسسات في امريكا» نيويورك ، ١٩٦٢ .

من خلال شراء الدولة لأرصدتها وسنداتها التي تدر فوائد ثابتة . ويؤمن غالبريث أن الثروة الخاصة ستبدد تدريجياً وبصورة طبيعية بمرور الزمن ولن تقوم لها قائمة بفعل الإرث والضرائب والأعمال الخيرية والتضخم .

وهكذا يحيل غالبريث المسألة الاقتصادية الرئيسة للثورة الاجتماعية، أي مسألة القضاء على الملكية الرأسمالية الكبيرة واستبدالها بالملكية العامة ، إلى جانب تنظيمي ــ تقني من جوانب سياسة الاصلاح . ويزعم أن « المشاريع كاملة النضوج » قد أطلقت « رصاصة الرحمة على سلطة مالكي الأسهم » وأحلت محلها « البنية التكنولوجية » . ويرى أن الاصلاح الذي يقترحه لن يجابه بمقاومة تذكر ، إذ لن يكون ثمة معنى لحماية « المصالح الرأسمالية بالمعنى الدقيق » ما دام حملة الأسهم سيتلقون تعويضاً وبالتالي فلن يُعانوا من الإصلاح ، أما البنية التكنولوجية فستؤدي وظائفها ببساطة بالتوافق مع المتطلبات التي تحددها قانونياً السلطة الحكومية الشرعية .

وعليه فإن الملكية ، وفق المفاهيم المؤسسية ، لا تلعب قط دوراً حاسماً . إنها مجرد نظام من الحقوق التي يجري تثبيتها في القانون ، وليست نظاماً من علاقات إنتاج اجتماعية .

يولي غالبريث في « ستراتيجيته للاصلاح » الدور الحاسم للتغيرات في السياسة الاقتصادية الحكومية ، إذ يقول ، أن هذه السياسة يمكن وينبغي أن توجّه نحو إعادة تكييف نشاط المنشآت الكبيرة بحيث تخدم المصلحة العامة . ولهذه الغاية من الضروري تقييد تدفق الموارد إلى الصناعات شديدة التطور ، وتغيير نظام الأولويات في الانفاق الحكومي وتنظيم أو منع تطور خطوط الانتاج والاستهلاك المضرّة اجتماعياً (للبيئة أو غيرها ..) أو تلك التي تتعارض بأي شكل من الأشكال مع المصلحة العامة . ويرى كذلك أن على الدولة أن تكثّف سياستها المضادرة للدورة وأن تبذل مزيداً من الجهد لموازنة وتنسيق « نظام التخطيط » وأن تمارس تأثيراً هادفاً على عملية الاستثمار وتوزيع الدخل .

إن المفاهيم الاصلاحية بشأن بث الاستقرار في الرأسمالية ودقرطتها تكرس اهتماماً كبيراً لسياسة الحكومة تجاه المشروع الصغير والمتوسط . ولهذا تولي « ستراتيجية » غالبريث للاصلاح اهتماماً فائقاً للاجراءات الهادفة لتعزيز تطور « نظام السوق » ولزيادة الدخول في هذا النظام وجعلها أكثر استقراراً ولتعزيز مواقع « نظام السوق » في مواجهة « نظام التخطيط » .

ومن السمات المميزة للاصلاحات التي يقترحها غالبريث هي أنه يعرضها بوصفها « نظرية جديدة للاشتراكية » ، ظهرت إلى الوجود بحكم متطلبات خصائص الاقتصاد الحديث وتلبية لها . وليس من دون مغزى أن الفصل الرئيس في كتابه المكرس لستراتيجية الاصلاح معنون « الضرورة الاشتراكية » . وفي معرض تأكيده على أن « اشتراكيته الجديدة » مشروطة بظروف موضوعية ، يبين غالبريث أن الأمر لا يتعلق باختيار ايديولوجي ولا بالمشكلة التقليدية في المفاضلة السياسية بين الرأسمالية

والاشتراكية . إن الأمر يكمن ، في رأيه ، في تطوير « عناصر الاشتراكية » القائمة التي لا يمكن للمجتمع الأمريكي من دونها أن يبقى قادراً على الحياة .

ولما كان غالبريث يرى في التباين بين نظامي « التخطيط » و« السوق » والفجوة بين مستويي تطورهما المشكلة البنيوية المركزية التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ، فإنه يعتبر الحاجة إلى اجراء تحولات اشتراكية ناتجة بالأساس عن « تخلف نمو نظام السوق » . ولهذا فإن إضفاء الانسجام بين التخطيط والسوق يمر ، في رأيه ، عبر إصلاح « نظام السوق » ومزجه بـ « نظام تخطيط » معدّل . ويؤكد غالبريث على أن جزءاً من « نظام السوق » ينبغي « تشريكه بالكامل » كالسكن والنقل في داخل المدن والخدمات الصحية وغيرها من القطاعات ذات الأهمية الخاصة للمجتمع . أما فيما يخص باقي قطاعات نظام السوق فيقترح إشاعة التعاون فيها ، والتدرج في إقامة اتحادات إنتاجية وحرفية .

في معرض البحث عن سبل مناغمة المصالح العامة والخاصة عبر إجراء إصلاحات فوقية ، يعلق المؤسسيون آمالهم دوماً على إمكانية قيام المشاريع الكبرى بـ « إصلاح نفسها » ، إذ يعتقدون أن المؤسسات الاحتكارية قادرة على « التشريك الذاتي » . إن هذا التعبير ينطوي على إحداث تغيرات في سلوك المؤسسات الكبيرة تجعل بالإمكان التنسيق بين نشاطاتها إلى حد ما وتجاوز « الإفراط » في المنافسة بين الاحتكارات ، والتوفيق بين مصالح مالكي رأس المال ومصالح عمال المصانع والمكاتب ومصالح المستهلكين ، وإشراك المؤسسات في حل المشاكل الوطنية (كحماية البيئة وتطوير التعليم والتدريب المهني) .

تحظى تقاليد وإيديولوجيا « المشروع الحر » في الولايات المتحدة ، حيث تستقر أكبر احتكارات العالم ، بقوة لا مثيل لها في البلدان الرأسمالية الأخرى . من هنا كان مصدر النظريات الكثيرة عن « التشريك الذاتي » للمشاريع الكبرى (مثل نظريات « اشتراكية المؤسسات » و« المسؤولية الاجتماعية » للمدراء و« المؤسسة الناضجة » كمؤسسة اجتماعية جديدة و« اللائحة الجديدة لأخلاقيات » الشركات الكبيرة وغيرها) . ولقد لجأ ايديولوجيو البرجوازية الاحتكارية إلى الاستخدام النشيط لهذه النظريات لمجابهة الأفكار الداعية إلى ضرورة التنظيم الحكومي للاقتصاد والسيطرة على المشاريع الكبرى وتطوير التشريعات الاجتماعية .

وخلال السنوات القليلة الماضية نشط بعض الناطقين البارزين بلسان النشاطات الاحتكارية في ميدان حث المشاريع على « إصلاح » أنفسها والارتقاء بـ « مسؤوليتها الاجتماعية » . ذلك أن الحركة الديمقراطية التي ترفع مطالب حماية البيئة وتبذل الجهود للدفاع عن مصالح المستهلكين وتتخذ مواقف معادية لتضخم الأسعار والشحة المصطنعة للسلع ، إنما تمثل خطراً متزايداً على مصالح مشاريع الأعمال الكبيرة . وفي هذه الظروف ، لجأ القطاع الأكثر « بعداً للنظر » في أوساط البرجوازية الاحتكارية إلى اتخاذ اجراءات وقائية بالتخلي عن بعض امتيازاته وأرباحه بهدف الحفاظ على مواقعه الأساس .

أما السبيل الثاني الذي سلكه المؤسسيّون لإصلاح الرأسمالية فيكمن في التخطيط الوطني المؤشّر . إن بلورة وتطور مفاهيم التخطيط تعكس استجابة بعض المنظرين البرجوازيين لتناقضات الرأسمالية الاحتكارية من جهة ، ولنظرية وممارسة التخطيط في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ، من جهة ثانية .

ولما لم يكن لدى المؤسسيين نظرية اقتصادية ــ سياسية متكاملة حول التخطيط المؤشّر ، فقد اقتصرت نقاشاتهم في هذا الخصوص على الجانب البراغماتي إلى حد كبير . ومنذ سنوات العشرينات كانوا يتطلعون إلى إيجاد « طريق وسط » بين القطبين المتعاكسين أي التخطيط التوجيهي المركزي (« الجماعية التامة ») وبين سياسة الحرية الشاملة .

وظلت الآمال معلقة هنا على « التجريبية » في ميدان العلاقات بين المشروع الخاص والدولة . ويلاحظ المؤرخ الأمريكي للفكر الاقتصادي لويس هـ . هاني ، وهو يسترجع أحداث الثلاثينات ، حين كانت الولايات المتحدة مسرحاً لنقاشات اجتماعية فلسفية ساخنة حول التخطيط وللخطب المتدفقة من جانب أنصار « النهج التقدمي الجديد » التي تردد صداها في كل أنحاء البلاد ، يلاحظ أن المؤسسيين من أمثال و . هـ . هاملتن و د . ج . تكويل و ج . مينز و و . آتكنز ، وإن حاولوا أن يلعبوا دوراً إيجابياً في حل مشكلة التحكم الاجتماعي بالاقتصاد ، اعترفوا صراحة بأنهم لا يمتلكون فكرة واضحةً عن غايات وأساليب مثل هذا التحكم . وهكذا كانوا يدعون إلى ضرب من « التخطيط غير المخطط » .[١٥] لقد كان المؤسسيّون يتطلعون إلى إجراء مراجعة شاملة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة والفلسفة الاجتماعية الليبرالية ، إلا أنهم عجزوا عن مجابهتها بأساس نظري وخط سياسي جديدين وراسخين من حيث التعليل العلمي .

فيرى بعض الاقتصاديين أن التخطيط واحد من الأدوات بيد سلطة الدولة التي ينبغي استخدامها لتعزيز « العدالة الاجتماعية » واستقرار النظام الاقتصادي القائم . فيما يراه آخرون كمرحلة جديدة وأرقى بكثير من مراحل التحكم الاقتصادي المركزي يتم الوصول إليها عندما يقيَّد المشروع الخاص ويجبر على ضبط نشاطه وحين تمارس الدولة تأثيراً متوازناً على عملية الاستثمار وتوزيع الدخول وتؤمن التطور الشامل للخدمات العامة . وفكرة التخطيط الوطني ، أياً كانت الصيغة التي تتخذها ، تنطوي على الدوام على البحث عن « أشكال هجينة » من التنظيم الاقتصادي الاجتماعي . فالمنظرون الاصلاحيون لا يأملون في أن يؤدي التخطيط المؤشر إلى ردم تقلبات الدورة الاقتصادية فحسب ، بل في أن يساعد على بث الاستقرار في النظام الرأسمالي خلال الأمد البعيد .

وتمثل فكرة التوفيق الاجتماعي ومبدأ حرية الارادة والتعاون الاجتماعي خصائص مميزة لمفاهيم

---

(١٥) لويس هـ . هاني «تاريخ الفكر الاقتصادي» . منشورات ماكميلان ، نيويورك ، ١٩٤٩ ، ص٧٢٠ــ٧٢١ .

التخطيط البرجوازية الاصلاحية ، إذ يعلق الاصلاحيون آمالهم على تطور « حسّ المصلحة العامة » و« المسؤولية الاجتماعية » و« الروح التعاونية » وغيرها من المعايير المشابهة في سلوك المجموعات

الاجتماعية والفاعلين الاقتصاديين ، مؤكدين على أن الانتاج يجب أن يخضع مع هذا ، لإدارة المشروعات الخاصة . وما على الدولة سوى ضمان تسهيلات معلوماتية موثوق بها للمشروع الخاص واستخدام أقل الوسائل مباشرة للسيطرة عليه والتحكم به من خلال السياسات النقدية والائتمانية والمالية . وقد صيغ مفهوم « التخطيط الاجتماعي ــ الليبرالي » في الولايات المتحدة على يد و . متشل و ج . م . كلارك و ج . مينز و ج . كولم .

يرى متشل في التخطيط عملية تكييف دائمة تهدف إلى منع حدوث الاضطرابات والاختلالات ، وإلى تثبيت استقرار التطور الاجتماعي ــ الاقتصادي ، وتخفيف التناقضات ومنعها من التفجّر . ويؤكد على ضرورة عدم استخدام التخطيط كأسلوب طوارىء في الحالات الاستثنائية فحسب (مثل الحرب وأزمات الانكماش وغيرها) بل لا بد وأن يكون أسلوباً دائماً . ويرى أن التخطيط سيحرز تقدماً بتطور العلم ووسائل المعلومات وأساليب التأثير على عقول الناس ومع انتشار « قيم التفاهم المتبادل » والسلوك « المسؤولية الاجتماعية » لدى المجموعات الاجتماعية ذات المصالح المتباينة .

وكان ج . م . كلارك من أوائل الاقتصاديين السياسيين البرجوازيين الذين أولوا انتباهاً للتباين بين التكاليف الاجتماعية والتكلفة الخاصة . فتبنى فكرة مفادها أن الفجوة قابلة للتضييق إذا تم اتباع وسائل تهدف أولاً إلى تخفيف تقلبات السوق التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي لأن هذه التقلبات تقود إما إلى نقص استغلال الموارد الاقتصادية أو إلى الافراط في استغلالها ؛ كما تهدف ثانياً إلى تقليص « الآثار الخارجية » السلبية للمشاريع الرأسمالية الخاصة (على البيئة الطبيعية أو المحيط الاجتماعي) .

دعا مينز إلى التخطيط المستند إلى تقييم لموارد الانتاج الأساس والمتطلبات الأساس على نطاق البلاد كلها . وهذا ينطبق بوجه خاص ، على حد تعبيره ، على عملية تخصيص الاستثمارات الجديدة في عدد محدود من الصناعات القائدة . أما فيما يتعلق بالمشروع الخاص ، فلا بد للتخطيط أن يكون تأشيرياً غايته توفير المعلومات الضرورية وتوفير المؤشرات العامة لتبني قرارات محددة ، كما أنه يوفر المؤشرات اللازمة لسياسة الحكومة المالية والنقدية .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، أصبح كولم واحداً من أبرز أنصار التخطيط المؤشر . لقد انطلق هذا من ضرورة التخطيط لأن الاستثمارات والاستهلاك في القطاع الخاص ، فضلاً عن تطور القطاعين العام والخاص لا يمكن أن تتوازن بصورة تلقائية .

في السبعينات ، ومع تبلور عمليات الأزمة المتّسمة بالتضخم والبطالة الجماعية في الولايات المتحدة ، عدّل المؤسسيون آراءهم بشأن التخطيط بعض الشيء ، وحثّوا على ضرورة ربط النمو

الاقتصادي بمصالح التطور الاجتماعي بعيدة الأمد ، وعلى تقويم هذا التطور وفقاً لمجموعة معقدة من المعايير تعكس « نوعية الحياة »[١٦]

وهكذا يعترف روبرت ل . هيلبرونر في كتابه « بحث في الآفاق البشرية » بأن « قيم الحضارة الصناعية التي لم توفر لنا طوال قرنين التقدم المادي فحسب ، بل إنها منحتنا الاحساس بالحيوية والنشاط الهادف ، تبدو الآن في طور فقدان تبريرها » إذ أخذت هذه تخلي المكان « للشكوك وخيبات الأمل » .[١٧] و إذا ما أريد للتطور الاقتصادي أن يتوجه في مصلحة المجتمع فلا بد من حدوث « تحول شامل من الرأسمالية « الخاصة » إلى رأسمالية « الدولة » المخططة »[١٨] ، حسب تعبير هيلبرونر .

وفي معرض إبراز الحاجة إلى مستوى جديد نوعياً لتأثير الدولة الواعي على التطور الاقتصادي ، توصل كثير من المؤسسيين إلى مواقف محبذة لتحكم الدولة بتكوين الأسعار (وبالدرجة الأولى أسعار منتجات المنشآت الكبيرة) وبالدخول (أي معدلات الأجور التي يجري تثبيتها عبر آلية المساومات الجماعية ، فضلاً عن التحكم بمعدلات الأرباح) . وثمة اهتمام خاص يولى هنا للحاجة إلى اتباع الدولة سياسة مساواتية في ميدان إعادة توزيع الدخول .

تكمن وجهة النظر المؤسسية في أن هذه الاصلاحات وسيلة لتعزيز المؤسسات الرأسمالية الرئيسة .[١٩] إنها أسلوب للحفاظ على الرأسمالية التي « ستُحسَّن أداءها ، وتعزز سمعتها وتزيد قدرتها على الحياة » .[٢٠]

٣ ــ المفهوم المؤسسّي لتحويل الرأسمالية

يعتبر المؤسسيّون تناقضات المجتمع مشاكل منفصلة لم يجر حلّها أو مجموعات من المشاكل التي لا تربط بينها جذور مشتركة . وهكذا يجري تصوير تناقضات المجتمع الرأسمالي كما لو كانت تعبيراً عن التطور المتفاوت لمختلف جوانب ومكونات الآلية التقنية ــ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . إنهم يرون في « الفجوات المؤسسية » مفتاح التطور الاجتماعي .

ويكرس أنصار الاتجاه المؤسسّي الكثير من الاهتمام لـ « آلية التكييف » ، إذ يحللون متطلبات

---

(١٦) الان ج . غروشي «التدخل الحكومي والتحكم الاجتماعي بالمشاريع ، الموقف المؤسسي الجديد» ، مجلة القضايا الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد ٢ ، حزيران ١٩٧٤ ، ص٢٣٥ــ٢٤٩ .

(١٧) روبرت ل . هيلبرونر «بحث في الآفاق البشرية» ، نيويورك ، ١٩٧٤ ، ص٢١ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٥٧ــ٥٨ و٨٤ .

(١٩) هل من فائدة لعلم الاقتصاد ؟ قراءات في علم الاقتصاد السياسي» تحرير روبرت ل. هيلبرونر وآرثر م . فورد ، كاليفورنيا ، ١٩٧١ .

(٢٠) جون كينث غالبيث «النقود : من أين جاءت ؟ وأين ذهبت ؟» ، بوسطن ، ١٩٧٥ ، ص٣١٢ .

وسبل ووسائل التغلب على « الفجوات المؤسسية » التنظيمية والبنيوية والايديولوجية وغيرها وآلية تكييف النظام ككل إلى جانب عناصره المختلفة للشروط والمستلزمات المستجدة . إنهم يرون « آلية التكييف » كتشابك بين العوامل والقوى المتبلورة « في القاعدة » (أي ضمن النظام الاقتصادي نفسه) وبين العوامل والقوى التي يتم إدخالها « من القمة » عبر الاصلاحات والتشريعات والسياسة الاقتصادية الحكومية .

وثمة خلافات واسعة بين الاقتصاديين المؤسسيين فيما يتعلق بنطاق وأساليب ومحتويات الاصلاح الملموسة ، لكن ثمة سمات عامة مشتركة توحد التفكير المؤسسي . فكل أنصار مفهوم « التطور المُدار » الإصلاحي يتفقون ، كما أشرنا من قبل ، على إمكانية التعاون بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية ، كما يؤمنون جميعاً بإمكانية بروز « قيم سلوك جديدة » تعكس تطور الذهنية الاجتماعية « الجماعية » . فقد خرج جون م . كلارك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعدة أعمال اجتماعية ـــ فلسفية تحاجج بصورة حاسمة على أن الامكانية الوحيدة لانقاذ النظام الرأسمالي من « الجماعية التامة » (أي من الثورة السياسية وإعادة تركيب المجتمع على أسس اشتراكية) من جهة ، ولتجنب خطر الفاشية من جهة ثانية ، تمر عبر بلورة وتحقيق مبدأ « العقد الاجتماعي الارادي » والاعتراف بالحاجة إلى فعل واع لـ « عقلنة » النظام ومناغمة المصالح المختلفة .[٢١]

أما مفهوم التضامن الاجتماعي فقد طرحه في أسطع مظاهره المؤسسي الأمريكي ج . ر . كومنز ، لا سيما في كتابه « اقتصاديات الفعل الجماعي » .[٢٢] ففي معاكسة نظرية الصراع الطبقي الماركسية ، صاغ كومنز مفهوم « التطور الصناعي » الذي يتلخص في فكرة مفادها أن التناقضات الاجتماعية يجب أن تُستخدم كأداة فعالة لتحقيق التقدم الاقتصادي .

كان كومنز ايديولوجياً وممارساً للنشاط في حركة إصلاح التشريعات الصناعية والاجتماعية ، وقد جذب له أنصاراً عدة .[٢٣] وعلى حد تعبير الاقتصادي الأمريكي كينث بولدنغ « كان كومنز الأساس الفكري للاتجاه الجديد* ، وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي ومجمل الحركة الرامية إلى خلق دولة الرفاه في هذه البلاد »[٢٤] .

آمن كومنز بأن السبيل لإقامة مجتمع رأسمالي « منظّم بصورة عقلانية » يمر عبر تحسين وتطوير

---

(٢١) جون م . كلارك «البديل عن القناعة» ، نيويورك ، ١٩٤٨ وكذلك كتابه «معالم في زمن متغير» ، نيويورك ، ١٩٤٩ .

(٢٢) جون ر . كومنز «اقتصاديات الفعل الجماعي» ، منشورات ماكميلان ، نيويورك ، ١٩٥١ وكذلك كتابه «علم الاقتصاد المؤسسي ، موقعه في الاقتصاد السياسي» ، ماكميلان ، نيويورك ، ١٩٣٤ ، وكتابه «الاسس الشرعية للرأسمالية» ، مطبعة جامعة وسكنسن ، ماديسن ، ١٩٥٧ .

(٢٣) كينث هـ . بارمنز «أسس نهج كومنز التقدمي في السياسة العامة» في كتاب «العمل والادارة والسياسة الاجتماعية . مقالات في إرث جون كومنز» تحرير جيرالد سومرز ، مطبعة جامعة وسكنسن ، ماديسن ، ١٩٦٣ .

(٢٤) كينث بولدنغ «نظرة جديدة إلى المؤسسية» ، المجلة الاقتصادية الامريكية ، المجلد ٤٧ ، العدد الثاني ، ايار ١٩٥٧ ، ص٧ .

الجهاز المؤسسي بهدف الوصول إلى **اتفاقات تسوية إرادية** لمناغمة المصالح المتصادمة . ولم يكن ذهنه ينصرف إلى النزاعات الصناعية فحسب ، بل إلى كل النزاعات الاجتماعية على حد سواء .

يمكن تلخيص نظرية « النزاع الاجتماعي » بوصفها نقيضاً لنظرية الصراع الطبقي ، على الوجه التالي : ليست النزاعات الاجتماعية عدائية ولا تستند إلى قاعدة العلاقات الطبقية أو علاقات الانتاج . فالنزاعات تجليّات لجوانب مختلفة من التشابك بين مختلف المجموعات الاجتماعية في ظل كائن اجتماعي واحد . إنها العامل المحفز الضروري والحتمي للتطور الاجتماعي والتقدم . وهكذا لا بد من حل النزاعات عِبر « مأسستها » (أي عبر « تسويتها بشكل عقلاني ») انطلاقاً من قواعد اجرائية محددة ، وإقامة أجهزة تحكيم مناسبة واستخدام الوسائل السياسية والتشريعية .

يرى كومنز أن الغاية الأساس من « الادارة العلمية » في الصناعة هي تأمين تفاهم وتعاون متبادلين بين أرباب العمل والمستخدَمين . ويجري تصوير « النوايا الحسنة » المتبادلة باعتبارها أكثر العناصر أهمية ضمن « الموجودات غير المنظورة » لكل شركة على حدة وللمجتمع ككل على حد سواء . ويصوّر كومنز مجمل تاريخ حركة الطبقة العاملة في الولايات المتحدة باعتباره حركة تفهم متنامي للحاجة إلى إقامة علاقات صناعية استناداً إلى مبدأ التضامن القائم على « النوايا الحسنة » وخلق الشروط التي تساعد على تثبيت وتحقيق جاهزية الوصول إلى تسويات .

إن نظرية كومنز تعكس ايديولوجيا وممارسة « نقابية الأعمال » وقد ساعدت على تقديم « عقلنة نظرية » لهذه النزعة . فقد آمن كومنز ، مثل غيره من منظّري « الديمقراطية الصناعية » البرجوازيين ، بأن النقابات هي وسيلة حل مشاكل الاستغلال ، إذ لا بد من وجود نظام من القواعد والمعايير والنصوص التي تنظم العلاقات بين رأس المال والعمل وتحدد حقوق وواجبات كل منهما . إن هذا النظام سيمثل نوعاً من « دستور » للادارة الصناعية العقلانية .

وفي صياغته لفكرة تحقيق الوفاق الاجتماعي من خلال التسوية ، يتبنى كومنز المنهج البرجوازي التقليدي في تناول مشكلة المصالح المتصادمة ، أي منهج « المساومة » أو « القيود والموازنات » . وكان كومنز يعتقد أن « مأسسة النزاعات » أي تسوية وحل النزاعات بطريقة منظّمة تستخدم وتستند إلى اجراءات محددة ، يجعل بالامكان الوصول إلى « وجهة نظر اجتماعية حقاً » حول مختلف القضايا ، أي وجهة نظر تعبر عن « المصالح العامة » على الضد من المصالح الخاصة لمختلف المجموعات الاجتماعية .

إن الإيمان بمبدأ « الوفاق الاجتماعي » والاعتقاد بإمكانية الوصول إلى سياسة وطنية حكيمة من خلال الموازنة بين المصالح المتنازعة هي واحدة من أكثر الأوهام رسوخاً في الفلسفة الليبرالية التقليدية . وتتجلى هذه الأوهام في الفكرة القائلة بإمكانية تسوية أي نزاع إما بواسطة الاتفاق أو التسوية ، وبأن الأطراف المنخرطة في عملية « المساومة » مستقلة عن بعضها البعض ومتساوية من حيث القوة ، وأن سلطة الدولة عنصر مستقل وذاتي الحركة من عناصر النظام ، وإن القرارات التي يتم التوصل إليها على

أساس مبدأ القيود والموازنات هي قرارات حكيمة حقاً ، وإن كل القرارات المتخذة يتم تنفيذها دوماً .

يتميز موقف المؤسسيين في هذا المجال بتناقض عميق . فهم يدعون ، من جهة ، إلى ضرورة بذل جهود مكثفة لتنفيذ سياسة دولة بنّاءة وهادفة تعبّر عن المصالح الوطنية . وينطوي هذا على الحاجة إلى قيادة سياسية قوية ، ومؤشرات اقتصادية معيارية ونظام من الحوافز والكوابح للتأثير على سلوك الفاعلين الاقتصاديين . ومن جهة أخرى ، يتطلع المؤسسيّون إلى مبدأ القيود والموازنات ويرون فيه وسيلة لمناغمة القوى المتنازعة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . إنهم لا يقدمون أي تحليل اجتماعي معمق لتناقضات المجتمع المعاصر ، بل ينزعون على الدوام إلى المبالغة في إبراز دور العوامل والعمليات التي بوسعها تعزيز اتجاهات الانسجام والاستقرار .

ففي سنوات السبعينات أدت التوترات الاجتماعية المتزايدة والبطالة الجماعية والتضخم وتفاقم مشاكل الطاقة والمواد الخام والبيئة إلى توجيه الأنظار نحو زاوية جديدة لمعاينة مسألة المصالح الاجتماعية ، إذ ارتبطت هذه بقضية الأولويات والسياسة الحكومية على المستوى الوطني والحاجة إلى إقامة آلية مؤسسية تتيح صياغة وتنفيذ سياسة موجهة لخدمة المصالح الوطنية من خلال التأثير الواعي على عمليات الاستثمار وتوزيع الدخل . وتركز الاهتمام عند ذاك على تخطيط سياسة الدولة ورفع كفاءة قطاع الدولة وتحسين التعاون بين مشاريع الدولة والقطاع الخاص .

وظهرت أهداف وغايات التخطيط الوطني التأشيري وقد اكتست بعداً أكثر اتساعاً . فقد بات التخطيط يصوّر وسيلة لصياغة وتحقيق أهداف محددة للنمو الاقتصادي ولتنفيذ تصورات محددة بشأن تطوير قطاعات الاقتصاد القائدة . ويعزو المؤسسيّون دوراً متزايد الأهمية للجوانب والأبعاد المعيارية للتخطيط ، ساعين من خلال ذلك إلى بلورة معايير اجتماعية لتقويم منفعة وكفاءة التكاليف الاجتماعية .

تتسم معالجة المؤسسيين للتطور بالنظر إلى سلطة الدولة باعتبارها تلعب على الدوام دوراً ايجابياً ، وبالايمان بوجود إمكانات لا حدود لها لتحسين آلية الديمقراطية السياسية من دون الحاجة إلى الثورة السياسية أو تحويل قاعدة النظام الرأسمالي .

ويؤمن المؤسسيون بأن الغاية الأساس للسلطة السياسية هي إقامة وضع ملائم لتطور عمليات التكييف « من الأسفل » ، وتوجيه وتصحيح وتعزيز الآلية التي تتولد عن النظام الاقتصادي نفسه .

ويوم كان نمو الاقتصاد الرأسمالي مستمراً بصورة نسبية خلال الخمسينات والستينات ، لم يكتف المؤسسيّون بتبني الأوهام بشأن نشوء حقبة جديدة من التطور المتوازن والخالي من الأزمات بل إنهم صاغوا بحماس المفاهيم « الصناعية » إذ زعموا قيام مرحلة جديدة من تطور المجتمع لم تعد العلاقات الاقتصادية في ظلها تحدد خصائص الآلية الاقتصادية ووظائفها وتطورها ، بل إن هذا الدور بات حكراً للعلم والتكنولوجيا . وعلى أساس هذا الزعم توصلوا إلى استنتاج يتلخص في اضمحلال دور الايديولوجيا

والسياسة ، مقتنعين بأن المشكلة الاجتماعية ستجد حلها عبر « الطريق الطبيعي » في مجرى تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي الذي سيؤمن زيادة في متوسط دخل الفرد .

لقد نبذ الواقع الرأسمالي نفسه هذه الأوهام بشأن التقدم الاجتماعي المدفوع سلفاً على قاعدة النمو الاقتصادي والحركة الحتمية العفوية السائرة نحو قيام « دولة الرفاه البحت » . ولهذا فإن الرهان منصب اليوم على الاصلاح ، وعلى ملء سياسة الدولة بمضمون جديد . ولهذا يؤكد جون كينث غالبريث في معرض طرحه لـ « نظريته العامة في الاصلاح »[٢٥] على أن مشكلة سلطة الدولة تمثل الصعوبة الأساس . إذ لا ينبغي أن تكون الدولة الفاعل الرئيس في الاصلاح فحسب ، بل موضوعاً للاصلاح كذلك . ويظل غالبريث أميناً لتقاليد اللبرالية السياسية البرجوازية فيدعو إلى تحسين النظام السياسي من خلال دقرطة الاجراءات الانتخابية ، وإلى تطوير التشريع الدستوري و« تضبيط » مجمل عملية اتخاذ القرارات في الميدان الاجتماعي ــ الاقتصادي .

يعزو غالبريث أهمية حاسمة إلى التغيرات في الذهنية الشعبية ، ويعتبر الثقافة أداة لـ « تحرير » المعتقد الشعبي وسبك وعي عام يتوافق وشروط ومتطلبات المجتمع المعاصر . إن سعي غالبريث منصب على عرض نظريته في صورة « ستراتيجية عامة » للفعل الاجتماعي العقلاني ، وأرضية لكسب اجماع كل المجتمع في الواقع . إنه يتوجه ، لهذا السبب ، إلى الأمة برمتها ، ويخاطب « حسّها العام » بأمل « تحرير » عقول البشر من قيود « المعتقدات الاقتصادية والايديولوجية » . ويعلق آمالاً خاصة على إمكانية تبلور حس بالمسؤولية الاجتماعية بين المثقفين .

تعد فكرة الاصلاح التدريجي واحدة من المعالم الأساس للنظرية المؤسسية في التطور الاجتماعي . إذ يجري تصوير التطور الاجتماعي كعملية تراكمية . تولد الشرارة الأولى تغيرات في الانتاج ، وهذه تسرّع بدورها آثار العامل الأولي . ويؤمّن ذلك كله حدوث التقدم الاجتماعي . وفي مجرى هذا التقدم يتطور النظام من الناحية النوعية . وحيثما كان التطور ارتقائياً ، تتحدد سرعة وطبيعة التغيرات ، كما يرى ج . م . كلارك ، بما يستطيع النظام قبوله وتقبله ، وبما يستطيع أن يتكيف معه خلال أي فترة معطاة . فالتطور يقود إلى قيام « نظام مختلط ذي تغير تدريجي في تناسب الخليط حتى يصل القطاع العام ــ إذا ما اخلى القطاع الخاص السبيل أمام الجماعية ــ إلى موقع يمكّنه من تولي الوظائف الاقتصادية الرئيسة من دون حدوث صدمات ».[٢٦]

يؤمن المؤسسيّون بأن بوسع الاصلاح التدريجي تجنب البديل التقليدي « رأسمالية أم اشتراكية ؟ » ، إذ سيمضي التطور عبر مراحل وسيطة ، يتم خلالها ملء الأشكال المؤسسية القديمة بمضمون جديد . فتناسب القوى بين القطاعين العام والخاص ، على حد تعبير كلارك ، ليس ميزاناً

(٢٥) جون كينث غالبريث «علم الاقتصاد والمصلحة العامة» ، بوسطن ، ١٩٧٣ .

(٢٦) «معالم في زمن التغير» ، ص٦٤ .

جامداً ، بل هو عملية تطورية من التكيف الابداعي الناشط في نطاق يراوح بين الحرية الاقتصادية التامة و« الجماعية الشاملة » .[٢٧] ومحتوى العملية يتمثل في « التشريك » المتصاعد بلا انقطاع للوظائف المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية وبتكوين الدخول .

إن « الطريق الثالث » هو محاولة لتجاوز « الفصل الثنائي » بين الرأسمالية والاشتراكية ، ولدمج عنصر السوق الخاص في اقتصاد ذي عنصر مركزي تخطيطي . لذا فإن هيلبرونر ، إذ يتحدث عن الحاجة لنشر التخطيط بما يقلص ميدان النشاط الخاص بحدة ، يتوصل إلى استنتاج مفاده أن المزيد من التطوير لـ « الاقتصاد المختلط » سيقود إلى تقارب نمطي التنظيم الاقتصادي ، أي آلية السوق والتخطيط المركزي . ويقول هيلبرونر أن الانتشار التدريجي للتخطيط إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والمزيد من مراكمة السمات « الجماعية » ستدفع بالنظام الاجتماعي للولايات المتحدة إلى تجاوز إطار الرأسمالية . وهذا أفق حتمي ، في رأي هيلبرونر ، يمثل طفرة نوعية كبرى إلى الأمام بالمقارنة مع النظام القائم . إنها طفرة تعادل من حيث أهميتها تلك التي تفصل أمريكا المعاصرة عن ماضيها يوم كانت مستعمرة [٢٨] .

وفي معرض التنبؤ بطابع ووجهة التطور يتبع المؤسسيون مفهوم جوزيف شومبيتر بشأن التلاشي التدريجي لرأسمالية المشروع الخاص وتآكل نظام القيم البرجوازي . لقد كان لهذا المفهوم تأثير هائل على تكون النظريات المؤسسية عن المجتمع بعد ـــ الصناعي التي تتنبأ بانحطاط « حضارة الأعمال » القائمة على مبدأ تحقيق الأرباح . إن هذه النظريات بشأن تحول الرأسمالية الحتمي إلى مجتمع « بعد رأسمالي » تتعارض مع النظرية الماركسية في الثورة الاشتراكية .

---

(٢٧) جون م . كلارك «المؤسسات الاقتصادية والرفاه الانساني» .

(٢٨) ر . هيلبرونر و ا . سنغر «التحول الاقتصادي لامريكا» ، نيويورك ، ١٩٧٧ .

الفصل الثامن

محاولات إضفاء طابع اجتماعي على الاقتصاد السياسي البرجوازي : المدرسة الفرنسية

١ ــ النزعة السوسيولوجية
٢ ــ تطور الأفكار الكلاسيكية الجديدة

بعد الحرب العالمية الثانية ، احتلت الاتجاهات البريطانية والأمريكية الموقع المهيمن في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، وانتقل مركز الثقل ، لأسباب واضحة ، من بريطانيا إلى الولايات المتحدة . أما المدرسة الفرنسية ، التي كان الاتجاه السائد فيها سوسيولوجياً ، فقد أصبحت ثالث أكثر المدارس تأثيراً .

وبدهي أن الاقتصاد السياسي البرجوازي الفرنسي تأثر بالمدرستين الكينزية والكلاسيكية الجديدة، بيد أن هذه العملية لم تؤد إلى خنق أو دفع الاتجاهات الفرنسية الأصل إلى الظل ، بل ولّدت جملة نتائج معقدة ناتجة عن عدد من الأسباب الموضوعية والذاتية .

فمن جهة أدى الاستخدام الواسع لأدوات التحليل الكلاسيكية الجديدة والكينزية الجديدة إلى نشوء اتجاه اقتصادي ـــ رياضي مؤثر .

ومن جهة أخرى ثار استياء مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين من النهج المفرط في التجريد الذي اتبعه الكلاسيكيون الجدد والنزوع الميكانيكي للكينزيين . ولهذا اتخذ هؤلاء الاقتصاديون الفرنسيون ، منذ البداية ، موقفاً شديد التحفظ تجاه الأسس المفاهيمية والفرضيات المنهجية للكلاسيكية الجديدة والكينزية الجديدة ، فبذلوا جهوداً قصوى لبلورة منهجية خاصة بهم للتحليل الاقتصادي تنطلق من تقييم العمليات الجارية في العلاقات الاجتماعية بين مجموعات البشر فيما يتعلق بالإنتاج وبتوزيع المنتوج الاجتماعي .

ولما كان تركيز هؤلاء الاقتصاديين الفرنسيين منصباً على حلقة محددة في السلسلة الاقتصادية

السببية ، أي على سلوك البشر المنتمين إلى مكانة مشتركة أو ذوي المصلحة المشتركة والعلاقات المتبادلة بين هؤلاء فيمكن أن نطلق على هذا الاتجاه وصف « الاتجاه السوسيولوجي » أو الاجتماعي .

١ ــ النزعة السوسيولوجية

مع أن الاتجاه الاجتماعي نتاج طبيعي للتطور المميز للرأسمالية الفرنسية ، إلا من الصعب وصفه كمدرسة متكاملة برغم توافر بعض عناصر المدرسة فيه ، ومن بينها ما تركه الاكاديمي فرانسوا بيرو من تأثير هائل على كثير من اقتصاديي هذا الاتجاه . أما بيرو نفسه فيفضل اعتبار أنصاره (أي أولئك الذين لا يختزلون علم الاقتصاد إلى مجرد تحليل لعملية آلية السوق) اتباعاً للاتجاه الحديث في الدراسات الاقتصادية .

ولكن ، لماذا ساد الاتجاه الاجتماعي في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، في فرنسا بالذات ؟

تكمن الأسباب في السمات المميزة لتطور فرنسا الاجتماعي ــ الاقتصادي ، وكذلك في تقاليد التفكير الاقتصادي والفلسفي الفرنسي .

ففي أواخر القرن الثامن عشر غدت فرنسا ساحة لصراع طبقي ضارٍ بدت آثاره واضحة في دراسات الاقتصاديين البرجوازيين الفرنسيين أكثر مما كان عليه الحال بكثير لدى زملائهم الانجلو ساكسونيين . وهذا ما جعل دور العلاقات بين المجموعات الاجتماعية في الاقتصاد يحتل مكاناً في تفكير الاقتصاديين البرجوازيين الفرنسيين .

أما كون التفكير الاقتصادي الفرنسي لم يلعب دوراً فعالاً في بحث اقتصاديات المشروع الفردي والقوانين التي تحكم سلوكه فيعود إلى خصوصية أخرى ميزت المجتمع الفرنسي . وتتمثل هذه بالدور الأكبر الذي لعبته الدولة والجهاز الإداري في الحياة الاقتصادية للبلاد . لقد عمل الاقتصاديون الفرنسيون بصورة تقليدية كمستشارين حكوميين في الميادين المالية أو في قضايا الميزانية ، ولم يجر استخدامهم من قبل الشركات الخاصة كمستشاري تسويق أو استثمار . يضاف إلى ذلك أن الأوساط الاكاديمية ظلت حتى الحرب العالمية الثانية تنظر إلى التعاطي مع قضايا الربح الخاص كعلامة على سوء التربية الاقتصادية . في حين كان الموقف من مالية الدولة معاكساً فقد كانت تُعامل كثمرة من ثمار الرفاه العام . لهذا يمكن تلمس آثار التناول الاقتصادي الكلي ، منذ اللوحة الاقتصادية لفرانسوا كينيه ، حيث ظل سمة مميزة للتفكير الاقتصادي البرجوازي الفرنسي ، وكان مصطبغاً على الدوام بصبغة اجتماعية . ذلك أن مشاكل المالية الحكومية والضرائب والإنفاق تتطلب تحليل توزيع وإعادة توزيع الدخل بين المجموعات الاجتماعية والفئات والطبقات .

ينطلق الاقتصاديون ذوي الذهنية الاجتماعية من فرضية مفادها أن فهم الآلية الاقتصادية يستلزم

أن نأخذ في الاعتبار كل عناصر الحياة الاجتماعية والبيئة والطبيعة البشرية التي ترتبط بإعادة إنتاج الناتج المادي والخدمات غير المادية التي تمثل أساس إعادة إنتاج الإنسان نفسه ومؤسساته الاجتماعية .

ولما كان الاقتصاديون الاجتماعيون قد استعاروا بشكل متعمّد الكثير من العلوم المرتبطة بالاقتصاد فضلاً عن استعارتهم من الاتجاهات الاقتصادية السياسية ، فإن اتجاههم الاجتماعي هذا ، مثله مثل أي اتجاه انتقائي في التفكير ، يقف متميزاً ، بهذه الدرجة أو تلك ، عن كل اتجاهات الاقتصاد السياسي الأخرى أكثر من وقوفه متعاكساً معها . أو أنه ، بتعبير أدق ، يتقاطع مع هذه الاتجاهات بدرجات مختلفة . وأكثر الاقتصاديين قرباً الى الاجتماعيين ، الاقتصاديون المؤسسيون وأنصار المدرسة التاريخية .

ويرتبط الاقتصاديون الاجتماعيون بشكل وثيق بنظرية وممارسة برمجة الدولة الاحتكارية في فرنسا . فهم الذين صاغوا الأسس الإيديولوجية للنزعة « الإدارية » خلال سنوات الأربعينات والخمسينات ، ولا يزالون حتى اليوم يلعبون دوراً بارزاً في الوكالات المعنية بإعداد البرامج الاقتصادية . وهذا الانخراط في عملية التنظيم الاحتكاري للدولة يترك بصمات براغماتية قوية على آراء الاقتصاديين الاجتماعيين .

وتتجلى « القرابة » بين أنصار الاقتصاد الاجتماعي في فرنسا في أكثر الأشكال خصوصية ، أي في موقفهم من أبرز دعاة هذا الاتجاه ، فرانسوا بيرو . لقد صاغ هذا الأخير وعكس في أعماله العديدة طائفة كاملة من المسائل التي تقع ضمن ميدان النزعة الاجتماعية ، وأدخل عدداً من المقولات التي تم تبنّيها فيما بعد من قبل الاقتصاديين الآخرين بوصفها مقولات أساس ، ونشط أكثر من أي اقتصادي آخر لنشر أفكار أنصاره وشركائه في الفكر .

وثمة اقتصاديون فرنسيون بارزون أقاموا أو ما زالوا يقيمون اتصالات مباشرة ومنتظمة مع بيرو مثل هـ . بارتول و ج . دستان دوبيرني ، و ج . بودفيل و م . بابيه و ج . فيلر و ج . دينزيه و ف . سيلييه و هـ . شامبر . وفي الوقت نفسه يضم الاتجاه الاجتماعي باحثين كثيرين آخرين معروفين في فرنسا وخارجها مثل فرانسوا بلوش لاينه وكلود غروسون و ب . ديترلان و ج . ليكايلون و آ . مارشال و ب . ماسيه و ج . ب . موكرز و ج . هوسيو و ب . أوري . إن منهج هؤلاء وطريقتهم في تناول قضايا علم الاقتصاد تتقارب كثيراً مع مفاهيم بيرو برغم أن آراءهم لا تعتمد مباشرة على أفكاره . ومع هذا ، فلكي نشخص السمات الأكثر نموذجية للاتجاه الاجتماعي سنركز على نظام الآراء الذي يتبناه بيرو باعتباره الاقتصادي الأكثر تمثيلاً لهذا الاتجاه .

تنصب مجمل أبحاث بيرو (خلال السنوات القليلة الأخيرة ، على أقل تقدير) على غاية واحدة هي السعي لبلورة « نظرية جديدة في التوازن » تكون مصاغة بشكل لا يقل إقناعاً عن نظرية ليون فالراس . لكن النظرية الجديدة المقترحة ، عوض أن تستند إلى مبادىء المنافسة الكاملة ، ستنطلق من فرضيات أفضل تعكس الواقع الرأسمالي القائم باحتكاراته ودولته ونقاباته . واستناداً إلى بيرو فإن نظرية كهذه ستكون « معممّة » لا تمثل معادلات فالراس فيها إلا حالة خاصة .

يصر بيرو على ألا يترك أي جزء من « نظريته العامة » من دون تناول ، متفحصا في الواقع جمل المسائل السياسية والاقتصادية . فخلال السنوات الخمسين الأخيرة أصدر ما يقارب ٥٠ كتاباً ونشر حوالى ٥٠٠ مقال .

ولا تتمحور « نظرية بيرو العامة في التوازن » على السوق ، بل على « البنى الاجتماعية » التي تميز العلاقات في دائرة الانتاج والتوزيع . ويمكن التعرف على هذه العلاقات من خلال السوق ، إذ تتجلى عبر عملية تسويق الانتاج .

ويؤكد بيرو على أن حركة السلع تتحدد ، في التحليل الأخير ، بعلاقات جوهرية ما ، أو « ببنى ثابتة » ، فيقول : « إن التدفقات الاجمالية للسلع والدخول ليست غير محطّات يتولد عنها السلوك والمشاريع والخطط »[1] .

لكن مفهوم بيرو لـ « البنية الاقتصادية » يفتقر إلى الحدود الطبقية أو الاجتماعية المتميزة مما يجعل تعريفه لمقولة البنية شديد الضبابية والتجريد .

« تتحدد بنية الكليّة الاقتصادية بمجموعة الروابط التي توحّد الوحدات البسيطة والمركبة ، بسلسلة التناسبات بين تدفقات ومخزون الوحدات الأولية والتشكيلات المهمة موضوعياً من هذه الوحدات »[2] .

ولما كانت هاتان المجموعتان من الروابط مستقرة نسبياً وتتغير ببطء أشد من المتغيرات الأخرى ، فيمكن اللجوء إليها باستخدامها كإطار (أو كمعاملات) لوصف الواقع الاقتصادي . أن بيرو لا يحلل الأسباب الكامنة وراء استقرار تلك البنى ، بل يكتفي بالتأكيد على واقعها الكمي الاحصائي ، ليثبّت ببساطة ، من ثم ، واقع البطء الشديد في تغيرها عبر فترة محددة . وفي الوقت ذاته يؤكد أن تفسير خصائص البنية المميِّزة تكمن في سماتها النوعية ، أي في ميدان العلاقات الإنسانية . ويقول أن أنماط تدفقات السلع والخدمات :

« في كل لحظة معطاة ، يمكن اعتبارها نتاج صراع اجتماعي سابق وسبباً لصراع اجتماعي مستمر »[3] .

ينطلق بيرو من اعتبار « البنى الاقتصادية » بالدرجة الأولى ، « شبكة » تعبر عن علاقات القوى بين فاعلين اقتصاديين غير متكافئين لا يقيمون روابطهم الاقتصادية وفق قوانين السوق المجردة ولا اعتماداً على النشاط الحر للعرض والطلب . إن هؤلاء الفاعلين يكونون بنشاط « المجال الاقتصادي » أي كمية السلع وأسعارها .

وتتمتع هذه البنى بخاصية مهمة هي الاستقرار ، بمعنى أنها لا تتأثر إلا بصورة شديدة الضعف

---

(١) فرانسوا بيرو «اقتصاد القرن العشرين» ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس ، ١٩٦١ ، ص١١ .

(٢) المصدر السابق ، ص٢٨٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٨٣ـ٢٨٤ .

بالتغيرات الجارية في عرض السلع وأسعارها (أي بالعلاقات في ميدان تبادل السلع) وبالتقلبات الدورية وقصيرة الأمد الطارئة على الانتاج . وفي الوقت ذاته تقاوم هذه البنى أي محاولات متعمدة لتغييرها من جانب الفاعلين الاقتصاديين الأفراد أو المجموعات الاجتماعية أو السلطات السياسية . ذلك أنها نتاج فعل جماعي . إنها نتاج الصراع والمنافسة ، والنزاعات والخصومات والتعاون . إن هذه البنى أكثر اتساعاً من المؤشرات الاحصائية المعبرة عن تدفق السلع ، لأنها تتكون ، جزئياً ، من شبكات غير منظورة يصعب تقييمها مثل تدفق المعلومات التقنية والاقتصادية وشبكات ممارسة السلطة ، وشبكات وتشابكات خطط ومشاريع الفاعلين . ولا يمكن التعبير عن هذا كله بالأرقام ، بل يمكن تلمّسها من خلال تأثيرها على المقادير القابلة للتقييم .

إن موقف بيرو من البنى يتّسم بالميكانيكية . فهو لا يحاول تقسيمها إلى بنى أولية وأخرى ثانوية أو إلى بنى جوهرية وأخرى غير جوهرية أو إلى بنى مهيمنة وأخرى خاضعة .

غير أن ما يسترعي الملاحظة . هو أن مذهب البنى يعكس محاولات الاقتصاديين الاجتماعيين لتخطي إطار علاقات السوق وإدخال ظاهرة يعتبرها الكلاسيكيون الجدد سوسيولوجية إلى ميدان الاقتصاد السياسي . في حين يقول بيرو « إن الصراع بين الفاعلين ومجموعاتهم للاستحواذ على الأشياء القابلة للتقييم ولاستخدامها ينتمي إلى الميدان الاقتصادي » .[٤]

ويختلف الاقتصاديون الاجتماعيون في تفسير أهمية مختلف البنى ، ويبرز اختلافهم بدرجة أكبر في تقييم أهمية هذه البنى . إذ يرى ج . ب . موكرز[٥] ، على سبيل المثال ، إن بنية الانتاج الحاسمة في الاقتصاد الحديث هي « الدولة المخططّة » باعتبارها الجماعة الأكثر نفوذاً وهيمنة التي تخضع سلوك الجماعات الأخرى لإرادتها . وفي هذا السياق يعلق بيير ديترلان بحق قائلاً :

« واحسرتاه ! الدولة الرأسمالية ..... برغم النصوص الانجيلية لأنبيائها الطيبين ، تبقى حجاباً ــ مجموعة يرمي إلى وضع قناع ملائم من التخطيط الديمقراطي على نشاط المجموعات المسيطرة حقاً التي ينبغي العثور عليها في مكان آخر »[٦] .

عند تحديد معنى عبارة «المجموعات المسيطرة التي ينبغي العثور عليها في مكان آخر» يعلق بيرو ، في مقال له ، بأن من الصعب تعيين المجموعات التي تتمتع بالسلطة الحقيقية لكي تتكون . ومع هذا فمن البدهي أن :

«حفنة من الأفراد يسيطرون على موارد مادية وبشرية هائلة» وإن «هؤلاء السوبر أرباب عمل ، هم على الأرجح ، إما رجال مال أو أنهم يعتمدون على سلطة مالية عالية التركيز»[٧]

---

(٤) فرانسوا بيرو ، المصدر السابق ، ص٣٧٢ .

(٥) جان بيير موكرز «الدينامية والبنى : المنهج البنيوي كأساس للتحليل الدينامي للاقتصاد» ، منشورات سيري ، باريس ، ١٩٦٦ .

(٦) مجلة الاقتصاد السياسي ، العدد الثاني ، اذار ــ نيسان ١٩٦٦ ، ص٣٣٥ .

(٧) «صحيفة الاقتصاديين وحوليات الاقتصاد» (ايطاليا) ، العددان ٥ــ٦ ، ١٩٦٥ ، ص٣٣٩ .

من الممكن تفسير هذا الاعلان كاعتراف غير مباشر بواقع كون «البنية المهيمنة» هي الطغمة المالية أو رأس المال المالي ، باعتبارها المجموعة الاجتماعية المهيمنة حقاً في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر .

ان العنصر البنيوي الأساس في «نظرية بيرو العامة في التوازن» هو «الوحدة الكلية» ، وهي الرابطة المستقرة المنتظمة بين المنتجين . والخلاف الرئيس بين نظريتي بيرو وفالراس — باريتو في التوازن يكمن في تمحور نظرية بيرو حول الفاعل الاقتصادي «النشيط» أو الفعال .

تنطلق نظرية فالراس — باريتو من فرضية التساوي والاستقلال الكامل للفاعلين الاقتصاديين ، الذين يهتدون في سلوكهم بعامل الأسعار فقط . كما أن الحافز الوحيد لسلوكهم يتمثل في القواعد الأولية لمبدأ التعظيم الذي يحدّد ببساطة حجم العرض والطلب والأسعار التوازنية . ان هذه النظرية ، حسبما يرى بيرو ، لا تتناول العلاقات خارج السوق ولا تتعامل مع المجموعات ككتل منتظمة من الوحدات الاقتصادية (التي يقبع الفاعلون الاقتصاديون وراءها) . ان توازن فالراس — باريتو العام :

«لا يصف حالة ثابتة ، بل حالة يعتبرها أي عالم اجتماع متناقضة ، لأن الأخير لا ينطلق قط ، عند بناء نموذج علمي ، من فرضيات تتناقض بصورة مباشرة مع الشروط الاكثر جوهرية وثباتاً لسلوك الفاعلين الاقتصاديين او سلوك الأفراد»[٨] .

ويضيف بيرو أن هذا هو السبب الذي يدفع من يحاول تعديل نظرية التوازن العام إلى رفض كل فرضياتها الأساس واستبدالها بفرضيات جديدة .

يعتقد بيرو أن الخطوة الأولى غير الملحوظة لتقويض نظرية التوازن العام شرع بها أدوارد تشامبرلن حين قام بتحليل المدخلات لأغراض الدعاية كجزء من نظريته عن المنافسة الاحتكارية . ففي مجرى هذا التحليل ، اعترف تشامبرلن ضمناً بقدرة المنشأة على التأثير على «المجال الاقتصادي» المحيط بها من خلال استخدامها مدخلات إضافية . ويترتب على هذا منطقياً ضرورة أن يشرع التحليل الاقتصادي بالتمييز بين مُدخلات الانتاج ومدخلات التسويق والمدخلات اللازمة لتحويل «المجال الاقتصادي» المحيط . وينجم عن ذلك بشكل طبيعي أن الفرص والمواقع الاقتصادية للمنشآت الاقتصادية المنفردة ليست متكافئة ، إذ يمكن تقسيم المنشآت إلى «فاعلة» (تمارس تأثيراً) و«سلبية» (تخضع الى التأثير) . وهذا يعني كذلك ، كما يشير بيرو ، أن تدفق السلع والخدمات في السوق تدعمه تدفقات «النفوذ» المكونة لـ«علاقات القوة» من خارج السوق .

وعلاقات القوة هذه لا تؤثر على التوازن الآني لتبادل السلع . ففي كل لحظة معطاة يجري التبادل بالتوافق مع الحدود التي نشأت سابقاً في مجرى الصراع بين الفاعلين الاقتصاديين . ويؤكد بيرو :

«لو ابتعد المرء عن نموذج المنافسة التامة ، فان أكثر اشكال السوق تنافسية لا يمكن أن تعرف أو يتم فهمها ما لم نأخذ بنظر الاعتبار ميزان القوى بين الجماعات الاجتماعية»[٩]

---

(٨) فرانسوا بيرو ، المصدر السابق ، ص٢٣ .

(٩) المصدر السابق ، ص٣٢—٣٣ .

بعبارة أخرى ، يلاحظ بيرو إن ادخال عامل الزمن إلى نماذج التوازن يجعل كل معادلات النماذج متشكّلة تحت تأثير علاقات القوة بين الفاعلين الاقتصاديين «ويحمل بصمات علاقات القوة» .

وينطبق هذا في آن واحد على العلاقات الناظمة لتوزيع الدخول وكميات السلع وعوامل الانتاج الابتدائية ، كما ينطبق على «سايكولوجيا التعظيم» (اي تحديد هدف النشاط الملموس : الربح والمكاسب الشخصية وغير ذلك) .

هكذا يعتبر بيرو أن القوة (السلطة) موجودة في كل العمليات سواء في الأسواق الاحتكارية او في العلاقات غير السوقية . وثمة اسلوبان للتأثير تجري من خلالهما ممارسة السلطة ، الأول هو المعلومات (من خلال تقييد ايصال المعلومات أو توفيرها لصالح من يمارس السلطة) والثاني هو القسر أو القيود (من خلال خلق أو افتعال الندرة) ، ويمكن أن تتخذ سلطة أحد الفاعلين الاقتصاديين على الآخر شكل التأثير ، أو القيادة أو الاخضاع الجزئي أو الكلي .

«فيمكن أن نلاحظ أن السلطة تنبع وتُمارس ضمن كُل منظّم . وهذه الواقعة التي تحظى بموافقة اجماعية في علم الاجتماع المعاصر ، تتعارض مع توازن فالراس ــ باريتو ، لكنها تنسجم تماماً مع نظرية التوازن العام التي نقترحها»[١٠] .

ولهذا السبب فان المجموعة أو «الوحدة الكلية» هي المكون الأساس لـ«نظرية بيرو العامة» ، وهي المُعامل الجوهري في نموذجه .

المجموعات ، وفقاً لبيرو ، هي «كوكبات» من الوحدات الاقتصادية (الفاعلين) غير المتساوية ، تقوم فيما بينها علاقات هرمية . ويمكن أن تكون المجموعات بائنة أو كامنة أو موقتة أو مستقرة . والمجموعات المستقرة تتحلق حول وحدة قائدة ، لها القدرة والحظ لتغيير بنية ومعدل نمو أو شكل تنظيم الوحدات الأخرى .

والاقتصاد الوطني ، وفقاً لبيرو ، قابل للتصوير كتجمع منظم من الوحدات البسيطة والمركبة تحت زعامة الدولة التي هي مركز لاتخاذ القرار يحيل كل التجمع إلى وحدة كلية كبيرة ، ويعيّن منظومة التأثيرات وعلاقات القوة استناداً إلى قوة الدولة نفسها . ويؤمن بيرو أن مهمة الدولة تكمن في تنظيم وترتيب علاقات القوة وفقاً لمصالح المجتمع ككل .

«تحت تأثير المنافسة بين المجموعات ، والمنشآت غير المتكافئة ، وكذلك تحت تأثير المعلومات المبثوثة والسلطة المُمارسة من قبل ممثلي المصالح الجماعية ، بمن فيهم الدولة ، يُوسع المرء تمييز نظام انساني بهذا القدر او ذاك ومسيطر عليه لادارة الصراع والمنافسة بين الافراد والمجموعات على استخدام القيم»[١١] .

يعتبر بيرو نموذجه العام للتوازن حالة واحدة من حالات تطبيق ظواهر التأثير والقسر على التحليل

---

(١٠) المصدر السابق ، ص٣٧ .

(١١) فرانسوا بيرو ، المصدر السابق ، ص٥٧ .

الاقتصادي . وهذه الظواهر جزء من أداة منهجية تنتمي إلى «التيار الواسع من الفكر الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء»[١٢] .

وثمة مثال آخر على استخدام الاسلوب الاقتصادي الاجتماعي في التحليل الاقتصادي هو نظرية هنري أوجاك في التضخم . لقد صيغت هذه النظرية عام ١٩٥٠[١٣] لكنها لا تزال ذات قيمة حتى اليوم . وأخذت تجتذب اهتماماً خاصاً خلال السبعينات ، حين اجتاحت موجة التضخم العارم العالم الرأسمالي برمته .

خرج أوجاك على الرأي القائل بأن التضخم ناجم عن اضطرابات في الميدان النقدي تؤثر على الميدان الاجتماعي ، وأكد أن هذه الاضطرابات ذاتها ناجمة عن خصائص العلاقات بين المجموعات الاجتماعية وعن سلوك هذه المجموعات . يصوغ فرضياته الأساس على الشكل التالي «التضخم هو العاقبة النقدية لسلوك المجموعات الاجتماعية»[١٤] . وتنطلق شرارة التضخم حين تنعطف المجموعة الاجتماعية المهيمنة من «السلوك المتكيف» إلى «السلوك الرافض» وحين تسعى لتغيير العلاقات النقدية بين المجموعات لصالحها عوض ان تتكيف مع هذه المجموعات بالطريقة السلبية المألوفة .

ففي الواقع ، يدرس أوجاك الصراع على حصص الدخل التي تحصل عليها مختلف المجموعات الاجتماعية . ففي مجرى هذا الصراع يلجأ أرباب العمل أحياناً إلى رفع الأسعار فيما يسعى العمال لرفع أجورهم الاسمية . وهكذا تتكيف آلية تداول النقود والائتمان مع عملية الصراع بين المجموعات الاجتماعية وتعمل كوسيط في هذا الصراع .

وعليه تفصل نظرية أوجاك في التضخم أفكار بيرو بشأن أولوية الفعل الانساني على عوامل السوق الميكانيكية ، وبشأن قدرة الجماعات المهيمنة على استخدام سلطتها لتغيير المجال الاقتصادي المحيط لصالحها مما يحفز الفاعلين الآخرين على تعديل خططهم ونواياهم وفقاً للمعامِلات الجديدة .

تتقارب آراء جان مارشال حول توزيع الدخل القومي مع مواقف أوجاك . فهو ينطلق من فرضية مفادها أن الهدف النهائي لسلوك المجموعة الاجتماعية (ولصراعها) انما هو الحصول على حصة محددة من الدخل القومي . ولهذا يرى مارشال أن زيادة الأسعار (لصالح أرباب العمل) أو زيادات الأجور (لصالح العمال) هي وسائل لتأمين مستوى الدخل المطلوب . أن أنصار هذا المنهج يبالغون في أهمية عمليات إعادة التوزيع عند تفسير آلية التضخم . والأكثر أهمية انهم يصورون العملية كما لو كانت ذاتية . وعليه فانهم يقللون من الدور الذي تلعبه المجموعات الاجتماعية او الطبقات في ميدان الانتاج مركزين على نشاطها في ميدان التوزيع .

---

(١٢) المصدر السابق ، ص٥٢ .

(١٣) هنري أوجاك «تأثير سلوك المجموعات الاقتصادية على تطور التضخم» ، مجلة الاقتصاد التطبيقي ، العدد ، ١٩٥٠، ص٢٧٩ــ٣٠١ .

(١٤) المصدر السابق ، ص٢٨١ .

وبهذه الطريقة يولي هؤلاء للتوزيع أولوية على الانتاج ، بحيث يعكسون ، من دون مبرر الروابط السببية بين الانتاج والتوزيع .

وبرغم أن ممثلي الاتجاه السوسيولوجي يبرزون الطابع الموضوعي لدائرة العلاقات الاجتماعية ويدخلونها في تحليلهم الاقتصادي ، إلا أنهم يعرضون صورة مزوّقة ، وبالتالي مشوّهة ، للصراع الطبقي الدائر في المجتمع الرأسمالي المعاصر . فهم يستخدمون مقولات من نوع «الصراع ــ الخصومة» و«النزاع ــ التعاون» ليخلقوا انطباعاً بأن مصالح كل الفاعلين الاقتصاديين في الاقتصاد الاجتماعي المعاصر (بما فيها مصالح الشغيلة ومالكي رأس المال) متماثلة من حيث الجوهر . ومع أنهم يعتبرون الصراع بين الطبقات والمجموعات عنصراً محرّكاً في الحياة الاقتصادية ، إلا أنهم ينكرون الطابع التناحري وغير القابل للتوفيق لهذا الصراع ، ولا يعترفون إلا بـ«بعده المفيد اقتصادياً» .

ان الاتجاه الاجتماعي اتجاه «تفاؤلي» في جوهره من وجهة نظر الرأسماليين ، ذلك أنه يتبنى فكرة التطور الحتمي المستمر باتجاه مجتمع أفضل وأكثر انسانية لن يدار فيه الانتاج وفقاً لمبدأ «تعظيم الربح» بل سيؤخذ فيه بمصالح الانسان بالمعنى المطلق والتجريدي للانسان . ويزعم الاقتصاديون الاجتماعيون أن هذا التطور سيتأمّن بفضل الدولة البرجوازية والجهود المبدعة لحفنة من العلماء . وهنا ستكون الدولة حكماً ينظم علاقات القوة في مصلحة «الرفاه العام» (وهو التعبير الفرنسي عن مصطلح «دولة الرفاه» الانكلو ساكسوني») ، أما العلماء فستكون مهمتهم بلورة نموذج مجتمع المستقبل الخالي من النزاعات وسيدلّون على افضل السبل لبنائه . وبهذه الطريقة يخلي التحليل الموضوعي الطريق أخيراً للأمل الزائف .

وهكذا يغدو الاتجاه الاجتماعي في الاقتصاد السياسي البرجوازي الفرنسي مديحاً للدور الحاسم للدولة في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية . ولذا فليس مدعاة للاستغراب ان هذا الشكل من التبرير تطور في فرنسا حيث يجري استخدام مختلف اشكال التنظيم الاحتكاري للدولة على نطاق شديد السعة .

٢ــ تطور الافكار الكلاسيكية الجديدة

برغم ما أشرنا له اعلاه حول قوة «التقليد الاجتماعي» في الاقتصاد السياسي الفرنسي ، فقد حافظ الاتجاه الكلاسيكي الجديد على أهميته . ففي هذا البلد ذي رأسمالية الدولة الاحتكارية المتطورة ، يعكس هذا الاتجاه ايديولوجيا تلك الأوساط البرجوازية الساعية إلى الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وحصره في دائرة علاقات السوق . كما يعكس هذا الاتجاه في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، إلى حد ما ، سعي البرجوازية الاحتكارية لتعزيز مواقع الملكية الرأسمالية الخاصة وللبرهنة على قدرة رأس المال الخاص على المناورة الاجتماعية التي تحتّمها روح العصر والقوة المتنامية لحركة الطبقة العاملة .

لم تبق مواقع الاتجاه الكلاسيكي الجديد في الاقتصاد السياسي البرجوازي الفرنسي من دون تغيير فحتى الستينات لم يحظ المذهب الكلاسيكي الجديد إلا بقلة من الأنصار في فرنسا . لكن مواقعه

تعززت مذّاك وغدت فرنسا مسرحاً لما أطلق عليه الاقتصاديون الغربيون تسمية «الانبعاث الكلاسيكي الجديد» . غير أن هذا الانبعاث لم يدم طويلاً وأخذ بالتضاؤل بوضوح في أواسط السبعينات فمع تفاقم المصاعب الاقتصادية ، كان بوسع المرء ملاحظة الطابع المصطنع للصياغات النظرية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تواجه اليوم أزمة حادة جديدة .

كان أبرز ممثلي «الجيل الأول» من الكلاسيكيين الجدد جاك رويف وموريس آليس ، اللذين ساهما بنشاط في مواجهة النفوذ المتزايد للمفاهيم الكينزية والتحكمية في الاقتصاد ، وهذه مفاهيم تجسدت في برامج التنظيم الاحتكاري الحكومي للاقتصاد . وفي مواجهة أنصار الاتجاه التحكّمي انطلق رويف وآليس من أن النشاط الحر لقوى السوق أكثر ضماناً من البرمجة في قدرته على تحقيق التوازن والحفاظ عليه . وآمن هذان الاقتصاديان بأن أي تغير في الطلب سينعكس فوراً على بنية الأسعار النسبية ، مما يعني حدوث انتقال فوري لعوامل الانتاج بين القطاعات ، بتعبير آخر ان آلية الأسعار سرعان ما تولّد قوى تعيد تثبيت التوازن التنافسي ، وهو ما يعدّه الكلاسيكيون الجدد الوضع الاقتصادي الأمثل .

ان الفرضيات الكامنة وراء النماذج الحدية للكلاسيكيين الجدد منعتهم من الوصول إلى فهم واقعي لتناقضات إعادة الانتاج الرأسمالي وقادتهم بصورة حتمية إلى اعتناق مفاهيم سطحية.ونقدوية بحتة للدورة الرأسمالية .

أما التوصيات العملية للكلاسيكيين الجدد (أو الليبراليين الجدد كما أسموا أنفسهم) فقد اختزلت الوظائف الاقتصادية للدولة إلى الحد الأدنى ، مما جعلها تحتفظ بالكثير من سمات المفاهيم الليبرالية القديمة . غير أن رويف وآليس نبذا ، في الوقت ذاته الجمود المذهبي العقيم لمبدأ الحرية الاقتصادية . فعلى عكس الليبراليين القدماء الذين لم يروا في الدولة غير متفرج سلبي ، دعا رويف واليس الى قيام الدولة بتنظيم عمليات آلية الأسعار .

لم يفُت عن بال الكلاسيكيين الجدد عجز السوق ، في أغلب الأحوال ، عن حل مشاكل تحقيق الانتاج والاستخدام لكنهم فسروا مثل هذه «الاضطرابات» بوجود عوائق مصطنعة بوجه حركة الاسعار الحرة[١٥] اما تشوهات آلية السوق فقد ألقاها الكلاسيكيون الجدد على عاتق مختلف اشكال «تنظيم السوق» (سواء كانت كارتيلات أو ترستات أو نقابات) ، فضلاً عن إلقائها على عاتق الدولة التي اعتبروا إن تدخلها المستمر في الحياة الاقتصادية خرّب مؤسسة الملكية الخاصة و«سيادة المستهلك» . وهذا كله سعى الكلاسيكيون الجدد إلى البرهنة على ضرورة تقليص دور الدولة إلى مستوى الشريك العادي في عملية التبادل الذي يعمل إلى حد كبير وفق المعايير الاقتصادية الجزئية التقليدية .

---

(١٥) فقد آمن جاك رويف ، على سبيل المثال ، بأن البطالة المستديمة لا يمكن أن تنشأ إلا عندما تتحدد الأجور عند مستوى يتجاوز المستوى «التوازني» ، أي المستوى الذي يحدده العرض والطلب . وخلال العشرينات اكتشف وجود علاقة مباشرة بين حركة الاجور الحقيقية ومعدل البطالة وهذا ما بات يعرف باسم «قانون رويف» .

وكان واضحاً من هذا الاسلوب في التناول ، ان انصاره يرفضون رؤية القوانين الموضوعية للتطور الرأسمالي في المرحلة الاحتكارية . وحيث لم يتوافق الواقع مع نماذجهم المسبقة بشأن المنافسة «التامة» كانوا لا يستخلصون إلا استنتاجاً واحداً مفاده «ثُباً للواقع !» . لقد كانت توصياتهم منصبة على ضرورة تكييف الواقع بمختلف السبل مع سمات السوق المثالية . وعلى الدولة ، في رأيهم ، أن تبذل جهوداً مكثفة لتغذية وتنظيم المنافسة .

وبالاضافة الى ذلك ، اعترف اللبراليون الجدد بفائدة نشاط الدولة الهادف إلى تأمين استقرار مستوى الأسعار العام ومكافحة التضخم ، لأن الأخير ، في رأيهم ، يقوّض فعالية آلية السوق إذ يزيد الشكوك والقلق عند اجراء الحسابات الاقتصادية . ولما كانت اسباب التقلبات في المستوى العام للأسعار تعود ، وفقاً لآراء رويف وآليس ، الى الدائرة النقدية وحدها فقد دعيا إلى التنظيم النقدي للاقتصاد بوصفه الأداة الشاملة . وحثّ رويف الدولة ، بوجه خاص على التخلي عن سياسة تثبيت أسعار الفائدة على سندات الخزينة لانها تضفي مرونة أحادية الاتجاه على تداول النقود ، وتمثل ، في رأيه ، السبب الرئيس للتضخم[١٦] . وتتلخص توصيات آليس كذلك في الدعوة لتقييد الائتمان[١٧] .

غير أن وصفات تخفيف الائتمان والتنظيم النقدي لم يكن بوسعها معالجة فرنسا من مصاعبها الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكان على الطبقة الحاكمة البحث عن آليات أخرى من خارج السوق لتسريع النمو الاقتصادي . وهكذا كسب أنصار النزعة التحكمية اليد الطولى في مراكز اتخاذ القرار (مثل مفوضية التخطيط ووزارة المالية وغيرها) . وقد تلخصت افكار هؤلاء في أن على الدولة تأدية وظائف رب العمل وأن تلعب دوراً فعالاً في دفع رأس المال للتدفق من احدى دوائر الاقتصاد إلى الأخرى . ووجدت هذه المبادىء طريقها إلى التطبيق في عملية البرمجة الرأسمالية .

وطوال سنوات الاربعينات والخمسينات لم يكن للكلاسيكيين الجدد غير تأثير شديد الضآلة على السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية ، كما لم يحظوا باعتراف واسع في الأوساط الاكاديمية الفرنسية[١٨] .

شرع الكلاسيكيون الجدد بممارسة نفوذ ملحوظ على استراتيجية الاوساط الحاكمة خلال الستينات حين تشكل في الاقتصاد السياسي الفرنسي اتجاه مؤثر الى حد ما عرف باسم «المدرسة

---

(١٦) جاك رويف «التنظيم النقدي والمشكلة المؤسسية للنقود» باريس ، ١٩٥٣ وكذلك مقالته «تثبيت الفرنك» ، مجلة الاقتصاد السياسي ، العدد ٦ ، ١٩٦٠ .

(١٧) م . اليس «الاقتصاد والفائدة» ، مكتبة المطبوعات الرسمية ، باريس ، ١٩٤٧ ، المجلد الثاني ، ص٥٧٩ــ٥٨٠ .

(١٨) أشار اندريه مارشال إلى أن سياسة الدولة الاقتصادية الكلية لم تتبع توصيات المدرسة الكلاسيكية الجديدة ، كما أبرز نقاط ضعف الموقف الذي تبناه الكلاسيكيون الجدد الفرنسيون . إذ وصفهم بانهم «حفنة من المهندسين المنغمسين في ملذّات الاقتصاد المحض» (أندريه مارشال «المنهج العلمي وعلم الاقتصاد» ، باريس ، ١٩٥٢ــ١٩٥٣ ، المجلد الأوّل ، ص١٤٩) .

الفرنسية الجديدة» ، وتبنى ممثلوه (ادمون مالنفو وغرهارد كولم وت . مونبهال وليونيل ستولبرو وآخرون) الفرضيات الكلاسيكية الجديدة الأساس .

ويعود تزايد شعبية الأفكار الكلاسيكية الجديدة إلى التغيرات التي طرأت على المسرح الاقتصادي . ففي ذلك الوقت استطاعت الرأسمالية الفرنسية أن تسوّي إلى حد ما اسوأ الاختلالات الاقتصادية وأن تجدّد وتوسع مرافق انتاج البلاد بدرجة ملحوظة . ومن ناحية أخرى فان تخفيض العوائق الجمركية وتزايد تدويل الحياة الاقتصادية جعل من المنافسة عاملاً مهماً مؤثراً على معدلات إعادة الانتاج وتناسباتها . كل هذا عزز الأوهام بان الاقتصاد الفرنسي بات شديد الاقتراب من الوصول إلى حالة التوازن لدرجة أن على قوى السوق «الطبيعية» أن تلعب الدور الأساس في الحفاظ على هذا التوازن . ويعود تنفيذ بعض التوصيات الكلاسيكية الجديدة كذلك إلى أن العنصر الاحتكاري الخاص في الاقتصاد الفرنسي كان قد عزز مواقعه . فمشاريع الاعمال الكبرى التي باتت تطالب باطلاق ايديها في النشاط الاقتصادي ، اصبحت تمتلك أساساً مادياً وتنظيمياً صلباً تستند إليه نتيجة المزيد من تركز رأس المال الانتاجي والمالي . وهكذا تطابقت الوصفات الكلاسيكية الجديدة مع مصالح الاحتكارات المترسخة وعبرت عنها في النهاية . وكانت هذه الاحتكارات جاهزة للمضي في صراع تنافسي مستقل .

لقد عزز الكلاسيكيون الجدد مواقعهم في مجمل الاقتصاد السياسي البرجوازي خلال الستينات . واتخذت هذه العملية في فرنسا شكلاً متميزاً ، لأن الكلاسيكيين الفرنسيين الجدد اضطروا هنا إلى مجابهة معارضة أقل تجانساً (من الزاوية المنهجية) . فكانت هذه المعارضة تضم الكينزيين (أنصار النزعة التحكمية) والاقتصاديين ذوي الذهنية الاجتماعية . ولهذا السبب برزت «المدرسة الفرنسية الجديدة» منذ البدء في صورة النقيض للاتجاه الاجتماعي اذ دعت إلى «تجديد منهجي» وأخذ «الجيل الثاني» من الكلاسيكيين الجدد يوجه النقد إلى الاقتصاديين الاجتماعيين آخذاً عليهم «تنافر» مفاهيمهم ووصفيتها وفي مقابل ذلك سعوا بنشاط إلى إدخال مجموعة من ادوات التحليل الاقتصادي الصورية المألوفة في علم الاقتصاد الغربي (ولا سيما في الولايات المتحدة) . وليس من باب المصادفة ، على الاطلاق ، أن كثيراً من ممثلي «المدرسة الفرنسية الجديدة» درسوا علم الاقتصاد في الولايات المتحدة .

غير أن المطالبة المشروعة ببلورة نظرية منطقية صارمة وغير متناقضة تغدو بالنسبة للكلاسيكيين الجدد غاية بحد ذاتها .

فهم أولاً ، يسعون إلى تبسيط الواقع إلى الحد الاقصى بحيث يختزلونه إلى مجموعة من القوانين الشاملة ، الأمر الذي يدفعهم إلى الميل لاستبدال الاقتصاد الواقعي بنموذج تجريدي قلّما يجد ما يجمعه بالتشكيلة التاريخية الملموسة . ان نماذجهم تنتمي إلى عائلة ما أسماه ماركس الاقتصاد السياسي المبتذل ، الذي يتجاهل كل شروط الانتاج الرأسمالي وينكر «كل أسسه وسماته المميزة — أي باختصار الانتاج

الرأسمالي نفسه»[١٩] . إن المخططات اللاإجتماعية للكلاسيكيين الجدد ، التي تطمس علاقات الاستغلال والتناقضات الطبقية ، تعرض صورة تبريرية للمجتمع البرجوازي .

ومن جهة ثانية فان الاسلوب المتبع شديد التعقيد لدرجة تجعل التحليل النوعي اللازم متعذراً إذ أن ممثلي «المدرسة الفرنسية الجديدة» غالباً ما يحصرون انفسهم وأبحاثهم ضمن نطاق الخصائص الرياضية البحتة للنموذج ، داعين القارىء نفسه إلى ملء هذا النموذج بمضمون اقتصادي .

وأخيراً فان عجز الفرضيات الكلاسيكية الجديدة الأساس ، وعدم قدرتها على عكس محتوى العملية الاقتصادية ، يتجلى بوضوح بالمقارنة مع سعي الكلاسيكيين الجدد الدائب لتدقيق أدواتهم الصورية .

وتجدر بنا هنا ملاحظة ان الكلاسيكيين الجدد أنفسهم يتخذون موقفاً متشككاً نسبياً فيما يتعلق بالتوافق بين فرضياتهم والظروف الفعلية[٢٠] . فغالباً ما يتبنّون فرضيات جامدة لكي يتمكنوا من استخدام الأساليب الرياضية أو لأسباب صورية محضة . وهم ينطلقون من مواقع العقلانية المتطرفة واضعين مخططاتهم المنطقية في مجابهة الواقع المجسّد .

غير أن الكلاسيكيين الجدد لم يبقوا أنفسهم أسرى النظرية «البحتة» بل مدّوا نشاطاتهم إلى ميدان التنظيم العملي للاقتصاد . فبجمعهم بين المهن الاكاديمية ووظائف المستشارين الحكوميين ، ساعد ممثلو «المدرسة الفرنسية الجديدة» على بلورة سياسة الدولة الاقتصادية . وفي هذا المجال كذلك كان للنسخة الفرنسية من «الانبعاث الكلاسيكي الجديد» سماتها المميزة . ففي الولايات المتحدة اتخذ الدفاع عن نظام المشروع الخاص شكل المزاعم النقدوية بشأن استقرار الاقتصاد الرأسمالي . أما في فرنسا ، ذات القطاع المؤمم الواسع والبرمجة الاقتصادية ، فقد تطلب تنفيذ المهمة ذاتها حججاً مختلفة . إذ يصر الكلاسيكيون الجدد الفرنسيون ، أولاً ، على قدرة النشاط الخاص والسوق على ضمان التوزيع الأمثل للموارد . ومن هذه الزاوية ينتقدون بحدة تدخل الدولة المباشر في عملية إعادة الانتاج ، وهو أمر مميز لفرنسا ، والفضل الاكبر في اعادة النظر باسس السياسة الاقتصادية خلال النصف الثاني من الستينات واوائل السبعينات يعود إلى الأخذ بالتوصيات التي بلورتها «المدرسة الفرنسية الجديدة» وفي مجرى إعادة النظر هذه يتم استبدال بعض اشكال الادارة الاقتصادية للدولة الاحتكارية بتنظيم يعتمد على آليات الاحتكار الخاص والسوق . وأخذت الدولة تلجأ بشكل متزايد إلى ادوات التحكم الاقتصادي غير المباشرة .

---

(١٩) كارل ماركس «نظريات القيمة الفائضة» ، القسم الثاني ، ص٥٠١ .

(٢٠) يعترف م . اليس في أحد أعماله، الذي يلخص ، على حد تعبير الكاتب ، قرابة عشرين عاماً من البحث في نظرية رأس المال ، ان من بين سبع فرضيات كلاسيكية جديدة أساس ، «لا تتمتع بقوة كبيرة إلا الفرضية الثالثة» (م . آليس . «بعض الابعاد التحليلية والعملية لنظرية رأس المال» في كتاب «تحليل النشاط في نظرية النمو والتخطيط» ، لندن ، ١٩٦٧ ، ص٨٠) .

وتجلى هذا الاتجاه بصورة مركبة في تغير الموقف من البرمجة . فخلال سنوات الخطتين الخامسة (١٩٦٦ــ١٩٧٠) والسادسة (١٩٧١ــ١٩٧٥) للتطور الاقتصادي والاجتماعي اعادت الاوساط الحاكمة النظر في موقفها من مكانة ودور التخطيط في الاقتصاد الفرنسي وقبل ذلك جرى اعتبار «التنسيق» العنصر الحاسم في «التخطيط المؤشر»[٢١] والمقصود بـ«التنسيق» هنا تبادل المعلومات بين كل الفاعلين في عملية إعادة الانتاج ، والعمل المشترك بينهم في بلورة البرامج الاقتصادية .

ان مفهوم «الاقتصاد المنسَّق» ، الذي يتوافق ومبادىء المدرسة الاجتماعية ، يعترف بأن مصالح الفاعلين في الاقتصاد الرأسمالي متناقضة من حيث الجوهر ، غير أن بالامكان احداث ترابط بينها من خلال بذل الجهود المشتركة من جانب قوى السوق والبرمجة .

أما الكلاسيكيون الجدد فيتبنون رأياً مختلفاً جذرياً ، إذ يؤكدون أن النشاط العفوي للفاعلين الاقتصاديين في ظل شروط «تنافسية» يولد افضل النتائج . ويأخذون على البرمجة خرقها الفاضح لـ«قواعد لعبة» السوق ويعتبرون «التنسيق» شيئاً من قبيل «الصفقة الاحتكارية» فالتنسيق بين المصالح ، وفقاً للمنهج الكلاسيكي الجديد ، ليس نافلاً فحسب ، بل انه مضرّ كذلك . وقد استطاعت مثل هذه الآراء التسرب إلى أجهزة الدولة التنظيمية ، وفي مجرى اعداد الخطة السادسة انحط «التنسيق» إلى مجرد عبارة شكلية . ويعود هذا ، بوجه خاص ، إلى توسع دائرة علاقات السوق .

وفي الوقت نفسه ،يأخذ نطاق العمليات الاقتصادية المدارة مركزياً بالتقلص . وهكذا لم تعد المشاريع القطاعية مشمولة بالخطة . وترفض الدولة المساهمة بانتظام في تحديد معدلات الربح القطاعية وتشكيل البنية الاقتصادية ، ساعية لتنظيم حركة المؤشرات الأكثر شمولاً فحسب ، كالانتاج الصناعي والاستخدام والاسعار وما الى ذلك . ويغدو اختيار الصيغة «المتوازنة» الملائمة للنمو ، في الواقع ، امتيازاً للاحتكارات الخاصة والمجموعات المالية .

ان الادوات الاقتصادية اللازمة لضمان تحقيق اهداف الخطة آخذة ، هي الأخرى ، بالتغير ففي الماضي كانت السياسة الضريبية والائتمانية انتقائية وتعمل ، الى حد ما ، على تعزيز توزيع الموارد المالية بالتوافق مع الاولويات المحددة في الخطة . اعتماداً على آليات من خارج السوق . غير أنه بحلول السبعينات اختفت عملياً عناصر التوزيع المركزي في الجهاز الائتماني والمالي وباتت الأرصدة المتراكمة في هذا الجهاز تحت تصرف الاحتكارات بصورة متزايدة .

بيد أن القوانين الموضوعية لنمط الانتاج الرأسمالي ، التي ولّدت الاختلالات البنيوية الحادة وفاقمت

---

(٢١) أكد أحد مهندسي «التخطيط المؤشر» ، وهو الاقتصادي الفرنسي بيير ماسيه ، أن اعداد مسودة الخطة يفوق من حيث الأهمية الخطة نفسها (ج . مكارثر و ب . سكوت «التخطيط الصناعي في فرنسا» ، جامعة هارفرد ، بوسطن ، ١٩٦٩ ، ص١٨) .

مشاكل البيئة ودفعت «نوعية الحياة» الى التردي وسببت ظواهر أزمات أخرى في الاقتصاد الفرنسي في اواسط السبعينات تتطلب بالحاح تنظيماً مركزياً . ففي اجواء التضخم المنفلت للسبعينات ، الذي كشف التضاد الطبقي للمجتمع البرجوازي بجلاء ، يتضح بشكل عام افتقار المساعي الكلاسيكية الجديدة لتطبيق المخططات اللاإجتماعية على الاقتصاد الحقيقي إلى أي أساس .

ومن هنا يجد الاتجاه الكلاسيكي الجديد نفسه في حالة أزمة عميقة . كما أن الوصفات ، العملية التي عرضها الكلاسيكيون الجدد برهنت على عقمها . وقد دفعت الأزمة التي عمّت الاقتصاد الرأسمالي في أواسط السبعينات الأوساط الحاكمة الفرنسية إلى البدء بمراجعة جديدة لأسس السياسة الاقتصادية .

الفصل التاسع

التغيرات البنيوية في الاقتصاد الرأسمالي ونظريات التحول الاجتماعي للرأسمالية

١ ــ المصادر والأسس المنهجية لنظريات تحويل المجتمع الرأسمالي .
٢ ــ نظريات « المجتمع الصناعي » .
٣ ــ نظريات « المجتمع بعد الصناعي » .
٤ ــ الأبعاد التقنية الاقتصادية والاقتصادية ــ السياسية لعلم المستقبل البرجوازي

في هذا الفصل سنتناول طائفتين من المفاهيم البرجوازية الاصلاحية التي تسعى للبرهنة على تحول الرأسمالية من داخلها .

تطورت مفاهيم الطائفة الاولى انطلاقاً من النظريات التقليدية التي ترسم إمكانية لتلطيف التناقضات الطبقية للرأسمالية عبر عملية « مساواة » تدريجية في الدخل تجري على المستوى الاقتصادي الجزئي (كنتيجة للاجراءات المتخذة من قبل المنشأة) والمستوى الاقتصادي الكلي (بمساعدة السياسة المالية واجراءات الميزانية) . وهذه المفاهيم التي شهدت تطويرات متنوعة ، ما تزال سائدة في علم الاقتصاد المبتذل المعاصر .

أما المفاهيم الاصلاحية المنتمية الى الطائفة الاخرى فتسعى الى البرهنة على امكانية تحويل البنية الطبقية للمجتمع ذاتها ضمن إطار الرأسمالية ، أي إمكانية إجراء تحولات اجتماعية بالمعنى المباشر للكلمة . ويرتبط بروز هذه المفاهيم بالتفسير البرجوازي التبريري للثورة العلمية التقنية الجارية ، إذ يقدم علم الاجتماع البرجوازي تفسيراً مضاداً للماركسية فيما يتعلق بالتغيّرات العميقة التي احدثتها هذه الثورات في التركيب القطاعي للاقتصاد والتركيب المهني للسكان وتطور التشريك الرأسمالي للانتاج في شكليه ، أي على مستوى المشروع الواحد وعلى أساس التقسيم الاجتماعي المتنامي للعمل .

إن الثورة العلمية التقنية قد عززت بشكل حاد تنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد في كل بلد على حدة كما شدّدت تطور الأشكال الدولية لهذا التنظيم . ونجم عن التشابك الدولي لرؤوس الأموال والترابط

المتزايد بين الدول الرأسمالية في ظل التقسيم الدولي للعمل ظهور مختلف النظريات عن تحول الرأسمالية . وهي نظريات تهدف الى مواجهة التحليل الماركسي ــ اللينيني للعملية الثورية العالمية .

بلور منظرو البرجوازية أحدث نظرياتهم بشأن تحول الرأسمالية لمجابهة ما أسموه بـ « التحدي الاشتراكي » في مجرى المبادرة بين النظامين . وتحت تأثير التغيرات الكبيرة في توازن القوى بين النظامين والانتصارات التي حققتها الاشتراكية في هذا السياق ، يضطر الاقتصاديون البرجوازيون الى التكيف مع الحالة الجديدة عبر تبني اساليب جديدة في المناورة تمكنهم من خوض الصراع الطبقي المحتدم سواء في داخل كل بلد على أو على المستوى العالمي .

وتبرز إحدى تجليات الصراع الطبقي الدائر اليوم على الجبهة الايديولوجية في المجابهة بين الاقتصاد السياسي الماركسي ــ اللينيني الذي يدرس القانونيات العميقة للرأسمالية والاقتصاد البرجوازي المبتذل الذي يكتفي بأخذ الظواهر السطحية المشروطة بالطابع الصنمي لعلاقات الانتاج الرأسمالي . وتتخذ هذه المجابهة بين الأفكار حدة خاصة عند تناول واحدة من المسائل الكبرى مثل مسألة المساواة الاجتماعية

فالاقتصاد السياسي الماركسي اللينيني يدرس تطور علاقات الانتاج وتفاعلها مع القوى المنتجة والبناء الفوقي ، فيما يسعى علم الاقتصاد البرجوازي المبتذل الى الدفاع عن الرأسمالية لا بتخليد علاقات الانتاج البرجوازية فحسب بل بتجاوز هذا النزوع المألوف في ظل الرأسمالية واللجوء الى المفاهيم المضللة التي يولدها تقدم القوى المنتجة والدور الذي تلعبه الدولة البرجوازية والذي يبدو فوق الطبقات ظاهرياً . إن هذه المفاهيم المزيفة عن الواقع الموضوعي تكمن في جذور نظريات تحول المجتمع الرأسمالي التي نتناولها هنا . وهي نظريات تتمتع بقدر من المرونة من حيث قدرتها على التكيف مع الواقع المتغير ، كما يتجلى بوضوح فيما يتعلق بنظريات المجتمع « الصناعي » و« ما بعد الصناعي » بوجه خاص . ذلك أن هذه النظريات صيغت تحت تأثير الثورة العلمية التقنية الجارية وما نجم عنها من تنظيم احتكاري حكومي للاقتصاد .

١ ــ المصادر والأسس المنهجية لنظريات تحويل المجتمع الرأسمالي :

ظهرت النظريات الداعية إلى المساواة الاجتماعية بين البشر للمرة الأولى في مجرى الثورة البرجوازية .

فخلال الثورة البرجوازية الفرنسية عام ١٧٨٩ . لجأ قادة المرتبة الثالثة (البرجوازية) الى أفكار الحرية والمساواة والأخاء الملهمة كشعار سياسي في الصراع الطبقي الذي خاضوه ضد سلطة الارستقراطية والكنيسة . ولكن ما إن أصبحت البرجوازية طبقة مهيمنة حتى خانت مصالح حلفائها من الفلاحين والحرفيين والعمال ، وبات عليها البحث عن وسائل لاجتثاث الجانب الثوري « المشاغب » لفكرة المساواة بتكييف الأخيرة مع علاقات انتاج المجتمع الرأسمالي ومعاييره الحقوقية .

وسرعان ما قامت الكنيسة بتطويع جمودها العقائدي القائل إن مصدر كل سلطة نابع من الله ، بحيث أخذت تتصرف كأداة ايديولوجية لدكتاتورية رأس المال . لكنها ظلّت عاجزة عن ملء الفراغ الذي نجم عن انهيار فكرة مراتبية السلطة الاقطاعية في مجرى الثورة البرجوازية . كان مفهوم السلطة الاقطاعي يقوم على أن الشعوب تخضع لحكم « المسيح » . بيد أن الماديين الفرنسيين ، من أبطال حركة التنوير التي مهّدت أفكارها الطريق للثورة البرجوازية ، بذلوا جهوداً جبّارة في تأكيد قيم الالحاد . وأخذت هذه الافكار بالانتشار بسعة في صفوف الطبقة العاملة .

إن التعاليم الماركسية بوصفها التعبير النظري عن مصالح الطبقة العاملة ، هي التي وجهت الضربة القاضية للمذهب الاقطاعي الاستعبادي حول « مملكة السماء » التي كانت وعداً بالخلاص من عذابات العمل الاستعبادي والبؤس والحرمان من الحقوق في هذا العالم . فقد بينت الماركسية دور الرأسمالية في إقامة قوى منتجة جديدة تستند الى العلم والتقدم التقني . وبرهنت على ان البروليتاريا غدت الآن القوة المنتجة الاجتماعية الأساس في المجتمع الرأسمالي ، وان رسالتها التاريخية تكمن في قلب سلطة البرجوازية وبناء المجتمع الشيوعي اللاطبقي على قاعدة المساواة والاخاء الحقيقيين .

وفي أواسط القرن التاسع عشر ، وتحت تأثير شبح الشيوعية والخوف من الثورة البروليتارية ، اضطرت البرجوازية الى تعزيز أساليبها الارهابية والبوليسية في مكافحة حركة الطبقة العاملة بوسائل أخرى تهدف الى نزع سلاح هذه الحركة ايديولوجياً ، فقامت بنشر الافكار الاصلاحية التي تنكر الحاجة الى التحويل الثوري للمجتمع الرأسمالي .

ولعب الاقتصاد البرجوازي المبتذل دوراً ضخماً وشديد الخطورة في صياغة مثل تلك الافكار الاصلاحية ، وهو ما تناوله مؤسسو الماركسية بعناية شديدة . من هنا كان العنوان الفرعي لعمل ماركس الأساس «رأس المال» هو «نقد الاقتصاد السياسي» . ففي هذا العمل لم يكتشف ماركس القوانين الاقتصادية للتطور الرأسمالي فحسب ، بل أنه فضح الجوهر الطبقي للاقتصاد السياسي البرجوازي المبتذل والجهود التي يبذلها لتزييف الواقع . وفي الوقت نفسه يقدم ماركس مثالاً رائعاً في اسلوبه المنهجي في النقد . فهو يفتتح كتابه «رأس المال» بتحديد الاساس الموضوعي الذي يمكن الاقتصاد السياسي البرجوازي من تزييف الواقع وحجب مضمون الاستغلال الرأسمالي والبرهنة على أن مبادى الحرية والمساواة تتحقق في المجتمع البرجوازي .

تتخذ الفقرة الاخيرة من الفصل الاول من رأس المال (المجلد الاول) عنوان « صنمية السلعة وسرّها » . فصنمية السلعة هي مايولد الاشكال المميزة التي ينعكس الواقع فيها .

« تتكون مقولات الاقتصاد البرجوازي من أشكال كهذه . انها اشكال تفكير تعبر عن شروط وعلاقات نمط انتاج محدّد ومعين تاريخياً اي انتاج السلع . ولهذا فإن كل لغز السلع ، والسحر المحيط بمنتجات العمل ، يختفيان ما ان نصل الى اشكال إنتاج أخرى »[1] .

هذه الفكرة ذات أهمية شديدة لأن المستلزمات الموضوعية لحجب محتوى استغلال الشغيلة ما تزال قائمة في المجتمع الرأسمالي المعاصر . وهذا ما يقوم الاقتصاد البرجوازي المبتذل المعاصر باستغلاله الى الحد الأقصى .

لم يكن الاستغلال مقنعاً بأي شكل في ظل العبودية والقنانة . فالعبد كان يعرف أنه ينتمي الى سيده ، هو وكل وقته الحر . والسيد ألحقه بالعبودية بموجب حق الغازي أو لأنه اشتراه من سوق العبيد . وكان القن يعرف كم من الوقت عليه أن يمضي في العمل لأجل مالك الأرض وكم من الوقت والقوة يتبقيان لنفسه ولعائلته . أما البروليتاري فهو يتمتع بحرية شخصية وهمية ، يحققها في سوق العمل . فهناك يستطيع اختيار رب العمل ويبرم معه معاملة سلعية تبدو متكافئة ، إذ لا يبيع مالك قوة العمل نفسه بل طاقته على العمل فحسب،في حين يدفع الرأسمالي ، أي مالك رأس المال ، أجراً متفقاً عليه . ويظل البروليتاري مقتنعاً بهذا الوهم حتى وهو يعمل في مشروع ذي نظام عمل قاس في غرف أشبه بالثكنات . إذ يتخيل العامل أنه يولد بعمله دخلاً لنفسه وأن مقدار هذا الدخل يعتمد على عمله .

ومن السمات المميزة للعلم البرجوازي التبريري هو أن أساطينه المتلفّعين في ردائهم الاكاديمي يسعون لنشر الافكار الهادفة الى ضمان الاستعباد الروحي للشغيلة واستغلالهم ، وتثبيت المفاهيم المشوّهة الزائفة التي تتولد في أذهان اولئك المنخرطين في الانتاج ضمن علاقات الانتاج الرأسمالية وتتجسّد في مقولات فعلية تعبر عن هذه العلاقات . ولقد برهنت هذه الأوهام على انها لا تقل رسوخاً عن الاوهام الدينية . وبوصف هذه مقولات تنتمي الى الاقتصاد التبريري ، فهي ادوات لغرس المفاهيم الزائفة عن الواقع في أذهان الشغيلة .

ومن بين أهم المقولات الفعلية التي تولد مفاهيم زائفة عن الواقع ، مقولة الأجور ذات الشعبية الفائقة في الاقتصاد المبتذل[2] . فالاجور المدفوعة لبائع قوة العمل تشيع فيه الوهم بأن كل عمله في الانتاج يلقى مقابلاً كاملاً له . وهذه المقولة ترتب قيام تصور مزيف كذلك فيما يخص ربح الرأسمالي ،

---

(١) كارل ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الأول ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٤ ، ص٨٠—٨١ .

(٢) «هذا الشكل الظاهري ، الذي يجعل العلاقة الفعلية غير مرئية ، بل أنه يُظهر المعكوس المباشر لتلك العلاقة ، وبشكل أساس كل المفاهيم الحقوقية لكل من العامل والرأسمالي ، وكل تزييفات نمط الانتاج الرأسمالي ، وكل أوهامه بشأن الحرية وكل الانعطافات التبريرية للاقتصاديين المبتذلين» (كارل ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الأول ، ص٥٠٥—٥٠٦) .

الذي هو شكل محول من القيمة الفائضة المستلبة أي من عمل العامل غير المدفوع ، لكنه يبدو كما لو كان نتاج رأس المال نفسه . وهكذا لا يظهر العمل الحي المستهلك المتجسد في وسائل الانتاج المستخدمة من قبل الرأسماليين باعتباره القوة المنتجة الرئيسية التي تخلق ثروة المجتمع ، بل تبدو وسائل الانتاج نفسها كما لو كانت تقوم بهذا الدور . ويظهر الرأسمالي الذي يملك تلك الوسائل كما لو كان المالك الشرعي لهذه الثروة .

ان هذا التعارض بين العمل الميت (الماضي) المتجسد في وسائل الانتاج وبين العمل الحي ، الذي يحمله العامل نفسه ، يكمن في اساس المفهوم الذي يضفي تفسيراً تكنولوجياً على القوى المنتجة . وهذا المفهوم واسع الاستخدام من جانب الاقتصاديين المبتذلين في نظرياتهم عن التحول الاجتماعي للرأسمالية . فمنذ ثلاثينات القرن الماضي لجأ هؤلاء الى توصيف تكنولوجي لا إجتماعي للقوى المنتجة لكي يبرروا حق رأس المال في استغلال العمل .

ويعد هذا سمة أساس لكل المفاهيم التكنولوجية والتكنوقراطية المنتشرة لا في بعض المدارس المنفردة من الاقتصاد البرجوازي المبتذل ، بل هو سمة عامة لكل تلك المدارس . ففي حين يمجّد الاقتصاديون المبتذلون قوة رأس المال ، فانهم يعتبرون العامل مجرد عامل من عوامل الانتاج المادية التي يستخدمها مالك أدوات العمل كجزء مكوّن في العملية التكنولوجية إلى جانب المكائن والمواد الخام . واستناداً إلى نظرية عوامل الانتاج ، بلور هؤلاء نظرية عن توزيع الدخل لا تشير قط إلى التعارض الطبقي . إن هذه النظرية التي تعتبر الدخل ناتجاً عن ثلاثة عوامل انتاجية (رأس المال والأرض والعمل) لا تزال على قيد الحياة . لقد مرت بتحولات معينة لكن جوهرها ما يزال على حاله ، إذ تقول أن دخل العامل يعتمد على قوة الرأسمال «المانحة للحياة» وإن على العامل أن يشعر بالامتنان لرأس المال لأنه مدين له بخبزه اليومي .

ونشأ عن هذا المفهوم للدخل أكثر اشكال «الاشتراكية البرجوازية» بدائية ، أي ذلك الشكل الذي يقول ، على حد تعبير بيان الحزب الشيوعي ، ان « البرجوازي برجوازي ، لان في هذا منفعة للطبقة العاملة»[٣] . وبوصف هذه «الاشتراكية البرجوازية» علماً زائفاً ظلت حية حتى يومنا هذا ، إذ حافظت على أهميتها كأداة للتبرير البرجوازي بيد رأس المال الاحتكاري .

ان علم الاقتصاد المبتذل يرفض الأطروحة الماركسية القائلة أن الاستغلال الرأسمالي المتحقق في الانتاج ، أي في الميدان الذي يتم فيه نشوء القيمة الفائضة ، يحدد طابع توزيع الثروة المادية . فبالاستناد الى العمل المنفصل ظاهرياً لمختلف اشكال رأس المال ، يسعى الاقتصاد المبتذل إلى البرهنة على أن دائرة التوزيع مستقلة عن دائرة الانتاج . من هنا فالنتيجة المستخلصة هي أن بوسع الاصلاحات في دائرة التوزيع القضاء على التعارضات الطبقية الناشئة في ميدان الانتاج .

كان أول من صاغ هذا المفهوم التبريري جون ستيوارت مل ، آخر ممثلي الاقتصاد السياسي

---

(٣) كارل ماركس وفريدريك انجلس ، «الاعمال الكاملة» ، المجلد السادس ، ص٥١٤ .

البرجوازي الكلاسيكي ، الذي عكس آراءه ، كما كتب ماركس «إفلاس الاقتصاد السياسي البرجوازي» . ففي مواجهة تيريري رأس المال الذين دعوا إلى ممارسة أساليب الاكراه ، كان مل من أنصار الاصلاحات . وقد صنّفه ماركس بين الاقتصاديين الذين «حاولوا بث الانسجام بين الاقتصاد السياسي لرأس المال وبين مطالب البروليتاريا التي لم يعد ممكناً تجاهلها»[٤] ، إذ حاول مل أن يجمع بين بعض عناصر نظرية ريكاردو في القيمة وبين نظرية إعادة توزيع الدخل الاصلاحية .

ولكن حين انتشرت الماركسية ، التي كان من بين مصادرها نظرية سمث وريكاردو حول القيمة المتحددة بالعمل ، في اوساط حركة الطبقة العاملة ، بات حتى التسليم المتردد لمل بنظرية ريكاردو أمراً خطيراً من وجهة نظر التيريريين البرجوازيين .

وخلال سبعينات القرن الماضي أصبحت الحدّية أو نظرية المنفعة الحدية ، الأساس النظري للمفاهيم التيريرية المعادية للماركسية حول التوزيع العادل للدخل . لقد كان مراداً لهذه النظرية ان تستبدل نظرية القيمة في العمل بعوامل ذاتية سايكولوجية .

فعوض تحليل تأثير الانتاج على السوق ، ركزت الحدّية البحث الاقتصادي على تأثيرات السوق على الانتاج . وفي معارضة الماركسية فسّرت امراض المجتمع البرجوازي المعروفة مثل الأزمات والبطالة بنواقص في بنى السوق عوض أن تفسرها بعلاقات الانتاج المميزة لهذا المجتمع واستنادها إلى الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج .

مثلت نظرية الانتاجية الحدية لرأس المال مرحلة جديدة في تطور المذهب الحدّي في أواخر القرن التاسع عشر . فهي لم تفسر مستوى الأجور بشروط التنافس في السوق فحسب ، بل سعت إلى البرهنة على أن للعمال المستخدمين في مشروع رأسمالي مصلحة حيوية في جعل المشروع أكثر قدرة على التنافس . أي أن انصار المذهب الحدّي يحاولون اثبات ان توزيع الدخول يتحدد وفق قوانين السوق العشوائية التي تتجاوز قدرة الانسان على التحكم بها .

بيد أن تفاقم التناقضات الطبقية وتنامي حركة الطبقة العاملة تحت تأثير الافكار الاشتراكية ساهم في تقويض نظرية الدخول هذه ، التي تؤكد ان توزيع الدخول يتم بشكل منسجم برغم أن الفجوة بين ثروات البرجوازية الاحتكارية وفقر الجماهير تتنامى بشكل لا سابق له . وهذا توصل الاتجاه البرجوازي الاصلاحي في الاقتصاد المبتذل الى الاعتراف بالحاجة إلى القيام باعادة توزيع محدودة للدخل بمساعدة الضرائب التصاعدية بما يخفف قليلاً من الارباح الهائلة المتضخمة بأيدي الرأسماليين . لكن هذا الاقتطاع البسيط من أرباح الرأسماليين الذي لم يقترحه المنظرون البرجوازيون الاصلاحيون لأسباب انسانية قط ، بل خوفاً من الانتفاضات الثورية التي قد تنجم عن احتجاج الجماهير ضد البؤس والظلم الاجتماعي ، تعرضت إلى مقاومة المنظّرين الأكثر محافظة ممن تبنوا فكرة مالثوس القائلة بضرورة الفقر نحو الثروة .

---

(٤) كارل ماركس ، «رأس المال» ، المجلد الأول ، ص٢٥ .

ففي بريطانيا ، مهد الاقتصاد السياسي البرجوازي ، دافعت القوى المحافظة عن الامبريالية لاغراض اشاعة ضرب من الديماغوجيا الاجتماعية . وسعى جوزيف تشامبرلن ، أحد أبرز مفكري الامبريالية ، إلى البرهنة على أن السبيل الوحيد لاجتثاث الفقر من بريطانيا يتمثل في الحصول على أسواق جديدة .

وجاءت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى لتسجّل بدء الأزمة العامة للرأسمالية وبناء مجتمع اشتراكي قائم على المساواة الحقة ، ولتوجه ضربة ساحقة إلى النظريات الاقتصادية المبتذلة التي أكدت على أن توزيع الدخول لا يمكن أن يتم ولن يتم أبداً إلا وفق المبادىء الحدّية . وبات على المنظرين البرجوازيين العمل على رسم سياسة اقتصادية لتثبيت الرأسمالية ولمنع المزيد من الانتفاضات الثورية وخروج المزيد من الاجزاء من النظام الرأسمالي .

وفي هذا المجال لعبت نظرية كينز ، التي تناولتها فصول سابقة بالتفصيل ، دوراً مهماً . ومع هذا سنتناولها هنا من زاوية ما مثلته من اسلوب جديد تبناه الاقتصاد البرجوازي المبتذل في معالجة قضية اعادة توزيع الدخل . فقد برهن كينز على عدم إمكانية حل المسألة على مستوى اقتصادي جزئي ، أي بتكييف «الفاعل الاقتصادي» لقوانين السوق . وبموجب نظريته لا بد أن تلعب الدولة الدور الحاسم في هذا الميدان . إذ تتمثل وظيفتها في مكافحة الأزمات الاقتصادية والبطالة الجماعية . فمثل هذه الظواهر تولّد اشكالاً من الافقار الجماعي ذات الخطورة الشديدة من وجهة النظر الاجتماعية .

أما النظرية الكلاسيكية الجديدة فترى ان الاقتصاد محكوم بالسوق الذي يتوجه المستهلك عبره لاشباع طلبه . والدولة لا تتعامل مع المستهلكين ، بل تعبر فقط عن رغبة مواطنيها (أي جمهور الناخبين) الذين يتوجهون إليها لتلبية مطالب محددة لديهم في مجال المستلزمات الاجتماعية . ولهذا السبب فان هؤلاء المواطنين يقتطعون جزءاً من دخولهم في صورة ضرائب للدولة .

في مواجهة هذه النظرية أكّد كينز على أن واجب الدولة لا يقتصر فقط على تنظيم الاقتصاد بهدف تأمين الاستخدام التام ، بل يتعداه إلى القيام بالاستثمار تعويضاً عن النقص في الاستثمار الخاص في فترة الأزمة . فالدولة ، في نموذج كينز ، تستخدم الدخل القومي للقيام بالاستثمار ومساعدة العاطلين ، مما يجعلها جزءاً مكوناً من النظام الاقتصادي عوض أن تمثل قوة خارجية . واستناداً إلى نظرية كينز ، أكد التبريريون البرجوازيون أن تنظيم السوق العفوي للاقتصاد أخذ يخلي المكان لتنظيم الدولة ، الذي بات يعرف باسم التدويل (أو الدولنة) . وتحت تأثير مفهوم «الدولنة» خرج هؤلاء الاقتصاديون بصيغ متعددة من نظرية «دولة الرفاه» التي تصور الدولة كقوة فوق طبقية تشمل برعايتها كل اعضاء المجتمع .

كانت فكرة «الدولنة» اول نظرية جنينية عن تحول المجتمع الرأسمالي ، إذ لم تتضمن غير إشارات غامضة إلى التغيرات في بنيته الاجتماعية . وتلخصت هذه الاشارات عموماً في حجة سفسطائية تقوم

على أن الناخبين هم الذين يحددون قوام الحكومة وبالتالي فبمقدورهم لا التأثير على سياستها في ميدان تشريع القوانين فقط بل على سياستها الاقتصادية كذلك .

مثلت «الثورة الكينزية» صيغة محدّثة للمفهوم البرجوازي الاصلاحي عن إعادة توزيع الدخول . وبموجب هذه الصيغة لا بد أن تقوم الدولة بعملية إعادة التوزيع هذه على المستوى الاقتصادي الكلي . غير أن كينز أكد على أن الوظيفة الرئيسة للدولة تكمن في تأمين الاستثمار الرأسمالي في فترة الأزمة ، حين يكون الاستثمار الخاص المتراجع بحاجة إلى تحفيز اصطناعي . وكان كينز راغباً كذلك في تحقيق قدر معين من إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الاكثر فقراً ، بهدف تشجيع التراكم الرأسمالي فبموجب «قانونه السايكولوجي الأساس» ينخفض الميل للاستهلاك كلما ازدادت الدخول ، لذا فأن الميل للاستهلاك يبلغ أشدّه في صفوف الفقراء . وعليه فان إعادة توزيع الدخل لصالحهم يؤدي إلى زيادة الطلب الاجمالي ، مما يحفز نمو الانتاج وتراكم رأس المال .

انتقد كينز بحدة نظرية الاقتصادي البريطاني المعروف م . بيجو في الأجور . فقد كان هذا الأخير يرى أن تخفيض أجور العمال يمكن أن يساعد على زيادة استخدامهم . أما كينز فقد بين أن انخفاض الاستخدام يعود إلى قانونيات تعود إلى مستوى الاقتصاد الكلي ، وبالدرجة الأولى إلى نقص الاستثمار وانخفاض الطلب الاجمالي . والى جانب هذا اعتبر كينز ان التخفيض المباشر للاجور ذو عواقب خطيرة اجتماعية ، لأنه سيجابَه حتماً بمقاومة حازمة من جانب الطبقة العاملة . لهذا كان يرى تخفيض الاجور بصورة خفيّة غير محسوسة من جانب العمال ، عبر «التضخم المنظّم» فبفضل هذا الاسلوب اعتقد كينز أن بالامكان رفع الاجور الاسمية مع ضمان تخفيض محتواها الحقيقي نتيجة لتضخم الاسعار الذي يساعد في الوقت نفسه على زيادة الأرباح .

ان «التضخم المنظّم» الذي اقترحه كينز ولّد للوهلة الأولى وهماً بأن الدخول آخذه بالارتفاع فقاد إلى تراجع النضال الاضرابي . غير أن تلك الأوهام تلاشت لاحقاً بعد أن اصطدمت بالوقائع العنيدة . فمنذ الحرب العالمية الثانية ، بات التضخم عاملاً رئيساً في مفاقمة التناقضات بين العمل ورأس المال ، وهذا ما ولّد نهوضاً لا سابق له للصراع الطبقي في البلدان الرأسمالية المتطورة .

وعليه لم تقدم نظرية كينز غير توصيات باستخدام وسائل جديدة لاعادة توزيع الدخول بصورة محدودة نسبياً ، بما يساعد على تخفيف التناقضات الطبقية . لكنها لم ترتق إلى تقديم تعميمات نظرية يمكن أن تشيع الوهم بتحول الرأسمالية الاجتماعي .

وظلت نظريات النمو الاقتصادي الكينزية الجديدة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية عاجزة عن تحقيق تقدم كبير في هذا الاتجاه ، مع أن واضعي تلك النظريات انتقدوا نظرية كينز بسبب طابعها السكوني (الستاتي) ، ولانها ، على حد تعبيرهم ، لم تتناول غير اجراءات الطوارىء المضادة للأزمة في ميدان إعادة توزيع الدخل . أما نظرية النمو الكينزية الجديدة الدينامية (الحركية) فتأخذ في الاعتبار تحقيق زيادة ثابتة في دخول الشغيلة نتيجة للنمو المستمر في الدخل القومي . وهذا سيؤدي ، وفقاً للكينزيين

الجدد ، إلى زيادة حصة الطبقة العاملة من الدخل من دون اللجوء إلى تبني أي اجراءات خاصة من أجل إعادة توزيعه . وتتقدم نظرية النمو بتوصيات بشأن وسائل زيادة دخول الشغيلة بما يساعد على احتواء صراعهم الطبقي الرامي إلى احداث اعادة توزيع جذرية للناتج الوطني ، أي الى تهديد أسس المجتمع الرأسمالي .

إن نظريات إعادة توزيع الدخول التي صاغها الاقتصاديون البرجوازيون في ظل الأزمة العامة للرأسمالية تفترق ، إلى حد ما ، عن تقاليد المفهوم القائم على التبادل . فالتغيرات الحاصلة في ميدان الانتاج ترتبط موضوعياً بالتحضيرات المادية لمستلزمات الاشتراكية وهي مشروطة بالصراع الطبقي . في حين تعرضها تلك النظريات كما لو كانت نتاج سياسة حكومية متعمدة تهدف إلى إضفاء بعد انساني على الاستغلال الرأسمالي وتحقيق ما يسمى بمبدأ الفرص المتساوية في المجتمع الرأسمالي ، أي تمكين كل فرد من تحسين أوضاعه من دون حدوث أي تحولات ثورية في النظام الاقتصادي . وفي هذا الصدد يستخدم الاقتصاديون البرجوازيون التغيرات الفعلية في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية ليستخرجوا منها مظاهر واوجه شبه مضللة تزيف الواقع .

فقد بينا اعلاه كيف نشأت عن تدخل الدولة في الاقتصاد اسطورة الدور فوق الطبقي للدولة وسعيها لاقامة «دولة الرفاه» .

لقد بذل الماركسيون جهداً كبيراً لفضح المفاهيم المنافقة عن «مساهمة العمال في إدارة الانتاج» التي تستند إلى حجة مفادها ان العامل حين يشتري بضعة أسهم يمتلك الحق في المساهمة في اجتماعات المساهمين «كالملك» للمنشأة . وفي نظريات «دقرطة رأس المال» و«الرأسمالية الشعبية» التي سيتم تناولها في فصول لاحقة ، يترافق الحديث المنافق حول زيادة دخول الشغيلة مع حديث لا يقل نفاقاً حول ارتفاع مكانتهم الاجتماعية .

وخلال السنوات القليلة الماضية سعى الاقتصاديون البرجوازيون لايجاد أساس لمفهوم مساواة الدخول ، وكان هذا الاساس نظرية «رأس المال البشري» التي تقول ان متطلبات الانتاج نفسها ، في ظل الثورة العلمية التقنية ، تمكّن أي عامل من الارتقاء الى مستوى مادي مرتفع بصورة تلقائية ومن دون خوض أي صراع . فما عليه لتحقيق ذلك إلا التوقف عن «اضاعة» وقته الحر وادخاراته النقدية على المتع الأنانية واستخدام ذلك كله لاكتساب الثقافة . وبدهي فان هذه النظرية لا تنبس بحرف عن حقيقة أن «مالك» مثل هذا «الرأسمال البشري» عليه البحث عن مالك لوسائل الانتاج ، أي عن مالك لرأس المال الفعلي ، لكي يبيع له قوة عمله التي سيستغلها المالك لاغراض تحقيق الربح (انظر الفصل الحادي عشر) .

غير أن منطق الصراع الطبقي في كل بلد على حدة وعلى المستوى العالمي يدفع النظريات التبريرية حول مساواة الدخل حتماً إلى الافلاس .

٢ــ نظريات «المجتمع الصناعي»

صيغت المسائل المتعلقة بالتحول الاجتماعي للرأسمالية من خلال حدوث تغيرات في أساسها الطبقي على يد الاقتصاديين البرجوازيين لأول مرة في نظريات «المجتمع الصناعي» . وكان ما وفر الشروط المادية لظهور تلك النظريات التغيرات في البنية الاقتصادية للدولة الرأسمالية المتطورة تحت تأثير الثورة العلمية التقنية . وقد استغل الاقتصاديون البرجوازيون تلك التغيرات لتفنيد الأطروحة الماركسية بشأن الدور الحاسم للطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي المعاصر، وكذلك للبرهنة على أن نفوذ الطبقة العاملة قد تضاءل لسببين ، أولهما لأن مساهمتها في الاقتصاد آخذة بالاضمحلال بسبب التغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية ، وثانيهما لأن الطبقة العاملة فيما يسمى بالمجتمع الاستهلاكي تحصل على سلع استهلاكية معمرة متحولة بالتالي إلى طبقة مالكة معنية بالحفاظ على ملكيتها وزيادتها ، أي أنها تصبح «طبقة وسطى» لا تعود علاقتها بمالكي وسائل الانتاج عدائية .

ان الطبقة العاملة التي ولّدتها الثورة الصناعية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هي الطبقة التي وضعت حداً لتحكم رأس المال في بلدان عدة وشرعت بعملية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على مستوى العالم . غير أنها ما تزال في معظم بلدان العالم مضطَهَدة من قبل رأس المال ولا تُعامَل إلا كملحق للماكنة وعامل مادي من عوامل الانتاج .

لكن الموقع العالمي للطبقة العاملة عرف تغيراً جذرياً نظراً للتطور المتزامن للعملية الثورية العالمية والثورة العلمية التقنية العالمية ، التي هي أساس المنافسة الشاملة بين النظامين المتعارضين ، الاشتراكية والرأسمالية . ويكتسب الصراع الايديولوجي أهمية حاسمة في هذه المنافسة . وفي مجرى هذا الصراع . من الأهمية بمكان دراسة اتجاهات الثورة العلمية التقنية من زاوية تأثيرها على مستقبل الطبقة العاملة .

ما هي الحجج المستخدمة من قبل المنظرين البرجوازيين للبرهنة على أن دور الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي قد تراجع الآن ؟

ان الثورة العلمية التقنية لا تؤدي إلى حدوث تغيرات في تنظيم وتكنولوجيا الانتاج فحسب ، بل يترتب عليها كذلك حدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة في المجتمع الرأسمالي ككل ، و لا سيما في بنية الطبقة العاملة . إذ تنزع حصة الناتج المادي إلى الانخفاض ، فيما تنزع حصة الخدمات والتعليم والبحث العلمي والادارة وخدمات الاعلام الى الزيادة . وخلال العقود القليلة الماضية ارتفع العدد الاجمالي للعمال الأجراء في الدول الرأسمالية المتطورة ، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى نمو عدد شغيلة الخدمات ومستخدمي المكاتب والمثقفين .

في سنوات الخمسينات أظهر الاستخدام في الانتاج المادي نزوعاً نحو الثبات ، لكنه أخذ منذ أواسط الستينات بالتراجع بشكل ثابت . ففي الولايات المتحدة انخفضت نسبة العاملين في الانتاج المادي من ٩ر٤٠٪ عام ١٩٥٠ إلى ٦ر٣١٪ عام ١٩٧٣ ، أما النسب المقابلة للعاملين في الميدان غير

الانتاجي فارتفعت من ١ر٥٩٪ إلى ٤ر٦٨٪[٥] . وفي دول أوربا الغربية الرأسمالية المتطورة ازداد الاستخدام في الخدمات من ٥ر٣٤٪ عام ١٩٥٨ إلى ٢ر٤٠٪ عام ١٩٦٨[٦] .

ان المتطلبات الموضوعية للتقدم التقني والاستخدام الواسع للمنجزات العلمية والتقنية في الانتاج تنزع إلى تقليص حصة العمل اليدوي في هذا الميدان ، إذ يخلي العمل البسيط المكان الى العمل الاكثر تعقيداً ومهارة وبالتالي الأكثر انتاجية ، أي العمل الذي يشابه عمل المهندسين والتقنيين . من هنا انخفضت نسبة العمال اليدويين إلى إجمالي قوة العمل في الولايات المتحدة من ٣٩٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٥٪ عام ١٩٧٣ (في حين ارتفع اجمالي عددهم من ٢٣ مليوناً إلى ٢٩ مليون عامل) . ويعود نمو المهارات في صفوف المستخدمين في الميادين المنتجة وغير المنتجة بالدرجة الأولى إلى توسيع التعليم العام ونظم التدريب الخاصة[٧] .

وخلال العقود الماضية ارتفع عدد العمال ذوي الياقات البيضاء (غير اليدويين) بسرعة سواء بالمعايير المطلقة أو النسبية . ففي عام ١٩٥٠ كان عدد شغيلة المكاتب في الولايات المتحدة يقل عن عدد العمال اليدويين ، أما في عام ١٩٧٣ فكان عددهم يزيد بأكثر من ٣٠٪ على عدد العمال اليدويين ، وشكل إجمالي المشتغلين في المكاتب حوالى نصف قوة العمل . وفي ضوء ذلك أخذ المنظرون البرجوازيون بالحديث عن «ثورة الياقات البيضاء»[٨] .

ضمن فئة شغيلة الياقات البيضاء يحتل العلماء والتقنيون ، وهم قوة اجتماعية ذات تأثير متعاظم ، مركزاً خاصاً . فهم المجموعة المهنية الأسرع نمواً . إذ أن حجمهم خلال العقود القليلة الماضية تضاعف أو ازداد بما يزيد على الضعف في معظم البلدان الرأسمالية المتطورة . وهكذا كان الحال في الولايات المتحدة حيث ازداد الاستخدام بنسبة ٤٠٪ بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٣ ، في حين ازداد عدد المهندسين المستخدمين خلال الفترة ذاتها بما يقارب ٢٠٠٪ وعدد المستخدمين ذوي التعليم العالي أو الثانوي الخاص بنسبة ١٦٠٪ ليبلغ ٦ر١١ مليون مستخدم بعد أن كان ٥ر٤ مليون مستخدم عام ١٩٥٠ .

ان الاقتصاديين وعلماء الاجتماع البرجوازيين الذين يتبنون نظريات المجتمع «الصناعي» و«ما بعد الصناعي» يؤلّهون التغيرات في التركيب الاجتماعي الوظيفي للطبقة العاملة ولا يستنتجون الدور الذي تلعبه مختلف المجموعات الإجتماعية في الصراع الطبقي انطلاقاً من مواقعها ضمن نظام الاستغلال بل من

---

(٥) انظر المجموعة الاحصائية للولايات المتحدة لعام ١٩٧٣ ، ص٢٢٨ .

(٦) رسل لويس ، «مجتمع الخدمات الجديد» ، منشورات لونغمانز ، لندن ، ١٩٧٣ ، ص٤ وص١٦٤ .

(٧) بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٣ ازداد الانفاق على التعليم في الولايات المتحدة من ٩ مليارات دولار إلى ٨٠ مليار دولار ، وازداد متوسط فترة التعليم من ٩ سنوات إلى ١٢ر٤ سنة . (لمزيد من التفاصيل انظر الفصل السادس) .

(٨) رسل لويس ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

دورها ومكانها في التطور التقني للانتاج . وهم يسعون في ذلك إلى البرهنة إلى على الطبقة العاملة «آخذة بالاختفاء» .

ومع هذا ، وبرغم كل المحاولات للبرهنة على انتفاء الصراع الطبقي في ظل الرأسمالية ، لم تؤد الثورة العلمية التقنية إلى تقليل دور الطبقة العاملة . لقد أدت هذه إلى تقليص نسبة العمال اليدويين قليلي المهارة فقط ، فغيّرت بذلك بنية الطبقة العاملة التي ازداد عددها الاجمالي ، وتوسعت في الوقت نفسه حدودها (تشابكاتها) الاجتماعية نتيجة للتمايز الطبقي المتعاظم الجاري على امتداد المجتمع الرأسمالي . فثمة قطاع كبير من عمال المكاتب والعلماء والتقنيين يفقد امتيازاته كمرتبة اجتماعية ، وتتناقص نسبة اصحاب المهن الحرة بين المثقفين . ومصالح هؤلاء الاجتماعية ، مثلها مثل مصالح العمال الاجراء ، تتشابك بشكل متعاظم مع مصالح الطبقة العاملة[٩] .

وفي الوقت نفسه ، نجم عن الثورة العلمية التقنية نمو سريع في عدد مثقفي (انتلجنسيا) الطبقة العاملة (مثل منظّمي المعدات الاوتوماتيكية ومشغّلي الحاسبات الالكترونية .. الخ) ، أي نشأ اتجاه يتطابق تماماً مع النزوع نحو ظهور «بروليتاريا هندسية»[١٠] ، وهو نزوع لاحظه لينين .

غير أن المنظرين البرجوازيين يتجاهلون التغيرات الحقيقية في البنية الطبقية للبلدان الرأسمالية المتطورة ويسعون إلى البرهنة على أن اتجاهات الثورة العلمية التقنية ، لا تفاقم التناقضات الطبقية ، بل تساعد على تقريب كل المجموعات الاجتماعية واندماجها بحيث ينطفىء الصراع الطبقي تدريجياً .

لنتناول الصيغتين الاكثر شعبية من نظرية «المجتمع الصناعي» البرجوازية . لقد طرح أولى الصيغتين عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون ، فيما طرح الاقتصادي الامريكي جون كينث غالبريث الصيغة الثانية .

ولو تمعّنا في المحتوى الطبقي وفي أهداف هاتين النظريتين لوجدنا أن ما بينهما من سمات مشتركة يفوق ما بينهما من فوارق . غير أن فهم ، الدور الذي تلعبه كل منهما في ستراتيجية وتاكتيك الصراع الطبقي وموقعهما في الاقتصاد التبريري يتطلب ابراز الممهدات الاجتماعية التي أدّت إلى بروزهما وتطورهما . ذلك أن الاستناد إلى هذه النظرية التبريرية أو تلك من جانب البرجوازية يعتمد إلى حد كبير على النضج السياسي للطبقة العاملة وعلى خبرتها في الصراع الطبقي كما يعتمد ، بالطبع ، على الخبرة السياسية للبرجوازية نفسها وعلى الارث الايديولوجي الموضوع تحت تصرفها

لنبدأ بأوربا حيث تجابه الفصيلة الأكثر خبرة ودهاء سياسياً من البرجوازية بروليتاريا تصلّبت في المعارك الطبقية وكرست انفسها لمثل الاشتراكية .

ليس غريباً قط أن يشير ريمون آرون ، في معرض تقديمه للأساس لنظريته عن «المجتمع الصناعي»

---

(٩) انظر ، الاجتماع العالمي للاحزاب الشيوعية والعمالية ، موسكو ، ١٩٦٩ ، منشورات السلم والاشتراكية ، براغ ، ١٩٦٩ ، ص٢٥ .

(١٠) لينين ، كتابات متفرقة ، المجلد ٣٧ من الاعمال الكاملة . ص٢١٣ (باللغة الروسية) .

الى فكرة مفادها أن مثل هذا المجتمع تبلور لأول مرة في كتابات سان سيمون ، إذ لم يكن بوسعه تجاهل المؤسس اللامع لواحدة من انضج نظريات الاشتراكية الطوباوية الانتقادية ، لانها تمثل محطة مهمة في تاريخ الفكر الاجتماعي الفرنسي وفي تطور الوعي السياسي للطبقة العاملة . ومع أن آرون طرح نفسه بوصفه خليفة سان سيمون ، الا انه في واقع الحال اتبع خطى السان سيمونيين المحدثين الذين قلبوا الطموحات الثورية للمؤسس لأغراض تبريرية .

ولكي نتعمّق في جوهر المسألة ، علينا أن نتذكر كيف حدد ماركس وانجلز الدور التاريخي للاشتراكية والشيوعية الطوباوية النقدية . لقد كان مؤسسو الاشتراكية الطوباوية قبل كل شيء .

«واعين بأنهم مهتمّون بالدرجة الأولى بمصالح الطبقة العاملة ، بوصفها الطبقة الأكثر معاناة . ان الطبقة العاملة لا وجود لها ، بالنسبة لهم ، إلا من حيث كونها الطبقة الأكثر معاناة»(١١) .

انهم لم ينشطوا ، وما كان بوسعهم أن ينشطوا ، بوصفهم منظّرين للطبقة العاملة . لان مكانتهم الاجتماعية لم تسمح بذلك ولأن الطبقة العاملة نفسها لم تكن مهيأة بعد ببساطة للعب دور مستقل تاريخياً .

«إنهم يريدون تحسين ظروف كل فرد من افراد المجتمع ، بما في ذلك ظروف أكثر الأفراد حظوة . من هنا كان توجههم التقليدي الى المجتمع ككل ، من دون تمييز بين الطبقات ، لا بل انهم يتوجهون إلى الطبقة الحاكمة بميل أكبر ... إنهم يرفضون القيام بأي عمل سياسي لا سيما العمل الثوري ويرغبون في تحقيق أهدافهم بوسائل سلمية ويسعون تمهيد الطريق أمام ظهور الجيل اجتماعي جديد عبر اجراء التجارب الصغيرة المقدّر لها الفشل بالضرورة وعبر قوة المثل»(١٢) .

غير أن العناصر النقدية في كتابات الطوباويين العظام الهادفة الى الكشف عن أسس النظام الرأسمالي وفرت ، كما أشار ماركس وانجلس ، بعض «المواد الأكثر قيمة لتنوير الطبقة العاملة»(١٣) .

ومع تطور الصراع الطبقي بذل اتباع سان سيمون ، الذين شكلوا عُصَباً رجعية ، أقصى الجهود لثلم هذا الحد النقدي مكرسين طاقاتهم بدأب «لاطفاء الصراع الطبقي وتسوية التناقضات الطبقية»(١٤) .

فمن الناحية المنهجية ينبع مفهوم آرون من نظرية أوغست كومت ، أحد أتباع سان سيمون الذين شوهوا أفكاره وتنكروا لوصاياه وبذلوا كل ما بوسعهم لمساعدة من يماثلهم من علماء الاجتماع البرجوازيين على طمس الصراع الطبقي .

وقد أشار انجلس إلى أن « كومت أخذ كل أفكاره اللامعة من سان سيمون »(١٥) . وبرغم هذا

---

(١١) كارل ماركس وفريدريك انجلس ، «الأعمال الكاملة» ، المجلد السادس ، ص٥١٥ .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) المرجع السابق ، ص٥١٦

(١٤) المرجع السابق .

(١٥) كارل ماركس وفريدريك انجلس ، «مراسلات مختارة» ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص٤٥٣ .

كله والانطباع الزائف الذي خلقه كومت بأنه صائغ الأفكار الجريئة وواضع اللمحات اللامعة ، كانت فلسفته الوضعية ، على حد تعبير انجلس « نمط تفكير ضيق ومتحجّر »[١٦] .

نشير إلى هذا لأن فلسفة كومت الوضعية تمثل الأساس المنهجي للمفاهيم المعاصرة عن « المجتمع الصناعي » التي يجري استخدامها بشكل واسع لتبرير فكرة التحول الاجتماعي في داخل الرأسمالية .

ولو عملنا على فصل نظرية سان سيمون عن نظرية كومت الذي شوه الأفكار اللامعة لذلك الطوباوي العظيم ، فسنتوصل إلى الكيفية التي توصل بموجبها سان سيمون ، المبتكر الحقيقي لمفهوم « المجتمع الصناعي » إلى صياغته .

كان سان سيمون يعتبر نفسه تلميذاً لروسو وشاطره أفكاره بشأن الحرية والمساواة ، لكنه آمن ، على عكس معلّمه بأن العصر الذهبي للانسان لم يتحقق بعد (بحلول الثورة البرجوازية) ، وأن هذا العصر سيحل مع تطور العلوم والتكنولوجيا ومع التحويل الثوري للمجتمع . وبرغم أن سان سيمون تعرض للسجن ولم يفلت من عقوبة الموت بالمقصلة إلا بأعجوبة في ظل دكتاتورية اليعاقبة ، إلا أنه اعتبر الثورة مرحلة حتمية في تطور المجتمع لا يمكن من دونها بلوغ مرحلة جديدة من الارتقاء . لقد كان يعتبر تاريخ البشرية عملية ارتقائية تتخللها الثورات .

غير أن سان سيمون لاحظ في مجرى تحليله لنتائج الثورات البرجوازية الظافرة في بريطانيا وفرنسا ، أن الآمال التي علقها على التطور الصناعي لم تتحقق . إذ لم يؤد النظام الرأسمالي إلا إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء . وباتت أوضاع الشعب أسوأ حتى مما كانت عليه في ظل النظام القديم ، ذلك أن جماهير واسعة من الفلاحين والحرفيين وصغار التجار الذين خربتهم المنافسة الرأسمالية وقعوا ضحية الفقر والبطالة . وخابت آمال سان سيمون بتعاليم آدم سمث الذي استند إلى « القانون الطبيعي » للبشر ليتنبأ بالتقدم المضطرد للمجتمع الرأسمالي نحو تحقيق « ثروة الأمم » . وفي الوقت نفسه لم يكن بوسع سان سيمون القبول بحجج ريكاردو بشأن الأسباب « الطبيعية » للأجور المنخفضة ، تلك الحجج المستندة إلى مذهب مالثوس بشأن حتمية البؤس . وهكذا حاول سان سيمون الاجابة على الأسئلة التي طرحها الواقع التاريخي عبر تحليله لقانونيات الثورة الفرنسية المتميز ببعد نظر ثاقب . وفي هذا السياق كتب انجلس يقول :

« .... إن التعرف على الثورة الفرنسية بوصفها حرباً طبقية ..... بين النبلاء والبرجوازية والمعدَمين كان في عام ١٨٠٢ واحداً من أكثر الاكتشافات لمعاناً »[١٧] .

توصل سان سيمون إلى استنتاج مفاده أن الجماهير هي التي خاضت الثورة ، لكن القيادة

---

(١٦) المصدر السابق .

(١٧) فريدريك انجلس ، «انتي دهرنغ» ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٧ ، ص٣١٣ .

كانت لـ « الميتافيزيقيين والحقوقيين » . وكانت انتقادات هؤلاء القادة شديدة ، لكنهم عجزوا عن إيجاد أي شيء إيجابي جديد . وظل هؤلاء يفكرون في أشكال السلطة فيما كان على المرء أن يفكر في جوهر الحياة وفي سبل تطوير الانتاج . وعلى هذا الأساس حث سان سيمون كل العلماء على العمل على قيام حقبة جديدة إيجابية تحل فيها الروح الصناعية محل الحديث الفارغ عن الحرية ، وفلسفة المنظّمين والمبدعين محل فلسفة القرن الثامن عشر النقدية والثورية . لقد كان يؤمن بأن « الصناعيين » هم المرتبة الاجتماعية الأكثر أهمية . وفي صفوف هؤلاء « الصناعيين » جمع سان سيمون أرباب العمل ومنظمي الانتاج والمهندسين والميكانيكيين والعمال . بل وأضاف لهم الصيارفة والمعماريين والكتاب والفنانين أي كل المنخرطين فيما اعتبره عملاً نافعاً . ومن الناحية الثانية كان هناك المتعطلون الذين يعيشون على حساب المجتمع : ملاك الأراضي والبرجوازية التي تعيش على عوائد الأسهم والسندات وكذلك أشباه العلماء والحقوقيين والميتافيزيقيين . يجب ألا يكون ثمة طفيليين في المجتمع ، فينبغي أن يعمل الجميع . ولا بد أن تنتقل السلطة كلها إلى أيدي « الصناعيين » لأن الصناعة المتكاملة بفضل المصارف ستصبح القوة الأكثر نفوذاً في الدولة . لكن مثل هذه الثورة الكبيرة التي دعا إليها سان سيمون يجب أن تتحقق من الأعلى ، والفارق الجوهري المميز للنظام الصناعي الجديد هو سيطرة الإنسان على الأشياء على عكس النظام القديم حيث يسيطر الانسان على الانسان . وهنا يجب أن يستند الانتاج إلى التخطيط وأن تجري إدارته من مركز واحد . وفي آخر أعماله المعنون « المسيحية الجديدة » ميّز سان سيمون الطبقة العاملة من صفوف الصناعيين وكتب يقول أن مهمة المجتمع الرئيسة تتمثل في تحسين الظروف المادية والمعنوية لأكثر الطبقات فقراً وعدداً بأسرع ما يمكن . فعلى حد تعبيره تمثل هذه المهمة « العنصر الربّاني » الوحيد في الديانة المسيحية .

توفي سان سيمون عام ١٨٢٥ ، وفي عام ١٨٣١ شن نساجو الحرير في فرنسا (ليون) انتفاضة واستولوا على السلطة في المدينة لمدة عشرة أيام . وارتعب اتباع سان سيمون من شبح الثورة ، فقاموا بتطهير تعاليمه بشأن المجتمع الصناعي من كل ما يمت بصلة مع تعاطفه مع الطبقة العاملة أو يرسي أساساً نظرياً للأفكار الاشتراكيةوعوض ذلك استخدموا تلك التعاليم كأساس للوضعية ، وهي فلسفة عديمة الضرر للبرجوازية .

في عام ١٨٤٢ نشر أوغست كومت كتابه « درس في الفلسفة الوضعية » وفي عام ١٨٥٤ أصدر في أربعة مجلدات « نظام السياسة الوضعية » الذي أرسى الأساس للوضعية وبات المصدر الرئيس للأفكار الكامنة وراء مفاهيم « المجتمع الصناعي » المعاصرة .

كان كومت يؤمن أن التاريخ الاجتماعي يعكس مقولات التفكير التي تحدد طبيعة النخبة الحاكمة . وبموجب نظريته مرت البشرية بثلاث مراحل من التطور ، المرحلة اللاهوتية حين كانت الظواهر كلها تفسَّر كإرادة الهية وكانت السلطة في أيدي رجال الدين ، والمرحلة الميتافيزيقية حين صارت

البشرية تفكر وفقاً لمقولات تجريدية ويقودها المشرّعون ورجال القانون والمرحلة الوضعية حين ظهرت العلوم الدقيقة وتطلّب تطورها قيام سلطة الصناعيين والعلماء .

وفي تصنيفه لـ « هرم العلوم » لم يكن يلي العلوم الطبيعية سوى واحد فقط من العلوم الاجتماعية ، هو علم الاجتماع الذي أطلق عليه اسم الفيزياء الاجتماعية ، وقسمه إلى قسمين : السكونيات (الستاتيك) الاجتماعية والحركيات (الديناميك) الاجتماعية . تستند السكونيات الاجتماعية إلى قانون الانتظام المتجسد في مؤسسات اجتماعية مثل العائلة والمجموعات والمواطنين والدولة . أما الحركيات الاجتماعية فمصدرها العملية الذهنية .

ففي « مجتمع وضعي » يقوم النظام المستند إلى سكون المؤسسات الاجتماعية القائمة والتقدم الناجم عن تطور العلم بضمان الانسجام الطبقي .

إن أحدث نظريات « المجتمع الصناعي » تتوافق بشكل صارم مع تلك الفرضية ، إذ تمزج سكون مؤسسة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاجتماعية مع حركية الانتاج المرتبطة بالثورة العلمية التقنية . ولكن لما كان من غير الممكن في يومنا هذا الدفاع بصورة مكشوفة عن الرأسمالية وتصويرها باعتبارها الشكل النهائي للتطور الاجتماعي ، ولما كان من الضروري أن يأخذ المرء في حسبانه وجود النظام الاجتماعي الذي تجابهه الرأسمالية كأمر واقع ، فقد خرج ريمون آرون ، على سبيل المثال ، بفكرته القائلة بـ « تعددية » التطور العالمي ، التي تعني وجود أشكال مختلفة من المجتمع الصناعي تتفاوت حسب البنى الاجتماعية المتكونة تاريخياً .

وفي معرض تفسير أسباب تخليه عن كلمة « الرأسمالية » يقول آرون « عوضاً عن الرأسمالية اخترت تسمية المجتمع الصناعي ... بوصفه المفهوم الرئيس » . ويمكن تعريف هذا المجتمع ، على حد تعبيره ، بوصفه « مجتمعاً تقنياً ، علمياً أو عقلانياً »[18] . إنه مجتمع تسيطر عليه الصناعة الكبيرة التي يمكن أن تكون مملوكة من قبل الدولة (مثل مؤسسة رينو في فرنسا) أو من قبل الشركات المساهمة (مثل شركة ستروين) . ويرى آرون أن مجتمعاً كهذا ، يعترف بكل أشكال الملكية ، ولديه :

« ثلاثة أشكال رئيسة للتمايز الاجتماعي : من خلال تقسيم العمل ، ومن خلال هرمية الثروة والسلطة والمكانة ومن خلال تعددية المجموعات التي تتشكل وتدخل في منازعات مع بعضها البعض على مستوى المجتمع ككل »[19] .

وهكذا فليس ثمة صراع طبقي في « مجتمع تعددي » بل هناك نزاعات فقط بين مجموعات (مراتب) اجتماعية .

تلك كانت آراء آرون بشأن « المجتمع الصناعي » في أوائل الستينات يوم كان ما يزال مؤمناً

---

(١٨) ريمون آرون ، «١٨ محاضرة عن المجتمع الصناعي» ، منشورات وايد نفيلدو نيكلسون ، لندن ، ١٩٦٨ ، ص٢٣٥ .
(١٩) المصدر السابق ، ص٢٣٢ .

بإمكانية بث الاستقرار إلى **الرأسمالية بفضل الثورة العلمية التقنية** ، ويوم كان يعتقد أن هذه الثورة تؤمن حدوث نمو اقتصادي في الوقت الذي تساعد فيه على الحفاظ على البنى الاجتماعية في حالة توازن مستقر . غير أن التناقضات الطبقية احتدّت خلال النصف الثاني من عقد الستينات وتعمقت الأزمة العامة للرأسمالية . فكان على آرون تعديل آرائه حول الآفاق الماثلة أمام « المجتمع الصناعي » ، فوضع كتاباً أسماه « التقدم والصحوة : ديالكتيك المجتمع الحديث »[٢٠] .

نبعت صحوة آرون من وهم التقدم من مخاوفه من النفوذ الشيوعي في تلك البلدان الأوربية الغربية التي يحظى الشيوعيون فيها بدعم فئات اجتماعية واسعة ويتمتعون فيها بنفوذ في أوساط المثقفين . ولهذا يحذر آرون المثقفين من مخاطر مغازلة الماركسية ويحاول إثارة مخاوفهم من آفاق قيام دكتاتورية مستبدّة يمكن أن تتحقق ، كما يقول ، جراء انتصار الأفكار الشيوعية . وفي الوقت نفسه يسعى آرون إلى شحن إيمان المثقفين بالرأسمالية ، والبرهنة على أن تحويل البنية الاجتماعية للبلدان الرأسمالية المتطورة يولد « المجتمع الصناعي » الذي يتفادى قانون الصراع الطبقي الذي تطرحه الماركسية . ويدعو إلى دحض القناعة بإمكانية تحقيق المُثُل الكبرى التي تستخدمها الماركسية لاغواء البسطاء مثل المساواة والحرية والتطور الشامل للفرد ووحدة البشرية . وإذا ما أُريد النجاح للصراع الايديولوجي ضد الشيوعية فمن الضروري ، حسب آرون ، نبذ بعض الأوهام البرجوازية الإصلاحية كذلك ، وهي أوهام تقبّلها إلى حد معين في أعماله الأولى حول « المجتمع الصناعي » .

يسعى آرون أولاً ، وقبل كل شيء ، إلى نبذ أوهام المساواة والفرص المتساوية التي نشرها منظرو الاصلاحية البرجوازية الذين اعتبروا أن المكافحة من أجل المساواة هي الأساس الايديولوجي للصراع الطبقي ضد البرجوازية . وتقوم حجة آرون على أن التناقضات الحقيقية في البلدان الرأسمالية المتطورة لم تعد تتحدد بالصراع بين الطبقتين الأساس ، بل بنظام أكثر تعقيداً للتراتب (التراصف) الاجتماعي انبثق عن اختفاء هاتين الطبقتين وعن العلاقات المتبادلة الكامنة بينهما .

وفي كتابات آرون نجد أن الارتقاء الاجتماعي يتجه :

« نحو قدر أقل من التنافر بين مرتبة وأخرى ، وبالتالي نحو قدر أقل من الانسجام في داخل كل مرتبة على حدة ، نحو تفاوت أقل في التعليم ، وبالتالي نحو درجة أكبر من الحراك الاجتماعي الصاعد ، نحو تضامن أقل ضمن كل مرتبة .... »[٢١] .

أي أنه يتحدث ضمناً ، عن نزوع نحو ردم النزاع الاجتماعي .

ويكمن هدف آرون في البرهنة على أن الحراك الاجتماعي ووجود فرص التقدم يحطمان « أسطورة

---

(٢٠) ريمون آرون «التقدم والصحوة : ديالكتيك المجتمع الحديث» ، منشورات فريدريك بريغر ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

(٢١) ر آرون . المصدر السابق ، ص١١

الجماعية » ، إذ أنهما يساعدان على تشكيل نخبة حاكمة في « المجتمع الصناعي » يمكن لأي كان أن يشق طريقه إليها . أما النزاعات المحتّمة بين المراتب وضمن كل مرتبة على حدة (وهي نزاعات ناجمة عن الحراك الاجتماعي) فإنها تساعد على تثبيت استقرار « المجتمع الصناعي » وجعله منيعاً بوجه الثورة .

وإذ يطرح آرون نفسه كناقد موضوعي لنواقص كلا النظامين الاجتماعيين ، يتوصل إلى أن تعايشهما أمر حتمي لأن تغير التشكيلات الذي تنبأت به الماركسية استناداً إلى قوانين الصراع الطبقي برهن على أنه خرافة ، كما يزعم ، في حين ظهر أن تعددية مناحي التطور الاجتماعي حقيقة واقعة .

وتتجلى خيبة أمل آرون في التقدم كذلك في فقدانه الثقة بالديمقراطية ومثلها في الفرص المتكافئة ، ويدعو المثقفين الغربيين إلى التخلي عن هذا الوهم ذلك أن « القانون الحديدي للأوليغارشية والمتطلبات المتغيرة للتكنولوجيا لا تسمح بتحقيق مثال الحكم الذاتي أو مساواة الفرص والمواقع بصورة كاملة »[٢٢] . وبرغم أن المستوى الثقافي للجماهير آخذ بالارتفاع وأن « الأقلية القادرة على المناقشة العقلانية آخذة بالاتساع ..... فإن الفجوة بين هذه الأقلية وبين باقي المجتمع ليست آخذة بالتقلص »[٢٣] .

ويؤمن آرون كذلك بأن الفكرة الماركسية بشأن التطور الشامل للفرد ليست قابلة للتحقيق هي الأخرى في « المجتمع الصناعي » لأنها تتصادم مع جوهر « ثقافة الحضارة الصناعية » . إن تحقيق هذه الفكرة لا يعتمد على الشكل السائد للملكية ولا على السياسة .

يقول آرون :

« كل المجتمعات ..... تمضي في تدريب الأشخاص الذين تحتاج إليهم . ولكن ليس ثمة مجتمع ، مهما كانت أهدافه المعلنة ، بحاجة إلى أن يحقق كل رجاله إمكانياتهم الفردية بشكل تام . وليس ثمة مجتمع يحتاج إلى أن يكون لديه الكثير من الأفراد الذين يصبحون شخصيات قادرة على أن تكون حرة بشكل كامل تجاه محيطها »[٢٤] .

وعلى عكس ماركس الذي يفسر استلاب (اغتراب) الفرد في ظل الرأسمالية بالاستغلال ، الذي يجعل من المستحيل على العامل الأجير التصرف بنتائج عمله والمشاركة في تسيير الانتاج . يصف آرون الاغتراب باعتباره « الثمن الذي لا بد من دفعه مقابل انتصارات الحضارة نفسها »[٢٥] .

يؤمن آرون أن الاغتراب يجد جذوره في التناقض المستعصي بين الفرد وبين الدور الذي يؤديه . ذلك أن أي شكل من التشريك (في الحياة العائلية والإنتاج والسياسة) يكيّف نشاط الفرد ويشدّه إلى هدف مشترك يخنق الفرد وغرائزه ودوافعه الطبيعية لصالح الدور المناط به . من هنا كان اغترابه حتمياً .

---

(٢٢) المصدر السابق ، ص٣٩ .

(٢٣) المصدر السابق ، ص٤١ .

(٢٤) المصدر السابق ، ص١٠٦ .

(٢٥) المصدر السابق ، ص١٢٦ .

وبهذه الطريقة يسعى آرون إلى دحض الفكرة الماركسية الأممية الكبرى بشأن وحدة البشرية القادرة على السيطرة الواعية على قوانين التطور الاجتماعي انطلاقاً من وجود أهداف مشتركة . ففي القسمين الأول والثاني من كتابه ، وعنوانهما « ديالكتيك المساواة » و« ديالكتيك التشريك » يحاول آرون دحض أفكار المساواة الماركسية وأن يبرهن على استحالة إمكانية توحّد البشر بهدف إنجاز أغراض مشتركة . وفي القسم الثالث المعنون « ديالكتيك الكونية » يحاجج باستحالة قيام أي صداقة بين الأمم على هذا الكوكب .

فالثورة العلمية التقنية التي تجري ، في رأيه ، في ظرف يحتدم فيه صراع « الايديولوجيات السياسية ــ الاقتصادية » تساعد على تعزيز النزعة الوطنية . ولا بد أن تنتصر الوطنية على قوانين الصراع الطبقي . ورأس الحربة في هذه الحجة موجّه ضد المذهب الماركسي اللينيني الذي يعتبر أن الأممية البروليتارية توفر أساس الصداقة والتعاون بين كل شعوب الأرض .

مقابل هذا يعتقد آرون أن « المجتمعات الصناعية » لن تتمكن من الاتفاق على هدف مشترك قط ، لأن لكل منها نظام قيمه الخاص به . وفي نهاية المطاف يتوصل إلى استحالة التنبؤ بشكل المجتمع القادم .

إن رفض آرون التنبؤ بالمستقبل وتبريره الرأسمالية، إلى جانب عجزه عن إنكار قابلية الاشتراكية على الحياة ، باعتبارها نظاماً أقام نمطه المميز لـ « المجتمع الصناعي » ، كل هذه سمات للفكر البرجوازي الذي يضطر إلى أن يأخذ بعين الاعتبار كون المُثُل الاشتراكية مصدر إلهام لكثير من الشغيلة ، سواء في بلد المؤلف (فرنسا) أو في البلدان الأوربية الغربية الأخرى .

وعلى الضد من آرون الذي يتناول المؤسسات الاجتماعية خارج سياقها الاقتصادي ، يعالج جون كينث غالبريث المؤسسات الاجتماعية بوصفها جزءاً مكوناً للاقتصاد مؤكداً أن التحول الاجتماعي للرأسمالية لا ينجم عن الحراك الاجتماعي المتزايد في المجتمع ، بل عن التغيرات في الانتاج ، حيث أخذت المؤسسات الكبيرة تلعب الدور الحاسم . ويجد الاستقرار الاجتماعي في مجتمع ديناميّ اقتصادياً جذوره في التفاعل بين مؤسسات مثل الشركات والنقابات والدولة . وهذه المؤسسات ، وليس السوق ومنافستها ، هي التي تكوّن أساس النظام المؤسساتي الذي يسود في الاقتصاد الأمريكي .

يقدم غالبريث وصفة مختلفة للتحويل الاجتماعي للرأسمالية ضمن إطار « مجتمع صناعي » . ويأتي الاختلاف لا لأنه ينطلق من فرضيات وضعية فحسب مفسراً إياها من وجهة نظر اقتصادي يستند إلى الأفكار الاقتصادية البرجوازية الجامدة ، بل من سبب مهم آخر هو أن الصراع الطبقي في الولايات المتحدة لم يصل إلى مستوى من الحدة شبيه بما هو عليه في أوربا الغربية . فما زال على الشغيلة الامريكيين أن يحشدوا المزيد من قواهم لتنظيم حركة جماهيرية ضد السلطة الاحتكارية . أما في الوقت الراهن فيخضع اتحاد العمل الأمريكي (النقابات) إلى قيادة زعماء رجعيين معادين للشيوعية . وفي مثل

هذه الظروف ، من الطبيعي تماماً أن يؤكد اقتصادي أمريكي أن الاحتكارات ، التي تحظى بدعم قادة النقابات الرجعيين ، هي المؤسسات الاجتماعية التي تمتلك القدرة على إجراء تحويل اجتماعي للرأسمالية . ويدور مفهومه التبريري هذا حول مسألة القدرة على تحقيق « توازن اجتماعي » من خلال تثبيت تناسبات جديدة بين الاستهلاك الشخصي والخدمات العامة كالنقل والتعليم والعناية الصحية وغيرها .

لكن غالبريث مضطر كذلك إلى أن يأخذ الوضع العالمي المتغير بعين الاعتبار . ولذلك فإن آراءه تطورت بشكل تدريجي ، مثلما تطورت آراء آرون .

يعرض غالبريث أفكاره بشأن التحول الاجتماعي للرأسمالية في كتاب « الدولة الصناعية الجديدة »[٢٦] . ويقول هنا أن ضرورات التقدم التكنولوجي تحتّم لجوء المنشآت الأمريكية الأكثر ضخامة إلى التخطيط نحوها الاقتصادي في المدى البعيد وتجاهل مبادىء تعظيم الربح . ويتوصل إلى استنتاج مفاده أن من يتحكم بالسلطة الاقتصادية في الولايات المتحدة اليوم إنما هي المنشآت الناضجة ، على حد تعبيره ، التي تخضع لتسيير مدراء ينأون بأنفسهم عن الذهنية الرأسمالية ، إذ أن هؤلاء يخططون الانتاج سعياً وراء تحصيل ربح أمثل آخذين بنظر الاعتبار ، كما يزعم ، المصالح الطويلة الأمد لأصحاب الأسهم وللعمال في الوقت نفسه . فيتمتع مالكو الأسهم بدخل مضمون ويتمتع العمال بأجور عالية نسبياً . ومن هنا يعتبر غالبريث المنشآت الناضجة المؤسسات الاجتماعية التي تقضي على النزاع الطبقي بين رأس المال والعمل ، أي النزاع الذي يهدد وجود الرأسمالية .

وفي كتابه اللاحق « علم الاقتصاد والمصلحة العامة »[٢٧] يواصل غالبريث تحليله لدور المنشأة بوصفها المؤسسة التي تحقق التحول الاجتماعي للرأسمالية .

في هذا الكتاب يؤكد المؤلف أن التقدم التكنولوجي جعل تخطيط العرض والتسويق ، فضلاً عن الانتاج ، واستخدام نظم معالجة المعلومات الضخمة وأساليب تحليل النظم أجزاء مكونة ضرورية للإدارة . وبفضل هذا كله حدث تغير نوعي في آلية اتخاذ القرار الاقتصادي في داخل المنشأة الكبرى . ففي ضوء التدفق الهائل للمعلومات لم يعد حتى اتخاذ القرارات حكراً على كبار المدراء المسؤولين عن الجهاز (المؤسسة) ككل ، بل إنه بات من حقوق أولئك الذين يديرون المنظومات الفرعية للمنشأة المعقدة متعددة القطاعات . وهذه المرتبة الجديدة هي ما يطلق عليه غالبريث اسم « البنية التكنولوجية » وهو اسم يوحي بحد ذاته بأن هذه المرتبة ولدت إثر الثورة العلمية التقنية .

لا تضم بنية غالبريث التكنولوجية أولئك الذين ينظمون ويديرون العملية التكنولوجية فحسب ، بل كل أولئك الذين يؤمّنون استمرارية تأثير المنشأة على المحيط الخارجي ، وهؤلاء شبكة من العاملين في المبيعات والاعلان والتسويق وخبراء العلاقات العامة ، ورجال مجموعات الضغط السياسية والمحامين

(٢٦) جون كينث غالبريث «الدولة الصناعية الجديدة» ، شركة هفتن مفلن ، بوسطن ، ١٩٦٧ .
(٢٧) جون كينث غالبريث «علم الاقتصاد والمصلحة العامة» ، شركة هفتن مفلن ، بوسطن ، ١٩٧٣ .

والأفراد ذوي المعرفة المتخصصة بعمل ومناورات البيروقراطية الحكومية في واشنطن . ويؤكد غالبريث أن البنية التكنولوجية برمتها و« ليس أي شخص كان بمفرده » هي التي تغدو السلطة المتحكمة في المنشأة .

ويبرز المؤلف فكرته القائلة أن المنشأة الكبيرة تعمل في الواقع من دون مشاركة أصحاب رأس المال ذلك أن مجمل سلطة اتخاذ القرارات انتقلت من أيدي حملة الأسهم إلى البنية التكنولوجية .

ومن هذا التحليل يتولد وهم مفاده أن مالكي رأس المال الاحتكاري انسحبوا طوعاً من عملية اتخاذ القرارات في المنشأة واكتفوا قانعين بتسلم عوائد أسهمهم وسنداتهم .

وفي الوقت نفسه يؤكد غالبريث أن البنية التكنولوجية للمنشأة الكبيرة مرتبطة بشكل وثيق بالدولة . فبوصفها زبوناً للمنشآت الكبرى أنشأت الدولة منظومات فرعية خاصة بها للادارة الاقتصادية . وعبر هذه المنظومات الفرعية تقيم الدولة علاقات تعاقدية بعيدة الأمد مع تلك المنشآت لدرجة تتلاحم معها بيروقراطية الدولة مع بنية المنشأة التكنولوجية . فتشجع الدولة المنشآت الكبيرة وترعى مصالحها ، فيما لا تعير أدنى اهتمام بالصناعات التي لا تهيمن عليها تلك المنشآت . وهذا « التعايش البيروقراطي » بين الدولة والمنشآت الكبرى يضرّ قطاعات الاقتصاد التي لا تخضع لسيطرة تلك المنشآت .

يسمي غالبريث الجزء الذي تهيمن عليه المؤسسات الكبرى من الاقتصاد « نظام التخطيط » أما مجمل الوحدات الاقتصادية الأخرى فيسميها « نظام السوق » . ويرى أن نواقص « نظام التخطيط » تتمثل في أن المنشآت العملاقة المكونة له ، وعددها يناهز الألف وتنتج حوالى نصف السلع والخدمات التي لا تقدمها الدولة ، تبطيء تطور نظام السوق الذي يضم حوالى ١٢ مليون منشأة صغيرة تنتشر في قطاعات الاقتصاد التي تكتسب المنافسة فيها السيادة المطلقة . ولذلك فإنه يستنكر عيوب مثل هذا التخطيط لكنه لا ينتقد المنشآت لأنه يعتبرها القوة المحركة للتقدم .

وعلى الضد من النظرية الماركسية ، ينسج غالبريث خرافة اختفاء الطبقات التقليدية وينظر إلى التناقضات الاجتماعية باعتبارها مجرد تناقضات بين « النظامين » السائدين في اقتصاد الولايات المتحدة . وعليه نجد « نظام التخطيط » يستغل « نظام السوق » لأن الأخير لا يتمتع بوجود نقابات عمالية قوية ويتسلم عماله أجوراً أقل أو يعملون مدداً أطول نسبياً . وليس ثمة وسيلة للصمود في ظل هذا الصراع التنافسي وللحصول على الدخل الضروري إلا بلجوء رب العمل الصغير إلى عملية « استغلال للذات » .

إن نموذج غالبريث لنظام السوق ليس غير تجريد لا علاقة له بالواقع . فليس ثمة في الولايات المتحدة ذات التمايز الطبقي البارز ، نظام سوق منسجم اجتماعياً . والمنشآت الصغيرة التي تتعرض للاستغلال و« الاستغلال الذاتي » لا تحتل المواقع القائدة حتى في الزراعة وتجارة المفرق والخدمات ،

ناهيكم عن الصناعة التي لا تلعب فيها هذه المنشآت إلا دوراً ضئيلاً . وتخضع غالبية تلك المنشآت الصغيرة في كل فروع الاقتصاد إلى دائرة نفوذ المؤسسات الكبيرة التي تجد أن التعامل مع مشاريع متخصصة مستعدة لمواجهة عواقب المنافسة عملية أكثر ربحية من إنشاء مشاريع خاصة تابعة لها تنتج سلعاً قليلة الأهمية أو تجهز أسواقاً محلية صغيرة .

وثمة في داخل نظام السوق تناقضات طبقية حادة بين المستغلين والمستَغلين ، لأن البنية الاجتماعية لذلك الجزء من الاقتصاد الذي يسميه غالبريث نظام السوق ليست متنافرة من الزاوية الطبقية فحسب ، بل إنها دينامية كذلك تنزع إلى أن تصبح أكثر تنافراً . ويعود هذا أيضاً إلى الترابط الوثيق بين القطاعين الاحتكاري وغير الاحتكاري في اقتصاد الولايات المتحدة .

إن جزءاً كبيراً من نظام السوق لا يعارض البنية التكنولوجية في الواقع ، بل سيطرة رأس المال الاحتكاري الذي لا يتحكم بنظام التخطيط فحسب بل بجزء كبير من نظام التخطيط أيضاً . ولهذا السبب نجد أن ثمة قوى كامنة معادية للاحتكار في داخل نظام السوق ، وهي قوى لا يلاحظها غالبريث مثل الشغيلة الذين أخذوا يدركون أن أسباب المصاعب التي يواجهون لا تعود فقط إلى مستغليهم المباشرين ، أي مالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، بل إنها تعود إلى وجود الاحتكارات أيضاً ، لأن هذه الأخيرة ذات مصلحة في إبقاء قطاعات معينة متخلفة وفقيرة . لقد أخضعت المؤسسات الكبيرة رجال أعمال صغار ومنشآتهم إلى نفوذها وضمتهم إلى امبراطوريتها . وبمساعدة هؤلاء الأخيرين تخضع الاحتكارات من جديد نسبة كبيرة من السكان إلى اضطهاد وحشي وتمييز اجتماعي . ومع هذا فغالباً ما يعتبر صغار رجال الأعمال أن النقابات العمالية القوية هي عدوهم الرئيس وليس الاحتكارات ، لأن تلك النقابات « تفسد » العمال من خلال مطالبتها برفع الأجور والضمان الاجتماعي . في حين المشاريع الصغيرة التي تعمل في ظروف منافسة السوق ولا تدر أرباحاً احتكارية لا تستطيع أن تحقق مزايا كهذه لعمالها ، فضلاً عن أن معظم عمال المشاريع الصغيرة ليسوا أعضاءاً في أي نقابة ولذلك فهم لا يبرمون اتفاقات عقود جماعية من النوع الذي يؤمّن أجوراً وإجازات مضمونة وغير ذلك .. من هنا كان سعي رأسمالية الدولة الاحتكارية للابقاء على المشاريع الصغيرة كسند اجتماعي لها وأداة في الصراع ضد الطبقة العاملة .

إن غالبريث برفضه المنهج الماركسي في التحليل الطبقي يبحث عن وسائل لإعادة تنظيم نظام السوق تتحاشى الصراع الحتمي تاريخياً بين العملّ ورأس المال . فهو يدرك أن المؤسسات الكبيرة ، أي نواة نظام التخطيط ، عاجزة عن الوصول إلى « التنسيق بين الصناعات » الذي بإمكانه تطوير الصناعات المتخلفة . ولما كان الارتقاء بـ « نوعية الحياة » يعتمد على تطوير تلك الصناعات وعلى عملية التنسيق هذه ، فإن غالبريث يعلّق آماله على التنسيق بمعونة إصلاحات تجري من الأعلى .

responsibility of the individual borrower.

والهدف الرئيس لمثل هذه الاصلاحات يجب أن يكون نظام السوق لأنه مصدر الاضطرابات الاجتماعية . أما المؤسسات الكبرى فهي منيعة بوجه خطر الاشتراكية .

لقد عجز غالبريث في الواقع عن دحض الأطروحة الماركسية القائلة أن الانتاج بهدف تحقيق الربح هو الغاية الوحيدة لنشاط المؤسسات الكبرى :

أما حجته بأن نظام التخطيط حرر نفسه من علاقات السوق فهي لا تستند إلى أي أساس ، ذلك أن المبيعات والمشتريات على أساس العقود طويلة الأمد لا تعني القضاء على علاقات السوق . يضاف إلى ذلك ، فلا بد أن نلاحظ أن الروابط الانتاجية للمؤسسات الكبيرة أوسع مما يصفه غالبريث بكثير.

وفي واقع الحال ليس « نظام التخطيط » الذي يصفه غالبريث غير سوق احتكاري يساعده ويتوسطه تنظيم الدولة الاحتكارية . وهذا السوق يستند إلى قوانين السوق نفسها أكثر من استناده إلى التخطيط على نطاق وطني .

فالمصارف والاحتكارات الاستثمارية والبورصة هي حلبات وميادين للصراع التنافسي من أجل الوصول إلى الاستثمار الأكثر ربحية لرأس المال . وتتهيأ شروط الانتصار في هذا الصراع داخل المؤسسات أنفسها وتعتمد على قدرة الأخيرة على تنويع منتجاتها من خلال إقامة مشاريع جديدة أو الاستيلاء على مشاريع قائمة . وليس ثمة علاقة قط بين المنافسة الدائرة بين المؤسسات الكبيرة وبين التخطيط الحقيقي .

إن غالبريث يسعى إلى البرهنة على انتفاء الحاجة إلى تغيير شكل الملكية في المؤسسات الأمريكية الكبرى لأن هذه حررت أنفسها تلقائياً من سلطة الرأسماليين وانتقلت السلطة فيها إلى البنية التكنولوجية . ويعتقد أنْ ليس ثمة استغلال في تلك المؤسسات . ولهذا فإن « الاشتراكية » (ويقصد بها غالبريث تدخل الدولة في الاقتصاد) ليست ضرورية لـ « نظام التخطيط » الذي تسيطر عليه المؤسسات الكبرى ، بل هي ضرورية لنظام السوق . ولا بد من إعادة تنظيم الأخير لا على أساس « الاشتراكية المذهبية » (أي الاشتراكية العلمية) التي تتعرض لهجومه لأنها تنطلق من اعتبارات ايديولوجية محضة ، بل على أسس « الاشتراكية البراغماتية » التي تمليها قوة الظروف . ذلك أنه يؤكد أن الظروف التي تحتم الاشتراكية ملزمة فقط لأضعف قطاعات الاقتصاد .[٢٨]

من الصناعات المتخلفة التي يعتبرها غالبريث معنية بتجهيز احتياجات القطاعات الأقل رفاهاً من السكان ، الاسكان والنقل والعناية الصحية . ولا يمكن إعادة تنظيم هذه الصناعات في الولايات المتحدة إلا حين « يجري النظر إلى الاشتراكية كسمة ضرورية وطبيعية تماماً في النظام » .[٢٩] ولكي يتم

(٢٨) جون كينث غالبريث ، المصدر السابق ، ص٢٧٩ .

(٢٩) المصدر السابق ، ص٢٨٠ .

الوصول إلى ذلك ما على الولايات المتحدة إلا أن تأخذ بنظر الاعتبار تجربة أوربا الغربية واليابان حيث تم تبني هذا الرأي سلفاً ، على حد زعمه .

ولا يرى غالبريث ضرورة تحويل المؤسسات الكبرى إلى ملكية للدولة ، لكنه يستثني هنا فقط المجمّع العسكري ــ الصناعي . فالبنية التكنولوجية لمشاريع صناعة الأسلحة الكبرى ذات علاقة وثيقة ومتميزة ببيروقراطية الدولة . لهذا فإن كلاً منهما تستمد سلطتها من دعم الثانية . ولهذا فهو يعتقد بأن السلطة المجتمعة لهاتين البيروقراطيتين سيتم تقليصها بشكل إيجابي بتحويل شركات الأسلحة الكبيرة المتخصصة إلى ملكية للدولة .

لكن الأمر كله يعتمد على طابع ملكية الدولة هذه . فمن المهم الاشارة إلى أن غالبريث ، إذ يدعو إلى تأميم مؤسسات الأسلحة ، إنما يسعى لحماية مالكيها . إنه يريد أن تشتري الحكومة أسهم تلك الشركات بأسعار السوق السائدة في البورصة . ويقول :

« بالنسبة للصناعة الشديدة الضعف والصناعات شديدة القوة ، باتت الاشتراكية كلمة لم يعد بوسعنا خنقها ، لأنها تشكل علاجاً لمبادين التخلف الشديد ورقابة على التطور المفرط . فالاشتراكية قائمة بالفعل » .(٣٠)

لكن « اشتراكية » غالبريث لا تتجاوز ، من الناحية العملية ، مبادىء « الاقتصاد المختلط » الذي يعمل على أسس رأسمالية الدولة الاحتكارية . وبرغم هذا اتهم بعض ايديولوجيي المشاريع الكبرى غالبريث بأنه على وشك الوقوف في معسكر الماركسية .

فلماذا حصل هذا ؟

يكمن الأمر في أن رأس المال الاحتكاري في عدد من البلدان الرأسمالية المتطورة التي توجد فيها جبهات يسارية قوية تناضل من أجل تحقيق إدارة أكثر ديمقراطية لمشاريع الدولة وإنجاز تأميمات ديمقراطية تمهد الطريق أمام توجه البلاد نحو الاشتراكية ، يسعى إلى إعادة المشاريع الحكومية إلى أيدي القطاع الخاص بهدف تعزيز سلطة المؤسسات الخاصة الكبيرة . ومؤخراً استمد رأس المال الكبير إحدى حججه لصالح نزع التأميم من كتاب غالبريث السابق « الدولة الصناعية الجديدة » الذي حاول أن يبرهن فيه على أن « المؤسسات الناضجة » تضمن تحقيق معدلات نمو سريعة وعوائد أعلى لعمالها ومستخدميها . أما . فيما بعد ، أي في كتبه اللاحقة مثل « علم الاقتصاد والمصلحة العامة » فلم يعد غالبريث متحمساً لفضائل ومزايا كل المؤسسات الكبرى . فقد اعترف بأن سعيها الدائب نحو التوسع ورفع الأسعار يمثل أحد مصادر التضخم المنفلت والاضطراب الاقتصادي .

وبالإضافة إلى ذلك بات غالبريث ينكر وجود حاجة لتحقيق نمو اقتصادي سريع ، وأخذ يبرز الأبعاد الاجتماعية لمشكلة « نوعية الحياة » وحماية البيئة . وفي الوقت نفسه أخذت مسألة معدلات النمو

---

(٣٠) المصدر السابق ، ص٢٨٥ .

العالية تحتل أهمية قصوى لرأس المال الاحتكاري في كثير من البلدان في ظروف الصراع المحتدم من أجل الحصول على منافذ تسويق جديدة وإضافية .

وليس بوسع رأس المال الكبير كذلك الموافقة على برنامج غالبريث للاصلاح الضريبي . فهو يرى ضرورة تقليص الدخول المرتفعة للمراتب الأكثر رفاهاً ، وأنْ لا سبيل إلى إضفاء الانسجام على التطور الاقتصادي للولايات المتحدة إلا بزيادة دخول المراتب الأكثر فقراً . ولتحقيق ذلك لا يكتفي باقتراح تبني مبدأ الضريبة التصاعدية ، بل يرى ضرورة زيادة الحد الأدنى لأجور العمال غير المنتمين إلى النقابات ، ويدعو إلى تشجيع التنظيم النقابي في المشاريع الصغيرة والخدمات والزراعة . وإذ يقترح تبني اجراءات تجميد دائمة أو طويلة للأمد للأجور والأسعار ، يؤكد أن الحاجة إليها لا تنبع من ضرورة الابقاء على علاقات التوزيع القائمة ، بل لتحقيق المزيد من المساواة بين الدخول .

لكن نقطة واحدة تبقى بحاجة إلى توضيح : من هي القوى القادرة على تحقيق الأهداف التي يطرحها غالبريث ؟

بموجب مفهومه ، ليس ثمة في الاقتصاد الأمريكي نفسه قوانين مترسخة تعمل باتجاه تحقيق تلك الأهداف .

ولكن ، سواء كان الأمر ناجماً عن فطنة من جانبه أم لم يكن ، فإن الوقائع التي يوردها ليست غير إيضاح لعمل القانون الاقتصادي الأساس للرأسمالية ، أي قانون القيمة الفائضة . وهذا القانون نفسه يستبعد أي إمكانية لمساواة دخول المستغلين والمتعرضين للاستغلال . فالطبقة الحاكمة ، مالكة وسائل الانتاج ، هي التي تحدد وتنفذ أهداف السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة . ويولّد قانون القيمة الفائضة حتماً تناقضات عدائية في ميدان التوزيع ، لا يمكن حلها إلا عبر الصراع الطبقي .

ولما كان اقتصاد الولايات المتحدة خاضعاً كلياً لرأس المال الاحتكاري ، فلا يمكن صياغة أهداف معاكسة لتلك التي يجري تنفيذها من قبل الطرف الحاكم إلا بواسطة حزب يعبر عن مصالح الطبقة العاملة . غير أنه في ظل نظام الحزبين الذي تشكّل تاريخياً في الولايات المتحدة ليس ثمة حزب برجوازي يعتبر « الاشتراكية » كلمة « محترمة » . إن غالبريث يدرك نواقص نظام الحزبين القائم ، بل ولعله يأسف لعدم وجود حزب في الولايات المتحدة مستعد لتبني برنامجه من أجل « اشتراكية جديدة » مثلما بات مقبولاً ومعمولاً به منذ زمن بعيد في أوربا الغربية . ولكن في ظل عدم وجود حزب كهذا في الولايات المتحدة ، يعلق آماله على تجديد الحزب الديمقراطي .

إن دعوة اقتصادي أمريكي بارز إلى القبول بكلمة « الاشتراكية » ومطالبته بإجراء بعض الاصلاحات التقدمية موضوعياً هي تعبير واضح لا عن أزمة علم الاقتصاد البرجوازي المعاصر فحسب ، بل عن تحول باتجاه اليسار كذلك في ظروف التعمق المتزايد للأزمة العامة للرأسمالية . فمن الواضح أن المنظرين البرجوازيين لم يعودوا في وضع يسعون معه إلى البرهنة على أن الرأسمالية الأمريكية

ذات « قدرة استثنائية خارقة » أو أن قوانين التطور الثوري التي اكتشفتها الماركسية لا تنطبق عليها . ولعل أحد البراهين غير المباشرة على ذلك هو لجوء غالبريث إلى تحديث مذهب « المجتمع الصناعي » بتعزيزه وإضافة فكرة « الاشتراكية البراغماتية » إليه وحثه الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة على التعلم من أوربا الغربية .

إن الصيغتين الشعبيتين المدروستين أعلاه لمذهب « المجتمع الصناعي » لا تنتميان إلى إطار علم الاقتصاد المبتذل التقليدي الذي يعتبر نفسه علماً يدرس الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة ، بل هما محاولتان لايجاد تركيب بين علم الاقتصاد البرجوازي وعلم الاجتماع وصولاً إلى مذهب تبريري جديد يدحض النظرية الماركسية في الصراع الطبقي ويستبدلها بخرافة إصلاحية برجوازية بشأن القضاء على التضاد الطبقي في المجتمع الرأسمالي بفضل الثورة العلمية التقنية . وعوض تحليل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، يركز أنصار مذهب « المجتمع الصناعي » على التطور التكنولوجي متناسين ، من الناحية العملية ، القوة المنتجة الرئيسة في المجتمع ، أي الانسان ، علاوة على تجاهلهم مجمل نظام علاقات الانتاج الذي يحدد وجوده ووعيه . ولا يجري تفسير سلوك الانسان والقرارات التي يتخذ إلا من زاوية سايكولوجيته الذاتية والسايكولوجيا الاجتماعية لمختلف المراتب ، أي بالاستعاضة عن الطبقات بالمجموعات والقطاعات الاجتماعية . وفي هذه النظريات يحتل التراتب الاجتماعي ، مأخوذاً خارج سياق علاقات الانتاج ، محل الانقسام الطبقي .

وثمة علاقة وثيقة بين مفاهيم « المجتمع الصناعي » والمفاهيم الاصلاحية البرجوازية حول المساواة التدريجية للدخول . وهي مفاهيم تكمن في صلب نظريات النمو الاقتصادي التي تتنبأ بالوصول إلى مرحلة عليا من النمو هي التي يدعوها الاقتصادي البرجوازي الأمريكي والت روستو مجتمع الاستهلاك الجماهيري .[٣١]

ومن دخول الدخول في تفاصيل هذا المفهوم الاصلاحي البرجوازي ، نود التأكيد على ترابطه مع المذاهب المشار لها أعلاه بهدف إبراز المحتوى البرجوازي للتراتب الاجتماعي الذي تستند إليه مذاهب « المجتمع الصناعي » .

ففي ظل هذه المذاهب ، يجري الحفاظ على القوانين البرجوازية وإدامتها . إن المجتمع الصناعي نظام سلطوي تديره نخبة اجتماعية هي أوليغارشية المشاريع الكبرى وفقاً لآرون ، والبنية التكنولوجية للمؤسسات الكبيرة ، على حد تعبير غالبريث . وينطوي كلا المفهومين على تركز السلطة في أيدي المشاريع الكبرى .

إن مذاهب « المجتمع الصناعي » لا تقدم أي حل للمشاكل العالمية . فعالم آرون « المتعدد » أو « التعددي » يترك البشرية بلا أمل في تحقيق مستقبل براق ، أما غالبريث فيعتقد أن أمر إصلاح

---

(٣١) والت روستو «مراحل النمو الاقتصادي بيان غير شيوعي» ، مطبعة جامعة كامبرج ، كامبرج ، ١٩٦٠ .

الاقتصاد العالمي متروك لرغبة المؤسسات متعددة الجنسية ، بوصفها جوهر « نظام التخطيط » في الولايات المتحدة .

وبدهي فإن أي نظرية عن التحول الاجتماعي للرأسمالية استناداً إلى استمرار هيمنة رأس المال الكبير لا يمكن أن تلبي التطلعات الديمقراطية لجماهير الشغيلة التي يتزايد وعيها المعادي للامبريالية والاحتكارات . ولهذا السبب نجد أن الاقتصاديين البرجوازيين أخذوا يتبنون ، إلى جانب مذهب « المجتمع الصناعي » ، نظرية « المجتمع بعد الصناعي » . وقد اكتسبت هذه النظرية شعبية واسعة بوصفها أداة جديدة للتبرير البرجوازي . وتتميز هذه بإنكارها حتمية سيطرة رأس المال الكبير على مجتمع المستقبل . وهو استخلاص يتم التوصل إليه عبر تفسير مزيف للتغيرات الفعلية الحاصلة في بنية الانتاج ، إذ يرى أنصار الاتجاه « بعد الصناعي » أن مركز ثقل المجتمع قد انتقل من الميادين الانتاجية إلى الميادين غير الانتاجية ، بحيث سينتقل مركز الحسم في النخبة الحاكمة من رجال الأعمال إلى العلماء .

٣ ــ نظرية « المجتمع بعد الصناعي »

تحتل هذه النظرية ، المستندة إلى فرضيات نظرية « المجتمع الصناعي » ، موقعاً مهماً في علم الاقتصاد البرجوازي المعاصر وفي برامج التنظيم طويل الأمد للتطور الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة . فما هو سبب أهميتها ؟

أشرنا أعلاه إلى أن مذاهب « المجتمع الصناعي » تتمحور حول التحول الاجتماعي للرأسمالية انطلاقاً من فهم خاطىء للتغيرات البنيوية الجارية في الاقتصاد . فتتناول هذه المذاهب التغيرات البنيوية والتي يمكن تخمينها وتقديرها إحصائياً وتقويمها بمعايير نوعية (غير كمية) . غير أن مشاكل عديدة ثارت حيثما حاول الاقتصاديون التنبؤ بالتطور الاقتصادي حتى عام ٢٠٠٠ ، بهدف توجيه المؤسسات الكبيرة في ستراتيجياتها الاستثمارية وأخذا بعين الاعتبار لاتجاهات وآفاق الثورة العلمية التقنية . وانضم علماء الاجتماع إلى هذا الميدان كذلك ، داعمين التنبؤات الاقتصادية بنماذج للتطور الاجتماعي تتعاكس مع تلك المبلورة على أساس النظرية الماركسية اللينينية وخطط التطور بعيدة الأمد في البلدان الاشتراكية .

وهكذا تمت صياغة المذهب الجديد من قبل دانييل بيل ، أستاذ علم الاجتماع في جامعة هارفرد ورئيس اللجنة الخاصة بالعام ٢٠٠٠ التابعة للأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون . فقد بدأ في أواخر الخمسينات بالدعوة الحثيثة لمذهب « المجتمع بعد الصناعي » بوصفها سلاحاً للصراع ضد الماركسية . وقام بتنظيم ندوات عالمية ودعا ممثلين عن البلدان الاشتراكية للمساهمة في « الحوار » مؤكداً اعترافه بالحاجة إلى تعايش النظامين العالميين وأمله ، في الوقت نفسه في أن « تتآكل » الاشتراكية ويتقارب النظامان .

لكن بيل لم يطرح نظريته عن « المجتمع بعد الصناعي » وأصولها الايديولوجية وأسسها المنهجية إلا في مؤتمر عقد في زيورخ صيف عام ١٩٧٠ .[٣٢] فقد أكد على أن علم الاجتماع اتسم على الدوام بالرغبة في التنبؤ بمجتمع المستقبل وفي تحديد الطبقة التي يقدّر لها أن تلعب الدور الأساس في هذا المجتمع . وعدد من بين مؤسسي علم الاجتماع أسماء سان سيمون وأوغست كومت وماركس وفيبر وفبلن . ومع أنه اعترف بأن تعاليم ماركس مارست الدور الحاسم على تطور علم الاجتماع خلال القرن العشرين ، لأن كل نظريات علم الاجتماع بشأن آفاق تطور الرأسمالية إنما كانت « حواراً مع ماركس » فقد اعتبر أن من المستحيل تجاوز نظرية ماركس أو تجاهلها ، وأعلن « أننا أصبحنا جميعاً بعد ماركسيين » .[٣٣]

حاول بيل دحض الماركسية بمساعدة صيغة جديدة من التناقضات التي اكتشفها بين المجلدين الأول والثالث من رأس المال . فهذان ينطويان ، كما يقول ، على « مخططين مختلفين للتطور الاجتماعي » . المخطط الأول معروض في المجلد الأول ، في القسم المعنون « النزوع التاريخي للتراكم الرأسمالي » حيث برهن ماركس على أن الرأسمالية ستخلي المكان حتماً للاشتراكية . وعلى حد تعبير بيل كان هذا المخطط عن « الرأسمالية النقية » .... « مجرد تبسيط نظري » ، لأن ماركس ، إذ وضع البروليتاريا في مجابهة البرجوازية ، إنما أكد (والزعم لبيل) حتمية اختفاء المراتب الوسيطة في ظل الرأسمالية . ويرى بيل أن المخطط الثاني المطروح في المجلد الثالث من رأس المال هو مخطط يخص الرأسمالية الملموسة (الواقعية) ، وهذا يدحض المخطط الأول ، على حد زعمه ، وأكد صحته التطور التاريخي للغرب . فتراكم رأس المال عبر استثمارات المصارف والمؤسسات الكبرى المرتبطة بها أدى إلى بروز طبقة وسطى جديدة (المدراء والمستخدمون التقنيون والعمال ذوو الياقات البيضاء) ، وباتت هذه متراس الرأسمالية ومحوّلها الارتقائي إلى « المجتمع بعد الصناعي » .

وبالإضافة إلى ذلك ادعى بيل بأن التاريخ لم يؤيد الاستنتاجات التي صيغت في المجلد الأول من رأس المال بشأن نزوع معدل الربح نحو الانخفاض لأن « الدولة استطاعت التدخل لتخفيف الأزمات الاقتصادية ، إن لم يكن لمنعها » وإن « التكنولوجيا غدت ميداناً فسيحاً لاعادة استثمار رأس المال »[٣٤] . وعند الحديث عن المجلد الثالث من رأس المال يتجاهل بيل كلياً الفصل الخامس عشر منه الذي يتحدث عن النزعات المضادة لنزوع معدل الربح نحو الانخفاض ، ويبرز العوامل التي تفاقم تناقضات الرأسمالية التي تقود إلى انهيارها .

ولأن بيل يمارس دوراً تبريرياً للرأسمالية ، من وجهة النظر الموضوعية ، فمن الطبيعي أن لا يذكر

---

(٣٢) دانيل بيل «المجتمع بعد الصناعي ، تطور فكرة» ، مجلة «عرض» ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٧١ ، لندن ، ١٩٧١ .
(٣٣) المرجع السابق ، ص١٠٧ .
(٣٤) المرجع السابق ، ص١١٠ــ١١٣ .

كيف استند لينين إلى الاستنتاجات الواردة في المجلدين الأول والثالث من رأس المال ليبلور نظريته عن الامبريالية والأزمة العامة للرأسمالية ، وكيف نشأت على أساس ذلك النظرية الماركسية اللينينية عن العملية الثورية العالمية التي يدلل على صحتها مجمل التطور التاريخي المعاصر .

غير أن بيل يعتقد أن سومبارت وشومبيترهما أفضل من فسر مخطط التطور الثاني لماركس وأكثرهم دقة[٣٥] . إذ يرى أن هذين لا يختلفان عن ماركس إلا في الاستنتاج الذي توصلا إليه بأن الرأسمالية لن تخلي المجال للاشتراكية ، بالرغم من انحطاطها لأن البيروقراطية المستندة إلى الاحتكارات أقوى بكثير من أن تتيح هذه الامكانية .

لكن أقوى الحجج التي صيغت لدحض ماركس تبلورت لدى ماكس فيبر ، حسبما يرى بيل . لذا فإن الأخير استخدم في نظريته عن « المجتمع بعد الصناعي » « قانون » فيبر حول « العقلنة العامة » . وبموجب هذا القانون لن تخلي الرأسمالية المكان للاشتراكية بل للبقرطة التامة .

وعند تناول منظري « المجتمع الصناعي » يعطي بيل تفضيلاً خاصاً لريمون آرون ، لأن الأخير يكرس اهتماماً خاصاً لمشاكل التراتب الاجتماعي .

ويرى بيل أن كل منظّري « المجتمع الصناعي » (ومنهم ماركس حسب تصنيفه) يرتكبون خطأ اعتبار المشروع الصناعي ، والعلاقات الاجتماعية المتشكلة على أساس الانتاج الآلي ، المؤسسة الاجتماعية الرئيسة . وفضلاً عن ذلك يتبنى كل هؤلاء المنظرين ، كما يعتقد ، موقفاً تبسيطياً تجاه التكنوقراطية ، إذ يخلطون بين الخبير الذي ترتبط وظيفته بالمعرفة والتكنوقراطي الذي ترتبط وظيفته بالسلطة والسياسة . وفي الوقت نفسه يصور بيل المشكلة الأساس التي تواجه « المجتمع بعد الصناعي » باعتبارها مشكلة تنظيم العلم ، لأن سلطة الدولة تتحدد في تلك المرحلة بقدرتها العلمية لا بقدرتها الصناعية .

أما الآراء السياسية ـــ الاقتصادية التي تشكل أساس مفهوم بيل فيعرضها بأكبر قدر من الوضوح في كتابه « حلول المجتمع بعد الصناعي »[٣٦] الذي يلخص مجمل أبحاثه .

وحسب بيل ، تتجلى إحدى نواقص نظرية التشكيلات الماركسية ـــ اللينينية في أن :

« تعابير الاقطاع والرأسمالية والاشتراكية تمثل تلاحقاً لمخططات مفاهيمية في إطار الماركسية ، تدور حول محور علاقات الملكية » .[٣٧]

ويعتقد بيل أن مثل هذا المحور لم يعد ملائماً للرأسمالية ، لأن « الملكية باتت ببساطة خرافة

---

(٣٥) فيرنر سومبارت «الرأسمالية المعاصرة» (ثلاثة مجلدات) ، ميونيخ ، ١٩٢٤ـــ١٩٢٧ وجوزيف شومبيتر «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» ، منشورات هاربر ، نيويورك ، ١٩٤٢ .

(٣٦) دانيل بيل «حلول المجتمع بعد الصناعي : مغامرة في التنبؤ الاجتماعي» نيويورك ، ١٩٧٣ .

(٣٧) المصدر السابق ، ص١١ .

قانونية » .[٣٨] وهذا التفسير المبتذل للملكية بوصفها تملكاً للأشياء ، وهو التفسير الذي يعزوه بيل للماركسية ، يجري استخدامه لنزع الصلاحية العلمية للماركسية . لكن الملكية في الاقتصاد السياسي الماركسي ليست مفهوماً حقوقياً بل هي مفهوم اقتصادي يوفر الأساس لعلاقات الانتاج . وهذه الأخيرة هي شكل التطور الذي تتخذه القوى المنتجة . وتتعاقب التشكيلات لأن الشكل الذي ضمن تطور القوى المنتجة في مرحلة معينة يبدأ في مرحلة لاحقة محددة بالعمل كعائق بوجه تطورها مما يحتم نشوب الثورة الاجتماعية التي لا توطد شكلاً جديداً للملكية فحسب ، بل سلطة طبقة جديدة كذلك .

وبعد أن يحرّف بيل مفهوم الملكية في الاقتصاد السياسي الماركسي . يحاول البرهنة على أن الرأسمالية المعاصرة قادرة على تحاشي الثورة الاجتماعية ، إذ عوضاً عنها حدثت بالفعل ثورة علمية تقنية رفعت القوى المنتجة لـ « المجتمع الصناعي » إلى أعلى مستويات التطور . وفي فترة الانتقال إلى « المجتمع بعد الصناعي » لن تلعب القوى المنتجة المادية الدور الحاسم ، لأن محط الاهتمام انتقل الآن إلى المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم المعرفة النظرية .

ويعترض بيل على التناول الأحادي عند تحليل قانونيات التطور الاجتماعي ، الذي يتحدد ، وفقاً للنظرية الماركسية ، بالعلاقات الديالكتيكية المتبادلة للقوى المنتجة ، أي العلاقات بين القاعدة والبناء الفوقي . ويدعي أن البنية الاجتماعية (الاقتصاد والتكنولوجيا) والثقافة « يحكمها مبدأ محوري مختلف » .[٣٩]

إن الانطلاق من معالجة انتقائية « متعددة العوامل » يجعل شكل الملكية عاجزاً عن لعب دور المعيار للوصول إلى تمييز جوهري بين النظامين الاجتماعي المتنازعين . إذ يعتقد بيل أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة متماثلان من حيث كونهما مجتمعين صناعيين ، وإن متطلبات الثورة العلمية التقنية تدفعهما إلى التقارب حتى يتشكل « نظام جديد ما مركزي ــ لا مركزي وسوقي ــ تخطيطي » .[٤٠]

وبموجب بيل لا ترتبط البنى المحورية « للمجتمع بعد الصناعي » الناشىء بالاقتصاد ، بل باستخدام المعرفة النظرية بوصفها مورد المجتمع الستراتيجي . والعناصر الأساس لهذه البنى هي الجامعات والمعاهد العلمية ومؤسسات الأبحاث حيث تتراكم المعرفة النظرية وتنتظم وتغتني . وفي هذه البنى ، لا في المشاريع أو المنشآت ، تتركز العلاقات الاجتماعية « للمجتمع بعد الصناعي » . ويقول بيل أنه إلى جانب « المجمع العسكري ــ الصناعي » تشكل في الولايات المتحدة « مجمع علمي ــ إداري » كمركز جديد للسلطة يتمتع « بتركز مفرط في النفوذ » .[٤١]

---

(٣٨) المصدر السابق ، ص٢٩٤ .

(٣٩) المصدر السابق ، ص٤٧٧ .

(٤٠) المصدر السابق ، ص٣٤٨ .

(٤١) المصدر السابق ، ص٢٤٦ .

إن العلم منفصل عن الاقتصاد ، وفقاً لبيل . ولهذا يغدو الأول قوة مهيمنة . ولكن أياً كانت وجهات نظر بيل ، فقد تنبأ ماركس بأن تحويل العلم إلى قوة منتجة مباشرة لايعزله عن الاقتصاد . ولا يزال العلم ، في الولايات المتحدة أكثر مما في أي بلد رأسمالي آخر ، خاضعاً لسيطرة المؤسسات الكبيرة والمجموعات المالية .

إن مخطط بيل يعكس بصورة مزورة بعض الاتجاهات القائمة في رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة . فمن الصحيح أن البحث النظري في الولايات المتحدة يتركز إلى درجة كبيرة فيما يسمى بالمؤسسات غير العاملة من أجل الربح ، أي تلك المؤسسات التي تموها الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . لكن بيل يعتبر الدولة التي تقوم بالدور الأكبر في تمويل وتنظيم الأبحاث النظرية الأساس ، القوة التي ستساعد على تحويل موارد المجتمع من القطاعات المنتجة للسلع إلى القطاعات التي تلبي المتطلبات الاجتماعية في العلوم والثقافة والخدمات الصحية والتعليم . غير أن نقطة خلافية تثور هنا : من سيمسك سلطة الدولة في «المجتمع بعد الصناعي» ؟

يجب أن تتركز هذه السلطة في أيدي العلماء بموجب مخطط بيل . لكن الواقع الفعلي يدلل على أن مجمل الآلية الحزبية والسياسية في البلدان التي تسودها رأسمالية الدولة الاحتكارية ونظام المؤسسات الكبرى تؤمّن سيطرة السياسيين الأكثر ارتباطاً برأس المال الكبير . وهنا ليس ثمة خيار أمام بيل سوى الاعلام بأن قرارات صنع السياسة في «المجتمع بعد الصناعي» سيتخذها خبراء يرتبطون بوظيفة المعرفة أكثر مما يتخذها التكنوقراط المرتبطون بوظيفة السلطة في الدولة أو في المنشآت . غير أنه يعجز عن إيراد وقائع تدلل على وجود نزوع كهذا .

ومع أن بيل يجهد في البرهنة على اختفاء الطبقات نتيجة للتراتب الاجتماعي وتركز اتخاذ القرارات في أيدي المهنيين ، إلا أنه لايستطيع التعهد بأن يتطور «المجتمع بعد الصناعي» بلا نزاعات . فهذا المجتمع الموعود سيدار برمته من قبل نخبة . وكذلك الحال بالنسبة لمنظوماته الفرعية . وهنا يقول بيل :

«إذا كانت السمة المميزة للمجتمع الصناعي هي الصراع بين الرأسمالي والعامل في موقع العمل ، فإن الصدام بين المهني والعامة في المؤسسة هو السمة المميزة للنزاع في المجتمع بعد الصناعي»(٤٢) .

وعلى عكس غالبريث الذي يدعو المختصين صانعي القرارات «البنية التكنولوجية» يطلق بيل على هؤلاء تسمية «الاستحقاقراطيةMeritocacy» أي تلك النخبة المكومة من أفراد موهوبين ينحدرون من مختلف المراتب الاجتماعية . ويدعي أن العامة ذوي المفاهيم والتقاليد اليومية لن يستطيعوا قط بلوغ مستوى المعرفة العلمية للنخبة أومستوى فهمها لأهداف المجتمع الحقيقية .

ويعجز بيل كذلك عن طرح حل منسجم لمشكلة المساواة في «المجتمع بعد الصناعي» .

---

(٤٢) المصدر السابق ، ص١٢٩ .

«فالاستحقاقراطيون» يصعدون على أساس «النظرية الليبرالية لتكافؤ الفرص»(٤٣) . وعوض مبدأ مايسمى بتكافؤ الفرص الذي ينطوي في ظل الرأسمالية على تباين فاحش في توزيع الدخل كافحت الجماهير ضده منذ فترة طويلة ، يقترح بيل مبدأ «تكافؤ النتائج» للجميع . و يعني هذا المبدأ أن يجري النظر إلى الموهوبين بوصفهم رصيداً اجتماعياً لابد وأن تكون ثمار نشاطاتهم في متناول المجتمع ، ولاسيما «الأقل حظاً» منهم .

ونلاحظ هنا أن ابتكار بيل في هذا الميدان لايتجاوز حدود مبادىء الاحسان البرجوازي . وعليه لابد من التساؤل عن أسباب كل هذه الضجة والصياغة المركبة لنظرية «المجتمع بعد الصناعي» ؟

يدرك المنظرون البرجوازيون أنه لم يعد ممكناً تجاهل الماركسية تجاهلاً تاماً ، وأن أفضل السبل لمكافحتها إنما هو استعارة بعض الأفكار الماركسية وتشويهها بالطريقة التي تلائم أغراضهم . ولهذا يقول بيل إن «مطلب «تكافؤ النتائج» هو واحد من القيم الاشتراكية (كما أن مبدأ تكافؤ الفرص قيمة ليبرالية)»(٤٤) .

لكن ثمة فارق جوهري بين المعالجة الماركسية والبرجوازية لمسألة المساواة . فالمبدأ الأساس للماركسية ، الذي تمت صياغته في «بيان الحزب الشيوعي» ينص على أن «التطور الحر لكل فرد هو شرط التطور الحر للجميع»(٤٥) .

ينطوي هذا المبدأ على أن التطور الشامل للفرد يستند الى تغير شكل الملكية وغاية العمل . فحين يأخذ كل فرد في النظر إلى منفعة المجتمع بوصفها هدفاً حيوياً له ، يكتسب حقاً متكافئاً في إشباع حاجاته المعقولة من الدخل الذي أنتجه المجتمع كله ويتوزع وفق متطلبات الفرد ذي الذهنية الشيوعية الذي تجاوز ذهنية الملكية الخاصة الرأسمالية . ولايمر الطريق الواصل إلى مساواة كهذه بالتحول الاجتماعي للرأسمالية بل بالتحويل الاشتراكي الثوري للمجتمع ، حين يؤدي الصراع الطبقي حتماً إلى إطلاق القوى المنتجة تحريرها من قيود علاقات الانتاج البالية .

يزعم بيل أنه :

«خلافاً لما يراه ماركس ، لاينشأ النظام الاجتماعي الجديد على الدوام ضمن قشرة نظام قديم بالضرورة ، بل إنه ينشأ أحياناً من خارجه»(٤٦) .

ذلك أنه يتجاهله للحقائق التاريخية الملموسة مثل إسقاط الثورات البرجوازية لسلطة الإقطاعيين ،

---

(٤٣) المصدر السابق ، ص٤١١ ، ٤٢٥ ، ٤٤٣ .

(٤٤) المصدر السابق ، ص٤٣٣ .

(٤٥) كارل ماركس وفريدريك انجلز «بيان الحزب الشيوعي» ، في كارل ماركس وفريدريك انجلز ، «الأعمال الكاملة» ، المجلد ٦ ، ص٥٠٦ .

(٤٦) دانيل بيل ، المصدر السابق ، ص٣٧٨ .

يتوصل إلى أن الرأسمالية نشأت خارج المقاطعات الاقطاعية في التجمعات والمدن الحرة التي يعتقد أنها كانت مستقلة عن الاقطاعيات من الناحية الاجتماعية . وقياسا على ذلك يؤمن المراكز العلمية يمكن أن تلعب دوراً مشابهاً في «المجتمع بعد الصناعي» . وفي مواجهة المشروع الكبير يضع «العلم الكبير» الذي يتميز بأنه «لايمتلك ايديولوجيا» ، بل ينطلق من مبادىء الثورة الدائمة ونبذ العقائد المتحجرة الدينية ومن بينها العقيدة الشيوعية .

وهكذا فإن بيل الـ « بعد ماركسي » الذي يعترض على تحليل ماركس « المفرط في التجريد » في المجلد الأول من رأس المال ويحث الاقتصاديين على ملاحظة المجلد الثالث الأقرب إلى الواقع الملموس ، كما يقول ، يختتم تحليله للرأسمالية بالتجرد التام لا عن المجلد الثالث من رأس المال فحسب ، بل عن الوقائع الراهنة كذلك ، ليتوصل إلى « الثورة الدائمة » التي يحققها العلم الكبير المتجرد بدوره عن كل ايديولوجيا ، على حد زعمه . ويبدو بيل ، للوهلة الأولى ، وقد افترق لا عن الوقائع الاقتصادية فحسب ، بل عن السياسة كذلك . لكن الأمر ليس كذلك .

فالتحليل المتفحص لعمله سيبين أنه يضع في أساس استنتاجاته فرضيات الفلسفة الوضعية ، جنباً إلى جنب مع بعض العقائد المتحجرة لعلم الاقتصاد البرجوازي المبتذل . إنه يلجأ ، لتفسير ظهور نخبة علمية ضمن إطار الرأسمالية إلى استخدام نظرية « رأس المال البشري » وينطلق من الفرضيات الحدّية لتفسير الحاجة إلى التخطيط في « المجتمع بعد الصناعي » .(٤٧)

وليس من العجيب ، والحالة هذه ، أن توفر « ثورة » بيل العلمية الدائمة الأساس المنهجي للتنبؤ بعيد الأمد الذي يأمل هو وأنصاره أن يساعد على إضفاء الاستقرار على الرأسمالية . وهذا ما سنلاحظه فيما بعد .

٤ ــ الأبعاد الاقتصادية ــ التقنية والاقتصادية ــ السياسية لعلم المستقبل البرجوازي

على الرغم من التنبؤات الطوباوية الواضحة لمذهب « المجتمع بعد الصناعي » فإنه قد هيأ التبرير الفلسفي لاستخدام الضرورات التكنولوجية في التنبؤات الاقتصادية ــ التقنية المعقدة والملموسة في حالات البرجحة الاقتصادية طويلة الأمد لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

يتجلى محتوى وغايات مثل هذه التنبؤات بعيدة المدى على أكمل وجه في الولايات المتحدة التي تتزعم العالم الرأسمالي اليوم في هذا الميدان . وهنا تترابط بوضوح شديد تلك التنبؤات مع أفكار « المجتمع بعد الصناعي » .

(٤٧) المصدر السابق ، ص٤٤٠ و٤٦٧ .

صدر أحد أول التنبؤات وأكثرها شعبية في الولايات المتحدة . وكان مكرساً لتطور الاقتصاد الرأسمالي حتى العام ٢٠٠٠ ووضع مقدمته دانييل بيل .[٤٨] ومن المثير للانتباه أن مادة المجلد أعدتها بشكل رئيس هيأة أعضاء معهد هدسن الذي يجهز أبحاثه لوزارة الدفاع الأمريكية ويرأسه الفيزيائي هرمان كاهن ، الاختصاصي المعروف في ستراتيجية الحرب النووية .

انطلق فريق العمل الذي صاغ مختلف أجزاء التنبؤ من فرضية عوملت كبدهية هي أن الولايات المتحدة آخذة بالتحول إلى مجتمع بعد صناعي ، وهو ما عرّفه بيل ، بوصفه المجتمع الذي يغدو فيه :

« تنظيم المعرفة النظرية أهم مصدر للإبداع في المجتمع ، وحيث تصبح المؤسسات الفكرية ذات موقع مركزي في البنية الاجتماعية . إن المنطلقات الاحصائية والمستقبلات البديلة سيجري عرضها في هذا المجلد » .[٤٩]

وكما يرى بيل فإن هذه البرامج « ليست تمارين على النبوءة ، بل إنها مجهود يرمي إلى تحديد القيود المفروضة على الخيار الاجتماعي » .[٥٠]

كيف يتم التنبؤ ؟ وفقاً للأهداف الكونية لرأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية يحاول مؤلفو الكتاب وضع مخطط لمستقبل العالم كله ، لأن متطلبات الثورة العلمية التقنية ، كما يعتقد بيل ، ستدفع العالم كله إلى اتباع خطى الولايات المتحدة الآخذة بالتحول إلى « مجتمع بعد صناعي » ، والتي تقدم نموذجاً لمستقبل البشرية كلها .

ويترتب على منهجية بيل ، أن يعلق التنبؤ أهمية حاسمة على تلك المؤسسات الواقعة خارج النواة الصناعية للاقتصاد . وعليه فإن التحليل الاقتصادي بالمعنى الدقيق لا يلعب الدور الحاسم في هذا الكتاب ، بل إنه يتعرض للطمس ويتم إغراقه بمعطيات تتعلق بتحليل زائد تقني ــ اقتصادي للبنى القطاعية لمختلف المجتمعات . واستناداً إلى هذا التحليل القطاعي يحدد المؤلفون موقع كل بلد على الطريق إلى « المجتمع بعد الصناعي » . ويكرسون ، في الوقت نفسه ، الكثير من الاهتمام لوصف مختلف الصيغ المطروحة للتغير الاجتماعي ولمختلف مفاهيم علم الاجتماع .

أما التنبؤات الاقتصادية فتستند إلى مبدأ الاسقاط الاحصائي وعلى « سيناريو كمي » تتكون مؤشراته (معاملاته) من نمو السكان ، ونمو إنتاجية العمل وفق أحدث تكنولوجيا متوافرة في البلد المعني ، والنمو المتوازن للانتاج الاجمالي على افتراض عدم حدوث أي ركود اقتصادي عميق خلال الثلث الأخير من القرن العشرين .

---

(٤٨) هرمان كاهن وانطوني واينر «العام ٢٠٠٠ ، اطار للتأمل في السنوات الثلاث والثلاثين القادمة» ، دار ماكميلان للنشر ، نيويورك ، ١٩٦٧ .

(٤٩) المصدر السابق ، ص١٧ .

(٥٠) المصدر السابق ، ص١٨ .

ونعرف اليوم أن الواقع التاريخي أدخل تصحيحاً مهماً على ذلك « السيناريو الكمي » بالضبط في مطلع الفترة المتنبأ بها . ففي نهاية عام ١٩٧٣ باتت الولايات المتحدة وبلدان رأسمالية متطورة أخرى مرشحة للدخول على تخوم « المجتمع بعد الصناعي » مسرحاً لأسوأ أزمة اقتصادية تشهدها منذ الثلاثينات . وهذا ما أكد عجز الرأسمالية عن حماية شعوب تلك البلدان من الأزمات وعن تأمين نمو اقتصادي متوازن يؤمّن ارتفاع مستويات المعيشة . ومن سمات تلك الأزمة أنها لم تسبب البطالة الجماهيرية فحسب ، بل ترافقت هذه مع التضخم كذلك . وبات هذا الأخير مرضاً مزمناً من أمراض رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة .

وأدت العمليات الدورية التي ميزت تطور الأزمة إلى مفاقمة أزمة الطاقة كذلك . وهي أزمة نجمت عن التحولات العميقة الجارية في بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي جراء إفلاس السياسة الاستعمارية الجديدة التي مكّنت البلدان الرأسمالية المتطورة من شراء النفط من البلدان المستعمَرة وشبه المستعمَرة بأسعار احتكارية رخيصة .

ومن الطبيعي أن يعجز «السيناريو الكمي» عن التنبؤ بحدوث مثل هذه التغيرات النوعية ، في حين أن الفكر الماركسي ــ اللينيني الخلّاق الذي يأخذ بنظر الاعتبار قانونيات حركة التحرر الوطني ويعتبر انهيار البنية الامبريالية للاقتصاد الرأسمالي العالمي حتمياً لا يفاجأ بمثل هذه التغيرات .

وبالطريقة نفسها تبين قصر نظر التنبؤات بشأن التحولات الاجتماعية لـ«المجتمع بعد الصناعي» المستندة إلى تحليل التغيرات التقنية ــ الاقتصادية في بنية الانتاج والتركيب الوظيفي للسكان . ففي مجرى محاولة التنبؤ لا بالتغيرات الكمية التي ستطرأ عند تطور «المجتمع بعد الصناعي» فحسب ، بل بالتغيرات النوعية كذلك ، خمّن فريق معهد هدسن أن حصة السكان العاملين في الصناعة ستنخفض ، وبالتالي فسيلعب السوق دوراً متناقص الأهمية بالمقارنة مع القطاع العام . ونتيجة لذلك فان قيماً مثل الحافز للعمل وتحقيق النجاح والتقدم لن تلعب دوراً كبير الأهمية بالنسبة لفئات السكان الوسطى كما كانت عليه الحال سابقاً ، في حين أن المعايير الحسية والانسانية ستغدو ذات أهمية مركزية[٥١] .

ان الحياة نفسها بينت لكم ان هذه التنبؤات طوباوية وبعيدة عن الواقع . فمع اشتداد المنافسة خلال السبعينات يغدو من السخف القول ان الحافز للعمل بات قيمة متراجعة الأهمية ، لأن الصراع من أجل تحقيق استخدام كامل حقيقي بات هدفاً رئيساً لا بالنسبة للعمال فحسب بل للعلماء والتقنيين كذلك ممن وقعوا ضحية التسريحات الجماعية اثناء الأزمة .

ولا تعدو مجمل التنبؤات للعام ٢٠٠٠ كونها تحليلاً للمفاهيم الاجتماعية . إنها خليط من المذاهب المعادية للماركسية والعقائد المعادية للشيوعية والحجج السفسطائية للبرهنة على تحول الرأسمالية الاجتماعي إلى «مجتمع بعد رأسمالي» .

---

(٥١) كاهن وواينر ، المصدر السابق ، ص١٨٦ .

لكن حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات الكبيرة لم تبد هذا القدر من السخاء في تمويل معهد هدسن لكي يؤدي هذه الوظيفة الايديولوجية فقط . ذلك ان تنبؤات فريق المعهد بشأن تطور العلوم والتكنولوجيا والتي استندت الى تقييمات ابرز المختصّين والخبراء تنطوي على أهمية عملية كبيرة . ففي يومنا هذا تقوم المنشآت الكبرى باقتناص أكثر الافكار العلمية خيالاً وجرأة لكي توظفها في المزيد من اعمال البحث والتطوير ، ولكي يجري استخدامها كمؤشرات تهتدي بها سياسة الدولة في الميدان التقني وبرمجتها الاقتصادية للأمد البعيد بالتعاون الوثيق مع تلك المنشآت .

ولكن حتى هذا الجزء ، الأكثر واقعية ، من التنبؤ الذي يشخص بعض النزعات الموضوعية في تطور القوى المنتجة ، يتعرض للاستغلال من جانب علم المستقبل البرجوازي الامريكي لتبرير ادعاءات رأسمالية الدولة الاحتكارية الامريكية بحق الهيمنة العالمية . وفي واقع الحال ، كان هذا هو الهدف الأساس لتنبؤات معهد هدسن .

لقد عبر عن هذه الغاية ببراعة مشابهة الاختصاصي السياسي الامريكي الشهير زبغنيو بريجنسكي في كتابه «بين عصرين ، دور أمريكا في الحقبة التكنترونية» . فبوصف بريجنسكي من انصار بيل ومستخدمي منهجيته ، حدد قانونيات العملية السياسية بالعالمية وسبل تأمين الهيمنة العالمية للولايات المتحدة على اساس متطلبات تكنولوجية .

اتخذ بريجنسكي من كل فرضيات بيل بشأن «المجتمع بعد الصناعي» بدهيات للانطلاق ، وقام من ثم بادخال تعبير «المجتمع التكنتروني» لتحديد افكاره القائلة ان البلدان الرأسمالية المتطورة :

«تدخل اليوم عصراً أخذت فيه التكنولوجيا ، ولا سيما الالكترونيات ... تصبح بصورة متزايدة المحدِّدات الرئيسة للتغير الاجتماعي ، معدِّلة القواعد والبنى الاجتماعية والقيم والنظرة الشاملة للمجتمع»[٥٢] .

يتميز بريجنسكي في أنه يعزل تناوله وتحليله عن طابع علاقات الانتاج ، بدرجة أكبر مما يفعل بيل ، إذ يسعى الى البرهنة على ان التغيرات الجارية في العالم اليوم لم تنجم عن الثورات الاجتماعية التي رفعت رايتها للمرة الأولى هذا القرن الجمهورية السوفييتية عام ١٩١٧ ، بل أن مصدرها هو الثورة التكنترونية التي جرت تحت لواء الولايات المتحدة إثر الحرب العالمية الثانية . وهكذا يتجاهل بريجنسكي التغيرات الجوهرية في العالم التي نجمت عن انتصارات الاشتراكية وكيف حفزت هذه الانتصارات نفسها التقدم التكنولوجي الحاصل . فهو يؤكد أن الولايات المتحدة هي «المختبر الاجتماعي للعالم»[٥٣] والقوة الرئيسة القادرة على إنقاذ البشرية من الفوضى الثورية . ووفقاً لزعمه ، فما لم تستمر الولايات المتحدة في استخدام نفوذها الكاسح لتوجيه التغير المتسارع وجهة «ايجابية» (أي ما لم تستمر الولايات المتحدة في كبح تطور القوة الثورية) :

---

(٥٢) زبغنيو بريجنسكي «بين عصرين ، دور أمريكا في الحقبة التكنترونية» ، مطبعة فايكنغ ، نيويورك ، ١٩٧٠ ، ص١٤

(٥٣) المصدر السابق ، ص١٩٦ .

«فان هذه التغيرات قد لا تتحول إلى فوضى فحسب ... بل انها ستؤدي حتماً إلى تهديد الجهود لتحسين طبيعة ونمات الحياة الداخلية الامريكية كذلك»(٥٤) .

وعند تحليل العمليات السياسية الجارية على نطاق العالم ، يتجاهل بريجنسكي كلياً مقولات اقتصادية رئيسة ، مثل «الاقتصاد العالمي» و«الروابط الاقتصادية الدولية» كما يتجاهل القانونيات المحددة تاريخياً للصراع الطبقي ، وهي القانونيات التي تحكم الحركة الحتمية للعملية الثورية العالمية . فوفقاً لما يتصور سيتحدد مجرى الأحداث العالمي في الحقبة التكنوترونية القادمة بالتشكيل التدريجي لوعي بشري عالمي جديد . وسيتجلى هذا الوعي عند «نخب فوق قومية» رسالتها حكم أغلبية السكان المتخلفة ، التي توصلت ، بتأثير الماركسية ، إلى الاقتناع بأن مشاكلها لن تجد حلاً إلا عبر القسر الثوري .

ويرى بريجنسكي ان الماركسية قد شاخت ، ولهذا يكافح الوعي الاجتماعي المعاصر للوصول الى تركيب فكري جديد مشابه لذلك الذي انتجته الماركسية في الحقبة الصناعية .

ولما كان علم الاقتصاد البرجوازي قد برهن على عجزه عن مجابهة الماركسية بصياغة تركيب مضاد ، فقد تولى هذه المهمة علم السياسة . وهكذا يصوغ بريجنسكي وغيره بعناد مذاهب «جديدة» معادية للشيوعية بهدف منع انتشار الافكار الماركسية وتغلغلها في اذهان الشبيبة المتطلعة الى المفاهيم الراديكالية وافكار اليسار الجديد .

لكن علم السياسة لا يستطيع لوحده ملء الفراغ الايديولوجي في الاقتصاد البرجوازي ، حتى حين يتعلق الأمر بالتنبؤ بالمستقبل ، إذ لا بد لمجتمع المستقبل من أن يمتلك محتوى اقتصادياً محدداً . وعليه يأخذ عالم السياسة المعادي للشيوعية بريجنسكي مهمة التحول إلى مغامر اقتصادي بدفعة نظرية «المجتمع بعد الصناعي» خطوة إضافية إلى الأمام ، فيميز ثلاثة قطاعات في اقتصاد الولايات المتحدة .

ـــ القطاع التكنتروني الذي يضم الصناعات الجديدة ووسائل الاعلام والمعاهد العلمية .

ـــ القطاع الصناعي الذي يضم الصناعات التقليدية ذات العمال مرتفعي الأجور .

ـــ القطاع قبل الصناعي الذي يشغل عمالاً قليلي المهارة يتسلمون أجوراً تقل عن المتوسط العام وذوي مستوى تعليمي متدني . ويضم هذا القطاع ايضاً مجموعات السكان المضطهدة لأسباب عرقية .

إن القطاع قبل الصناعي هو المصدر الرئيس للاضطرابات الاجتماعية . ولا يمكن القضاء على هذه الاضطرابات ، وفقاً لبريجنسكي ، إلا بمساعدة اجراءات تهدف إلى زيادة أجور السكان الواقعين ضمن منطقة الفقر ، لأن المجتمع الامريكي برمته «أخذ يحقق قدراً لا سابق له من الرفاه يمس كل الطبقات»(٥٥) . وعليه يعتقد أن تأمين الاستقرار السياسي يتطلب استقرار نمو الناتج القومي الاجمالي بمعدل سنوي وسطي مقداره ٥ر٣٪ .

---

(٥٤) المصدر السابق ، ص٣٠٧ــ٣٠٨ .

(٥٥) المصدر السابق ، ص٢٠٥ .

وهكذا نلاحظ أن جديد بريجنسكي في التنبؤ بالتطور الاقتصادي لا يتعدى التلفيقات المبتذلة التي يمارسها أكثر الناطقين الرسميين للاصلاحية البرجوازية محافظة .

انه يعتقد بأن الأهداف الشيوعية ستصبح مستحيلة التحقيق في البلدان الرأسمالية المتطورة في الحقبة التكنترونية لأن :

«الضباغة الفعالة للمستقبل ستنتقل إلى أيدي نخبة محافظة من الناحية الاجتماعية نسبياً ، لكنها خلّاقة من وجهة النظر التكنولوجية»(٥٦) .

وفي مواجهة «اليسار الجديد» الذي يتحدى السلطة الاستبدادية للاحتكارات بطرح شعار الديمقراطية القائمة على المشاركة ، يؤكد بريجنسكي أن هذه الديمقراطية ستبرز ، على الارجح ، من خلال :

«تعايش مؤسسات المجتمع والحكومة لا من خلال ... نزع الملكية الاقتصادي والثورة السياسية ، فهذان علاجان متميّزان للفترة الصناعية السابقة»(٥٧) .

بعبارة أخرى ، يعتقد بريجنسكي أن الثورة التكنترونية يمكن أن تحقق أكبر نجاحاتها ضمن إطار رأسمالية الدولة الاحتكارية .

لننتقل الآن إلى فرنسا ، البلد الاوربي الابرز في ميدان البرمجة الاقتصادية بعيدة المدى . هنا يُعَد جان فوراستيه ، رئيس قسم الاقتصاد في المدرسة العليا للابحاث العملية أبرز المنظرين الذين صاغوا نماذج مستقبلية للمجتمع الفرنسي وفقاً لنظرية «المجتمع بعد الصناعي» . لقد اشرنا سابقاً إلى أعماله في ميدان سعيه للبرهنة على أن الثورة العلمية التقنية تبطل مفعول مذهب الصراع الطبقي وتقود الى ايجاد حلول تلقائية لكل المشاكل الاجتماعية من خلال ايجادها «المجتمع الاستهلاكي» أو ما يسمى بـ«حضارة القطاع الثالث» أي حين يتمحور الاقتصاد حول قطاع الخدمات .

ويعود إلى نفوذ فوراستيه فضل إدخال بُعد تنبؤي بعيد المدى إلى عملية التخطيط التأشيري متوسط المدى التي تتولاها الدولة وكان هدف إدخال هذا الجانب اقناع الجماهير بان المجتمع سيتطور بفضل الاصلاحات البرجوازية في الاقتصاد .

يركز فوراستيه انتباهه على معيار التقدم التكنولوجي ، وينتقد الاقتصاد السياسي البرجوازي التقليدي ، متهماً إياه بالمعالجة السكونية والتركيز على التوازن والأسعار الثابتة في حين تقوم حجّته على أن التقدم التكنولوجي يجعل المجتمع أكثر حركية وتعرضاً للاضطرابات المستمرة في بنى الانتاج والتوزيع والاستهلاك والأسعار .

ولهذا السبب لا بد أن ينطوي البرنامج الاقتصادي على عنصر تنبؤي وأن يتّجه نحو المستقبل .

---

(٥٦) المصدر السابق ، ص٢٤٨ .

(٥٧) المصدر السابق ، ص٢٦٤ .

وفي الوقت نفسه ، تهدف تنبؤات فوراستييه إلى البرهنة على أن من الممكن تماماً ضمان الاستقرار الاجتماعي في مجتمع حركي يستند إلى التقدم التكنولوجي .

وفي كتابه المعنون «حضارة ١٩٩٥»[٥٨] يصوغ فكرته الأساس في هذا المضمار . وتتلخص هذه في أن إعادة التوزيع الثورية للثروة الوطنية لا يمكن أن تحسّن مستوى حياة الأمة ، في حين أن من ينجز هذه المهمة على خير وجه هو النمو الاقتصادي الناجم عن التقدم التكنولوجي لانه يقيم «حضارة الراحة» . فمثل هذه الحضارة تقلّص حوافز الفرد لزيادة دخله عبر المزيد من العمل على حساب وقت راحته . ويزعم فوراستيه ان المكننة حررت العمل من الانخراط في القطاعين الأول (الزراعة) والثاني (الصناعة) ، وعليه فسيتم التشغيل في القطاع الثالث (الخدمات) . ولما لم يكن القطاع الأخير مدفوعاً بحافز التقدم التكنولوجي السريع ، وليس ثمة نزوع فيه نحو المزيد من البطالة ، فانه سيمثل العامل الذي يضمن تحقيق الاستقرار الاجتماعي في مجمل الاقتصاد .

غير أن عقد الستينات بيّن أن التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي لم يؤمّنا تحقيق الاستقرار الاجتماعي . وذهبت سدى آمال فوراستييه في امكانية وضع حد للصراع الطبقي الموجّه ضد «انسجام الاستقرار الاجتماعي» بمساعدة المدراء الذين يستخدمون أساليب الهندسة الاجتماعية وعلم النفس الاجتماعي وتكتيكات «العلاقات الانسانية» في المشاريع والمؤسسات ، ويحثون الخطى لتنظيم راحة الجماهير وفق مبدأ «الخبز والتسلية» . وفضلاً عن ذلك باتت قضية الراحة نفسها هدفاً للصراع الطبقي . فالجيل الشاب ، الذي خابت آماله بمُثُل «المجتمع الاستهلاكي» المنافقة يخوض صراعاً عنيفاً من أجل أصلاح التعليم وتوفير فرص تحسين مهارات المهنية لتلبية متطلبات التقدم التكنولوجي ، فضلاً عن فرص اشباع حاجياته الروحية .

ويعكس كتاب فوراستيه «رسالة مفتوحة إلى أربعة مليارات انسان»[٥٩] خيبة أمله في التقدم التكنولوجي . وأخذت تعليلاته تتخذ منحنى شبيهاً بتعليلات ريمون آرون . فهنا يفسر فوراستيه غياب الاستقرار الاجتماعي في حضارة «القطاع الثالث» بعوامل نفسية ، استناداً إلى افتراضات الفلسفة الانثروبولوجية بشأن العلاقة ما بين الوعي والوعي الباطن في حوافز الانسان .

ويعتقد أن الأمر كله يكمن في أن المحيط التقني يحبط حافز الانسان الداخلي في البقاء ملاصقاً للطبيعة ، وهذا ما يولد حالة العُصاب التي تقود بدورها الى السخط والاضطرابات ويخلص فوراستيه إلى ضرورة التخلي عن وهم امكانية أن يعيش الانسان في عالم معقلن . وعلى «المجتمع بعد الصناعي» أن يحل مشكلة الاستقرار الاجتماعي باعادة التوازن الطبيعي المميز لوجود الانسان ، وهو التوازن الذي أخلّت به النزعة «الصناعية» و«نزعة التحضر» . وافضل استخدام لوقت فراغ الانسان انما يتم بتشجيع العمل

(٥٨) جان فوراستيه «حضارة ١٩٩٥» ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، باريس ، ١٩٧٠ .

(٥٩) جان فوراستيه «رسالة مفتوحة إلى أربعة مليارات انسان» ، منشورات ألبن ميشيل ، باريس ، ١٩٧٠ .

الخلاق الذي يعزز التطور المنسجم للفرد . لكن النخبة وحدها قادرة على القيام بعمل كهذا . ولهذا فان فوراستييه ليس متيقناً من قدرة الحضارة القادمة على ردم الفجوة بين النخبة والجماهير ، وغرس روح المعرفة والتعطش لها فيهم ، وتحفيزهم على الجهد العلمي الخلاق وممارسة حياة روحية واعية . ومع أن فوراستيه يستعير من الماركسية فكرة التطور الشامل للفرد ، إلا أنه يظل عاجزاً عن تجاوز نظرته البرجوازية والاعتراف بالحاجة إلى القضاء على تقسيم المجتمع إلى نخبة وجماهير .

ان الافكار الاشتراكية تضرب بجذورها عميقاً في فرنسا . ولهذا فان استعارة افكار ماركسية بهدف محاربة الماركسية نفسها تقليد أخذ يترك بصماته على برامج التطور بعيدة المدى التي تعكس الأهداف الستراتيجية لرأسمالية الدولة الاحتكارية . وهذا ما يظهر من مثال التنبؤ الخاص بعام ١٩٨٥ والذي صاغه فريق من المختصين من بينهم فوراستييه وتم تقديمه إلى مفوضية الدولة الفرنسية للتخطيط كوثيقة للدراسة في مجرى اعداد خطة ١٩٦٥ــ١٩٧٠[٦٠] . ان هذه الوثيقة تصوغ المبادىء السياسية ــ الاقتصادية والاجتماعية التي تبين أن «نمط الحياة الامريكي» غير مقبول في فرنسا . وتشير الوثيقة كذلك إلى سبل زيادة القدرة التنافسية لفرنسا في السوق العالمية بما يضمن لها الحصول على موقع قيادي في المجموعة الاقتصادية الاوربية ومجابهة «تحدي الولايات المتحدة» واليكم بعض معطيات الوثيقة .

بحلول عام ١٩٨٥ سيكون ثمة انتقال من مجتمع الضرورة إلى مجتمع التعبير ، وهذا هو أحد علائم الحرية . فكل مواطن يجب عند ذاك أن يكون منخرطاً في حياة الأمة . وسيمتزج العمل والفراغ في شكل واحد من اشكال النشاط المحفز لتطور الفرد الشامل . والقيم الجمالية ستكون مقياس رفاه الفرد في ظل الحضارة الجديدة ، لأن الانسان لن يكون بمقدوره تحقيق ذاته في المجتمع آنذاك إلا حين يلبي تطلعاته الجمالية .

يكفينا هذا القدر مما يمكن تسميته بالشعر المتغزل بالمستقبل . واليكم الجانب النثري الذي يعكس مصالح رأس المال الكبير في هذه الوثيقة . يجب ألا تؤدي ايرادات الدولة من الضرائب إلى تدمير روح المشروع والابداع ، والميل للادخار . على فرنسا أن تساهم في الاقتصاد الاوربي الموجه للانتاج واسع النطاق ، وعليه فمن الضروري إقامة نظام برمجة على نطاق أوربي في ميادين النقل وتابيب النفط والغاز والتعدين والكيمياء وتصفية النفط وصناعات الطاقة النووية وتجهيز الماء . «التحدي الامريكي» يحتم نمواً اقتصادياً سريعاً .

تلك هي بعض عناصر الحضاره «الرابعة» المتناغمة كما تصاغ في التنبؤات التي ترسم مؤشرات برمجة الدولة الاحتكارية .

* * *

نشأت نظريات التحول الاجتماعي للرأسمالية ، وما رافقها من مفاهيم قريبة الصلة مثل تقارب

(٦٠) انظر . «تأملات لعام ١٩٨٥» . التوثيق الفرنسي . باريس . ١٩٦٤ .

النظامين الاجتماعيين وتلاقيهما ، وتطورت وتخضع حتى اليوم إلى عمليات تجديد دائبة في ضوء محاولات الاقتصاديين البرجوازيين لانتاج اطروحة مضادة للماركسية . ومع تعزز وانتشار نفوذ النظرية الماركسية اللينينية أخذ هؤلاء الاقتصاديون يبذلون جهوداً أكثر في هذا الاتجاه . ومع هذا فقد عجزوا عن انتاج نظرية متكاملة تجابه الماركسية ــ اللينينية برغم تمازج المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية في نظريات التحول الاجتماعي للرأسمالية .

فإلامَ يعود هذا الفشل ؟ يعود السبب الرئيس إلى كون النظرية الماركسية ــ اللينينية ثورية في جوهرها ، تتناول وتعالج الظواهر معالجة تاريخية ، إذ تؤكد ان مستلزمات المستقبل وشروطه قائمة في الماضي والحاضر . وفي اسلوبها التحليلي تأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج (قاعدة المجتمع) وكذلك فيما بين القاعدة والبناء الفوقي ، أي الدولة ، والمفاهيم الفلسفية والحقوقية وغيرها . ولا تأخذ الماركسية ــ اللينينية على نفسها مهمة تفسير العالم فحسب ، بل تغييره عبر تطوير الصراع الطبقي الذي يبلغ ذروته مع انتصار الطبقة العاملة وتكون المجتمع اللا طبقي . ففي ظل المرحلة الاولى من الشيوعية ، أي الاشتراكية ، يصل الصراع الطبقي إلى نهايته وينفتح الطريق أمام تطور المجتمع نحو الشيوعية . وهذه هي التي تؤمّن التطور الشامل للفرد ، القوة المنتجة الرئيسة في المجتمع .

فما هي الاطروحة المضادة للماركسية ــ اللينينية التي صاغها انصار التحول الاجتماعي للرأسمالية ؟ ان هؤلاء يعجزون عن رؤية الصلة بين منطق الأفكار ومنطق الاشياء فيفصلون القوى المنتجة عن علاقات الانتاج ، ويحرمون المجتمع من التعرف على آلية الدفع الذاتي فيه ، ولا يرون في القوى المنتجة غير بنية تحكمها النخبة ، لا بد من «اضفاء الانسجام» عليها بمعزل عن مساهمة الجماهير الذين لا بد من اخماد وعيهم الثوري على أيدي التبريريين البرجوازيين بهدف حصر الصراع الطبقي وابقائه ضمن إطار بنية اجتماعية مستقرة . ووفقاً لأحدث افكار علماء المستقبل البرجوازيين ، يجب وضع قيد حتى على التغيرات الثورية في التكنولوجيا ما إن تؤدي هذه إلى حدوث توتر اجتماعي يمكن أن يهدد النظام الرأسمالي . ولهذا فان النظريات التي تدعو إلى اخضاع المجتمع لمتطلبات التكنولوجية ، هي في التحليل الأخير ، شديدة المحافظة إذ تتوجه إلى مجابهة أي تحول اجتماعي ــ اقتصادي جوهري في المجتمع الرأسمالي .

الفصل العاشر

النظرية الاقتصادية للرأسمالية الادارية

١ ــ « تشتيت » الملكية المساهمة ومشكلة التحكم .
٢ ــ رأس المال المساهم والملكية الخاصة : حول « اضمحلال » رب العمل الخاص
٣ ــ نمو المؤسسة الكبيرة وكيفية نمذجته في النظريات الادارية .
٤ ــ المعنى الاجتماعي للنظريات الادارية .

غدت المؤسسات الكبيرة هدفاً رئيساً من أهداف البحث ضمن طائفة واسعة من العلوم في الغرب ، وتجري دراستها من زوايا متعددة مختلفة اقتصادية ــ سياسية أو حقوقية او طبقية ــ اجتماعية . وليس ثمة غرابة في مثل هذا الاهتمام الحيوي بالمؤسسات الكبرى ، فهي تمركز بين أيديها حصصاً متعاظمة من الانتاج والموارد ضمن قطاعات الاقتصاد ومراحل الانتاج الرئيسة .

ويكرس منظروا المدرسة الادارية جزءاً كبيراً من اهتمامهم للمؤسسة الكبيرة . فلقد ورث هؤلاء تلك الاطروحات النظرية التي صاغها الاقتصاد السياسي البرجوازي مثل اطروحة انفصال الملكية عن السيطرة في المؤسسة الكبيرة أو مذهب «الثورة الادارية» وغيرها من المذاهب التي تعرضت لنقد صارم في الكتابات الماركسية [1] .

أما العناصر الجديدة التي دخلت إلى المدرسة الادارية فتعود إلى تعقد البنية الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة الرأسمالية ، الأمر الذي يحفز المنظرين الغربيين على اجراء تعديلات معينة على معالجتهم لطائفة المشاكل المرتبطة بوظيفة شكل الملكية المساهمة (الشركات المساهمة) .

وتتعلق المشاكل المركزية في هذا الميدان اليوم بالأسس التي تحكم نشاط المؤسسة الكبيرة وتوجهها

(١) انظر على سبيل المثال : س . م وينشكوف «مليونيرون ومدراء» ، منشورات مسل ، موسكو ، ١٩٦٥ و ا . ي بيغلوف «الولايات المتحدة الامريكية : الملكية والسلطة» دار ناوكا للنشر ، موسكو ، ١٩٧١ والاقتصاد السياسي للرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ، المجلد الأول ، الفصل التاسع ، منشورات مسل ، موسكو ، ١٩٧٥ (كلها باللغة الروسية) .

لمعاكسة قوانين السوق ، لا سيما في سوق السندات (رأس المال الوهمي) . وسنحاول أن نبين أن هذا التعارض يعكس بعض التناقضات الجوهرية المميزة للرأسمالية المعاصرة :

ا ــ «تشتيت» الملكية المساهمة ومشكلة التحكم

استعار انصار المدرسة الادارية مفهوم انفصال الملكية عن التحكم في المؤسسة الكبيرة (وسندعوه لاحقاً «مفهوم الفصل» للاختصار) من المدرسة المؤسسية وتعاملوا معه كنقطة انطلاق . ولعب هذا المفهوم دوراً بالغ الأهمية في تطور النظرية البرجوازية عن المنشأة مما يستدعي معالجة أحدث أبعاده بمزيد من التفصيل .

بموجب مفهوم الفصل أخذ التحكم (السلطة) في المؤسسات الكبيرة في البلدان الرأسمالية المتطورة بالانتقال (أو أنه انتقل بالفعل) من المالكين الرأسماليين إلى المدراء المحترفين . وإليكم كيف يصوغ أحد أبرز ممثلي هذا الاتجاه المفهوم فيما يتعلق بعمل النظام الرأسمالي بمجمله :

«الرأسمالية الادارية هوواسم النظام الاقتصادي السائد في امريكا الشمالية واوربا الغربية في أواسط القرن العشرين . انه نظام يتركز فيه الانتاج في أيدي الشركات المساهمة الكبيرة . ففي عديد من قطاعات النشاط الاقتصادي اختفى رب العمل التقليدي فعلياً ... ونتيجة لذلك ... انتقلت وظيفة التنظيم (ورب العمل) في المؤسسة الحديثة الى مدراء عابرين تختلف وظائفهم نوعياً عن وظائف المرؤوس أو «المدير العادي» التقليدي فبامكان هؤلاء الناس ... القبض على سلطة كبيرة من دون أن يمتلكوا بالضرورة أسهماً أو أن يحصلوا على حصة من الأرباح دون أن يتحملوا المخاطر»[٢] .

ان مصطلحي «السلطة الادارية» و«التحكم الاداري» واسعا الانتشار في النظريات الادارية ، لكن مثل هذه التأكيدات القاطعة لا تشير إلى المصالح التي يعبر عنها هؤلاء «المديرون العابرون» للمؤسسات الكبيرة ولا تنبس بشيء عن طابعها الاقتصادي والاجتماعي . ولهذا كان ضرورياً القيام بتحليل تعاريف المقولات الأساس التي تظهر في أعمال الاداريين ، مثل مقولتي الملكية والتحكم .

يعين موضوع دراسة هؤلاء ، وهو المؤسسة الكبيرة ، حدود تعريف مقولة الملكية ، فهم يحصرونها في حدود ملكية رأس المال المساهم ، أو بتعبير أدق ، في حدود ملكية الأسهم «المشتركة» (أو التي لها حق التصويت) . ويدور التركيز هنا على «تشتت» (أو تلاشي) رأس المال المخاصص . وهو ما يعتبر السبب الكامن وراء ضعف الروابط أو انقطاعها بين الملكية والتحكم .

وبدهي فلا بد لنا من دراسة عملية تلاشي رأس المال المساهم هذا ، فهي تكتسب أهمية فائقة . ولكن ما الذي يعنيه هذا التلاشي من الناحية الفعلية ؟ يمكن أن يعني تركزاً استثنائي الارتفاع في السيطرة من جانب بضعة مساهمين . وفضلاً عن ذلك فان التآكل الجزئي في الرابطة بين الملكية والتحكم لا

---

(٢) روبن مارس ، «النظرية الاقتصادية للرأسمالية الادارية» ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص٤ .

يحدد سلفاً الحصيلة النهائية ، أي الى من ينتقل التحكم في المؤسسة الكبيرة ، هذا إذا سلّمنا بأن ثمة مثل هذا التآكل[٣] .

والواقع أن ضعف الرابطة بين الملكية والتحكم يقود إلى حرمان السلطة في المؤسسات الكبيرة من القاعدة التي تستند إليها وجعلها معلقة في الهواء من الناحية الفعلية . وهنا يعلّق المنظرون الغربيون هذه السلطة التي لا قاعدة لها في عنق المدير المحترف . لكنهم لا يعرّفون هذا المدير من وجهة النظر الاجتماعية ، بحيث تبدو صورته تجريداً اجتماعياً بالمعنى الكامل للكلمة . وهكذا تتعرض المشكلة ، إلى المزيد من الطمس .

لقد حشد الباحثون الغربيون طائفة واسعة من المعطيات لكي يعللوا مفهوم الفصل نظرياً ، بل وبلغ بهم الأمر حد حساب درجة الفصل . لكن اياً من حساباتهم لم يدلل على كيفية انتقال قاعدة السلطة . وما علينا هنا سوى مقارنة الأرقام التي قدمها الاقتصادي الامريكي ر . لانر بتلك التي قدمها الاقتصادي الفرنسي ج . م شيفالييه حول تمركز رأس المال المساهم في ١٠٤ من بين أكبر مئتي مؤسسة امريكية . يدّعي لانر أن المؤسسات يمكن أن تخضع لتحكم ملموس من جانب حاملي الأسهم إذا ما امتلك فرد أو عائلة نسبة ١٠٪ من مجموع أسهمها ، في حين يجادل شيفالييه معتبراً أنه يكفي امتلاك ٥٪ فقط لكي يتحقق تحكم كهذا[٤] .

لكن هذه الاستنتاجات تعاني من خلل ناجم عن منهجية التحليل ، يتمثل في مساواة الملكية الرأسمالية بالملكية الحقوقية الخاصة للأسهم «المصوّتة» في المؤسسات . وينجم عن هذا غياب النظرة الى التفاعل المعقد بين الملكية الفردية والعائلية للأسهم وبين النظام المؤسسي للرأسمالية (بما في ذلك نظام المؤسسات المالية) . ومن دون تحليل هذا التفاعل لا يمكن التوصل إلى معرفة الاشكال الحديثة للملكية الرأسمالية الخاصة بكل تنوعها . فما إن يتوصل باحث ما إلى استنتاج عدم وجود مساهم واحد في مؤسسة معينة قادر على التأثير على عملية صنع القرار ، سواء بمفرده أو بالتحالف مع مساهمين

---

(٣) لاحظ هذه السمة المميزة لمفهوم الفصل الباحث البلجيكي ميشيل دي فروي حيث يقول : «يشير هذا المفهوم ، من ناحية ، إلى تشتت الأسهم في المؤسسات الكبيرة بين جمهور واسع . ويترتب على ذلك ظهور نوع جديد من المالكين هم حملة الأسهم العاتين ... ومن ناحية أخرى ، يركز المفهوم على انتقال لقاعدة السلطة ضمن المؤسسة ... والاستنتاج المستخلص من تدقيق المعنى الأول لا يمكن تعميمه ببساطة لكي ينطبق على المعنى الثاني» ميشيل دي فروي «تدخل المالكين في صنع قرارات المؤسسة الكبيرة» ، المجلة الاقتصادية الاوربية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، ١٩٧٥ ، ص١ــ٢ .

(٤) ج . م . شيفالييه «مشكلة التحكم في المؤسسات الامريكية الكبيرة» ، النشرة المضادة للاحتكارات ، ربيع ١٩٦٩ ، نقلاً عن : جون م : بلير «التركز الاقتصادي بنيته ، سلوكه والسياسة العامة» ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص٨٠ .

آخرين ، حتى يسارع الاداريون إلى نقل تلك المؤسسة من دائرة الملكية الرأسمالية الخاصة إلى الدائرة «الادارية»(٥) .

أثار البحث في الملكية المساهمة في المؤسسات الكبرى نزاعات تتعلق بالتمييز بين الوحدة البنيوية والوظيفية للملكية والتحكم . وتجدر هنا ملاحظة أن اختلاف الآراء حول هذا الموضوع يعكس الانقسامات العميقة في علم الاقتصاد البرجوازي حول مسألة الملكية في ظل الرأسمالية المعاصرة . إذ يصر الاقتصاديون المنتمون إلى المدارس التقليدية على وجود وحدة بين الملكية والادارة . ويعللون رأيهم بالقول بأن المؤسسات الكبيرة لم تدخل أي عناصر جديدة جوهرياً إلى علاقات الملكية الرأسمالية . أما خصومهم فقد أكدوا على الدور المتميز الذي يلعبه المدراء وقالوا أن المؤسسة الكبيرة تقف في موقف متعارض مع «رأس المال» والملكية الخاصة بوجه عام . فما الذي يقصدونه بهذا القول ؟ يقصد هؤلاء بتعبير بنية الملكية والتحكم المؤشرات القانونية الشكلية على تشتت (او تركز) رأس المال المساهم ، ووجود (أو غياب) كبار مالكي الأسهم او مجموعات المساهمين المتحالفين في مجالس ادارة المؤسسات وما يترتب على ذلك كله من استقلال نسبي للمدراء في عملية اتخاذ القرارات . ويوافق كثير من الباحثين على أن هذا الجانب (الشكلي إلى حد كبير) من جوانب وحدة الملكية والتحكم تعرّض إلى الفصل . لكنهم يعتقدون ، في الوقت ذاته ، ان هذه الوحدة باقية من دون مساس حين يجري النظر إليها من زاوية عمل المؤسسات (أي من زاوية وحدة مصالح المالكين والمدراء) .

ان الجزء الاقتصادي من الحجة المثارة لصالح فكرة وجود وحدة وظيفية بين الملكية والتحكم تنطوي على تحليل لأشكال مكافأة كبار المسؤولين التنفيذيين في المؤسسة،وثمة رأيان فيما يتعلق بهذه القضية ، أولهما أن دخول هؤلاء تعتمد بالدرجة الأولى على نمو المنشأة (مبيعاتها ، شحناتها ، موجوداتها الثابتة) وثانيهما أن هذه الدخول تعتمد إلى حد كبير على نمو الأرباح .

هل ثمة تناقض بين هذين المؤشرين (نمو المنشأة ونمو الأرباح) ؟

لا شك مطلقاً في أن ثمة امكانية واقعية لبروز مثل هذا التناقض خلال المستقبل المنظور أي خلال الفترة التي تغطيها عادة عملية التخطيط الجاري لنشاط المنشأة . فوضع حد أو قيد على نمو الأرباح ، وبالدرجة الأولى على حصص الارباح الموزعة على المساهمين بهدف تسريع نمو المنشأة من خلال مختلف مصادر التمويل يمكن أن يكون لغير صالح المساهمين الى حد كبير . أن النظرية الكلاسيكية الجديدة تفترض ان خسارة المساهمين الوقتية في هذه الحالة يعوضها ارتفاع اسعار الأسهم في السوق ،

---

(٥) تتضمن الطبعة الأخيرة من كتاب س . فلورنس «منطق الصناعة البريطانية والامريكية» (لندن ، ١٩٧٢) معطيات مفصله تبين مدى نسبة الخط الفاصل عند تقيم قاعدة السلطة في المؤسسة الكبيرة .

يستشهد فلورنس بحسابات اجريها اديث بدروز تبين كيف يمكن ممارسة تحكم فعال من جانب من يملك بين ٣و٥٪ من الأسهم ، بشرط تشتت الأسهم بشكل كبير بين المساهمين (س . فلورنس ، ص٣٧٥) . لكن التحكم من جانب مالكي اسهم صغار نسبياً لا يكون ممكناً إلا متى كانت الادارة مستقرة . اما حين يجري صراع لتغيير الادارة أو لدمج الشركة مع شركة أخرى ، فلا تكفي عند ذاك حتى كتلة تسيطر على ٣٠٪ من الاسهم «المصوّتة» للتحكم بالمؤسسة .

وهذا تعبير عن القوة الاقتصادية الكلية للمؤسسة وقدرتها على توزيع أرباح أعلى في المستقبل . أما في الواقع العملي ، فليس هناك أساس لفرضية الكلاسيكيين الجدد حول امكانية المفاضلة التامة (أو المبادلة التامة) بين ربح رأس المال في ا لحاضر (أي عبر الحصص الموزعة) والربح المستقبلي (عبر ارتفاع اسعار الأسهم) . إذ يمكن أن لا يتسلم المساهم أي تعويض مقابل خسارته الناجمة عن انخفاض الارباح الموزعة . ويترتب على هذا فان وجهة التطور التي تختارها المنشأة ليست قط قضية يقف تجاهها المساهم موقف اللا مبالاة ، حتى ولو كان مساهماً كبيراً قادراً على ممارسة نفوذه للتأثير على سياسة المؤسسة .

تتكون دخول المدراء التنفيذيين الكبار من مصادر متعددة هي الرواتب والمكافآت المتناسبة مع حجم المبيعات والارباح وما يسمى باختيار الأسهم ، التي يُقصد بها حق المدير في شراء قدر كبير من أسهم مؤسسته مقابل أسعارها الأسمية . ويمارس المدير حقه هذا في حالة ارتفاع اسعار الاسهم في السوق . وهكذا فان المكافآت مقابل الارباح واختيار الاسهم هي وسائل تحفز النتائج الرأسمالية لنشاط المنشأة بربطها مصالح المدراء في الواقع العملي بمصالح المالكين الرأسماليين . فضلاً عن ان هذا الشكل من الحوافز يحول المدير حتماً إلى مساهم مشارك في المؤسسة .

لقد أدت التحليلات المتعلقة بمصادر تكون دخل كبار المدراء إلى نتائج متناقضة فيما بينها . فقد توصل روبرت غوردن ، وهو محلل بارز لدور المدراء في المؤسسة الكبيرة ، الى استنتاج مفاده ان نمو حجم الشركة هو المتغير الأساس الذي يعتمد عليه نمو دخول المدراء . وبموجب دراسة اجراها غوردن في الثلاثينات تمثل الرواتب والمكافآت المرتبطة بنمو المبيعات الحوافز المالية الأهم للمدراء الكبار[٦] . ويستشهد باحث آخر ، هو صامويل رايد بالمجلة الاقتصادية الامريكية ، ناقلاً عنها ما يأتي :

«يبدو أن الأدلة المعروضة تدعم احتمال وجود علاقة موجبة بين المبيعات ودخول المدراء ... لا بين الأرباح ودخول هؤلاء»[٧] .

ويعتقد رايد أن هذه المعطيات تمثل تأكيداً تجريبياً لفرضية بومول التي تقول أن تعظيم المبيعات هو دالة الهدف* للشركة الكبرى (وسنعالج فيما بعد مسألة دالة هدف الشركة في نظريات الادارة)

من جهة أخرى ، تواجه آراء معاكسة تماماً في دراسات احصائية تجريبية أخرى . فمثلاً يرفض ولبر ليويلين رأي غوردن ، ويبين أنه بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٣ .

«مثلت الرواتب والمكافآت ٣٨٪ فقط من عوائد كبار المدراء الاجمالية (مخصوماً منها الضرائب) في كل من الشركات الخمسين ، فيما مثلت اشكال التعويض الطارئة والمؤجلة ٤٢٪ من الاجمالي ، منها خيارات الأسهم التي تمثل لوحدها ٣٦٪»[٨] .

---

(٦) روبرت آرون غوردن «قيادة المشاريع في المؤسسات الكبرى» ، مطبعة جامعة كاليفورنيا ، بيركلي ولوس انجلس ، ١٩٦١ ، ص٣٠١ .

(٧) صامويل رايد ، «الشركات المندمجة والمدراء والاقتصاد» ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص١٣٥ .

(٨) ولبر ليويلين «تعويضات المدراء في المؤسسات الصناعية الكبرى» ، المكتب القومي للابحاث الاقتصادية ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، ص١٤١ .

ويدعم هذا الاستنتاج روبرت لازنر الذي يعتقد أن الاقتطاعات المباشرة من الأرباح بمختلف اشكالها تشكل حصة متعاظمة من دخول المدراء التنفيذيين . وهذا يؤدي ، حسب رأيه ، إلى الربط الفعال بين مصالح الأخيرين ومصالح المساهمين وتجدر هنا ملاحظة أن هذا الرأي ورد في كتاب مكرّس لاثبات الفصل البنيوي المستمر بين الملكية والتحكم . وبرغم ذلك ، يرى المؤلف أن هؤلاء المالكين أخذوا يستعيدون تأثيرهم على مستوى رسم سياسة المؤسسة الكبرى والنتائج الفعلية التي حققتها . ويؤشر هذا الرأي إلى القناة الأكثر أهمية التي يمارس مالكو الأسهم تأثيرهم على الادارة عبرها ، أي شكل مكافأة المدراء[٩] .

ليس غريباً أن تؤدي مثل هذه المعطيات المتفاوتة ، بل المتناقضة ، المستمدة من الدراسات العينية بمؤلفيها الى التوصل إلى استنتاجات متعاكسة تماماً فيما يتعلق بطبيعة التداخل بين عوامل الملكية والتحكم والادارة في المؤسسة الكبيرة . إذ يرى رايد عدم وجود انفصال بين الملكية والتحكم فحسب (وهو ما توصل إليه بيرل ومينز قبل سنوات طويلة) بل ان هناك نزاع مصالح بين الاثنين[١٠] .

في مقابل ذلك يعتقد لازنر أن :

«المدراء ... هم منظومة فرعية ضئيلة (عددياً) ضمن منظومة المساهمين الأوسع عدداً ، وليسوا مجموعة منفصلة كلياً ذات مصالح متميزة تتناقض مع مصالح المساهمين» .

ويضيف أن :

«المصالح المالية للمدراء» مرتبطة من الناحية الفعلية «بالمصالح المالية للمساهمين»[١١] .

هذا التباين في وجهات النظر يقود المرء إلى الافتراض بأن المسألة التي تتعلق تلك النتائج بمحاولة حلّها قد صيغت بصورة خاطئة منذ البداية . وسبق أن أشرنا إلى أن معارضة المدراء المحترفين بالمالكين ــ المساهمين أمر مغرق في التجريد من الناحية الاجتماعية .

ان الانفصام بين غايات رأس المال وغايات الادارة العلمية للانتاج يمثل تناقضاً جدياً يواجه الرأسمالية المعاصرة . غير أن النظرية الادارية تعرض هذا التناقض بوصفه تناقضاً بين جمهرة المدراء (منظوراً إليهم ككتلة) وبين حملة الأسهم ، أي أنها تعرضه في شكل يفتقد أي محتوى اجتماعي . وهذا هو اسلوب العلوم «الوضعية» الغربية في البحث الاجتماعي . فهي تنفي الطابع الطبقي للظواهر الاجتماعية ، وتسعى في الوقت نفسه إلى استخلاص أكثر الاستنتاجات عمومية وبعداً عن الجانب الاجتماعي (ظاهرياً)

---

(٩) «ان المتوسط المتوقع للارباح والمكاسب الرأسمالية الذي يحصل عليه كبار المسؤولين التنفيذيين جراء ملكية الأسهم في عيّنتنا يبلغ ٦٤٥١٩ دولار سنوياً . ومع أن المدراء قد لا يملكون إلا نسبة صغيرة من الأسهم العامة المطروحة في المؤسسة الكبيرة النموذجية ، فان القيمة النقدية لأسهمهم كبيرة بما يكفي لاكسابهم مصالح مساهمين رئيسين في المشروع الذي يديرون» . روبرت لازنر «الادارة والتحكم والمؤسسة الكبرى» ، كامبردج ، ١٩٧٠ ، ص٦٦ .

(١٠) ساموبل ريتشارد سن رايد ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

(١١) روبرت لازنر ، المصدر السابق ، ص٦٣ و٦٦ .

من التقدم التكنولوجي والتنظيمي وعواقبهما .

٢ــ رأس المال المساهم والملكية الخاصة :
حول «اضمحلال» رب العمل الخاص

يمكن القول أن الصياغة القديمة لفرضية الفصل ، التي كانت تستند إلى حساب درجة «تشتت» رأس المال المساهم ، باتت في طيّ النسيان بعد أن ظهرت نواقصها . ولهذا أخذ الجناح اليساري الراديكالي في علم الاقتصاد البرجوازي يسعى لمعالجة مسألة التحكم في المؤسسة الكبيرة من زاوية مختلفة . فمثلاً يتناول دي فروي المسألة باعتبارها نتيجة تشابك وتفاعل بنى الملكية مع بنى الادارة . ويؤكد ان تحليل تشابك تلك البنى يساعد على تعيين شدة التأثير الذي يمارسه عامل الملكية على اتخاذ القرارات في مختلف المستويات . ومن هذه الزاوية قام بتحليل لوضع ٤٠ مؤسسة كبيرة في بلجيكا توصل من خلاله إلى أن عامل الملكية يمارس دوراً حاسماً في ٢٦ حالة ، على أقل تقدير (وفي ٩ حالات أخرى ظهر ان الشركات البلجيكية هي توابع لمؤسسات اجنبية مما ترك مسألة طابع التحكم من دون تحديد) . كما ثبّت دي فروي تحفظه على الاستنتاج الذي توصل اليه من زاوية كون الشركات البلجيكية أصغر بكثير من الشركات الامريكية ،بل والاوربية ، الكبرى .

وبرغم ذلك ، فان هذا التحفظ لا يدحض الأسلوب العقلاني الذي تبناه الكاتب لتجاوز المعارضة الميكانيكية بين شركات «الادارة» والشركات «العائلية» .

يضاف إلى ذلك أن مثل هذه الدراسات تمثل تحذيراً آخراً موجهاً إلى عمليات النسخ الميكانيكي لما يجري في الولايات المتحدة من أبحاث في محاولة لتعميم نتائجها على البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى . فقد تطور مفهوم الفصل على أرض الولايات المتحدة واستناداً إلى معطيات من الولايات المتحدة . لكن الواقع يشير إلى أن الصورة تختلف كلياً في بعض البلدان الرأسمالية «الصغيرة» حيثما تعلق الأمر بانتشار رأس المال المساهم ودور الثروات «العائلية» أو «الوراثية» في التحكم بالمؤسسات .

لا بد للمرء ، وهو ينتقد فكرة تشتت رأس المال الوهمي ، من العودة من جديد إلى النظرية الذائعة الصيت التي تدعي أن دور الملكية الخاصة في ظل الرأسمالية المعاصرة ينزع إلى الاضمحلال ، وأن الملكية الخاصة أخذت تنزاح الى المؤخرة من حيث الأهمية في حين تحتل «المؤسسات» مثل المصارف وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية وغيرها موقع الصدارة . غير أن الواقع يشير إلى أن ملكية الاسهم ما زالت احدى أهم وأكثر اشكال الملكية الرأسمالية تأثيراً . وفي ضوء ذلك لا بد من تناول خرافة اختفاء الرأسمالي من عالم المؤسسات الكبيرة وتحوله إلى مجرد حامل أسهم سلبي محروم من السلطة ، أو على حد تعبير بيرل :

«ان رأس المال موجود ، وكذلك الرأسمالية . لكن العامل المضمحل هو الرأسمالي»[١٢] .

---

(١٢) أدولف ا . بيرل ، «الثورة الرأسمالية في القرن العشرين» ، نيويورك ، ١٩٥٤ ، ص٣٩ .

تُعدّ ملكية الأسهم أسرع السبل وأكثرها فعالية لزيادة الثروة الشخصية . ويمكن البرهنة على ذلك من مقارنة مؤشر أسعار الأسهم «العمومية» بمؤشر أسعار السندات الأخرى خلال فترة طويلة[١٣]. وبرغم النمو الدائب والملموس في عدد صغار المساهمين ، فان امتلاك الأسهم اسلوب فعال للوصول إلى السيطرة من جانب الساعين إليها . لكن ملكية الأسهم ليست مجرد حق بريء في امتلاك دخل إضافي صغير حتى بالنسبة لصغار المساهمين . فللمساهم الصغير حق «التصويت» كذلك . وقد بينت أحدث موجة من الاندماج بين الاحتكارات وهي تلك التي اكتسحت البلدان الرأسمالية المتطورة أواخر الستينات واوائل السبعينات ، أن بعض مجاميع الرأسماليين تحالفت مع المساهمين الصغار بوجه مجموعات أخرى من رأس المال بهدف تحقيق عمليات «الاستيلاء» والاندماج . وهكذا انكشف بطلان نظرية «عجز» المساهم خلال موجة الاندماجات الكبرى التي قادها بالدرجة الأولى اصحاب الأسهم[١٤] .

ويدرك الرأسماليون جيداً الدور المميز الذي تحتله الأسهم بين كل الاشكال الأخرى للاوراق المالية واشكال الملكية . لهذا ظلت حصة رأس المال المساهم في تمويل المؤسسات صغيرة نسبية بالمقارنة مع كل اشكال التمويل الأخرى طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . إذ تتصرف المؤسسات بحذر شديد ولا تلجأ إلى اصدار اسهم اضافية إلا كعلاج أخير مفضلة اللجوء إلى اشكال تمويل أخرى أقل ارتباطاً بتقاسم السلطة في المؤسسة[١٥] . وأخيراً ، فبرغم النمو التدريجي لنسبة المؤسسات المالية المالكة لرأس

(١٣) بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٢ سجل مؤشر دو ــ جونز لأسعار الأسهم الصناعية ارتفاعاً يزيد عن نسبة ٥٠٪ . وخلال الفترة ذاتها سجلت اسعار السندات الحكومية والبلدية والخاصة انخفاضاً ملموساً . ولم تنخفض اسعار الأسهم بشكل ملموس إلا خلال عام ١٩٧٠ (انظر : المجموعة الاحصائية السنوية للولايات المتحدة ، ١٩٧٣ ، ص٤٥٩) .

(١٤) كان ادولف بيرل أول من طرح نظرية «موت» المساهم كدليل على استيلاء البيروقراطي على مواقع الرأسمالي . (انظر ادولف بيرل ، المصدر السابق) .

(١٥) يمكن ملاحظة حصة اصدار الأسهم العمومية الجديدة من البنية الاجمالية لتمويل المؤسسات من خارجها ، من خلال مقارنة المعطيات التالية المتعلقة باصدار الأسهم العمومية وتلك المتعلقة باصدار «الديون» الأخرى على المؤسسة (مثل السندات والرهونات والأسهم التفضيلية وغيرها) .

المبيعات السنوية للأوراق المالية للشركات الامريكية (مليون دولار)

السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢
مبيعات كل أنواع الاوراق المالية	١٠١٥٤	١٥٩٩٢	٣٨٩٤٥	٤١٩٧٥
منها الاسهم العمومية	١٦٦٤	١٥٤٧	٧٢٤٠	٩٦٩٤
نسبة الاسهم الى المجموع	٪١٦٫٤	٪٩٫٦	٪١٨٫٦	٪٢٣٫٢

(المصدر : المجموعة الاحصائية للولايات المتحدة ، ١٩٧٣ ، ص٤٦١) .

مع بقاء الأسهم مصدراً ثانوياً من مصادر التمويل الخارجي للمؤسسة ، إلا أن حصتها آخذة بالتعاظم منذ عام ١٩٦٥ . وترتبط هذهالواقعة بتزايد الاندماجات بين المؤسسات وما يترتب عليها من احلال أسهم «اشخاص قانونيين» جدد محل اسهم الشركات التي اندمجت .

المال المساهم في ابرز البلدان الرأسمالية ، ما يزال الأفراد يمتلكون نسبة تزيد على نصف رأس المال المساهم (وما يقارب ثلاثة أرباعه في الولايات المتحدة)[١٦] . غير أن غالبية رأس المال المساهم الفردي تتركز في بضعة أيدي . ويبقى رأس المال المساهم الشكل المفضل لاستثمار الثروات الشخصية الأكثر ضخامة وهذا ما يدحض نظرية بيرل حول «مأسسة» الملكية وبالتالي «مأسسة التحكم»[١٧] .

إن حصة رأس المال المساهم في بنية المصادر المالية آخذة بالتراجع بصورة ثابتة . وفي الوقت نفسه تعترف لوائح المؤسسة (أي الشركة المساهمة) في معظم الدول الرأسمالية بحق ملكية الأسهم لعدد غير محدود من الأفراد ، في حين لا يمثل رأس المال المساهم اليوم غير نسبة متضائلة من ملكية الشركة . فخلال الثلاثينات كانت نسبة الأسهم «العمومية» في بنية ميزانيات قطاع الشركات الامريكي تناهز ٣٠٪ ، لكنها تراجعت بحيث لم تعد تشكل حتى ١٠٪ عام ١٩٧٠ . فاذا ما وضعنا في الحساب التشتت الواسع لمعظم رأس المال المساهم . فسيتبين لنا أن ملكية حتى ٥٪ من الأسهم توفر الفرصة لممارسة تحكم فعال في المؤسسة . لكن هذه الـ٥٪ ليست ملكية لمجمل أرصدة الشركة (فقد لاحظنا أن الأسهم لم تعد تشكل ١٠٪) بل هي ٥٪ من ١٠٪ أي انها تمثل نصف واحد في المئة (٥ر٠٪) ، وتلك هي بالضبط الحصة من رأس مال الشركة التي تكفي (وفقاً لمعظم الحسابات الشكلية) لتوفير سلطة التحكم في المنشأة لمساهم كبير واحد أو لمجموعة مساهمين وثيقي التحالف .

ولقد أوضحنا مراراً أن ما لا يزيد عن نسبة تراوح بين واحد من الألف وواحد من عشرة آلاف من اجمالي عدد المساهمين الفرديين يمكن أن يزعموا فعلياً أنهم يمارسون التحكم في المنشأة الكبيرة .

غير أن ثمة بعداً مهماً آخراً للآلية التي تتحكم بها الملكية الخاصة بأكثر أشكالها «عمومية» (أي شكل الملكية المساهمة الفردية) في الاقتصاد . فالقيمة السوقية لرأس المال المساهم المسجّل في بورصات الولايات المتحدة تعادل بشكل تقريبي الناتج القومي الاجمالي للبلاد .[١٩] وتشكل هذه الكتل الهائلة من

---

(١٦) تبين مقارنة أوضاع المساهمين الأفراد (مأخوذين ككتلة) بأوضاع مساهمة المؤسسات المالية (مأخوذة ككتلة) في الولايات المتحدة أن المجموعة الأولى استولت عام ١٩٦٨ على ٧٣٫٢٪ من اجمالي الأسهم التي أصدرتها المؤسسات الصناعية والمالية حسب أسعار السوق . ويمتلك ٥٪ من اجمالي المساهمين الأفراد ٧٥٪ من الأسهم المملوكة فردياً (مجلة الأعمال ، تموز ١٩٧٤)

(١٧) ا . بيرل ، «الجمهورية الاقتصادية الامريكية» ، نيويورك ، ١٩٦٢ .

(١٨) المجموعة الاحصائية السنوية للولايات المتحدة ، ١٩٦٠ ، ص٤٨٨ ولسنة ١٩٧٣ ، ص٤٧٩ .

(١٩) في عام ١٩٧٢ تم تسجيل اسهم تبلغ قيمتها ٨٧٢ مليار دولار في بورصة نيويورك التي تمثل نسبة ما يسجل فيها سنوياً ما يقارب ثلاثة ارباع إجمالي اصدارات الاسهم السنوية (انظر ، المجموعة الاحصائية السنوية للولايات المتحدة لعام ١٩٧٣ ، ص٤٦٠) .

بتعبير آخر يمكن تقدير اجمالي رأس المال المساهم المسجّل في بورصات الولايات المتحدة خلال ١٩٧٢ بحوالى ١٢٥٠ مليار دولار . لكن هذا التقدير يقل عن الواقع لأن بعض الأسهم لم يجر طرحها في البورصات وبالتالي فهي غير مسجلة . وفي الوقت نفسه بلغ الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة حوالى ١١٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٢ .

رأس المال الوهمي تقييماً أو تخميناً للحقوق المترتبة على أرباح الشركات في الحاضر والمستقبل . أي أنها تشكل حقوقاً على الجزء الأكثر حركية من الأرباح المتبقية بعد خصم كل الديون واجبة الدفع . ومن المعلوم أن النمو الاقتصادي الرأسمالي يؤدي في العادة إلى تحويل تلقائي لحصة متعاظمة من الدخل القومي إلى رأس مال وهمي . ويتم التعبير عن هذه الواقعة ، نوعياً ، بتعاظم الفجوة بين قيم رأس المال المساهم الأسمية والسوقية . من هنا ارتفع مؤشر النسبة بين هاتين القيمتين في الولايات المتحدة من ٢٦٠٪ عام ١٩٦٠ الى ٤٠٠٪ عام ١٩٧٠[٢٠] .

هذه المعطيات تصلح كشهادات إضافية على تركز السلطة الهائل في قطاع المؤسسات ، لكنها لا ينبغي أن تطمس واقعة أن أكبر المساهمات لا تتجاوز نسبة الواحد من الألف من اجمالي رأس المال المساهم في عديد من أكبر مؤسسات العالم الرأسمالي (مثل جنرال موتورز وآي تي تي) .

كيف تعمل قنوات التحكم في هذه الحالات ؟ لن ندخل هنا في تفاصيل مسألة الحركة الاجمالية لرأس المال المالي والاشكال الحديثة من التجمعات المالية (فهذه القضايا تتجاوز حدود المهمة المطروحة على هذا الفصل والمتمثلة في نقد نظرية الانفصال البرجوازية) . سنكتفي هنا بجذب الانتباه إلى ظاهرتين مميزتين لتطور الروابط بين المؤسسات المالية وقطاع المشاريع .

تتعلق الظاهرة الاولى بتركز كتل كبيرة من الأسهم في اقسام الاحتكارات التابعة للمصارف التجارية الكبرى . وعليه فان حقوق التصويت التي تنتقل في الغالب إلى أقسام الاحتكارات مع انتقال الأسهم اليها توفر للمصارف الكبرى أداة جبارة لممارسة التأثير على سياسة المؤسسات الكبرى . وبرغم عدم توافر دراسات ملموسة تبين الحجم الفعلي من أسهم الشركات المنفردة الذي تسيطر عليه صناديق الاحتكار في كل مصرف على حدة (لأن صناديق الاحتكار شديدة التنوع بالضرورة) فلا شك مطلقاً في أن سياسة المصرف العامة ترتبط بمصالح رأس المال الوهمي ، وتقدم صناديق الاحتكار أداة إضافية لممارسة هذه السياسة[٢١] .

أما الظاهرة الثانية التي تحتل أهمية بارزة في تطور الروابط بين الميدان المالي وعمليات إعادة الانتاج الفعلية فتتمثل في نمو إصدارات السندات كمصدر للتمويل الخارجي للشركات ، فشركات التأمين هي المالك الرئيس للسندات في القطاع الرأسمالي الخاص . ولا تتوافق مصالح حاملي السندات قط مع مصالح

---

(٢٠) تم تقديرها اعتماداً على الميزانيات الموحدة للمؤسسات ومن تقدير اجمالي رأس المال المساهم المسجل في البورصات (انظر ، المجموعة الاحصائية السنوية للولايات المتحدة لعام ١٩٧٤ ، ص٤٦٠ و٤٧٣) .

(٢١) بلغ حجم رأس المال المساهم الفردي المستثمر في صناديق احتكار المصارف الامريكية الكبرى المصاحب للانتقال الكلي أو الجزئي لحقوق التصويت ما يقارب ١٦٢ مليار دولار عام ١٩٦٨ (انظر : «المصارف التجارية ونشاطاتها الاحتكارية» ، لجنة المصارف والعملة التابعة للكونغرس الامريكي ، واشنطن ، ١٩٦٨) ، ووفقاً لتقديراتنا ، يمثل هذا الرقم نسبة تراوح بين ١٨ و٢٠٪ من اصدارات رأس المال المساهم (باسعار السوق) . ويمكن للاستخدام الواعي لهذه الكتلة من «الاصوات» أن يمارس ، بلا شك ، تأثيراً فعالاً على سياسات المؤسسات الكبرى .

المساهمين ، لأن السندات هي اوراق تُدفع مقابل امتلاكها نسبة فائدة ثابتة ولا تخضع اسعارها الى تقلبات شديدة مثلما هو حال أسعار الأسهم . كما يستند اصدار السندات وطرحها للبيع إلى أساس يتمثل على العموم بالعمل الكفؤ لرأس المال الحقيقي على امتداد فترة طويلة .

وتتعزز مواقع المؤسسات المالية عبر إقامة ما يسمى بـ«المديريات المتشابكة» التي اخذت تنتشر بشكل واسع أكدته عدة دراسات حديثة[٢٢] .

وهكذا فلو عدنا إلى ادعاء بيرل بأن الرأسمالي «يضمحل» ، سنجد أسساً قوية تدحض هذا الرأي حتى في الميدان الذي ينطبق عليه هذا الـ«أكيد (أي أكبر المؤسسات الرأسمالية) إذ تؤدي مجموعة من العوامل في نهاية المطاف إلى ضمان هيمنة الملكية الرأسمالية الخاصة . ومن بين تلك العوامل تركز رأس المال المساهم في شكل ثروات فردية وعائلية ، والتشابك والتحالف بين مالكي هذا الثروات وبين المؤسسات الرأسمالية المالية ، والاتحادات الشخصية والمديريات المتشابكة .

٣ــ نمو المؤسسة الكبيرة ، وكيفية «نمذجته» في النظريات الادارية

وصل الجدل بين الاقتصاديين البرجوازيين بشأن انفصال الملكية عن التحكم إلى مأزق مسدود واستنفد نفسه من دون تحقيق أي نتائج ملموسة . لقد كان هناك كثير من الانصار والخصوم ، والحجج المضادة التي تدعم أو تفنّد فكرة «استقلال» المدراء . وفي الوقت نفسه كانت العمليات الفعلية التي أدت إلى نشوء المناقشة أصلاً مستمرة في التبلور مما حتّم على مختلف مدارس علم الاقتصاد البرجوازي تقديم تفسير نظري لها . إذ أن نمو الحجم المطلق للمؤسسة الكبيرة وتزايد تعقيد بنيتها التنظيمية والمالية لدرجة لا سابق لها شدد النزوع إلى استقلال المؤسسة الكبيرة عن بيئتها الاقتصادية[٢٣] .

استند هذا النزوع الى عمليات عميقة تدفع الانتاج نحو التركز . ذلك أن القاعدة الانتاجية للمؤسسة الرأسمالية الكبيرة غدت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى . ولهذا احتلت مكان الصدارة مهمة إقامة وتطوير الجهاز التنظيمي . ولم يعد من الممكن معالجة هذه القضية عبر اللجوء إلى وسائل تركز وتمركز رأس المال القديمة . فقد كانت الاتحادات الرأسمالية على اختلاف اشكالها تستند إلى روابط معقدة غير مباشرة ونظام اسهم مشتركة يتربع على قمتها إما مالك «خاص» أو شركة «أم» . وكانت إعادة التوزيع والتركز تمر عبر وساطة نظام مساهمة معقد . غير أن المزيد من تعقيد ونمو الاجهزة المنظّمة داخل وخارج المجموعات الرأسمالية التقليدية استدعى إحداث تغير جوهري في أساليب التمويل وتخصيص

---

(٢٢) باتت اشكال التشابك بين المؤسسات المالية والصناعية شائعة . فمن بين ١٠٤٩ حالة تشابك يشرف عليها مدراء شركات صناعية ، ظهر أن ٣٦٪ منها (٣٧٨ حالة) هي مع مصارف وشركات تأمين (انظر : جون بلير «التركز الاقتصادي» ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص٧٨).

(٢٣) سنستخدم تعبير «الاستقلال» أو «الاستقلال الذاتي» هنا للدلالة على امتلاك امكانيات أكبر للتأثير المتعمد في البيئة أو المحيط .

الاستثمارات فقد برزت أولاً الحاجة إلى وجود تمويل ثابت لتلبية متطلبات الوحدة التنظيمية الجديدة . وتولّد عن هذا نزوع نحو الاستقلال الذاتي المتزايد للمنشأة الكبيرة تجلى في الحماس لتعزيز التحكم بالتدفقات النقدية الناجمة عن نشاطات المنشأة ذاتها .

ان انصار النظرية الادارية ينطلقون في تفسيراتهم من هذا النزوع المتعاظم نحو استقلال المؤسسة الكبيرة . ويستند تفسيرهم إلى التعارض بين التنظيم (كظاهرة غير اجتماعية ما) وبين التمويل (الذي يعكس المحيط الرأسمالي)[٢٤] ويمكن القول أن هذه المعالجة تمثل صيغة معاصرة لنظريات الاقتصادي وعالم الاجتماع الامريكي ثورستاين فبلن الذي عارض «الصناعة» بـ«الأعمال» ، معتبراً الأخيرة تسمية لكل ما يرتبط بسوق رأس المال ، ونظام ملكية الأسهم ، والمؤسسات وغير ذلك . ومع أن من الممكن ، من وجهة النظر التحليلية ، عزل عناصر من القوى المنتجة عن عناصر من علاقات الانتاج ، إلا أن المؤسسة الكبيرة ، في واقع الحال ، ليست على الاطلاق تجسيداً نقياً لـ«الصناعة» المتجردة عن محيطها الاجتماعي ، مثلما أن «التمويل» ليس تجسيدا نقياً لرأس المال .

إن هذا التعارض يبرز بعداً واحداً ، لكنه شديد الأهمية ، من ابعاد عملية تشريك الانتاج المتزايد . لكن ثمة بعداً جوهرياً ثانياً للعملية يتجلى في أن كلاً من «التنظيم» و«التمويل» يعملان بوصفهما شكلين مختلفين من حركة رأس المال . ويؤدي كل منهما وظيفة استغلالية وفعلية في آن واحد .

كتب لينين في معرض تحديده لاحدى السمات الجوهرية للامبريالية ما يأتي :

«من الخصائص المميزة للرأسمالية بوجه عام انفصال ملكية رأس المال عن عملية توظيف رأس المال في الانتاج وانفصال رأس المال النقدي عن رأس المال الصناعي أو المنتج ، وانفصال كاسب الريع الذي يعيش كلياً على الدخل المتحقق من رأس المال النقدي عن رب العمل وعن كل اولئك المنخرطين بصورة مباشرة في ادارة رأس المال»[٢٥] .

لقد أدى تنامي حجم وأهمية المؤسسة في اقتصاد كل البلدان الرأسمالية المتطورة إلى نمو مصاحب كذلك في مجمل دائرة رأس المال الوهمي . وواقعة التعارض المتزايد بين الشكلين الرئيسين لرأس المال هي التي جذبت انتباه المحللين الغربيين الذين فسروها وفقاً لطريقتهم في التفكير . لكن تفحص هذه المسألة يتيح امكانية المضي نحو تقييم نماذج النظرية الادارية وفرضياتها الأساس واستنتاجاتها .

ان احدى مجموعات تلك النماذج مطروحة اليوم من قبل علم الاقتصاد البرجوازي المعاصر بوصفها تتعارض مع نماذج المنشأة الكلاسيكية الجديدة . ونذكّر هنا بأن المبدأ الأساس لصياغة النموذج

---

(٢٤) يكمن الجوهر الاقتصادي ــ المؤسسي للرأسمالية الادارية في الفصل الشائع لا بين الملكية والتحكم بل بدرجة أكبر بين التنظيم والتمويل . (روبن مارس ، «النظرية الاقتصادية للرأسمالية «الادارية»» ، منشورات ماكميلان وشركاه ، لندن ، ١٩٦٤ ، ص٣٣ .

(٢٥) ف . ا . لينين ، «الأعمال الكاملة» ، المجلد ٢٢ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٧ ، ص٢٣٨ .

الكلاسيكي الجديد هو تعظيم المدخولات الصافية أو الربح (ر) باعتباره الفارق بين اجمالي الايرادات (م ر) واجمالي التكاليف (م ك) . لذا فان تعظيم دالة من نوع :

ر = م ر – م ك

يقود إلى النظرية الاساس في النموذج الكلاسيكي الجديد ، أي النظرية القائلة أن المنشأة تكون في حالة توازن حين تتساوى الايرادات الحدّية مع التكاليف الحدّية* . ويصح هذا الاستنتاج في حالة المنشأة في ظروف المنافسة العامة ، والاحتكار الشامل (القطّاعي) والمنافسة الاحتكارية (تمايز المنتجات واحتكار القلة)* . أما في الظروف الراهنة ، فيتخذ النموذج الكلاسيكي شكلاً مختلفاً إلى حد ما عند تطبيقه على المؤسسة الكبيرة . إذ لما كان المساهمون هم المالكون الأسميون للمؤسسة ، فان النموذج الكلاسيكي الجديد يعتبر أن سعر السوق لأسهم الشركة المشكلة لرأسمالها هو الدالة التي لا بد من تعظيمهاأو أن ما يجب تعظيمه ، وفقاً لنماذج أخرى ، هو «معدل القيمة» أي العلاقة بين اسعار السوق لرأس المال المساهم والموجودات الصافية .

وعلى عكس النظرية الكلاسيكية الجديدة ، تنطلق النظرية الادارية من فرضية تقول أن رأس المال المساهم لا يمثل غير قيد على حرية عمل المدراء . وضمن نطاق القيد المفروض من قبل سوق الأسهم وسوق رأس المال التسليفي ، يعمل المدراء المحترفون على تعظيم دالة « منفعتهم » .

وعلى أساس تلك المسلّمة جرت صياغة الكثير من نماذج المؤسسة الكبيرة . وأشهرها هي النماذج التي صاغها كل من وليم بومول (تعظيم إجمالي المبيعات) وروبن مارس (تعظيم معدل نمو الانتاج) وأوليفر وليامسن (تعظيم الانفاق « الحر »)[٢٧] .

عكس نموذج بومول خبرته كمستشار مهني لمنشآت كبيرة . وتولد لديه انطباع بأن المنشآت الكبيرة تتطلع في معظم الحالات إلى حجم « ملائم » ما من الأرباح وتسعى إلى تعظيم المبيعات .[٢٨] ويعتبر أن نموذجه هو التعليل النظري لأسلوب أرباح « الهدف » على رأس المال و« سياسة أسعار عوائد الهدف » المتبعة من قبل كثير من المؤسسات الأمريكية الكبرى ، وفقاً لملاحظات تجريبية لسلوك تلك المؤسسات .[٢٩]

---

(٢٦) يجد المتابع عرضاً وتقييماً نقدياً لنظرية المنشأة الكلاسيكية الجديدة في (انتونيو بيسينتي « كراس في الاقتصاد السياسي » ، روما ، ١٩٧٠) ، وثمة معالجة تفصيلية للنموذج الكلاسيكي الجديد في شروط المنافسة « غير التامة » والاحتكار في (جوان روبنسن « اقتصاديات المنافسة غير التامة » ، لندن ، ١٩٦٢) .

(٢٧) وليم بومول « سلوك المشروع والقيمة والنمو » ، نيويورك ، ١٩٥٩ وروبن مارس ، مصدر سبق ذكره وأوليفر وليامسن « التحكم في المؤسسة وسلوك المشروع » ، نيوجرسي ، ١٩٧٠ .

(٢٨) وليم بومول ، المصدر السابق .

(٢٩) آ . كا بلان ، ج . درلام و ر . لانزيلوتي « التسعير في المؤسسة الكبيرة ، معالجة حالة » ، معهد بروكنغز ، واشنطن ، ١٩٥٨ .

يمكن القول أن هذه المعالجة مثلت ، بمعنى من المعاني ، نقطة البدء لانطلاق كل النماذج اللاحقة المرتبطة بالنظرية الادارية للمنشأة الكبيرة . إذ يعتقد بومول أن تعظيم الأرباح لا يمثل حاجة ملزمة لبقاء المنشأة إلا في ظل المنافسة « التامة » . أما في ظل المنافسة الاحتكارية ، وبخاصة في حالة مستوى التركز بين القطاعي العالي وبنية احتكار القلة المميزة للسوق ، فبوسع المنشأة اختيار ستراتيجيتها للسلوك بعيد المدى (دالة الهدف)* بشكل لا يقود بالضرورة إلى تعظيم الربح .[٣٠]

يمكن عرض نموذج بومول وفقاً لنظام المعادلات التالي .[٣١]

ن = د (ث ، ر)

ث = د (ر ، ح) + ف

ر = ح + ف

حيث تمثل ن معدل نمو إجمالي الايرادات ، وث الاستثمارات بالنسبة لموجودات المنشأة الرأسمالية ، و ر معدل الربح في صورة فوائد على رأس المال المساهم (بقيمة السوق) و ح الفوائد الموزعة على الأسهم و ف الأرباح المحتفظ بها من الفوائد على رأس المال المساهم .

إن الاستثمارات هي المتغير الستراتيجي الذي يعتمد عليه نموذج تعظيم معدل النمو . ويمثل معدل الربح في الوقت نفسه مصدر الاستثمار والقيد الأكثر أهمية .[٣٢]

---

(٣٠) يتخذ بومول من بنية احتكار القلة نقطة انطلاق لنموذجه ولا يعود لاحقاً إلى تفحص هذه المسألة . فالأمر المهم بالنسبة له ، كما لغيره من المنظرين الاداريين ، إنما يكمن في الحركية الداخلية للمنشأة الكبيرة لا في مسألة التفاعل بين المنشآت الكبيرة ، وهي القضية المركزية في نظرية احتكار القلة و« التنظيم الصناعي » . وينجم عن « تقسيم العمل » هذا بين مختلف المنظرين غياب أي نظرية عن الاحتكار والمنافسة في علم الاقتصاد البرجوازي المعاصر . يقول بومول « اقتصر الجدل حتى الآن على حالة المنافسة التامة وافترض أن هدف المنشأة هو تعظيم الربح . لكن من المحتمل جداً أن يكون لمنشآت احتكار القلة الأكبر منظومة أهداف مختلفة . وبشكل محدد ، أنحت إلى احتمال أن تكون أهداف المدراء هي تعظيم « المبيعات » (أي إجمالي الايرادات) في ظل قيد على الأرباح » (وليم بومول « حول نظرية توسع المنشأة » المجلة الاقتصادية الأمريكية ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، العدد ٥ ، ص ١٠٨٥) .

(٣١) يُعد هذا نموذجاً صحيحاً لتعظيم معدل نمو « المبيعات » ، لكن استنتاجاته لا تختلف بشكل ملموس عن النموذج الأصلي .

(٣٢) في معرض تفسير الدور المزدوج الذي يلعبه معدل الربح في هذا النموذج ، يقول واضعه « يتم الحصول على رأس المال من خلال الاحتفاظ المباشر بالأرباح وكذلك من خلال دفع الفوائد لتحفيز المستثمرين الخارجيين على توفير الأرصدة للشركة . ولكن ما إن يتم بلوغ نقطة معينة حتى تأخذ الأرباح بمنافسة المبيعات . ذلك أن تخفيض الأسعار ورفع نفقات التسويق (وكلاهما ضروري لتحفيز المبيعات) يقلصان الايرادات الصافية » (وليم بومول ، المصدر السابق ، ص ١٠٨٥ ــ ١٠٨٦) .

يرى بومول أن الصدام بين الأرباح والمبيعات في المدى البعيد ، يقود إلى اختيار المنشأة لستراتيجية مثلى تكون فيها الأرباح متغيراً « يمكن التحكم به » ، وهذه وسيلة لتحقيق أهداف المدير . والنتيجة الملازمة لهذا كله هي أن ثمة تبايناً كبيراً بين معدل الربح ومعدل النمو وفقاً للنموذج الكلاسيكي الجديد وبينهما حسب نموذج بومول ، حيث تكون الأرباح في المدى البعيد أقل من معدل نمو المبيعات .(٣٣)

يثير نموذج بومول الملاحظات التالية : إن فرضياته الأساس تنطلق من الفكرة القديمة الراسخة للمنظّرين الاداريين حول ابتعاد « التنظيم » عن « التمويل » . ويجري تصوير « البيئة » التي تطالب بحقوقها في الأرباح وتزود المنشأة بالأرصدة في صورة رأس المال التسليفي ورأس المال المساهم كما لو كانت قوة سلبية لا دور لها إلا التكيّف مع سياسة المدير .

وينتج عن هذا الأسلوب خلل جوهري في تركيب النموذج نفسه . فهو لا يفسح المجال أمام إمكانية الاستجابة الفعالة من جانب « البيئة » لسياسة الوصول إلى ربح أمثل تحاول تقليل الربح نفسه (لاسيما الحصص المدفوعة للمساهمين) .

ويقود هذا الخلل في نموذج بومول إلى ظهور تباين واضح بين النموذج وبين الحركية الفعلية ، حيث يتدخل رأس المال الوهمي بمختلف الأساليب في عملية اتخاذ القرارات وفي ستراتيجية المؤسسة الكبيرة .

لعب مارس دوراً بارزاً في صياغة نماذج المؤسسة الكبيرة . والسمة المميزة لنموذجه هي إقامته تعارضاً بين ما يعتبره المدراء « منفعة » ويتمثل في تعظيم معدل الانتاج وما يعتبرونه « ضماناً » أي ما يتعلق بسوق الأسهم وبرأس المال المساهم . وهكذا فإن معدل نمو الانتاج هو المتغير المستقل* الرئيس في نموذج مارس في حين أن معدل قيمة رأس المال المساهم هو القيد المستقل الرئيس ، وعليهما معاً يعتمد تعظيم منفعة المدير . فالزيادة في معدلات نمو المنشأة على حساب حصة الأرباح المتراكمة قد تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم الشركة (بسبب انخفاض الأرباح الموزعة للمساهمين) . وهذه الواقعة تنزع إلى تقييد اندفاع الادارة نحو التوسع اللامحدود : وهكذا يظهر تعظيم معدل نمو الناتج في ظل القيد الرئيس المشار له أعلاه تعبيراً مركّباً عن مختلف « المنافع » التي تطمح الادارة إلى تحقيقها ، مثل السلطة والمكانة ومقدار الراتب .(٣٤)

---

(٣٣) للاطلاع على البرهان الرياضي على وجود هذا التباين ، انظر ، وليم ج . بومول « القيمة ورأس المال والنمو » ، ص ٥٤ ــ ٥٦ .

وهذا الاستنتاج موجه ضد المنظّرين الكلاسيكيين الجدد الذين يعتقدون أن معدلات النمو العالية تؤدي ، في الأمد البعيد ، إلى تعزيز الأرباح وبالعكس . لمزيد من التفاصيل ، انظر ف . شيرر « البنية الصناعية والأداء الاقتصادي » ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص ٣٧١ .

(٣٤) يضم التحديد الرياضي العام لنموذج مارس سبع معادلات ومتباينتين و١٢ متغيراً (انظر ، روبن مارس ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥) .

والتقييم التالي لدور مختلف المؤشرات بالمقارنة مع دورها في ظل النموذج الكلاسيكي الجديد ينطبق تماماً على نموذج مارس :

« قد يكون الاختلاف بين السلوك « الاداري » والسلوك « الكلاسيكي الجديد » كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية .... فتعظيم المنفعة لدى الاداريين يجب أن ينطوي على الدوام على معدل نمو أسرع ، وعلى معدل أرباح أقل ، عموماً ، مما يتطلبه تعظيم منفعة المساهمين » .(٣٥)

ويكشف النموذج عن قناعة واضعه بأن المؤسسة « الادارية » الكبيرة محمية بصورة كافية من تأثيرات البيئة « الرأسمالية » . فالكاتب ينظر إلى استقلال المؤسسة الكبيرة كأمر مطلق ، كما لو كان يرفض الاعتراف بالواقع الذي يدل على أن المؤسسة التي تتصرف باستقلال مبالغ به تجاه البيئة الرأسمالية ستتعرض إلى تدهور في مركزها في السوق الرأسمالية وتواجه خطر الاستيلاء عليها وابتلاعها .(٣٦)

لكن إضفاء صفة الاطلاق على « استقلال » المؤسسة من قبل مارس حدد سلفاً بنية نموذجه ونتائجه . فالمجابهة التي تحدث فعلياً بين مختلف أشكال حركة رأس المال أكثر حدة و« تفجراً » مما يوحي به النموذج .

ولهذا تعرضت مبالغة مارس في مدى « القدرة على التحكم » إلى انتقادات في الكتابات النظرية ومن جانب محترفي النشاط الرأسمالي . وتوجهت معظم الانتقادات إلى جهوده في تصوير المشاكل التي تواجهها المؤسسة الكبيرة باعتبارها مشاكل إدارة داخلية على وجه الحصر ، أي أن هذه المؤسسة قادرة ، كما يزعم ، على اتباع السياسة التي تختارها أياً كانت تشكيلة العوامل المتوافرة فيما يسمى بالبيئة التي يقصد بها سوق رأس المال التسليفي ورأس المال المساهم . غير أن نقّاد مارس أشاروا إلى تشابك هذه البيئة المزعومة الوثيق مع الادارة الداخلية وتغلغلها الشامل فيها عبر مختلف الوسائل والسبل .(٣٧) ومن بين سبل استعادة الوحدة بين المؤسسة وبيئتها التي أشار لها نقّاد النظرية الادارية : « معارك » تغيير ادارة المؤسسة ، ودمج المؤسسات أو الاستيلاء عليها حينما لا تحقق ما يكفي من « السلطة على السوق » ، والشكاوى الرسمية التي تتقدم بها مجموعات « خارجية » من المساهمين إلى لجنة السندات والبورصة (التابعة للهيأة التنفيذية) وغيرها ..

---

(٣٥) المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(٣٦) النص التالي الذي أورده مارس يوفر دليلاً قاطعاً على ذلك « في العالم المعاصر ، باتت عمليات الاستيلاء ، في حال حصولها ، عملية نادرة » (المصدر السابق ، ص ٣٣) .

غير أن التطورات اللاحقة دحضت هذا الرأي في الواقع (لمزيد من التفاصيل انظر الفقرة التالية من هذا الفصل) .

(٣٧) س . بيترسن « التحكم بالمنشأة والرأسمالية » ، المجلة الفصلية للاقتصاد ، شباط (فبراير) ١٩٦٥ ، العدد ١ ، ص ١ ــ ٢٥ .

في مواجهة تلك الانتقادات اضطر منظّرو المدرسة الادارية إلى البحث عن وسائل تحسن مواقعهم . لقد تعرضوا في وقت واحد إلى الهجوم من اليمين ، من الكلاسيكيين الجدد الذين اتهموهم بتضخيم الهدر ونقص الكفاءة في داخل المؤسسة الكبيرة المحميّة من السوق ، كما كان عليهم الرد على هجمات اليسار ، أي الجناح الراديكالي ، الذي اتهمهم بالعجز عن فضح الطابع الاحتكاري للمؤسسة الكبيرة ، بل أنه اتهمهم بالانخراط في عملية تبرير صريحة للرأسمالية (من خلال استنتاجهم بشأن انخفاض الأسعار وارتفاع معدلات النمو في المؤسسة الكبيرة وهو عكس ما توصل له الكلاسيكيون الجدد) .

وتحت تأثير هذه الانتقادات جرت محاولة وليامسن لتطوير النظرية الادارية . تتسم معالجة الأخير بإدخال تجديدين رئيسين ، أولهما إدخال مقولة « الرُشد الاداري » (حدود تصرف الادارة باستقلال عن مموليها) ، وثانيهما فرضية أن « دالة منفعة » المؤسسة الكبيرة ليست متماثلة على الدوام ، بمعنى وجود إمكانية لتعديلها وفقاً لتفاعل العوامل الداخلية والخارجية .[٣٨] وهكذا جرت صياغة نموذج وليامسن المعمم للمؤسسة بحيث يعكس آلية التعديل هذه . ويرى وليامسن أن المنافع كبيرة الأهمية في سلّم المؤسسة التنظيمي تنطوي على عناصر لا يمكن التعبير عنها مباشرة بالنقود على الاطلاق ، أو أنها تظهر في صورة زيادة في التكاليف وبالتالي انخفاض في الأرباح . ويبرز من بين تلك العناصر نمو الجهاز الاداري للمؤسسة الكبيرة باعتباره يزيد من فرص تقدم الموظفين في السلّم التنظيمي وما يسمى بالاهمال التنظيمي الذي يوفر إمكانية ألا تعمل المؤسسة بموجب طاقتها القصوى ، ويزيد في الوقت نفسه إمكانات حصول العاملين على الأجازات والراحة من العمل .. الخ .

وعلى خلاف سابقيه الذين ربطوا دالة « منفعة » قيادة المؤسسة بحجم نشاطاتها أو بمعدلات نمو هذه النشاطات ، أدخل وليامسن مقولتين ، أولاهما مستوى « الانفاق الراشد » الذي يغطي نفقات توفير مجمل المنافع الخاصة بالهرم الاداري الداخلي للمؤسسة وثانيتهما مقولة الربح .

وهكذا يعمل النموذج وفقاً لطورين . في الطور الأول يتم تعظيم الانفاق الراشد في حين تمثل الأرباح قيداً على حجم هذا الانفاق . وفي الطور الثاني يحصل العكس ، حيث يجري تعظيم الأرباح فيما يمثل حجم الانفاق الراشد قيداً عليها . ويحدد الانتقال من طور إلى آخر خصائص بنية النموذج .

ثمة هنا تعريفات عدة معطاة لحالة « البيئة » ، فهناك حالة البيئة المواتية (مستويات بيئة مرتفعة ، أي أوضاع سوق مواتية) ، وحالة البيئة غير المواتية (مستوى بيئة واطيء) ، وثمة حالة تسهل تعظيم مواقع الادارة وأخرى تسهل تعظيم مواقع المساهمين . وعلى أساس هذه التعريفات يقدم وليامسن مصفوفة متباينات احتمالية تحدد شروط الانتقال من طور إلى آخر .

---

(٣٨) « تمر دالة منفعة المنشأة بتحولات عرضية ، ينجم عنها انعطاف في نمط عملها » (أوليفر وليامسن ، المصدر السابق ، ص ٧٥) .

وعليه تغدو « ظروف البيئة » في هذا النموذج دالة لبعض خصائص النظام . يفسر وليامسن الأمر قائلاً إن تعظيم المؤسسة لاتفاقها الراشد سيجعل :

« الفرص التي تقتنصها المؤسسة المعظّمة للربح أو الفرص التي تطورها هذه المؤسسة تمر من دون ملاحظة أو تطوير من جانب المؤسسة الأخرى (المعظّمة للاتفاق الراشد) إذا ما ظل المرض الاداري سائداً فيها » .(٣٩)

من ناحية أخرى فإن الهدف الأساسي (تعظيم مواقع الادارة أو المساهمين من خلال تعظيم « الانفاق الراشد » في الحالة الأولى وتعظيم الأرباح في الثانية) سيصبح ، وفقاً للنموذج ، دالة تعتمد على شروط البيئة .

على أن الانتقال من أحد الطورين إلى الآخر يعتمد على ضرب من العملية الاجتماعية السايكولوجية التي يدعوها وليامسن « المرض الاداري » . وتتبدى أعراض هذا المرض غالباً في سلوك المؤسسات .

إما أن تُدار المؤسسة مثل « سفينة محكمة » أو أن يجري السماح بإدارتها بتراخ . فمن الصعب الحفاظ على مواقف وسيطة . وعليه ، فبرغم إمكانية توافر الرغبة لدى الادارة العليا بتقليص الممارسات « الراشدة » وحصرها على النشاطات التي تتحكم بها بصورة مباشرة ، وإبقاء الجزء الآخر من المؤسسة مُداراً على أسس تحقق بصرامة مبدأ تعظيم الأرباح ، إلا أن هذا الخيار قد لا يكون متاحاً . فإمتثال المستويات الدنيا في المؤسسة مشروط بأتباعها مثالاً تقدمه المستويات العليا » .(٤٠)

إن النظام النظري الذي صمّمه وليامسن ، وكذلك نموذجه الرياضي ، يهدف في الأساس إلى تفحص مشاكل المؤسسة أو المنظمة بوجه عام . والواقع أن كل العناصر الرئيسة في نموذجه قابلة للتفسير بعيداً عن التشكيلة الاقتصادية ــ الاجتماعية الملموسة ، أي الرأسمالية . وتطور علم النظم المؤسسية الكبيرة ، الذي صاغ وليامسن آراءه في إطاره ، إنما يمثل حدثاً ذا أهمية بشكل قاطع . غير أن من المشكوك به أن تساعد مثل هذه النماذج على تحليل التضادات الملموسة المميزة للرأسمالية المعاصرة .

إن مناقشة المحتوى الاجتماعي ــ الاقتصادي للمعاملات الداخلة في كل نموذج من نماذج النظرية الإدارية بمجملها ، لا نموذج وليامسن وحده ، أكثر أهمية بكثير من التوقف عند استنتاجات هذه النماذج الرياضية . لكن مناقشة هذا المحتوى تتطلب ، في واقع الحال ، بعض التفحص لحركية رأس المال الحقيقي والوهمي التي تمثل أرضية نماذج المؤسسة الكبيرة .

تعكس التناقضات المتزايدة بين رأس المال الحقيقي ورأس المال الوهمي التخصص المتزايد في أشكال رأس المال الذي يميز تطور التقسيم الاجتماعي للعمل . فعلى عكس رأس المال التسليفي ، كان رأس المال المساهم يعمل في البدء بوصفه رأس المال العامل الوحيد : لكن شكل المشروع المساهم يحد

---

(٣٩) المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٤٠) المصدر السابق ، ص ٧٧ ــ ٧٨ .

ذاته ينطوي على إمكانية واقعية متكاملة لدخول رأس المال الحقيقي للشركة في حركة مستقلة . ولهذا تبلور مع تطور شكل الملكية المساهمة تعمق دائب في انشطار رأس المال إلى جزء حقيقي متمثل برأس المال الجامد والمتداول للمؤسسة وجزء وهمي يتمثل بسعر أسهم المؤسسة في السوق . والتباين النوعي والكمي بين جزئي رأس المال العامل هذا محفوف بتناقضات ونزاعات عميقة .

قد يبدو للوهلة الأولى أن الشركة الرأسمالية حين توزع أسهمها على « الجمهور » وتحصل على الأرصدة اللازمة لتأمين توسعها اللاحق لا تعود معنية بالطريقة التي يتطور بموجبها رأسمالها المساهم في أسواق الأسهم .

لكن واقع الحال ليس كذلك . فالوجود الحقيقي للمؤسسة ، كما تعرضه التقييمات الواردة في ميزانيتها ، ووجودها « الوهمي » ، كما يتجلّى في أسعار أسواق الأسهم ، يظهران شديدي التشابك وقابلين للدخول في حالة من التصارع الحاد .

فعندما تصدر الشركة أسهماً ، تأخذ على نفسها التزاماً بدفع فوائد أو حصص بمقادير غير ثابتة (في حالة الأسهم « العمومية » التي تعالج هنا) . إذ أن الفوائد على الأسهم هي حصة من الأرباح المتبقية بعد دفع الضرائب وإبقاء جزء من الأرباح غير موزع ، أي أن ما يتم توزيعه يمثل مقداراً شديد التقلب والحركة . وحين تبيع الشركة أسهماً ، فإنها تخول المساهم ممارسة بعض الحقوق ، مثل حقه في إبداء رأيه عند تقرير سياسة المؤسسة ، وذلك عبر التصويت في الاجتماعات العمومية (لكن هذا الحق محصور بكبار المساهمين) وحق بيعه أسهمه . وهذا حق يمكن لأي مساهم ، مهما كان صغيراً ، ممارسته . إن سعر السهم في السوق ، الذي يمثل جزءه « الأساس » رسملة الأرباح الموزعة الجارية ، ينطوي بالاضافة إلى ذلك على مكوّن شديد الأهمية يعكس تقييمات سوق الأسهم للأداء الاقتصادي العام للمنشأة . ولا بد من القول ، أن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل تعتمد على هذا الجانب .[٤١]

لكن تقييم آفاق ربحية المؤسسة في ظل الاقتصاد الرأسمالي المتقلب هو بحد ذاته مهمة شديدة المشقة ، تفاقم من مشقتها وضبابيتها مضاربات سوق الأسهم والضغوط التي تمارسها قوى نافذة تسعى « لتنظيم » حركة أسعار سوق رأس المال في الاتجاه المراد . ونتيجة لذلك فإن انحراف الأسعار في سوق

---

(٤١) أشار لينين إلى واقعة عدم اعتماد أسعار الأسهم على الأرباح الجارية الموزعة فقط ، بل على آفاق الربح المستقبلي كذلك . وقد ازدادت الصلة بين هذين العاملين بشكل كبير في حقبة الامبريالية . وتعليقاً على الأسهم «الممتازة» ، أي ارتفاع القيمة السوقية لرأس المال المساهم بالمقارنة مع رأس المال الفعلي المثبّت في ميزانية الترستات ، كتب لينين « هذه « الرسملة الزائدة » تستبق الأرباح الاحتكارية ... » (لينين ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد ٢٢ ، ص ٢٣٣) .

الأسهم عن حركة رأس المال الحقيقي قد يكون أكبر بعدة مرات من أي انحراف يمكن حدوثه في حركة الأسعار بعيداً عن القيمة في أسواق السلع .(٤٢)

غير أن المؤسسة التي طرحت أسهمها في فلك سوق الأسهم لا تقف قط موقف اللامبالاة تجاه حركة أسعار الأسهم . ومع الاختلاف في درجة اهتمام المؤسسة واعتمادها على تلك الحركة ، إلا أن ثمة علاقة اعتماد قائمة على الدوام . وهي علاقة مزدوجة الأهمية . فمن ناحية يقوم سوق الأسهم بحساب ربحية السهم لا استناداً إلى قيمته الاسمية بل قياساً إلى سعره السائد في سوق الأسهم . وبعد أن يكون السوق الرأسمالي قد أجرى تقييمه الخاص للسهم ، يبدو وكأنه يوحي بمقدار الأرباح التي ينبغي على المؤسسة دفعها لحامله وفقاً لهذا التقييم . وينتظر السوق من المؤسسة أن تبرر الآمال التي علقها عليها . وعلى المؤسسة أن تأخذ تلك « الآمال » بعين الاعتبار . بل أن من واجبها القيام بذلك وإلا غامرت بانخفاض أسعار أسهمها . لكن أسهماً ترتفع أسعارها باستمرار تعني مطالبة متزايدة بالحصول على المزيد من أرباح الشركة ، الأمر الذي يهدد بالوصول إلى نقطة تناقض حاد مع حاجة المؤسسة إلى رأس مال تحتفظ به لنفسها .

قد يتساءل المرء هنا : ما الذي يجبر المؤسسة على السعي لابقاء أسعار أسهمها مرتفعة إذا كان هذا يسحب منها الأرباح ؟

إن الاجابة على هذا السؤال تقودنا إلى الجانب الثاني من التشابك بين المؤسسة وأسعار الأسهم وسوق الأسهم . إن أسعار سوق الأسهم تعطي المنشأة « شهادة صحية » تستخدمها الأخيرة للمطالبة بمختلف أشكال التمويل الأخرى من جانب المصارف وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية . وعليه تعبر « الشهادة الصحية » التي يصدرها سوق الأسهم باسم المؤسسة عن درجة الثقة التي يوليها أقطاب المجتمع المالي للمؤسسة . ولهذه « النية الحسنة » تعبير كمي شديد الدقة في المحاسبة الرأسمالية ، هو التعبير المقاس بالفارق بين تقييم السوق لرأس المال المساهم الذي تم إصداره وبين تقييمه في ميزانية الشركة ، أي قيمته الاسمية . ويصعب الحصول على النية الحسنة والثقة ولكن يسهل فقدانهما . فهما يعتمدان قبل كل شيء على توافر جو ملائم للشركة في سوق الأسهم الذي تتحكم به شركات السمسرة الكبرى والمصارف الاستثمارية التي تطرح الاصدارات الأولى من السندات .

إن مجمل الدائرة الهائلة لرأس المال الوهمي ، التي لا تضم رأس المال المساهم فحسب ، بل حركة أشكال أخرى من الملكية (السندات والرهونات وغيرها) تساهم بنشاط في عملية الانتاج الاقتصادي

---

(٤٢) يقدم « مضاعف سوق الأسهم » فكرة جيدة عن مدى انحراف أسعار الأسهم في السوق بسبب ربحيتها . إذ يراوح المضاعف في بورصة نيويورك بين ٥ و٥٠ . هذه الفجوة الهائلة في تقييم مختلف الأسهم بالنسبة لمقدار دخل يبلغ دولاراً واحداً تعود إلى النفوذ الذي تمارسه مجموعات احتكارية من المضاربين في سوق الأسهم وتعبر عن مصالح مصارف الاستثمار وشركات السمسرة الكبرى .

وخاصة في توفير رأس المال لها . لكن هذه الحركة تكشف في الوقت نفسه عن أعراض طفيلية واستغلال مفرط واضحة . ويتجابه رأس المال الحقيقي والوهمي كخصمين يتصارعان على الربح . كما يتجابهان بوصفهما نمطين مختلفين لتراكم وحقن رأس المال . وهذه المجابهة المزدوجة تكمن في أساس التناقض الحاد المرتبط بتطور الشكل المؤسسي للمشروع الرأسمالي .

٤ ــ المعنى الاجتماعي للنظريات الإدارية

لنعاود التذكير بأن التناقضات المتنامية للرأسمالية والتشابك المعقد للصراع بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية تستند كلها إلى عدم إمكانية التوفيق بين مصالح البرجوازية والطبقة العاملة . وتسعى النظريات الادارية إلى « تحاشي » مشكلة التضاد بين العمل ورأس المال عبر حشر عامل الادارة فيما بينهما .

فمع تنامي جهاز الانتاج واتخاذه طابعاً لا سابق له من التعقيد يزداد كذلك عدد المدراء المحترفين في كل المستويات . ويعكس هذا التطور تزايد تخصص الانتاج واتساع تقسيم العمل مع ما يرافقه من تسريع لدور التنسيق ، وهي المهمة التي يتولاها المدراء المحترفون في الواقع . غير أن من الخطأ الفادح الخلط بين ظهور هذه المجموعة المهنية المتميزة التي تكتسب وزناً اجتماعياً بالتدريج وبين التراتب الطبقي .

والواقع أن معارضة المدراء المحترفين بالرأسماليين يمثل محاولة غير علمية لرصف مستويات مختلفة من البنية الاجتماعية المميزة للرأسمالية المعاصرة . ذلك أن تشكل مجموعات مهنية مختلفة ومنفصلة في ظل الرأسمالية ، أمر يمكن أن يلاحظه المرء على امتداد تاريخ هذا النظام . لذا فهو لم يبلغ بعد حد فصلهم طبقياً . فمع تطور المجتمع يتطور التراتب الاجتماعي كذلك وتظهر مجموعات اجتماعية جديدة مثل العلماء والتقنيين وموظفي المكاتب (العمال ذوي الياقات البيضاء) وغيرهم . ويؤكد علم الاجتماع البرجوازي أن التراتب يقضي على ماتبقى من طبقات أساس ، إذ يتم استبدالها بـ «مراتب» منفصلة . لكن هذا لايعني غير استبدال مشكلة بأخرى . ذلك أن ظهور ونمو مجموعات اجتماعية جديدة لم يلغ أو «يفسخ» التضاد الطبقي الاساس للمجتمع الرأسمالي بين الرأسماليين والطبقة العاملة . وتختلف الجماعات التي يجري تحديدها بتعابير اجتماعية موقع محدد ضمن التقسيم الطبقي الأساس ، فإما أن تدخل بعض أجزاء هذه الجماعات مباشرة ضمن إحدى الطبقتين الأساس ، أو أن لهذه الجماعات موقعاً وسيطاً تحتله بين الطبقتين بوصفها مراتب وسيطة .

وللمدراء المحترفين موقع لا يقل تعدداً مراتبياً في البنية الاجتماعية . فهم يتمتعون ببعض الوحدة بوصفهم مجموعة مهنية خاصة ، لكن هذا لا يلغي التراتب الطبقي القائم ضمن المجموعة . ففي حين تنتمي غالبية المدراء إلى مرتبة المستخدمين الذين يتسلمون رواتباً ، تتحول فئاتهم العليا ، أياً كان أصلها الاجتماعي ، إلى مواقع الرأسماليين حتماً . ويعود هذا إلى عدد من الأسباب الملموسة منها اهتمام كبار

الرأسماليين بربط أهداف مدرائهم الكبار بأهدافهم الخاصة ، واستخدام المدراء لمراكزهم لأغراض الاثراء الشخصي ، وغير ذلك . ولكن أياً كانت الأسباب الملموسة لتحويل كبار المدراء إلى رأسماليين ، فإن القوانين الاجتماعية لرأس المال تخلق الخلفية العامة التي يجري في ضوئها هذا التحويل فعلياً . وبفعل هذه القوانين « يترسمل » كل مركز مهم في المجتمع ، أي يجري تحويله إلى رأسمال .

في ظل الرأسمالية المعاصرة يجري استثمار الثروات الكبيرة في الأسهم والأوراق المالية ومختلف حقوق الملكية . وهكذا تتحول الثروات الشخصية ، إذ تمارس « حق » الحصول على دخول في الحاضر والمستقبل ، إلى رأسمال ، أي إلى قيمة متكاثرة ذاتياً .

والمدير المحترف ، الذي يدخل في تعارض مزعوم مع المالك الرأسمالي بموجب نظرية الثورة الادارية ، يتحول حتماً إلى رأسمالي .

على هذا الأساس تجري عملية شديدة الأهمية في ظل الرأسمالية المعاصرة ، فإلى جانب الفصل الدائب للادارة عن الملكية في المؤسسة الكبيرة ثمة في الوقت نفسه عملية موازية ومعاكسة يعاد عبرها توحيد الملكية والادارة بتحويل كبار المدراء إلى رأسماليين . وهذا هو الجانب الثاني من العملية التي يرغب منظرو الثورة الادارية في طمسه . ولهذا السبب يضفون صفة الاطلاق على أحد جوانب عملية التطور ويتجاهلون الجانب الآخر .

في فترات التغيرات التنظيمية الكبيرة والنشاط المالي المنتعش في البلدان الرأسمالية يتوجه الانتباه إلى الأثرياء الجدد ، أي إلى أولئك الأفراد الذين بدأوا بنشاطات متواضعة وتطوروا سريعاً ليبلغوا مستوى كبار رجال الأعمال ويحققوا ثروات ضخمة . ففي فترة الستينات ، حين شهدت الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية حالة اندماج هائل بين المؤسسات الرأسمالية ، انشدّت الأنظار إلى أسماء أناس مثل ج . لنغ في الولايات المتحدة الذي أقام مجمع لنغ ــ تمكو ــ فوت المضخم ، في حين أنه بدأ بعد الحرب العالمية الثانية كمالك لورشة تصليح صغيرة ، أو وليام ستيتر في بريطانيا الذي أسس واحداً من أكبر المجمّعات في بريطانيا « سندات ستيتر ــ ووكر المحدودة » وكان قد بدأ كواحد من المتعاملين الصغار في الأوراق المالية .

وثمة آخرون لا يقلون نفوذاً وثراءاً ممن يصعدون إلى القمة من دون أن تتركز الأضواء عليهم . فعلى عكس لنغ بدأ آ . جيننغز كمدير محترف في احتكار آي تي تي (الاتصالات والهاتف الدولية) . وخلال فترة قصيرة تحول من موظف إلى مؤسس امبراطورية تحتل التسلسل الحادي عشر ضمن قائمة أكبر ٥٠٠ مؤسسة صناعية في الولايات المتحدة ، وصار بالتالي رئيسها وشريكاً في ملكيتها . ويقدم واينشتوك ، وهو مدير بريطاني ، مثالاً مشابهاً . فبوصفه اقتصادياً وزميلاً في الجمعية الاحصائية عمل في شركة جنرال الكتريك البريطانية كمدير في وقت كانت الشركة فيه تمر بضائقة مالية . وخلال فترة قصيرة (١٩٦٧ ــ ١٩٦٨) توصل إلى دمج ثلاث منشآت كبيرة في مؤسسة واحدة هي « شركة

الهندسة الكهربائية » التي تعد واحدة من أكبر مؤسسات أوربا . وصار واينشتوك رئيس هذه الشركة الأعلى ، إلى جانب مراكمته ثروة شخصية تقدر بعدة ملايين .[٤٣]

وثمة أمثلة عديدة مشابهة تدل على أن ارتقاء المدنراء وتحولهم في الوقت نفسه إلى رأسماليين كبار ظاهرة مميزة للرأسمالية المعاصرة ترتبط بالثورة العلمية التقنية والمنافسة المتفاقمة بين الاحتكارات على الصعيد العالمي .

ما الذي بقي سليماً من نظرية بيرنهام عن « الثورة الادارية » بعد التطورات الراهنة الطارئة على الرأسمالية ؟ ثمة أسباب كافية للقول بأنها باتت تعاني من الافلاس . ولقد كان من الممكن تجاهلها ، في الواقع ، لولا أن هذه النظرية تعكس (بشكل مستتر) عمليات اجتماعية مهمة ترتبط بتطور التناقضات الاقتصادية للرأسمالية . لهذا فمن الشيّق متابعة كيفية تنصّل الكتابات البرجوازية من هذه النظرية .

حين يستخدم لازنر تعبير الثورة الادارية ، يضعه بين قوسين لأنه يعتقد أن التعبير غير علمي . ويتساءل لازنر : أين يقع الخط الفاصل بين المنشأة « الادارية » والمنشأة « العائلية » ؟ لكن صياغة لازنر للمسألة تظل ضمن الاطار التقليدي ، مع أن إجابته تنطوي على بعض الزوايا الجديدة . إذ يقول :

« إن أسلوب التصنيف المتبع لا يركّز على من يتحكم بأكبر مؤسساتنا ، بل بالأحرى على كيفية التحكم بهذه المؤسسات أو على وسائل التحكم بها (ملكية الأسهم أو الموقع في الجهاز الاداري) » .

ولتفسير فكرته يبين كيف يجري ضم هذه المؤسسة أو تلك إلى مجموعة معينة ، ويضيف :

« يبدو أن خمس شركات .... مصنّفة بوصفها تخضع للادارة إنما تتحكم بها عائلة واحدة تحتل مواقع في إدارتها أو أن هذه العائلة تمارس نفوذاً شديداً عليها على الأقل . غير أن هذه العوائل لا تمتلك إلا نسبة شديدة الصغر من الأسهم المصدرة التي لها حق التصويت . هذه الشركات الخمس والعوائل المتحكمة بها هي : آي بي ام (عائلة واتسن) ، إنلاند ستيل (عائلة بلوك) ، وايرهاوزر (عائلة وايرهاوزر) ، المخازن المتحدة (عائلة لازاروس) و ج . ف . ستيفنز (عائلة ستيفنز) »[٤٤] .

وعليه يعترف الكاتب بتشابك وتوازي عاملي الادارة ورأس المال . لكن الأمر الأكثر أهمية يتمثل بالنسبة له في تفسير أساس السلطة ، هل هو الموقع الستراتيجي في الادارة أم ملكية رأس المال ؟ ولما كان المؤلف لا يضع علامة تعارض بين رأس المال والملكية من جهة والادارة من جهة أخرى ، فإن معالجته تساعد على توضيح تمايزات شديدة الأهمية في داخل برجوازية الشركات الكبيرة . ومع هذا يتوقف لازنر قبل الوصول إلى هذه النتائج ، لأن كتابه لا يعدو كونه نقداً كلاسيكياً جديداً لنظرية « الثورة الادارية » . ولقد أوضحنا للتو خطأ « تماشي » التناقضات في داخل المنشأة الكبيرة بهذه الطريقة . إذ أن المسألة لا تزال مطروحة بدون حل . ونعني بها تفسير نمط التمايزات ذات الأهمية الحاسمة

---

(٤٣) انتوني فايس ، « ستراتيجية الاستيلاء » ، منشورات ماكروهل ، لندن ، ١٩٧١ ، ص ١٢ .

(٤٤) ر . لازنر ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

في مفاقمة تناقضات الرأسمالية ، وهي تناقضات يمكن ملاحظتها من خلال توجهات مختلف مجاميع البرجوازية . وهذا هو الخط الذي يجب أن يتبعه البحث الاجتماعي لفضح نظرية « الثورة الادارية » . ولا بد من التأكيد على أن إعادة تأكيد الفكرة القائلة بوجود وحدة تامة بين المدراء المحترفين والمساهمين الرأسماليين لا تقل عقماً عن الفكرة التي تضعهما في موقع التعارض المطلق .

يتبنى المحلل البريطاني ث . نيكولز أسلوباً أكثر تاريخية وتماسكاً بكثير عند معالجة هذه القضية ، علماً أن نيكولز يعترف بأن أفكاره تبلورت ضمن التراث الماركسي . فيقول :

« طوال القرن الذي ظهرت فيه الشركة المساهمة اكتسب المدير الأجير مكانته . وتزايدت سلطاته جنباً إلى جنب مع تزايد سلطات المؤسسة . ولا شك أن علاقته الاجتماعية بالمساهمين وبأعضاء مجلس الادارة من المالكين هي علاقات قائمة على أساس المساواة الاجتماعية . غير أن وظيفته ، من الناحية القانونية ، ما زالت خدمة مصالح المساهمين . ومن الناحية العملية ليس ثمة أسباب تدعو للافتراض بأن نظرته تختلف كثيراً عن نظرة أعضاء مجلس الادارة من المالكين .... والمعايير التي تحكم سلوكه منشقة جزئياً من مصالح المساهم .... كما أن موقعه يقارب موقع عضو مجلس الادارة المالك . ولقد كتب الاداريون عن « الطلاق » أو « الفصل » بين الملكية والتحكم . وفي هذا السياق نجد من الأنسب الحديث عن (زواج مصلحة) » .(٤٥)

وهكذا دارت « الثورة الادارية » دورة كاملة . فالهيمنة الكاملة من جانب « الطبقة » الادارية أخلت المجال إما لوحدتها الكاملة مع رأس المال أو « لزواج مصلحة » بينهما ، وهو تعبير شديد الدقة من جانب نيكولز يعكس العلاقات بين كتلة المدراء والرأسماليين . ومع هذا فسنحاول تناول المسألة من زاوية مختلفة .

توحي العلاقات القائمة داخل هرم المؤسسة بوجود مجموعات من البرجوازية ذات توجهات مختلفة حسب الارتباط بنشاط المؤسسات الاحتكارية . ويرتبط هذا الاختلاف في التوجهات ، بدوره بشكل وثيق بالحركة المختلفة لرأس المال الحقيقي ورأس المال الوهمي ، الموصوفة أعلاه . إن التطور المتناقض للعمليات الاجتماعية ـــ الاقتصادية الناجم عن نمو المؤسسة الكبيرة يبرز على الدوام وجود مجموعتين برجوازيتين ، تعلق إحداهما مصالحها على الاستقلال المتزايد للمؤسسة الكبيرة في حين ترتبط مصالح الثانية بحركة رأس المال الوهمي ، وسوق الأسهم وعالم « رجال المال الكبار » . لكن الفارق بين المجموعتين ليس مطلقاً البتة ، إنه متحرك ومتغير حسب الظرف الزمني وحسب المؤسسة . وهذا التمايز ليس مكشوفاً . إنه خفي في معظم الأحوال إذ يغطيه التضامن الطبقي بين البرجوازية الكبيرة في مواجهة التضاد الطبقي الأساس مع الطبقة العاملة . ومع هذا ، فبين الحين والآخر يؤدي فعل التناقضات العميقة الناجمة عن النمط الرأسمالي في تشريك الانتاج وما يصاحبه من تركز وتزايد في الطابع الاحتكاري

(٤٥) ثيونيكولز ، (الملكية والتحكم والايديولوجيا » ، منشورات الن و انون ، لندن ، ١٩٦٩ ، ص ١٤١ .

إلى الكشف الصريح عن اختلاف توجهات مجاميع البرجوازية الكبيرة وإضفاء طابع متناقض وحاد على التمايزات بينها .

يتطلب توضيح هذه المسألة الهامة إلقاء نظرة على حركة الاندماجات والاستيلاءات التي جرت في البلدان الرأسمالية المتطورة خلال الستينات وأوائل السبعينات ، وهي عملية يمكن اعتبارها إعادة تركيب هامة لأشكال رأس المال التنظيمية ، نظراً للحجم والعمق الذي اتخذته في بعض البلدان . فقد أطلق على عملية تركز رأس المال التي جرت في الولايات المتحدة خلال الستينات اسم « موجة الاندماجات الكبيرة الثالثة » . ويقدر الاقتصاديون الأمريكيون إن مجمل عمليات الاندماج في تلك الفترة أدت إلى دمج ١ر٢١٪ من إجمالي الموجودات في قطاعي الصناعة التحويلية والتعدين (بالمقارنة مع ما حدث خلال الفترة ١٩٢١ ــ ١٩٣١ حيث « اختفى » ٣ر١٦٪ من الموجودات التابعة لشركات مستقلة عبر عمليات الاندماج) .[٤٦]

ويمكن التعرف على نطاق عملية الاندماج في بريطانيا من المعطيات التالية : خلال الخمسينات تم تخصيص ١٠٪ من أرصدة الشركات لعملية الاستيلاء على مؤسسات أخرى ، وبلغت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ حوالى ١٦٪ لتبلغ الذروة عام ١٩٦٨ ، إذ أن نسبة التدفقات الاجمالية من أرصدة الشركات المكرسة للاستيلاء بلغت رقماً لا سابق له يقارب الثلث .[٤٧]

وعن حركة الاندماجات نجم تسارع تركز رأس المال . فلو تناولنا حصة أكبر مئة شركة من الناتج الصناعي نلاحظ أن نسبة التركز ازدادت ثلاثة أمثال خلال الستينات بالمقارنة مع الفترة السابقة . وخلال كل سنة طوال هذا العقد كانت حصة تلك المؤسسات من الناتج الصناعي تزداد بمقدار ١٪ في حين لم تكن تحقق هذه الزيادة خلال الفترة السابقة إلا كل ثلاث سنوات . وبحلول عام ١٩٧٠ كانت أكبر مئة شركة في بريطانيا توفر ٥٥٪ من الانتاج الصناعي .[٤٨]

وكان تركز رأس المال كبيراً في أوربا الغربية كذلك . ووفقاً لبعض التقديرات ارتفعت حصة أكبر ٥٠ احتكار من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان المجموعة الاقتصادية الأوربية من ٣٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ما يقارب ٤٦٪ عام ١٩٧٠ . ويرتبط هذا النمو بشكل وثيق مع عملية الاندماجات المكثفة التي اكتسحت البلدان الأوربية الغربية خلال الستينات .[٤٩]

وهكذا دارت عجلة الاندماجات لتكتسح العالم الرأسمالي بدرجة غير اعتيادية طوال عقد

---

(٤٦) المجلة الاقتصادية الأمريكية . أيار (مايو) ١٩٧١ ، العدد ٢ ، ص ١٠٥ .

(٤٧) انتوني فايس ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٤٨) مجلة « الصيرفي » ، تموز (يوليه) ١٩٧٣ ، ص ٧٥٨ ــ ٧٦٠ .

(٤٩) المجلة الاقتصادية الأوربية ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، ص ٣٩٤ .

الستينات . ونجم عن تركز رأس المال ظهور تمايزات جوهرية بين الشركات التي تولت عملية الاندماج وتلك التي قبلت بعروض دمجها ، لكن هذه التمايزات تجلت بطرق مختلفة مع أنها تشترك في إظهار نقطة واحدة تتعلق بموقف مختلف الشركات وإداراتها من سوق الأسهم ومصادر التمويل الخارجي .

ومن الحقائق الجديرة بالاهتمام أن موجة الاندماجات العارمة ترافقت بشكل وثيق مع تصاعد الدعاية الصاخبة من جانب ايديولوجيي عمليات الاندماج ومنظّميها الفعليين دفاعاً عن « المساهم الصغير » الذي تم تصويره ضحية لشركات ضخمة تتحكم بها إدارات أنانية غير كفؤة .(٥٠)

لنتذكر أن هؤلاء « المبدعين » من أرباب العمل هم الذين بدأوا حملات المضاربة المحمومة وضخّموا أسعار الأسهم ومهدوا الطريق لانهيار الأسواق المالية وأسواق الأسهم عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ وابتلعوا عبر ذلك ادخارات ملايين المساهمين الصغار الذين يدعون أنهم ينطقون باسمهم ويدافعون عن قضيتهم .

إن عملية الاندماجات التي جرت خلال الستينات وأوائل السبعينات في البلدان الرأسمالية المتطورة تمثل نقطة انعطاف مهمة في تطور الاتجاه الذي كان ظاهراً قبل ذلك بعقود ، أي اتجاه المؤسسات الكبيرة نحو تحقيق المزيد من الاستقلال عن سوق الأسهم ، واتجاه رأس المال الحقيقي إلى اكتساب حركة متزايدة الاستقلال عن حركة مكوّنه الوهمي . وليس انبعاث سوق الأسهم ومجمل دائرة رأس المال الوهمي إلا تعبير عن المتطلبات الأساس للانتاج الرأسمالي . ذلك أن البنية المغلقة للمؤسسة الكبيرة التي تشكلت طوال عقود من الزمن ، دخلت في تناقض حاد مع الحاجة لسحب كتل هائلة من رأس المال من الصناعات القديمة إلى أخرى حديثة . وأثبتت الوسائل القديمة في تمويل توسع الاحتكارات وتوجهها نحو الصناعات الجديدة عن عجزها . وهكذا حلّت عملية الاندماجات ، التي جرت في ترابط وثيق مع انتعاش دور سوق الأسهم ومجمل دائرة رأس المال الوهمي . وهذه العملية ليست غير الأسلوب الرأسمالي البحت لمعالجة مشكلة تدفق رأس المال إلى القطاعات الأكثر حداثة في الاقتصاد .

---

(٥٠) إليكم على سبيل المثال ما قاله جيمس لنغ ، رئيس إحدى المؤسسات العملاقة ، رداً على تهديد وزارة العدل الأمريكية بالحد من إمكانية الاستيلاء على الشركات الأخرى عبر سوق الأسهم « ثمة في الولايات المتحدة اليوم نوعان متميزان من إدارات المؤسسات (أ) المتعهدون المحترفون الساعون إلى المكانة والوظيفة المضمونة والدفع الأسبوعي والصحبة الجميلة مع زملائهم في الشركات الأخرى وتبذير الوقت وموارد المؤسسة الأخرى . (ب) أرباب العمل المبدعون الباحثون عن التحديات ، وزيادة قيم الأسهم لمساهميهم والمستعدون لربط مستقبلهم بمستقبل مساهميهم من خلال المشاركة المتكافئة في شركاتهم » . (ستانلي براون ، «لنغ ، صعود وهبوط وعودة الأسطورة التكساسية » نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص ١٥٤ ــ ١٥٥) .

الفصل الحادي عشر

مفهـوم « رأس المـال البشـري »

١ ــ الأسس النظرية
٢ ــ كفاءة « الاستثمار في رأس المال البشـري »
٣ ــ نظرية « رأس المال البشري » والتوزيع

١ ــ الأسس النظرية

حتى فترة قريبة لم يبد الاقتصاديون الغربيون اهتماماً ملموساً بقضايا « تشكل » قوة العمل وفضلوا بدل ذلك التركيز على « استخدام » موارد القوة البشرية . غير أن الثورة العلمية التكنيكية أثارت طائفة من المشاكل المرتبطة بتشكل قوة عمل جديدة نوعياً . فوفرت التغيرات البنيوية التي جرت في اقتصاد الرأسمالية المعاصرة الأساس الموضوعي لبروز نظرية « رأس المال البشري » . وكان الحافز الفكري المباشر لصياغتها قد توافر بفضل أعمال تحلل مسائل النمو الاقتصادي ،[1] إذ أبرزت تلك الأعمال الدور الهائل الذي تلعبه التغيرات النوعية الحاصلة في العمل في النمو الاقتصادي . وهكذا تزعزعت الفرضية التقليدية لنظرية عوامل الانتاج التي ترى أن كل العوامل متجانسة نوعياً . وأخذ الاقتصاديون البرجوازيون ، وقد لاحظوا تمايز نوعية أحد العوامل ، أي العمل ، بتحليل أسباب عدم انسجامه داخلياً ليتوصلوا منطقياً إلى تحديد ظواهر مثل التعليم وتراكم الخبرة الانتاجية وغيرها من الظواهر التي غدت موضوع البحث في مفهوم « رأس المال البشري » .

صيغ هذا المفهوم في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من قبل اقتصاديين أمريكيين بارزين مثل غاري س . بيكر وبرتن آ . وايزبرود وجاكوب منسر و لي و . هانسن وتيودور و . شولتز . وفي فترة

---

(١) انظر على سبيل المثال ، غاري س . بيكر « رأس المال البشري ، تحليل نظري وتجريبي مع إشارة خاصة إلى التعليم » ، مطبعة جامعة كولومبيا ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص ١ .

لاحقة قدم آخرون مساهماتهم في هذا الميدان مثل ساموبل بولز وبورام فايس وبورام بن بوراث وفنس وبلش ، وباري جزوك وغيرهم .

وقد تبلور مفهوم « رأس المال البشري » ضمن إطار كلاسيكي جديد في الغالب . ومع هذا استخدم أنصار هذا المفهوم الأدوات التحليلية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة لدراسة المؤسسات الاجتماعية (التعليم والعناية الصحية وغيرها) التي نادراً ما عني الاقتصاديون بتحليلها في السابق . وجرى التركيز هنا على التحليل الكمي مما دفع العوامل المؤسسية التي يصعب التعامل معها على أساس كمي (مثل دور النقابات) إلى المؤخرة .

أشرنا أعلاه إلى أن الاقتصاديين البرجوازيين لم يولوا ، إلا مؤخراً ، قضية تشكل قوة العمل اهتماماً يذكر . وكانت تعوزهم الأدوات التحليلية اللازمة لدراسة العملية . وفي ظل ظروف كهذه ، كان من الطبيعي أن يتوجهوا إلى ذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذي يحلل تشكّل رأس المال ، ويستعيروا منه الكثير من العناصر المهمة وبخاصة في جانب صياغة المفاهيم . ولهذا نجد في صلب نظرية « رأس المال البشري » فرضية تناظر عمليتي تشكل رأس المال وقوة العمل . واسم النظرية نفسه يعبر تماماً عن ذلك ، إذ ينطوي « رأس المال البشري » على معارف الانسان ومهاراته وقدراته وكل ما يزيد الطاقة الانتاجية لعمله .

« إنه من أشكال رأس المال ، لأنه مصدر كسب دخل مستقبلي ، أو مصدر إشباع مستقبلي أو مصدر لكليهما . وهو بشري لأنه جزء لا يتجزأ من الإنسان » .[٢]

على هذا الأساس يجري التعاطي مع التعليم والتدريب المهني والعناية الطبية والهجرة والبحث عن المعلومات عن حركة الأسعار والدخل ، والحمل وإنجاب الأطفال وتربيتهم بوصفها الأشكال الرئيسة للاستثمار البشري . فالتعليم والتدريب المهني يزيدان معرفة الفرد ، أي أنهما يزيدان حجم « رأس المال البشري » ، والعناية الصحية تطيل من عمر خدمة رأس المال البشري بتقليصها حالات المرض ومعدلات الوفاة ، وتساعد الهجرة والبحث عن المعلومات على انتقال القوة البشرية إلى المناطق والقطاعات ذات الأجر الأعلى مقابل العمل أو بتعبير آخر أنهما يرفعان سعر الخدمات التي يقدمها « رأس المال البشري » ، أما إنجاب الأطفال وتربيتهم فيعيد إنتاج « رأس المال البشري » في الجيل القادم .

ومن السهل ملاحظة أن كل العوامل التي جرى تصنيفها بوصفها « استثماراً في رأس المال البشري » إنما هي عناصر إعادة إنتاج قوة العمل . غير أن هذا التصنيف يعاني من النقص والافتقار إلى النظام . إنه ناقص لأن قيمة قوة العمل تعتمد ، إلى جانب ما ورد أعلاه ، على عوامل أخرى كثيرة وبالدرجة الأولى على قيمة الموارد اللازمة للابقاء على العامل في « حالته الاعتيادية كفرد عامل »[٣] ؛ وهو

(٢) تيودور و . شولتز « رأس المال البشري : قضايا السياسة وفرص البحث » ، في كتاب « الموارد البشرية » ، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص ٥ .

(٣) كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الأول ، ص ١٦٨

يفتقر إلى النظام لأن التعليم والعناية الصحية والهجرة والبحث عن المعلومات تنتمي إلى مراحل مختلفة في إعادة إنتاج قوة العمل وتمارس تأثيرات مختلفة على قيمتها وسعرها .

فالتعليم والعناية الصحية عاملان يمارسان تأثيراً طويل الأمد ، حيث ينتج التعليم قوة عمل جديدة نوعياً وأكثر مهارة قادرة على أداء عمل أكثر تعقيداً . وتمكن الرعاية الصحية الفرد من العمل فترة أطول وبكثافة أشد . وعلى عكس هذين العاملين تمثل الهجرة والبحث عن المعلومات عاملين مؤثرين خلال الأمد القصير . لأن التعليم والعناية الصحية يؤديان إلى زيادة حقيقية في قيمة قوة العمل ، في حين تعكس الهجرة والبحث عن المعلومات تقلبات سعر قوة العمل حول قيمتها . أي أن الهجرة والبحث عن المعلومات عوامل توزيعية في حين أن التعليم والعناية الصحية عناصر إعادة إنتاج قوة العمل . غير أن المؤلفين البرجوازيين يتوقفون عند تسمية « رأس المال البشري » ويرون في صياغة المفهوم نفسه تقدماً نظرياً كبيراً ، بل أن الاقتصادية الأمريكية ماري بومان وصفته كـ « ثورة في الفكر الاقتصادي »[٤]

في واقع الحال ، ليس ثمة جديد في الفكرة القائلة أن المعرفة والقدرات البشرية ذات شبه برأس المال العيني ، من هذه الزاوية أو تلك . فقد كانت هذه الفكرة على الدوام من أدوات التحليل الاقتصادي . فقد كتب آدم سمث يقول :

« يمكن النظر إلى تزايد مهارة العامل من زاوية مماثلة لنظرتنا إلى الماكنة أو أداة العمل التي تسهّل وتختصر العمل ، والتي ، وإن رتّبت دفع نفقات معينة ، إلا أنها تعوض هذه النفقات وتدر ربحاً » .[٥]

هل لهذه المقارنة ما يعلّلها علمياً ؟ هل تحتوي على بذرة صواب في داخلها ؟

إن المقارنة بين تشكّل قوة العمل وتشكّل وسائل الانتاج مبررّة تماماً من حيث كونها أداة تحليلية . وقد لجأ ماركس نفسه إلى استخدام هذا الأسلوب في التحليل في « رأس المال » حين حاول أن يوضّح ، على سبيل المثال ، الأدوار المختلفة التي يلعبها رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في خلق القيمة . وهذه المقارنة مثمرة لأنها تساعد على إبراز الخصائص النوعية للظاهرة المدروسة . وبالإضافة إلى هذا ، فمن زاوية عملية الانتاج بحد ذاتها ، فإن تطور القدرات البشرية :

---

(٤) مازي ج . بومان « ثورة الاستثمار البشري في الفكر الاقتصادي » ، مجلة « علم اجتماع التربية » ، ربيع ١٩٦٦ ، المجلد ٣٩ ، العدد ٢ ، ص ١١١ ــ ١٣٧ . وكتب اقتصادي آخر التالي « يشكل مفهوم رأس المال البشري تطوراً هائلاً في التحليل الاقتصادي ، فهو يسهّل تطبيق الإطار التحليلي الذي جرى تطويره لدراسة الاستثمار العيني على حالة الاستثمار البشري » (ليستر ثورو « الاستثمار في رأس المال البشري » ، كاليفورنيا ، ١٩٧٠ ، ص ١٢١) .

(٥) آدم سمث . « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » ، المجلد الأول ، منشورات ميثون ، لندن ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦٥ .

« يمكن النظر إليه بوصفه إنتاجاً لرأس مال جامد ، وليس هذا الرأسمال الجامد غير الإنسان نفسه » .[٦]

غير أن المقارنة بين شيئين لا تعني المطابقة بينهما ، لأن المقارنة تنطوي على الحاجة إلى تعيين مزايا كل من موضوعات المقارنة نفسها .

وهذا هو ما يعجز أنصار نظرية « رأس المال البشري » عن أخذه بنظر الاعتبار ، لأنهم يضفون صفة الإطلاق على أوجه الشبه ويهملون التمايزات القائمة . ولا يتعارض هذا الحكم مع اعتراف بعض الاقتصاديين الغربيين كذلك بحدود التماثل بين رأس المال العيني و« رأس المال البشري » وإعدادهم قائمة طويلة نسبياً بأوجه الاختلاف بين شكلي رأس المال . فهم يؤكدون ، على سبيل المثال ، على أن « رأس المال البشري » يختلف عن رأس المال العيني من حيث درجة سيولته .[٧] كما أن فترة استثمار رأس المال العيني (١٨ ــ ٢٤ شهراً في المتوسط) أقصر بكثير من فترة استثمار « رأس المال البشري » . إذ يمكن أن يستغرق التعليم فترة تراوح بين ١٢ و ٢٠ عاماً . ودرجة المخاطرة وعدم التيقن في الاستثمار التعليمي أكبر منها في الاستثمار في رأس المال « التقليدي » ، وغير ذلك ...

ويمكن المضي في إيراد المزيد ، لكن هذه التمايزات جميعاً ذات طبيعة تقنية . فهي لا تتعدى إدخال تعديلات على الأساليب التقليدية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار من دون أن تفصل بشكل جذري رأس المال العيني عن « رأس المال البشري » .

لكن الواقع العملي يشير إلى وجود فارق جوهري بين الطبيعة الاقتصادية لرأس المال العيني وطبيعة رأس المال « البشري » (أي بين وسائل الانتاج وقوة العمل) . إن « رأس المال البشري » يخلق القيمة فيما تقوم وسائل الانتاج بتحويلها . الأول هو موضوع الاستغلال أما الثاني فهو أداتها . وإمكانيات وسائل الانتاج على أن تصبح قيمة محدودة جداً ، لأنها تستطيع فقط تحويل القيمة المتضمنّة فيها . ولهذا كتب ماركس الآتي :

« إن أداة الانتاج بوصفها قيمة بحد ذاتها ، أي عملاً متجسّداً ، لا تضيف أي شيء كقوة منتجة » .[٨]

في مقابل ذلك ، يستطيع الانسان خلق قيمة أكبر من تلك التي تدخل في إعادة إنتاج قوة عمله ، بما في ذلك ما يساهم في تدريبه . ولا يمكن أن يتحقق « رأس المال البشري » (أي معارف وقدرات الشغيل) إلا في عمله الخاص . في حين يمكن أن تزداد قيمة رأس المال من دون أن يدخل

---

(٦) كارل ماركس : « مخطط نقد الاقتصاد السياسي » (الغروندريسة أو مخطوطات ١٨٥٧ ــ ١٨٥٨) دار النشر باللغات الأجنبية ، موسكو ، ١٩٣٩ ، ص ٥٩٩ .

(٧) « تنجم السمة الأكثر خصوصية لرأس المال البشري من واقعة عدم إمكانية فصل الشخص عن رأسماله البشري » (تيودور شولتز ، المصدر السابق ، ص ٨) .

(٨) كارل ماركس ، « مخطط .... » ، مصدر سابق ، ص ٦٥١ .

عليها مالكها أي عمل إضافي من جانبه . وقد لاحظ ماركس هذا التمايز في معرض نقده للنظريات التي ترى في قوة العمل رأسمالاً . فكتب :

« يجري تصوير الأجور هنا في صورة فوائد ، وبالتالي تظهر قوة العمل بوصفها رأس المال الذي يدر تلك الفوائد . فلو بلغ إجمالي الأجر السنوي ٥٠ جنيهاً ، على سبيل المثال ، وكان معدل الفائدة يعادل ٥٪ ، فإن قوة العمل المبذولة في سنة تساوي رأسمالاً قدره ألف جنيه . إن جنون أسلوب التفكير الرأسمالي يبلغ الذروة هنا . فعوضاً عن تفسير توسع رأس المال استناداً إلى استغلال قوة العمل ، يجري قلب الأمور ، ويتم تفسير إنتاجية قوة العمل بعزو تلك الصفة المخيّرة لرأس المال الذي يدر فائدة إلى قوة العمل نفسها .

.... ولسوء الحظ ، ثمة حقيقتان سليمتان مخيبتان للآمال تفسدان هذا التصور الأخرق ، أولاهما إن على العامل أن يعمل لكي يحصل على هذه الفائدة ، وثانيهما أنه لا يستطيع تحويل القيمة الرأسمالية لقوة عمله إلى نقود من خلال نقل هذه القوة . بالأحرى أن القيمة السنوية لقوة عمله تساوي متوسط أجره السنوي . وما ينبغي عليه تقديمه إلى المشتري من خلال عمله إنما هو هذه القيمة نفسها زائداً قيمة فائضة ، أي زيادة يضيفها عمله . »[٩]

يتجاهل الاقتصاديون الغربيون حقيقة أن رأس المال ليس مجرد « مخزن للثروة » ، بل هو علاقة اجتماعية محددة تتشكل بالارتباط مع هذا « المخزن » . غير أن النظرة التقنية البحتة ، التي لا ترى في الاستثمارات إلا إنفاقاً ينطوي على التضحية بالاستهلاك العاجل مقابل الحصول على منافع مستقبلية ، تقود إلى الاستنتاج بأن « رأس المال البشري » متطابق مع رأس المال العيني .

وإذا كان ارتفاع المستوى التعليمي للفرد يؤهله للحصول على دخل إضافي يزيد عن تكاليف التعليم ، فإن النفقات التعليمية يمكن أن توصف كقيمة متوسعة . لكن من السخف القول أن هذه النفقات رأسمال ، أي قيمة توسع ذاتها . ذلك أن قيمة مهارات الفرد لا تتوسع من تلقاء نفسها ، بل ثمة شرط لا غنى عنه هنا يتمثل في عمل حاملها . إن تراكم المعارف والمهارات هو :

« النتاج الأكثر أهمية للعمل السابق . غير أن شكل وجودها هو العمل الحي نفسه » .[١٠]

ويقفز الاقتصاديون الغربيون فوق واقعة انطواء ملكية وسائل الانتاج لا على ملكية « مخزن محدد من السلع الرأسمالية » فحسب بل كذلك على السلطة الاقتصادية على من لا يملكون « مخزناً » كهذا . وهنا يقول ماركس :

« الإنتاج الرأسمالي ..... من جراء ذاته يعيد إنتاج الفصل بين قوة العمل ووسائل العمل . وهو بذلك يعيد إنتاج شروط استغلال العامل ويديمها . إنه يجبره بالضرورة على بيع قوة عمله لكي يعيش ويمكّن الرأسمالي من شراء قوة العمل لكي يغتني »[١١] .

---

(٩) كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الثالث ، ص ٤٦٥ ــ ٤٦٦ .
(١٠) كارل ماركس ، « نظريات القيمة الفائضة » ، الجزء الثالث ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ٢٩٥ .
(١١) كارل ماركس ، « رأس المال » ، ص ٥٤١ .

على عكس ملكية وسائل الإنتاج ، لا يترتب على امتلاك مهارات محددة استغلال العمل الأجير للغير . ولا تنطوي هذه الحيازة على علاقات تحكم وإخضاع . ولهذا فإن الفكرة القائلة بأن القدرات البشرية هي رأس مال تقود إلى تكوين صورة مشوهة للطبيعة الداخلية لنمط الانتاج الرأسمالي .

وعلى الرغم من اختلاف مضمونهما الاقتصادي ـــ السياسي فثمة أوجه شبه تقنية اقتصادية بين تشكل رأس المال وتشكل قوة العمل . فكلاهما يتطلّب حرف موارد ملموسة عن مجرى الانفاق على الاستهلاك الجاري ، وكلاهما يحدد التطور المستقبلي لمستوى الاقتصادي ، ولكليهما تأثير طويل الأمد على الانتاج . إن التفسير الواسع لمقولة « رأس المال » من قبل الاقتصاديين الغربيين المعاصرين يعود إلى فترة سابقة ، إلى نظرية الباحث الأمريكي إرفنغ فشر الذي اعتبر رأس المال أي « مخزون للثروة » يوجد في لحظة زمنية معينة . وقدّ عارض فشر رأس المال بالدخل الذي عرفه كـ « تدفق للثروة » على امتداد فترة محددة .

ولو تناولنا الأمر من هذه الزاوية فلن تعدو صياغة مفهوم « رأس المال البشري » كونها إقراراً بإمكانية أن تكون المهارات والقدرات البشرية « مخزناً » أي بإمكانية مراكمتها .. وبتعبير آخر أعاد الاقتصاد البرجوازي في الواقع اكتشاف ما كان سمث وريكاردو يعرفانه منذ ذلك الحين ، وما كان ماركس يشير إليه مراراً .(١٢)

هكذا فإن فكرة « رأس المال البشري » ذات هدف مزدوج في الاقتصاد البرجوازي . فهي ذات بعد ايديولوجي متميز من ناحية ، لكن مجرد لجوء الاقتصاديين الغربيين إلى استخدام الفكرة يعكس البعد الثاني ويدلل على محاولة أخذ بنظر الاعتبار للتغيرات الراهنة في الاقتصاد . ويتمثل جوهر هذه التغيرات في أن تراكم العناصر غير المادية للثروة بات أمراً فائق الأهمية لجعل إعادة الانتاج الاجتماعي .

٢ ـــ كفاءة « الاستثمار في رأس المال البشري » .

حين تمت صياغة مفهوم « رأس المال البشري » جرت محاولات عديدة لقياس حجمه وكفاءته الاقتصادية . ولهذا الجانب أهمية عملية . إذ يقدر الاقتصاديون الكفاءة بمقارنة كلفة « الاستثمار في رأس المال البشري » مع الدخل الذي يدره مستخدمين أساليب تحليل « الكلفة والمنفعة » .

---

(١٢) « إن إعادة إنتاج الطبقة العاملة تحمل معها تراكم المهارة التي يسلّمها كل جيل إلى الآخر » (كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الأول ، ص ٥٣٨) .

طور الاقتصاديون السوفييت هذه الأفكار . انظر على سبيل المثال ، ف . ي . مارتسنكفتش « التعليم في الولايات المتحدة : المغزى والكفاءة الاقتصادية » ، موسكو ، ١٩٦٧ و ج.ي. سكوروف « البلدان النامية : التعليم والاستخدام والنمو الاقتصادي » ، موسكو ، ١٩٧١ ، والمؤلف ذاته « التراكم الاشتراكي : قضايا النظرية والتخطيط » ، موسكو ، ١٩٧٣ (كلها باللغة الروسية) .

ويجري مثل هذا البحث على ثلاث مراحل (آ) تحديد المنافع وتقييمها (مع أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار) (ب) تحديد التكاليف وتقييمها (مع أخذ عامل الزمن كذلك بنظر الاعتبار) (ج) مقارنة التكاليف والمنافع بعد إجراء عملية « خصم » للقيم حسب الفترة الزمنية . لقد تركز الاهتمام في مجال دراسة بحية الاستثمار في « رأس المال البشري » على التعليم الرسمي . وسنتبع المسار ذاته في معالجة تخمين كفاءته .

(آ) يؤثر التعليم على دخل الفرد النقدي .[١٣]

وفقاً لمنظّري « رأس المال البشري » يجعل التعليم عمل الفرد أكثر إنتاجية ، وهذا ما يساعد على زيادة أجره . وعليه تكمن المهمة في حساب مساهمة التعليم في نمو الأجر . هنا يتم تقسيم أجر الشغيل ذي المستوى التعليمي المحدد إلى قسمين رئيسين ، أولهما الدخل الذي كان سيحصل عليه في حالة عدم تلقيه أي تعليم . وثانيهما الدخل الناجم عن الاستثمار في التعليم ، بحيث أن :

$$ص_{ن} = ص_{صفر} + ع_{ث_{ن}}$$

حيث تمثل $ص_{ن}$ دخل شخص تلقى ن سنة من التعليم ، و$ص_{صفر}$ دخل شخص لم يتلق تعليماً على الاطلاق ، و $ث_{ن}$ مقدار الاستثمار في التعليم خلال ن سنة ، أي « رأس المال البشري » المتراكم و ع العائد على الاستثمار التعليمي .

يتعامل منظرو « رأس المال البشري » مع الأجور كما لو كانت بنية متراتبة ، ترتبط كل « مرتبة » فيها بمستوى تعليمي محدد . و« مرتبة » الدخل التي ترتبط بمستوى تعليم معين تمثل الدخل النقدي الناجم عن الاستثمار في التعليم . وعليه ، يمكن بصورة تقريبية تعريف الدخل النقدي الناجم عن التعليم العالي بأنه الفارق بين الدخل الذي يحصل عليه شخصان مدى الحياة ، الأول ذو تعليم عالي والثاني ذو تعليم ثانوي . ويوضح الجدول ـــ ١ ـــ الدخل الاضافي الذي يدره مستوى تعليم عال مدى الحياة .

لتقييم العوائد الاقتصادية الناجمة عن التعليم أهمية اقتصادية فعلية . فمع ارتفاع المستوى التعليمي تزداد قيمة قوة العمل لأن انتاج وإعادة انتاج عمل أعلى مهارة يتطلب مقداراً إجمالياً أعلى من القيم . لكن زيادة الدخل جراء ارتفاع مستويات التعليم ليست إلا واحدة من جوانب المسألة . إذ أن تعقّد العمل يستدعي تغييرات في قيمة الناتج الضروري والناتج الفائض على حد سواء . وتمثل العلاقة بين

---

(١٣) بموجب هذا الرأي ، يؤدي التعليم ، فضلاً عن المزايا المباشرة التي تعود على الفرد جرّاء التعليم ، إلى توليد مختلف المنافع « الخارجية » التي يتمتع بها أفراد آخرون أو المجتمع بأسره . ولكن من الصعوبة بمكان التوصل إلى تقييم كمي لتلك الآثار الخارجية .

انظر ، برتن آ . وايزبرود « التعليم والاستثمار في رأس المال البشري » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، المجلد ٧٠ ، ١٩٦٢ ، العدد ٥ ، ص ١٠٦ ـــ ١٢٣ .

نوعية قوة العمل وإنتاج القيمة الفائضة مسألة مهمة ومعقدة ، لا بد من دراستها بشكل منفصل . غير أن منظري « رأس المال البشري » لم يولوا هذه القضية أي انتباه .

(ب) بالاضافة إلى النفقات المباشرة على التعليم ، يضيف منظرو « رأس المال البشري» إلى كلفة التعليم كذلك « دخل الطالب المضحّى به » ، أي الدخل الذي كان سيستلمه لو أنه انخرط في عملية الانتاج طوال فترة التعليم . لقد انتقد كثير من الاقتصاديين البرجوازيين بحدة إدخال هذا « الدخل الضائع » ضمن تكاليف التعليم ، انطلاقاً من اعتباره دخلاً وهمياً . والواقع أن الدخل الضائع أو المضحّى به ، على عكس النفقات المدفوعة كأجور للمدرّسين ، على سبيل المثال ، أو نفقات صيانة المرافق التعليمية ، لا وجود له في صورة كتلة نقود حقيقية تذهب إلى عملية التعليم . وإذا أريد للطالب أن يكتسب المعارف الضرورية ، فعليه أن يبذل جهداً (أي أنه يعمل) في مجرى العملية التعليمية .

وليست مدخلات العمل هذه وهمية بل هي حقيقية تماماً برغم أن عمل الطالب الدراسي لا يؤخذ بنظر الاعتبار عند حساب الدخل القومي . هذا العمل يساعد بلا شك على زيادة الثروة الوطنية .

جـدول رقم ــ ١ ــ

الدخل الإضافي لأشخاص ذوي مستويات تعليم مختلفة في الولايات المتحدة
(الأرقام بالدولارات وتخص الأشخاص الذين تجاوزوا سن ١٨ عام ١٩٧٢)

ثماني سنوات في الدراسة الابتدائية	الدخل الإضافي بالمقارنة مع دخل أشخاص ذوي تعليم ابتدائي لفترة ثماني سنوات
دراسة ثانوية : سنة واحدة إلى ثلاث سنوات	٤٥ ٥٠٠
٤ سنوات	١٣٥ ١٠٠
دراسة جامعية : سنة واحدة إلى ثلاث سنوات	١٩٩ ٧٠٠
٤ سنوات	٣٦٦ ٨٠٠

المصدر : مكتب الاحصاء في الولايات المتحدة ، تقارير السكان الحاليين ، سلسلة ب ــ ٦٠ العدد ٩٢ ، ص ٢٢ .

من المستحيل ، في الوقت الراهن ، قياس عمل الطالب الفعلي المبذول في انتاج مهاراته ، لأن هذا يتطلب معرفة «ساعات العمل» الفعلية ، وكثافة عمل الطالب ودرجة تعقّده . ولما لم تكن هناك

مؤشرات طبيعية تقيس العمل في التعليم بصورة مباشرة ، نعتقد أن من الممكن استخدام الدخل الضائع كمقياس تجريبي (موقت) لقيمة العمل هذه[١٤] .

(ج) في المرحلة الأخيرة من تحليل «الكلفة والمنفعة» تجري مقارنة التكاليف بالمنافع . ولكن لا بد من خصم هذه المقادير أولاً . وهنا من الصعب تقرير معدل سعر الفائدة الذي يجري اختياره كمعيار (معامِل) للخصم . ولهذا السبب فان الاسلوب الأكثر شعبية اليوم هو حساب «معدل العائد الداخلي» ، أي معدل الفائدة الذي تتساوى بموجبه القيمة المخصومة للمنافع المستقبلية مع القيمة المخصومة للتكاليف .

فإذا رمزنا بـ د ز للدخل الناجم عن التعليم خلال فترة زمنية معينة ز وبـ ك ز لتكاليف التعليم في فترة زمنية ز ، وبـ ن لعدد الفترات الزمنية و ف لمعدل العائد (الايراد) الداخلي (كلما ارتفع هذا المعدل ، صار الاستثمار في التعليم أكثر ربحية) ، فستكون لدينا الصيغة :

$$\text{(مج)}_{\text{ز = صفر}}^{\text{ن}} \frac{\text{د ز}}{(١ + \text{ف})^{\text{ز}}} = \text{(مج)}_{\text{ز = صفر}}^{\text{ن}} \frac{\text{ك ز}}{(١ + \text{ف})^{\text{ز}}}$$

ويبين الجدول رقم ــ٢ــ معدلات العائد المقدرة مقابل اتمام الدراسة الثانوية (الاعدادية) وإتمام الدراسة الجامعية في الولايات المتحدة .

ان كفاءة التعليم كتقديرات محتسبة بمساعدة معدلات العائد عرضة للانتقاد من زوايا متعددة . فهي لا تأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات التي تمارسها عوامل عديدة على الدخل مثل نوعية التعليم والقدرات الشخصية وغير ذلك .

لكن الموضوع الأساس الذي تغفله نظرية «رأس المال البشري» هو مهنة الشغيل . فالبنية المهنية هي الحلقة الوسيطة التي تربط بين بنيتي التعليم والانتاج . فكيف تعمل هذه الآلية ، أي آلية الانتقال من بنية التعليم الى بنية الانتاج ؟ وما هي العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على المستوى التعليمي لقوة العمل والتغيرات في بنيتها المهنية ؟ وهل يترتب على كل ارتفاع في المستوى التعليمي تغير مركز الشغيل المهني ودخله ؟ لقد مرت هذه الاسئلة من دون أن تلفت انتباه منظري «رأس المال البشري» في الواقع .

والملاحظة الأخيرة تتعلق بالتقديرات المستندة إلى اختلاف مستويات الأجور من دون ملاحظة الفوارق في الانتاج . ان مثل هذه التقديرات يمكن ان تفسد إلى حد كبير عملية قياس الأثر الاقتصادي الفعلي للتعليم والتدريب المهني .

---

(١٤) عند حساب إجمالي كلف التعليم في الاتحاد السوفيتي يأخذ بعض الاقتصاديين السوفييت بعين الاعتبار الدخل الضائع خلال فترة التعلّم (انظر على سبيل المثال ، ل . آ . تولشنسكي « المسائل المالية للتعليم المهني في الاتحاد السوفيتي » موسكو ، ١٩٦٨ (باللغة الروسية) .

جدول رقم ــ٢ــ

معدلات العائد المقدّرة من قبل كتاب مختلفين مقابل
تعليم اعدادي كامل وتعليم جامعي في الولايات المتحدة (نسب مئوية)

اسم الكاتب واضع التقديرات	سنة انجازه للتقديرات	السنة التي تنطبق عليها التقديرات	معدلات العائد	
			تعليم اعدادي	جامعي
بيكر	١٩٦٤	١٩٣٨	١٦ر	١٤ر٥
كارنوي مارنباخ	١٩٧٥	١٩٣٩	١٢ر٥	١١ر
بيكر	١٩٦٤	١٩٤٩	٢٠ر	١٣ر
هانسن	١٩٦٣	١٩٤٩	١٥ر٣	١١ر٦
كارنوي مارنباخ	١٩٧٥	١٩٤٩	٢٢ر٧	١٣ر٢
شولتز	١٩٦١	١٩٥٨	١٠ر	١١ر
بيكر	١٩٦٤	١٩٥٨	٢٨ر	١٤ر٨
هاينز	١٩٧٠	١٩٥٩	١٩ر٥	١٣ر٦
فرايمان	١٩٧٥	١٩٥٩	—	١١ر
كارنوي مارنباخ	١٩٧٥	١٩٦٩	١٤ر٦	١٧ر٦
فرايمان	١٩٧٥	١٩٦٩	—	١١ر٥
كارنوي مارنباخ	١٩٧٥	١٩٦٩	١٨ر٨	١٥ر٤
فرايمان	١٩٧٥	١٩٦٤	—	٨ر٥

مصادر الجدول : مجلة الاقتصاد السياسي (باريس) ١٩٧٣ ، العدد ٣ ، ص٤١٣ ؛ و ل . بيكر «رأس المال البشري» نيويورك ، ١٩٦٤ ، ص١٢٨ ومجلة الموارد البشرية ، ١٩٧٥ ، السنة العاشرة ، العدد ٣ ، ص٢٩٦ ، ٣١٦ .

وتجدر هنا ملاحظة أن نظرية «رأس المال البشري» لا ترى في معدل العائد الداخلي مجرد مؤشر على فعالية او كفاءة تكاليف التعليم ، بل أنه يمثل كذلك منظّماً لتوزيع الاستثمارات بين مختلف انواع ومستويات التعليم ، ولتوزيع الاستثمارات بين الجهاز التعليمي والفروع الاقتصادية الأخرى في الوقت ذاته . ويؤكد انصار هذا المفهوم على أن حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا الميدان أو ذاك من الاقتصاد

ينبغي أن يتحدد وفقاً لأولويات تتوافق ومعدل العائد . فاذا ارتفعت معدلات العائد ، دل هذا على نقص في الاستثمارات في تلك الصناعة أو الفرع الاقتصادي وإذا انخفضت فثمة إفراط في الاستثمار . وعليه فان التوزيع الأمثل للموارد هو الذي يضمن تساوي معدلات العائد مقابل كل نوع من انواع الاستثمار .

ويبرز الاقتصاديون الغربيون أوجه الشبه بين معدل العائد على «رأس المال البشري» وبين معدل الربح التقليدي . ولهذا السبب يعتبرون ان اختيار نوع ومستوى التعليم ضرباً من ضروب اتخاذ قرار استثماري . ولكي يقرر امرؤ ما هل يكمل تعليمه أم يتوقف ، عليه أن يقارن معدل العائد المتوقع بمعدل سعر الفائدة[١٥] ان الطلبة ، وفقاً لمنظري «رأس المال البشري» مدفوعون بالحوافز ذاتها التي تحرك رب العمل ، أي تعظيم الربح باستثمار مواردهم بهدف الحصول على أعلى معدل عائد[١٦] .

غير أن محاولة تصوير معدل العائد الداخلي كمنظّم للاستثمار في التعليم يثير اعتراضات جدية .

أولاً ، لا ينبغي النظر إلى دافع تحصيل أكبر دخل نقدي كما لو كان الحافز الوحيد للتعلم ، إذ ثمة اسباب أخرى غير مالية مثل المكانة والابداع وغيرها تدفع المرء الى اختيار مواصلة التعليم . أما النموذج الاقتصادي المحفّز بالنقود فلا يمكن تطبيقه في حالة التعليم إلا بوصفه تجريداً على أشد درجات العمومية ، أو بوصفه مقاربة أولى للواقع .

ثانياً ، يفتقر هذا الاسلوب إلى أي تحليل للعلاقات ، المتبادلة بين اختيار المستوى التعليمي واختيار المهنة . فمن يسبق ، اختيار المهنة أم اختيار المستوى التعليمي ؟ اذا كان الأفراد يختارون مهناً (أي أنواعاً من التعليم) فليس ثمة معنى يذكر لحساب معدلات العائد على مستويات تعليم مختلفة . يضاف الى ذلك ، ان الأفراد إذ يختارون تعليماً معيناً ، يمكن أن يكونوا مقادين بدوافع تختلف كلياً عن دوافعهم لاختيار المهنة . وثمة خلاف واسع بين الباحثين الغربيين حول هذه النقطة .

والاعتراض الثالث ، وهو أكثرها أهمية ، يقوم على أن آلية تنظيم الاستثمار في التعليم ذاتها تختلف عن تلك الموصوفة وفق مفهوم «رأس المال البشري» . إذ لا يكافح الناس من اجل الحصول على التعليم لانهم يعتبرونه استثماراً مربحاً بل لأن التعليم يمكّنهم من بيع قوة عملهم . فقد بات التعليم اليوم ضرورة اقتصادية للشغيل . ويمكن أن يخرج الشغيل من عملية الانتاج كلياً إن لم يحصل على مستوى تدريب معين .

---

(١٥) « سيتم شراء التعليم إذا تجاوز معدل العائد المتوقع معدّل الفائدة . ولن يتم شراؤه إذا تجاوز معدل الفائدة معدل العائد » . (روبرت كامبيل وبيري ن . سيغل ، « الطلب على التعليم العالي في الولايات المتحدة ، ١٩١٩ ــ ١٩٦٤ » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، السنة ٥٧ ، العدد ٣ ، ص ٤٨٣ .

(١٦) « إنني أعامل طلبة الكليات مثل منشآت ، يتصرفون كأرباب عمل عند تخصيص وقتهم ومواردهم الأخرى في الاستثمار في أنفسهم »

(تيودور و . شولتز « الاستثمار الأمثل في التعليم الجامعي : المساواة والكفاءة » ، مجلة الاقتصاد السياسي ، السنة ٨٠ ، العدد الثالث ، القسم الثاني ، أيار (مايو) ــ حزيران (يونيه) ١٩٧٢ ، ص ٢) .

يزعم منظّرو «رأس المال البشري» ان حجم الاستثمار في التعليم يتحدد بمقدار «جاذبية» هذا الاستثمار الاقتصادية للشغيل وبمعدل «عائده الداخلي» . لكن هذا لا يصح إلا حين يمتلك كل الشغيلة ما يكفي من موارد «لشراء» تعليم من أي مستوى كان . أما الفرد الذي لا يمتلك مثل تلك الموارد فلا يستطيع شراء غير قدر من التعليم تتيحه له ظروفه المادية وظروف عائلته . وعليه فليست درجة رخية الاستثمارات في التعليم هي ما يحدد ما يتم استثماره قدر ما هي إمكانية القيام باستثمار كهذا . وهذه الامكانية تعتمد ، في آخر المطاف ، على ما يحتاجه رأس المال من قوة عمل مدربة . فحين تزداد هذه الاحتياجات يكون بوسع الشغيلة رفع مستوياتهم التعليمية . وعلى حد تعبير انجلس تمنح البرجوازية العمال «فقط القدر اللازم من التعليم لتأمين مصالح البرجوازية»[١٧] . ولاتاح للشغيلة فرص النفاذ إلى مراحل تعليم أعلى إلا حين يكون ذلك ضرورياً للعمل الاعتيادي لرأس المال الاجتماعي . وفقط حين تضطر طبقة الرأسماليين إلى الاقرار بأن حاجات معينة هي ضرورية اجتماعية تتمكن الطبقة العاملة من تلبية تلك الحاجات .

ان الانفاق التعليمي على العامل الجماعي هو من وجهة نظر الرأسمالي استثمار مدر للربح . انه انفاق يقلص القيمة الفائضة ويزيد قيمة العمل . لكن تقليص القيمة الفائضة أمر موقت يجري التعويض عنه في النهاية ، ما دامت قوة العمل الأكثر مهارة قادرة على أداء عمل أكثر تعقيداً ، وما دام الأخير ينتج قيمة فائضة أكثر من العمل البسيط[١٨] .

ولهذا السبب تكمن مصلحة أرباب العمل الاقتصادية في رفع نوعية العمل الاجير[١٩] .

يترتب على هذا كله ، ان الآلية التي تنظّم تخصيص الاستثمار في التعليم مختلفة تماماً عما يتخيل منظرو «رأس المال البشري» . ففي آخر الامر لا ينبع الحافز الاقتصادي للحصول على التعليم من أولئك الذين يشترونه أو (إذا استخدمنا التعبير الذي يطلقه منظرو رأس المال البشري» من «المستثمرين في رأس المال البشري» بل من الطبقة الرأسمالية[٢٠] والاستثمار في هذه الصناعة أو تلك ، في ظل

---

(١٧) كارل ماركس وفريدريك انجلس ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد الرابع ، ص ٤٠٧ .

(١٨) « كل عمل ذي طبيعة أعلى أو أكثر تعقيداً من العمل المتوسط هو انفاق لقوة عمل من نوع أكثر كلفة ، قوة عمل تكلّف إنتاجها وقتاً وعملاً أكثر ، وبالتالي ذات قيمة أعلى من قيمة قوة العمل البسيطة أو غير الماهرة . ولما كانت هذه القوة ذات قيمة أعلى ، فإن استهلاكها هو عمل من طراز أرقى ، عمل يخلق في فترات متساوية قيماً أعلى مما يخلق العمل غير الماهر » .

(كارل ماركس ، « رأس المال » ، المجلد الأول ، ص ١٩١ ــ ١٩٢) .

(١٩) وتفاً للاقتصادي السوفيتي ف . مارتسكيفتش بلغ معامل العمل ذي التعقيد المتوسط في الاقتصاد الأمريكي ١,٧ في أوائل الستينات أي ما يقارب ضعف القيمة التي كانت ستنتج في الساعة الواحدة لو جرى الاعتماد فقط على العمل البسيط لانتاجها . (ف . ماتسكيفتش ، المصدر السابق ، ص ١٥٨) .

(٢٠) على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار كذلك مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية وغيرها . فمن البدهي أن الصراع الطبقي للبروليتاريا في ظل الرأسمالية قوة محركة أساس في رفع المستويات التعليمية لمجمل قوة العمل .

الرأسمالية ، ينتظم وفقاً لمعدل الربح كما أن الاستثمار في التعليم يعتمد على متطلبات رأس المال الاجتماعي من قوة العمل الماهرة ، أي انه يتحدد ، في نهاية المطاف ، بحافز الرأسماليين واندفاعهم نحو تحقيق الربح . اما الاختلاف بين شكلي الاستثمار فيكمن في ان غالبية الاستثمارات في التعليم لا تتحقق على أيدي أرباب عمل أفراد ،بل من قبل الدولة الرأسمالية . من هنا فان «وجهة» التعليم للطالب نفسه يمكن أن تنظم الانفاق على التعليم الى حد معين فقط هو بالتحديد الحد الذي لا تتجاوز فيه تكاليف نوع محدد ومستوى معين من التعليم الموارد التي يستطيع العامل المستقبلي (الطالب) او عائلته تخصيصها لهذا الغرض .

ان معدل العائد لا يفسر أسباب موافقة أرباب العمل على دفع أجور أعلى للعمل الماهر . وبتركيز التحليل على عرض قوة العمل المتعلمة ، أهمل انصار مفهوم «رأس المال البشري» من الناحية العملية مسألة الطلب على قوة العمل هذه وهنا تكمن واحدة من ابرز نقاط الضعف في نظرية «رأس المال البشري» . وواقعة ان الافراد الافضل تعليماً يتسلمون دخولاً أعلى تؤخذ من جانبهم كمسلمة بدهية . ولكن من دون فهم الاثار الاقتصادية لتعليم وتدريب العاملين التي تعود على ارباب العمل ، لن يكون بوسعنا قط تفسير بنية الدخول او بنية توزيع قوة العمل نفسها حسب مستويات التعليم والمهارة . ونعتقد أن تعاليم ماركس بشأن العمل المركّب (المعقّد) يمكن أن تقدم أساساً مثمراً لتحليل هذه الظواهر الاقتصادية .

٣ــ نظرية «رأس المال البشري» والتوزيع :

لا بد من ايلاء اهتمام خاص بالجانب «التوزيعي» لنظرية «رأس المال البشري» . ففي الماضي ركز الاقتصاديون البرجوازيون على ما يسمى بالتوزيع الوظيفي ، أي توزيع الدخل حسب عوامل الانتاج وهي العمل والارض ورأس المال . واضاف مفهوم «رأس المال البشري» عاملاً رابعاً هو «رأس المال البشري» فحوّل الاهتمام الى التوزيع الشخصي للدخل .

ولتحديد مساهمة هذا العامل او ذاك في زيادة الاجور لجأ الاقتصاديون البرجوازيون الى اسلوب تحليل الانحدار(*) وغالباً ما كانت النتائج التي يتوصلون إليها غاية في التضارب والتناقض . وهكذا فان الاختلافات في المستوى التعليمي تساعد على تفسير نسبة تراوح بين ٨٪ و٧٥٪ من الاختلافات في الاجور ! وتبذل الجهود كذلك لعزل تأثيرات التعليم على الأجور عن تأثير القدرات الشخصية . ففي البداية عزا الاقتصادي الامريكي المعروف ادوارد ف . دنيسن ٤٠٪ من فوارق دخول الافراد ذوي مستويات التعليم المتفاوتة إلى تفاوت قدراتهم الشخصية[٢١] لكن الدراسات اللاحقة تميل إلى تقديم نسب أقل من ذلك في العادة . وهذه تراوح بين ١٠٪ و٢٥٪ .

---

(٢١) ادوارد ف . دنيسن « مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والبدائل المتاحة لنا »

ورقة إضافية مقدمة من لجنة التطور الاقتصادي ، نيويورك ، ١٩٧٢ ، ص ٦٩ ــ ٧٠ .

ويواجه استخدام اسلوب الارتباط المتعدد(*) مصاعب في القياس الاقتصادي(٢٢) فالعينات المستخدمة من قبل الباحثين ليست تمثيلية بصورة كافية ، و بعض مؤشراتها النوعية ليست محددة ، والنماذج نفسها تجريبية بهذا القدر او ذاك . لذا فان القيمة المعرفية لنتائجها محدودة .

في مجال التوصيات العملية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية يدعو منظرو «رأس المال البشري» إلى زيادة الانفاق على التعليم لا باعتباره استثماراً عالي المردودية فحسب ، بل بوصفه أداة كبرى لاعادة توزيع الدخل كذلك . ان الاقتصاديين البرجوازيين يقتفون خطى المربي الامريكي هوراس مان الذي وصف التعليم في القرن التاسع عشر بأنه «المساوي العظيم» بين البشر . ويرى هؤلاء ان نمو «رأس المال البشري» بسرعة تتجاوز وسائل الانتاج يؤدي إلى توزيع أكثر مساواة للدخول الشخصية

«لما كان توزيع الدخل الشخصي الناجم عن رأس المال غير البشري (أي عن الملكية المولدة للدخل) أكثر تفاوتاً بكثير من توزيع الدخل الناجم عن رأس المال البشري ، فمع ازدياد كتلة رأس المال البشري بالنسبة إلى كتلة رأس المال غير البشري ، ومع بقاء الأمور الأخرى على حالها ، سيحدث تقلص في التفاوت في توزيع الدخل الشخصي»(٢٣) .

غير أن الواقع لا يؤكد تلك الآمال . فالجدول رقم ــ٣ــ يبين توزيع الدخل النقدي تبعاً لمستوى التعليم بين الذكور البيض البالغين في الولايات المتحدة (أي لتلك الفئة من قوة العمل التي غالباً ما يجري حساب معدلات عائدها الداخلي) . وتوضح هذه الارقام حقائق مهمة خلال الفترة بين ١٩٥٠ــ١٩٧٠ . فعلى الرغم من التقلص الطفيف في التفاوت التعليمي بين الذكور خلال تلك الفترة ، ازداد التفاوت بين دخولهم النقدية . وهو ما يتعاكس مع تأكيدات منظري «رأس المال البشري» . دعونا نعود إلى مقولة العمل البسيط الماركسية لتفسير هذه الظاهرة . ان مستوى تدريب العمل البسيط يعد حداً فاصلاً حاسماً . لان تحقيق هذا المستوى هو أشبه ما يكون برخصة سماح بالانضمام إلى الجيش النظامي للعمال الأجراء ولهذا السبب فحتى لو طرأ تقلص طفيف على التفاوت حسب سنوات تعليم الفرد ، فان التفاوت في مستويات التعليم فوق هذا الحد الفاصل يبقى على حاله . من هنا فليس ثمة مبرر يدعونا إلى توقع حدوث تقلص في تفاوت الدخل .

إن النظام التعليمي نفسه في ظل الرأسمالية يولد التمييز والظلم الاجتماعي وهو أبعد ما يكون عن صفة «المساوي الأكبر» ، لانه يعد احدى قنوات نقل التفاوت من جيل إلى آخر . أما بنية الدخل فمن المتعذر تفسيرها من دون تحليل توزيع رأس المال باعتباره السبب الأصلي للتفاوت الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي ، ومن دون تحليل توازن القوى الطبقية في الفترة التاريخية محل البحث .

وفي ضوء هذا كله يمكن اعتبار نظرية «رأس المال البشري» صيغة أخرى اضافية لفكرة «تحول الرأسمالية» . وبموجب هذه النسخة الجديدة لا تعني «إعادة توليد» النظام الرأسمالي ان السلطة

---

(٢٢) ستيفن مينيت « معدل العائد على التعليم : نقد » ، أوراق أوكسفورد الاقتصادية ، السنة ١٨ ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، العدد ٣ ، ص ٢٨٩ ــ ٣٠٠ .

(٢٣) تيودور و . شولتز ، « رأس المال البشري . قضايا السياسة وفرص البحث » ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

الاقتصادية استولت عليها مرتبة اجتماعية جديدة ، هي المدراء (وفقاً لنظرية «الثورة الادارية») أو البنية التكنولوجية (وفقاً لنظرية غالبريث حول «المجتمع الصناعي الجديد») أو أن الملكية آخذة بالتشتت (كما في نظرية «الرأسمالية الشعبية») ، بل يرى انصار نظرية «رأس المال البشري» أن الرأسمالية تغير طابعها الاجتماعي مع ظهور مجموعة جديدة من الرأسماليين (مالكي «رأس المال البشري») إلى جانب مالكي وسائل الانتاج :

«... لقد اصبح العمال رأسماليين بمعنى أنهم اكتسبوا كثيراً من المعارف وعديداً من المهارات ذات القيمة الاقتصادية»[٢٤] .

جدول رقم ــ٣ــ

التعليم والدخل النقدي لدى الذكور البالغين من البيض
في الولايات المتحدة (نسب مئوية)

توزيع الذكور البيض حسب المجموعات[*]	حصة كل مجموعة من اجمالي عدد سنوات التعليم للفرد		حصة كل مجموعة من إجمالي الدخل النقدي	
	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٥٠	١٩٧٠
العليا	٣١ر١	٢٩ر٣	٤٤ر٨	٤٦ر٣
الثانية	٢٤ر٩	٢٢ر٣	٢٣ر٧	٢٥ر
الثالثة	١٩ر	٢١ر٣	١٧ر٥	١٦ر٧
الرابعة	١٦ر٤	١٦ر٤	١٠ر٩	٩ر٤
الدنيا	٨ر٦	١٠ر٧	٣ر٢	٢ر٦

* تضم كل مجموعة ٢٠٪ من اجمالي عدد الذكور البيض

المصدر : ل . ثورو «قياس المنافع الاقتصادية للتعليم» ، في كتاب «التعليم العالي وسوق العمل» ، نيويورك ، ١٩٧٤ ، ص٣٨٥ .

بتعبير آخر يزعم منظرو «رأس المال البشري» ان المجتمع الرأسمالي لم يعد يتكون من طبقتين متضادتين «البروليتاريا والبرجوازية») بل من مجموعتين من الرأسماليين تتشابهان بهذا القدر أو ذاك . وبوسع هاتين المجموعتين أن تتنافسا ، لكن مصالحهما الجوهرية متطابقة .

(٢٤) تيودور و . شولتز « القيمة الاقتصادية للتعليم » ، مطبعة جامعة كولومبيا ، نيويورك ولندن ، ١٩٦٣ ، ص ١٠ .

أما الواقع فيقول بأن المستوى التعليمي لأجمالي قوة العمل آخذ بالارتفاع ، لكن البروليتاري مايزال بروليتارياً والرأسمالي ما يزال ، بكل تأكيد ، رأسمالياً . ودخل العامل الذي يتخذ شكل الأجر هو النقيض المباشر لربح الرأسمالي ، فمصدر الاجور هو عمل العامل الشخصي ومصدر الربح هو عمل شخص آخر غير مدفوع . والفارق الوحيد الذي تجدر الاشارة إليه هو أن الهدف الرئيس للاستغلال كان بالأمس العامل غير المدرّب الذي ينجز عملاً بسيطاً في حين أنه اليوم الشغيل ذو المستوى التعليمي العالي نسبياً والذي يستطيع أداء عمل أكثر تعقيداً . والبطالة الواسعة في صفوف المختصين ذوي التعليم الجامعي التي عمت البلدان الرأسمالية في السبعينات كانت كافية لازالة الوهم حول المشاركة «المتكافئة» بين «شكلي» رأس المال المزعومين .

لقد تبلور مفهوم «رأس المال البشري» في نهاية الخمسينات حين اكتشف كثير من الاقتصاديين الغربيين التعليم بوصفه القوة الأكثر جبروتاً في قدرتها على حث التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وفي ضوء ذلك جرى تصوير الانفاق على التعليم في صورة الاستثمار الذي يغلّ آثاراً اقتصادية مباشرة . وباتت السياسة المتعلقة بقوة العمل جزءاً لا يتجزء من عناصر نشاط الدولة الرأسمالية . ويوصف التعليم أحد أدوات تنظيم الدولة الاحتكارية جرى استخدامه لتسريع النمو وتقليص البطالة وتخفيف التفاوت في الدخول .. الخ . ولعب مفهوم «رأس المال البشري» دور المصدر الايديولوجي في محاولة صياغة اجراءات ملموسة وتبريرها نظرياً .

غير أن الظروف تغيرت مع نهاية الستينات . فقد تكشفت الأمور عن أزمة عميقة عانى منها نظام التعليم البرجوازي ، وشهدت كفاءة التعليم الاقتصادية تراجعاً واضحاً ، وتباطأ تدفق الشبيبة إلى الكليات والجامعات ، وشهدت نسبة الاستثمارات في التعليم إلى الناتج القومي الاجمالي ركوداً . وأدت ظواهر الأزمة في تكوين موارد قوة العمل في البلدان الرأسمالية إلى تقويض هيبة مفهوم «رأس المال البشري» الذي تعرض للهجوم من جوانب عديدة . وكان هذا واحداً من علامات أزمة الاقتصاد البرجوازي بمجمله .

الفصل الثاني عشر

مفهوم «دقرطة رأس المال»

١ ــ مفهوم « دقرطة رأس المال » وبرامج الاحزاب الالمانية الغربية الرئيسة .
٢ ــ « دقرطة رأس المال » وسياسة الدولة .
٣ ــ « دقرطة رأس المال » والواقع .

بعد الحرب العالمية الثانية ، وحين شهدت الأزمة العامة للرأسمالية انعطافاً جديداً نحو الأسوأ ، خرج الاقتصاديون البرجوازيون بمفهوم يقول بامكانية تحويل المجتمع الرأسمالي إذا اصبح الشغيلة مالكين .

والواقع أن هذه الآراء لم تكن إلا نسخة منقحة من مفهوم «دقرطة رأس المال» القديم الذي نشأت أسسه قبل فترة طويلة تعود الى ظهور الشركات المساهمة . فقد سعت هذه الأخيرة إلى تعزيز قوتها بحشد كل الموارد النقدية الفائضة من كل قطاعات السكان . وفي أوائل القرن العشرين جرت الدعوة لنسخ مختلفة من هذا المفهوم ، بعد أن أوصى مؤتمر باريس العالمي لرجال الاعمال والصيارفة في عام ١٨٨٩ بتبني فكرة «أسهم العمال» لكن أزمة ١٩٢٩ــ١٩٣٣ أدت إلى انهيار الثقة بـ«أسهم العمال» التي انهارت أسعارها بفعل الكساد وفقد اصحابها ادخاراتهم التي جمعوها بكدّهم واستثمروها في تلك الأسهم .

خلال ربع القرن الأخير ، أخذ الاقتصاديون البرجوازيون يعيدون صقل مفاهيم «الرأسمالية الشعبية» و«دقرطة رأس المال» بشكل يجعلها تلائم التغيرات البنيوية التي طرأت على اقتصاد رأسمالية الدولة الاحتكارية واستراتيجية الأخيرة في حقل الصراع الطبقي وليست سياسة تمكين الشغيلة من الحصول على ملكيات التي يتبعها اليوم عدد من الدول الرأسمالية إلا تجربة جديدة أخرى تستلهم روح «دقرطة رأس المال» فهذا الأخير هو المكون الرئيس لمفهوم «الرأسمالية الشعبية» .

كانت جمهورية المانيا الاتحادية اكثر البلدان انسجاماً وكالاً في تطبيق هذه السياسة . ففي هذا البلد باتت افكار تحويل الرأسمالية من خلال اعادة توزيع «عادلة» للدخل القومي وتشكيل ملكية للطبقة العاملة السلاح الاساس في الترسانة الايديولوجية للبرجوازية الاحتكارية .

١ــ مفهوم «دقرطة رأس المال» وبرامج الاحزاب الالمانية الغربية الرئيسة .

طرح الاقتصاديون الالمان الغربيون المتحدثون باسم الاحزاب السياسية ورجال الاعمال واتحاداتهم ، عدة افكار فيما يتعلق بتشكيل قاعدة للملكية لدى السكان . ولا تتعدى هذه الافكار جميعاً محاولة ارساء تعليل نظري لامكانية قيام «مشاركة اجتماعية» بين العمل ورأس المال . بهدف اعاقة قيام نشاط موحد في صفوف الطبقة العاملة ونقاباتها ، واغراء الشغيلة بأن ادخاراتهم تضمن تأمين الأسلوب الأكثر واقعية لقيام المجتمع اللاطبقي .

وتم تبني عدة اجراءات لتشجيع تلك الادخارات كالحوافز والاعفاءات الضريبية المتوافقة مع قوانين حكومة المانيا الغربية بشأن تشجيع بناء المساكن الخاصة وحوافز الادخار واصدار «الأسهم الشعبية» بعد أن تمت إعادة المشاريع المملوكة من الدولة إلى القطاع الخاص ، وادخال اشكال جديدة من المشاركة في الارباح في المشاريع وإدخال ما يسمى بالاجور الاستثمارية ضمن عقود عمل العمال .

وفي الوقت نفسه يدعو الجناح اليساري من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الى فرض ضرائب أعلى على رؤوس الأموال الكبيرة بهدف ضمان توزيع أكثر عدلاً للملكية بين مختلف مراتب السكان[1] .

ويجري اطلاق الشعارات ، والتصريحات حول تكوين ملكية الشغيلة كبديل عن الهدف الذي تدعو إليه قطاعات واسعة من الشغيلة وهو تأميم الملكية الخاصة .

لقد بات مفهوم «دقرطة رأس المال» مكوّناً أساسياً لنظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي» التي تلعب دوراً محورياً ، كما أشرنا في فصل سابق ، في البرنامج الاقتصادي للاتحاد الديمقراطي المسيحي ، وهو الحزب القائد للاحتكارات في المانيا الغربية . وفكرة ملكية الشعب ومساهمة العمال الاجراء في رأس المال المنتج هي احدى الفقرات الرئيسة في برنامج الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تم اقراره عام ١٩٦٨ . وقد أولى البرنامج أهمية خاصة للاجور الاستثمارية التي تعني استثمار جزء من زيادات الأجور ، لكن الطبقة العاملة لا تملك حق استخدام تلك الحصة خلال فترة عدة سنوات.

يعتبر الاقتصاديون البرجوازيون وقادة النقابات اليمينيون (مثل فرتز برغباشر وجورج ليبر وغوتفريد بومباخ) الأجور الاستثمارية الشكل الأكثر كفاءة للادخار الاجباري ووسيلة لمكافحة التضخم . وبوسع تنظيم معدلات الأجور الاستثمارية ، وفقاً لهؤلاء ، ان يصبح اداة اضافية في سياسة بث الاستقرار الاقتصادي ، إذ يعتقدون أن وسيلة كبح «حلزون الأسعار ــ الاجور» (زيادة الاسعار التي تعقبها زيادة الاجور وهكذا) تكمن في دفع حصة من أجور العمال الأجراء في شكل لا يستطيعون معه استهلاك الاجور بل يجري الحفاظ عليها كملكية لهم ويؤكدون على أن القضية كلها تكمن في ادخار الزيادات

---

(١) إن الطريق الأكثر منطقيه لزيادة حصة الشغيلة الفعلية في الدخل القومي وثروة البلاد يمر عبر رفع الأجور وتخفيض الأرباح ، لاسيما وأن سياسة الدولة البرجوازية في ميدان الدخل تتيح لها معالجة هذه القضايا على المستوى الوطني . ومع هذا فإن أياً من برامج الأحزاب لا يثير احتمالاً كهذا .

المتحققة في الاجور لا في استهلاكها . وهكذا يزعمون بان توزيع الدخل سيتغير ، بناء على ذلك ، لصالح الشغيلة ما دامت زيادات الأجور لا ترتّب زيادة مقابلة في الطلب الاستهلاكي ولا يستطيع أرباب العمل بالتالي تحميل المستهلكين عبء ارتفاع التكاليف ، من خلال رفعهم اسعار منتجاتهم . ذلك هو مضمون الفكرة التي تفسر التضخم بزيادة الاجور ، أي تفسره بطريقة موجّهة ضد حركة الطبقة العاملة .

كان للمناورات الاجتماعية التي تمارسها الاحزاب البرجوازية في جمهورية المانيا الاتحادية وتدعمها قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي تأثيرها القاطع على المركز النقابي الالماني الغربي (اتحاد نقابات عمال المانيا الغربية) . ويتجلى هذا من المقارنة التالية : في عام ١٩٤٩ ابرز برنامج الاتحاد الطبيعة المعادية للمجتمع لاقتصاد السوق ودعا الى تأميم الصناعات الرئيسة . وما إن حلت اوائل الستينات حتى اعلن الاتحاد تخليه النهائي عن تلك المواقف وعوض تأميم الصناعات الرئيسة دعا برنامجه المقر في عام ١٩٦٣ إلى تكوين ملكية في صفوف العمال الأجراء .

في عام ١٩٧١ أصدر المجلس المركزي للاتحاد موضوعات ، عن تكوين الملكية ، يحث فيها كل المشاريع التي تحقق معدل دخل معين على تخصيص حصة من ارباحها لاصدار سندات باسم صناديق مالية لا مركزية وغير متنافسة . وتقوم هذه الصناديق بدورها باصدار شهادات لصالح عمال المصانع والمكاتب والموظفين الحكوميين الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي ٢٤ الف مارك المانى غربي (ولارباب العوائل الذين لا تتجاوز دخولهم ٤٨ الف مارك) . وينبغي للصندوق أن يدار من قبل حاملي تلك الشهادات وأن يأخذ بنظر الاعتبار مصالح الدولة .

قوبلت الموضوعات بمعارضة ومقاومة في داخل الاتحاد . وابرز قادة النقابات التقدميون ايمانهم بأن الاسلوب الأساس لرفع حصة العمال الاجراء من الناتج الاجتماعي يتمثل في اتباع سياسة اجور صارمة . ورفضوا تكوين الملكية على حساب زيادة الاجور ، واشاروا إلى أن المركز الاجتماعي للعمال الاجراء لا يمكن أن يتغير بصورة جذرية نتيجة اجراءات تكوين الملكية ، إذ لا تزال وسائل الانتاج بيد الرأسماليين وهذا ما يقيد الامكانات المتاحة للنقابات في الصراع من أجل ضمان اجور أعلى عند توقيع عقود الأجور أو الاستخدام . أضف إلى ذلك أن أرباب العمل يستغلون مساهمة العمال في وسائل الانتاج عبر الصناديق كحجة لمنع مطالبتهم بالمساهمة في الادارة .

وفي عام ١٩٧٣ وافقت اللجنة الاتحادية للاتحاد ، بأغلبية طفيفة ، على النموذج المشار اليه لتكوين الملكية .

ووقع معظم العمال الالمان الغربيين على عقود اجور تنص على الدفع وفق نظام تكوين الملكية . وهذه العقود تصاغ وتخضع لتحكم ارباب العمل من حيث المبدأ . وفي ظل ظروف كهذه تجد نقابات العمال ان من الصعوبة بمكان تأمين زيادات في الاجور الحقيقية .

كان إدخال مفاهيم «دقرطة رأس المال» الى برامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي ذات تأثير بالغ

على اتجاهات نقابات العمال . فقد جرى تبني المفهوم في برنامج الحزب الذي أقره المؤتمر المنعقد في غودسبرغ ؛ ويدعو هذا البرنامج ، في الواقع ، إلى تقديم ضمانات لحماية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، انطلاقاً من زعم افتراضي بامكانية انجاز التحولات الاشتراكية عبر المشاركة والتعاون في الادارة والتحكم بالنشاط الاقتصادي للمنشآت .

وهكذا ، فبعد نبذ الاطروحات الماركسية بشأن الملكية تبنت قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي أخيراً مسلّمات الاقتصاد السياسي البرجوازي . ويتضح التقارب الايديولوجي بين الاشتراكية الديمقراطية والاحزاب البرجوازية من واقعة أن تسلم قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي للحكم جعلتهم لا يواصلون تنفيذ سياسة تحالف الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي بشأن «تشتيت» الملكية فحسب ، بل أنهم باتوا يعتبرون هذه السياسة هدفاً من أهداف سياستهم الاقتصادية . إذ يسعى كل من الطرفين ، بطريقته الخاصة ، إلى أن ينشر بين الجماهير افكار «الرأسمالية الشعبية» من خلال «التشجيع المعتدل» للادخار و«تشتيت» الملكية .

ان نموذج الاشتراكيين الديمقراطيين لتكوين الملكية بين العمال الاجراء ينص على مساهمتهم في الارباح التي يحققها أرباب العمل . ولقضية المساهمة في الارباح تاريخ طويل . فمنذ عام ١٨٧٤ خرج «الاتحاد الالماني للسياسة الاجتماعية» ، الذي حشد جملة من الاقتصاديين البرجوازيين الألمان بهدف صياغة وسائل «للسياسة الاجتماعية» ، بفكرة تدعو إلى مساهمة العمال في ارباح أرباب العمل . وحظيت هذه الدعوة بدعم منظر الاقتصاد السياسي البرجوازي الشهير جون ستيورات مل الذي اعتقد بأن مثل هذه المساهمة ليست مفيدة للعمال فحسب ، بل انها تساعد على تطوير المجتمع من حيث جوانبها الاجتماعية .

لماذا لم يجر طرح قضايا صيغت لأول مرة قبل اكثر من قرن إلا اليوم على جدول اعمال السياسة الاقتصادية للدولة البرجوازية ؟

يكمن الجواب في ظروف إعادة الانتاج الرأسمالي التي تغيرت تحت تأثير المعسكر الاشتراكي الجبار ، والنشاط المتنامي للطبقة العاملة المنظّمة في البلدان الرأسمالية في مواجهة الرأسمالية .

ولهذا تقرّ السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية الآن فقط بمساهمة العمال في الارباح بعد أن ظلت الفكرة في اطار النظرية فقط طوال هذه الفترة . وهذا يبين قبل كل شيء ان الدفاع الايديولوجي للمجتمع الرأسمالي يستدعي تقديم «تنازلات» مادية محددة من جانب رأس المال الاحتكاري ، تصل إلى حد اشراك العمال في الارباح لأول مرة ، غير أن الواقع يدل على ان فكرة «التشتيت» الواسع للملكية تصطدم بهدف الانتاج الرأسمالي الذي يحصر تنفيذها العملي ويقيده ضمن أطر ضيقة . من هنا كان الاقتصاديون البرجوازيون ، المجبرون على طرح خطط مساهمة العمال في رأس المال ، يبذلون في الوقت نفسه أقصى ما يستطيعون من جهد لضمان ألّا تؤثر هذه المساهمة على مصالح رأس المال الاحتكاري ،

وألا تتجاوز هذه «التنازلات» الحد الادنى الضروري اللازم لتبرير الديماغوجيا الاجتماعية التي تكمن وراء تلك التنازلات .

٢ــ «دقرطة رأس المال» وسياسة الدولة

حتى اواسط الستينات اتخذت الحكومة الالمانية الغربية عدداً من الاجراءات في نطاق «دقرطة رأس المال» لكنها لم تأخذ بنظر الاعتبار حتى الكفاءة الاقتصادية لتلك الاجراءات وعلاقتها بالاطار العام للسياسة الاقتصادية . فالاجراء الأكثر أهمية في إطار «تشتيت» الملكية إنما تمثل في الحملة لاعادة مشاريع الدولة الصناعية إلى القطاع الخاص من خلال إصدار ما أسمي بـ«أسهم الشعب» . وقد اقتنص هذه الفكرة كثير من الاقتصاديين والسياسيين والقادة النقابيين البرجوازيين المنتمين الى اتجاهات مختلفة فوجهوا دعاياتهم للدفاع عن «أسهم الشعب» باعتبارها وسيلة تحقيق «نشر» واسع للملكية وسائل الانتاج ، وطريق بلوغ مرحلة جديدة في «اقتصاد السوق الاجتماعي» واسلوب حل التضاد بين العمل ورأس المال . وتتلخص الفكرة التبريرية الكامنة وراء الحملة في أن الانتشار الواسع «لأسهم الشعب» سيتيح إمكانية اقتلاع افكار الصراع الطبقي من أذهان الشعب ، واقناعه بألا ضرورة لتحقيق الملكية الجماعية والاشتراكية .

وعلى أساس هذا التوجه جرى تحويل ثلاثة مشاريع صناعية تابعة للدولة الى ملكية جزئية للقطاع الخاص ، في عملية استمرت بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٥ . وهذه المشاريع هي : بروساغ وفولكسفاكن وفيبا . إذ زيد الرأس الجامد لكل من هذه الشركات على التوالي من ٧٥ مليون مارك الماني إلى ١٠٥ ملايين للمشروع الأول ، ومن ٤٥٠ مليون مارك إلى ٨٢٥ مليوناً للثاني ومن ٣٠٠ مليون مارك إلى ٦٠٠ مليون للثالث . وبيعت حصص تعادل ٧٨٪ من رأس المال الجامد للمؤسسة الأولى و٦٤٪ منه للمؤسسة الثانية و٦٠٪ للثالثة في شكل «أسهم شعبية» وجرى اصدار الأسهم بقيمة ١٠٠ مليون مارك الماني . وكان يحق للاشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم حداً معيناً شراء الأسهم بشروط ميسّرة ، وبأسعار تعادل ما أسمي آنذاك المعدل الاجتماعي[٢] .

ان الخطوات التي جرى اتخاذها لتحقيق الغايات الايديولوجية الكامنة وراء اعادة مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص لم تؤثر على المصالح الاقتصادية لرأس المال الاحتكاري . فقد وفرت «الأسهم الشعبية» لمشاريع الدولة أموالاً إضافية للاستثمار ، لكنها لم تغير موقع تلك المشاريع في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية . فمن أجل شراء «أسهم الشعب» كان الافراد يستخدمون ما يتوافر لديهم من نقد سائل أو إدخارات (وفي هذه الحالة لم يكن الشراء غير تغيير في شكل الادخار) أو كانوا يلجأون الى تقليص استهلاكهم لكي يستفيدوا من الشروط الميسّرة لبيع الأسهم . ولكن لم تحدث «دقرطة لرأس

(٢) « أيمكن توزيع الدخل توزيعاً عادلاً » ، إصدار دار نشر د. كلاوس بولز وفلهلم غولدمان ، ميونيخ ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٠ .

المال» . ولم يترتب على واقعة شراء العامل سهمين أو ثلاثة حصول زيادة ملموسة في داخل العائلة جراء تسلم الفوائد محل الأسهم . والفائدة الحقيقية الوحيدة المترتبة على إعادة مشاريع الدولة الى القطاع الخاص ، تتمثل في أن «أسهم الشعب» ساعدت على الحصول على رؤوس اموال إضافية عبر تعبئة ادخارات العمال ، كما كان لها فائدة كبيرة في الميدان الدعائي .

وخلال الستينات انتقل التركيز في ميدان تكوين ملكية للشغيلة من اعادة مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص إلى سياسة تشجيع الادخارات والاجور الاستثمارية ومختلف اشكال المساهمة في الأرباح .

كانت حكومة المانيا الغربية تتبع سياسة تشجيع الادخار على امتداد الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية وكانت الغاية الأساس من هذه السياسة في البدء تدعيم سوق رأس المال . ولكن مع انتهاء حملة تسليم مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص ، وعدم تحقيقها لشعار «الرأسمالية الشعبية» التي وعدوا الشغيلة بها ، أخذت الدولة تصور الجهود الرامية لتعبئة إدخارات العاملين كسياسة ترمي إلى «دقرطة رأس المال» ففي ظل الثورة العلمية التقنية بات رأس المال الاحتكاري في أمسّ الحاجة إلى استغلال ادخارات جماهير الشعب الواسعة . وتركزت توصيات الاقتصاديين البرجوازيين على تبني اجراءات لتشجيع هذه الادخارات باعتبارها أساس سياسة «نشر» الملكية . ولما كان الشرط الرئيس لتشجيع الادخارات هو إغلاق الحسابات المصرفية لمدة تراوح بين خمس سنوات وسبع سنوات ، فقد ظهر نوع جديد من الملكية يتقيد بموجبه حق المالك في استخدام ملكيته ، في حين يمتلك رأس المال الاحتكاري حرية استخدام تلك الملكية بالطريقة التي يختار .

يتعكز شعار ما يسمى بالتوزيع العادل للدخل والملكية على فكرة يعتنقها كثير من الاقتصاديين البرجوازيين مفادها ضرورة تحويل الاستهلاك الجماهيري الى استثمار جماهيري .

وخلال عامي ١٩٦١ و١٩٦٥ أقرت الحكومة القانونين الأول والثاني لتشجيع تكوين ملكية العمال الأجراء . واتاح هذان القانونان المجال لتقديم اعفاءات ضريبية تشمل الادخارات الطوعية من جانب الشغيلة ، كما تضمنت مواداً تشجع قيام أرباب العمل بدفع مبالغ تساهم في تكوين تلك الملكية . وكان هدف هذين القانونين زج أرباب العمل في عملية تكوين ملكية الشغيلة حرصاً على تعزيز البعد الاجتماعي لفكرة «دقرطة رأس المال» الهادفة الى إحلال «شراكة» العامل والرأسمالي محل الصراع الطبقي .

لكن القانون الأول لم يخرج بنتائج ملموسة طوال خمس سنوات . إذ لم يتجه أكثر من ٣٨٠ الف عامل الى الاستفادة من مزاياه .

أما القانون الثاني فقد وسع بدرجة ملموسة نطاق الاشخاص الذين يشجّعهم على الادخار ، اذ شمل الموظفين الحكوميين والمحامين والجنود وافراد عوائل هؤلاء غير العاملين . وكان أرباب العمل ، حتى إقرار ذلك القانون ،يدفعون مقابل تكوين الملكية على أساس العقود والاتفاقيات الفردية التي يبرمونها مع العمال في إطار المشروع . ولكن ابتداء من عام ١٩٦٥ باتت الادخارات التي يجري تشجيعها تتحدد

كذلك في اتفاقيات الاجور . ان الطبقة العاملة التي تمثلها نقاباتها في النضال من أجل تحقيق مصالحها الحيوية عند توقيع اتفاقيات الأجور ، تواجه تحالفاً بين رأس المال الاحتكاري والدولة . وقد باتت مسألة تكوين ملكية للشغيلة اداة رئيسة في سياسة الدخول التي تتبناها الدولة البرجوازية .

بموجب القانون الثاني كانت حصة الدخل المتجهة لتكوين الملكية تخضع في البداية إلى ضريبة مقدارها ٨٪ ، لكن هذه الحصة اعفيت فيما بعد من كل الضرائب . وكان هذا أمراً شديد الايجابية لذوي الدخول العالية إذ تصل معدلات الضريبة على دخول هؤلاء إلى ٥٪ ، أما ذوو الدخول الواطئة فلم يكن التعديل ذا أهمية تذكر لهم . وفي المشاريع التي لا يتجاوز عدد مستخدميها ٥٠ شخصاً كانت هناك امكانية لاقتطاع المبالغ المدفوعة للعمال لتكوين ملكية لهم ، من الارباح الخاضعة للضريبة ، ضمن حدود معينة .

على أن تلك الاجراءات جميعاً لم تترك اثراً يذكر على توزيع الملكية في المانيا الغربية إذ لم يستفد من المنافع التي وفرها القانون إلا قطاع مرتفع الدخل من السكان . ولم تحقق ادخارات العوائل ذات الدخل الواطىء زيادة ذات بال طوال الفترة ١٩٥٥ــ١٩٦٩ .

ان اشكال «دقرطة رأس المال» التي جرى تطبيقها حتى الستينات ، مثل «الملكية المشتركة» للمشاريع وأسهم «العمال» و«الشعب» و«جهاز المؤسسة» و«مساهمة العمال في الارباح» مست قطاعاً شديد الضآلة من الشغيلة وولدت نتائج لا تكاد تذكر . ومارست حفنة من المشاريع الكبرى سياسة «نشر» الملكية بصورة مستقلة ، لكن هذه تركت تأثيراً شديد التواضع على إعادة انتاج رأس المال .

غير أن النصف الثاني من الستينات شهد بعض التغيرات المهمة في ايديولوجيا «الرأسمالية الشعبية» وفي السياسة الاقتصادية . لقد اجمع الاقتصاديون البرجوازيون على الاعلان بان فترة إعادة اعمار جمهورية المانيا الاتحادية قد انتهت.وفور انطلاقهم لتلخيص نتائج «المعجزة الاقتصادية» اصيبت البلاد بازمة اقتصادية دللت على ان الاقتصاد الالماني الغربي خاضع لقوانين الانتاج الرأسمالي بكل تناقضاته وثبت هذا بيانياً من خلال نتائج مسح توزيع الملكية الذي اجري هناك عام ١٩٦٦ . ولهذا السبب شرعت الدولة بشن حملة واسعة لـ «نشر الملكية» وجاء قرار الدولة هذا بهدف تجنب تفاقم النزاعات الاجتماعية ومنذ ذلك الحين أخذت الدولة تلعب دوراً متزايد الأهمية في اجراءات تكوين الملكية ، وباتت سياسة تكوين ملكية لدى قطاعات واسعة من السكان تحتل موقعاً قيادياً في تنظيم الدولة الاحتكارية للعمليات الاجتماعية ويمثل تكوين الملكية ميداناً مستقلاً اليوم في سياسة الدولة الاقتصادية ، إذ أخذت الدولة البرجوازية تحتل موقع «الوسيط» بين من تسميهم الشركاء الاجتماعيين (أي رأس المال الاحتكاري والطبقة العاملة ممثلة بنقاباتها) في عملية تنظيم تكوين ملكية الشغيلة وصارت وسائل ممارسة النفوذ الايديولوجي على الطبقة العاملة تتحدد في مجرى ما يسمى بالعمل المنسّق الذي

ينخرط فيه اتحاد نقابات عمال المانيا الغربية الذي تسعى الدولة إلى الحد من نشاطه من خلال تحميله مسؤولية نتائج سياستها الاقتصادية .

ان حجم واشكال سياسة تكوين الملكية المتبعة منذ أواخر الستينات حولت هذه العملية إلى مادة لتنظيم الدولة الاحتكارية ، تعكس المشاكل الايديولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي تجابهها الفكرة الاصلاحية الرامية إلى دمج الطبقة العاملة في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية .

وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن تطبيق مفهوم «دقرطة رأس المال» قد دخل مرحلة جديدة نظراً للاعتبارات التالية :

أولاً ، تفاقم التناقض الأساس للرأسمالية الذي يتجلى في توزيع شديد التباين للدخل والثروة . لقد بلغ هذا التفاوت درجة من العمق والخطورة الاجتماعية استدعت تدخل الدولة في توزيع الدخل والثروة للتظاهر على الأقل بأنها تحمي مصالح الفئات الأكثر فقراً من السكان بهدف منع حدوث انفجار اجتماعي .

ثانياً ، الخطوات الملموسة التي جرى اتباعها لتكوين ملكية الشغيلة على نطاق أوسع مما تتطلب المزيد من الانفاق لا من جانب أرباب العمل فحسب بل من جانب الدولة كذلك .

ثالثاً ، تبني منظومة الاهداف التي تتوخاها الدولة في سياستها الاقتصادية لمسألة التوزيع الأكثر عدلاً للدخل والملكية .

وعليه فقد اصبح مفهوم «دقرطة رأس المال» الاصلاحي الاجتماعي مهمة من مهمات سياسة الدولة الاقتصادية التي تنفذها الدولة بتحالف وثيق مع رأس المال الاحتكاري ضمن إطار سياسة الدخل وبوصفها مجموعة اجراءات يجري تنفيذها في مرحلة تكوين الدخل .

فلم يعد بالامكان تخفيف النزاعات الاجتماعية اعتماداً على اجراءات اجتماعية ــ سيكولوجية جوفاء أو على وسائل غير فعالة مثل إصدار «أسهم الشعب» . وتبلغ سياسة الدولة لتكوين ملكية الشغيلة حداً من الاتساع تؤثر معه على مجمل آلية إعادة الانتاج وتغدو موضوعاً لتنظيم الدولة الاحتكارية .

والمرحلة الجديدة من تنفيذ مفهوم «دقرطة رأس المال» الاصلاحي الاجتماعي لم تغير مضمون هذا المفهوم . فالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ما تزال على حالها ولا يزال الهدف حماية مصالح رأس المال الاحتكاري . ولكن نظراً للظروف المتغيرة التي لا بد أن يعيش في ظلها النظام الرأسمالي ونظراً لحاجته الملحة إلى التكيف مع تلك التغيرات ، توجب أن يلعب هذا المفهوم الاصلاحي الاجتماعي القديم دوراً جديداً كلياً يتلاءم ورأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة . والحملة الايديولوجية الرامية إلى تكوين ملكية للجماهير ينص عليها القانون وتشجعها الدولة .

في هذه المرحلة الجديدة تم اتخاذ خطوات عملية في هذا الميدان باقرار القانون الثالث حول تكوين الملكية . ومن بين تلك الخطوات اجراءات زج غالبية العمال لابرام اتفاقيات تنص على مدفوعات خاصة

يقدمها ارباب العمل لتكوين ملكية للعمال ، وصياغة واقرار خطة حكومية لتكوين ملكية بين فئات واسعة من السكان .

ان القانون الثالث الذي تم تشريعه عام ١٩٧٠ يخطط لاحداث زيادة ملموسة في الادخارات المخصصة لتكوين الملكية بالمقارنة مع الادخارات التقليدية . وفي عام ١٩٧١ استفاد ١٧ مليون عامل أجير من المزايا التي يوفرها هذا القانون (بالمقارنة مع مليون عامل فقط عام ١٩٦٩) وارتفعت الادخارات في ذلك العام بمقدار عشرة الاف مليون مارك ألماني غربي ، فيما بلغت الحوافز والمزايا الضريبية ألفي مليون مارك . وتسلم ما يقارب ١٣٫٤ مليون عامل أجير مدفوعات من أرباب عملهم ضمن بنود تكوين الملكية . وبلغت ادخارات تكوين الملكية للشخص الواحد عام ١٩٧١ متوسطاً قدره ٤٦٥ مارك الماني .

في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ صادق الحزبان الاشتراكي الديمقراطي والديمقراطي الحر على المواد الاساسية لمسودة قانون مطروح على البرلمان (البوندستاغ) حول المساهمة في رأس المال الجامد ؛ وهذا القانون وثيقة تنظم مساهمة الجماهير في نمو رأس المال الجامد في المشاريع .

وبموجب هذه الخطة لا يمتلك الشغيلة رأسمال مشاريع محددة ، بل يمتلكون أسهماً في صناديق تقام من ارباح المشاريع الكبرى . وهكذا يجري رفع «المشاركة الاجتماعية» من مستوى المشاريع المنفردة الى مستوى الطبقة ككل . ويجري تطعيم الفكرة البرجوازية حول توفير مصلحة للعامل في نمو المشروع الذي يعمل به بفكرة توفير مصلحة للطبقة العاملة في نمو الاقتصاد الرأسمالي .

ولقد تعرضت الخطة التي اقترحها التحالف الحاكم الى انتقادات حادة من جانب قادة نقابيين بارزين اشاروا بدقة إلى ان الطبقة العاملة لن تربح شيئاً من تنفيذها . فتحويل عمال المصانع والمكاتب إلى «مالكين شركاء» لرأس المال المنتج لن يمنحهم الحق في المساهمة في الادارة والمساهمة في صندوق رأس المال بمبلغ ٢١٢ مارك الماني سنوياً سيترك تأثيراً واحداً هو إعاقة نضال العمال من اجل الحصول على أجر أعلى عند توقيع اتفاقيات الاجور مع أرباب العمل . ومهما كان مبلغ مساهمة العامل صغيراً ، فاذا اخذنا بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة فان حقيقة حرمان العامل من الاستفادة من هذا المبلغ لمدة سبع سنوات تعني انخفاضاً سريعاً في قيمة ادخاراته وكما أن حيازة بضعة اسهم لا تحول العامل إلى رأسمالي ولا تمنحه حق المساهمة في اتخاذ القرارات في المؤسسة ، فان لقب الملكية سواء اتخذ شكل شهادات استثمار أو سندات أو أسهماً قليلة توزعها الصناديق ، لن يمنع الرأسماليين من التحكم بوسائل الانتاج . ومع أن تنفيذ هذه الخطة قد ينطوي على زيادة معينة في ادخارات الشغيلة إلا أنه عاجز عن تأمين توزيع أكثر عدلاً للملكية في نهاية المطاف .

من جهة أخرى ، ليست «التضحيات» المادية المترتبة على أرباب العمل بالضخامة التي تبدو عليها للوهلة الاولى والتي تصوّرها الخطة ، ناهيك عن أن الأمر لا يتعدى إعادة حصة صغيرة مما يعود الى الطبقة العاملة حقاً إليها . و من أجل منع العامل الأجير من «تبذير» ملكيته ، تنص كل الخطط على

وجود فترات زمنية طويلة لا يحق «للمالك» خلالها استخدام مدخراته ، في حين يستطيع أرباب العمل التصرف بها كاستثمارات . وفي حالة الاجور الاستثمارية يجري استخدام حصة من الاجور المدفوعة للعاملين في المشروع للغرض ذاته .

وتمتلك الاحتكارات امكانيات واسعة للتعويض عن مدفوعات تكوين الملكية سواء باللجوء الى الاسعار الاحتكارية أو الى سياسة الدولة الضريبية . صحيح ان الشروط الايجابية التي يساهم العمل بموجبها في حملة تكوين الملكية لا تستبعد ذهاب حصة من الارباح الى الشغيلة ، لكن رأس المال الاحتكاري ملزم بتحمل نفقات كهذه بهدف تحقيق أقصى ربح في ظل الشروط الجديدة لاعادة انتاج رأس المال .

ان خطط تكوين ملكية للشغيلة مصممة للأمد البعيد وأي تغيير في توزيع الملكية هو عملية آجلة . وسيتطلب الأمر زمناً لكي تؤكد الممارسة قيمة فكرة «نشر» الملكية . ولكن مثلما كان الحال بالنسبة لكل الافكار الاصلاحية السابقة ، فان رأس المال الاحتكاري سيكون قادراً على استغلال انتشار الاوهام البرجوازية الصغيرة للمضي في هجومه على مصالح الطبقة العاملة .

٣ـ «دقرطة رأس المال» والواقع :

منذ نهاية الحرب الثانية ظل تشجيع تراكم رأس المال بشتى الوسائل ، واحداً من المهمات الرئيسة لنشاط الدولة الاقتصادي في جمهورية المانيا الاتحادية . في هذا الاتجاه اتبعت الدولة سياسات عدة ابتداء من الأصلاح النقدي عام ١٩٤٩ الذي حرم قطاعات واسعة من السكان من مدخراتهم وانتهاءاً بسياسات الأجور التي تلبي مصالح الاحتكارات .

وفي الوقت نفسه تم تطبيق عدد واسع من الاجراءات الضريبية والسياسات المتعلقة بالاندثارات الرأسمالية والسياسات الائتمانية والنقدية . وكان حصيلة ذلك كله تركز في الملكية لا سابق له في أيدي رأس المال الاحتكاري على حساب خزينة الدولة ، أي بالدرجة الأولى ، على حساب الضرائب التي يدفعها الشغيلة .

وفي مجال التوزيع بذلت الاحتكارات والدولة اقصى جهودهما لتقليص حصة الشغيلة من الثروة التي صنعوها بأنفسهم إلى الحد الادنى . فالاستغلال المسلط من جانب أرباب العمل والضرائب على الأجور والأسعار العالية ، ساهمت كلها في تقليص الحصة النسبية للشغيلة في الدخل القومي وفي تركز الثروة في أيدي حفنة من الأثرياء . وليس تاريخ السياسة الاقتصادية لالمانيا الغربية غير تاريخ إعادة تكوين الثروات القديمة وتكوين ثروات ضخمة جديدة .

فخلال فترة ما بعد الحرب تركز ما يقارب ثلاثة أرباع مجموع الثروة الخاصة في أيدي أرباب العمل وغير الشغيلة . في حين حصل مجموع العمال الأجراء والمتقاعدين على ربع الثروة . ووفقاً لمعطيات اوردها

ولهلم كريله كان هناك ١٤ الف مليونير في المانيا الغربية عام ١٩٦٠ ، ارتفع عددهم الى عشرين ألف عام ١٩٦٩[٣] .

أما نشاطات الدولة التي يقول المذهب الليبرالي الجديد انها تهدف إلى القضاء على الظلم الاجتماعي الناجم عن اقتصاد السوق ، فلم تؤدي إلى غير تعزيز سطوة الاحتكارات . وكان الغرض من الضجيج الصاخب حول «المعجزة الاقتصادية» التغطية على تركز غالبية الطاقات الانتاجية في البلاد في أيدي اقلية ضئيلة . لقد دفع الشغيلة وجمهرة المستهلكين ثمن «المعجزة الاقتصادية» . وفي هذا الصدد كتب الاقتصادي الليبرالي الألماني الغربي برونو غلايتزه .

«لم يكن ثمة مثل هذا العدد من المليونيين في المانيا قط ، ولم يحدث من قبل أن تركز هذا القدر الهائل من المليارات في أيدي أقلية»[٤] .

وعند تمويل استثمارات الدولة الهائلة من الميزانية ، التي تتكون إلى حد كبير من الضرائب على الأجور ، تدخل الدولة دخول الشغيلة المكتسبة في تداول رأس المال الاجتماعي . ويمكن النظر إلى سياسة تكوين ملكية الشغيلة بوصفها تعميقاً إضافياً لهذه العملية ، كاندفاع من جانب رأس المال الاحتكاري لاستخدام قدر متزايد من دخول الشغيلة في الانتاج بهدف تعظيم الربح ، تاركاً مالكي تلك الدخول في موقع العمال الأجراء المضطرين لبيع قوة عملهم . وبفضل سياسة الادخار الاجباري هذه لم تعد صناديق الاجور مصدراً للطلب الفعال فحسب ، بل مصدراً للاستثمارات الى حد كبير كذلك .

في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية يتطلب ضمان سيطرة طغمة مالية على وسائل الانتاج فعلياً وجود كتلة صغيرة متحكمة من الأسهم . وكلما اتسع نطاق تشتيت الأسهم قل العدد اللازم من الأسهم لضمان مثل هذا التحكم . فمن البدهي ان رأس المال الاحتكاري كانت له اليد العليا في الاقتصاد في مجرى الصراع ضد صغار مالكي وسائل الانتاج . وثمة وهم إضافي يجري بثّه اليوم مفاده أن العمال انفسهم يتحولون بفضل رأس المال الاحتكاري إلى مالكين لرأس المال الفعلي . غير أن الواقع يدل على أن «دقرطة رأس المال» هي الشكل الأكثر تستراً ودهاء لزج مدخرات العمال في عملية التراكم الرأسمالي .

وأيا كان الاسلوب الذي تتخذه سياسة تشجيع الشغيلة على تكوين الملكية في جمهورية المانيا الاتحادية (الحوافز الضريبية أو «الاسهم الشعبية» أو المشاركة في رأس المال او الاجور الاستثمارية أو اشكال الادخار الأخرى التي تساعد على التحويل المزعوم للمجتمع الرأسمالي القائم إلى «رأسمالية شعبية») فان هذه موجهة بالدرجة الاولى لخدمة مصالح رأس المال الاحتكاري الذي يأمل ان تساعده هذه السياسة على مقاومة النزعات المعادية للامبريالية في صفوف الطبقة العاملة .

---

(٣) مايكل يونغبلت ، « الأثرياء وما فوق الأثرياء في ألمانيا » ، منشورات هوفمان وكامبه ، ١٩٧١ ، ص ٥١ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٩ (المقصود بألمانيا هنا جمهورية ألمانيا الاتحادية) .

ولم تؤد هذه السياسة الى حدوث أي تغير ملموس في علاقات الملكية السائدة في ألمانيا الغربية . ففي عام ١٩٦٠ كان ٧ر١٪ من العوائل يمتلك ٧٠٪ من رأس المال الانتاجي في البلاد ، وفي عام ١٩٦٦ ارتفعت حصتها إلى ٥ر٧٣٪ الأمر الذي يدل على تعاظم التباين في توزيع الملكية .

ويؤدي تركز الملكية في أيدي الأقلية كذلك إلى توزيع متفاوت للدخل . ففي عام ١٩٦٥ كانت حصة ٤٪ من دافعي الضرائب الذين يزيد دخلهم السنوي على ٢٥ الف مارك المانى غربي ربع الدخل القومي كله ، في حين تسلم ٨١٪ من دافعي الضرائب الذين تقل دخولهم السنوية عن ١٢ الف مارك المانى غربي حوالى نصف الدخل القومي . وخلال الفترة اللاحقة طرأ تغير ملموس في توزيع الدخل لصالح مالكي الثروات الكبار في حين انخفضت الحصة النسبية للعمال الاجراء من الدخل القومي(٥) وهذا كله ناتج عن التوزيع الشديد التفاوت لملكية وسائل الانتاج التي يتيح تركزها في أيدي حفنة من المالكين استحواذ الاخيرين على حصة متعاظمة من الدخل القومي .

اضطر حتى اقتصاديون برجوازيون الى الاقرار بأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تحدد توزيع الدخل الذي يقود الى المزيد من تركز الملكية . وقد توصل أبرز المختصين الألمان الغربيين في موضوع الملكية كارل فوهل ومانفريد فاغنر ولبو كوفالسكي إلى الاستنتاج التالي :

«لما كانت الدخول الدنيا قد تم استثمارها بالكامل تقريباً ، في حين ما يزال جزء كبير من الدخول العليا عاطلاً ، ولما كانت الدخول العليا تتكون من الارباح والفوائد الى حد كبير ، أي من دخول ناجمة عن الملكية ، فان معظم الثروة القومية المتولدة حديثاً ستذهب حتماً إلى ذوي الملكيات (كل من يملك يُعطى)»(٦) .

ربما أدت اجراءات الدولة لتكوين ملكية الشغيلة إلى زيادة حصة الأسر من حقوق ملكية رأس المال الوهمي . لكن رأس المال الحقيقي سيبقى ، من دون شك ، تحت سيطرة الاحتكارات الكبيرة . ومع هذا فعلى المرء أن يأخذ بعين الاعتبار مشروع قانون المساهمة في رأس المال الجامد باعتباره الرد البرجوازي الاصلاحي على مطالب الطبقة العاملة باجراء تحويلات اقتصادية جذرية . انه جواب يهدف إلى تعزيز «الشراكة الاجتماعية» بين العمل ورأس المال .

وفي هذا السياق لا بد من الاشارة إلى دور الحزب الشيوعي الألماني في فضح المحتوى الطبقي لمفهوم تكوين ملكية الشغيلة الاصلاحي ومساهمتهم في رأس المال باعتبارها وسائل ترمي إلى دمج الطبقة

---

(٥) خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٢ ارتفعت نسبة ما تمثله دخول العمال الأجراء في الدخل القومي لألمانيا الغربية من ٥٨ر٦٪ إلى ٦٩ر٢٪ . غير أن هذه الفترة شهدت انخفاض عدد أرباب العمل بنسبة ٣٧ر٥٪ وازدياد عدد العمال الأجراء بنسبة ٤٦٪ ، وعليه فمع بقاء الظروف الأخرى على حالها ، كان يجب ارتفاع حصة الأخيرين في الدخل القومي بنسبة ٣١٪ بدلاً من ١٨٪ . (احتسبت النسب من المعطيات الواردة في « الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية ألمانيا الاتحادية » لعام ١٩٥٣ ، ص ١١١ وعام ١٩٧٤ ، ص ١٣٨ و ٥٠٨) .

(٦) نقلاً عن : « أوراق ماركسية » ، فرانكفورت ، أيار (مايو) ــ حزيران (يونيه) ١٩٧٠ ، العدد ٣ ، ص ١٠

العاملة في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وخداع الشعب وتقديم تنازلات في قضايا ثانوية الأهمية بهدف الابقاء على سلطة البرجوازية الاحتكارية . غير أن الحزب الشيوعي لا يعتبر القوانين الاصلاحية للدولة البرجوازية مجرد خدعة من جانب المشرّعين ، بل انها مكاسب للطبقة العاملة لا بد من استخدامها كمنطلق للمضي في الصراع الطبقي باشكال جديدة . وأحد هذه الأشكال هو النضال من أجل مساهمة العمال في التحكم بالانتاج[٧] . ويهتدي الحزب الشيوعي الألماني بالمبدأ اللينيني القائل بأن النضال النشيط من جانب الطبقة العاملة يمكن أن يحول «الاصلاحات» المترددة والمنافقة التي يجري تبنيها في ظل النظام القائم الى نقاط قوة لتقدم حركة الطبقة العاملة[٨] على الطريق الى الاشتراكية .

ان الشيوعيين يطرحون خطة واقعية لتغيير التوزيع لصالح الشغيلة ، انه الطريق المعادي للاحتكارات الذي يؤمن الموارد اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا هو سبيل تحقيق تغيرات ديمقراطية عميقة ، تضمن التحكم بالاستثمارات ، والتوسع في الاستثمارات الحكومية ، وتقليص تصدير رأس المال والانفاق العسكري ، واقتطاع ٥٠٪ من كل الأرباح وتحويلها إلى صندوق عمومي ، وتأميم الاحتكارات والمصارف وشركات التأمين الكبرى .

ويؤمن الحزب الشيوعي الالماني بان نضال الطبقة العاملة وكل القوى التقدمية الأخرى من أجل التجديد الديمقراطي للدولة والمجتمع ومن اجل ديمقراطية معادية للاحتكارات سيفتح الطريق بوجه الاشتراكية .

---

(٧) المجلة الماركسية العالمية (قضايا السلم والاشتراكية) ، العدد ٨ ، ص ٢٣ ــ ٢٤ .

(٨) ف . أ . لينين . « الأعمال الكاملة » ، المجلد ١٥ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٣ ، ص ٤٤٠ .

الفصل الثالث عشر

الاقتصاد السياسي الراديكالي و«اليسار الجديد»

١ ــ المواقع النظرية والايديولوجية للاقتصاد السياسي الراديكالي .
٢ ــ اتجاهات متناقضة في الاقتصاد السياسي « لليسار الجديد » .
٣ ــ التأثير المتعاظم للاقتصاد السياسي الماركسي ــ اللينيني .

يتناول هذا الفصل اتجاهات جديدة يدلل ظهورها على ضيق دائرة النفوذ الايديولوجي للمذاهب الاقتصادية البرجوزاية .

إن المدارس التقليدية ، بعد تكييف اوضاعها لكي تتلاءم مع عمليات الأزمة الجارية ، ما تزال تمارس الدور الحاسم في ارساء أسس السياسة الاقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية . غير أن الوعي الجماهيري المتعاظم بالطابع الرجعي لتلك المدارس يولد فراغاً ايديولوجياً لا تستطيع المذاهب البرجوازية التقليدية أن تملأه . وهذا ما شجع تطور اتجاهات راديكالية جديدة في علم الاقتصاد البرجوازي تسعى إلى ابقاء الجماهير أسيرة هذا الأطار المزين بايديولوجيا اصلاحية .

وفي هذه العملية تلعب أزمة الاقتصاد البرجوازي الصغير دوراً ملموساً . فأوهام إمكانية احياء المنافسة الحرة تدمرها من دون رحمة موجة الاندماجات في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، هذه الموجة التي تنشأ على اثرها احتكارات اسطورية الضخامة بمساعدة حكومية مباشرة . كما يسرع من هذه العملية تصاعد التضخم الناجم أصلاً عن حمى رفع الاسعار الاحتكارية . وفي الوقت نفسه تظهر مفاهيم اقتصادية سياسية جديدة في الغرب بفعل انهيار العلاقات الطبقية والاجتماعية الاقتصادية الناجم عن الثورة العلمية التقنية . إذ يتعرض عدد المزارعين الى التقلص بوتائر لا سابق له . وينضم المزارعون المبعدون إلى صفوف بروليتاريا المدن . وتتقوض في الوقت نفسه قاعدة البرجوازية الصغيرة الحضرية . ويدرك مالكو المشروعات الصغيرة في ميدان التجارة والخدمات بوضوح لا سابق له أن حظهم في «شق طريقهم» إلى عالم الاعمال شديد الضآلة .

وثمة قطاع واسع من المهندسين والتقنيين وغيرهم من الافراد ذوي «المهن الحرة» يتعرض

للاستغلال الاحتكاري كذلك ففي ظل الثورة العلمية التقنية بات كثير من المهن الذهنية التي كانت نادرة ذات يوم فائضة عن الحاجة وصار هؤلاء الناس ، من زاوية مكانتهم وموقعهم في التقسيم الاجتماعي للعمل ، يتقاربون بدرجة لا سابق لها مع الطبقة العاملة . إذ يبدو أفق البلترة بالنسبة لمعظمهم واقعياً تماماً .

وهكذا لم تعد النظريات القديمة حول الطبقات الوسيطة ، التي تعود أصولها إلى افكار سيسموندي وبرودون ، تعبر عن مصالح الفئات البرجوازية الصغيرة في البلدان الرأسمالية المتطورة . ان هذه النظريات التي تغذيها أوهام امكانية إقامة جو مؤات للانتاج الصغير في ظل الرأسمالية ، تدعو إلى بعث الماضي ولا تقدم أي بديل واقعي لسياسة رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تسرع الاستقطاب الاجتماعي في المجتمع .

ان منظري المراتب الوسطى الذين يجدون أنفسهم في موقع وسط بين الاقتصاد السياسي البرجوازي والبروليتاري ، والذين خاب أملهم بمُثُلهم البرجوازية الصغيرة يسعون الى بلورة نظريات تعكس المصالح المتناقضة للمراتب الاجتماعية الجديدة التي تتشكل في البلدان الرأسمالية المتقدمة في ظل الثورة العلمية التقنية .

١ــ المواقع النظرية والايديولوجية للاقتصاد السياسي الراديكالي

إن الأساس المشترك الذي يوحد مختلف الاتجاهات المعارضة التي تعرف باسم الاقتصاد السياسي الراديكالي يتمثل في أن انصاره تخلّوا عن المسلّمات المهترئة لما يسمى بـ«علم اقتصاد النظرية البحتة» الذي يستحيل معه في الواقع تحليل المشاكل الاجتماعية .

وبرغم أن كينز أعطى للدولة أولوية على «الفاعل الاقتصادي»[*] ، إلا أن الكينزية لم تتجاوز المسلّمات النظرية «لعلم الاقتصاد» فقد كان كينز يعتقد أن على الدولة التدخل في عمل قوانين السوق في حالة الأزمة الاقتصادية فقط ، حين تعاني موارد البلاد من نقص حاد في الاستخدام . وكان يرى أن الدولة ما إن تساعد على ضمان ما يسمى بالاستخدام الكامل وما إن تدخل الدورة الاقتصادية مرحلة الصعود حتى يعود الاقتصاد ثانية ليخضع الى قوانين السوق الكلاسيكية الجديدة . وفي اطار تلك القوانين تسري المبادىء الحدية[*] سرياناً تاماً .

يعود ظهور المدرسة الحدية إلى سبعينات القرن الماضي ، حين جاءت بفكرة حصول كل من عوامل الانتاج (الأرض ورأس المال والعمل) على حقه من الدخل . وهكذا لم تكن هذه النظرية موجهة ضد الماركسية فحسب بل ضد نظرية ريكاردو كذلك . فقد ركز الأخير اهتمامه على توزيع الدخل بين الطبقات وبرهن على أن مالكي الاراضي هم فئة طفيلية لانهم لا يمتلكون الحق في تسلم الدخل المقتطع من القيمة ، لأن العمل وحده هو خالق القيمة . وقد تعرضت التقاليد الريكاردية التي تربط مسألة

توزيع الدخل بتحليل التناقضات الطبقية إلى هجوم من كل اتجاهات الاقتصاد السياسي المبتذل . ولم تتبن هذه الاتجاهات من نظرية ريكاردو غير ذلك الجزء الذي يقدم الاساس النظري لايلاء التراكم الرأسمالي الدور الحاسم في التطور الاقتصادي . ولم يكتف اولئك الساعون إلى اجتثاث الإرث الريكاردي ، أي تحليل المسائل الاجتماعية لتوزيع الدخل ، بذلك ، بل عمدوا إلى التخلي عن تسمية «الاقتصاد السياسي» نفسها .

تستند الخرافات التي نسجتها المدرسة الحدية الى المشاهدات السطحية اليومية التي تولدها علاقات البيع والشراء الصنمية . وقد برهنت هذه الخرافات على قدرتها على التشبث والمقاومة في البلدان الرأسمالية الغربية . لكنها أخذت اليوم بالتهاوي . من هنا كانت دعوة المؤسسين الى العودة الى الاقتصاد السياسي كعلم ينبغي أن يكون مضمونه الرئيس المشاكل الاقتصادية الاجتماعية . وقد ساعد هذا على تعزيز التطور السريع للاتجاه الراديكالي في الاقتصاد السياسي الذي تجاوز ، في حدود معينة ، الاطار المحدد له من جانب ايديولوجيي النزعة المؤسسية البرجوازية .

ومن السمات البارزة للاقتصاد السياسي الراديكالي اعترافه بالمساهمة القيمة التي اضافها ماركس لعلم الاقتصاد ، وسعيه لتطبيق بعض عناصر تحليل ماركس ولكن إلى جانب وجود اقتصاديين ينتمون إلى هذا الاتجاه ممن يريدون باخلاص اجراء دراسة متعمقة للاقتصاد السياسي الماركسي وان يتفهموا المعنى العلمي للنظرية الثورية المستندة اليه ، ثمة كثير من الاقتصاديين الراديكاليين الذين يسعون لتقزيم المحتوى الثوري لتعاليم ماركس بحجة «مراجعة الماركسية» .

ويمكن القول بوجود علاقة ارتباط مباشرة طردية بين نمو المشاعر المعادية للرأسمالية في صوف الطلبة وبين تعزز مواقع الاقتصاد السياسي الراديكالي في الجامعات الغربية . ولا يعكس هذا الحاجة إلى الاستجابة لاهتمام الطلبة المتزايد بالماركسية فحسب ، بل انه يعكس كذلك الرغبة في توجيه هذا الاهتمام بطريقة تمنع تطور الوعي الثوري للطلبة .

من الصعب تعيين المواقف النظرية والايديولوجية للاقتصاد السياسي الراديكالي لأنه يضم اتجاهات شديدة التنوع . وهذا يلقي صعوبة كذلك على الايديولوجيين البرجوازيين الذين يحاولون تقديم تفسير انتقائي للاقتصاد السياسي الراديكالي . وثمة نزوع في الغرب اليوم لاعتبار كل من يرفض المواقف المحافظة «لعلم الاقتصاد» وكل من يعترف بالحاجة الملحة لتركيز البحث على المسائل الاقتصادية الاجتماعية ولا سيما على توزيع الدخل القومي منتمياً إلى هذه الاتجاه .

وهكذا يجري من حيث المبدأ اعتبار اولئك الاقتصاديين المنتمين إلى الجيل القديم مثل جوان روبنسن وجون كينث غالبريث وانصارهما الشباب وكذلك «اليسار الجديد» ممثلين للاقتصاد السياسي الراديكالي . لكن مثل هذا التحديد الضبابي للاقتصاد السياسي الراديكالي لا يستند إلى أساس نظري ويقود إلى الخلط حينما تعلق الأمر بالمصادر الطبقية والايديولوجية للاتجاهات القائمة ضمن هذا التيار .

فالاقتصاديون الذين ينتقدون الامبريالية من زاوية اخلاقية ويدينون جرائمها من دون أن يتبنوا موقفاً

قاطعاً تجاه الصراع الطبقي يجري تصنيفهم كذلك ضمن دعاة الاقتصاد السياسي الراديكالي[1] .

ان الاقتصاد السياسي الراديكالي لم يكن نتاج ازمة الاقتصاد السياسي البرجوازي برمته فحسب ، بل انه يساعد على تآكل مواقع الأخير كذلك .

ويحتل الاقتصاديون المحسوبون على ما يسمى بـ«اليسار الجديد» مكاناً خاصاً في هذا الاتجاه . ان كثيراً منهم يتبنى آراء البرجوازية الصغيرة التي يجري دفعها إلى صفوف العمال الاجراء ، لكنهم لم يتبنوا بعد الايديولوجيا البروليتارية بالرغم من أنهم باتوا قريبين من الطبقة العاملة من حيث ملكياتهم ومركزهم الاجتماعي .

ان الاقتصاديين الذين يعكسون ايديولوجيا «اليسار الجديد» ولا يضعون أنفسهم في خانة واحدة إلى جانب الجناح الاصلاحي من الاقتصاد السياسي البرجوازي والبرجوازي الصغير ، بل انهم ، على العكس من هؤلاء ، يعلنون استعدادهم لمواجهة الرأسمالية وإبادتها من على وجه الأرض . ويرغب بعضهم في أن يكون على «يسار» الماركسيين أنفسهم فيصوغون مفاهيم اجتماعية ــ اقتصادية تدعي تقديم تفسير «جديد» للعملية الثورية مختلف عن تفسيرات «الماركسية التقليدية» . وهم ينتقدون بحدة «المجتمع الاستهلاكي» الامريكي ويفضحون مساوئه لكنهم يشتركون في افتقادهم البرنامج الاقتصادي الايجابي البديل . فبعض المنتمين إلى «اليسار الجديد» يتبنى خليطاً من الماركسية وافكار برودون وكروبوتكين الفوضوية ، وبعضهم يدعو إلى «حضارة مضادة» ويقصد بذلك خلق عالم «مواز» في داخل المجتمع الامريكي الراهن يحتوي على مستوطناته الخاصة ومشاعياته ومدارسه ومسارحه ومجلاته بل وجامعاته .

ومع أن الدوائر الاكاديمية البرجوازية صُعقت بالشعارات الثورية «لليسار الجديد» إلا أنها ظلت تتعامل بتسامح مع بعض الاتجاهات فوق الراديكالية ظاهرياً ، وبخاصة مع اولئك الذين ينكرون الأهمية التاريخية للدكتاتورية البروليتاريا والطابع الاشتراكي للدولة السوفييتية . بل أن المنظرين الايديولوجيين البرجوازيين ينظرون الى النظريات التي تروجها بعض أوساط «اليسار الجديد» كعقبة بوجه تطور الفكر الماركسي العلمي . ولهذا الغرض يشجع هؤلاء كل ضروب المفاهيم البرجوازية الصغيرة والفوضوية الساعية

---

(١) الأعمال التالية تقدم فكرة عن الطائفة الواسعة من الآراء الممثلة للاقتصاد السياسي الراديكالي :
ر . ادواردز و آ . مكيفان « معالجة راديكالية لعلم الاقتصاد » ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، أيار (مايو) ١٩٧٠ . ر . ادواردز ، م . رايخ و ت . ويسكوبي (محررون) « النظام الرأسمالي : تحليل راديكالي للمجتمع الأمريكي » ، نيوجرسي ، ١٩٧٢ . ك . هنت و هـ . شيرمان « الاقتصاد : مدخل إلى الآراء التقليدية والراديكالية » ، نيويورك ، ١٩٧٢ . ك . غوردن (محرر) « مسائل في الاقتصاد السياسي : منظور حضري » ، بوسطن ، ١٩٧٠ . ج . ويفر (محرر) « الاقتصاد السياسي الحديث : آراء راديكالية ومذهبية حول قضايا حاسمة » بوسطن ، ١٩٧٣ .

الى البرهنة على أن من المستحيل في عالمنا المعاصر تبني مذهب ثوري مستمد من النظرية الماركسية اللينينية . ولتبرير هذه الانتقائية والبراغماتية النفعية يلجأ هؤلاء إلى مقارنات تاريخية زائفة قادرة على تضليل البسطاء وقليلي الخبرة السياسية . فعلى سبيل المثال يتناول انصار تعددية الاتجاهات الايديولوجية والمفاهيم النظرية ، المعادون لوحدة القوى الثورية ، تجربة الأممية الأولى التي كانت ، على حد زعمهم ، خاضعة لقيادة وتوجيه مشتركين من جانب الماركسيين وانصار برودون وباكونين . وفي هذا السياق يقلل هؤلاء من دور ماركس كمؤسس للأممية الأولى ويتجاهلون نضاله ضد انصار برودون وباكونين .

وبالطريقة ذاتها يقلل هؤلاء من الدور الذي لعبه لينين والحزب البولشفي في ثورةاكتوبر الاشتراكية . وعبر عملية تزوير للتاريخ يجري التأكيد على المساهمة المتكافئة والمتساوية في اشعال الثورة في روسيا لممثلي مختلف الاتجاهات ابتداء من الاشتراكيين الديمقراطيين ومروراً بالاشتراكيين الثوريين وانتهاء بالفوضويين ، المسلحين على التوالي بنظريات ماركس وبرودون وباكونين وكروبوتكين .

غير أن الحقائق تدحض النظريات العلمية المزيفة لانصار «التعددية» الانتقائية الذين يتجاهلون القوانين التاريخية الحقيقية للصراع الطبقي .

لقد كان اشتراكيو الحقبة قبل الماركسية الذين ساهموا في الأممية الأولى وكوميونة باريس من البرودونيين والباكونينيين ، ينحدرون من أصول اجتماعية برجوازية صغيرة ويعكسون اتجاهات برجوازية صغيرة . فمن الطبيعي ، والحالة هذه ، أن يبث هؤلاء افكاراً مثالية ذاتية ـــ سايكولوجية وأن يتبنوا تاكتيكات ارادية ومغامرة . إذ لم يكن بوسعهم تفهم الاشتراكية العلمية التي هي التعبير النظري عن مصالح الطبقة العاملة . أما الفوضوية ، فقد قال لينين انها لم تنتج على الصعيد النظري «غير تفاهات عامة ضد الاستغلال»[٢] . كان الاشتراكيون الثوريون والفوضويون اعداء للماركسية . وهذا ما وضع قادتها في نهاية المطاف في المعسكر المعادي للثورة .

وهكذا لم يخرج انصار «الاشتراكية قبل الماركسية» المعاصرون بمواقف معادية للماركسية والاشتراكية العلمية فحسب ، بل خرجوا معادين للاشتراكية ، نفسها ، برغم انها باتت حقيقة تاريخية بفضل انتصارات الطبقة العاملة وطليعتها احزاب الطبقة العاملة الماركسية ـــ اللينينية المتسلحة بهذه النظرية .

وثمة اقتصاديون يصنفون أنفسهم ضمن «اليسار الجديد» ويتبنون آراء لا تاريخية ميتافيزيقية في فهمهم للواقع . وانطلاقاً من ذلك يتجاهل هؤلاء الفرضيات الأساس للمادية التاريخية بشأن تعاقب التشكيلات الاجتماعية ـــ الاقتصادية وقوانين الصراع الطبقي . وهكذا فان الأساس المادي للثورة يكمن ، وفقاً لهؤلاء ، في تطبيق نظام توزيع مساواتي فج لا في الانتقال إلى مرحلة انتاج أرقى توفر الفرص للتطور الشامل للفرد وللمساواة الاجتماعية الحقة .

---

(٢) ف . آ . لينين « الأعمال الكاملة » ، المجلد الخامس ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢٧ .

آمن ماركس بان الشيوعية المساواتية البرجوازية الصغيرة هي تعبير عن مفاهيم لا تزال متعلقة بالملكية الخاصة ، ولهذا فانها تتعارض مع هدف بناء مجتمع يقيّض له أن يرث ويضاعف منجزات الحضارة لصالح الشغيلة :

«إن التفكير بكل جزء من الملكية الخاصة على هذه الشاكلة هو على الأقل تحويل لها ضد الملكية الخاصة الأكثر ثراء في صورة حسد ورغبة بتقليص الأشياء إلى مستوى مشترك ، بحيث يشكل هذا الحسد ولهذه الرغبة جوهر المنافسة . وليست الشيوعية الفجة غير ذروة هذا الحسد والرغبة في المساواة وانطلاقاً من حد أدنى معين سلفاً . إن لها مقياساً معيناً محدوداً»[٣] .

ومع أن الشيوعية المساواتية الفجة لعبت في الفترة قبل الماركسية دوراً تقدمياً في نقد الرأسمالية وتطوير النضال الثوري ، إلا أن ماركس وانجلس لم يتسامحا تجاهها وانتقدوا مفاهيمها الاقتصادية ـــ السياسية الخاطئة ، وكتبا في «بيان الحزب الشيوعي»[٤] :

«إن الأدب الثوري الذي رافق تلك الحركات الأولى للبروليتاريا كان ذا طابع رجعي بالضرورة . فقد بث افكار الزهد الشامل والمساواة الاجتماعية في اكثر اشكالهما فظاظة» .

٢ـــ اتجاهات متناقضة في الاقتصاد السياسي «لليسار الجديد»

في يومنا هذا ، تتغذى اتجاهات الشيوعية المساواتية الفجة على الفئات الاجتماعية التي تخضع بسهولة إلى المفاهيم البدائية للمساواتية البرجوازية ـــ الصغيرة . هذه المفاهيم تنطلق من فرضية امكانية تحقيق المساواة الاقتصادية المزعومة عبر اجراءات سياسية محضة .

وتجد نظريات البرجوازية الصغيرة المساواتية تربة خصبة في البلدان الرأسمالية المتطورة في اوساط اشباه البروليتاريا المقتلعين طبقياً ، والعناصر الرثة والمراتب الوسطى في المدينة والريف . أي باختصار في اوساط من يكرهون الاثرياء والسلطة أيا كانت . ولهذا فسرعان مايقعون ضحية وهم بامكانية تغيير الاوضاع القائمة بسهولة من دون الحاجة إلى اجراء تحويلات جوهرية في مجمل نظام نمط الانتاج والعلاقات الاجتماعية .

وانعكاساً لهذه المواقف ، يؤمن بعض «اليساريين الجدد» بضرورة الا تستند الستراتيجية الثورية على الصراع بين البرجوازية والطبقة العاملة فحسب ، بل على الصدام بين «الاثرياء» و«الفقراء» على المستوى العالمي وفي كل بلد على حدة في الوقت نفسه . وبالرغم من الصيغة الظاهرية المعادية للرأسمالية لمثل هذه المفاهيم ، فانها تستخدم من قبل الاقتصاد البرجوازي في الغالب ضمن مساعيه لتحقيق غاياته الطبقية . من هنا يبث بعض «اليساريين الجدد» فكرة تقول ان الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الأكثر ثراء قد «تفسّخت» و«تبرجزت» الأمر الذي يساعد الاقتصاديين البرجوازيين على مهاجمة النقابات العمالية والقاء تبعات التضخم وأسبابه على «المطالب المفرطة» للعمال ، وعلى ضمان فرص

---

(٣) كارل ماركس وفريدريك انجلس ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد ٣ ، ص ٢٩٥ .

(٤) المرجع السابق ، المجلد السادس ، ص ٥١٤ .

حظر على الاضرابات باسم «القانون والنظام» . واستخدم الاقتصاديون البرجوازيون بنجاح فائق فكرة معارضة «الطبقة العاملة الجديدة» التي يقال انها تضم «العمال ذوي الياقات البيضاء» (المستخدمين والمتعلمين)• بالفصائل الأخرى للطبقة العاملة . ومثل هذه المفاهيم تقدم التبرير النظري للازدراء العصبوي لمهمة النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة ، وهي مهمة لا غنى عنها لتحقيق الانتصار على الرأسمالية .

ومع أن الاقتصاد السياسي الراديكالي يسعى لتوحيد نظريات «اليسار الجديد» الاقتصادية في كل موحد ، إلا أن هذه لا تشكل تياراً اجتماعياً واحداً . وفي هذا المجال يلعب دوراً متزايد الأهمية انصار العمل المعادي للامبريالية المحض ، الذين لا يهدفون إلى اتقان النظرية الماركسية ــ اللينينية بل إلى تطبيقها على أرض الواقع . ولا بد عند النظر إلى الاقتصاد السياسي الراديكالي ، كتيار بعيد عن التجانس من وجهة النظر الطبقية ، من التمييز الواضح بين جناحيه البرجوازي والبرجوازي الصغير .

ففي مواجهة التبريريين البرجوازيين الذي يحملون راية الملكية الرأسمالية الخاصة الكبيرة لوسائل الانتاج ، يوجه المنظرون البرجوازيون هجومهم عليها ويدعون إلى إعادة توزيعها «بصورة عادلة» . وميل البرجوازية الصغيرة إلى التأرجح بين البرجوازية والبروليتاريا وشق «طريق وسط» قابل لأن يكون اداة في خدمة مصالح البرجوازية أو مصالح الطبقة العاملة . من هنا تنجم الحاجة إلى كسب المراتب البرجوازية الصغيرة من الشغيلة الى صف الطبقة العاملة ، وتوضيح اوهامها النظرية بصبر ، وتوجيه نقد مبدئي مقنع لمفاهيمها الاجتماعية التي تتخللها روح معادية للامبريالية لكنها قابلة لان تنحرف بهم بعيداً عن الطريق السامي المؤدي للانتصار على الامبريالية .

وعليه فان تحليل الجذور الطبقية والتوجهات الاجتماعية لمختلف الاتجاهات القائمة داخل الاقتصاد السياسي الراديكالي يبين عدم امكانية اختزال تلك الاتجاهات الى قاسم مشترك واحد . فلا بد من الفصل بين الجناح البرجوازي الذي ينتقد الاقتصاد السياسي التقليدي المبتذل لكنه يظل متشبثاً بمواقف هذا التيار منهجياً وبين الاتجاهات البرجوازية الصغيرة المعارضة .

وخلال السنوات القليلة الماضية استطاع الاقتصاد السياسي الراديكالي أن يؤمّن الاعتراف «بحقوقه ذات السيادة» في الجامعات وفي أسواق الكتب ، لأن المفكرين البرجوازيين يدركون بان الاقتصاد السياسي الراديكالي ليس الخصم الرئيس للاتجاهات التقليدية في الاقتصاد السياسي البرجوازي . وهم مضطرون إلى مواجهة حقيقة أن الخصم الرئيس للمفاهيم البرجوازية الاقتصادية القديمة والجديدة ، يتمثل في الاقتصاد السياسي الماركسي ــ اللينيني الذي يتطور ويغتني اليوم استناداً الى التعميم النظري لخبرة الاشتراكية العالمية وحركات الطبقة العاملة والتحرر الوطني باعتبارها قوى العملية الثورية العالمية .

ومع تزايد الوعي السياسي للجماهير في البلدان الرأسمالية المتقدمة لم يعد من الممكن استخدام «البعبع الشيوعي» كسلاح جدي في ترسانة الصراع الايديولوجي . ولهذا بات على المفكرين البرجوازيين

تغيير وسائل صراعهم هذه . فصار الحديث يدور عن «دوغماتية» و«بل» «الماركسية التقليدية» التي لا تأخذ بعين الاعتبار أحدث الظواهر الاجتماعية والاقتصادية .

لكن هذه الوسائل المعتمدة في الصراع النظري والايديولوجي محكوم عليها بالفشل هي الأخرى في ظل المنافسة القائمة بين النظامين العالميين ، وهي الشكل الرئيس الذي يتخذه الصراع الطبقي على النطاق العالمي . ويبرهن مجرى الاحداث التاريخية بصورة متزايدة الاقناع على ان النظرية الماركسية ابعد ما تكون عن الشيخوخة لانها متشربة بروح الابداع .

ان محاولات تصوير «الماركسية التقليدية» كمذهب عقائدي متحجر لا يمكن أن تواجه نجاحاً اكثر مما واجهت محاولة معارضة النظرية الاقتصادية الماركسية اللينينية بمختلف صيغ «الماركسية الشرعية» او الكتابات «المجدّدة» المعادية للماركسية التي تغذيها العناصر البرجوازية الصغيرة ضيقة الأفق في مجرى بحثها عن طريق «وسط» .

٣ــ التأثير المتعاظم للاقتصاد السياسي الماركسي ــ اللينيني

تطور الاقتصاد السياسي الماركسي اللينيني باستخدامه كل منجزات العلم الحديث . واغتنت وسائله في البحث بفضل الاكتشافات في العلوم الطبيعية ، التي مكّنته من اللجوء الى التطبيق المكثف لوسائل التحليل الكمي ، كما اغتنى من الانجازات في علم النفس وعلم الاجتماع التي ساعدته على أن يأخذ بشكل أكثر شمولاً وكمالاً امكانات الانسان ومتطلباته بنظر الاعتبار . ذلك لان رفاه الانسان وتطوره الشامل هو الهدف الرئيس للاشتراكية .

وطوال فترة اكثر من قرن التي اعقبت ظهور الماركسية ، جرت محاولات عدة لبلورة نظرية اقتصادية تستطيع مجابهة الماركسية . وفي حالات عديدة ظهر خصوم الماركسية في صورة «المجدّدين» الساعين إلى اسناد نظرياتهم إلى أحدث الاكتشافات العلمية والظواهر الاجتماعية الجديدة . لكن التاريخ عرّى على الدوام نظريات هؤلاء الانبياء الزائفين واثبت بطلانها .

وكان لينين[٥] الذي قام حقاً بتطوير نظرية ماركس الاقتصادية بروح خلّاقة تأخذ بنظر الاعتبار منجزات العلوم العالمية والظواهر الجديدة ، قد قال في هذا السياق :

«لا أزال متمسكاً بآرائي القديمة القائلة بانه لم يعد بوسع المرء اجتراز الاقتصاد السياسي غير الماركسي ، بعد ماركس ، إلا لاغراض خداع النافهين ، حتى ولو كان هؤلاء نافهين «متحضرين جداً»»[٥] .

والاقتصاد السياسي الراديكالي . الذي نجد بين أنصاره الكثير ممن يعتبرون أنفسهم «أنبياء» هو من بين التيارات الأقل قدرة على تحدي النظرية الاقتصادية الماركسية ــ اللينينية . فتسميته بحد ذاتها

---

(٥) لينين ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد ٣٣ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠٨ .

«كاقتصاد سياسي راديكالي» مصطنعة لانها تشير إلى انه لا ينطوي في الواقع على نظرية اقتصادية متكاملة . انه خليط من اتجاهات مختلفة ولّدتها أزمة وتفسخ الاقتصاد السياسي البرجوازي .

ولكن ليس بوسعنا ان نتجاهل حقيقة ان الاقتصاد السياسي الراديكالي ، مهما كان هلامياً وغير محدد الملامح ، يعكس ايديولوجيا ومصالح المراتب الاجتماعية الوسيطة في البلدان الرأسمالية المتقدمة اليوم . ومع انه ، من حيث الجوهر ، يبقى اقتصاداً سياسياً برجوازياً صغيراً الا أنه يختلف عن المدارس القديمة . فعلى خلاف النقاد التقليديين البرجوازيين الصغار للاحتكارات ، الذين يدعون إلى العودة إلى المنافسة الحرة . توصل الاقتصاديون الرديكاليون ، ولاسيما أولئك الذين ينتمون إلى «اليسار الجديد» منهم ، إلى الانكار الحازم لوجود دور ايجابي للمنافسة الرأسمالية . ويدرك معظم الاقتصاديين الراديكاليين ضرورة ان تخلي الرأسمالية المجال إلى مجتمع جديد ، لكنهم عاجزون عن صياغة برنامج واقعي يمهد لحلول هذا المجتمع .

وكما أشرنا اعلاه ، يتخذ الاقتصاديون الراديكاليون موقفاً وسطاً بين الاقتصاد السياسي البرجوازي والبروليتاري . غير أن منطق الصراع الطبقي في حقبتنا التاريخية يجعل الاختيار حتمياً . وفي هذه الظروف لا بد أن تجري عملية تمايز . ومن المحتم أن يتجه بعض الاقتصاديين الراديكاليين الذين يكافحون الجرائم الامبريالية باخلاص (بوصفهم «اشتراكيين في قرارة أنفسهم») إلى معسكر الطبقة العاملة التي يعبر الاقتصاد السياسي الماركسي ــ اللينيني عن مصالحها بثبات دائب .

وينطلق هذا من الاستخلاص النظري الجوهري القائل بأنه بفعل القوانين الموضوعية لتطور القوى المنتجة والتغيرات الناجمة عنها في علاقات الانتاج تحيل الرأسمالية معظم البشر إلى عمال اجراء وتحيل الانتاج نفسه إلى انتاج اجتماعي ، فتمهد الأساس بالتالي لتحويلها ثورياً . وتنطوي ستراتيجية وتاكتيك النضال الثوري للطبقة العاملة على كسب دعم الغالبية الساحقة من السكان الذين يستطيعون التغلب على الاقلية الصغيرة من الرجعيين الساعين إلى إعاقة ولجم التطور التاريخي .

والماركسيون اللينينيون المقتنعون بتفوق نظريتهم العلمية وبجاذبية الافكار الشيوعية الانسانية والذين يعتمدون على القوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي والصراع الطبقي يعملون من اجل تحالف شعبي واسع معاد للامبريالية سواء في كل بلد رأسمالي على حدة أو على المستوى العالمي . ولهذا الهدف فهم مستعدون لخوض نقاش نظري مع المساهمين في تحالف كهذا ، متخذين موقفاً لا مهادنة فيه بوحي التزامهم بمبادئهم الفكرية .

الفصل الرابع عشر

الأزمة العامة للرأسمالية والمذاهب الاقتصادية البرجوازية بشأن التطور العالمي

١ ــ نظرية الأزمة العامة للرأسمالية والفرضيات الأساس للاقتصاد السياسي البرجوازي
٢ ــ افلاس تيوريي الامبريالية .
٣ ــ أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي .

لا يعود افلاس المذاهب الاقتصادية ـــ السياسية البرجوازية المدروسة سابقاً على امتداد الكتاب إلى تفاقم تناقضات المجتمع الرأسمالي فقط ، بل انه يعود كذلك إلى التأثير الذي تمارسه قوى خارجية على النظام الرأسمالي العالمي ؛ انه يعود تحديداً إلى قانونيات نمو وتعزز الاشتراكية العالمية التي تأخذ بالتحول إلى العامل الحاسم في التاريخ العالمي . ويولد هذا التطور المجابهة بين النظامين العالميين التي تتجلى بالدرجة الأولى في المنافسة الاقتصادية بينهما . ويخلق هذا الوضع إطاراً ملائماً لحركة التحرر الوطني التي تزيح الهيكل الامبريالي للاقتصاد العالمي . ان نمو الاشتراكية وانتشارها في عدد من البلدان يفسخ في نهاية المطاف المذاهب الاقتصادية البرجوازية بشأن التطور العالمي ، وهي تشكل جزءاً رئيساً من الاقتصاد السياسي التبريري المبتذل . ولم يعد بوسع هذه المذاهب ان تقدم الأساس النظري المبرر للستراتيجية الامبريالية في العلاقات الدولية .

تتعرض كل نظرية إلى الاختبار في الممارسة . وتعود أزمة الاقتصاد البرجوازي بالدرجة الأولى إلى إفلاس السياسات الاقتصادية المستندة إلى مذاهب هذا الاقتصاد ونظرياته . تحتم هذه الأزمة تطوير مذاهب جديدة لصياغة السياسات الاقتصادية يقوم تبريريو الرأسمالية ببلورتها انطلاقاً من مسلمات «علم» الاقتصاد البرجوازي الرامية إلى ضمان سيطرة رأس المال على العمل. وليس ثمة إمكانية لوجود سياسات اقتصادية أخرى في البلدان التي ما تزال فيها سلطة رأس المال على حالها . ولهذا السبب فلا يمكن وضع علامة مساواة بين افلاس هذا المذهب أو ذاك من المذاهب المحدّدة للسياسة الاقتصادية وبين انهيار كل مسلّمات «علم» الاقتصاد البرجوازي بوصفه نظرية تعبر عن المصالح الطبقية الرأسمالية .

وثمة اطروحة ماركسية معروفة تقول ان افكار الطبقة الحاكمة المستغلة تسود في المجتمع ما دامت تلك الطبقة تسيطر على السلطة السياسية . وهذا ما يمكن تلك الطبقة من ابقاء قطاع واسع من الشغيلة أسير تلك الأفكار .

لكن ثمة واحد من ميادين المباراة الايديولوجية بين البرجوازية والطبقة العاملة ، هو ميدان النظريات البرجوازية بشأن التطور الاقتصادي العالمي ، تعرضت فيه لا المذاهب الاقتصادية البرجوازية فقط الى الافلاس بل كذلك المسلّمات النظرية «لعلم» الاقتصاد البرجوازي . فممارسة الحركة الثورية العالمية وتعمق الأزمة العامة للرأسمالية دحضتا تلك النظريات .

وتكرس الاحزاب الماركسية ــ اللينينية في مختلف انحاء العالم اهتماماً خاصاً بدراسة قانونيات الأزمة العامة للرأسمالية .

ويعود هذا ، أولا ، إلى أن القانونيات الاقتصادية الموضوعية للأزمة العامة للرأسمالية تحدد ستراتيجية النضال الثوري واتجاهاته بعيدة الأمد على النطاق العالمي . ويلعب تبني الستراتيجية الصحيحة دوراً حاسماً في اختيار اشكال ووسائل النضال . لكن قانونيات التطور الاقتصادي والسياسي ليست أحادية ولا تسير في خط مستقيم . وفي مجرى تحليل القوانين الاقتصادية للرأسمالية لاحظ ماركس ان هذه القانونيات تتجلى في صورة اتجاهات تطور . فالنزوع السائد الذي يعكس قانونية ما يعارضه نزوع مضاد ، لكن النزوع السائد لا يمكن قهره . ولهذا السبب كان التاريخ «اتجاهياً» بمعنى انه يقف على الدوام إلى جانب الطبقات الاجتماعية التقدمية ويحكم بالموت على الطبقات التي تسعى إلى عكس مجرى التاريخ وإعادة البشرية إلى مراحل تاريخية ماضية . من هنا كان التعرف العلمي على قوانين التطور الموضوعي وتفسيرها تفسيراً صحيحاً حاسمي الأهمية لانتصار الطبقة الصاعدة .

ومن جهة يعود الاهتمام الاستثنائي الذي يوليه المفكرون الماركسيون لنظرية الأزمة العامة للرأسمالية إلى حقيقة كون هذه النظرية ميداناً لصراع ايديولوجي عنيف . إذ يتجاهل المنظرون الغربيون القانونيات العميقة للتاريخ العالمي المتعلقة بتعاقب التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية . وعوض تناول تلك القانونيات ، يقوم هؤلاء بتحليل الاوضاع قصيرة الأمد ويتخذون مواقف سطحية تجاه الواقع القائم . ويعتقد الاقتصاديون الغربيون بأن ثمة امكانية لتصحيح «نواقص» المجتمع الرأسمالي ، التي تعود ، على حد زعمهم ، إلى اضطرابات في الروابط الوظيفية القائمة داخل النظام الاقتصادي . ولهذا فمن الممكن تعديل تلك «النواقص» من خلال الاصلاحات . وهنا ينصب الجهد على محاولة دحض الاستخلاص الماركسي ــ اللينيني بشأن حتمية انهيار آخر الأنظمة الاستغلالية الذي تكمن رسالته التاريخية في تمهيد المستلزمات المادية والروحية اللازمة لانتقال البشرية إلى الشيوعية .

أما المفكرون الماركسيون فيعتمدون في نضالهم الايديولوجي ضد «علم» الاقتصاد البرجوازي على التحليل الأساس لقانونيات تفسخ المجتمع الرأسمالي الذي انجزه ماركس وانجلس ولينين ، فضلاً عن نتائج

التعميم النظري للتطور التاريخي الملموس للرأسمالية المعاصرة الذي تنطوي عليه وثائق الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والاحزاب الشيوعية الأخرى .

ان مقارنة للتنبؤات التي قام بها الاقتصاديون البرجوازيون مع الواقع التاريخي على المدى البعيد وعلى النطاق العالمي تبين بصورة لا تقبل الشك انتصار الاقتصاد السياسي الماركسي ـــ اللينيني في النضال ضد المفاهيم البرجوازية .

١ـــ نظرية الأزمة العامة للرأسمالية والفرضيات الأساس للاقتصاد السياسي البرجوازي

توصل ماركس الى استنتاجه بحتمية الثورات وانهيار التشكيلة الرأسمالية عبر الاستناد إلى قانونيتين قام باكتشافهما .

أولاهما ان علاقات الانتاج تتوافق على الدوام مع طبيعة القوى المنتجة فقد برهن ماركس على أن القوى المنتجة الرأسمالية تدخل عند مرحلة محددة من النمو في تناقض مع علاقات الانتاج التي لا تعود دافعة لتطور القوى المنتجة بل قيداً على هذا التطور . الأمر الذي يؤذن بافتتاح حقبة الثورة الاجتماعية .

اما القانونية الجوهرية الثانية فهي ان الانتاج الآلي الذي يجسد ويختزن القوى المنتجة المتوافقة مع الرأسمالية يولّد الطبقة البروليتارية التي تقف في طليعة نضال البشرية من أجل مستقبل أفضل .

توصل ماركس إلى تلك التعميمات النظرية استناداً إلى تحليله للتطور التاريخي الملموس . فقد اثبتت أزمتا ١٨٢٥ و١٨٤٧ الاقتصاديتان ان الرأسمالية عاجزة عن اطلاق التطور الحر للقوى المنتجة . ودللت انتفاضة نساجي ليون عام ١٨٣٠ والحركة الشارتية في انكلترا خلال العقد الممتد بين ١٨٣٠ و١٨٤٠ على رغبة وقدرة الطبقة العاملة على شن النضال السياسي ضد البرجوازية .

حلل ماركس تفاعل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج على المستوى العالمي . ولاحظ أن الرأسمالية نفسها مهّدت الطريق لتحويل العالم إلى كل واحد من خلال انشائها السوق العالمية ، فاعتبر أن تطوير السوق العالمية هو المهمة الرئيسية للمجتمع البرجوازي . فالحقبة الرأسمالية تنتج التقسيم الرأسمالي للعمل الذي يمثل قفزة عملاقة إلى الامام من زاوية تطور القوى المنتجة . ولهذا كتب في هذا الصدد :

«بفضل إدخال المكائن والبخار ، بات بوسع تقسيم العمل ان يتخذ ابعاداً من السعة بحيث ان الصناعة الواسعة المفصولة عن التراب الوطني تعتمد كلياً على السوق العالمية ، على التبادل العالمي ، على تقسيم عالمي للعمل»[1] .

غير أن الرأسمالية لا تستطيع تطوير تقسيم العمل العالمي على أساس علاقات سلمية بين أمم تتمتع كلها بمزايا هذا التقسيم . وهذا هو كعب أخيل الرأسمالية ونقطة ضعفها . انه احد الاسباب الرئيسة الكامنة وراء تراجع الرأسمالية واندلاع الثورة الاشتراكية الناجم عن التفاقم العالمي للتناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج .

---

(١) كارل ماركس وفريدريك انجلس ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد السادس ، ص ١٨٧ .

وكشفت الحرب العالمية الأولى عن تلك التناقضات على أكمل وجه . وفي مجرى الحرب استخدم لينين منهج ماركس ليبين حتمية الثورة الاشتراكية القادمة والأزمة العامة للرأسمالية . فكتب الآتي :

«يقوم منهج ماركس ، أولاً ، على أخذ المحتوى الموضوعي لعملية تاريخية في لحظة معينة وفي ظل شروط ملموسة ومحددة بنظر الاعتبار ، لكي تتم ، بالدرجة الأولى ، معرفة الطبقة التي تُعد حركتها مصدر التقدم الممكن في ظل تلك الشروط الملموسة»(٢) .

وفي حين كان الاقتصاد السياسي البرجوازي التبريري يمجّد المهمة التقدمية للرأسمالية في تطوير القوى المنتجة ، أوضح لينين أن اضطرابات اجتماعية عميقة آخذة بالاطلال برأسها من احشاء الرأسمالية .

في مقال كتبه عام ١٩١٥ تحت عنوان «تحت راية مزيفة» برهن لينين على هذه الحقيقة بصورة لا تقبل الشك استناداً إلى تحليل لاتجاهات التطور التاريخي العالمي . ولا يزال برهانه صائباً إلى يومنا هذا . فقد بين بأن البرجوازية لم تلعب دوراً تاريخياً تقدمياً في تطور القوى المنتجة إلا خلال الحقبة الأولى من التاريخ الحديث التي ابتدأت مع الثورة البرجوازية الفرنسية عام ١٧٨٩ وانتهت عام ١٨٧١ . كانت تلك .

«حقبة حركات برجوازية ديمقراطية بوجه عام وحركات برجوازية قومية بوجه خاص ، حقبة التفسخ السريع للمؤسسات الاقطاعية المطلقة البالية»(٣) .

ثم حلت بعدئذ الحقبة الثانية من التاريخ الحديث هي :

«حقبة الهيمنة التامة للبرجوازية وانحطاطها ، حقبة انتقال من طبيعتها التقدمية إلى [حقبة] رأس المال الرجعي بل وفوق الرجعي ... حقبة تقوم فيها طبقة جديدة ــ الديمقراطية المعاصرة ــ بتحضير وحشد قواها ببطء»(٤) .

في هذه الحقبة لم يعد الشكل الحاسم المحدد للروابط الاقتصادية تصدير السلع ، بل تصدير رأس المال . ويرتبط هذا الشكل بنزوع نحو الهيمنة الاحتكارية على السوق والسيطرة الاحتكارية على الاراضي عبر الالحاق .

لقد انتهت هذه الفترة من التاريخ الحديث مع اندلاع الحرب العالمية الامبريالية التي افتتحت الحقبة الثالثة وكانت نتاج اللجوء . إلى أكثر الوسائل رجعية في الصراع من اجل توسيع الأسواق بمساعدة «الحروب المحلية» من اجل فرض الاستيلاء الاحتكاري على الاراضي . ان الصراع من أجل إعادة تقسيم واخضاع الامبراطوريات الكولونيالية ، حيث تحكم مجموعات غربية قومية من الطغم المالية المستعمرات ، بات أداة «قانونية» من أدوات إعادة الانتاج الموسع لرأس المال . وبهذه الطريقة سعى رأس المال

---

(٢) ف . آ . لينين ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد ٢١ ، ص ١٤٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٤) المرجع السابق .

الاحتكاري إلى تأمين تطور قاعدته الانتاجية ، التي تجاوزت إطار الدول القومية . وكانت عسكرة الاقتصاد وسباق التسلح من بين التكاليف والاعباء الحتمية الملازمة للتطور المشوه للقوى المنتجة الرأسمالية ولتقسيم العمل الدولي في مرحلة الامبريالية . وفي هذا الصدد يشير لينين :

«ان إطار الدولة البرجوازية القومية الذي كان خلال المرحلة الأولى معقل تطور القوى المنتجة لبشرية كانت تحرر نفسها من الاقطاع ، أصبح الآن ، في الحقبة الثالثة ، عائقاً بوجه المزيد من تطور القوى المنتجة وبعد أن كانت البرجوازية طبقة صاعدة تقدمية تحولت الآن إلى طبقة منحطة منفسخة ورجعية . وثمة طبقة مختلفة كلياً آخذة الآن في الصعود على النطاق التاريخي العريض»(٥) .

إن هذه الطبقة «المنحطة» لعبت دوراً مغرقاً في الرجعية إذ اغتنت من خلال إنتاج الأسلحة المدمرة ونهب المستعمرات . لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد . فما إن حطمت البرجوازية القلاع الرئيسة للاقطاع في أوربا حتى اتبعت سياسة الحفاظ على الاشكال العبودية والاقطاعية في المستعمرات التي استولت عليها ، بل إنها غرست تلك العلاقات كذلك هناك. وقد ابرز لينين تلك الحقيقة البالغة الأهمية في معرض تبيانه للطبيعة الرجعية للبرجوازية الاحتكارية واشارته إلى أن الحرب العالمية كانت حرباً لاعادة تقسيم المستعمرات . يلاحظ لينين أن :

«الحقبة الثالثة ، التي ابتدأت تواً تضع البرجوازية في «الموقع» نفسه الذي وجد السادة الاقطاعيون أنفسهم فيه خلال الحقبة الأولى»(٦) .

وفي ظل تلك الظروف التي غدت فيها برجوازية الدول الامبريالية رجعية تماماً ، كان التاريخ يلقي على الطبقة العاملة ، الطبقة الثورية الوحيدة ، مهمة تأمين تطور القوى المنتجة على نطاق الاقتصاد العالمي . لقد بات ضرورياً ، بادىء ذي بدء ، تدمير البنية الامبريالية للاقتصاد العالمي . وكان على الطبقة العاملة ، في الوقت نفسه ، وضع حد للحروب العالمية التي جعلت هيمنة رأس المال الاحتكاري وسياسته الامبريالية الحقبة الاكثر دموية في التاريخ البشري .

ففي حزيران (يونية) ١٩١٨ كانت الامبريالية الألمانية تأمل في تقوية ماكنتها الحربية من خلال احتلال الاراضي السوفيتية بموجب معاهدة بريست المقيّدة . وكانت دول الوفاق مهيأة للمضي في الحرب حتى الانتصار بمساندة الامكانيات الاقتصادية ـــ العسكرية الامريكية المتنامية الناجمة عن دخول الولايات المتحدة بصورة متأخرة طرفاً في الحرب . وفي هذه الفترة رسم لينين صورة للمعاناة التي لا سابق لها التي سببتها الحرب ، وشخّص دوافع الرغبة الامبريالية المحمومة للاستمرار في تلك المجزرة . ومن خلال ذلك توصل إلى استنتاج نظري شديد الأهمية حول طابع أزمة الرأسمالية التي ولدتها الحرب الامبريالية العالمية على مستوى عالمي . ومن هنا اشار إلى حتمية ان تقود الحرب إلى «تقويض أسس

---

(٥) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٦) المرجع السابق ، ص ١٤٦

المجتمع البشري ذاتها»[٧]» ، وأكد على أن المهمة الراهنة تكمن في «الحفاظ على المجتمع الانساني»[٨] .

ان الحاجة التاريخية الملزمة إلى القضاء على الحروب الامبريالية وتخليص المجتمعات منها وارساء أسس السلم والصداقة بين الأمم اكتسبت زخمها إثر انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، التي مكّنت اكبر دول أوربا وآسيا من الانسحاب من الحرب واحداث شرخ هائل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتمهيد الطريق أمام بناء دولة اشتراكية في العالم واقامة اقتصاد عالمي جديد نوعياً يستند إلى التعايش والمنافسة الاقتصادية بين النظامين الاجتماعيين المتضادين .

٢ــ إفلاس تبريريي الامبريالية

كان نقد المفاهيم البرجوازية والاصلاحية بشأن التطور الاقتصادي العالمي عنصراً رئيساً في نشاط لينين النظري تحضيراً لثورة اكتوبر .

فقد واصل لينين البحث الذي بدأه ماركس في «رأس المال» وحلل التغيرات النوعية في تطور التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، باعتبارها ناجمة عن اساليب التشريك الرأسمالية للانتاج في ظل سيطرة الاحتكارات .

واستناداً إلى هذا التحليل تنبأ لينين بحتمية الحروب الامبريالية العالمية ، وبالتطور المتفاوت للرأسمالية ، وعدم إمكانية انتصار الثورة الاشتراكية في وقت واحد في كل البلدان الرأسمالية ، وأن العملية الثورية العالمية ستنمو وتنتشر على خلفية المنافسة الاقتصادية والتعايش السلمي بين الرأسمالية والاشتراكية . وان العلاقات الاقتصادية الدولية ستتشكل في مجرى هذه المنافسة على اساس تقسيم عالمي للعمل يضم نمطي الانتاج المتنازعين .

ولمجابهة نظرية التقسيم العالمي المتصاعد للعمل كعامل رئيس في تطور القوى المنتجة لمصلحة البشرية كلها ، وهي النظرية التي رفعتها الماركسية إلى مرحلة أرقى ، سعى منظرو البرجوازية الاحتكارية إلى صياغة مفاهيم تبريرية تستمد أسسها من الاقتصاد السياسي المبتذل ، وإلى جانب ذلك حاولوا نشر نزعات قومية الامة العظمى والامبريالية .

وفي هذا الاطار اتخذت نظريات تقسيم العمل الدولي البرجوازية اشكالاً مختلفة عبرت عن مصالح برجوازية الامم المسيطرة والامم الصغيرة على حد سواء . وهكذا فان نظرية التجارة الحرة المتفرعة من مذهب سمث وريكاردو حول التقسيم الدولي للعمل باتت الأساس الذي استندت إليه انكلترا في اواسط القرن التاسع عشر حين كانت الرأسمالية ما تزال تقدمية على العموم ، لتعزيز وتدعيم احتكارها بوصفها

---

(٧) ف . آ . لينين ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد ٢٧ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٧ ، ص ٤٢٢ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

«الورشة الصناعية للعالم» . وفي معارضة هذه النظرية صاغ الاقتصادي الألماني فريدريك لست مفهوم الاقتصاد القومي ، ودعا إلى اقامة عوائق بوجه المنافسة الاجنبية . لقد عكس مفهومه كفاح الدول الرأسمالية الفتية لاتخاذ موقف بوجه احتكار الصناعة الانكليزية ، بهدف بناء قاعدة صناعية لاقتصادها الخاص . غير أن نظرية لست استخدمت فيما بعد لتبرير سياسة الحماية الامبريالية العدوانية من جانب تلك الدول الفتية ، ولتعزيز افكار الانغلاق الاقتصادي وتبرير سياسة عسكرة الاقتصاد . وعليه تم تجريد المفاهيم البرجوازية بشأن الاقتصاد العالمي من كل الافكار التقدمية وتحويلها إلى عون لرأس المال الاحتكاري في مساعيه لخداع الجماهير للاغراض الامبريالية .

وفي الحقبة الامبريالية تقلص الأفق المعرفي للاقتصاد السياسي البرجوازي إلى حد كبير ، فنظرياته التقليدية حول التقسيم الدولي للعمل استندت الى مفهوم التبادل . وكان هذا طبيعياً إلى حد ما في حقبة كانت السوق العالمية تتشكل خلالها عبر شكل اقتصادي رئيس للروابط بين الدول يقوم على تبادل السلع . ومع نهاية القرن التاسع عشر كان السوق الرأسمالي العالمي متشكلاً وتصدير السلع يحل محله لتصدير رؤوس الأموال كشكل أساس للروابط الاقتصادية . وهنا كان الاقتصاد السياسي البرجوازي المبتذل أقل قدرة على فهم مضمون التقسيم الدولي للعمل . فمفهوم التبادل كان عاجزاً عن تقديم تفسير سطحي لتشكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ومع هذا أخذ هذا التيار يلعب دوراً متزايد الأهمية كأداة للتبرير تسعى الى اخفاء الجوهر المتزايد الرجعية لتقسيم العمل الرأسمالي العالمي .

ولهذا السبب اخضع لينين نظريات الاقتصاد العالمي البرجوازية المستندة إلى مفهوم التبادل إلى نقد مدمر . ففي «دفاتر عن الامبريالية» يعالج لينين من هذه الزاوية الأسس المنهجية المتبعة في اعمال سيغموند شلدر ، ورتشارد كالوير ، وبرنارد هارمس وبوجين اغاهد وغيرهم . وهنا ما كتبه حول عمل شلدر المعنون «اتجاهات التطور في الاقتصاد العالمي» ، المجلد الاول ، برلين ، ١٩١٢ (المجلد الاول : التأثير المخطط ؟! على الاقتصاد العالمي) .

«العنوان كاسح تماماً ، أما العنوان الفرعي فمجرد احتيال ، لان المؤلف تخصص في سياسة التعرفة . وهنا نجدون تأثيره المخطط !!»[٩] .

ان ما جعل العنوان كاسحاً تماماً يتمثل في ان الكتاب عالج التجارة العالمية ، في حين ان اتجاهات التطور الاقتصادي العالمي ، كابين لينين بصورة مقنعة في تحليله للامبريالية ، تحددت بتصدير رأس المال الذي قاد إلى هيمنة الطغمة المالية للدول الامبريالية على الغالبية الساحقة من البشرية . وعلى عكس تبادل البضائع ، قاد تصدير رأس المال الى نشوء علاقات تبعية طويلة المدى بين الدول الدائنة والمدينة وهو يعيد انتاج تلك العلاقات بصورة دائمة . واخذت دول متزايدة بالتحول إلى حلقات مترابطة في الاقتصاد العالمي . وعزز تصدير رأس المال الحقوق الاحتكارية للدول الامبريالية في استغلال أي

(٩) ف . آ . لينين ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد ٣٩ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٦٨ ، ص ٦٨ .

مقاطعة غير مستغلة تتمتع بمخزون غني ثابت أو ممكن من المواد الخام . وبات الاتجاه الامبريالي متمثلاً في تكوين امبراطوريات استعمارية مغلقة يمكن الدولة الاستعمارية من استثمار رأس المال بأفضل الشروط واكثرها ملاءمة ، كما يمكنها من تكوين اسواق احتكارية تحميها من شرور المنافسة . وعزز تصدير رأس المال دور الوسائل القسرية غير الاقتصادية في استغلال المستعمرات ، كما اتسم مجيء الحقبة الامبريالية بظهور «الحروب المحلية» للاستيلاء على المستعمرات وإعادة تقاسمها .

لم تكن هذه الحروب ، من وجهة نظر الطغمة المالية ، حروباً حقيقية لأنها كانت تجري بعيداً عن أوطانها . ففي أوربا لم تكن ثمة حروب طوال اكثر من أربعين عاماً ، أي منذ أن هزمت بروسيا الجيش الفرنسي في سيدان ، ومنذ أن حشد هذان الخصمان قواهما لقمع كومينة باريس عام ١٨٧١ . وساد في أوساط سكان الدول الاستعمارية الوهم بأن بلدانهم تخلصت من الحروب إلى الأبد . وهذا ما ساعد تيوريي البرجوازية على تمجيد الاشكال الجديدة للتوسع الاحتكاري المستند إلى تصدير رأس المال وما نجم عنها من تشابك عالمي ، وعلى رسم صورة زاهية للتطور الاقتصادي العالمي والتقسيم العالمي المتناغم المعمل . وكان من بين من رددوا تلك الآراء التحريفي كاوتسكي الذي حاول أن يبرهن على أن التشابك الدولي المتزايد لرؤوس الأموال سيؤدي إلى قيام تراست (احتكار) عالمي واحد يلطف التناقضات الامبريالية . وفي معرض فضح تلك الاستنتاجات ، قال لينين :

«إن حديث كاوتسكي الأجوف تماماً عن ما فوق الامبريالية يشجع ، من بين اشياء أخرى ، تلك الفكرة المغرقة في الخطأ التي لا وظيفة لها إلا صب الماء في طاحونة تيوريي الامبريالية ، أي فكرة أن سلطة رأس المال المالي تخفف التفاوت والتناقضات الراسخة في الاقتصاد العالمي ، في حين انها تفاقمها في واقع الحال»(١٠) .

وهكذا فحين اندلعت الحرب العالمية لم يستطع المنظرون البرجوازيون والامبرياليون تفسير أسبابها .

ان هؤلاء المنظرين الذين تجاهلوا الدور الحاسم لتصدير رؤوس الأموال في التقسيم الدولي للعمل ، اغمضوا أعينهم عن سمة أخرى رئيسة تميز الحقبة الامبريالية تتمثل في أن تصدير رأس المال إلى المستعمرات واشباه المستعمرات يعزز ظهور طبقتين جديدتين في هذه الأخيرة ، هما البروليتاريا الصناعية والبرجوازية الوطنية . وهذا ما يدفع هاتين الطبقتين إلى لعب الدور الحاسم في حركة التحرر الوطني التي قادت فيما بعد إلى انهيار النظام الكولونيالي للامبريالية .

خلال الحرب العالمية الأولى وسنوات ما بعد الحرب الأولى قام لينين بتحليل نظري شامل للطرق التي استنفدت الرأسمالية عبرها مهمتها التقدمية في التقسيم الدولي للعمل وبين الخواء التام للمفاهيم الامبريالية حول الاقتصاد العالمي .

لقد أوضح لينين أن الرأسمالية ، التي جعلت الحروب الامبريالية أداة للمنافسة ، استنفدت دورها

---

(١٠) ف . آ . لينين ، « الأعمال الكاملة » ، المجلد ٢٢ ، ص ٢٧٢ .

التأريخي التقدمي في تطوير القوى المنتجة . ومع انتقال المجتمع الرأسمالي الى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية . غدت العسكرة (أي انتاج القوى التدميرية) سمة ملازمة لها لا في مرحلة الحرب فحسب ، بل في فترات السلم كذلك . وبرهن لينين على أن هذه الظروف تحتم قيام الثورة الاشتراكية العالمية التي تقع عليها مهمة ارساء شروط تطور القوى المنتجة استناداً إلى تقسيم دولي جديد نوعياً للعمل لصالح البشرية كلها .

وفي معرض محاججة خصومنا الايديولوجيين ، المتمثلين بالاقتصاديين البرجوازيين ، يكتسب أهمية كبيرة ، من وجهة نظر منهجية ، التذكير بأن الحرب العالمية الأولى أعقبت شرارة الأزمة العامة للرأسمالية . ان تلك الحرب ، وليست الثورة الاشتراكية أو الحروب الأهلية ، هي التي جلبت الفوضى للاقتصاد العالمي . فقد بينت الحرب ، بأجلى صورة عجز البرجوازية عن تأمين تطور القوى المنتجة على نطاق الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

وفي مقابل هذا كانت الثورة الاشتراكية تزخر بامكانية كامنة خلاقة تمكنها من تجاوز الفوضى في التقسيم الدولي للعمل . وتجلت هذه النزعة ، التي لاحظها لينين ، بشكل واضح في كل مرحلة من مراحل الأزمة العامة للرأسمالية . إن احدى القانونيات الحتمية للتطور الاجتماعي التي تفرض العمل على منع الحروب العالمية ضماناً للتطور المستمر للقوى المنتجة على الصعيد العالمي ، تتمثل في أن كل مرحلة من مراحل الأزمة العامة للرأسمالية كانت تشهد تقلصاً في ميدان الهيمنة الامبريالية ناجماً عن هجوم القوى الثورية . لذلك ان قوانين التاريخ تعمل لصالح السلام . ففي المؤتمر العالمي لقوى السلام اعلن الاتحاد السوفيتي فلسفته «إن فلسفتنا السلمية هي فلسفة التفاؤل التاريخي . وعلى الرغم من تعقد وتناقض الوضع الراهن ، إلا أننا واثقون من نجاح الهجوم السلمي الواسع الذي يجري شنه الآن» .

لقد ترتب على العملية الثورية العالمية التي انطلقت إثر ثورة اكتوبر وكان مضمونها الرئيس الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي ، انهيار كل الامبراطوريات الاستعمارية . وكان من نتائج ذلك قيام عقبات لا حصر لها بوجه جهود الطغم المالية الرامية لإقامة امبراطوريات جديدة ، بما في ذلك تلك المتخفية وراء واجهة كولونيالية جديدة . وهكذا انهارت آخر الامبراطوريات الاستعمارية بفضل ثورة نيسان (ابريل) ١٩٧٤ المعادية للفاشية في البرتغال ، التي وحدت جهودها مع قوى حركات التحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية سابقاً .

وكان الانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، الذي لعب الاتحاد السوفيتي الدور الحاسم في تحقيقه الى جانب البلدان الرأسمالية التي قاتلت في التحالف المعادي للفاشية ، وحركات المقاومة في الاراضي التي احتلها المعتدون وحركة التحرر الوطني للشعوب المستعمرة التي اعتبرت الفاشية قوة تسعى إلى إدامة الاستعمار برهاناً إضافياً على أن محاولات ارجاع حقبة تشكيل الامبراطوريات العالمية مقضي عليها بالفشل .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، انطلق الاقتصاديون البرجوازيون في محاولات من نوع جديد تسعى

إلى البرهنه على ضرورة وإمكانيه الحفاظ على الروابط الاقتصاديه التي تكونت تاريخيا بين الدول الاستعمارية والدول الوطنية الفتية على أساس «شراكة» يمكن أن تضمن ، في اعتقادهم ، القيام باستثمارات مربحة من جانب رأس المال الخاص . ومن العناصر الأخرى في السياسة الاستعمارية الجديدة تقديم العون العسكري للنظم الرجعية التي قامت في البلدان النامية لتعبر عن مصالح الفئات الاجتماعية الطامحة إلى الحفاظ على وجودها كعملاء للامبريالية .

إلا أن رأس المال الاحتكاري ، ولو استعان بالسياسات الاستعمارية الجديدة ، عاجز عن الحفاظ على الامتيازات التي ورثها من حقبة الاستعباد الامبريالي بوجه العملية الثورية العالمية المتنامية .

وثمة حدثان تاريخيان يؤشران لبدء أزمة الـ ياسة الاستعمارية الجديدة وأزمة البنية الامبريالية للاقتصاد الرأسمالي العالمي خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية .

أولهما ، انتهاء التدخل العسكري الأمريكي في الهند الصينية في عام ١٩٧٥ بهزيمة عسكرية لامبريالية الولايات المتحدة وانهيار نظام سايغون العميل ، بعد خمسة عشر عاماً من التورط الأمريكي . وتكشفت هذه الواقعة لا عن أزمة الاستعمار الجديد فحسب ، بل عن أزمة ستراتيجية الحرب الباردة الموجهة ضد البلدان الاشتراكية كذلك .

والعامل الجدي الثاني المساهم في أزمة نظام الاستعمار الجديد تمثل في فقدان الامبريالية لاحتكارها للمواد الخام في كثير من البلدان النامية . لقد تكثفت هذه العملية وتسارعت ابتداء من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ حين فرضت البلدان العربية حظراً على الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة ورفعت اسعار نفطها المصدر بأربعة أضعاف احتجاجاً على الدعم الامريكي للعدوان الاسرائيلي . وفي الوقت نفسه قام عدد من البلدان العربية بتأميم الحقول النفطية التي تملكها الشركات الامبريالية متعددة الجنسية . وأطلق هذا سلسلة من ردود الافعال رفعت اسعار النفط ومواد الطاقة والمواد الخام الأخرى ، وقامت بلدان نامية أخرى باتخاذ خطوات لتأميم ملكية المؤسسات متعددة الجنسية .

ان هذه التأميمات قوّت بشكل ملحوظ مواقع قطاع الدولة في كثير من البلدان النامية . وبفضل الاسعار العالية للمواد الخام المصدرة تمكن بعض تلك الدول من مراكمة موارد مالية كبيرة . وهذا ما اتاح لها فرصة تصنيع اقتصادها وتحرير أنفسها من تبعية اقتصادية وضعتها تاريخياً تحت رحمة القوى الامبريالية . وفي الوقت نفسه أتاح النمو الواسع في الميزانيات الحكومية الفرصة لتبني اجراءات لتطوير التعليم وتحسين الخدمات الصحية ورفع المستويات الحضارية للشعوب .

وبينت هزيمة الولايات المتحدة العسكرية في الهند الصينية عام ١٩٧٥ ان الامبرياليين عاجزون عن استعادة احتكارهم لمصادر المواد الخام عبر التدخل المسلح الموجه في آن واحد ضد عدة بلدان نامية ، لأن هذه الأخيرة لم تفعل في الواقع غير ممارسة حقها الحازم باستخدام مصادر موادها الخام عبر اللجوء الى التأميم .

وهكذا تتفسخ البنية الامبريالية للاقتصاد الرأسمالي العالمي تحت تأثير العملية الثورية التي تكتسب

قوتها من تعاظم قوة المنظومة الاشتراكية واشتداد نضال الطبقة العاملة ضد تسلط الاحتكارات والنطاق المتعاظم بشكل لا سابق له لحركة التحرر الوطني لاجتثاث بقايا ومخلفات الاستعمار . ويترافق نهوض العملية الثورية هذا مع انهيار آخر قلاع العبودية والاقطاع في المحيط الاستعماري للرأسمالية ، وبذلك تزاح العقبات أمام تطور القوى المنتجة على نطاق عالمي . ففي معظم البلدان النامية يجري القضاء على المقاطعات الاقطاعية إما عبر ثورات من الأسفل أو عبر اصلاحات فوقية . وتُسلم الأراضي إلى العاملين عليها ويجري القضاء على الامتيازات الطبقية للاقطاع . وهكذا فان اشعاع العلم والمعرفة يأخذ باكتساح ظلام القرون الوسطى .

ان القوى المحركة لهذا التطور التاريخي العالمي تستند الى الصراع الطبقي المحتدم بين الاشتراكية والرأسمالية (المباراة الاقتصادية بين نمطي الانتاج والمجابهة الايديولوجية المتلازمة معها) . ويمكن التعرف على هذه القوى بصورة واضحة من خلال تحليل للمهمات الستراتيجية التي تنفذها القوى الثورية عند كل مرحلة من مراحل الأزمة العامة للرأسمالية .

ويساعد هذا كذلك على ابراز أهم الخصائص المميزة لافلاس النظريات البرجوازية عن التقسيم الدولي للعمل ، فضلاً عن افلاس المذاهب المرتبطة بها والموجهة نحو القوى الثورية .

لقد تبنى الماركسيون موقفاً متفائلاً تجاه التاريخ حتى في تلك الفترات التي كانت الامبريالية فيها في موقع اقتصادي وعسكري أقوى من الاشتراكية . فقد كانوا يرسمون سياساتهم في ضوء القانونيات الأساس للتطور الاجتماعي . ويستند تفاؤل الماركسيين الى عوامل عدة من بينها الحقيقة التي لا يمكن انكارها والمتمثلة في أن ثورة اكتوبر لم تكن صدفة تاريخية ، بل هي انعكاس للمتطلبات الموضوعية للتطور الاجتماعي . لقد أطلقت هذه الثورة عملية تحول اجتماعي للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج على المستوى العالمي . ولا يمكن عكس هذه العملية .

ومنذ المرحلة الأولى للأزمة العامة للرأسمالية دحض التاريخ تنبؤات السياسيين والاقتصاديين البرجوازيين الذين قالوا إن الدولة السوفييتية غير قابلة للحياة وأن الآفاق مسدودة بوجه الثورة الاشتراكية . لقد كانت تلك التنبؤات دليل العمل الذي اهتدت به الستراتيجية الامبريالية . ومنذ أوائل العشرينات اضطرت الدول الامبريالية إلى إيقاف سياسة التدخل المسلح والحصار الاقتصادي التي فرضتها على روسيا السوفييتية . ولم ينجم هذا عن موقف إيجابي ، بل كانت الامبريالية مضطرة للرضوخ إلى الحركة التي نظمتها الطبقة العاملة في البلدان الامبريالية نفسها باسم « ارفعوا أيديكم عن روسيا السوفييتية » . وكان من دوافع تغيير السياسة الامبريالية كذلك الأزمة الاقتصادية خلال ١٩٢٠ — ١٩٢١ التي دفعت الرأسماليين إلى التطلع إلى فرص توسيع أسواقهم عبر التجارة مع أول دولة اشتراكية في العالم .

ومع هذا ظل الاقتصاديون البرجوازيون يأملون في أن تفشل « التجربة الاشتراكية » . فالسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) التي اتبعتها روسيا السوفييتية بهدف تعزيز مواقع الاشتراكية ، جرى

تفسيرها كانتصار لاقتصاد السوق على مبادىء التخطيط في الاقتصاد السوفييتي ، وعليه فسيترتب عليها حتماً عودة الرأسمالية . وفي تلك الفترة كانت الموضة الرائجة في علم الاقتصاد البرجوازي هي الكلاسيكية الجديدة . وقد أكد أنصار هذه الأخيرة استحالة عمل اقتصاد مخطط تتحكم به الدولة ، لأن هذا يتناقض مع قوانين السوق التي اعتبروها الآلية الوحيدة القادرة على أن تأخذ متطلبات المجتمع الحقيقية بعين الاعتبار . وجرت معارضة الاشتراكية باقتصاد الولايات المتحدة ، حيث أمن العمل العفوي لقوى السوق ، على حد زعمهم ، مفتاح « الرفاه الدائم » .

غير أن الأزمة الاقتصادية الفاجعة خلال ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ أسقطت الأوهام بإمكانية بعث الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأزاحت الآمال بإمكانية إعادة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفييتي الذي كانت إنجازاته الاقتصادية تبرهن على أفضلية نظام التخطيط . ولم يكن بوسع الاقتصاديين البرجوازيين تجاهل تلك الظروف . وهذا ما جعل المفاهيم الكلاسيكية الجديدة تخلي المجال خلال الثلاثينات إلى الكينزية التي أكدت على أن الرأسمالية ، بأزماتها وبطالتها الجماعية ، لا يمكن إنقاذها من الوقوع في هزيمة محققة في المباراة مع الاشتراكية من دون تبني التخطيط الاقتصادي . ودعت كذلك إلى تدخل الدولة المكثف في الاقتصاد بهدف الحفاظ على الملكية الرأسمالية الخاصة .

وأجبرت أزمة الثلاثينات الاقتصادية الولايات المتحدة ، أكبر دولة رأسمالية ، على البحث عن فرص لتوسيع صادراتها من خلال التجارة مع الاتحاد السوفييتي وعلى إقامة علاقات دبلوماسية معه .

وكان من نتائج انهيار الاستقرار النسبي للمجتمع الرأسمالي وتعمق أزمته العامة تفاقم التناقضات بين القوى الامبريالية التي أخذت تتصارع من أجل إعادة تقسيم العالم . وهذه التناقضات ذاتها ، لا المباراة بين الرأسمالية والاشتراكية ، هي التي قادت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية . ذلك أن عدوان ألمانيا الهتلرية الطامح إلى تحقيق فكرة النازية الوحشية حول « رايخ العرق الألماني المتفوق ذو الألف سنة » لم يهدد أوربا الغربية وحدها ، بل بات خطراً حتى على الولايات المتحدة يهدد بتحويلها جميعاً إلى مستعمرات . ولم يتح للبشرية أن تتخلص من الاستعباد الفاشي ، وللحضارة أن تنجو من الدمار والعودة إلى البربرية إلا بفضل الهزيمة الساحقة التي لحقت بالمعتدين الفاشست من خلال مساهمة الاتحاد السوفييتي في الحرب .

ومن جديد أكدت الحرب العالمية الثانية التي أشعلتها أكثر قوى الامبريالية رجعية ، بوضوح عجز الرأسمالية عن تأمين تطور القوى المنتجة على نطاق الاقتصاد العالمي . ولا يمكن أن تنجز هذه المهمة التاريخية غير الطبقة العاملة ، الطبقة المحورية في هذا العصر التي نهضت من العبودية إلى السيادة في مجمل منظومة الدول المتحدة بفضل العلاقات الاشتراكية . إن ظهور المنظومة الاشتراكية إثر هزيمة الفاشية وبدء تحلل النظام الاستعماري للامبريالية هما سمتان هامتان تميزان المرحلة الثانية من الأزمة العامة للرأسمالية .

غير أن الامبريالية كانت ما تزال مهيمنة على العالم حتى في تلك الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية . وبفعل التفاوت المتعاظم في تطور الدول الامبريالية تحولت الولايات المتحدة إلى القوة المهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وقامت بحشد كل الدول الامبريالية في معسكر عسكري وسياسي واحد . وكما كان الحال في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الأولى عاد الستراتيجيون الامبرياليون وأتباعهم الفكريون من بين الاقتصاديين البرجوازيين إلى محاولة البرهنة على إمكانية إعاقة وكبح تطور العملية الثورية العالمية وبعث الاستقرار في الرأسمالية .

وأخذت الامبريالية تعتمد في ستراتيجيتها على قوتها الاقتصادية والعسكرية . وفي المباراة الاقتصادية مع الاشتراكية ، عولت الرأسمالية على استغلال الطاقات التي أتاحتها الثورة العلمية التقنية الناشئة . ولتحفيز التقدم العلمي والتقني تم ترسيخ أسلوب تنظيم جديد من جانب الدولة الاحتكارية للاقتصاد في البلدان الرأسمالية المتقدمة يهدف إلى إحداث تغيير في البنية القطاعية للاقتصاد استناداً إلى « سياسة نمو » تشجع نمو الصناعات الجديدة بوتائر أسرع من نمو الصناعات التقليدية . وجرى تصوير النمو الاقتصادي باعتباره الطريق الأكثر فعالية لتحقيق الاصلاحات الاجتماعية ، كما صُورت أهدافه باعتبارها بناء « لمجتمع استهلاكي » جديد . وبذل الاقتصاديون البرجوازيون جهوداً كبيرة في إثبات خلو « المجتمع الاستهلاكي » من الأزمات الاقتصادية وقدرته الدائمة على زيادة ثروته . وعلى هذا الأساس زعم هؤلاء أنه بات بالإمكان دمج الطبقة العاملة في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية وإعاقة تحول حركة الطبقة العاملة إلى حركة صراع طبقي ثورية .

واعتمد الامبرياليون كذلك ، في صراعهم ضد الاشتراكية ، على تفوقهم العسكري . ففضل الأسلحة الذرية والنووية والمنظومة العالمية من القواعد العسكرية المجهزة بالطائرات الستراتيجية الموجهة إلى المراكز الحيوية في البلدان الاشتراكية ، تمتعت الولايات المتحدة في ذلك الوقت بميزة الحصانة الستراتيجية النسبية . وهذا ما مكنها من الادعاء بأنها تتحمل مسؤولية لعب دور الشرطي العالمي في الصراع ضد القوى الثورية .

ومن هذه الظروف انبعث الوهم في أوساط الستراتيجيين البرجوازيين ومختصّيهم في الاقتصاد العالمي بأن الاستقرار يعم الرأسمالية وبإمكانية محاصرة الشيوعية وإجبارها على التقهقر وفرض الهزيمة على القوى الثورية العالمية .

غير أن القانونيات الجوهرية للتطور التاريخي العالمي المتعلقة بالمنافسة بين النظامين تجلت بقوة مضاعفة برغم تجاهل المنظرين البرجوازيين لها . فخلال النصف الثاني من الخمسينات كان الاتحاد السوفييتي يستفيد من إمكانيات الثورة العلمية والتقنية ومن مزايا النظام الاقتصادي المخطط على حد سواء . وعلى هذا الأساس استطاع أن يدخل عصر الفضاء ويغير الوضع الستراتيجي العالمي . ولم يكن ثمة بديل آخر أمام زعيمة الدول الامبريالية غير الاعتراف بالحاجة إلى التعايش السلمي بين النظامين .

وللمرة الأولى في التاريخ كانت **ممهدات المرحلة اللاحقة من الأزمة العامة للرأسمالية تتشكل في وقت** السلم . وفي ظل هذه المرحلة الجديدة الثالثة أخذت الاشتراكية تصبح بالتدريج القوة الحاسمة في التطور العالمي .

وشهد النصف الثاني من عقد الستينات كذلك فشل سياسة إدماج الطبقة العاملة في نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية من خلال « المجتمع الاستهلاكي » . وأدت إجراءات الدولة الاحتكارية لتحفيز النمو الاقتصادي عبر التمويل بالعجز والانفاق الضخم على العسكرة إلى تضخم منفلت ، قلّص الأجور الحقيقية للعمال ودخول فئات وسطى واسعة في المدينة والريف . وبرغم استمرار النمو الاقتصادي أصيبت البلدان الرأسمالية المتقدمة بأزمات اجتماعية ــ سياسية حادة . وغدت هذه البلدان مسرحاً لحركة إضرابية جبارة من جانب الشغيلة باتت تطرح مطالب سياسية موجهة ضد مجمل نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية .

وضعفت مواقع الامبريالية في البلدان النامية التي نالت استقلالها السياسي . فقد واصلت شعوب كثير من هذه البلدان الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي . وأخذت حركة التحرر الوطني ترتقي إلى مرحلة جديدة في النضال ضد كل أشكال الاستغلال سواء كانت رأسمالية أو قبل رأسمالية ، مما غير الوضع الستراتيجي في مجمل القارات الثلاث المكونة لما يسمى بالعالم الثالث . فأثر انتصار الثورة الاشتراكية في كوبا عمت الحركة المناهضة للامبريالية أجزاء واسعة من أمريكا اللاتينية . ووجه إجهاض الثورة في شيلي ضربة قاسية إلى هذه الحركة لكنه لم يغير توازن القوى لصالح الامبريالية . وفي آسيا أضافت هزيمة الامبريالية الأمريكية في الهند الصينية زخماً جديداً لحركة التحرر الوطني التي تمهد لتوجيه الضربة الحاسمة إلى الامبريالية . وفي إفريقيا وجد النظامان العرقيان الاستعماريان في جنوب افريقيا وروديسيا أنفسهما في حالة متعمقة من العزلة إثر انهيار الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية . وانتهى الأمر بانتصار الشعب الزمبابوي والقضاء على أحد هذين النظامين .

لقد تعرضت مواقع الامبريالية إلى المزيد من التضعضع بفعل أزمة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ الاقتصادية ، التي انتشرت للمرة الأولى منذ الثلاثينات على امتداد العالم الرأسمالي فعلياً . وتميزت هذه الأزمة بسمة نوعية تمثلت في ترافقها مع أزمات في الطاقة والمواد الخام والبيئة فضلاً عن تفسخ النظام النقدي والتضخم القافز . وهكذا تفاقمت فوضى الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى درجة لا سابق لها .

وهنا فإن الواقع التاريخي نفسه والأزمة العامة للرأسمالية تكفلا بنسف الأسس التقليدية للاقتصاد السياسي البرجوازي .

٣ ــ أزمة الاقتصاد السياسي البرجوازي

حين كان الاتحاد السوفييتي الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم لم تكن ثمة نظريات برجوازية عن

التقسيم الدولي للعمل تشير إلى ضرورة التعايش طويل الأمد بين نمطي الانتاج المتضادين . لقد آمن الاقتصاديون البرجوازيون بأن الاشتراكية المطوقة بالبلدان الرأسمالية محكوم عليها بالموت . ولم يتنبأ ، حتى أكثر الاقتصاديين البرجوازيين بعداً للنظر ، بإمكانية أن تلعب الاشتراكية دوراً فعالاً في تحويل مجمل نظام التقسيم العالمي للعمل . وانحصرت المفاهيم البرجوازية بشأن بث الاستقرار في الرأسمالية ضمن الأطر الوطنية إلى درجة بعيدة . وخلال الحرب العالمية الثانية فقط تبينت الآفاق المحتمة لحدوث اضطرابات جبارة في مجمل النظام الرأسمالي بسبب الدور الحاسم الذي لعبه الاتحاد السوفييتي في دحر الفاشية . وعند ذاك واجه الاقتصاد السياسي البرجوازي الحاجة إلى بلورة مفاهيم جديدة عن التطور العالمي . وهنا جرى التركيز على قضايا تتناول كيفية*التغلب على التناقضات داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي بهدف منع اندلاع ثورات اشتراكية وخروج دول جديدة من النظام الرأسمالي .

كان كينز هو الذي صاغ هذا المفهوم العالمي لتثبيت استقرار العالم الرأسمالي استناداً إلى برنامج تنظيم دولي للاقتصاد . وبوصفه اقتصادياً مبتذلاً ينطلق من مفهوم التبادل آمن بأن إنقاذ الرأسمالية من الانتفاضات الثورية يحتم إطلاق آلية لتنظيم العلاقات النقدية والائتمان والتجارة العالميين فور انتهاء الحرب .

استفاد كينز من خطة تثبيت سعر المارك الألماني بعد الحرب العالمية الأولى التي عرفت باسم خطة داوس ، وكان معنياً بالدرجة الأولى بضرورة أن تشرع الدول الرأسمالية مع اقتراب نهاية الحرب بإقامة نظام تعاون دولي متبادل لتقديم الموارد المالية والمادية لاحباط الثورات في أوربا الغربية أولاً ومن ثم في البلدان والمناطق الأخرى . وتجسدت أفكار كينز في نشوء صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والاتفاقية الدولية للتعريفة والتجارة (غات) التي جرى تأسيسها كوكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة .

إن مجرد إقامة منظمة الأمم المتحدة التي يشارك فيها الاتحاد السوفييتي كقوة منتصرة ذات مقعد دائم في مجلس الأمن الذي يتخذ قراره وفق مبدأ الإجماع ، ينطوي على الاعتراف بالحاجة إلى التعايش بين النظامين العالميين ، بل والتعاون فيما بينهما .

ولكن ما ظلت الامبريالية تتمتع بتفوق اقتصادي وعسكري ، كانت المفاهيم البرجوازية بشأن التقسيم الدولي للعمل تتجاهل الحاجة إلى التعاون بين النظامين . وفضلاً عن ذلك انطلق هؤلاء من افتراض أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة يجب أن تكون أداة لتنظيم الدولة الاحتكارية للاقتصاد الرأسمالي العالمي بهدف تأمين « تآكل الاشتراكية » وجر الدول النامية إلى التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل .

غير أن تعاظم قوة المنظومة الاشتراكية وتفكك الامبراطوريات الاستعمارية أعاق محاولات استخدام الأمم المتحدة كبناء فوقي للاقتصاد الرأسمالي العالمي . وبرغم معارضة الامبريالية تغيرت الأمم المتحدة وفق

أسس تعكس الخصائص الموضوعية المميزة للبنية الجديدة للاقتصاد الرأسمالي . فقد اتسعت عضويتها بدرجة كبيرة تحت تأثير قانونيات العملية الثورية العالمية التي لم تتنبأ بها المفاهيم البرجوازية عن تقسيم العمل العالمي . وثمة دلالة كبيرة لتطور تلك المفاهيم نظراً لما تعكسه من حاجة إلى التكيف مع الظرف الجديد .

استند برنامج كينز المشار له أعلاه، وتأثيره على تشكيل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إلى الدور الحاسم الذي لعبته الامبرياليتان الأمريكية والبريطانية في إعادة تنظيم الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وكان القرض الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة إلى بريطانيا عام ١٩٤٦ ، وتفاوض بشأن الحصول عليه كينز نفسه ، تصديراً لرأس المال الأمريكي إلى أوربا قاد فيما بعد إلى وضع خطة مارشال وأوجد ممهدات التكامل الامبريالي . وكان الهدف النهائي للتكامل الامبريالي الذي شجعته الولايات المتحدة سبك التحالف الأطلسي ككتلة عسكرية ــ اقتصادية موحدة تضم كل الدول الرأسمالية المتطورة .

إن سياسة كينز في تصدير الرساميل إلى المستعمرات وأشباه المستعمرات سابقاً ساعدت على تعزيز وجهة رئيسة من وجهات الستراتيجية الاقتصادية الامبريالية وغدت عنصراً عضوياً من عناصر السياسة الاستعمارية الجديدة .

غير أن المفكرين ورجال الدولة الامبرياليين لم يستطيعوا تبني ستراتيجية مشتركة لتنظيم التقسيم الدولي للعمل وللتخلص من التأثير الفعال الذي يمارسه النظام الاشتراكي العالمي على هذه العملية .

وكان العائق الرئيس بوجه تبني ستراتيجية مشتركة كهذه هو التناقضات في داخل المعسكر الامبريالي . فلما كانت الرأسمالية تتطور بصورة متفاوتة برز منافسون لمركز القوة الذي تشكل في العالم الرأسمالي تحت الهيمنة الأمريكية ، فباتت هناك ثلاثة مراكز : الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان . ولم يعد ممكناً تنظيم الاقتصاد الرأسمالي العالمي من مركز واحد . وبفعل ضغط المنافسة الرأسمالية رفضت بلدان أوربا الغربية واليابان لعب الدور الموكل إليها من قبل واشنطن ، فخرقوا اتفاقيات فرض الحظر الاقتصادي على البلدان الاشتراكية واتبعوا طريق تعزيز الروابط الاقتصادية مع تلك البلدان ضمن منظور لا يرمي إلى توسيع العلاقات التجارية فحسب ، بل إقامة مشاريع تعاون طويلة الأمد كذلك . ونتيجة لذلك ساهم ضغط المنافسة الرأسمالية في تفاقم السباق بين الولايات المتحدة وشركائها على السوق الجديدة الواعدة في البلدان الاشتراكية لا سيما وأن استقرار هذه السوق يضمنه النظام المخطط .

إن ما جعل واشنطن عاجزة عن تنظيم الاقتصاد الرأسمالي العالمي لا يكمن فقط في بروز ثلاثة مراكز قوة ، بل كذلك في تكون قوة أخرى في داخل هذا الاقتصاد لا يمكن التحكم بها من مركز واحد ، تلك هي المؤسسات متعددة الجنسية التي لم تعد خاضعة ، حتى من الناحية القانونية ، إلى تحكم حكومات رأسمالية منفردة بعينها . وليس ثمة ما تهتدي به تلك المؤسسات و« امبراطورياتها » الاقتصادية الخارجية التي تضم عشرات البلدان غير مصالحها الأنانية القائمة على البحث عن الأرباح ،

معززة بذلك فوضى الاقتصاد الرأسمالي العالمي . فالمؤسسات متعددة الجنسية تطبق في الواقع أكثر الخطط الاستعمارية لصوصية ، وتزيح النقاب عن الوعود المنافقة بشأن « المساعدات » السخية المقدمة إلى البلدان النامية ، وهي وعود تفنّن في إطلاقها تيريو الاستعمار الجديد . وفي الوقت نفسه استندت بعض تلك المؤسسات إلى قوة ستراتيجيتها لابتلاع الأسواق ، فكانت أسرع من الحكومات المضيفة لنشاطاتها في إدراك وجهة الطلبات والعروض المقدمة من البلدان الاشتراكية ، واستخدمت تلك الشركات مواردها الخاصة لضمان الاعتمادات لتلك الصفقات .

وعليه ، فبرغم رغبات القوى الامبريالية ، تلعب البلدان الاشتراكية دوراً متزايد الأهمية في تقسيم العمل العالمي مع البلدان الرأسمالية المتقدمة . ولولا ذلك لكان من المستحيل على البلدان الرأسمالية المضي في عملية إعادة الإنتاج في عدد متزايد من الصناعات .

وبرهنت المحاولات الامبريالية لعزل البلدان الاشتراكية عن الدول الوطنية الفتية على عقم أكبر . فهنا كان مصدر الفشل الأول لنظريات تقسيم العمل الدولي البرجوازية .

لقد كانت نماذج النمو الاقتصادي التي طرحها منظّرون برجوازيون من الدول الاستعمارية السابقة على البلدان النامية نماذج تكنوقراطية بحتة ، ولم تنطو على إجراء أي تحولات اجتماعية ــ اقتصادية تذكر . وبدهي أن تتعرض محاولات إدامة بقايا العبودية والاقطاع في البلدان النامية إلى مقاومة حركة التحرر الوطني التي باتت تضم قطاعات متزايدة الاتساع من السكان . وكانت القانونيات الاقتصادية والسياسية الموضوعية تدفع الجماهير إلى الكفاح من أجل الانفصال عن الكتل العسكرية الامبريالية ، وإبعاد الشركات متعددة الجنسية عن القطاعات القائدة في الاقتصاد واتباع طريق للتطور يتجاوز الرأسمالية ويفسح المجال أمام اجراء تحولات اجتماعية ــ اقتصادية جذرية .

وبفضل مساعدة الدول الاشتراكية بات بوسع الدول المستعمرة سابقاً المساهمة في التقسيم الدولي للعمل بصورة متكافئة قانونياً .

وهكذا كان كل من قانونيات الأزمة العامة للرأسمالية ومنطق العملية الثورية العالمية يستدعي لا التعايش السلمي فحسب ، بل التعاون المتبادل طويل الأمد المفيد لكلا النظامين العالميين . ومع نهاية الستينات بات من الضروري لكلا النظامين كذلك التعاون على حل المشاكل الملحة التي تواجه البشرية بمجملها وتولدها القوى العشوائية لمنافسة السوق التي تفعل فعلها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومن بين تلك المسائل برزت الحاجة الملحة لوضع حد لسباق التسلح النووي ومنع انتشار هذه الأسلحة ، والتغلب على العواقب الوخيمة الناجمة عن خرق التوازن البيئي وحل مشكلة الغذاء العالمية . وقد شنت البلدان الاشتراكية حملة فعالة من أجل حل هذه المشاكل الكبيرة استناداً إلى التعاون بين النظامين الذي يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة نوعياً للتقسيم الدولي للعمل .

إن تحقيق برنامج السلام الذي تبناه الحزب الشيوعي السوفييتي في مؤتمراته الأخيرة يكتسب أهمية

ملحة في الفترة الراهنة بفعل التغيرات العميقة التي يشهدها تطور الأزمة العامة للرأسمالية . لقد لخص برنامج السلام بصيغة مكثفة الاتجاهات الموضوعية للتطور التاريخي العالمي المشروطة بانتصارات الاشتراكية والقوى الثورية العالمية كنتيجة للمنافسة الاقتصادية بين النظامين . وهذا ما مهد الطريق أمام حدوث تغيرات نوعية في تطور القوى المنتجة على نطاق كوكبنا كله ولصالح الإنسانية برمتها .

وتحقيق البرنامج السلمي الهادف إلى جعل التعايش السلمي والتعاون المتبادل النفع بين النظامين العالميين عملية لا رجوع عنها يقيم بالدرجة الأولى أساساً عملياً لاستبعاد الحروب العالمية من حياة المجتمعات ويخلص العالم تدريجياً من الأعباء الخطيرة لسباق التسلح . وكانت الخطوة الأولى في هذا السياق الاتفاق على الحد من الأسلحة النووية الذي ينبغي أن تتبعه اجراءات لتقليص الأسلحة التقليدية ولتوجيه الأموال المحررة من هذه النفقات نتيجة تقليص الميزانيات العسكرية للدول المتطورة لمساعدة البلدان النامية .

يقدم البرنامج الأساس لإمكانية تطور الاقتصاد العالمي على أساس التقسيم العالمي للعمل والسلم والصداقة بين كل شعوب هذا الكوكب .

إن تكوين الشروط اللازمة للاستخدام العقلاني للموارد وتطوير القوى المنتجة على نطاق عالمي هو مهمة لا تستطيع الرأسمالية حتى أن تصوغها . وتبين مبادرة الدول الاشتراكية في هذا المجال الدور الحاسم الذي أخذت تلعبه علاقات الانتاج الجديدة في تطوير القوى الانتاجية الحديثة . وحقيقة عدم قدرة الرأسمالية على الرفض الصريح لبرنامج كهذا ، وأن المبادرة في تنفيذه هي في أيدي القوى الاشتراكية لا تعود إلى الأزمة العامة للرأسمالية فحسب بل كذلك إلى إفلاس المذاهب الاقتصادية البرجوازية حول التطور العالمي .

غير أن الانفراج الدولي ليس إلا اتجاهاً في التطور يتقاطع مع اتجاه مضاد قائم هو الآخر ما دامت الامبريالية قائمة . فهذه الأخيرة لم تلق أسلحتها بعد ، ولا سيما في الميدان الايديولوجي . ومع اعتراف المنظرين البرجوازيين بمبادىء التعايش السلمي إلا أنهم يكرسوا جهداً كبيراً لتجديد مذاهبهم المعادية للشيوعية . وفي هذا المسعى يساعدهم كذلك منظرون برجوازيون صغار .

لقد أشار المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي إلى « أن سياسة التعايش السلمي التي وضع لينين أسسها منذ سنوات طويلة تمارس تأثيراً حاسماً على العلاقات الدولية الراهنة . وقد بينت السبعينات ذلك بصورة مقنعة » .

ويوجه الماركسيون اللينينيون نقدهم الحاد للاقتصاد السياسي البرجوازي والبرجوازي الصغير بهدف تعجيل التحويل الثوري للعالم لمصلحة البشرية كلها . ومن بين أقوى أدوات هذا الصراع الايديولوجي نظرية الأزمة العامة للرأسمالية التي تكشف عن القوانين الموضوعية المؤدية لانهيار البنية الامبريالية للاقتصاد العالمي ، وقانونيات العملية الثورية العالمية ودور المباراة الاقتصادية بين النظامين في إقامة اقتصاد عالمي قائم على الاستخدام المخطط والمتوازن لموارد الأرض في ظل ظروف السلام والصداقة بين كل الدول والشعوب .

شرح لبعض المصطلحات

وردت في الكتاب بعض المصطلحات الاقتصادية التقنية التي تحتاج إلى تعريف بها ، وقد تمت الإشارة لها في النص بنجمة طباعية (*) ونورد فيما يأتي شرحاً لها أما التعابير التي لا يجدها القارىء في هذا الملحق فإن التعريف بها يرد مع متابعة فصول الكتاب اللاحقة

ـــ المترجم ـــ

١ ـــ طلب فعال Effective demand

في مقابل مصطلح الطلب ، استخدم كينز كذلك هذا المصطلح للتعبير عن « الطلب المدعوم بقوة شرائية » إذ يمكن للطلب أن يكون كامناً ، ويمكن للاستثمار أن يولّد دخولاً تولّد بدورها طلباً أما الطلب الفعال فينتقل إلى الحالة القائمة من امتلاك النقود القابلة لتلبية الطلب

٢ ـــ معياري Normative

يدعي الفكر الاقتصادي البرجوازي أن الدراسة الاقتصادية ، لكي تكون « علمية » ، يجب أن تخلو من الأحكام القيمية ومن اعتبار نظام اقتصادي ـــ اجتماعي أفضل من غيره وبهذه الحجة ، وادعاء الحياد والتجرد العلمي يحول الاقتصاد البرجوازي النظام الرأسمالي إلى النظام العقلاني الوحيد الممكن ، إذ يعزل دراسته له أو لغيره من النظم عن سياقها التاريخي

ويطلق هؤلاء على الدراسات الاقتصادية التي تنطوي على صياغات عما يجب أن تكون عليه المشاريع المنفردة أو السياسات العامة تسمية الاقتصاد المعياري Normative Economics ، أما الدراسات التي تقتصر على وصف ما هو قائم ، لا ما يجب أن يكون ، فتندرج تحت اسم « الاقتصاد الوضعي » Positive Economics .

بناء على هذا الوصف ، المعيار المعياري هو المعيار الذي ينطلق من فرضية اقتراب قيمة معينة من هدف محدد ، والأسلوب المعياري هو الذي يعالج الظاهرة من هذه الزاوية .

٣ ــ الفاعل الاقتصادي ، الذات الاقتصادية Economic agent, Subject

يستخدم هذا التعبير لوصف كل المساهمين في النشاط الاقتصادي بغض النظر عن مواقعهم الطبقية وتقسيماتهم الوظيفية ، وبغض النظر عن كونهم منتجين (عمالاً) أو غير منتجين (رأسماليين ، ملاّك أرض .. الخ) .

٤ ــ التخطيط المؤشر (التأشيري) Indicative Planning

مع لجوء بعض الدول الرأسمالية (وخاصة فرنسا) إلى تبني أساليب للحد من الأزمات تمر عبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومحاولة التأثير على وجهة العمليات الاقتصادية ــ الاجتماعية الجارية عفوياً ، ظهر ما يسمى بالتخطيط التأشيري القائم على التنبؤ باتجاهات التطور وفقاً لآفاق الربح التي يتوقعها المستثمرون ومحاولة تكييف التطور الاقتصادي الإجمالي معها بخلق حوافز للرأسماليين لدفعهم إلى التوجه إلى هذا القطاع أو ذاك ، أو كبح توجههم نحو النشاطات غير المرغوب بها من وجهة نظر مصالح النظام الرأسمالي ككل . يستخدم المصطلح تمييز العملية عن التخطيط التوجيهي الإلزامي Directive (imperative) planning المتبع في الدولة الاشتراكية .

٥ ــ دالة الهدف Objective Function

الدالة في أبسط تعريف لها هي العلاقة التي تقوم بين متغيرين أو أكثر .

دالة الهدف هي متغير معين يراد تحقيق أعظم قيمة له (مستوى الربح ، معدل النمو ــ الخ) أو أدناها (الخسارة) في ظل قيود محددة (طلب السوق ، التكاليف) .

٦ ــ الاتجاه الجديد New Deal

هي مجموعة السياسات التي اتبعها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (١٩٣٣ ــ ١٩٤٥) لمعالجة الركود الاقتصادي الذي عم العالم الرأسمالي آنذاك (أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣) . والأساليب المتبعة لا تخرج عن إطار السياسات الكينزية مثل تدخل الدولة من خلال الاستثمار في الخدمات العامة ، لخلق دخول وفرص عمل .. الخ . لكنها مثلت في حينها تطوراً نوعياً بالقياس إلى اللبرالية التي كانت سائدة .

٧ ــ الإيرادات الحدية ، التكاليف الحدية :

Marginal Revenues, Marginal Costs

الزيادة الناجمة في الايرادات الاجمالية الناجمة عن إنتاج وحدة إضافية جديدة ، والتكلفة المترتبة على ذلك تسميّان على التوالي إيرادات وتكاليف حدية .

٨ ــ احتكار القلة Oligopoly

يميز التحليل الاقتصادي بين مفهومي الاحتكار **Monopoly** واحتكار القلة ، حيث يعني الأخير الحالة التي يعتمد فيها السوق أو جزء كبير منه على عدد قليل من المنشآت . ولكي تتوافر صفة احتكار القلة لا بد وأن يمتلك كل من تلك المنشآت درجة ملموسة من التأثير الاقتصادي ، وأن تكون كل منها قوية بما يكفي لإهمال ردود فعل المنافسين .

يزعم الاقتصاد التبريري أن هذا الوضع يساعد على استقرار الأسعار في السوق ، لأن المنشآت لن تجرؤ على رفع أسعار منتجاتها خوفاً من عدم استجابة المنشآت الأخرى وتحول الجمهور عن منتجاتها ، وعليه يزعمون أن المنافسة تتركز ، في ظل احتكار القلة ، على تطوير نوعية المنتجات .